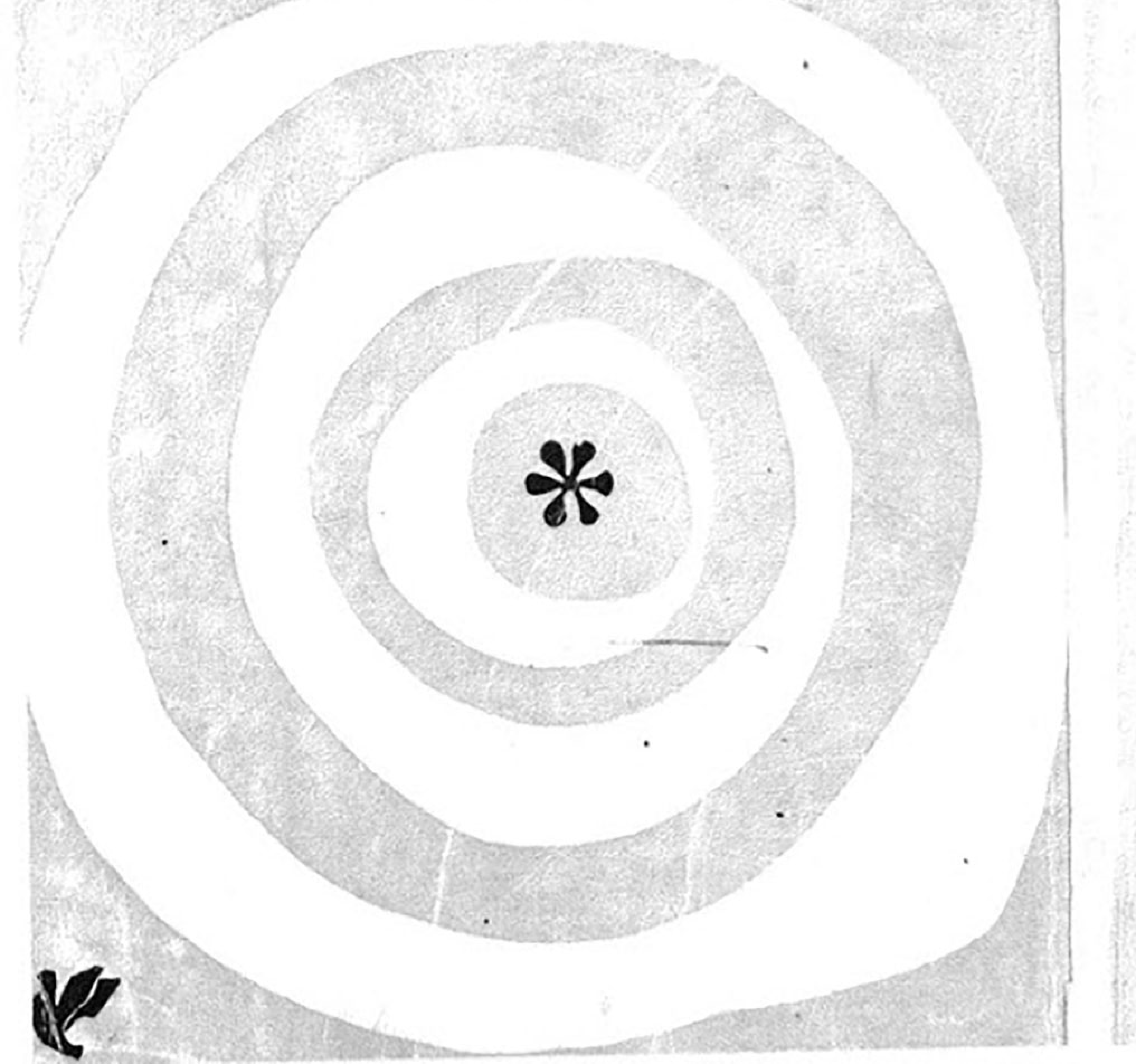
تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤

وأثره على الحركة السياسية

د. على بركات



تطور الملكية الزراعية فى مصر
وأثره على الحركة السياسية

(١٨١٣ — ١٩١٤)

د. على بركات

أضف إلى السلة

الناشــــر
دار الثقافة الجديدة
٣٢ شارع صبرى ابو علم ـ القاهرة
تليفون ٥٨٤٧١ ـ ٥٨٧٨٠

دكتور: علي بركات

تطور الملكية الزراعية في مصر

وأثره على الحركة السياسية
(١٨١٣-١٩١٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لعل اختيارى لموضوع « تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية فى الفترة من سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٩١٤ » يرجع إلى ثلاثة أسباب أساسية :

١ — أن دراسة تطور المجتمع المصرى فى العصر الحديث لا يمكن أن تتم بعيداً عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى حكمت هذا التطور . ولما كان المجتمع المصرى — ولا يزال — مجتمعاً زراعياً فإن دراسة تطور الملكية يعتبر حجر الزاوية فى هذه الدراسة .

٢ — أن تاريخ الفلاحين — الذى لم يدرس حتى الآن دراسة كافية — لا يمكن دراسته بعيداً عن تطور توزيع الملكية والعوامل التى حكمت هذا التطور وعلاقة الفلاحين بالأرض .

٣ — أن التصدى لحل المشكلة الزراعية فى مصر وهى مشكلة لا تزال قائمة رغم كل ما بذل من محاولات لحلها لا يمكن أن يتم دون فهم لتاريخ نشأة هذه المشكلة والظروف التى صاحبتها وأبرزها تطور الملكية الزراعية وتوزيعها .

وعلى هذا فإن دراسة هذا الموضوع تخدم فى النهاية عدداً من الدراسات التى يمكن أن تساهم فى كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر .

ولقد كانت المشكلة التى واجهتنى — والتى عادة ما يرددها الباحثون — هى قلة المصادر وبالنسبة لى كانت مشكلة حقيقية ، لحتى الذين كتبوا عن هذا الموضوع من الرواد من أمثال يعقوب أرتين وجرجس حنين عرضوا للموضوع من حيث تطور اللوائح والتشريعات الخاصة به ولم ينتبه أحد من الباحثين الذين تعرضوا لهذا الموضوع باستثناء جبريل بير — إلى حد ما — إلى تطور حركة توزيع الملكية وانعكاساتها على خريطة القوى الاجتماعية وربط ذلك بالحركة السياسية التى كانت من البداية للنهاية حكراً على كبار الملاك .

ومن هنا كان طبيعياً أن تتم دراسة هـــذا الموضوع من خلال وثائق دار المحفوظات وسجلاتها ولم تكن الصعوبة فى الوصول إلى دار المحفوظات وإنما كانت الصعوبة بداخلها . فالقلم التركى الذى توجد به معظم سجلات وأوراق هذه الفترة ليس له فهارس وحتى الموجود منها لم يعد يمثل الواقع بعد أن تم رفع محتويات المخزن من أماكنها الأصلية فى محاولة لنقلها لدار الوثائق .

وكذلك أوراق القلم الافرنجى التى توجد ضمنها أوراق الدايرة السنية . ولم يكن أمام الباحث الذى يريد التعرف على محتويات المخزنين إلا أن يقوم بجرد سجلاتهما واحداً بعد الآخر . وقد كان . ونتيجة لذلك أمكن الوصول إلى معظم سجلات الأراضى المشورية وهى ثلاث مجموعات تضم سجلات التقاسيط وسجلات الزمام والسجلات الإجمالية ويوجد به أيضاً سجلات الجفالك وهى تضم ثلاث مجموعات متكاملة . هذا إلى جانب سجلات أخرى متنوعة من بينها سجلات الالتزام والتى تغطى العصر العثمانى .

أما المخزن الافرنجى فيوجد به أوراق الدايرة السنية وهى تكاد تكون كاملة وتضمها أكثر من ١٠٠ حافظة كما يوجد بها سجل لكل المساحات التى بيعت بالتقسيط من الدايرة السنية إلى جانب أوراق أخرى .

أما المكلفات فقد واجهتنى فيها صعوبة تتعلق بطبيعة التسجيل فى هذه المكلفات

حيث يتم تسجيل ملكية كل أفراد القرية دون الإشارة إلى ملكياتهم فى قرى أخرى وكان على إذا أردت الحصول على ملكية أحد الافراد أن أعرف مسبقاً كل النواحى التى يوجد له بها ملكية . وهى صعوبة لازمتنى طوال البحث واكتفيت فى بعض الأحيان بالإشارة لملكية الشخص فى القرية التى نشأ فيها . غير أن هذه الصعوبة تم التغلب عليها فى النهاية عن طريق مجموعة وثائق عابدين التى ضمت عدداً من الكشوف تشمل معظم أسماء طبقة كبار الملاك بما فيهم أعضاء الجمعية التشريعية وإجمالى ملكية كل منهم .

كما أتاح لى العمل بدار المحفوظات الاطلاع على نوع من السجلات ليس مطروقا للباحثين وهى سجلات عمد ومشايخ القرى وحوادث الريف . وهى سجلات تقدم مادة غنية لدراسة الريف المصرى من الناحية الاجتماعية وتوجد بصورة منتظمة ابتداء من سنة ١٨٩٤ وإن كنت قد تمكنت من الاطلاع على سجلين منها عن مديرية الغربية فى الفترة من سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٨٩٤ وقد استفدت منهما كثيراً .

هذا إلى جانب أنى أطلعت على بعض ملفات الخدمة الخاصة ببعض كبار الملاك من كبار الموظفين .

أما دار الوثائق . فقد استكملت فيها دراسة بعض سجلات الاراضى العشورية التى نقلت فى فترة سابقة من دار المحفوظات . كما قمت بدراسة أوراق الثورة العرابية .

وقد قسمت بحثى هذا إلى خمسة فصول عالجت فى الأول منها التغييرات التى أحدثها محمد على فى النظام الزراعى وأوضاع الحيازة فى مصر والعوامل التى أدت إلى ظهور الملكية الفردية فى الأرض والتشريعات التى حكمت تطورها وأبرز هذه العوامل ظهور الرأسمالية .

وعرضت فى الفصل الثانى إلى ظهور الملكيات الكبيرة والعوامل التى أدت إلى ذلك ثم أثر ظهور الملكيات الكبيرة ونموها على توزيع الملكية .

وفى الفصل الثالث عرضت لخريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغييرات التى حدثت فى توزيع الملكية من خلال التركيب الاجتماعى لطبقة الملاك الزراعيين .

وفى الفصل الرابع وامتداداً لخريطة القوى الاجتماعية عرضت لموقع الفلاحين فيها ولعوامل الإفقار التى تعرض لها الفلاحون والتى أدت فى النهاية لفقدم الجزء الأكبر من أراضيهم ثم عرضت فى نهاية هذا الفصل لتطور توزيع الملكية فى القرية المصرية من خلال نموذجين أحدهما فى الوجه البحرى وهى قرية سمنود بمديرية الغربية والآخر فى الوجه القبلى وهى قرية المرابة المدفونة بمديرية جرجا . وقد راعيت فى اختيار القريتين أنهما خضعتا لكل العوامل التى مر بها تطور الملكية فى مصر وأبرزها نظام العهد .

وفى الفصل الخامس والأخير عرضت للحركة السياسية فى مصر من خلال سيطرة الملاك الزراعيين عليها وفيه عرضت لمواقف القوى الاجتماعية المختلفة فى الثورة العرابية وأبرزت الجانب الإجتماعى لحركة الفلاحين فى الثورة .

ولقد استطعت من خلال هذا البحث أن أضع إجابات محددة من خلال الوثائق لكثير من التساؤلات والاجتهادات حول بعض القضايا . ومنها إنى وصلت للمساحة الإجمالية التى فرض عليها محمد على الضرائب وكذلك مساحة الزمام .

ووصلت أيضاً إلى المساحة الإجمالية التى منحها محمد على لاتباعه من الأبعاديات والمعمور والمساحة الإجمالية للأراضى التى تحولت إلى جفالك له ولأفراد أسرته وتابعت حركتها حتى عصر إسماعيل .

ووصلت كذلك إلى مساحة الأبعادية التى منحت فى عهد عباس .

واستطعت كذلك أن أصل إلى مساحة الأراضى التى منحها سعيد للموظفين كماشات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه .

واستطعت أيضاً أن أصل إلى المساحة التى فرض عليها سعيد العشر من الأبعاديات والجفالك والتى كونت نواة الملكيات الكبيرة وحددت مساحتها فى عهد إسماعيل .

كما استطعت الحصول على كشفين أحدهما يضم أسماء طبقة الذوات من ملاك الأراضى المشورية فى عهد إسماعيل والآخر للمساحات التى بيعت بالتقسيط من أطيان الدايرة السنية إبتداء من يناير سنة ١٨٩٨ حتى تصفيتها . وقمت بنشرها كملاحق فى نهاية البحث .

وثمة ملاحظة أخيرة تتعلق بالبيانات والأرقام الإجمالية الخاصة بكبار الملاك أو بتوزيع الملكية الواردة بهذا البحث فقد قمت بحذف كسور الفدان منها وبعضها بمن فى الصغر حتى لا أغرق البحث بالكثير من الجزئيات فى الأرقام .

ولعلنى قد وفقت . والله ولى التوفيق .

على بركات

ظهور الملكية الخاصة في الأرض وتطورها

نظام الحيازة قبل محمد علي - سقوط نظام الالتزام - أنواع الحيازة في عهد محمد علي - الفلاحون والاستغلال تحت حكم محمد علي - تطور الملكية الخاصة في الأرض من خلال التشريعات .

الفصل الأول

نظام الحيازة قبل محمد على

ارتبط ظهور الملكية الخاصة فى الأرض وتطورها ارتباطاً أساسياً بظهور الرأسمالية فى الزراعة . فلم تكن ملكية الأرض فى مصر طوال فترات التاريخ ملكية مطلقة ، وحتى مطلع القرن التاسع عشر لم تخرج حقوق الفلاحين على الأرض عن كونها حقوق انتفاع . حقيقة أن بعض الفئات قد حصلت فى فترات متفاوتة على حقوق تقرب من الملكية الخاصة على بعض مساحات من الأرض . لكن بقيت الدولة ممثلة فى شخص الحاكم مالكة لرقبة الأرض فى النهاية وهذه حقيقة يؤكدها كل الذين تصدوا لدراسة هذا الموضوع[1].

وفى هذا الصدد يقول يعقوب أرتين ، أن رقبة أطيان القطر المصرى دامت أربعين قرناً قبل المسيح وثمانية عشر قرناً بعده ملكا لمالك مصر : فى عهد الفراعنة وفى زمن الفرس وفى عصر اليونان وفى حكم الرومان وفى أيام العرب وفى سلطنة

---

(١) د. محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة ١٩٣٦ ، صفحات ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٣ — عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٦٢١ — د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٣١ — د. محمد فهمى لهيطه ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ ص ٢٥ .

الترك وفى مدة المماليك . أما المنفعة فكان الحكام يوجهونها لمدة سنة أو بضع سنين لمن يختارونه من القادرين على زراعة الأرض »[1] .

ومع نهاية القرن الثامن عشر أصبح نظام الحيازة فى مصر معرقلا للتطور فالالتزام — الذى نشأ تعبيراً عن ضعف السلطة المركزية كامتياز يمنح لشخص لجباية الضرائب . على منطقة معينة والذى كان يمنح فى بدايته لمدة سنة — أصبح يمنح لمدى العمر كله . ومع استمرار التدهور فى أحوال السلطة العثمانية أصبح الالتزام يورث ويباع ويمكن التنازل عنه للآخرين بل أن بعض الملتزمين تمكنوا من وقف التزاماتهم بعد دفع مبلغ معين للخزينة[2] وأصبحت سلطة الدولة على أراضيها سلطة شكلية ولم تعد تحصل منها على دخل يذكر بعد أن أصبح العائد يذهب أساساً لطبقة الوسطاء من الملتزمين .

فأراضى الفلاحة التى كان يزرعها الفلاحون فى إطار هذا النظام لم تكن لهم عليها أية حقوق ثابتة ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت الضرائب التى تحصل من الفلاحين عن هذه الأرض لصالح الملتزمين والسلطات المحلية من الفايظ والبرانى[3] تفوق الضريبة الأصلية بكثير وهى الميرى التى كانت تذهب للسلطة المركزية .

---

(١) يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ (١٨٨٩) ص ٤١ ، ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٥ ، كان الملتزم يدفع نظير الالتزام مبلغ من المال للحكومة يعرف بالمعجل .

(٣) الفايظ هو الضريبة التى كانت تحصل لصالح الملتزم وتمثل الفارق بين ما يحصله الملتزم من الفلاحين وما يسدده للحكومة . أما البرانى فهو مجموعة ضرائب إضافية استحدثت فى القرن ١٨ وتعرف بالعادات وكانت تتفاوت من قرية لأخرى ومن ولاية لولاية وبلغت فى بعض الأحيان ٢١ عادة — دار المحفوظات العمومية ، دفتر ترابيع ولاية الغربية سنة ١٢١٥ خراجية رقم ١٦٠٨ عين ١٩ مخزن ١٨ .

فنى ناحية شبرا قباله التابعة لولاية الغربية بلغ الفايظ ٧٢٢٤٠ قرشاً والبرانى ٦٨٣٣١ قرشاً بينما كان للميرى ٧١٧٢٢ قرشاً عن سنة ١٢١٥ خراجية (١٨٠٠)[١] وفى ناحية البلاشون التابعة لولاية الشرقية بلغ الفايظ ٧٧٠٤٢ قرشاً والبرانى ٤٩٠٨٦ قرشاً بينما كان للميرى ٤٨٥٣٧ قرشاً وفى ناحية الزنكلون بلغ الفايظ ٢٥٠٨١٧ قرشاً والبرانى ٧٥١٢٠٠ قرشاً بينما كان للميرى ١٦٩٢٣١ قرشاً .[٢]

أما أراضى الأوسية : فكانت تمثل مصدراً آخر لدخل الملتزمين فإلى جانب أنها كانت منحاً لهم معفاه من الضرائب نظير قيامهم ببعض الأعباء التى تتطلبها وظيفتهم فإن الملتزمين كانوا يستغلونها عن طريق تسخير الفلاحين . وهى وإن كانت من الناحية النظرية ليست ملكا للملتزمين إلا أن حقوقهم عليها وصلت فى نهاية القرن ١٨ إلى ما يقرب من الملكية الخاصة وأصبح من الممكن وقف هذه الأرض[٣] ولم تكن هناك نسبة ثابتة بين أطيان الفلاحين وأطيان الأوسية فبينما لاتوجد أطيان أوسية جنوب ألمنيا نجد أن أطيان الأوسية تشمل مساحات واسعة من أراضى بعض القرى فى الوجه البحرى فمن إجمالى أطيان ناحية الزنكلون البالغ ٥٣١٤ فداناً بلغت أراضى الأوسية ١٢٢٥ فداناً بينما كانت أراضى الفلاحة ٣٨٣٦ فداناً . بل إن أراضى الأوسية كانت تزيد عن أراضى الفلاحة فى بعض القرى أحياناً . فنى قرية أنشاص البصل بلغت أراضى الأوسية ٩٦٠ فداناً بينما كانت أراضى الفلاحة ٧٢٠ فداناً . وفى بعض قرى الشرقية الأخرى كانت نسبة أراضى الأوسية للفلاحة كالآتى[٤] :

---

(١) المرجع السابق .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، دفتر ترابيع ولاية شرقية المكتتبة من ترابيع معلمين الأقباط سنة ١٢١٥ هـ رقم ١٦٠٥ عين ١٩ مخزن ١٨ .

(٣) د. هيلين ريفلين ، الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن ١٩ (مترجم) القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٥ .

(٤) دفتر ترابيع ولاية شرقية المكتتبة من ترابيع معلمين الأقباط سنة ١٢١٥ رقم ١٦٠٥ عين ١٩ مخزن ١٨ .

اسم الناحية	أراضى الأوسية	أراضى الفلاحة
	فدان	فدان
اتريب	١٩٧	٩٠٥
القيات	٣٥٤	٩١٥
المواسجة	١٧٨	٤٩٧
منشية عامر	٥٨٩	١٤٩٦

وفى الثلاثمائة قرية التى تم مسحها حتى رجب سنة ١٢٢٩ (١٨١٤) من أقاليم الغربية والمنوفية والمنصورة والقليوبية والشرقية فى عهد محمد على كان مجموع أراضى الأوسية ٣٧٤٧٦ فداناً بينما بلغت أراضى الفلاحة ٣٥٥٩١٠ أفدنة[1] أى نسبة ٢ — ١٩ تقريباً وهى نسبة تقرب من تلك التى ذكرها الدكتور الحته حين قال « أن أراضى الأوسية تبلغ عشر أراضى الفلاحة تقريبـــاً فى الوجه البحرى »[2].

وإلى جانب أراضى الالتزام بنوعيها كان يوجد نوع آخر هو أراضى الرزق وهى بقايا إقطاعات كان السلاطين قد أنعموا بها على بعض المقربين رزقه بلا مال وتجمع المصادر على أن أصحابها كانوا يمتلكونها ملكية كاملة ومع مطلع القرن الماضى كان معظمها قد تحول إلى أوقاف ولم يبق منها إلا القليل[3] وفى بداية القرن التاسع عشر بلغ إجمالى الرزق والأوقاف ٦٠٠٫٠٠٠ فدان بالوجه القبلى

---

(١) د. المحفوظات العمومية ، سجل ديوان خديوى من ابتدى سنة ١٢١٦ هـ (بدون رقم) ص ١٧ ، ١٨ .

(٢) د. أحمد أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٥٨ص، ٩ .

(٣) د. المحفوظات العمومية ، دفتر ملخص اختصاص الرزناعة ، $\frac{١٦٦}{١}$ تركى ، ص ٥ ، أيضاً : جرجس حنين الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، القاهرة ١٩٠٤ ص ١٩٥ — يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

وضواحي القاهرة[١] وفى الثلاثمائة قرية السابق الإشارة إليها بالوجه البحرى بلغ إجمالى الرزق سنة (١٨١٤) ١٨٤٦٤ فداناً . ويصور الجبرتى مقدار الفوضى والاضطراب الذى كان يعانى منه هذا القطاع فيقول : « وكثير من الرزق واسعة القياس جداً وخصوصاً فى الأراضى القبلية ، فإن أغلبها رزق وشراوى ومتأخرات لم تمسح ولم يعلم لها فدادين ولا مقادير وقد تزيد أيضاً بانحسار البحر عن سواحلها وكذلك فى البلاد البحرية ولكن دون ذلك ومعظم أراضى الرزق القبلية مرصدة على جهات الأوقاف »[٢] .

ولعل السبب فى زيادة الأوقاف يرجع إلى القلق السياسى الذى عاشته البلاد فى أواخر الحكم العثمانى[٣] . ولم يكن الفاقد من دخل الدولة فى هذا النوع بأقل من النوعين السابقين فالجزء الأكبر من عائد الأوقاف يذهب إلى نظار الوقف وجلهم من العلماء والباقى يتبدد بسبب الإهمال[٤]. ومع بداية القرن الماضى أصبح هذا القطاع من الأراضى عرضة لمفاسد عديدة فكثير من الناس كانوا يضعون أيديهم على أراضى رزق أو أوقاف دون أن يكون لهم حق قانونى فيها . يضاف إلى ذلك أنهم كثيراً ما كانوا يحولون العائدات مخصصاتها الأصلية[٥].

ولم تكن أراضى الأوسية والرزق والأوقاف هى كل الأراضى المعفاة من الضرائب فقد امتدت الإعفاءات إلى أنواع أخرى فهناك مسموح المشايخ (العلماء)

---

(١) Baer (Gbriel) , A History of Land ownership in Modern Egypt, (1800 — 1950) London' 1962, P 2

(٢) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ جـ ٤ ص ٢٢٣ .

(٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦

(٤) . Baer. G, op Cit. p3

(٥) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٥٩

والذى كان فى بعض الأحيان يشمل قرى بأ كلها إلى جانب مسموح البدو وهذا أيضاً شمل مساحات أخرى ليست قليلة(١).

ومع مطلع القرن التاسع عشر كانت خريطة القوى الاجتماعية تعكس هذا الواقع وتعبر عنه . فالالتزامات أصبحت فى أيدى أقوى الأشخاص وأغناهم ومن بين الستة آلاف ملتزم نجد أن ثلاثة آلاف كانوا من المماليك يحوزون أكثر من ثلث الأراضى الزراعية فى مصر(٢).

وإلى جانب هذه المجموعة العسكرية أو شبه العسكرية نجد العلماء وهؤلاء إلى جانب عمل بعضهم كملتزمين نجد أن معظمهم كانوا نظار أوقاف . ويفهم من الجبرتى أن الأوقاف كانت نهباً للقائمين عليها وأن أحد المشايخ فى المنوفية زادت أملاك أسرته عن ألف فدان(٣) بل إن أوقاف بعض المشايخ كانت أحياناً تشمل قرى بأ كلها ففى سنة ١٢٢١ (١٨٠٦) كانت قرية كوم الحناوى كلها وقفاً على السادة الأشراف . وإلى جانب هذه الأوقاف كانت هناك قرى أخرى مرفوعة (معفاة) من الضرائب بأسماء بعض المشايخ ، فقرية منية عاصم كانت مرفوعة باسم الشيخ خليل البكرى ومنية قادس كانت مرفوعة باسم الشيخ العروسى(٤).

وإلى جانب المماليك والعلماء كان مشايخ البدو يمثلون مجموعة ثالثة من كبار الحائزين فهؤلاء إلى جانب عمل بعضهم كملتزمين كانت لهم أيضاً أراض معفاة من الضرائب باسم مسموح « العربان »(٥) وفى النصف الأول من القرن ١٨ كان

---

(١) د. المحفوظات العمومية ، دفتر مسموح أطيان المشايخ والعربان بنواحى ولاية المنصورة سنة ١٢٢٢ هـ رقم ٧٠٦٦ مسلسل عمومى /١ حفظ نوعى / مخزن ١ تركى .

(٢) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٣) الجبرتى ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤

(٤) دفتر مسموح أطيان المشايخ وأطيان العربان بنواحى لولاية المنصورة سنة ١٢٢٢هـ رقم ٧٠٦٦ مسلسل عمومى /١ حفظ نوعى / مخزن ١ تركى .

(٥) المرجع السابق .

الذين يسيطرون على مساحات واسعة من الأراضى وأصبحت لهم عليها سلطات تكاد تكون مطلقة . فنى الصعيد حيث استقرت قبيلة الهوارة تمكين شيخ العرب همام من فرض سيطرته على كل الصعيد تقريباً . غير أن البدو تدهورت مكانتهم بعد الحملات التى وجهها إليهم على بك الكبير وتم خلالها القضاء على نفوذ همام .

أما مشايخ القرى الذين كانوا أدوات الملتزمين فى تنفيذ سياستهم فهؤلاء منحوا حصصاً من الأرض كان يعفيها الملتزم من بعض الضرائب الإضافية (١) .

وكانت القاعدة العريضة من الفلاحين موضع استغلال هذه القوى جميعاً فإلى جانب الضرائب المتزايدة . كانت هناك السخرة العامة فى تطهير الترع وحماية الجسور ثم السخرة الخاصة بالعمل فى أراضى الأوسية .

ولقد تسبب العبء الضريبى المتزايد فى وجود طبقة من الفلاحين المعدمين فى وقت كانت مصر تعانى فيه من التخلخل السكانى وترجع هيلين ريفلين ذلك إلى قدرة الملتزمين على تجريد الفلاحين من أراضيهم عندما كانوا يعجزون عن دفع الضرائب(٢) ويصور الجبرتى أنواع الابتزاز والإذلال الذى كان الفلاحون يتعرضون له فى ظل هذا النظام فيقول : «كانوا — أى الفلاحين — مع الملتزمين أذل من العبد المشترى »(٣).

هذه هى الصورة العامة للنظام الذى كان سائداً قبل محمد على وهو فى مجمله أصبح عائقــاً للتطور . فالالتزام يتسبب فى تسرب الجزء الأكبر من الدخل الزراعى إلى جيوب أشباه الإقطاعيين من الوسطاء الملتزمين بعيداً عن الدولة ومشروعاتها وهؤلاء كانوا يستخدمونه فى اتجاه مضاد لأغراضها ويكونون طبقة

---

(١) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٥ — ٤٧

(٢) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٤٥

(٣) الجبرتى ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ ، ٢٢٢

اجتماعية تتصادم فى مصالحها وأهدافها مع السلطة المركزية ومع مصالح جموع الفلاحين .

وكانت الأراضى المعفاة من الضرائب بأنواعها تحرم الدولة من الجزء الباقى من الدخل . وعلى هذا فلم تبذل أية جهود حقيقية للنهوض بالزراعة أو لتطوير الإنتاج لا من قبل السلطات العثمانية ولا من قبل الطبقات التى تحصل على الفائض فهذه كانت تبدده فى مظاهر بذخها وإسرافها الإقطاعى بل وفى صراعاتها . وسرعان ما انهار هذا النظام من أساسه أمام مشروعات محمد على .

سقوط نظام الالتزام

رأينا كيف أصبح نظام الحيازة عائقاً للتطور ومن ناحية أخرى انتهى نظام الحكم العثمانى إلى حالة من العجز لم يستطع معها إحداث أى تغيير فى حياة المجتمع أو حتى يوقف التدهور الذى أصاب البلاد والذى ساعد عليه الصراع المستمر بين المماليك والسلطات العثمانية من ناحية وبين الفرق المملوكية المتصادمة حول منصب شيخ البلد والسنجقيات من ناحية أخرى[1].

وما لبث هذا النظام أن تلقى ضربة قاسية على يد الحملة الفرنسية هزت كيانه العسكرى والاقتصادى فقد تكفلت المعارك المستمرة التى خاضتها قوات الحملة بالقضاء على جزء كبير من قوة المماليك الذين كانوا يمثلون دعامة النظام الإقطاعى العسكرية . ومن ناحية أخرى فإن مشروعات الفرنسيين الخاصة بالأرض قد أوجدت الأساس للتطورات التى تلاحقت خلال القرن التاسع عشر فى نظام الحيازة[2].

---

(١) د. محمد أنيس ، د. السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، القاهرة سنة ١٩٧١ ، ص ٣٣ — ٣٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٦١ — د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨٦ — ٧٢ .

وعقب خروج الفرنسيين (١٠ يوليو سنة ١٨٠١) شهدت مصر فترة من القلاقل والاضطرابات وقف فيها المماليك ضد كل محاولات الإصلاح التى حاول العثمانيون إدخالها دون جدوى لوضع كل مصادر الدخل تحت الإشراف المباشر للدولة[1] وهى الفترة التى عرفت بفترة الفوضى السياسية التى وصل فى نهايتها محمد على إلى السلطة . فقد تمكن محمد على مؤيداً بنفوذ القوى الشعبية من الوصول إلى السلطة فى مايو سنة ١٨٠٥ . لكنه لم يبدأ برنامجه فى تغيير النظام القديم على الفور فإن السنوات الأولى من حكمه كرسها لتدعيم مركزه ضد الأخطار الداخلية والخارجية التى كانت تواجهه متحالفاً بصفة مؤقتة مع الطبقة البورجوازية المصرية من التجار والعلماء وهى الطبقة التى برز دورها خلال الكفاح ضد الفرنسيين ثم تضاعف فى فترة الفوضى السياسية[2] غير أن محمد على ما لبث بعد أن تمكن من تدعيم مركزه أن تطلع لضرب النظام القديم كله لأنه يقف دون سيطرته الكاملة على كل أنحاء البلاد ويحول دون حصول محمد على على العائد من الإنتاج لمواجهة أعبائه المالية المتزايدة ويؤكد البعض أن كل مشروعات محمد على الخاصة بالحيازة كان وراءها العامل الثانى لأن استمراره فى السلطة كان يتوقف على مدى ما يستحوذ عليه من إشراف مالى[3] .

وعلى هذا فإن محمد على ما كاد يفرغ من الإطاحة بالزعامة الشعبية حتى راح يعمل القضاء على إقطاع القرن الثامن عشر فى شكله السياسى والاقتصادى .

ففى المجال الأول عمد إلى التخلص من البكوات المماليك الذين كانوا يمثلون

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٣ — ٦٥ .

(٢) د. محمد أنيس ود. رجب حراز ، المرجع السابق ، ص من ٧٨ — ٨٠ .

(٣) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٢ . — حقق محمد على أول زيادة فى الميزانية سنة ١٢٢٩ (١٨١٣/١٨١٤) قدرها ٣٤٧٥٢١ قرش ، أنظر — دار المحفوظات ، — ٩ دفتر يتضمن جامعة ولايات تذكر فيه عن فايض الملتزمين سنة ١٢٢٩ — بدون رقم .

الطبقة الإقطاعية إقتصادياً وعسكرياً فكانت بينه وبينهم سلسلة من المعارك في الصعيد إلى أن تمكن من التخلص منهم بشكل حاسم في مذبحة القلعة سنة ١٨١١ التي استطاع بعدها محمد علي أن يؤكد سلطة دولته وخاصة على الصعيد الذي ظل لفترة طويلة (١٧٦٩ — ١٨١١) بعيداً عن السلطة المركزية وفي حالة من الفوضى السياسية(١).

أما في المجال الاقتصادي فإن ضرب النظـــام القديم تم خلال مجموعة خطوات ارتبطت بتصفية الإقطاع في شكله السياسي والعسكري حطم محمد علي خلالها القوى المعارضة الواحدة تلو الأخرى متبعاً في ذلك خطوات عملية حتى إذا ما انتهى عام ١٨١٥ كان معظم حائزي الأرض إما قد انتزعت منهم أراضيهم أو أيديهم وفرضت الضرائب على الجزء الأكبر من الأراضي المزروعة(٢).

وقد اقتصرت الإصلاحات الأولى التي أدخلها محمد علي على ضريبة الأرض في الوجه البحري إذ أن الصعيد كان حتى ذلك الوقت تحت سيطرة المماليك. وفي السنوات الأولى من حكمه فرض محمد علي أعباء متزايدة من الضرائب المباشرة على الفلاحين واستولى على نصف فايظ الملتزمين. وفيما بين سنتي ١٨٠٨ و١٨١٠ صادر أراضي الملتزمين الذين عجزوا عن دفع ما عليهم من الضرائب المتراكمة بعد أن تعللوا بسوء حالتهم. وانتقلت هذه الأرض إلى أقاربه واتباعه(٣). وفي هذه الفترة كان هدف محمد علي هو تصحيح النظام القائم في حيازة الأرض دون إحداث تغييرات أساسية في شكله(٤).

---

(١) د. هيلين ريفلين، المرجع السابق، ص ٧٢/٦٧

(٢) المرجع السابق، ص ٧٣.

(٣) الجبرتي، المرجع السابق، ص ٨٦، ١١٦، ١١٧ —

Baer. c. op Cit P.3

(٤) د. هيلين ريفلين، المرجع السابق، ص ٧٩

غير أنه ما لبث أن نفذ مذبحة القلعة فى المماليك سنة ١٨١١ وكان يرى أنهم ليسوا فقط خطراً على سلطانه بل إنهم يعيقون تحقيق الوحدة الاقتصادية فى مصر . وما حل ربيع سنة ١٨١٢ حتى لم يعد فى مصر من المماليك من يتحدى سلطة محمد على أو يقلق الريف[١]. وبذلك بدأ محمد على تغييراته الجذرية فى نظام الحيازة عقب مذبحة القلعة حيث صودرت التزامات المماليك فى الوجه القبلى ولم يبق من أراضى الالتزام سوى بعض جيوب تم تصفيتها فى فترة متأخرة فقد ظلت ناحية برديس بولاية جرجا التزاماً لحسن باشا طاهر لم يتم ضبطها إلا سنة ١٢٣٨[٢] (١٨٢٣) .

أما فى الوجه البحرى فقد أصدر محمد على أمراً فى فبراير سنة ١٨١٤ بضبط جميع أراضى الالتزام للدولة ورفع أيدى الملتزمين عن التصرف فيها[٣] وبعكس ما تم فى الصعيد حين صودرت الأراضى دون تعويض — حصل الملتزمون فى الوجه البحرى على تعويض يعادل الفائظ الذى كانوا يحصلون عليه كما منحهم محمد على أراضى الاوسية طول حياتهم وأعفيت من الضرائب وأعطوا عليها حق الفراغ والهبة وبيعها للحكومة[٤].

وقد قوبل إلغاء الالتزام ببعض المقاومة من الملتزمين ومشايخ الأزهر لكنها لم تسفر عن نتيجة تذكر[٥] .

---

(١) Shafik Ghorbal The Beginnings of The Egyptian Question and the Rise of Mehemet Aly, London, 1928' p. 280

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حساب أقاليم الصعيد سنة ١٢٣٨ هـ المولة فى سنة ١٢٣٩هـ لغاية ١٥ محرم سنة ١٢٤٠ هلالية عين ٣٤/٣٣

(٣) الجبرتى ، المرجع السابق ص ٢١٧ .

(٤) د. أحمد أحمد الحته ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ، ص ٣٥ .

(٥) الجبرتى ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ ، ٢١٨

أما بخصوص أطيان الرزق فإن محاولة محمد على بحث حقوق أصحابها فى مديرية البحيرة سنة ١٨٠٩ لإخضاع هذه الأرض للضرائب قد ووجهت بمعارضة شديدة من المشايخ . وعقب التخلص من المماليك أمكن ضبط جميع أراضى الوقف بما فيها الرزق الأحباسية فى الصعيد والتزم محمد على بالمحافظة على حقوق المنتفعين بها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات(١) . ولم تدع سياسة إبراهيم البالغة العنف للملتزمين أو المستفيدين من أراضى الرزق الأحباسية والأوقاف سوى اختيار ضئيل بين مغادرة الصعيد أو البقاء به كمزارعين عاديين(٢). وفى سنة ١٢٣٨ هـ (١٨٢٢ – ١٨٢٣) كان إجمالى أراضى الرزق التى فرضت عليها الضرائب بولايتى جرجا والمنفلوطية ٤١٤٢٨ فداناً بينما كان إجمالى أراضى الفلاحة ٤٤٩٠١٢ فداناً بهاتين الولايتين(٣) .

وفى أبريل ومايو سنة ١٨١٤ تم تسجيل كل أراضى الرزق الأحباسية باسم أصحابها أو الذين يفلحونها فى كل القطر بعد أن أعيدت إلى مساحتها الأصلية كما صودرت مساحات كبيرة عجز أصحابها عن تقديم الأدلة الكافية على حيازتها بعد أن وضعت فى طريقهم العراقيل فى عملية فحص مستنداتها التى قامت به سلطات محمد على . أما الذين استطاعوا إثبات حيازة أطيانهم فقد تقررت لهم فوايظ مدى الحياة(٤).

وخلال عملية مصادرة أراضى الرزق حدثت معارضة شديدة من قبل المشايخ لكن تمكن محمد على فى النهاية من الوصول إلى اتفاق معهم كان أهم ما تضمنه

---

(١) Baer G. opt. cit. p 4

(٢) د هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

(٣) دفتر حساب أقاليم الصعيد ، سنة ١٢٣٨ هـ المدونة فى سنة ١٢٣٩ هـ لغاية ١٠ محرم سنة ١٢٤٠ هلالية عين $\frac{31}{32}$

(٤) Baer. G. P cit. p5

هو أن تفرض الضرائب الخراجية على هذا النوع من الأراضى شأنه فى ذلك شأن بقية الأراضى على أن يحصل المستفيدون بها على معاش (فايظ) مدى الحياة وأن تتولى الدولة الإنفاق والمحافظة على المؤسسات الخيرية والدينية .

وقد ترك محمد على المبانى والبساتين الموقوفة لأصحابها وبذلك سيطر محمد على على كل أراضى الرزق فى مصر[١].

وقد جاء فى دفتر ملخص اختصاص الرزنامجة وسجل ديوان خديوى حول خطوات محمد على فى مجال الحيازة ما نصه : « أما مسنونات هذا الترتيب فهو إنحلال أطيان الالتزامات والرزق لجانب الميرى وإضافتها على زمام نواحيها بالمال وترتيب فوايض شهرية وأوامى مفروجة لأربابها مقابلة رفع أيديهم عنها ومنعهم من بيع هذه المقابلة لغير الميرى والترخيص لهم فقط بالإيقاف والهبة والإفراغ إلى ذريانهم »[٢].

وكجزء من عمليات التغيير التى أحدثها محمد على فى القطاع الزراعى قام بعمل مسح شامل لكل الأراضى الزراعية فى مصر . فتم مسح أراضى الوجه البحرى عام ١٨١٣ بما فى ذلك أراضى الأثر والأوسية والرزق وفرضت عليها الضرائب طبقاً للفئة التى أندرجت فيها واضطلع بهذه المسئولية محمود بك « الدريندار » (أمين الديوان) الذى عين مأموراً لأعمال المساحة والمعلم غالى سرجيوس كبير المعلمين الأقباط[٣] . ويبدو أن أعمال المساحة قد ووجهت بصعوبات من

---

(١) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ص ٨٧ ، Baer. G op. cit, pp .4.

(٢) دفتر ملخص اختصاص الرزنامجة ، عين ١٦٦/١ ترك ، ص٩ . وردت أيضاً فى سجل ديوان خديوى ، ص ١٨ .

(٣) سجل ديوان خديوى ، من ابتدى سنة ١٢١٦ هـ ، من صورة تقرير عن أعمال المساحة مقدم من محمود بك مأمور التنظيم والمعلم غالى سرجيوس فى رجب سنة ١٢٢٩ هـ إلى محمد على ، ص ٩ ، ١٠ ، ١١ .

بعض مشايخ القرى وبعض الفلاحين فى الوجه البحرى مما دعا إلى إعادة مسح بعض المناطق مرة أخرى وخاصة فى البحيرة والغربية[1] أما أعمال المساحة فى الوجه القبلى فتقول ريفلين « إن إبراهيم الذى كان حاكماً على الصعيد سنة ١٨١٣ قام بعمل مسح لكل أراضى الصعيد بما فيها أراضى المماليك وأراضى قبائل الهوارة وأراضى الملتزمين من غير المماليك الذين احتفظوا بامتيازاتهم أثناء سيطرة المماليك على الصعيد وكل أراضى الرزق ، الأحباسية ، وأخيراً الأوقاف التى أنشأها سلاطين مصر السابقين »[2].

لكن ثمة شك فى أن أراضى الوجه القبلى تم مسحها مسحاً شاملا قبل سنة ١٢٣٦ (١٨٢٠/١٨٢١) لأنه فى الوقت الذى نجد فى سجل ديوان خديوى تقارير شبه دورية عن أعمال المساحة مقدمة من محمود بك مأمور التنظيم والمعلم غالى إلى محمد على فى الوجه البحرى لا نجد أية إشارة عن أعمال المساحة فى الوجه القبلى قبل سنة ١٢٣٦ وأول إشارة ترد فى السجل المذكور حول هذا الموضوع هى أمر بتعيين إبراهيم باشا مأموراً لتنظيم الأقاليم القبلية ومساحة أراضيها فى ١٤ جمادى الآخر سنة ١٢٣٦ هـ[3].

وكنتيجة لأعمال المساحة بالوجه البحرى تم ربط الضرائب على ١,٩٠٣,٧٨٨ فداناً سنة ١٢٣١ (١٨١٥/١٨١٦) وأعفيت مساحة قدرها ٤٤٠,١٢٧ فداناً من الضرائب بعضها بور والبعض الآخر أوسية وممسوح .

أما فى الوجه القبلى فقد فرضت الضرائب على ١,٣١٤,٩٢٧ فداناً سنة (١٨٢٠/١٨٢١) وأعفيت من الضرائب مساحة قدرها ١,٧٧٥,٦١١ فدانة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨ ، ١٤

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨٠

(٣) سجل ديوان خديوى ، من اجدى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٥

وبذلك يكون جملة الأراضى التى لم تفرض عليها ضرائب من أطيان الوجهين القبلى والبحرى هو ٢,٢١٥,٧٣٨ فداناً من الابعاديات والبور وأواسى الملتزمين ومسموح المشايخ ومسموح المصاطب . أما مساحة الأراضى المزروعة فى مصر التى فرضت عليهـــا الضرائب فبلغ ٣,٢١٨,٧١٥ فداناً وبلغ مجموع الزمام ٥,٤٣٤,٤٥٥ فداناً[1].

وهناك خلاف كبير حول مساحة الأراضى الزراعية فى عهد محمد على بين الباحثين تعرضت له هيلين ريفلين فى ما يقرب من عشر صفحات[2]. وقد رأيت فى مواجهة هـذا الخلاف أن أعرض هنا نص ما جاء فى سجل ديوان خديوى حول هذا الموضوع[3] « ... وفى هذه السنة (١٢٣١) ربطت ضريبة على أطيان الوجه البحرى البالغ قدرها ١,٩٠٣,٧٨٨ فدان وكانت أعلا ضريبة إحدى عشر

ريالا عنها ١٠ بارة ٤٧ قرش وأدناها ريالين عنها ٢٥ بارة قرش . وقد بلغ مجموع الأموال التى كانت تتحصل من ذلك ٢٣,٧٨٢,٨٥٦ ريال باعتبار قيمة الريال الواحد ١٠ بارة ٢ قرش وذلك بخلاف أموال الأطيان البالغ قدرها ٤٢٠١٢٧ فدان لأنها لم يربط عليها مال لكونها بوراً فى ذلك الحين » .

---

(١) سجل ديوان خديوى ، من ابتدى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٣

— أطيان الزمام هى الأطيان المزروعة وغير المزروعة من الأبعادية والبور الـكائنة بين بلدين والمتخذة سبيلا للتواصل وحداً فاصلا لأملاك كل بلد وهنا يعنى جملة الأراضى المزروعة وغير المزروعة التى شملتها المساحة من الأبعادية والبور الصـــالح للزراعة . حول تعريف الزمام أنظر :

فيدريكو أميتشى ، مبادىء فيا يتعلق بالديار المصرية من إحصاء عام ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، القاهرة سنة ١٨٧٩ ، ص ١١

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ملحق رقم ٢ ص ٣٧٥ — ٣٨٤

(٣) سجل ديوان خديوى من ابتدى سنة ١٢١٦ هـ ، ص ٢٣

ثم تدين إبراهيم باشا السرعسكر مأمور لتنظيم الأقاليم القبلية ومساحة أراضيها بأمر صدر من والده بتاريخ ١٤ ج (جمادى الآخرة) سنة ١٢٣٦ وتقديم دفاتر المساحة والحسابات إلى الديوان المذكور لضبط وربط الإيرادات به على مقتضاها وقد كان وتم عمل المساحة بالوجه القبلى وبلغ مقدار ما ربط عليه من المال من أطيانه ١,٣١٤,٩٢٧ فدان وكسور وكانت أعلى ضريبة عشرين

بارة قرش

ريالا وأدناها ريالين إثنين باعتبار قيمة الريال الواحد ١٠ ٢ ، وكان مجموع المتحصل السنوى يبلغ ١٦,٠٢٨,٧٩١ ريال من أطيان الوجه القبلى هذا بخلاف الأطيان البالغ قدرها ١,٧٧٥,٦٠٠ فدان وكسور لعدم ربط مال عليها لأنها كانت بوراً فى ذلك التاريخ . وكانت جملة ما لم يربط عليه المال إذ ذك من أطيان الوجهين البحرى والقبلى هو ٢,٢١٥,٧٢٨ فدان بما فيها من أبعاديات وأواسى ملتزمين ومسموح المشايخ البالغ قدره خمسة أفدنة أو أربعة فى كل مائة فدان وخمسة ومسموح مصاطب نظير إطعام الواردين والمترددين وغيرهم والبور منها فى الوجهين المذكورين. وكانت جملة ماربط عليه المال فى ذلك العهد ٣,٦٥٨,٨٤٣ فدان(١) فكان المجموع العمومى للأطيان الممولة وغيرها فى سائر القرى يبلغ قدره ٥,٤٢٤,٤٥٥ فدان والمتحصل السنوى من أموالها بلغ ٣٩,٣٩٠,٣١٥ ريال أو ١٧٧٢٥٥ كيسة ... » (هكذا) .

---

(١) صحة الرقم هو ٣ر٢١٨ر٧١٥ فداناً وهى جملة الأراضى التى فرضت عليها الضرائب فى الوجهين (١ر٩٠٣ر٧٨٨ فداناً بالوجه البحرى ١ر٣١٣ر٧٢٧ فداناً بالوجه القبلى) وواضح أنه قد حدث خطأ فى تسجيل هذا الرقم ناتج من إضافة ٤٤٠١٢٧ فداناً وهى جملة الأراضى التى لم تفرض عليها ضرائب بالوجه البحرى على المساحة الإجمالية .

— يذكر يعقوب أرتين (ص ٢٠١ ، ٢٠٢) أن مساحة الأراضى الخراجية المزروعة كانت سنة ١٨١٣ ٣ر٠٥٦ر٧١٠ أفدنة وأن هذا الرقم لا يشمل الأراضى الواقعة جنوب الشلال وجزءاً من مديرية إسنا وهو رقم يعتبر صحيحاً إذا ما أضيف إليه مايمكن أن يكون قد استصلح من الأبعادية — حتى سنة ١٨٢١ أما الرقم الذى ذكره مانجان وهو أن مجموع هذه الأراضى كان ١ر٩٨٦ر٦٤٠ فداناً فإنه بعيد عن الواقع .

أنواع الحيازة فى عهد محمد على

نتج عن التغييرات السابق الإشارة إليها أن أصبحت هناك ثلاثة أنواع من الحيازة هى : الأراضى الأثرية أو الأراضى الخراجية ثم أراضى الأوسية وأخيراً أراضى المسموح .

(١) الأراضى الأثرية أو الخراجية (١) :

يذكر يعقوب أرتين أن محمد على بعد أن تمكن من إسقاط الالتزام وزع الأرض على الفلاحين وأعطيت لكل أسرة مساحة تتراوح ما بين ٣ — ٥ أفدنة لزراعتها فى مقابل دفع ما عليها من الضرائب(٢). وهناك خلاف بين الباحثين حول ما إذا كانت الأراضى قد سجلت فعلا بأسماء الفلاحين فى عهد محمد على أم أن التسجيل تم باسم القرية ككل التى كانت مسئولة عن الضرائب بصفة جماعية حتى عهد سعيد(٣) . لكن يبدو أن ما تم كان يجمع بين الأسلوبين معاً

---

(١) عرفت المادة ٢٢ من القانون المدنى المختلط الصادر سنة ١٨٧٥ مع لائحة الحاكم أن الأراضى الخراجية هى الأراضى التى فى ملك الميرى وأسقط حق منفعتها للناس — نظارة المالية ، مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، القاهرة سنة ١٩٠٩ ، ص ٨١ .

(٢) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٤٧ — جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

(٣) Baer. G. op cit. P 6

فالأموال المقررة تقيد على القرية ككل ويحتفظ صراف القرية بسجل يقيد فيه أسماء الفلاحين الذين لهم أثر على الأرض(١) . ومهما كان أسلوب التسجيل الذى حدث فى ذلك الوقت فإن الفلاح لم يحصل على أية حقوق جديدة على الأرض فيما يختص بالحيازة ولم يختلف الوضع كثيراً عما كان عليه من قبل سوى أن شيخ البلد حل محل الملتزم فى تقرير من تؤول إليه أرض الفلاح المتوفى . وإن كانت العادة قد جرت على إعطاء الأولوية فى الانتفاع بالأرض لأبناء الفلاح المتوفى من الذكور(٢) . ولم يتغير هذا الوضع حتى نهاية عصر محمد على حيث لم يحصل الفلاحون على حقوق جديدة على الأرض ولم تكن لائحة الأرض الأولى سنة (١٨٤٦) سوى تقنين لما جرت عليه العادة(٣) أما أبرز التغييرات التى حدثت فى هذا القطاع فهى أن الضرائب أصبحت تجبى مباشرة عن طريق السلطات الحكومية دون وساطة .

(٢) أراضى الأوسية :

رأينا كيف صادر محمد على أراضى الالتزام فى الوجه القبلى دون تعويض بسبب المقاومة التى أبداها المماليك ضد محمد على ، أما فى الوجـــه البحرى فقد صودرت أراضى الفلاحة وسمح للملتزمين بالاحتفاظ بأراضى الأوسية طول حياتهم ومنح أصحابها حق الفراغ والهبة والإيقاف وتصرح لهم ببيعها فقط للحكومة(٤) وليس هناك معلومات مؤكدة حول مساحة أراضى الأوسية التى

---

(١) د . أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ص ٨٩
Ibid, P7

(٢) د . أحمد الحته ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، ص ٤٣

(٣) د . هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ١٠٨

(٤) د . أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٣٥ ، ٥٧ – يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

استبقاها محمد على للملتزمين وإن كان إبراهيم عامر يذكر أنها بلغت ١٠٠ ألف فدان[١]. لكن يبدو أن أراضى الأوسية كانت تبلغ ضعف هذه المساحة[٢].

وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان هذا القطاع من الأراضى قد تدهور فالتى لم يصادر من هذه الأراضى بوفاة أصحابها تفتت بفعل الإرث إلى مساحات صغيرة قدرت فى بعض الأحيان بالقراريط[٣].

(٣) أراضى المسموح :

عندما أتم محمد على مساحة الأرض الزراعية أعطى مشايخ القرى أطياناً أعفتها الحكومة من الضرائب عرفت باسم مسموح المشايخ فى مقابل الخدمات التى يقومون بها للحكومة والأعباء التى يتحملونها فى استضافة عمالها الذين يمرون بالقرى أو ينزلون بها وكذلك خصص لبعض الأعيـــان الذين يقومون بإطعام المسافرين والمترددين على القرى مساحات أخرى عرفت باسم مسموح المصاطب وحددت مساحة أطيـــان المسموح بنسبة ٤ أو ٥ أفدنة عن كل ١٠٥ أفدنة من أطيان المعمور بالقرية أما كبار المشايخ المعروفين و بالمقدمين ، فهؤلاء خصص لهم ١٠ أفدنة عن كل ١٠٠ فدان من أراضى القرية[٤].

---

(١) إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح (المسألة الزراعية) ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ص ٧٨ .

(٢) سبق أن أوضحنا أن أراضى الأوسية بلغت ٣٧٤٢٦ فداناً فى ٣٠٠ قرية من قرى الوجه البحرى بينما كانت أراضى الفلاحة ٣٥٥٩١ أفدنة وقلنـــا أن نسبة أراضى الأوسية للفلاحة كانت تصل إلى حوالى نسبة ٢ ــ ١٩ وهى نسبة تقرب من تلك التى حددها الدكتور أحمد الحته وهى ١ ــ ١٠ . وإذا عممنا النسبة الأولى على رقم المساحة التى ربطت عليها الضرائب سنة ١٢٣١ هـ وهو ١٫٩٠٣٫٧٨٨ فداناً فى الوجه البحرى فإن إجمالى الأوسية يصبح ٢٠٠٫٣٩٨ فداناً تقريباً . أما إذا استخدمنا النسبة الثانية (وهى ١ ــ ١٠) فإن أراضى الأوسية تكون ١٩٠٫٣٧٨ فداناً وكلا الرقمين يبعد كثيراً عن ذلك الذى أورده الأستاذ إبراهيم عامر .

(٣) مساحة القيراط = $\frac{1}{24}$ من الفدان

(٤) سجل ديوان خديوى ، من ابتدى ١٢١٦ هـ ، ص ٢٣

وبينما يفهم من كلام يعقوب أرتين والدكتور كامل مرسى أن مسموح المشايخ هو مسموح المصاطب[1] نجد أن هيلين ريفلين والدكتور أحمد الحته يميزان بين مسموح المشايخ ومسموح المصاطب ويقرران أن الأخير خصص لبعض أعيان القرى الذين يقومون بإطعام المسافرين[2] ويؤكد ما جاء بسجل ديوان خديوى وجهة النظر الأخيرة[3]

وقد استمرت أراضى المسموح حتى سنة ١٨٥٧ حين فرض عليها سعيد باشا أعلى ضرائب خراجية فى النواحى التى توجد بها وأعطيت لواضعى اليد عليها سواء أكانوا من المشايخ أو من الفلاحين[4].

كانت هذه هى الأنواع الثلاثة للحيازة التى أسفرت عنها تغييرات محمد على فى البداية غير أنه سرعان ما جدت أنواع أخرى من الحيازة هى الأبعاديات والجفالك .

الأبعاديات :

عرفت المصادر العربية المختلفة سواء القديم منها أو الحديث الأبعادية تعريفاً غير دقيق[5] وحتى الكتاب الذى أصدرته الحكومة المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر بخصوص القوانين العقارية لم ينج من هذا التعريف فقد جاء فيه :

---

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ـ د . كامل مرسى ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٢) د.هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ـ د . أحمد الحته ، المرجع السابق ص ٤٨ .

(٣) سجل ديوان خديوى ، من ابتدى سنة ١٢١٦ ، ص ٢٣

(٤) د . أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٥) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٥١ ـ د . أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

، أما الأراضى البور غير الصالحة فصار تنزيلها من الزمام وسميت أباعد»[1] .

ويعرف Gabriel Baer الأبعادية بأنها «أراضى شملتها مساحة محمد على لكنها لم تدرج بسجلات المساحة لأنها لم تكن مزروعة»[2] وهو تعريف أكثر تحديداً من التعريفات التى سبقته . بعد هذا يمكن تعريف الابعادية بأنها (الاراضى القابلة للزراعة التى شملتها مساحة محمد على ولم تفرض عليها ضرائب) لأنها كانت غير مزروعة وتمثل فى جملتها الفارق بين المعمور (الأراضى المزروعة) وبين إجمالى مساحة الزمام البالغة ٥,٤٣٤,٤٥٥ فداناً[3] وتتكون أساساً من أراضى الشراق والبور[4] .

وثمة خلاف بين المصادر حول إجمالى مساحة الاراضى التى قدرت على أنها أبعادية فى عهد محمد على . فنى الوقت الذى يقدرها كلوت بك بأكثر من مليونى فدان[5] نجد أن هيلين ريفلين اعتماداً على الوثائق البريطانية تذكر أنها ٧٢٣,٦٨٥ فداناً[6] ومن ناحية أخرى جاء فى سجل ديوان خديوى أن إجمالى الأراضى المعفاة من الضرائب بما فيها الأبعادية بلغت ٢,٢١٥,٧٣٨ فداناً سنة ١٨٢١[7] . وعلى ضوء وثائق دار المحفوظات وما أوردته هيلين ريفلين عن مساحة الأراضى المزروعة

---

(١) الحكومة المصرية ، القوانين العقارية فى الديار المصرية ، بولاق سنة ١٨٩٣ ، ص ٨ هامش .

(٢) Baer, G. Op Cit P. 16

(٣) أنظر ص (١٦)

(٤) دار الوثائق القومية ، ج ٧/١٧/٢ وحدة ديوان الجفالك عربى ، دفتر أطيان .

(٥) أ . ب . كلوت ، لمحة عامة إلى مصر (ترجمة محمد مسعود) القاهرة بدون تاريخ ، ج ١ ، ص ٤٠٦ — ٤٠٨ .

(٦) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٣٧٧

زمن الاحتلال الفرنسى نستطيع أن نقـــرر أنها كانت تبلغ ١,٣٩٦,٢٧٨ فداناً تقريباً (١) .

وليس صحيحاً أن أول أبعادية منحها محمد على كانت فى أول ديسمبر سنة ١٨٢٩ كما تتفق معظم المصادر بما فيها الكتاب الذى أصدرته الحكومة المصرية سنة ١٩٠٩ (٢) فإن أقدم المنح التى تكشف عنها سجلات دار المحفوظات ترجع إلى سـنة ١٢٤٢ (١٨٢٦) فهناك منحة بمساحة ٦٢ فداناً أبعادية بولاية قليوب منحت بأمر عرفى فى ٢٩ صفر سنة ١٢٤٢ (٤ سبتمبر سنة ١٨٢٦) إلى محمد ماهر بك وتليها منحة أخرى بمساحة ١٠٠٠ فدان من أبعادية الأقاليم الوسطى (المنيا وبنى سويف) بأمر تركى فى ٢٣ جمادى الثانى سنة ١٢٤٢ (ديسمبر سنة ١٨٢٦) إلى قوجة احمد أغا « سر بوابين » كبير بوابين محمد على (٣) وهناك أكثر من منحة قبل التاريخ الذى ذكرته للمصادر المشار إليها . بل أكثر من هذا يوجد سجل كامل بدار المحفوظات خاص بالمنح التى أعطيت ابتداء من سنة ١٢٤٢ هـ وموضح ذلك على غلافه دون أى لبس أو اجتهاد (٤) . وكانت الأبعاديات تمنح أحيانا بشرط عدم تأجيرها وأحياناً

---

(١) يمكن تقدير الأراضى التى استبعدت من مساحة محمد على والتى عرفت بالأبعادية إذا طرحنا ١٧٧ر٠٣٨ر٤ فداناً وهى إجمالى الأراضى المزروعة فى عهد الاحتلال الفرنسى — كما أوردتها هيلين ريفلين فى المصدر السابق ص ٣٧٧ — من إجمالى مساحة الزمام سنة ١٢٣٦ (٢٠/١٨٢١) ويبلغ ٤٥٥ر٤٣٤ر٥ فداناً — كما ورد فى سجل ديوان خديوى ص ٢٣ السابق الاشارة إليه يصبح الناتج هو ٢٧٨ر٣٩٦ر١ فداناً تمثل مساحة الابعادية فى عهد محمد على تقريباً مع افتراض ثبات مساحة الأراضى المزروعة فى الفترة ما بين الحملة الفرنسية وأوائل حكم محمد على .

(٢) مجموع قوانين ولوائح الاموال المقررة ، ص ٨٠ — يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٥٢ — هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر بيان مقدار الاطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ رقم ١٦٥٢ عين ١١ مخزن ١٨ .

(٤) دار المحفوظات ، دفتر قديم ببيان مقادير الاطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلى والوجه البحرى من سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

أخرى بغير شروط . لكن كانت جميعها تمنح « رزقة بلا مال » أى معفاة من الضرائب[1] .

وفى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢هـ (١٨٣٧) صدر أمر عال بتوريث الابعاديات ثم طالبت أصحابها أن منحوا حق ملكيتها كاملة وذلك فى ٥ محرم سنة ١٢٥٨ (فبراير سنة ١٨٤٢[2]) .

الجفالك :

إلى جانب الابعاديات منح محمد على لنفسه ولأفراد أسرته مساحات واسعة من الأراضى الزراعية « المعمور » عرفت بالجفالك[3] وترجح هيلين ريفلين أن يكون بداية منح الجفالك هى ضيعة محمد على فى شبرا التى تم الاستيلاء عليها سنة ١٨٠٩ حين أمر محمد على ببناء سواق على شاطىء النيل من القاهرة إلى شبرا لإنشاء حدائق على الطريق إلى قصره هناك كما صادر أراضى القرى المجاورة حتى بركة الحاج[4] معتمدة على ماذكره الجبرتى ضمن أحداث سنة ١٢٢٣هـ حيث قال « وفيه أيضاً شرع الباشا فى إنشاء أبنية بساحل شبرا وأشيع أن قصده إنشاء سواق وعمائر وبساتين

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من جمادى أول سنة ١٢٥٠هـ لغاية ٢٨ شوال سنة ١٢٥١هـ رقم ٢٦٨٤ عين ٢٧ مخزن ١٨ — دفتر قيودات تقاسيط رزق من ١٧ محرم سنة ١٢٥٢ لغاية ١٥ رمضان سنة ١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد التقاسيط سنة ١٢٥٨هـ جزء ٨ ، رقم ١٢٣١ عين ١٤ مخزن ١٨ ، ص ١ — دفتر ملخص اختصاص ، الرزنامة عين ١/٩٦٩ تركى ص ١٨ ، ٢٢ .

(٣) تنطق أيضاً جفالك وأصلها كلمة فارسية دخلت إلى التركية واستخدمت بمعنى حقل يزرع بمعرفات يجره ثوران ويعطى محصولا سنويا ثم استخدم بمعنى الاراضى المزروعة ورأس المال الذى عليها من مبانى ومواشى وكانت تطلق على الأرض التى يستغلها الخليفة أو الحاكم حول مصر أطلقت على الأرض التى منحها محمد على لنفسه ولأفراد أسرته — د . هيلين ريفلين المرجع السابق ، ص ٩٩ — Baer G. Op Cit p. 17

(٤) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٩

ومزارع وأخذ فى الإستيلاء على مايحاذى ذلك من القرى والأطيان والرزق والاقطاعات من ساحل شبرا إلى جهة بركة الحاج عرضا[1] ».

لكن المؤكد أن أول المنح من الجفالك كان أمرين أصدرهما محمد على فى ٢٦ رجب سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) أحدهما بمنح ابنته زينب هانم ١٩٩,١٠ فدانا بإقليم المنصورة من أصل زمام تلك النواحى البالغ ١٢١٨٦ فدانا بعد استبعاد الابعادية وقدرها ١٩٠٧ أفدنة والرزقة المخصصة للساجد والأضرحة وقدرها ٧٨ فدانا[2] أما الأمر الثانى فكان بمنح كريمته الأخرى خديجة هانم ١٠١٠٢ فدانا بنواحى ميت سندوب وشبرا البهو والمخزن ومزرعة بلجاى وأبو داود العنب ودروة بأقليم المنصورة من أصل زمامها البالغ ١٢٥٨٢ فدانا بعد استبعاد الأبعادية وقدرها ٢٣٩٢ فدانا والرزقة المخصصة للساجد والأضرحة ومساحتها ٨٧ فدانا[3] ثم توالت المنح بعد ذلك وكانت الجفالك تمنح رزقة بلا مال . وهناك حقيقتان يمكن استخلاصهما من سجلات الجفالك عموما .

١) أن هذه الأراضى كانت كلها معمورة وأنه عند تحديدها استبعدت منها أراضى الأبعادية وحتى الجزء اليسير جدا من الأبعادية الذى شملته الجفالك فإنه استصلح قبل تحديد الجفالك فن بين جفلك زينب هانم المشار إليه كان ضمن المعمور ١٠٨ أفدنة فقط مستصلحة من الأباعد ومن بين جفلك خديجة هانم كان المستصلح من الأبعادية ١١٤ فدانا فقط مضافة إلى المعمور[4] .

٢) أن الجفالك لم تكن كلها قرى أعسرت أو تركها أهلها[5]. فإن مساحات

---

(١) الجبرتى ، المرجع السابق، ص٨٤

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحى بإقليم المنصورة صاروا جفالك باسم زينب هانم مخدومة افندينا ولى النعم سنة ١٢٥٤ هـ ، ورقم ١٣٥٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود النواحى بإقليم المنصورة صاروا باسم خديجة هانم أفندى مخدومة أفندينا ولى النعم ، رقم ١٣٥٨ ، عين ١٧ مخزن١٨ .

(٤) على سبيل المثال المصدرين السابقين.

(٥) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٩

كبيرة منها قد انتزعت من أصحابها وهناك أكثر من عشرين سجلا بدار المحفوظات باسم فراغات ملتزمين(١) تحوى أسماء الذين انتزعت أراضيهم لتصبح جفالك(٢)

ومع نهاية حكم محمد على كانت الجفالك قد شملت مساحات شاسعة فى مديريات الغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة والمنوفية والقليوبية وفى منطقة أرمنت بالوجه القبلى صدر بها ٢٦ أمراً طوال الفترة من ٢٦ رجب سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) حتى ٢ صفر سنة ١٢٦٢ (٣٠ يناير سنة ١٨٤٦)(٣) .

وفى الوقت الذى كان فيه محمد على ينتزع هذه المساحات الواسعة من أراضى المعمور لحسابه وحساب أسرته ويمنحهم عليها حقوق الملكية الكاملة كانت معظم أراضى مصر الزراعية الباقية قد وضعت تقريباً تحت التصرف المباشر لمحمد على وأسرته وأتباعهم من كبار الموظفين والقادة فيما عرف بنظام العهد .

العهد :

أدى العبء الضريبى المتزايد على الفلاحين إلى إعسار قرى بأكملها وتراكمت المتخلفات من الأموال على قرى أخرى وأمام حاجة محمد على المستمرة للمال لجأ إلى نظام جديد فى جباية الضرائب هو نظام العهد .

ففى ١٩ محرم سنة ١٢٥٦ (٢٣ مارس سنة ١٨٤٠) أصدر محمد على أمراً يقضى بإلزام كبار الموظفين والضباط الذين اغتنوا خلال عملهم فى خدمته بأخذ البلاد التى أعسرت عهداً . ولم يكن فى وسع هؤلاء عصيان أوامره وإن كان ذلك تم على غير

Baer. G Op.Cit. P. 18

(١) أصبح المتفعين بالأرض من الفلاحين بعد سقوط الالتزام يعرفون بالملتزمين .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان فراغات ملتزمين صارت أرضهم جفالك سنة ١٢٥٤هـ برقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ على سبيل المثال .

(٣) دار الوثائق ، ج ٢/١٧/٢ ، وحدة ديوان الجفالك عربى ، دفتر أطيان .
دار المحفوظات ، دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية ، بموجب تقاسيط رجب سنة ١٢٨٥هـ (بدون رقم) :

رغبة منهم(١) . ويرجع الدكتور الحتة تاريخ العهد إلى سنة ١٨٣١ فيقول أن محمد على أعطى فى سنة ١٨٣١ قرية مرصفة فى القليوبية عهدة لمحمود أفندى ناظر المبيعات كما أعطى بعد ذلك عهداً أخرى . منها إقليم شرق أطفيح فى سنة ١٨٣٣ والبراجيل فى سنة ١٨٣٦(٢) .

ولا يختلف نظام العهد كثيراً عن النظـــام السابق عليه وهو الإلتزام ، فالعهدة إمتياز كان يمنح لشخص يتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والمتأخرة على القرى المعسرة نظير أن يعطى المتعهد جزءاً من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول(٣) ويرى البعض أن هذه الأرض كانت معفاة من الضرائب(٤) .

وكان المتعهد مطالبـــاً بزراعة كل أراضى القرية التى لا يستطيع الفلاحون زراعتها على أن تترك الأهالى أطيانهم تدريجياً حتى إذا ما عم التحسن جميع النواحى أعيدت للأهالى أطيانهم نهائيا(٥) .

لكن ما أن حل عام ١٨٤٤ حتى كانت مساحات تزيد على مليون فدان قد أصبحت عهداً خص محمد على وأسرته جزءاً كبيراً منها ، وأصبح الجزء الباقى من نصيب كبار الضباط والموظفين الأتراك وغيرهم(٦) .

---

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٧٥

(٢) د. أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٥١

(٣) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧

(٤) Baer. G. P. 14

(٥) دار الوثائق ، عفظة رقم ٤٢ عن الفلاح، دفتر ١٨٥ معية تركى رقم ٩١٧٢ أرادنالى مفتش عموم الحسابات المصرية فى ٢٢ الحجة سنة ١٢٥٢ هـ

(٦) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧

كان هذا هو نظام الحيازة الذى استحدثه محمد على وفى إطاره يمكن القول أن أرض مصر كلها أصبحت إما مملوكة ملكية مباشرة لأسرة محمد على وأتباعها، أو تحت تصرفهم بعد استحداث نظام العهد. وفى إطار هذا النظام تعرض الفلاحون لاقسى أنواع الاستغلال.

الفلاحـــون والاستغلال
تحت حكم محمد عـــلى

اتخذ استغلال محمد على للفلاحين ثلاثة أشكال متميزة .

١ - الاحتكار :

وهو السياسة التى بدأت سنة ١٨١٢ عنـــدما أصبحت سيطرة محمد على على اقتصاديات البلاد ممكنة من الناحية السياسية بعد مذبحة القلعة وقد بدأ الاحتكار الحكومى للحاصيل فى الصعيد سنة ١٨١٢ حين صدرت التعليمات بالاستيلاء على كل محصولات الحبوب لحساب الحكومة بما فى ذلك الكمية التى يستبقيها الفلاحون لاستهلاكهم الخاص والحيلولة دون بيع المزارعين لحبوبهم للتجار مباشرة . وحتى يتأكد ممثلوا الحكومة من أن الفلاحين لم يخفوا شيئا من المحصول كانوا يقومون بعمليات تفتيش مفاجئة للبيوت ويصادرون ما يجدونه بها من حبوب .

وفى الوجه البحرى كان محصول الارز هو أول محصول تم احتكاره وكانت سلطات محمد على تراقب المحاصيل من وقت زراعتها حتى تصبح صالحة للتسليم . وفى سنة ١٨١٦ أصدر محمد على أمراً بمنع السكان من أكل الفول والحمص والحلبة والخضر وكان يشترى كل محصول الفول ثم يعيد بيعه للأهالى بأكثرمما اشتراه (١). وقد انتهى الإحتكار لأن يشمل معظم المحاصيل التى ينتجها الفلاح المصرى . وأدى هذا النظام إلى سلسلة من الأزمات فى المواد الغذائية وعجز فى الاستهلاك المحلى للحبوب . ويذكر الجبرتى أنه فى ربيع سنة ١٨١٦ لم تكن توجد حبوب فى الأسواق وأن محمد على باع ١٠٠٠ أردب من قمحه للتجار المحليين وهذه الكمية

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٩ - ١٦٢

نفدت فى يومين (١) ، وقد نتج عن سياسة الإحتكار هذه أضرار غير محدودة بمصالح الفلاحين المصريين الذين كانوا مجبرين على تسليم محاصيلهم للباشا بسعر منخفض وبذلك لم يجنوا أى ربح من الأسعار المرتفعة التى يتقاضاها محمد على من التجار الاجانب كما أنهم كانوا يتسلمون مجرد إشعارات ضرائب بدلا من ثمن محاصيلهم (٢) .

هكذا أثر الاحتكار على القطاع الزراعى من السكان حين حرم الفلاحين من أى حافز لتحسين أحوالهم وجردهم من كل مبادرة للنهوض بزراعتهم ثم سحقتهم آخر الأمر بالضرائب الباهظة (٣) .

٢ ـ الضرائب :

شكلت الضغوط المالية الناتجة عن الضرائب الشكل الثانى من أشكال الاستغلال التى عانى منها الفلاحون فى عهد محمد على فالضرائب تتزايد بصفة تكاد تكون دورية نتيجة للاعباء المتزايدة التى عانت منها البلاد بفعل الحروب التى خاضها محمد على والأموال التى كان يرسلها للسلطان . وقد تزايدت الضرائب بصورة كبيرة حين ارتفعت من ٦,٨٥٥,٧٠٠ قرش زمن الاحتلال الفرنسى إلى ٦٦,٠٥٤,٠٦٥ قرشا سنة ١٨٢١/٢٠ ثم وصلت إلى ٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠ قرشا سنة ١٨٤٤ (٤) . وبذلك أصبحت عبئا لا يطاق فن ناحية زادت المساحة المعفاة من الضرائب زيادة كبيرة حتى أصبحت تقترب من المليون فدان مع نهاية عهد محمد على وذلك بسبب منح

---

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

(٢) الجبرتى ، المرجع السابق ص ٢٥١ ـ ٢٥٢

(٣) المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧٦ .

الأرض من المعمور والجفالك فى أواخر حكمه بالإضافة إلى أراضى الأوسيه والمسموح التى أعفيت من الضرائب من البداية (١) .

ومن ناحية أخرى تكفلت سياسة التجنيد التى اتبعها محمد على بانتزاع أعداد كبيرة من الفلاحين للعمل فى صفوف الجيش والأسطول (٢) .

ولم تكن حكومة محمد على تقبل أى نقص فى حصيلة الضرائب . وعلى هذا فقد وقع العبء على باقى الفلاحين فى ظروف كانت فيها مسئولية الضرائب جماعية . فالقرية كلها مسئولة عن الضرائب المتأخرة ومتضامنة مع غيرها من القرى المجاورة فى المتأخرات من الأموال ويقول أرتين «أن هذا التضامن امتد ليشمل كل وادى النيل أحياناً»(٣).

٣ ـ السخرة :

أما الشكل الثالث من أشكال استغلال الفلاحين فى عهد محمد على فهو السخرة وهى العمل الإجبارى الذى كانت تستخدم الدولة فيه الفلاحين لحفر الترع

---

(١) يمكن تقدير المساحة التى أعفيت من الضرائب عند عمل مساحة محمد على (أراضى الأوسية ومسموح المشايخ) إذا طرحنا ٣٫٢١٨٫٧١٥ فداناً وهى إجمالى المساحة التى فرضت عليها الضرائب سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) كما جاءت فى سجل ديوان خديوى ص ٢٣ ـ من ٤٫٠٣٨٫١٧٧ فداناً وهى جملة المساحة المزروعة فى عهد الاحتلال الفرنسى ـ كما أوردتها هيلين ريفلين ص ٣٧٧ — ويصبح الناتج وقدره ٨١٩٫٤٦٢ فداناً تمثل إجمالى الأراضى الزراعية التى أعفيت من الضرائب سنة ١٢٣٦ هـ . مع افتراض ثبات مساحة الأراضى المزروعة فى الفترة ما بين الحملة الفرنسية وأوائل حكم محمد على .

(٢) يقدر Crouchely عدد جيش الفلاحين سنة ١٨٤٠ بـ ٢٠٠٫٠٠٠ إلى جانب ٢٠٫٠٠٠ كانوا يعملون فى البحرية Crouchely A, E, The Economic Development of Modoern Egypt , Bristol, 1938 , P. 50.

(٣) يوسف نحاس ، الفلاح (حالته الاقتصادية والاجتماعية) القاهرة سنة ١٩٢٦ ، ص ٣٤ — يعقوب أرتين — المرجع السابق ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

وتطهيرها وتقوية الجسور وحراسة شواطىء النيل أثناء الفيضان . وقبل عهد محمد على كانت السخرة تتم محلياً أى أن كل فلاح كان يعمل فى المنطقة التى توجد فيها أطيانه وفى ذلك نوع من العدل . لأن حقول الفلاحين كانت تستفيد من مشروعات الرى التى يعملون فيها . لكن محمد على استحدث عملية نقل السخرة إلى أى مكان فى مصر وفى هذه الحالة كانت مشروعات الرى التى يعمل فيها الفلاحون يستفيد منها غيرهم من كبار الحائزين الذين كانوا يستخدمون سلطانهم فى إعفاء فلاحيهم من السخرة . وكانت السخرة تستمر عادة خلال تسعة شهور من السنة سواء فى تطهير الترع أو إصلاح الجسور وحمايتها أثناء الفيضان . وبلغ متوسط ما كان يسام به كل فلاح من العمل شهرين فى السنة التى يمكن خلالها استدعاء ٤٠٠ ألف فلاح للسخرة[1] وفى سنة ١٨١٩ كان عدد المسخرين فى ترعة المحمودية ٣٠٠ ألف فلاح[2].

وتقدر هيلين ريفلين اعتماداً على مصادر مختلفة إجمالى الأعمال الترابية للمشاريع الرئيسية لحفر الترع فى الوجه البحرى ما بين ٧١٫٨٧٩٫٣٩٠ متراً مكعباً و ٧٩٫١١٥٫٣٠٠ متر مكعب[3].

وفى سنة ١٢٣٧ (١٨٢٢/٢١) أضاف محمد على إلى السخرة إصلاح الجسور وتجديدها وهذه كانت تتم بمصاريف على حساب الميرى فنى ٢٣ شوال سنة ١٢٣٧ (١٨٢٢) أصدر محمد على أمراً نشر على عموم الاقاليم يتضمن « أن تقوية وتجديد الجسور من طرف الميرى مما يوجب الضرر فضلا عن كونه يصير مأكله للعمد والمشايخ بدون فائدة تعود على الميرى ولا على الأهالى ويؤكد على الحكام إجراء

---

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٢) Crouchely, Op Cit. P. 52

(٣) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٣٨٦ .

عمليات الجسور من الآن فصاعداً على طرف الأهالي مع صرف المهمات اللازمة لذلك من طرف الميرى »[1].

وكان الفلاحون المسخرون يعملون تحت أسوأ الظروف بما فيها نقص الغذاء، ففي سنة ١٩٥٢ (١٨٣٦) كان الفلاحون الذين يعملون فى قناطر الشرقية يسقطون مرضى بسبب عدم وجود الأغذية . ففى تقرير مقدم إلى مجلس ملكية بجلسة ٦ ربيع أول سنة ١٩٥٢ (يونيو سنة ١٨٣٦) جاء فيه « ... حصول أمراض للشغالة الموجودين لأعمال قناطر الشرقية بسبب عدم وجود المؤونة معهم .. » وينسب التقرير المسئولية لمشايخ البـــلاد « .. الذين كانوا يرسلون الفلاحين بدون مؤونة »[2].

وقد انعكس هذا كله على الأوضاع فى عهد محمد على فالمتأخرات من الضرائب تتراكم يوماً بعد يوم وجزء من أراضى الصعيد لم يعد يزرع[3] .

وفى نفس الوقت لم يؤد نظام العهد إلى أى تحسن فى الأوضاع واستمرت المتأخرات فى الزيادة ولم يكن هذا النظـام فى مضمونه النهائى سوى نوع من الرجعة للنظام القديم[4]. وعموماً فإن الوضع فى الأربعينات كان آخذاً فى التدهور وفى الوقت الذى كان قلق الفلاحين قد وصل إلى حد التمرد المسلح رفضاً للنظام القائم كانت هناك عوامل أخرى تضغط لإسقاط العلاقات القائمة وإحلال علاقات بديلة أكثر تطوراً .

---

(١) سجل ديوان خديوى من اجدى سنة ١٢١٦ هـ ، ص ٢٦

(٢) دار المحفوظات سجل مجلس ملكية سنة ١٢٤٥ هـ (بدون رقم) ص ٢٠ .

(٣) تقدره ريفلين بربع أراضى الصعيد سنة ١٨٣١ ـ وتقدر أيضاً إجمالى المتأخرات سنة ١٨٣٧ بمبلغ ١٩٠ ألف كيسة ـ ريفلين ، المرجع السابق ص ١٩٠ ، ٢٩٦

(٤) المصدر السابق : ص ٧٥ ، ٢١٠

(١) نشأة اقتصاد السوق ونموه :

إن أول العوامل التي ساعدت على نقل الاقتصاد المصري من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية هو ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشي الذي كان سائداً قبل محمد علي وقد ساعد على ظهور اقتصاد السوق دخول المحصولات النقدية ضمن برنامج محمد علي الزراعي وأبرزها القطن الذي بدأ في زراعة النوع الطويل التيلة منه سنة ١٨٢١ وبلغ إنتاجه سنة ١٨٤٥ — ٣٤٤٩٠٠ قنطاراً[(١)]. وفي سنة ١٨٥٠ كان الصادر من القطن يزيد على ٣٥٠.٠٠٠ قنطار وأحدثت الحرب الأهلية الأمريكية زيادة هائلة في صادرات القطن حيث بلغت سنة ١٨٦٥ — ٢ مليون قنطار[(٢)] وبسبب إنتاج المحصولات النقدية وخاصة القطن حدثت تطورات هامة في نظام الري والمواصلات في مصر في القرن التاسع عشر .

ففي عهد محمد علي رفعت الجسور على شاطىء النيل وقويت حتى لا تطغى مياه الفيضان صيفاً على المحاصيل وعمقت قنوات الدلتا كما حفرت ترع جديدة وبنيت الخزانات لضمان وجود المياه طول العام وبدىء في إقامة قناطر الدلتا[(٣)].

وفي عهد سعيد وإسماعيل تم حفر ٨٤٠٠ ميل من القنوات وتطلب تصدير القطن إقامة شبكة من المواصلات فبنى أول خط حديدي سنة ١٨٥١ بين القاهرة والإسكندرية . وفي سنة ١٨٨٠ كانت مصر تملك ١٢٠٠ كيلو متر من الخطوط الحديدية و ٥٢٠٠ كيلو متر من خطوط التلغراف . وأعيد تعمير ميناء الإسكندرية وأصبحت ميناء التصدير الأول وعادت مصر لتصبح مرة أخرى حلقة هامة في طرق التجارة العالمية[(٤)].

---

(١) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، ٢١٢

(٢) Issawi, C. Egypt An Economic and Social Anlysis, Oxford, 1947, P. 14

(٣) انتهى العمل فيها سنة ١٨٩١ .

(٤) د. محمد أنيس ، د. رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١١٠ ، ١١١
Ibid P. 15.

ومن ناحية أخرى أدخل محمد على إلى دائرة التعامل النقدى محصولات أخرى غذائية فأحدث بذلك تحولا كبيراً فى نظام الاقتصاد المعيشى حين أدخل الحبوب إلى نطاق التصدير كمحصولات نقدية . وأصبحت كميات كبيرة منها تجد طريقها إلى الأسواق الأوربية ابتداء من سنة ١٨١٢ لتصبح من سلع التصدير الرئيسية(١).

وفى نفس الوقت نمت المدن المصرية نتيجة لإنشاء المصانع والورش وقيام المدارس فى عهد محمد على وبسبب هجرة الفلاحين من الريف تحت ضغط الظروف التى سبق الإشارة إليها فارتفع تعداد الإسكندرية من ١٥ ألف نسمة سنة ١٨٠٠(٢) إلى ١٦٤٣٥٩ نسمة سنة ١٨٤٦ وبلغ تعداد القاهرة ٢٥٦٦٧٩ نسمة عن نفس السنة(٣) واستمر هذا النمو خلال القرن ١٩ فبلغ تعداد الإسكندرية ١٨١٧٠٣ نسمة وبلغ تعداد القاهرة ٣٥٣١٨٨ نسمة سنة ١٨٩١(٤) وفى نفس الوقت كان تعداد المدن التى يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة يمثل ١٠٪ عن مجموع السكان ولعل أكبر زيادة فى نمو المدن حدثت فى الفترة من سنة ١٨٨٢ إلى ١٨٩٧ حيث بلغت نسبتها ٦٨٪ بينما زاد عدد السكان بنسبة ٤٣٪ وكان عدد سكان هذه المدن يمثلون ١٣٫٦٪ من عدد السكان فى مصر سنة ١٨٩٧(٥).

ومع زيادة سكان المدن تزايدت حاجة المدن إلى المواد الغذائية المنتجة أساساً فى الريف مما أدى إلى ظهور السوق الداخلى الذى تدعم من خلال المركزية السياسية والإدارية التى بدأت فى عصر محمد على كبديل للاقليمية والتفتت الإقطاعى

---

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٣ ، ٢٦١

(٢) Crouchely, Op Cit, P 52

(٣) فيديريكو كواميتشى ، المرجع السابق ، ص ١٧

(٤) Egypt, Police. Annual Report, 1891, Cairo, 1892, P.6

(٥) Baer, G. Social Chenge in Egypt, 1800 — 1914, Holt P. M. Edit, Political and Social Change in Modern Egypt, London, 1968 P. 155

والتي ما لبثت أن تدعمت خلال عهد سعيد واسماعيل[1] وساعد عليها تطور المواصلات وخاصة السكك الحديدية التي فاقت أطوال السكك الحديدية في بعض الدول الأوربية[2] ومالبث أن اتسع حجم السوق الداخلية حين سقطت الحواجز الداخلية التي كانت تعوق حرية التجارة بعد أن ألغى سعيد ضريبة الدخولية التي كانت تحصل على التجارة الداخلية عند انتقالها من مكان لآخر . هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهوراقتصاد السوق الذى تدعم منخلال ظهور الاتجاه الليبرالى .

(٣) ظهور الاتجاه الليبرالى :

شهد النصف الأول من القرن ١٩ توطيد الثورة الصناعية فى أوربا ونمو الأفكار الليبرالية المرتبطة بها بعد انتصار الثورة البورجوازية فى فرنسا فى نهاية القرن ١٨ بما طرحته من أفكار حول حرية العمل وحرية التجارة وحقوق الملكية وكان طبيعياً أن تجد هذه الأفكار صدى لدى بعض المفكرين الذين أتيح لهم الاتصال بها . وقد جاءت هذه الأفكار إلى مصر أول الأمر مع الحملة الفرنسية وما طرحته من مشروعات وبالذات فى النواحى الزراعية سواء فى القانون الذى صدر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ أو فيما عرف بمشروع مينو العظيم[3].

غير أن أثر الحملة الفرنسية كان محدوداً لقصر المدة التى قضاها الفرنسيون فى مصر ولعدم استقرار الحكم فى تلك الفترة نتيجة للمقاومة التى أبداها الشعب ثم لعدم استعداد المجتمع المصرى لتقبل هذه الأفكار فى ذلك الوقت . ولعل أكثر المصريين تأثراً بالحملة الفرنسية كان الشيخ حسن العطار الذى آمن بأن مصر

---

(١) Issawi, C, Op Cit, pp 18 ,19.

(٢) جاك تاجر (اسماعيل كما تصوره الوثائق) ترجمة جورج جندى ، القاهرة سنة ١٩٤٧ ، ص ١٩٤ .

(٣) عبدالرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٥٥ ، ص ١١٠ ، ١١١ — د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٧٠ ، ٧١ .

لا بد أن تتغير وأنه لا بد من الأخذ بعلوم أوربا وأهمية الشيخ حسن العطار ترجع إلى أنه أصبح شيخاً للأزهر فى عهد محمد على وأنه حاول مواصلة رسالته هذه بالإيحاء إلى تلاميذه بهذه الأفكار وعلى رأسهم رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ — ١٨٧٣) فلقد تأثر الطهطاوى فى باريس بالمبادىء الليبرالية التى غرستها الثورة الفرنسية ومن بينها أن الملكية الخاصة مصونة لا تمس إلا فى حدود الصالح العام وعن طريق الدولة[١]. وتمثل كتابات الطهطاوى فلسفة طليعة البورجوازية المصرية الثائرة فى القرن التاسع عشر على العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية التى كانت تسود الاقتصاد المصرى [٢].

وفى عهد سعيد أصبح الاتجاه الليبرالى واضحاً بما يفرضه من حرية اقتصادية عقب سقوط نظام الاحتكار وكجزء من حركة الاتجاه للغرب[٣] وقد انعكس هذا فى مجموعة التشريعات التى قضت على بعض العلاقات القديمة وخطت بالمجتمع المصرى خطوات على طريق الرأسمالية . فإلى جانب صدور لائحة الأراضى الثانية والثالثة نجد أن الضرائب أصبحت تجبى نقداً وباتت مسئوليتها فردية بعد أن كانت جماعية كما ألغيت ضريبة الدخولية[٤] ومع اشتداد حركة الانفتاح على الغرب

---

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ الفكر السياسى فى مصر الحديثة . مقال فى مجلة الكاتب عدد يناير سنة ١٩٧١ ، ص ٥٦ .

(٢) د . لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، الجزء الثانى ، الفكر السياسى والاجتماعى ، كتاب الهلال ، إبريل سنة ١٩٦٩ ، ص ١٨٥ .

(٣) د . محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٢٢١ — صبحى وحيدة فى أصول المسألة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ، ص ١٥٧ .

(٤) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٣٧

Crouchely, A. E, op Cit, P.P 111, 112

فى عهد اسماعيل واصل الاتجاه الليبرالى زحفه بسرعة أكبر . ويجمع علماء الاقتصاد على أن الفترة من ١٨٥٠ — ١٨٨٢ هى فترة الحرية الاقتصادية [١].

وفى نفس الوقت كان الاستعمار والرأسمالية يضغطان جاهدين للقضاء على نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على والذى كان يحول دون انفرادهما بالسوق الداخلية ويسعيان حثيثاً لتغيير العلاقات القائمة .

٣ — ضغط الاستعمار والرأسمالية لتطوير علاقات الانتاج :

إلى جانب العوامل السابقة تعرضت مصر منذ أواخر عصر محمد على لضغط الاستعمار والرأسمالية بما كان له أثر فى دفع التطور الرأسمالى فى مصر، ونستطيع أن نحدد لهذا الضغط ثلاث مراحل متميزة تعبيراً عن تطور الرأسمالية نفسها فى أوروبا — فقد استهدفت المرحلة الأولى إلغاء الاحتكار فى كل أنحاء الدولة العثمانيـــة بما فيها النظام الذى أقامه محمد على فى مصر والذى كان يتعارض بصفة مباشرة مع حرية التجارة التى تسعى إليها السياسية البريطانيـــة فى ذلك الوقت .

فقد شهد النصف الأول من القرن ١٩ تغييراً ثورياً فى إقتصاد أوربا بعد انتصار الثورة البورجوازية وهى المرحلة التى ازدهرت فيها الفلسفة الاقتصادية القائمة على حرية التجارة هذا إلى جانب أن زيادة الانتاج فى انجلترا نفسها أدت إلى ضرورة وجود أسواق خارجية ونتيجة لجودة الانتاج البريطانى أصبح فى وسع الصناعة الانجليزية أن تتفوق على أية منافسة فى سوق مفتوحة/ لهذا وقعت انجلترا فى تلك الفترة تحت تأثير مدرسة ما نشستر التى تدعو إلى فكرة التبادل التجارى

(١) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٥٤ ، ٨٩ .

الحر[١] ولم يكن نظام الاحتكار فى الدولة العثمانية يناسب حرية التجارة هذه . ومن ثم أسفر الضغط على الباب العالى عن توقيع إتفاق فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٣٨ فى « بلطة ليمان » استهدف تحطيم كل أنواع الاحتكار فى الدولة العثمانية بما فيها إحتكار محمد على فى مصر[٢] وإن كان طبيعيا أن يقاوم محمد على هذه الاتفاقية لكن هذه المقاومة لم تكن لتستمر طويلا بعد أن فرضت الوصاية الدولية على مصر فى اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠ . ولم تكن بريطانيا تعارض نظام الاحتكار فى المحصولات فحسب بل كانت ترى فى نظام الحيازة القائم عقبة على حجم التجارة التى يمكن أن تباع فى مصر . فنى يناير سنة ١٨٤٢ كتب بارنت يعارض إنتزاع أراضى الفلاحين تحت نظام العهد ويقترح أن تتدخل حكومته باسم الفلاحين لدى السلطان ليعيد لهم أراضيهم التى أخذت منهم بطريقة غير مشروعة ويرى أن انتزاع الأرض من الفلاحين يشكل عقبة فى طريق التجارة الحرة[٣] .

وجاءت المرحلة الثانية من ضغط الرأسمالية والاستعمار على مصر مع استمرار التطور الاقتصادى فى أوربا وتراكم رؤوس الأموال التى أصبحت الحاجة ماسة لتصديرها ومن ثم تدفق رأس المال الأجنبى على مصر فى عهد سعيد واسماعيل فى شكل استثمارات أو إقراض حكومى . وكانت معظم رؤوس الأموال هذه فرنسية وإنجليزية فاتجه رأس المال الفرنسى إلى إقراض الحكومة وإنشاء شركات السكر والنزل والمياه والغاز وفروع البنوك الكبرى . كما ساهم رأس المال البريطانى فى إقراض الحكومة لتنفيذ المشروعات العامة كالسكك الحديدية والموانى وفى المدة من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ كان النشاط الرئيسى لرس المال الأجنبى هو

---

(١) Robinson. and Others, Africa and the Victorians London 1698 ,p.8.

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ٩٥ – ٩٦ ؛ د . راشد البراوى وعليش ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

(٣) د . هيلين ريفلين المرجع السابق ، ص ٩٨

الاقراض الحكومى . وقد ارتفع الدين العام من ٣ ملايين جنيه فى عهد سعيد إلى نحو ٩٠ مليون جنيه فى أواخر عهد اسماعيل[١] ، وتمدى الإقراض للحكومة إلى الأفراد حيث كان الأجانب المقيمون بالبلاد يقرضون الفلاحين بفوائد باهظة وبضمان أراضيهم[١] .

وهكذا سيطر رأس المال الأجنبى على حياة البلاد الاقتصادية والسياسية فى ظل الوصاية الدولية وأصبح لازماً لمصلحة رأس المال الوافد أن يفسح المجال لبدء نظام التداول الحر سواء فى الأرض أو فى المحاصيل . وانعكس ذلك ابتداء من عصر سعيد فى مجموعة التشريعات التى أسقطت بقايا نظام الاحتكار وقطعت خطوات واسعة فى طريق إقرار حقوق الملكية الفردية فى الأرض وفى نفس الوقت حدث اقتباس القانون المدنى الفرنسى لينظم هذه العلاقات الجديدة مدعما بسلطة المحاكم المختلطة التى أنشئت سنة ١٨٧٥[٢] .

هكذا لعب الاستعمار والرأسمالية دوراً فى تطوير العلاقات التى خلفها عصر محمد على فى مجالين :

(ا) التجارة : حيث وضعت سياسة حرية التجارة موضع التنفيذ بعد سنة ١٨٤٠ كبديل لنظام الاحتكار الذى أقامه محمد على .

(ب) حيازة الأرض وتم التطور فيها تدريجيا لكنه أخذ شكلا فعالا ابتداء من عهد سعيد .

---

(٢) د. البراوى وعليش ، المرجع السابق ، ص ١١١ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٢-٩٣ .

(١) د . على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٦٠ ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩

وكان الاستعمار يهدف إلى نقل البلاد من مرحلة الاستغلال الاقطاعى إلى مرحلة الاستغلال الرأسمالى وذلك عن طريق منح الحائزين مزيداً من الحقوق على أراضيهم وخلق طبقة من الملاك تستطيع شراء السلع الأوربية الواردة[1] .

أما المرحلة الثالثة فقد جاءت مع السيطرة المباشرة على مصر بعد الاحتلال البريطانى الذى تم فى ظروف سيادة الاستعمار كنظام عالمى . وفى هذه المرحلة عملت بريطانيا على تحويل مصر إلى مستعمرة زراعية تمثل وحدة فى النظام السياسى والاقتصادى العالمى أهم ملامحها التخصص فى زراعة القطن وذلك بإمتداد الرقعة المزروعة من الأرض عن طريق إقامة الترع والخزانات ثم تحرير الزراعة من بقايا القيود والعوائق الاقطاعية[2] . فإلى جانب إقرار حق الملكية الكاملة على جميع الأراضى شهدت هذه الفترة إلغاء استخدام الكرباج والسخرة .

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى ظهور الرأسمالية فى الزراعة وساعد على ذلك إنهيار نظام الصناعة الذى أقامه محمد على بفعل مجموعة عوامل أبرزها إرتباط هذه الصناعة بالجيش فلما تحطمت مشروعات محمد على السياسية وأرغم على تخفيض جيشه بعد سنة ١٨٤٠ انهارت هذه الصناعة[3] .

ومن ناحية أخرى أضعف نظام محمد على الطبقة الوسطى بجناحيها من الحرفيين

---

(١) فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، القاهرة سنة ١٩٥٨ ، ص ٥٠ ، ٥١ .

(٢) Issawi C. Op Cit, P 12

(٣) د . محمد أنيس ، ود . رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١١٢ ، ١١٣ — حول فشل الصناعة التى أقامها محمد على أنظر د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

والتجار — بعد أن قضى على قيادتها السياسية ممثلة فى العلماء — لحال بذلك دون قيام صناعة مصرية أهلية ودون قيام رأس مال محلى لتمويلها .

فقد أضعف نظام الاحتكار فى التجارة طبقة التجار المحليين التى كانت آخذة فى الإزدهار فى مطلع القرن ١٩ وتكفل نظام الصناعة الذى أقامه محمد على بضرب النظام الحرفى عن طريق تجنيد بعض عمال الحرف فى مصانعه وتقييد حرية الصناع وحرمانهم من ناتج عملهم وحق التصرف فيه مما أضعف رغبتهم فى الانتاج وحمل بعضهم على ترك العمل مما أدى إلى الإضرار بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل للقضاء عليها(١) .

ومن ناحية أخرى حظر محمد على النشاط الخاص فى بعض قطاعات الصناعة ففى ٨ جمادى الآخر سنة ١٢٣٦ (١٨٢١) أصدر محمد على أمراً بخصوص منع كافة الأهالى من تشغيل أنوال الغزل والدبارة ومجازاة من يتجاسر بعد ذلك على تشغيل تلك الأنوال من أولئك الأهالى ، والمأمورين الذين يتكاسلون عن منعهم ،(٢) . كما منع الفلاحون من صناعة الحصر لحسابهم الخاص وأبطلت مصانع السكر الأهلية عندما شرعت الحكومة فى تصنيعه(٣) هكذا اضعف محمد على الطبقة البورجوازية المصرية التى كان من الممكن أن تتطور لتحتل مكانها السياسى والاقتصادى ولتواجه بنجاح التسلسل الأوروبى الاستعمارى فى القرن ١٩(٤) .

وفى نفس الوقت فإن الطبقة البديلة من الأتراك والشراكسة التى تكونت

---

(١) د . رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر (١٨٩٩ — ١٩٥٢) ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٣٦ .

(٢) سجل ديوان خديوى ، ص ٢٥ .

(٣) د . رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ٣٦ .

(٤) د . محمد أنيس ، ود . رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

حول محمد على ذوات إلى حائزى أراضى حيث بلغ مجموع ما حصلت عليه من الأبعاديات فى نهاية سنة ١٨٤١ ، ١٤٥٥٨٤ فدانا[1] إلى جانب ١٣١٧٩١ فدانا من الجفالك حصل عليها أفراد أسرة محمد على حتى بداية سنة ١٨٤٢[2] وعلى هذا فقد تكونت طبقة من كبار الحائزين فى موقع السلطة أصبحت صاحبة مصلحة فى الحصول على مزيد من الحقوق على الأراضى التى فى حيازتها . وما لبث أن أصدر محمد على فى ٥ محرم سنة ١٢٥٨ (فبراير ١٨٤٢) أمراً بمنح حائزى الابعاديات حقوق الملكية الكاملة على هذا القطاع من الاراضى وهى البيع والشراء والاعطاء والهبة[3] وجاء هذا القرار تعبيراً عن سيطرة هذه المجموعة على سلطة الدولة . وكان بداية لمجموعة التشريعات التى أدت إلى ظهور الملكية الخاصة فى الأرض .

---

(١) دفتر زمن قديم بيان مقادير الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلى والوجه البحرى من سنة ١٢٤٢ هـ ، رقم ١٣٤١ عين ١٧ عزن ١٨ .

(٢) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية .

(٣) ورد نص هـذا الأمر فى — دفتر مختصر اختصاص الزراعة ، باللغتين العربية والتركية ص ٢٣ — دفتر قيد التقاسيط سـنة ١٢٥٨ هـ ، ج ٨ رقم ١٢٣١ عين ١٤ عزن ١٨ — أيضاً أورده أرمين ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

— يلاحظ أن الجفالك كانت تتمتع كملكية كاملة لأصحابها ويتضح ذلك من الحجج الشرعية التى ذيلت بها سجلات تحديد الجفالك انظر على سبيل المثال : دفتر رقم ١٣٠٧ عين ١٧ عزن ١٨ الماس بجفلك زينب هانم بالمنصورة » .

(١)

تطور الملكية الخاصة فى الأرض من خلال التشريعات (١)

حددت العوامل السابقة مجال ظهور الرأسمالية فى الزراعة وانعكس ذلك فى تطور اللوائح والتشريعات التى جعلت حق الملكية الخاصة فى الأرض فى النهاية حقا قانونيا وهو التطور الذى استغرق حوالى نصف قرن مبتدئا بلائحة الأطيان الأولى .

لائحة الأطيان الأولى سنة ١٨٤٦ (٢):

صدرت هذه اللائحة فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٦٢ فى أواخر عهد محمد على وأعطت لحائزى الأراضى الأثرية (الخراجية) بعض الحقوق على الأرض التى فى حيازتهم وكان أهم ما جاء بها :

ــ أعطت لصاحب الأثر (للمنتفع بالأرض) الحق فى رهن أرضه أو التنازل عنها للغير على أن يتم ذلك بحجة مكتوبة .

ــ جعلت للفلاح الذى يعود إلى بلده بعد أن يكون قد نزح عنها مدة ، الحق فى استرجاع كل أرضه أو بعضها حتى ولو كان زرعها شخص آخر مدة غيابه .

---

(١) هذا التطور يخص بالأراضى الخراجية (الأراضى الأثرية) أما القطاع الآخر من الأراضى وهو الابعاديات والشفالك ، وهى أساسا أراضى كبار الملاك التى عرفت فيما بعد بالأراضى العشورية فهذا القطاع حصل أصحابه على حقوق الملكية الكاملة قبل هذا التاريخ .

(٢) أورد نصها الدكتور أحمد الحته ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير من ص ٣٥٩ ــ ٣٦٣ .

— نصت على نزع الأرض من الفلاح إذا كان غير قادر على دفع خراجها على أنه كان يستطيع العودة إليها إذا دفع ما عليها من متأخرات .

— حددت أن كل تنازل عن حق الانتفاع سواء كان « بالفاروقة » أو بالمشاركة أو بيع الوفاء يجب إجراؤه كتابة على ورقة تمغة ، ويقول أرتين أن هذه اللائحة لم تتعرض لإمكانية أن تصير أرض المنتفع لورثتــــه بالإرث من بعده أم لا . وأوكل تقرير ذلك لشيخ البلد (١) . وفى النهاية كانت هذه اللائحة نوعا من التقنين للأمر الواقع الذى كان سائداً فى التعامل بالأرض فى ذلك الوقت ولم يشهد عصر عباس أية تغييرات فيما يختص بحقوق الحيازة التى أقرتها هذه اللائحة . لكن ما أن وصل سعيد إلى الحكم حتى حدثت تطورات كبيرة فى نظام حيازة الأرض ففى الشهور الأولى من حكمه صدرت اللائحة الثانية للأطيان التى أعطت حقوقا جديدة لحائزى الأراضى الخراجية بعد أن عدلت بعض بنود اللائحة الأولى .

لائحة الأطيان الثانية سنة ١٨٥٤ :

صدرت هذه اللائحة فى ٨ جماد الأولى سنة ١٢٧١ (٢) وكان أهم ما جاء بها .

— أعطت الذكور من أبناء حائز الأرض المتوفى « صاحب الأثر » الحق فى وراثة أرض أبيهم وفى بعض الحالات الاناث مع اشتراط قدرتهن على زراعتها ودفع خراجها .

— اشترطت لإسقاط حق الانتفاع موافقة المديرية على أن تحرر حجة بذلك بين المسقط والمسقط إليه بمعرفة المحكمة الشرعية على ن تسجل فى سجلاتها وتكلف الأطيان باسم المسقط له فى دفتر الصراف .

---

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٧٥ — الفاروقة نوع من الرهن

(٢) اعتمدت فى تحديد تواريخ هذه اللائحة واللائحة السابقة لها على كتاب القوانين العقارية فى الديار المصرية التى أصدرته الحكومة المصرية سنة ١٨٩٣ ص ١٠ ، ص ١٣ حيث يوجد بعض الخلاف بين المصادر على التاريخ الميلادى الذى صدرت فيه هذه اللوائح .

— حددت المدة التي يسقط بعدها حق صاحب الأثر في استرداد أرضه إذا تركها بخمسة عشر عاما (١) .

ولم يمض وقت طويل على صدور هذه اللائحة حتى حصل حائزو أراضي الأوسية على حق توريثها بأمر صدر في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ (١٨٥٥) على أن تؤول الدولة بعد انقراض ذرية أصحابها من الذكور والإناث (٢) .

وعلى طريق التطور صدرت اللائحة الثالثة للأطيان المعروفة باللائحة السعيدية

اللائحة السعيدية :

صدرت هذه اللائحة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ (٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٧٤) وجاءت في مقدمة وثمانية وعشرين بندا وخاتمة (٣) وأهم ما جاء بها :

— اعترفت اللائحة (بند ١) بحق الوراثة لأبناء الفلاح المتوفى ذكورا كانوا أو أناثا حسب تقسيم الشريعة الإسلامية بشرط أن يكونوا قادرين على زراعتها وتأدية ضرائبها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء . أما من لم يترك ورثة فأرضه تعود للحكومة « بيت المال » .

---

(١) د . أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، ص ٨٨ ، ٨٩

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٨٨ .

(٣) صدر تعديل لهذه اللائحة سنة ١٨٧٥ بناء على المادة ٣٦ من لائحة المحاكم المختلطة التي جاء بها وجوب نشر اللوائح المعمول بها في الأطيان وبناء عليه أعيد النظر في بعض بنود اللائحة السعيدية فصدرت اللائحة المعدلة في ١٥ بندا بعد أن حذف منها ١٣ بندا في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٧٥ — المصدر السابق ، ص ٧٠ .

— ورد النص الأصلي لهذه اللائحة والتعديلات التي أدخلت عليها في مصادر كثيرة نذكر منها :

— المصدر السابق ، من ص ٦٦٩ — ٦٩٨ — د . كامل مرسي ، المرجع السابق ، من ص ١٢٥ — ١٤٦ .

— وفى حالة أطيان العائلات المقيدة باسم أرشد العائلة أوجبت اللائحة (بند ٢) عمل قوائم تقسيم تشتمل على نصيب كل فرد من أفراد العائلة ويتم ذلك بحضور شيخ البلد على أن تسجل بالمحكمة الشرعية وبالمديرية وأجازت اللائحة فرز استحقاق من يريد الانفصال عن العائلة وأن يكون ذلك بعذر مقبول .

— وأوجبت اللائحة (بند ٤) سريان أحكامها على النساء اللائى فى حوزتهن أطيان مكلفة بأسمهن ويقمن بتأدية ضرائبها .

— وحددت اللائحة (بند ٥) المدة التى يكتسب بعدها واضع اليد على الأراضى الخراجية حق حيازتها بخمس سنوات على أن لا تكون مؤجرة أو مرهونة وبالتالى يسقط حق صاحب الأرض فى استردادها إذا تركها هذه المدة .

— أما الأراضى المرهونة بصفة « غاروقة » فقد حددت اللائحة (بند ٨) التعامل فيها على أساس أن الأرض التى مضى على رهنها أكثر من ١٥ سنة قبل صدور اللائحة فهذه تصبح من حق الدائن المرتهن .

— أما الأرض التى لم يمض على رهنها ١٥ سنة فإن استردادها مشروط بتجديد سندات الدين على أن يتم ذلك خلال سنة من صدور اللائحة . أما الرهن بعد صدور اللائحة فيتم بسندات يصدق عليها من المديرية وتقيد الأطيان بالمكلفة باسم المرتهن . وأوضحت اللائحة أنه إذا مات الراهن عن بيت المال دون ورثة فالأطيان تصبح من حق المرتهن . أما إذا مات المرتهن عن بيت المال دون ورثة فيجوز للراهن أن يسترد الأرض هو أو أحد أقاربه ممن يكون قادراً على زراعتها وأداء ضرائبها وذلك بعد أن يدفع لبيت المال قيمة الرهن . وألا تعطى الأطيان لمن يستطيع زراعتها وأداء الضرائب عنها إلى أن يستطيع صاحب الأطيان الاصلى تسديد قيمة الرهن فترد له الأطيان . وإن لم يوجد من يتعهد بزراعتها وأداء ضرائبها فتعود لبيت المال .

ـ وأوضحت اللائحة (بند ١٠) بصورة قاطعة أنه لا ملك لأحد فى الأطيان الخراجية الميرية بل الملك فيها لبيت المال وليس للمزارع عليها سوى حق الانتفاع وأجازت اللائحة إسقاط هذا الحق للغير بمقتضى حجة يشترط فيها تسديد الضرائب والخضوع لما تصدره الحكومة من تعليمات بخصوص هذه الأطيان وعدم دفع أى تعويض فى حالة أخذها للمنفعة العامة سوى دفع مالها ومن ناحية أخرى ميزت هذه اللائحة بين الأراضى الخراجية والاراضى العشورية التى نصت صراحة على وجوب تعويض أصحابها عينا أو نقدا فى حالة نزعها للمنفعة العامة .

ـ وأجازت اللائحة (بند ١١) إعطاء أراضى بدل الأراضى الخراجية التى تؤخذ للمنفعة العامة إذا ترتب على ذلك تجريد واضع اليد عليها من كل أطيانه أو بعضها وترتب على ذلك إلحاق ضرر بالعائلة وتركت تقرير ذلك للمدير .

ـ واعتبرت اللائحة (بند ١٢) ملك جميع الأراضى الخراجية التى يكون واضع اليد قد شيد عليها مبانى أو حفر بها سواقى أو غرس بها أشجاراً ويكون ذلك قاصراً على الجزء الذى أقيم عليه البناء أو الغرس على أنه لا يجوز وقفها إلا بإذن من المديرية .

ـ واعترفت اللائحة (بند ١٨) بالأمر الواقع الذى مضى عليه خمس سنوات فى توزيع الارض بين المزارعين الذين لا توجد مساحة لنواحيهم أو التى اختلفت فيها المساحة عن الواقع الجديد بسبب هجرة الفلاحين أو بسبب زيادة السكان على أن يتم تكليف الارض على الذين يضعون أيديهم عليها فعلا .

ـ واعتبرت اللائحة (بند ٢٤) أراضى الأوسية أراضى خراجية تؤول للدولة فى حالة عدم وجود ذرية لصاحبها عند وفاته وذلك تأييداً للأمر الصادر بهذا الخصوص فى ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ (١٨٥٥) .

وواصلت مسيرة التطور تقدمها بعد عصر سعيد ، ففى بداية عهد اسماعيل اتخذت خطوات أكثر تقدما فيما يختص بنظام تسجيل الاراضى والتعامل فيها .

ففى ١٢ رجب سنة ١٢٨٠ (١٣ ديسمبر سنة ١٨٦٣) صدر أمر عال بأن تحرير حجج الأيلولة يكون بمعرفة المحكمة الكبرى الشرعية الكائنة بالاقليم التابع إليه الاطيان .

وفى ٣ رجب سنة ١٢٨٢ (٢٢ نوفبر سنة ١٨٦٥) صدر أمر عال آخر أوجب على كل واضع يد على أطيان خراجية الحصول على حجة شرعية لتكون سندا فى امتلاكه ومنفعتها وأن يؤدى عن ذلك رسما قيمته ١ ٪ من مجموع مال الاطيان لمدة عشرين سنة . وفى حالة الوفاة فإن على ورثة المتوفى الحصول على حجة أيلولة مع تسديد نفس الرسم وتحدد للحصول على الحجج سنتين لا يسمع بعدها دعوة من أطيان خراجية عن لا يوجد بيده حجة شرعية بها . أما الأطيان المباعة فيؤخذ منها رسم بقيمة ٥ ٪ من الثمن ولا تحرر الحجج إلا بعد التأكد من أن طالب الحجة يملك منفعة الاطيان بغير منازع على أن يكون التصريح بتحرير الحجة من المديرية بعد مقاس الارض وتعيين حدودها واقتناع الجيران وتحرير قائمة مساحتها تشمل مفرداتها وحدودها (١) .

وفى ١١ جماد الاول سنة ١٢٨٣ (٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٦) صدر أمر عال بأن التعاقد على إسقاط منفعة الاطيان الخراجية أو بيع الاطيان العشورية يجب أن يتم عن طريق ذهاب البائع والمشترى للمديرية بمستندات تثبت صحة وضع اليد بحجة شرعية أو تقسيط من الرزنامة ويقرران ذلك بالمديرية فإن لم يوجد مانع يؤخذ اعترافهما بحضور القاضى والمدير أو وكيل المديرية ويسجل فى سجل مخصص لذلك ويؤشر به على كل عقد من المدير أو وكيله (٢) .

وفى الوقت الذى كانت هذه الخطوات تتم فى التسجيل والتعامل بالارض صدر

---

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٧٤

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٦

فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ (٣ يناير سنة ١٨٦٦) أمر عال بالترخيص بالوصية فى الاطيان الخراجية على أنه لا يجوز وقفها لان ذلك يتعلق بإرادة الخديوى (١).

وفى إطار الازمة المالية التى تعرضت لها البلاد فى عهد إسماعيل وتغلغل رأس المال الاجنبى باع إسماعيل حق الملكية فى الارض للذين كان فى إمكانهم دفع الضرائب ست سنوات على أراضيهم مقدما فيما عرف بلائحة المقابلة.

لائحة المقابلة :

صدرت هذه اللائحة فى شكل قرار من المجلس الخصوصى يشتمل على مقدمة و ٤٥ بندا وخاتمة تتضمن دراسة الاوضاع المالية المتردية فى عهد إسماعيل وطريقة علاجها بأمر عال فى ١٣ جماد الثانى سنة ١٢٨٨ (٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٠).

وما لبث أن أضيف إليها ملحق من ثلاثة بنود صادر من نفس المجلس الخصوصى بأمر عال فى أول رجب سنة ١٢٨٨ (سبتمبر ١٨٧١) فأصبح مجموع بنودها ٤٨ بندا تمثل ما عرف بلائحة المقابلة (٢) وأهم ما جاء بها :

الذين يدفعون أموالا ست سنوات عن أطيانهم سواء كانت خراجية أو عشورية دفعة واحدة أو على ست دفعات مقدماً حسب مربوط أموال أو عشور سنة البداية يعفون من نصف الخراج أو العشور بصفة دائمة ولا تزاد عليها الضرائب مستقبلا (البنود ١ ، ٢ ، ٣) على أن يحصل حائزو الاراضى الخراجية الذين يدفعون المقابلة على حقوق ملكيتها كاملة بما فيها التعويض فى حالة نزع الملكية للمنفعة و إيقافها بعد موافقة الخديوى (بند ٦).

ولم يكن هناك حقوق جديدة فى الملكية يمكن إضافتها للقرار الصادر

(١) المصدر السابق ، ص ٧٥

(٢) حول نص هذه اللائحة أنظر : مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ص من ٧٠٥ إلى ٧٢٨.

سنة ١٨٤٢ فيما يختص بالاراضى العشورية لكن لائحة المقابلة حددت استفادة أصحاب الأراضى العشورية على النحو التالى :

١ — منح حقوق الملكية التامة فى الأطيان العشورية التى تدفع عنها المقابلة من الأطيان التى كان اعطاؤها للتعيش منها فقط (البند ١٠)[١].

٢ — منح حقوق الملكية التامة فى الأطيان المستبعدة . المتداخلة فى الأطيان العشورية التى دفعت عنها المقابلة (بند ١١).

٣ — منح حقوق الملكية التامة فيما تدفع عنها المقابلة من زيادات المساحة الموجودة بالبلاد والجفالك والابعاديات (بنود ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥).

أما بخصوص أطيان الأوسية المربوط عليها العشور فإن لائحة المقابلة قررت (بند ٩) معاملتها معاملة الاراضى العشورية من حيث قرار حقوق الملكية الكاملة للذين يدفعون المقابلة من حائزيها على أن تقطع الفواية المقررة لهم بالرزنامجة وما لبث أن أصبح دفع المقابلة إلزاميا فى ١٠ مايو سنة ١٨٧٤ .

---

(١) فى ٢٨ جماد الأول سنة ١٢٨٠ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣) وفى ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٨٣ (٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦) وفى ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ (٢١ مايو سنة ١٨٦٧ صدرت ثلاثة أوامر عالية باعطاء أطيان للعربان للتوطن بها والانتفاع بزراعتها على أن لا يكون لهم عليها حق الملكية .وفى أول رمضان سنة ١٢٨٤ هـ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧) صدر أمر عال وفى ٩ محرم سنة ١٢٨٦ هـ (٢١ ابريل ١٨٦٩) صدر قرار من المجلس الخصوصى وفى ٨ صفر سنة ١٢٨٧ (١٠ مايو سنة ١٨٧٠) صدر أمر عال آخر باعطاء أطيان عشورية إلى العساكر الأتراك المعروفين بالباشبوزق الذين انفصلوا من خدمة الحكومة لتزرعوها ويعيشوا من إيراداتها ولا يكون لهم حق امتلاكها على أن تؤول هذه الأطيان للحكومة بعد وفاتهم وانقراض ذريتهم .

مجموع قوانين ولوائح الأموال المقرره ، ص ٨٩ .

وقد بلغ عدد الذين دفعوا المقابلة عن أراضيهم ١٤٩ر٩٥٥ مالكا منهم ٢٢٦ر١٧٧ مالكا بالوجه البحرى و ٢٢٣ر٧٧٨ مالكا بالوجه القبلى وإجمالى الاموال التى حصلت من المقابلة ١٦,٨٠٩,٥٣١ جنيها (١) وبلغت مساحة الاراضى التى دفعت عنها ٣,٦٥٠,٠٠٠ فدان (٢) . وبذلك أصبح الجزء الاكبر من الاراضى الزراعية فى إطار الملكية الكاملة لأصحابها واختفت معظم الفروق بين الأراضى الخراجية التى دفعت عنها المقابلة وبين الأراضى المشورية (٣) . فعندما صدرت لائحة مجالس تفتيش الزراعة نصت على ضرورة « مساحة وتثمين ما يتلف بسبب العمليات من الأراضى الخراجية المدفوع عنها المقابلة . أما غير المدفوع عنها المقابلة فتعامل بما جاء فى لائحة الأطيان » (اللائحة السعيدية) (٤).

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ انتهى العمل بقانون المقابلة ثم أعيد العمل به مرة أخرى فى نوفمبر من نفس السنة غير أنه ألغى نهائياً بالامر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ حين نصت المادة الخامسة منه على أن « جميع أحكام القانون المذكور المتعلقة بمجمل حقوق ملكية الأطيان للذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الإجراء والعمل ودفع جزء من المقابلة يكفى للاستحواذ على حقوق الملكية التامة فى الاطيان المذكورة » وقد تضمن ذلك قانون التصفية الصادر به أمر عال فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ (مادة ٨٧) (٥) .

(١) عزيز خانكى ، الملكية العقارية فى مصر ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة السادسة ، ص ٦٧١ .

(٢) Baer. A Hirtory oF ship Laudow ner in Modern Egypt. P.10.

(٣) حسب قانون المقابلة (مادة ٦) كان وقف الأطيان الخراجية يستلزم صدور أمر عال .

(٤) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، بند ٢٢ ، ٢٣ من لائحة مجالس تفتيش الزراعة ، ص ٧٦ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣

وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٠ تقرر إعطاء حجج تمليك الذين دفعوا المقابلة عن أطيانهم يذكر فيها دفع المقابلة وأن تلك الأطيان صارت ملكا لهم(١) .

وعندما صدرت لائحة بيع أملاك الحكومة فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ مصدقا عليها من مجلس النظار جاء بها (مادة ١٢) « أن جميع الأطيان التى تباع تكون خراجية ومع ذلك تعطى بها حجج تمليك العين وتربط عليها ضريبة خراجية » (٢) وعلى هذا فمع نهاية سنة ١٨٨٠ أصبح معظم حائزى الاراضى يتمتعون بحقوق الملكية الكاملة على أراضيهم باستثناء الاراضى التى لم يدفع أصحابها المقابلة وهؤلاء حصلوا على حقوق الملكية بعد الاحتلال .

الاحتلال واطلاق قيود الملكية :

بما أن أصبح الاحتلال حقيقة واقعة حتى صدرت مجموعة أخرى من التشريعات أسقطت فى النهاية ما بقى من قيود حول حق ملكية الأراضى الزراعية وأصبحت بمقتضاها جميع الأراضى الزراعية فى مصر فى إطار الملكية الفردية كاملة .

ففى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ صدر القانون المدنى الأهلى وجاء فى المادة السادسة منه « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام وتعتبر فى حكم الملك الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة اتباعاً للنصوص عليه بلائحة المقابلة وبالأمر العالى الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ » .

وبذلك اكتسبت التشريعات الخاصة بتطور حق الملكية الصفة القانونية وما لبث أن صدر أمر عال فى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ بتعديل المادة السادسة من

---

(١) د . أحمد الحته ، المرجع السابق ، ص ٩٦

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٨٣

من القانون المدنى الأهلى حيث مد حق الملكية الكاملة إلى الأراضى التى لم تدفع عنها المقابلة(١) .

وفى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ صدر أمر عالى بمنح حقوق الملكية التامة لعساكر الباشبوزق والعربان فى الأطيان السابق إعطاؤها لهم ولم يكن لهم حق التصرف فيها(٢) .

وأخيراً صدر فى ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ أمر عالى جاء محصلة لكل التشريعات التى تناولت تطور حق الملكية ونصه : « تسمى ملكا العقارات التى يكون الناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية »(٣) .

هكذا تحققت الملكية الفردية الكاملة للأرض الزراعية عبر مسيرة من التطور استمرت أكثر من نصف قرن ومن خلالها تبرز حقيقتان :

الأولى: أن هذا التطور كان تعبيراً عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى عاشته مصر فى القرن الماضى والقوى الاجتماعية المشكلة له وانعكس ذلك فى تحديد أولويات القوى التى حصلت على حقوق الملكية . فأفراد أسرة محمد على ومجموعة الأتراك والشراكسة من حولهم الذين عرفوا بالذوات وسيطروا على جهاز الدولة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨٤ – أيضا : القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ٦ — جاء هذا الأمر فى مادتين :

« (م١) اعتباراً من تاريخ أمرنا هذا يكون لأرباب الأطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة فى أطيانهم أسوة بأرباب الأطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها أو جزء منها .

(م٢) تلغى جميع الأوامر والقوانين السابقة المخالفة لأحكام أمرنا هذا.

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٧٠٠

(٣) المصدر السابق ، ٨٤

والحكم قد حصلوا على حقوق الملكية الكاملة على أراضيهم فى فترة مبكرة وهى الأبعاديات والشفالك التى أعطيت لهم كنحج فى عهد محمد على وبلغت مساحتها عند صدور هذا القرار ٢٧٧و٣٧٥ فداناً فى فبراير سنة ١٨٤٢[1] . ثم أخذت فى الاتساع فى الفترة التالية وهى التى أصبحت تعرف بالأراضى العشورية بعد أن فرض عليها سعيد باشا ضريبة العشر فى سنة ١٨٥٤ وإن المجموعة التالية التى حصلت على حقوق الملكية كانت مجموعة الأعيان والعناصر الأكثر غنى من الحائزين المصريين الذين استفادوا بصفة أساسية من اللائحة السعيدية فهم الذين كان فى إمكانهم إقامة منشآت على أراضيهم أو حفر سواق أكثر من غيرهم[2]. وبالتالى كان فى استطاعتهم — قبل غيرهم — دفع المقابلة وبذلك امتدت حقوق الملكية الكاملة إلى أراضيهم .

ومع سنة ١٨٧٥ لم يكن قد بقى خارج نطاق الملكية الكاملة غير أراضى صغار الفلاحين الذين كان عليهم الانتظار حوالى عشرين عاماً أخرى ليحصلوا على حقوق الملكية الكاملة على ما بقى فى أيديهم من أرض وكان ذلك سنة ١٨٩١ بعد هذا يمكن القول أن التطور فى هذا المجال لم يكن تطوراً لحق الملكية فهذا قد تقرر بصورة كاملة على قطاع من الأرض منذ سنة ١٨٤٢ بقدر ما كان إدخالا لقوى متفاوتة إلى دائرة التملك الكامل للأرض عن فئات حددت أولوياتها أهمية هذه الفئات وثروتها وموقعها من السلطة .

الحقيقة الثانية : أن هذا التطور حدث لغير مصلحة الفلاحين الذين تم تجريدهم من معظم أراضيهم فى إطار نفس التشريعات التى أعطت حقوق الملكية على الأرض وتم ذلك عن طريقين :

---

(١) أنظر ص ٤٤

(٢) د . وليم سليمان ، الفلاح المصرى وملكية الأرض ، مجلة الطليعة العدد الأول — السنة الأولى — يناير سنة ١٩٦٥ ، ص ٣٤

١ — إعطاء حقوق الدائنين المرتهنين — ومعظمهم من الأجانب — تفوق حقوق الفلاح صاحب الأرض المدين، ويمكن ملاحظة ذلك خلال التشريعات التى صدرت ابتداء من اللائحة الأولى (١٨٤٦) وكان أول حق أعطاه للفلاح هو حق الرهن. ونصت اللائحة الثانية الصادرة سنة ١٨٥٤ على أن تسجيل الأرض المرهونة فى دفتر الصراف يكون باسم الدائن المرتهن. أما اللائحة السعيدية فقد تضمنت أحكاماً تتعلق بالتحيز والمحاباة للدائنين المرتهنين على حساب الفلاحين أصحاب الحق الأصلى على هذه الأرض التى استهانت هذه اللائحة بحقوقهم. ففى البند الثامن[1] أجازت اللائحة رهن الأراضى الخراجية بالفاروقة لمن يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون التكليف باسم الذى أخذ الأطيان بالفاروقة، بشرط أن يذكر فى التكليف أن ذلك أثر فلان».

أما الأراضى التى مضى على رهنها خمسة عشر عاماً فهذه تصبح من حق الدائن المرتهن إذا كان لا يزال واضعاً يده عليها «.. وأما عن الماضى الذى صار إجراؤه حق الرهنية فالذى مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين موضوعاً عليه يد المرتهنين فلا تسمع فيه دعوى».

وبخصوص الأراضى التى لم يمض على رهنها خمس عشرة سنة فإن استردادها أصبح مشروطاً بتجديد سندات الدين خلال سنة من تاريخ صدور اللائحة ومن لم يستطع فإن هذا البند أفقده الحق فى استرداد أرضه. «وإذا كان بعد هذا الميعاد أحد يدعى أنه رهن أطياناً ويريد أداء رهنيتها وحصل توقف من المرتهن فى تسليمها إليه ولم يكن بيده سند ديوانى باطلاع المديرية فلا تقبل له دعوى».

وفرقت هذه اللائحة فى هذا البند بين الدائن المرتهن وبين المدين الراهن

---

(١) يعتبر هذا البند من أخطر بنود اللائحة السعيدية على الإطلاق — فى رأيى — على أراضى الفلاحين. «وحول نص هذا البند أنظر مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة» ص ٦٧٥، ٦٧٦.

إذا توفى أحدهما بدون وريث وصارت حقوق أى منهما لبيت المال . . وإذا كان الراهن توفى عن بيت المال فتبقى الأطيان فى حيازة واضع اليد (أى الدائن المرتهن) أثرية ولا يؤخذ منه رسم ، أى أن حق الدائن يتحول بدون مقابل من مجرد رهن إلى حق كامل فى الانتفاع بالأرض الخراجية باعتباره صاحباً لها .

أما إذا توفى الدائن المرتهن عن بيت المال دون ورثة فإن المدين لا يستطيع أن يسترد أرضه إلا بعد دفع قيمة الدين وألا يعاد رهن الأرض لشخص آخر يدفع قيمة الرهن لبيت المال ولا يجوز لصاحب الأرض أن يستردها إلا بعد أن يدفع للدائن الجديد قيمة الرهن فإذا لم يوجد راغب فى ارتهان الأرض وحينئذ تكون الأطيان علوفة لبيت المال يوجهها لمن يشاء بالرسم المقرر»[1].

وعندما صدر القانون المدنى المختلط واصل حماية الدائن المرتهن فقرر (بند ٤٨) حرمان المنتفع من أرضه إذا لم يدفع الضرائب المقررة عليها بشرط مراعاة حقوق الدائنين المرتهنين «ومن له حق الانتفاع فى أرض خراجية ولم يدفع خراجها جاز حرمانه من الانتفاع بها بشرط مراعاة حقوق الدائنين برهن»[2] .

وقد وصلت المحاباة فى هذا القانون إلى حد الإبقاء على الرهن حتى ولو كان الراهن غير مالك للارض عند رهنها (البندين ١٠٦ ، ١٠٧)[3].

وبذلك تكفل الرهن بتجريد الكثير من الفلاحين من أراضيهم فى ظل الحماية التى كفلها القانون للدائن المرتهن وخاصة بعد إنشاء المحاكم المختلطة أداة تنفيذ هذا القانون .

أما الطريق الثانى : الذى اتخذته هذه التشريعات لتجريد الفلاحين من

---

(١) د . وليم سليمان ، المصدر السابق ، ٣٣، ٣٤

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٨٢

(٣) حول نص البندين أنظر : المصدر السابق ، ص ١٤٠

أراضيهم فهو تضييق المدة التى يمكن للفلاح المنسحب خلالها استرداد أرضه التى تركها إذا عاد إليها فى وقت كانت السخرة والعبء الضريبى المتزايد(١) من أسباب ترك الفلاحين لأراضيهم حتى نهاية حكم اسماعيل(٢) وهى الفترة التى شهدت إقرار حقوق الملكية على معظم الأراضى الزراعية فى مصر .

فعندما صدرت لائحة سنة ١٨٤٦ جعلت للفلاح المنسحب الحق فى استرداد أرضه أو بعضها فى أى وقت يعود دون أن تحدد لذلك موعداً .

أما اللائحة الثانية (١٨٥٤) فقد حددت لذلك أجلا قدره ١٥ سنة يسقط بعدها حق الفلاح العائد فى استرداد أرضه التى تركها . ولما صدرت اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ اختصرت هذه المدة إلى خمس سنوات (بند ٥) ، وما لبث أن صدر أمر عال فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥ فى بداية عهد اسماعيل خفض هذه المدة إلى ثلاث سنوات(٣).

وفى نفس الوقت صرح سعيد لمن يشاء من الفلاحين أن يترك أطيانه الخراجية إذا كان غير قادر على زراعتها ودفع أموالها فى مجموعة من الأوامر صدر أولها فى ٢٦ صفر سنة ١٢٧٢ (نوفمبر سنة ١٨٥٥) فترك الأهالى أطياناً كثيرة جداً للحكومة وهى الأطيان التى عرفت باسم أراضى المتروك(٤) ومنحت اللائحة

---

(١) ارتفع دخل الحكومة من الضرائب من ٢ مليون جنيه سنة ١٨٥٠ إلى ١٠ مليون جنيه فى سنة ١٨٧٠ جمعت من الفلاحين بكل الوسائل الممكنة ، بل إنها وصلت فى إحدى السنوات إلى ١٥ مليون جنيه

Crouchely, PP, 145. 149

(٢) Baer, G. PP 29, 30, 31

(٣) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٤) عزيز خانكى ، المصدر السابق ، ص ٦٦١

السعيدية (بند ٢٢) بصفة نهائية الذين تركوا أراضيهم بمقتضى الأمر الأول من العودة إليها[1].

هكذا تكفلت التشريعات بانتزاع مساحات كبيرة من أراضى الفلاحين ، لتذهب إلى غيرهم[2] . من أصحاب الملكيات الكبيرة نمت على حساب ملكيات صغار الفلاحين .

أما كيف نشأت الملكيات الكبيرة وكيف نمت فهذا ما سوف نعرض له —

---

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٦٩٢ ، ٦٩٣

(٢) عزيز خانكى ، المصدر السابق ، ص ٦٦١

ظهور الملكيات الكبيرة وأثره
على توزيع الملكية

نشأة الملكيات الكبيرة - منح الأرض من الأبعاديات والعهود قيام الجفالك - نظام العهد - بيع أراضى الدولة للأفراد - راس المال الأجنبى وعلاقته بنمو الملكيات الكبيرة - التغييرات التى حدثت فى توزيع الملكية نتيجة لظهور الملكيات الكبيرة .

الفصل الثانى

نشأة الملكيات الكبيرة ونموها

يذكر أرتين أنه عقب سقوط الالتزام وزع محمد على أراضى كل ناحية على سكانها من الفلاحين بحيث خص كل فلاح قادر على العمل ما بين ثلاثة وخمسة أفدنة[1] . غير أنه ما كاد عصر محمد على ينتهى حتى كانت أعداد من الملكيات الكبيرة قد تكونت لدى بعض الأفراد . وفى الفترة التالية استمرت الملكيات الكبيرة فى الظهور ومع بداية القرن الحالى كانت الملكيات التى تزيد على ٥٠ فداناً تمثل ٤٣٫٩ ٪ من مجموع مساحة الأراضى الزراعية فى مصر البالغ ٥٫١١٤٫٠٥٢ فداناً[2] .

وفى الفترة منذ عصر محمد على وحتى بداية الحرب العالمية الأولى يمكن أن نحدد أربعة عوامل رئيسية أدت إلى ظهور الملكيات الكبيرة ونموها وهى : منح الأرض من الإبعاديات والعمور ثم قيام الجفالك ثم نظام العهد وأخيراً بيع أراضى الدولة للأفراد .

منح الأرض من الأبعاديات والعمور :

من أجل أن يزيد محمد على مساحة الأراضى المزروعة من طريق استصلاح الأرض منح مساحات واسعة من أراضى الأبعادية لأتباعه وكبار رجال دولته معفاة من الضرائب بهدف استصلاحها وزراعتها ثم مالبث أن منحهم سنة ١٨٣٧ حق توريثها لذريتهم ثم حق ملكيتها ملكية كاملة سنة ١٨٤٢ .

---

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ٤٦

(٢) Baer, G. Op Cit, P 224

ويرى البعض أن محمد على كان يهدف من وراء منح الأبعاديات لأتباعه تكوين طبقة من كبار الملاك تحصر فى نفسها الغنى العقارى[1] . وسواء أكان الدافع إلى منح الأبعاديات هو زيادة المساحة المزروعة أو تكوين طبقة من كبار الملاك تعتمد عليها أسرة محمد على فى الحكم . أو العاملين معاً فما لا شك فيه أن منح الأبعاديات يمثل البدايات التاريخية لنشأة الملكيات الكبيرة فى مصر ، فى بداية منح الأبعاديات حصل قوجة أحمد أغا كبير بوابى محمد على على ألف فدان من أبعاديات الأقاليم الوسطى (المنيا وبنى سويف) فى ٢٢ جماد الآخر سنة ١٢٤٢ (١٨٢٦) . ثم توالت المنح . فمنح محمد حبيب أفندى « معاون ديوان خديوى » ١٧٠٠ فدان بالأقاليم الوسطى أيضاً بأمرين فى ٢٢ و ٢٤ من ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) ومنح رستم بك مدير بنى سويف والفيوم ١٢٠٠ فدان بأوامر فى سنتى ١٢٥٠ و ١٢٥١ (١٨٣٥/٣٤) كما منح خورشيد باشا حكمدار السودان ١٠٠٠ فدان من أبعاديات الأقاليم الوسطى بأمر فى ٥ صفر سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) . ومنح الشريف محمد بن عون أمير مكة ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلى بأمر فى ٢١ جماد الأول سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦)[2] .

وكانت أكبر المنح هى التى أعطيت لأحمد باشا طاهر وأسرته وأتباعه حيث بلغت مساحة الأبعادية التى أعطيت له ١٤٥٠ فداناً بنواحى الأقاليم الوسطى بأمر فى ٢٠ من ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤)[3] .

---

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ٥٤

(٢) دفتر بيان الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨ .

(٣) المصدر السابق .

دار المحفوظات ، سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٠ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٤

— دار الوثائق ، س/٢/١٠٦/١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأباعد رقم ١٣٤٤ جـ ٢ ، ص ٢٠

ومع سنة ١٨٣٧ كانت الملكيات الكبيرة التي تكونت أساساً من الابعاديات قد أصبحت حقيقة واقعة وأصبح عدد الذى يزيد منها عن الألف فدان ١٥ حالة تضمها دوائر . فعبد الرحمن بك المعاون الثانى لمحمد على تبلغ دائرته ٤٨٧٣ فداناً ودائرة أحمد باشا يكن وناظر عموم الجهادية، تشمل ٤٤٩٥ فداناً ودائرة أحمد باشا طاهر تضم ١٤١٥٠ فداناً منها ١٠٠ فدان من المعمور . وبلغ مجموع مامنح من الأراضى حتى ١٩ من المحرم سنة ١٢٥٣ (أبريل سنة ١٨٣٧) ١٠٣١٧٥ فداناً معظمها من الابعادية[1] وتواصل الملكيات الكبيرة ظهورها عن طريق منح الابعاديات . ففى ٢٨ شوال سنة ١٢٥٣ منح مصطفى باشا محافظ كريت ٣٠٠٠ فداناً من أبعاديات الاقاليم الوسطى كما منح الأجنبى جورجى جبارة ٣٠٠٠ فداناً من أبعادية كفر أبو حمص بالبحيرة بأمر فى ٢٧ من ذى القعدة سنة ١٢٥٥ (١٨٤٠) وحصل سليم باشا الذى كان يعمـــل مفتشاً للاقاليم القبلية على ٣٦٣٠ فداناً من أبعاديات الاقاليم الوسطى بتقسيطين فى ١٢٥٦ (١٨٤٠)[2] .

وحتى صفر سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) بلغ مجموع الاراضى التى منحها محمد على لاتباعه ١٥٩,٧٠٧ فداناً كان معظمها من الابعاديات[3] وبلغ إجمالى

---

(١) دفتر بيان مقدار الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ ، رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨

(٢) س /٢/١٠٦/١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأباعد رقم ١٣٤٤ جـ ٢ ، ص ٣ ، ٥

ـــ دار المحفوظات ، دفتر قيودات تقاسيط رزق من ٥ رجب سنة ١٢٥٥ هـ ، لغاية ١٣ رجب سنة ١٢٥٦ هرقم ٢٦٨٩ ، عين مخزن ١٨

(٣) س/٢/١٠٦/١ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأباعد رقم ١٣٤٤ جـ ٢٢ ، ص ١٢ .

الاراضى التى منحت من الابعادية فى نهاية عصر محمد على ٩٦٠ر١٦٤ فداناً[١] .

وإلى جانب الابعادية فإن ثمة مساحات من المعمور — المزروع — منحها محمد على لبعض أتباعه المقربين لكن على نطاق ضيق وتركزت معظمها بالوجه البحرى ولعل أقدم المنح من هذا النوع هى التى منحها محمد على إلى محمود أفندى ناظر عموم الميمات من أطيان جزيرة بدران ومنية السيرج التابعتين لولاية القليوبية وذلك بأمر فى ٥ شعبان سنة ١٢٤٢ (١٨٢٧) . كما منح محمد شريف باشا ٥٨ فداناً من معمور منيل الروضة الذى كان يتبع ولاية الجيزة بأمر فى ٢٣ شوال سنة ١٢٤٤ (١٨٢٩) و ١٠٠ فدان أخرى من معمور منية السيرج بولاية القليوبية بأمر فى ١٥ شوال سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) كما منح سامى باشا كبير معاونى محمد على ١٠٠ فدان من معمور القليوبية بأمر فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٥٠ (١٨٣٥)[٢] . كما منح حسين أغا الحارس الخاص لمحمد على ١٥٩ فداناً من معمور قرية ميت صرو بولاية القليوبية بتقسيط مؤرخ فى ٢٠ شوال سنة ١٢٥١ هـ ، من هذه المساحة ١٠٧ أفدنة حدائق والباقى لزراعة محاصيل شتوية لإطعام الماشية .

كما حصل محمد شاكر ناظر القناطر الخيرية على ٢٤٢ فداناً من معمور ناحية التمامة بإقليم البحيرة بتقسيط فى ٢٥ شوال سنة ١٢٥١ (١٨٣٦)[٣] .

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأطيان المنعم بها من جتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركى ، الجزء الأول خاص بمحمد على — سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية ، رقم ٣٥٠٠ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١ ، ٩ ، ١٥ .

(٣) دفتر قيودات تقاسيط رزق من جماد أول سنة ١٢٠٠ هـ لغاية ٢٨ شوال سنة ١٢٥١ هـ رقم ٢٦٨٤ عين ٣٧ مخزن ١٨ ، ص ٧ ، ١٠ .

ومنح المدعو سليم باشا غازوريا ١٧٩ فداناً من معمور ناحية بتيم التابعة لولاية قليوب منها ١٢٩ فدانا من الحدائق بلغ مجموع أشجارها ٢٢٣٩٠ شجرة وذلك بتقسيط فى ٢٠ جماد الآخر سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦)[1] .

ولعل أكبر المنح التى أعطيت من المعمور لغير أفراد أسرة محمد على هى ٨٢٢,٥ فدان من معمور ناحية قليوب إلى المدعوة نفيسة إبنة أمير اللواء محمود بك وذلك بأمر فى ٤ صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤)[2] .

وبلغ إجمالى مساحة المعمور التى منحت فى عهد محمد على ٨٧٠٣ أفدنة وبذلك يصبح إجمالى مساحة الابعادية والمعمور التى منحت فى عهد محمد على ١٧٣,٦٦٣ فداناً[3] .

وواصل عباس باشا سياسة جده محمد على فى منح الأبعاديات . فنمت ملكيات قائمة وزاد حجمها وتكونت ملكيات جديدة . فالشريف محمد بن عون حصل على ٣٠٠٠ فدان أخرى من أبعاديات الوجه القبلى سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) إلى جانب المساحة التى منحت له فى عهد محمد على وأصبحت ملكيته فى عهد عباس ٥٠٠٠ فدان[4] ومنح أبناء عهد شريف باشا ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلى

---

(١) دفتر قيودات تقاسيط رزق من ١٧ محرم سنة ١٢٥٢هـ لغاية ١٥ رمضان سنة ١٢٥٢هـ رقم ٢٦٨٥ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٥ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط وزق من ابتدى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٠هـ لغاية ١٧ شوال سنة ١٢٦١هـ رقم ٢٦٩٤ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٥ .

(٣) دفتر قيد الأطيان المنعم بهـا من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ ترك ، الجزء الأول خاص بمحمد على ، حول توزيع هذه المساحة على المديريات أنظر ملحق رقم ١ .

(٤) ص ٢/١٠٦/١ وحدة دار المحفوظات دفتر تقاسيط زمام الاباعد رقم ١٣٤٤ جـ ٢ ص ١١ .

بأمرين فى ١٢ رمضان و١٤ شوال سنة ١٢٦٥(١) .

وإلى جانب هذه الملكيات التى تمت خلال منح الابعادية فى عهد عباس فإن هناك ملكيات جديدة تكونت من خلال المنح أيضاً فثمة ١٠٠٠ فدان من أبعاديات جرجا أعطيت للسيد على برهان باشا الذى كان يعمل معاوناً لعباس باشا سنة ١٢٦٥ هـ وألف فدان أخرى أعطيت للسيد بكير راغب باشا مدير المالية بأمر آخر فى سنة ١٢٦٥ بنواحى جرجا أيضاً(٢) .

كما منحت ألف فدان ثالثة من أبعادية مديرية الغربية إلى « أحمد باشا درة مانلى مأمور الضبطية »(٣) . وتتوالى منح الابعاديات فى عهد عباس حتى بلغت جملة الابعاديات الممنوحة فى عهده ١٠٧,٥٦٢ فداناً(٤) .

وإلى جانب منح الارض من الابعاديات فإن عباس باشا حذا حذو محمد على فى منح مساحات من المعمور لبعض المقربين ولكن على نطاق أضيق من تلك التى

(١) دار المحفوظات ، دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٠٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ – ص ١/١٠٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات دفتر تقاسيط زمام الأباعد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٣) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان ، رقم ٤٣٠٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

— سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص من ٩٨ — ١٠٢ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١٦ — دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٠٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

— دفتر قيد الأطيـان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا عباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ مسلسل عموى عين ٤٩ مخزن ١ تركى ، الجزء الثانى عن عهد عباس باشا حول توزيع هذه المساحة على المديريات أنظر ملحق رقم ٢ .

منحها محمد على فقد منح حسن باشا المانسترلى ٣٣٩ فداناً من معمور مديرية الجيزة بنواحى البليدة وغيرها ومنح عبد الله بك مأمور الطرق والمرور ٣٢ فداناً من معمور منية السيرج كما منحت مساحات كوقف لبعض المساجد والأضرحة . وبلغ إجمالى أراضى المعمور الذى منحه عباس بما فيه جفلك الوادى ٢٠٢٦٣ فدان .

وبذلك يكون إجمالى الأراضى التى منحت فى عهد عباس من الابعادية والمعمور ١٢٧ر٨٢٦ فدان وبذلك تكون جملة الاراضى التى منحت فى عهدى محمد على وعباس ٣٠١٤٨٩ فدانا بما فيها جفلك الوادى المشار إليه(١) .

وواصل سعيد باشا سياسة أسلافه فى منح الارض غير أنه إبتداء من عهده يصعب التمييز فى البيانات الإجمالية بين الأراضى الممنوحة من الابعادية والمعمور وذلك لأسباب منها :

١ — أن أراضى الأبعادية كانت قد استفادت من مشروعات الرى التى تمت حتى عهد سعيد وأصبح جزء كبير منها ضمن الأراضى المزروعة .

٢ — أن الابعاديات قليلة الإنتاج قد استبدل بها أطيان من المعمور الذى تركه الأهالى بمقتضى أوامر المتروك التى أصدرها سعيد فى سنوات ١٨٥٤ و ١٨٥٥ .

---

(١) دفتر قيد الأطيان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركى .

— دفتر أرقام الأربعادية المعطى بعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

— بلغت جملة مساحة جفلك الوادى بالشرقية ١٨٧٣٤ فدان من المعمور .

— حول توزيع مساحة الأطيان التى منحت فى عهد عباس على المديريات — أنظر ملحق رقم ٢ .

٣ — أن أراضي المتروك هذه تحول جزء كبير منها إلى أصحاب الملكيات الكبيرة عن طريق المنح حيث يذكر أرتين أن جزءاً منها «أعطى إنعامات بشرط دفع المشور»[1].

وتشير سجلات دار المحفوظات إلى أن منحاً جديدة قد أعطيت خلال عهد سعيد من بينها ألف فدان أعطيت إلى محمد شريف باشا بمنطقة بسندلة بتقسيط في ربيع الثاني سنة ١٢٧٧ (١٨٦٠) وأعطى نوبار بك ٨٠٠ فدان من أراضي مديرية المنيا وبني مزار كما منح ذو الفقار باشا ١٠٠٠ فدان من أراضي الغربية بتقسيط سنة ١٢٧٨ (١٨٦٢/٦١) لكن أكبر المنح اتجهت إلى بعض الأفراد من أسرة محمد على ومنهم سعيد نفسه[2].

وبلغ مجموع الأراضي التي منحت من الأبعادية والمعمور كإنعام في عهد سعيد ٦٦,٧٥٨ فداناً . وبذلك تكون جملة أراضي الأبعادية والمعمور التي منحت ابتداء من محمد على حتى نهاية عهد سعيد وبقيت بأيدي أصحابها تبلغ ٣٦٢,٧٤٩ فداناً[3] بخلاف مساحات من الأراضي أعطيت لموظفي الحكومة كمعاشات . ففي أواخر عهد سعيد صدرت سبعة أوامر عالية بإعطاء أطيان بدل المعاش المستحق للذين فصلوا من الحكومة . ثم ما لبث أن صدر أمر عال على لائحة مخصوصة حددت كيفية إعطاء تلك الأطيـــان وربط المشور عليها وجاء في مقدمتها أن أطيان الأبعاديات السابق منحها لأحد من الذين يستحقون معاشاً لا تحتسب من معاشهم

---

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٠ عين ٤٩ مخزن ٨ ، ص ١١٠ — ١٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، بيان مجمع من صفحـــات ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ — بعض الأبعاديات صودرت من أصحابها بعد منحهم إياها مثل أبعاديات مشايخ البدو الذين تمردوا في عهد سعيد .

وحدد البند العاشر أن الأطيان التي تمنح بها تقاسيط من هذا النوع كمعاش تعامل معاملة الأطيان المعمورية(١).

وبمقتضى هذه اللائحة حصل كثير من الموظفين الذين تم الاستغناء عنهم فى نهاية عهد سعيد على مساحات من الأراضى وصلت فى بعض الأحيان لأكثر من ١٧٠٠ فدان فقد منح خليل بك الذى كان ناظراً للمهمات البحرية فى نهاية عهد سعيد على ١٧١٦ فداناً من أطيان مديرية البحيرة بتقسيط فى ٢١ رجب سنة ١٢٧٨ (١٨٦٢) . كما حصل محمد حافظ بك من أعضاء مجلس مصر على ١٥٠٠ فدان من أراضى مديرية القليوبية بتقاسيط فى ١٧ جماد أوله سنة ١٢٧٨ وحصل مصطفى باشا الذى كان من أعضاء مجلس الأحكام على ١١٠٤ أفدنة من أطيان مديرية المنيا وبنى مزار بتقاسيط فى ١٤ رجب سنة ١٢٧٨ كما حصل عثمان بك الذى كان من أعضاء مجلس إسكندرية على ١١٧٢ فداناً بمديرية القليوبية بتقسيط فى ٩ ربيع أول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) وإلى جانب هذه الحالات التى تزيد المساحة التى أعطيت لأصحابها عن ألف فدان كان هناك ٢٨ حالة تتراوح الواحدة منها بين ٥٠٠ فدان وألف فدان . وبلغ مجموع مساحة الأطيان التى منحت على أساس لائحة المعاشات فى السنوات الثلاث الأخيرة من حكم سعيد ٧٠,٤١٤ فداناً(٢).

وواصل الخديوى إسماعيل سياسة منح الأرض وتوسع فى ذلك توسعاً كبيراً

---

(١) دفتر ملخص اختصاص الرزنامة عين $\frac{169}{1}$ تركى ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

— مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد زمام الأطيان المعطية رزقة بلا مال لمذكورين أرباب معاشات ، (جزء ثالث زمم قديم) رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ حول نفس البيانات أنظر : دفتر يحتوى على كشف بالأطيان السابق إعطاؤها فى عهد المرحوم محمد سعيد باشا لأرباب المعاشات بنواحى بمديريات مصر ، ١٣٠١هـ ، رقم ٤٧٧٦ عين ٥٤ مخزن ١٨ . حول توزيع هذه المساحة على المديريات أنظر ملحق رقم (٣) .

فأعطى آلاف الأفدنة لأسرته ولأتباعه وموظفيه فمنذ اللحظة الأولى لحكمه حصل اسماعيل باشا مفتش الصعيد السنية بالوجه البحرى على ٦٠٠ فدان من أطيان دماط التابعة لمديرية الغربية وحصل جامين باشا محافظ القلعة على ٦٦٦ فداناً بنواحى بمديرية المنوفية والغربية بتقسيط فى ٢٧ من ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)(١).

وفى ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) منح إسماعيل راغب باشا الذى كان فى ذلك الوقت يعمل معاوناً للخديوى ثم عمل رئيساً لمجلس شورى النواب ٢٠٠٠ فدان بمديرية المنوفية(٢) كما منح طلعت باشا كاتب ديوان الخديوى ١٠٠٠ فدان بالدقهلية والمنوفية بثلاثة تقاسيط سنة ١٢٨٠ كما منح عبده باشا رئيس مجلس الأحكام المصرية ١٠٠٠ فدان بمديرية البحيرة والدقهليـــة بتقسيطين فى نفس العام(٣).

وفى إطار منح الأرض فى عهد إسماعيل صدر قرار مجلس شورى النواب بمنح الأراضى البور وأراضى البرارى فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (٢ يناير سنة ١٨٦٧) وصدر به أمر عال فى ١٥ ينـاير سنة ١٨٦٧ وحدد ثلاثة أنواع من الأراضى تعطى مجاناً لمن يطلبها.

١ — أطيان البور الصالحة للزراعة « البور الصالح » وهذه تعطى بشرط إصلاحها وتربط عليها ضريبة خراجية من ابتداء السنة الثالثة لنهاية المدة التى يتفق عليها لإصلاحها بشرط ألا تزيد تلك المدة عن ثلاث سنوات .

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩هـ رقم ١٣٠١ عين ١٥ مخزن ١٨ ص ١٧٠ ، ١٧٤ ،

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد التقاسيط المحررة من ديوان الرزنامـة رزقة بلا مال سنة ١٢٨٠هـ رقم ١٢٥٦ عين ١٥ مخزن ١٨ ص ٩ ، ٤٦ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر ثلاثة وثلاثون قيد تقاسيط الأباعد الشورية من غرة ربيع آخر سنة ١٢٨٠ رقم ١٢٥٢ عين ١٥ مخزن ١٨ ص ١٠١ ، ١٣٦ .

٢ — الأطيان الخرس والمستبحر والمستملح تعطى لإصلاحها وتربط عليها الضريبة من ابتداء السنة التالية للمدة المتفق عليها . على أن لا تزيد هذه المدة عن ست سنوات على أن تربط عليها ضريبة خراجية إذا كانت متداخلة مع أطيان خراجية وأن تربط عليها ضريبة عشورية إذا كانت متداخلة مع أطيان عشورية أما الأطيان المستملحة فتربط عليها الضريبة العشورية .

٣ — أطيان البرارى : وهذه تعطى لمن يطلبها وتعفى من الضرائب لمدة خمسة عشر عاماً على أن تربط عليها ضريبة عشورية من أقل الفئات (درجة الدون) لمدة خمس سنوات ثم تربط عليها الضريبة المستحقة(١).

وبمقتضى هذا القرار حصلت بعض العناصر على مساحات جديدة من الأراضى ساعدت على تدعيم ملكياتهم أو تكوين ملكيات جديدة ، وإذا كان من الصعب تحديد إجمالى الأراضى التى أعطيت بمقتضى هذا القرار لعدم وجود بيانات إجمالية حول هذا الموضوع فإننا نستطيع أن نتبين بعض المنح التى حصل عليها البعض بمقتضى هذا القرار .

فخورشيد باشا مدير السكة الحديد قد حصل على ٣٥٠ من مستبعدات (برية ناحية مورة ، بمديرية الغربية كما حصل محمد شريف باشا ، الفرنساوى ، ناظر ديوان الداخلية على مساحة ٢٢٧,٥ فدان من مستبعدات نفس الناحية وذلك بتقسيط فى ٥ جماد الآخر سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧)(٢) .

كما حصل حسن راسم باشا الذى كان مديراً لعموم الجفالك السنية على ٣٢٥

---

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٧٧ — القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ٤٢ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأباعد الشورية ، جزء ثلاثة وخمسون من ١٣ ربيع أول سنة ١٢٨٤ هـ رقم ١٢٧٧ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٦٦ ، ٧٣

فداناً من أبعاديات الناحية المذكورة وذلك بتقسيطين فى ٢٧ شوال سنة ١٢٨٥ (١٨٦٩)[1] .

ومن المنح الكبيرة التى أعطيت بمقتضى هذا القرار ٢,٩٢٤ فداناً إلى شنابك يوسف مفتش برارى المندورة بمديرية الغربية وذلك بتقاسيط مؤرخة ١٤ جماد أول سنة ١٢٨٨[2]. وقد جاء هذا القرار تعبيراً عن ظهور سلطة الاعيان داخل مجلس شورى النواب ورغبتهم فى توسيع ملكياتهم[3] . وكانت لائحة المقابلة (٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١) فرصة أخرى لأصحاب الملكيات الكبيرة لتوسيع ملكياتهم وتدعيمها وبخاصة ملاك الابعاديات والشفالك الذين أعطتهم اللائحة أولويات الحصول على الابعاديات وزيادة المساحة التى توجد فى أراضيهم (بنود ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥) فقد نص البند ١٤ على أن « الجفالك المعطى بها تقاسيط ويوجد فيها مستبعدات غير واردة بتقاسيط أصحابها أو غير مربوط عليها عشور هذه إذا طلب أصحابها أخذها فالمزروع منها يربط عليه العشور والذى يحتاج إلى إصلاح يربط بغية العشور الدون »[4]

واعتبر الامر العالى الصادر فى ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٨٩ (٢١ يونيو ١٨٧٢)

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن باشا راسم مدير عموم جفالك سنية بناحية السنبلاوين دقهلية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٣ مخزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات وارباب العائلة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٣٧ والمذكور كان عضواً بمجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ عن الغربية حيث كان عمدة ناحية أبو مندور : عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل الجزء الثانى ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) حول نص المناقشات التى دارت فى المجلس حول هذا القرار أنظر الوقائع العدد ٧٣ فى ١٤ يناير سنة ١٨٦٧ .

(٤) حول نص البنود ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من لائحة المقابلة أنظر القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ٩ ، ١٠ .

أطيان المستبعدات مثل الزيادات غير المعلومة المنصوص عليها بالبند ١٢ من قرار إصلاحات المالية (لائحة المقابلة) وحدد ميعـــاد ستة شهور لمن يرغب فى أخذها[1].

ويكفى للتعرف على المساحات التى حصل عليها أصحاب الجفالك الذين دفعوا المقابلة أن نعلم أن مساحة الأبعادية الملاحقة بالجفالك كانت سنة ١٨٥٤ - ٦٥٣٠٢ فداناً بجفالك مديرية الغربية و٣٤٨ فداناً بجفالك المنوفية و ٤٧١٦ فداناً بجفالك الشرقية و ١٥١٢٦ فداناً بجفالك البحيرة و٥٦٤٨ فداناً بجفالك الدقهلية و١٨٥٧ فداناً بجفالك القليوبية و١٢٦٣٤ فداناً بجفالك الوجه القبلى[2].

وبلغت جملة المستبعدات التى كانت ملحقة بجفلك عبد الحليم باشا بكفر الشيخ بمديرية الغربية سنة ١٢٨٠ هـ ٢٧٨١ فداناً[3] كذلك فقد حصل البعض — من غير ملاك الجفالك — على مساحات جديدة من الأراضى بمقتضى لائحة المقابلة من أمثال حسن راسم باشا الذى حصل على ٥٣ فداناً من مستبعدات السنبلاوين حيث تركز ملكيته وذلك بتقسيط فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٩١ (أول يناير سنة ١٨٧٥)[4].

وحصل أحمد باشا صادق الذى كان رئيساً للجنة (قومسيون) المقابلة على ٣٠ فداناً من أبعادية مديرية الغربية[5].

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر ربط العشور سنة ١٢٧١هـ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ مخزن ١٨

(٣) دار المحفوظات ، دفتر كشوف مساحة بالأطيان المستبعدة بنواحي جفلك كفر الشيخ باسم افندينا عبد الحليم باشا سنة ١٢٨٠ بمديرية الغربية ، رقم ٤٥٤٨ عين ٥٢ مخزن ١٨

(٤) دفتر تقاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن راسم باشا مدير عموم جفالك سنية بناحية السنبلاوين دقهلية رقم ٤٧٠٥ عين ٤٧ مخزن ١٨ .

(٥) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأباعـد العشورية سنة ١٢٨٩هـ ، جـ ٧٧ رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٩ .

وتشير سجلات الأراضى المشورية إلى أن أصحاب الملكيات الكبيرة كانوا أسرع من غيرهم فى دفع المقابلة للحصول على مزيد من الأراضى(١).

وقد بلغ إجمالى منح الأرض والهبات فى عهد الخديوى إسماعيل ٨٧٦,٨٦٣ فداناً(٢) معظمها من الأبعاديات .

---

(١) دار الوثائق س /٢/١٥٥/٥ وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرات تقاسيط الأباعد رقم ١٣٥٣ جـ ٦ ، ص ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ .

— دار الوثائق ، س ٢/١٥٥/١ وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرات تقاسيط الأباعد رقم ١٣٥٤ جـ ٧ ، ص ٥ .

(٢) سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٥٧ ، ص ٢١
Baer G. Op Cit. P41.

قيام الجفالك

إن أكبر الملكيات على الإطلاق تكونت من خلال الجفالك وهى الأراضى التى خصصها محمد على لنفسه أو منحها لأفراد أسرته وكانت كلها من أراضى المعمور وحتى المساحات الصغيرة جداً من الأبعادية التى شملتها الجفالك فإنها استصلحت قبل تحديد الجفالك وكانت طليعة الجفالك أمرين أصدرهما محمد على فى ٢٦ رجب سنة ١٢٠٤ (١٨٢٨) أحدهما بمنح إبنته زينب هانم ١٠,١٩٩ فداناً من المعمور شملت أطيان عشر قرى ونصف من إقليم المنصورة كونت جفلك شارة وبلغ زمام هذه القرى ١٢,١٨٦ فداناً استبعدت منها مساحة ١٩٠٧ أفدنة من الأبعادية إلى جانب ٨٧ فداناً خصصت للإنفاق على الزوايا والأضرحة بهذه النواحى[1]. أما الأمر الثانى فأعطى محمد على بمقتضاه إبنته الأخرى خديجة «هانم» مساحة ١٠,١٠٢ فداناً من المعمور ضمت أراضى تسع قرى ونصف من إقليم المنصورة أيضاً كونت جفلك ميت سندوب الذى بلغ إجمالى زمامه ١٢,٥٨٢ فداناً استبعدت منها مساحة ٢٣٩٢ فداناً من أراضى الأبعادية ومساحة ٨٧ فداناً أخرى للصرف على المساجد والأضرحة[2].

---

(١) دفتر حدود أطيان نواحى بإقليم المنصورة صارو جفالك باسم زينب هانم مخدومة أفندينا ولى النعم سنة ١٢٠٤هـ، رقم ١٣٥٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

دار المحفوظات . دفتر قيودات النواحى الذين صاروا جفالك بعديريات مذكورة فيه باسم حضرات الخديوى الأعظم والأنجال الكرام رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— د . الوثائق ج ١/١٧/٧ ديوان الجفالك عربى ، دفتر أطيان سنة ١٢٥٥هـ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود النواحى باقليم المنصورة صاروا باسم خديجة هانم أفندى مخدومة أفندينا ولى النعم سنة ١٢٠٤ هـ رقم ١٣٥٨ عين ١٧ مخزن ١٨ .

وفى ١٧ ربيع أول سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أصدر محمد على أمراً ثالثاً بمنح ابنه سعيد ١٠,٥٢٢ فداناً شمات أراضى المعمور بنواحى نشا وكفر الجاموس والطيبة وطنبوها وبيوت وكفر بيوت من إقليم الغربية التى بلغ إجمالى زمامها ١٨,٧٨٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٨٥٣٧ فداناً من الأبعادية والبور الصالح للزراعة إلى جانب ٢٨ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة والزوايا بهذه المناطق(١).

وفى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أصدر محمد على أمراً رابعاً بمنح إبنه محمد على ١٠,١٩٤ فداناً شمات المعمور من أراضى نواحى بساط قاروص وكتامة الشرقية وكفر المغاربة ودميرة وكفرها ومنية سنقر بولاية الغربية التى بلغ إجمالى زمامها ١٤,٦٧٥ فداناً استبعد منها مساحة ٤٤٥٨ فداناً من الأبعادية بالإضافة إلى مساحة ٢٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحى(٢).

= دار المحفوظات ، دفتر قيودات النواحى الذى صاروا جفالك بمديريات مذكورة فيه باسم حضرات الخديوى الأعظم والأنجال الكرام رقم ١٣٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، اقليم المنصورة . أنظر نفس التقسيط .

— دار المحفوظات دفتر قيودات تقاسيط رزق من ٢١ رجب سنة ١٢٥٤ هـ حتى ٢ رجب سنة ١٢٥٥ هـ رقم ٢٦٨٨ عين ٢٧ مخزن ١٨ .

(١) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أطيان النواحى الذى صاروا رزق بلا مال بإقليم الغربية بجهة نبروه باسم سعادة أفندينا سعيد بك مخدوم جناب خديوى أكرم توفى سنة ١٢٥٤ هـ رقم ١٣٠٩ عين ٤٨ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات النواحى الذى صاروا جفالك بمديريات مذكورة فية باسم حضرات الخديوى الأعظم والأنجال الكرام رقم ١٣٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية دفتر قيودات تقاسيط رزق واجب سنة ١٢٥٥ هـ من ٥ رجب سنة ١٢٥٥ هـ لغاية ١٧ رجب سنة ١٢٥٦ هـ رقم ٢٦٨٩ عين ٢٧ مخزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر يتضمن بيان حدود أراضى نواحى أوسية بساط قاروص وما معها تملق سعادة أفندينا محمد على بك مخدوم سعادة أفندينا ولى النعم الخديوى الأعظم سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٦٢ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية .

وفى شعبان سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) أصدر محمد على أمرين أحدهما بمنح إبنه حليم ١٠٫٠٩٥ فداناً شملت أراضى المعمور فى ١١ قرية من ولاية الغربية كونت فى مجموعها جفلك محلة مسير الذى بلغ إجمالى زمامه ١٥٫١٦١ فداناً استبعدت منها مساحة ٥٠٢٣ فداناً من الابعادية إلى جانب مساحة ٤٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحى[1].

أما الأمر الآخر فيقضى بمنح إبنه حسين بك ١٠٫٢١٤ فداناً شملت أراضى المعمور فى ثمانى قرى بولاية الغربية تكون منها جفلك المنشأة الكبرى الذى بلغ إجمالى زمامه ١٣٫١١٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٢٨٥٣ فداناً من الابعادية إلى جانب مساحة ٥٠ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والزوايا والأضرحة[2] وفى ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) أصدر محمد على أمراً بانتزاع أراضى معمور ٢٦ قرية بلغت مساحتها ٣٦٫٦٩٢ فداناً كونت جفلك نبروه وقصر التجربة وجفلك بشبيش و جفلك طنابرة وجفلك بسنديلة بولاية الغربية التى خصصها محمد على لنفسه وبلغ إجمالى زمام هذه الجفالك الاربعة ٧٨٫٣٩٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٤١٫٦١٣ فداناً من الابعادية وكذلك مساحة ٩٣ فداناً من المعمور خصصت للصرف على مساجد وأضرحة هذه النواحى[3].

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام أراضى نواحى جفلك محلة مسير بجهة كفر الشيخ غربية التى صارت تلك النواحى رزقة بلا مال باسم سعادة أفندينا حليم بك من ابتدى توت سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٦٠ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٦١ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام أراضى نواحى جفلك المنشأة الكبرى بجهة كفر الشيخ غربية التى صارو تلك النواحى رزقة بلا مال باسم سعادة أفندينا حسين بك من ابتدى توت سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٦١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام نواحى جفلك نبروه والتجربة وجفلك بشبيش وجفلك طنابرة وجفلك بسنديلة التى صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الخديوى الأكرم من ابتدى توت سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية .

وفى ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ أصدر محمد على أمراً بانتزاع أراضى جديدة لنفسه شملت أراضى معمور ٣٧ قرية بولاية الغربية بلغت مساحتها ٢٤٠٧٣ر. فداناً كونت ثلاثة جفالك جديدة هى جفالك كفر الشيخ ومحلة إسحاق ودوينه التى بلغ إجمالى زمامها ٦٢٠٩٩ر٠ فداناً استبعدت منها مساحة ٢٧٨٨٤ فداناً من الأبعادية إلى جانب ١٤٢ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بنواحى هذه الجفالك التى عرفت بجفالك كفر الشيخ[1].

وواصل محمد على سياسة انتزاع الأراضى فأصدر أمراً فى ١٩ محرم سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) بالاستيلاء على أطيان قرى جديدة بلغت مساحة المعمور بها ٤,١٩٠ فداناً كونت جفلك ميت خلف الذى بلغ مساحة زمامه ٤ر٥٤٧ فداناً استبعدت منها مساحة ٣٤٨ فداناً من الأبعادية إلى جانب مساحة أخرى من المعمور خصصت للصرف على المساجد بنواحى هذا الجفلك الذى ضمه إلى جفالكه[2].

وفى ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٥٨ أصدر محمد على أمرين انتزعت بمقتضاهما مساحات جديدة من الأراضى لتضاف إلى جفالكه، ففى الفيوم تم الاستيلاء على أراضى ناحية معصرة داودة، وبلغت مساحتها ٣ر٢٤٤ فداناً من المعمور كونت جفلك معصرة داودة الذى بلغ إجمالى مساحة زمامه ٥ر٧٨٦ فداناً استبعدت

---

(١) دار المحفوظات، دفتر حدود أطيان نواحى جفلك كفر الشيخ وجفلك محلة اسحق وجفلك روينة بإقليم الغربية تعلق حضرة سعادة أفندينا ولى النعم الخديوى الأعظم من ابتدى تو قسنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٠ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود زمام نواحى جفلك ميت خلف غربية المحروقة بولاية المنوفية التى صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة أفندينا ولى النعم الخديوى الأكرم من ابتدى سنة ١٢٥٧ هـ ، رقم ١٣٧١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

منها مساحة ٢٫٥٣٧ فداناً من الابعادية وأربعة أفدنة من المعمور خصصت للصرف على المساجد بهذه الناحية (١).

أما الأمر الثانى فقد انتزعت بمقتضاه أراضى أربع قرى فى الصعيد الأعلى هى أرمنت والمريس والريانية والرزيقات بلغت مساحة المعمور بها ١٢٫٣٤٧ فداناً كونت جفلك أرمنت والرزيقات الذى بلغ إجمالى زمامه ٢٤٫٤٩٨ فداناً استبعدت منها مساحة ١٫٢١٢٨ فداناً من الابعادية إلى جانب فدانين من المعمور خصصت للصرف على الأضرحة والمساجد(٢).

وفى ٩ رجب سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) صدرت ثلاثة أوامر عالية أضيفت بمقتضى الأول منها مساحة ٨٫٨٥٨ فداناً من معمور ثمانى قرى وكفر إلى جفالك محمد على فى نبروه والتجرية وكفر الشيخ ورونيه وبلغ إجمالى مساحة زمام هذه النواحى ١٣٫٧٣٧ فداناً استبعدت منها مساحة ٤٫٨٤٢ فداناً من الابعادية إلى جانب ٢٧ فداناً من المعمور خصصت للمساجد والأضرحة(٣).

أما الأمر الثانى الصادر فى نفس التاريخ فقد انتزعت بمقتضاه مساحات قرى جديدة فى إقليم الدقهلية بلغ إجمالى المعمور بها ١٣٫٦٤٤ فداناً كونت جفلك

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود جفلك معصرة داودة سنة ١٣٠٨ هـ ، رقم ١٣٧١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الفيوم .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أطيان زمام نواحى جفلك أرمنت والرزيقات بمديرية عموم وجه قبلى سنة ١٢٠٧ هـ رقم ١٣٧٨ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، عموم وجه قبلى .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحى بجفلك نبروه والتجرية بجفلك كفر الشيخ بمديرية الغربية تعلق الجهد السنية من ابتدى توتى سنة ١٢٠٧ هـ رقم ١٣٦٨ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية .

كوم الدرب بالدقهلية الذى خصصه محمد على لنفسه وضم مساحة ٥١٣ فداناً من الحدائق هى التى عرفت ، بأوسمان شبراهور ، وبلغ إجمالى مساحة الجفلك ١٨٫٣٧٤ فداناً استبعدت منها مساحة ٤٫٤٢٦ فداناً من الأبعادية ١١٥ فداناً أخرى من الأبعادية منحت لبعض الأشخاص إلى جانب ٨٦ فدانا من المعمور خصصت للأضرحة والمساجد[1].

كذلك فقد انتزعت بمقتضى الأمر الثالث الصادر فى نفس التاريخ أطيان ثمانى قرى بإقليم الغربية بلغت مساحة المعمور بها ٩٫٩٦١ فداناً كونت جفلك المتمدية الذى أعطاه محمد على لابن أخته إبراهيم باشا يكن والذى بلغ إجمالى مساحة زمامه ١٨٫٢٦٢ فداناً استبعدت منها مساحة ٨٫٢٦٢ فداناً من الأبعادية إلى جانب ٣٨ فداناً من المعمور خصصت للانفاق على المساجد بهذه النواحى[2].

وفى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) صدر أمران عاليان . تكون بمقتضاهما جفلكان جديدان الاول بإقليم الشرقية وشمل أراضى ٣٦ قرية من المعمور بلغت مساحتها ٤٨٫٦٧٦ فداناً كونت جفلك الزنكلون بإقليم الشرقية الذى خصصه محمد على لنفسه وبلغ إجمالى مساحة زمام هذا الجفلك ٥٦٫١١٧ فداناً استبعدت منها مساحة ٧٫٤٥٨ فداناً من الأبعادية و ٨٢ فداناً من المعمور خصصت لصرف

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود وافراز نواحى جفلك الدقهلية تملق المهد السنية من من ابتدى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم المنصورة .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان نواحى بجهت المتمدية بمديرية الغربيــة تملق سعادة أفندينا إبراهيم باشا يكن من ابتدى توت ســنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٩ عين ١٧ مخزن ١٨ .

على المساجد والزوايا والأضرحة إلى جانب مساحة تزيد عن فدان أعطيه الدعو الشيخ على السقا[١].

أما الأمر الثانى الذى أصدره محمد على فى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ فقد انتزعت بمقتضاه مساحات واسعة من المعمور شملت أراضى ٢٩ قرية و ١١ عزبة بلغت مساحتها ٥١,٧٠١ فدان كونت جفالك شرنوب ومعنيا وبستتواى التى خصصها محمد على لنفسه وبلغ إجمالى مساحة زمامها ٩٣,٦٣٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٤,٨٨٨ فداناً من الأبعادية بالإضافة إلى ٤٨ فداناً من المعمور خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحى[٢].

وفى ١٣ ربيع الثانى من نفس العام (١٢٥٩) انتزع محمد على لنفسه مساحات جديدة شملت أراضى ست قرى من إقليم القليوبية وبلغت مساحتها من المعمور ١٠,٢٧٨ فداناً كونت جفلك أبو الغيط الذى بلغ إجمالى مساحة زمامه ١٠,٣٩٧ فداناً استبعدت منها مساحة ١١٩ فداناً خصصت للصرف على المساجد[٣].

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان جفالك اقليم الشرقية تعلق الخديوى الأكرم سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٧٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الشرقية .

— ثمة مصدر ثالث يذكر أن إجمالى المعمور بجفلك الزنكلون هو ٤٨٦٧٧ فدان على اعتبار أن المساحة التى أعطيت للشيخ محمد على السقا هى ضمن مساحة الجفلك :

أنظر : دار المحفوظات ، كشوف بعدد جفالك الأنجال بموجب تقاسيط . رجب سنة ١٢٨٠ هـ بدون رقم .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود وزمام نواحى جفالك باقليم البحيرة الذى صاروا رزقه بلا مال باسم سعادة أفندينا ولى النعم ، الخديوى الأعظم توفى ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٨٠ عين ٤٨ مخزن ١٨ ـ دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ٢٨ ، إقليم البحيرة .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حدود وزمام نواحى جفالك اقليم القليوبية التى صاروا رزقة =

وفى نفس العام أيضاً أضيفت مساحات جديدة إلى جفالك الغربية بامرين فى ١١ شوال ١٢٥٩ ، الأول أضيفت بمقتضاه أراضى ثلاث قرى وكفر إلى جفلك كفر الشيخ بلغت مساحة المعمور بها ٩,٨٨٣ فداناً وكان إجمالى مساحة زمامها ١٦,٧٢٨ فداناً استبعدت منها مساحة ٦,٨١٥ فداناً من الابعادية بالإضافة إلى ٢٩ فدانا خصصت للصرف على المساجد والأضرحة بهذه النواحى .

أما الأمر الثانى الصادر فى ١١ شوال سنة ١٢٥٩ فأضيف بمقتضاه ٢,٤٩٣ فدانا إلى حدائق سمرباى (أورمات سمرباى) الخاصة بمحمد على بإقليم الغربية[١] .

وفى ٩ من ذى الحجة ١٢٥٩ (نهاية سنة ١٨٤٣) أصدر محمد على أمراً بإضافة ٩٧ فدانا من معمور ناحية شبرا بدين إلى جفالكه فى الشرقية . وفى ٩ صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) أصدر أمرا آخر بإضافة ٤٣ فدانا من أطيان بهنباى إلى نفس الجفالك[٢] .

وفى ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) أصدر محمد على أمراً بإضافة مساحات جديدة إلى جفالكه بكفر الشيخ حيث ضم إليها أراضى المعمور فى قريتى الشين وكنيسة شبرا أنطوا البالغ مساحتهما ٢٨٥٣ فدانا بعد استبعاد مساحة الابعادية ومخصصات المساجد[٣] .

= بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الخديوى الأكرم من ابتدا توت سنة ١٢٥٧ هـ . رقم ١٣٧٠ عين ١٧ مخزن ١٨ دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم القليوبية .

ــ ضمت مساحة جفلك أبو الغيط ١٣٠ فدان زراعة لبعض ذوات .

(١) المصدر السابق ، إقليم الغربية ــ دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية بتقاسيط ، رجب سنة ١٢٨٥ هـ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حدود أطيان ناحية الشين الملحقة إلى جفالك كفر الشيخ =

وفى نفس التاريخ أصدر محمد على أمراً بإضافة مساحات جديدة من المعمور بلغت ٣٫٨٧٢ فدانا إلى جفالك الشرقية كونت جفلك تابانه وكفر عبد الله الذى بلغت مساحة زمامه ٤٫١٢٧ فدانا استبعدت منها ٢٥٥ فدانا من الأبعادية[1].

وفى ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ أيضا أصدر محمد على أمراً ثالثا بإضافة ناحيتى توب طريف وكفر بنى سالم البالغ مساحتهما من المعمور ٢٫٠١٩ فدانا إلى جفالك الدقهلية كونت جفلك توب طريف الذى بلغ إجمالى مساحة زمامه ٢٢٠٣ أفدنة واستبعدت منها مساحة ٦٢ فدانا من الأبعادية بالإضافة إلى ٢١ فدانا من المعمور خصصت للصرف على المساجد[2].

وفى نفس التاريخ (٢٦ محرم سنة ١٢٦٠) أصدر محمد على أمراً رابعا بإضافة ٨٨٦ فداناً من أطيان عزبة الزجاج إلى جفالك بالبحيرة عرفت بجفلك عزبة الزجاج[3]. كما أضيفت إلى جفالك البحيرة ٤٢٣ فداناً أخرى تم استصلاحها من أبعادية ناحيتى شنديد وكفر مساعد[4].

= بمديرية الغربية باسم المهد السنية من ابتدى توت سنة ١٣٦٥ هـ رقم ١٣٨٦ عين ١٧ مخزن ١٨٠ — دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٠٠ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية.

(١) دار المحفوظات ، دفترحدود أطيان نواحى ملحقين بجفالك الغربية باسم المهد السنية من ابتدى توت سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١٣٨٢ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٠٠ عين ١٧ مخزن ١٨ ، أقليم الغربية .

(٢) دار المحفوظات دفتر حدود أطيان ناحية توب طريف بمديرية الدقهلية الذى صارت جفلك باسم المهد السنية من ابتدى توت سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١٣٨٣ عين ١٧ مخزن ١٨ — دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٠٠ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم المنصورة .

(٣) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندنة — دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٠٠ عين ١٧ مخزن ١٨ ، اقليم البحيرة — جاء فى هذا الدفتران أطيان جفلك عزبة الزجاج مساحتها ٧٣٠ فدان .

(٤) دفتر بيان حدود وزمام نواحى جفالك بإقليم البحيرة التى صاروا رزق بلا مال =

وفى ٢١ شعبان سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) أصدر محمد على أمراً بانتزاع أطيان نواحى شبرا بدين وبدين وقرموط البهو وكفر ديرب بقطارس وكفر شبراهور وكفرأبو شوارب وبلغت مساحة المعمور الذى تم الاستيلاء عليها فى هذه النواحى ٣,١٣٧ فداناً كونت جفلك شبرا بدين الذى بلغ إجمالى مساحة زمامه ٤,٢٥٪ فداناً وأضيف إلى جفالك محمد على بالدقهلية[1] .

وفى ٢ صفر سنة ١٢٦٢ (يناير سنة ١٨٤٦) أصدر محمد على أمراً بمنح حفيده عباس ٤٩٧ فداناً من معمور ناحية قول إنجيل بمديرية الدقهلية[2] وكان آخر الجفالك التى منحت فى عهد محمد على باشا هو جفلك المحلة الكبرى الذى منحه إلى عباس باشا وبلغت مساحته ١٣,٣٧٠ فداناً بمنطقة المحلة الكبرى ونواحيها وذلك بأمر فى ٢٣ رجب سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦)[3].

وبذلك تكون مساحة الجفالك التى حددها محمد على لنفسه ولأفراد أسرته هى ٣٣٤,٢٨٦ فداناً منها ٢٤٩,٤٢٦ فداناً تمثل مساحة جفالك محمد على وحده

= باسم سعادة أفندينا ولى النعم الخديوى الأعظم توفى سنة ١٢٥٨ هـ ، رقم ١٣٨٠ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية .

(١) دار المحفوظات ، دفتر بيان حدود أطيان زمام نواحى جفالك باقليم الدقهلية باسم الخديوى الأعظم رقم ١٣٨٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

ـ دفتر قيودات الجفالك ، رقم ١٣٥٥ عين ١٧ مخزن .

(٢) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر زمم ثانى الأطيان المعمورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٤ . جاء بهذا السجل أيضاً أن الأطيان الممنوحة لعباس باشا بناحية قول أنجيل مساحتها ٦١٠ فدان .

والباقى ومساحته ٨٤,٨٥٩ فدانا هى جفالك أفراد أسرته بما فيهم إبراهيم باشا يكن ابن أخت محمد على[1].

وقد أوقف محمد على من هذه المساحة ١٠,٧٤٢ فدانا من معمور جفلكى كفر الشيخ ومحلة إسحاق بمديرية الغربية على تكية وقوله « مسقط رأسه » وتضم مكتباً ومكتبة ومدرسة وذلك بأمر فى ١٢ صفر سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤)[2].

كما منح زوج ابنته يوسف كامل باشا ٩,٩٩٧ فدانا من جفالكه بالدقهلية بأمر عال صدر فى ٢٩ القعدة سنة ١٢٦١ (١٨٤٥)[3].

ولم يشهد حكم إبراهيم الذى لم يستمر سوى شهور (من ابريل إلى نوفبر سنة ١٨٤٨) أية إضافات للجفالك . وأول إضافة للجفالك تمت فى عهد عباس باشا حين استولى لنفسه على مساحة ٢٦١٨ فداماً من الحدائق فى منطقة بنها بمديرية القليوبية بأربعة أوامر عالية صدرت فى ٧ جماد الثانى سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) و ٢٧ محرم سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) و ٢ من ذى الحجة سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣) و ٥ محرم سنة ١٢٧٠ (١٨٥٣) كونت ما عرف « باورمان بنها »[4] .

---

(١) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفدنة ، ضمت هذه المساحة ٩ أفدنة من زيادة المساحة التى وجدت فى أطيان الجفالك بعد ذلك — حول توزيع هذه المساحة على المديريات أنظر ملحق رقم ٤ .

(٢) المصدر السابق — دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم الغربية .

(٣) د . المحفوظات ، دفتر جفالك سعادة أفندم كامل بك بإقليم المنصورة من ابتدى لوك سنة ١٢٦٠ هـ رقم ١٣٨٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ ، إقليم المنصورة .

(٤) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفدنة .

غير أن أكبر مساحة حددها عباس باشا لنفسه هى ١٨٧٣٤ فداناً من معمور منطقة وادى الطميلات بالشرقية والتى عرفت بجفلك الوادى . وبذلك يكون إجمالى الجفالك التى استحدثت فى عهد عباس هو ٢٢٣٥٢ فداناً بنواحى الشرقية والقليوبية من بينها ٢٢١٢ فداناً من جفالك محمد على فى منطقة العباسة شملها جفلك الوادى[1] .

وعقب تولى سعيد باشا السلطة استولى لنفسه على ٢٠٢٤٢ فداناً من معمور منطقة الخزان بمديرية البحيرة وأضاف إليها ٥٧٣٦ فداناً من أبعاديات دمنهور وغيرها وبلغ إجمالى مساحة هذه الأطيان ٢٧٢٥٠ فداناً صدر عنها تقسيط فى ٢٨ جماد الثانى سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) وهى التى عرفت بجفلك الخزان من بينها مساحة ٦٠٨١ فداناً أصلها من جفالك محمد على[2].

وبذلك يكون إجمالى الجفالك التى تم تحديدها بعد عهد محمد على وحتى نهاية عهد سعيد هو ٤٩٦٠٣ أفدنة من بينها مساحة ٨٢٩٣ فداناً كان سبق تحديدها ضمن جفالك محمد على[3] .

وعندما وصل إسماعيل إلى الحكم توسع فى الاستيلاء على الأرض لنفسه ولأفراد أسرته ولكن من الصعب القول بأن هذه الأراضى كانت جفالك بالمفهوم الذى كانت تعنيه الكلمة فى عهد محمد على وأن كان تعبير الجفالك استمر قائماً وخاصة فى المناطق التى كان أصلها من الجفالك حتى ولو لم تكن قد أصبحت

---

(١) المصدر السابق ، سجل زمام الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١ . — دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بمعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان ، رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٢) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٢٢ .

(٣) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية .

مملوكة لأفراد أسرة محمد على وتشهد سجلات المابرة السنية الموجودة بدار الوثائق أن جفالك الفيوم التى أصبح يملكها الخديوى إسماعيل وأفراد أسرته بلغت سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) ٣٥٣ر١٠٠ فداناً صدر بها عشرون تقسيطاً وأن من بينها ٠٤٤ر١٩ فداناً أعطاها الخديوى إسماعيل لابنه حسين بتقسيط فى ١٨ ربيع ثانى سنة ١٢٨٢ (١) وكان طبيعياً أن يعاد توزيع جفالك محمد على بعد وفاته بين أفراد أسرته وذهب الجزء الأكبر منها إلى أفراد أسرة الأمير الحاكم .

فلم يكد ابراهيم يصل إلى السلطة حتى أصدر فى ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤ أمراً بالاستيلاء على ٩٧٨ر٣٣ فداناً من جفالك محمد على بالشرقيـــة والوجه القبلى وتخصيصها لأولاده نظير الاستغناء عما كان مرتبا له سنويا من الخزانة وقدره ٦٠٠٠ كيسة (الكيسة ٥٠٠ قرش) وبمقتضى هذا الأمر أعطى ابنه اسماعيل ٦٣٤ر١٠ فداناً من جفالك الشرقية كما أعطى ابنه أحمد باشا ٩٩٦ر١٠ فداناً من جفالك الشرقية أما ابنه مصطفى باشا فقد حصل بمقتضى الأمر المشار إليه على ٣٤٧ر١٢ فداناً تمثل إجمال جفالك أرمنت والرزيقات(٢) .

غير أن أكبر التغيرات فى جفالك محمد على حدثت فى عهد عباس فلم يكد يمضى على تولى عباس الحكم ثلاثة شهور حتى أصدر فى ٣ ربيع آخر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أمراً بالاستيلاء على ١٤٩ر٢٩ فداناً لأسرته من أطيان جفالك القليوبية والمنوفية والبحيرة والغربية خص منها والدته بنبة قادن ٣٧٨ر١٠ فداناً من جفالك القليوبية وخص ابنه إلهامى ٧٦٣ر١٠ فداناً بمديريتى المنوفية والبحيرة كما خص

---

(١) د . الوثائق ج ٨/٢/٥ سجل قيد أطيان وأملاك سعادة أفندم حسين باشا ، دائرة والدة باشا والأطيان من ٢٤ القعدة سنة ١٢٨١ هـ ، إلى ١٢ شوال سنة ١٢٨٢ هـ ص ٦ .

(٢) دفتر كشوف بصدد جفالك الأبعدية ـ دفتر قيودات الجفالك رقم ١٣٠٥ عين ١٧ ، مخزن ١٨ .

مهتاب قادن والدة ابنه محمد صديق ٨٤٧ر٥ فداناً بمديرية الغربية كما أعطى عباس باشا مرضعته خديجة قادن ٢٦٠ر٢ فداناً من جفالك الغربية(١) .

وفى ١٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أصدر عباس أمراً ثانياً بتخصيص مساحة ٤٩٣ر٢ فداناً من حدائق سمرباى بالغربية لنفسه ثم ما لبث أن منحها لبعض أتباعه(٢) .

وفى ٢٢ رجب من العام نفسه أصدر عباس باشا أمراً ثالثاً بتخصيص ٥ألف فدان من أطيان جفالك البحيرة والشرقية والغربية لنساء أسرة محمد على فأعطى والدة سعيد باشا ٦٠٠٠ فدان من جفالك البحيرة ووالدة حسين بك ١٠٠٠ فدان من جفالك البحيرة ووالدة على بك ١٠٠٠ فدان وثلاث أخريات من زوجات محمد على أعطى لكل منهن ١٠٠٠ فدان من جفالك البحيرة هما « قمر قادن » و « ماهدوران قادن » و « نوراك قادن » كما أعطى ٥٠٠٠ فدان من جفالك الشرقية إلى والدة محمد على (الابن) و ٥٠٠٠ فدان أخرى من جفالك الشرقية إلى والدة زينب هانم ابنه محمد على كما أعطى والدة حليم بك بن محمد على ٥٠٠٠ فدان من جفالك الغربية وأعطى ثلاثة من زوجات إبراهيم باشا الذين لم ينجبوا أولادا ٣٠٠٠ فدان بواقع ألف لكل منهن من جفالك البحيرة كما أعطى لكل من والدة مصطفى بك وأحمد بك . واسماعيل بك زوجات إبراهيم باشا ٥٠٠٠ فدان من أطيان جفالك البحيرة ومنح والدة الهامى ابنه ٥٠٠٠ فدان من جفالك الشرقية وكذلك ألف فدان لإحدى جواريه(٣) .

---

(١) المصدرين السابقين .

(٢) دفتر كشوف بصدد جفالك الأفندية .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر بيان الأطيان المنعم بهم من سعادة أفندينا ولى النعم الخديوى الأكرم الحاج عباس باشا إلى حضرات قوادن عزمين موصى اليهم من أطيان جفالك البحيرة والغربية والشرقية ١٢ رجب سنة ١٢٦٥ هـ رقم ١٣٩١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر كشوف بصدد جفالك الأفندية .

كما أعطى عباس لأفراد من غير أسرة محمد على مساحات من أراضى الجفالك ففى ٢ شعبان سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) أصدر عباس باشا أمراً للرزنامه بمنح حسن باشا المانسترلى الذى كان رئيساً لمجلس الأحكام ٢٦٥ر١ فداناً من جفالك البحيرة كما منح محمد شريف باشا ٦٦٦ر١١ فداناً من جفالك محمد على بالغربيـــة بأمر فى ١٤ جماد أول سنة ١٢٦٩ لديوان « كتخدا » .

ومع نهاية عهد عباس كان إجمالى الذى تم توزيعه من جفالك محمد على يبلغ ٩٩,٢٩٧ فداناً كما بلغت جملة الأراضى التى تم توزيعها من جفالك محمد على فى عهد سعيد ١٠,٧٧٤ فداناً من بينها ٦,٠٨١ فدانا شملها جفلك الخزان الذى حدده سعيد لنفسه فى مديرية البحيرة(١) . ومع بداية حكم إسماعيل كانت المساحة الباقية من جفالك محمد على تبلغ ٨٤,٥٢٥ فداناً هى جملة ما بقى من المساحة التى أعادها عباس باشا إلى المديريات الموجودة بها من الجفالك(٢) .

وفى بداية حكمه أعطى إسماعيل باشا من هذه المساحة ٢,٤١٧ فداناً إلى زوجة سعيد باشا أما الباقى وقدره ٨٢,١٠٧ أفدنة فقد اشترى معظمها الخديوى إسماعيل لنفسه ولأفراد أسرته ضمن تحديد أطيان الدايرة السنية(٣) .

هكذا ساهمت منح الأرض من الأبعاديات والجفالك فى خلق قطاع كبير من الملكيات أصبح واضحاً منذ نهاية حكم محمد على وظل هذا القطاع محمياً من الضرائب

---

(١) المصدر السابق .

(٢) أصل هذه المساحة ١٠٩٥٠٨ فدان أعطى منها ١١٩٩٥ فدان إلى محمد على شريف باشا ومهيتاب قادن فاصبحت ٩٧٥١٢ فدان موزعة على مديريات الغربية والدقهلية والشرقية والبحيرة والفيوم وهذه المساحة أصدر عباس باشا أمراً فى ١٨ شوال سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) باعادتها إلى المديريات الموجودة بها لتصبح ضمن أراضى الميرى لكنه عاد فوزع بعضها .

(٣) المصدر السابق .

حتى سنة ١٨٥٤ عندما فرض عليه سعيد ضريبة العشر . ويمكن التعرف على حجم هذا القطاع من الملكيات من خلال تطور الأراضى العشورية التى تكونت أساساً من الأبعاديات والجفالك فقد بلغت مساحة الأراضى التى فرض عليها سعيد العشر من الأبعاديات والجفالك ٦٥٥,٩٩٩ فداناً من هذه المساحة ٣٠١,٠٠٧ أفدنة من الأبعاديات والباقى من الجفالك(١) . هذه المساحة ما لبثت أن ارتفعت إلى ١,٦١٤,٥٤٣ فى نهاية سنة ١٢٩٠ (يناير سنة ١٨٧٤) . وهى جملة الأراضى العشورية فى عهد إسماعيل(٢) .

وبذلك تكون الجفالك والأبعاديات التى منحت خلال هذه الفترة قد ساهمت فى تكوين قطاع من الملكيات الكبيرة . أما العامل الثالث من عوامل نشأة الملكيات الكبيرة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر فهو نظام العهد .

---

(١) دفتر ربط العشور سنة ١٢٧١ هـ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، من واقع كشوف محررة ٩ صفر سنة ١٢٧١ هـ .

— دفتر زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١٥ ، حول توزيع هذه المساحة على المديريات انظر ملحق رقم ٥ — أ .

(٢) دار المحفوظات . دفتر يتضمن مربوط زمام الأبعاديات والجفالك المحرر بها تقاسيط لغاية شهر ذو الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، عن كشوف محررة فى ٧ صفر سنة ١٢٩١ هـ حول توزيع هذه المساحة على المديريات انظر ملحق ٥ — ب .

نظـــام العهـــد

يأتى نظام العهد فى مقدمة العوامل التى أدت إلى تكوين الملكيات الكبيرة وبالذات فى الأرض الخراجية .

وتشير مصادر دار المحفوظات إلى أنه فى سنة ١٨٤١ كانت مساحات كبيرة فى مديرية الغربية قد أصبحت عهدة لعدد من كبار موظفى دولة محمد على ، ومن بينهم إبراهيم ابنه الذى كانت عهدته تشمل نواحى كثيرة من بينها السنطة والجيزة وطوخ مزيد وعزبة طوخ والبلدة وقوة وشابة بنى عمير والمياتم وسنباط وصفط تراب وشبشير وكفر مزاغل وميت الميمون وميت طوخ وميت البذرة وانطور وابشواى الملق والمرشة وميت يزيد وابشواى الغنم وكفر زين العابدين وميت نابت وميت الفرنا وكفر البطيخ وطلخا وغيرها (١) .

وكانت عهدة إبراهيم باشا يكن فى الغربية فى نفس التاريخ تشمل عدة نواح منها الجعفرية وشبرا بيل الكتانية وباقولة وميت الليـــد ومحلة دباى ودسوق وبسيون (٢) .

وكانت عهدة شريف باشا تشمل نواحى السناوية وبهبيت الحجارة وميت

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر شطب العادات بإقليم الغربية من ابتدى محرم سنة ١٢٥٧هـ رقم ٢٦٠١٤ ، عين ٢٠٠ مخزن ٣٠ صفحات ٣٥ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ومن صفحات ٩٦ — ١٤٢ .

(٢) المصدر السابق ، صفحات ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ .

صامر وعلة أبو على الغربية ودمنكة وكفر بحر وكلها بمديرة الغربية [١] .

وشملت عهدة باسليوس بك نواحى المنفأة وشرشابة وكفر يحيى وشبرا اليمن وكفرها وتاج العجم ومنية المخلص ومنية المباشرين وشبرا ملس وصافى الحجارة وميت حبيب الشرقية [٢] .

أما عهدة على أغا اليدراوى فشملت ثلاث نواح هى علة خلف وكفر الشمبانية وصنود . وكانت ناحية طالحة عهدة أحمد باشا درامل وابيوقا وصنهود المدينة عهدة لسامى باشا وميت الأشراف عهدة للأجنبى استوا [٣] وتذكر هيلين ريفلين اعتماداً على الوثائق البريطانية أنه فى سنة ١٨٤٤ كانت أراض مساحتها ١,٢٠٥,٥٥٩ فداناً قد تحولت إلى عهدة وأن من بينها ١٢٠ ألف فدان كانت عهدة لمحمد على بينما بلغت عهدة ابنه إبراهيم ٩٨,٠٠٠ فدان وبلغت عهدة بقية أفراد أسرة محمد على ٧٥ ألف فدان بينما كانت مساحة قدرها ٩١٢,٥٥٩ فداناً قد أصبحت عهدا لكبار الضباط الأتراك الموظفين فى دولة محمد على [٤] ، وهى أرقام لا تختلف كثيراً عن التى ذكرها بيير .Baer G عن المساحات التى أصبحت عهد فى عهد محمد على فيذكر ان العهد كانت تعطى أكثر من ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان وأن منها حوالى ١٠٠ ألف فدان بالوجه القبلى وأن عهد أسرة محمد على بلغت حوالى ٣٠٠,٠٠٠ فدان ويشير أيضاً إلى أن بعض الأجانب حصلوا على عهد تتراوح بين ٣٠٠ فدان و ٨٠٠ فدان فى الفيوم [٥] .

---

(١) المصدر السابق ، صفحات ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٠٨ .

(٢) المصدر السابق ، صفحات ٦٤ ، ٥٥ ، ١٠٠ ، ومن صفحات ١٦٣ — ١٧٣ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، صفحات ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٢١١ ، ٢٢٥ .

(٤) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ص ٩٧ .

(٥) Baer G. Op Cit. PP 13, 14.

ومن ناحية أخرى تشير سجلات دار الوثائق إلى أن عهد أبناء محمد على ، العهد الاجمالية ، كانت سنة ١٢٦٣ (ديسمبر ١٨٤٦) تعطى مساحة ٢٢٧,٧٦٢ فداناً تضم ٣٠٠ قرية من قرى مديريات الشرقية والغربية والدقهلية والقليوبية والفيوم وكانت هذه العهد تتبع ديوان الجفالك والعهد الذى كان يتبعه فى ذلك الوقت ١٤ عهدة تضم ٢٧٠ قرية هى عهدة أريمون ويتبعها ١٤ قرية وعهدة الشرقية وتشمل ١٣ قرية وعهدة محول قليوبية وتشمل ١٦ قرية وعهدة نوى بالقليوبية أيضا وتضم عشر قرى وعهدة ميت العز والصوالح وتضم ٥٦ قرية وعهدة سنجها وكفور نجم وتضم ٤٨ قرية وعهدة منيا القمح وتضم ٢٥ قرية وعهدة العايد وتضم ٢٨ قرية وعهدة السنبلاوين وتضم ٤٣ قرية وعهدة بلاد الأرز وبحر الغرب وتضم ٨٦ قرية وعهدة بلاد الأرز وبحر الشرق وتضم ٣٦ قرية وعهدة الفيوم وتشمل ١٨ قرية وعهدة الشباسات وتضم ١٥ ناحية وعهدة المناوات والجيزة وتضم ناحيتين (١) .

وعلى هذا فى نهاية عهد محمد على كان نظام العهد قد أصبح نظاما عاما يغطى مساحات واسعة من الأراضى وأعطى المتعهدون سلطات واسعة على الفلاحين شملت اصدار الأحكام الابتدائية .

ومع مجىء عباس يبدو أن نظام العهد أصبح يهدد نظام الحيازة ككل بانتزاع كل الأراضى التى فى حيازة الفلاحين .

فاصدر سنة ١٨٥٠ أمراً باسترجاع العهد وأن كان قد سمح لبعض المناطق بأن تبقى عهداً (٢) كما سمح لبعض المتعهدين بأن يتمتعوا بعهدهم مدى الحياة وأنعم

---

(١) دار الوثائق ج /٦/١٦/٧ لوائح وحدة ديوان الجفالك عربى ، لائحة تفتيش ديوان عموم الشفالك والعهد ، ص ٩ ، ١٢ .

(٢) يعقوب ارتين ، المرجع السابق ، ص ٧٦ .

على آخرين بأراضى عهدهم رزقة بلا مال[1] . ويذكر بيير أن سبب اتخاذ هذا القرار هو تراكم المتأخرات على بعض العهد وعدم استجابة أصحابها لمطالب عباس[2] لكن من المؤكد أن نظام العهد لم يسقط نهائياً فى عهد عباس ففى نهاية سنة ١٨٥٠ كانت ناحية الطويلة بمديرية الشرقية لا تزال عهدة لسليمان الطحاوى من عرب المنادى —[3] . بل إن ثلاث نواح بالبحيرة أضيفت إلى عهدة عمر المنداوى « شيخ عرب الجبيهات » فى ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) وهى نواحى الجرادات عهدة رستم أفندى ناظر قسم شبرا خيت ولوقين عهدة للدعو كامل بك وناحية بلقطر عهدة على رضا أفندى بالاشتراك مع مصرى المنداوى[4] كذلك فقد ظلت عهد أخرى فى أيدى سليمان الطحاوى وأخيه عامر الصحاوى وهم من عرب المنادى وعهدة ثالثة كانت لا تزال فى يد الشيخ حسن الجرجاوى من مشايخ الأزهر[5] . كما بقيت عهدة بمحمد شريف بالأقاليم الوسطى[6] .

وعلى ذلك يمكن القول أن ما تم فى بداية عهد عباس هو تصفية العهد التى عجز

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨٤ هامش — جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٥ .

(٢) Baer G. Op Cit, P 14.

(٣) دار الوثائق ، س ١/٥/١ ، صادر إلى دواوين جـ ١ ، وحدة ديوان المعية السنية عربى من ٤ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ إلى ١٧ محرم سنة ١٢٦٧ هـ ، خطاب رقم ٤١ فى ١٦ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ صادر لديوان المالية ، ص ٤٦ .

(٤) دار الوثائق ، س ١/٥/٣ صادر جـ ٣ ، وحدة ديوان المعية السنية عربى رقم ٥٨ ، من ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢١ جماد أول سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٥٢٢ فى ٢٥ ربيع ثانى سنة ١٢٦٧ هـ صادر للمالية ، ص ٤٩٦ .

(٥) س ١/٥/١ صادر إلى دواوين جـ ١ ، وحدة ديوان المعية السنية عربى رقم ٥٨ ، من ٤ القعدة سنة ١٢٦٦ هـ إلى ١٧ محرم سنة ١٢٦٧ هـ ، ص ٨١ ، ٩٩ .

(٦) دفتر بيان أطيان الأبعادية المعطية أنعام إلى مخادیم سعادة أفندينا كتخداى عالى بمقتضى الأمر الكريم والمستبدل إلى سعادته من أطيان أبعادية عموم قبل من ابتدى توت سنة ١٢٦٥ هـ رقم ٧٥٥٢ مسلسل عمومى /٦ حفظ نوعى / مخزن ١ ترك .

أصحابها عن دفع ما عليها من متأخرات وهى حقيقة تأكدها ريفلين فتذكر أنه فى علم سنة ١٨٤٩ وجد عباس باشا أن ما يتراوح بين ٢/٣ و ٣/٤ العهد لم يدفع أصحابها الضرائب المستحقة عليها ولما كان كثير من المتعهدين عاجزاً عن تحصيل المتأخرات المستحقة عليها للحكومة ، فقد سحب امتيازاتهم بغير تعويض وسمح للباقين بالاحتفاظ بعهدهم (١) . ويبدو أن هذا الاجراء كان يلجأ إليه عباس باشا كلما دعت الضرورة إلى ذلك ففى ٧ رمضان سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) أعيدت عهدة برهان باشا لمديرية الشرقية بعد أن تراكمت عليها المتأخرات (٢).

وفى عهد سعيد أضيفت عهد جديدة إلى العهد القائمة فيذكر ارتين أنه ، فى ١٩ محرم سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) اصدر سعيد أمراً عالياً إلى كل من مديرية القليوبية ومديرية أول وسط ومديرية ثانى وسط (المنيا وبنى سويف) ومديرية أسيوط ومديرية المنوفية وفارسكور وكفور نجم بتقسيم قرى هذه المديريات وأعطائها لمتعهدين من ذوى الاقتدار حيث تراكمت أموال الميرى على الأهالى وقد أحيل على على أغا البدراوى مدير قوة عهد كل من أقسام قوة وشباسات والحلة وتعهد بسداد جميع البقايا المتراكمة عليهم حتى سنة ١٨٥٥ مع مال سنة ١٨٥٦ عند نهاية محصول زراعة صيفى سنة ١٨٥٦ (٣) .

وفى عهد إسماعيل اعطيت عهد جديدة فأعطى ميخائيل اثنا سيوس عهدة

---

(١) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٢) دار الوثائق ، س ٥/٥/١ ، الخطابات الصادرة إلى الدواوين جـ ٥ ، وحدة ديوان كتخداوى ، رقم ٦١ من ٢٤ رجب سنة ١٢٦٧ هـ إلى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٩٢١ فى ٧ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ، صادر المالية ، ص ٩٥٨ .

(٣) يعقوب ارتين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

اشروبة عهدة هذه الناحية (١) . وتلقى محمد الشواربى عهدة أخرى (٢) غير أن العهد مالبثت أن الغيت بناء على قرار من مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ لكن بعد أن وضع المتعهدون أيديهم على مساحات واسعة من الأراضى الخراجية . وسنرى كيف تم ذلك .

فى إرادة صادرة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية بتاريخ ٢٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٢ (١٨٣٧) توضحت الشروط التى كانت تعطى بمقتضاها العهد وكان المذكور قد عرض على سلطات محمد على أن يتعهد بناحية شـــبرا بابل المجاورة لابعاديته على أن يتعهد بسداد ما عليها من متأخرات خلال سنتين فقد جاء فى هذه الإرادة « . . حيث رأيتم أن تتعهدوا أنتم بالناحية المذكورة على أن تسددوا المبلغ فى خلال سنتين وأن تتركوا لأهالى تلك الناحية المساحة الكافية من الأطيان حسب قدرتهم لقد جاء فى الشروط الخاصة بالبراق المطلوبة من مثل هذه الناحية أن الأمر يقتضى بأن تترك للأهالى أطيانهم تدريجياً كلما تحسنت حالتهم حتى إذا ما هم التحسن جميع الأهالى أعيدت إليهم أطيانهم نهائياً . . . »(٣) .

إن عودة الأرض للفلاحين كما تضمنتها هذه الوثيقة لم يكن إلا حقاً شكلياً فالمصادر تؤكد أن الفلاحين فى العهد تحولوا منذ اللحظة الأولى لقيام العهد إلى عمال زراعيين يعملون بالمياومة أو بالمقاسمة لدى المتعهدين(٤) . وعلى هذا فإن

---

(١) دار الوثائق ، س ٢/١٥٥/٣ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرات التقاسيط والأبعاديات ، ص ٧ .

(٢) على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمـــة والشهيرة ، بولاق ١٣٠٥ ، جـ ١٤ ص ١١٦ .

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، سجل ٨٠ معية تركى ، وثيقة ١٧٢ ، إرادة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية فى ٢٢ ذو الحجة ١٢٥٢ هـ .

(٤) د. هيلين ، ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧

— د. أحمد الحتة ، المرجع السابق ، ص ٤٩ .

حقوقهم على أراضيهم آلت للمتعهدين الذين أصبح من حقهم زراعة كل أراضى القرية التى عجز الفلاحون عن زراعتها أو عن سداد أموالها(١) كما أن بعض المتعهدين أعطوا بعض أراض من أبعادية العهدة معفاة من الضرائب (٢) .

ويصور بيير من خلال أوراق يوسف حككيان ما حدث فى قرية ساقولا التابعة لمديرية المنيا وظروف تحولها إلى عهدة فيذكر أن معظم أهالى القرية قد جندوا وظلت أرضها غير مزروعة وتراكمت عليها الضرائب لبضع سنوات إلى أن تعهد على أفندى وهو موظف مدنى على أن يدفع متأخرات الضرائب على مدى ثلاث سنوات وصرف مبلغاً فى اصلاح الأراضى وكانت مساحة هذه القرية تبلغ ١٠٠٠ فدان لم يكن خاضعاً للضرائب منها سوى ٤٠٠ فدان وأعطى على أفندى هذا ١٥٠ فداناً معفاة من الضرائب وأكثر من ١٦٠ فداناً نظير ما كان يدفعه الباشا سنوياً (٣) .

وفى سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧/٤٦) كان ما بقى من الأرض فى أيدى الفلاحين فى مناطق عهد أبناء محمد على هو ٩٩,٣٠١ فداناً فى مقابل ٢٢٨,٤٦١ فداناً كانت مزروعة لحساب المتعهدين(٤) .

ويؤكد ارتين أن حقوق الملكية الكاملة قد أعطيت على بعض المساحات لأصحاب العهد الملغاة وأن كان لم يوضح الأساس الذى تم عليه تمليك المتعهدين لهذه الأرض(٥) . وحقيقة الظروف التى تحولت فيها العهد إلى ملكيات خاصة

---

(١) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(٢) Baer, G. Op Cit, P 13

(٣) Ibid, P 14.

(٤) ج ٧/١٦/٦ لوائح ، وحدة ديوان الجفالك عربى ، لائحة تفتيش ديوان عموم الجفالك والعهد ، ص ١٢ .

(٥) يعقوب ارتين ، المرجع السابق ، ص ٨٤ هامش.

يحيط بها بعض الغموض وأن كنا لستطيع أن نلق بعض الضوء على هذه الظروف من خلال صدور اللائحة السعيدية التى أعطت حقوقاً ثابتة لواضعى اليد على الأراضى الذين مر عليهم أكثر من خمس سنوات وهذا يعنى انتقال أراضى العهد التى كانت لا تزال قائمة إلى المتعهدين باعتبارهم واضعى اليد عليها . وهى حقيقة يؤكدها قرار مجلس شورى النواب الصادر سنة ١٨٦٦ فقد جاء فى هذا القرار « وحيث أن المتعهدين استملكوا الأطيان الواضعين يدهم عليها بموجب اللائحة ولا فرق بين هذه الأطيان — أطيان العهد — وبين أطيان الجفالك والأبعاديات إلا أن أطيان العهد خراجية وأطيان الجفالك والأبعاديات عشورية . . . »[1] . بل أن العضو محمد جمال الدين يطرح بوضوح لا يقبل اللبس بأن جزءاً من أراضى المتعهدين تكونت بوضع اليد ، أنه من المعلوم أن المتعهدين آلت لهم الأطيان أما بوضع اليد أو بالأثرية ، وذلك خلال المناقشة التى دارت حول الغاء العهد فى مجلس شورى النواب فى ذلك الوقت[2] .

أما فكرة فك العهد فلم تكن تعنى عودة أراضى العهد الفلاحين بقدر ما كانت تعنى تحرير الفلاحين العاملين فى العهد وإعطائهم حق العمل فى مناطق غير أرض المتعهد فى مقابل أجر وهـــذا يفسر حماس أعضاء المجلس ومعظمهم من غير المتعهدين من الملاك لهذا المشروع الذين رأوا فيه فرصة الحصول على العمال اللازمين لزراعتهم من الفلاحين العاملين فى العهد بعد تحريرهم[3] .

ومهما كانت الظروف التى صاحبت تحول العهد إلى ملكيات خاصة للمتعهدين فأن من المؤكد أن جزءاً كبيراً من أراضى العهد أصبح ملكية خاصة للمتعهدين وأصبح جزء من أراضى القرى التى كانت عهدة مملوكا للمتعهدين .

---

(١) الوقائع العدد ٧٠ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٦

(٢) الوقائع العدد ٦٩ فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦

(٣) انظر نص المناقشة فى المصدر السابق

ففى ناحية سمنود غربية حيث كان على أغا البدراوى متعهداً لهذه الناحية بلغت أراضى العهدة سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) مساحة ١,٧١٦ فداناً من إجمالى أراضى الناحية البالغ ٣,٤٥٣ فداناً ما لبثت أن ارتفعت مساحتها إلى ١,٩٠١ فدان سنة ١٢٧٠ (١٨٥٤/٥٣) فى نهاية حكم عباس . وفى بداية حكم إسماعيل (١٨٦٤) كان على أغا البدراوى يملك ١,٩١٤ فداناً من أطيان هذه الناحية (١) .

وفى العرابة المدفونة بمديرية جرجا حيث كان سليم باشا متعهداً لهذه الناحية فى أوائل حكم عباس بلغت أراضى العهدة سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣/٥٢) ٨٧٥ فداناً من مجموع زمام الناحية البالغ ٢,٥٩٣ فدانا وخلال حكم إسماعيل (١٨٦٨) كان سليم باشا هذا يملك ٨٤٨ فدانا من أطيان هذه الناحية (٢) .

وفى منطقة البرلس حيث كان حسين طبوزادة متعهداً وحافظا للمنطقة فى عهد عباس أصبحت هذه المنطقة ملكا لعائلة طبوزادة فى عهد إسماعيل ويقدر جرجس حنين مساحة الجزء الشرقى منها بأربعين ألف فدان (٣) ولعل هذه كانت من أكبر

---

(١) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية سمنود وكفر الشماية سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١١٨٢٥ عين ٢٣٨ مخزن ٢٢ ، ص ٧ ، ٥٨ .

— مكلفة الأطيان بناحية سمنود وكفر الشماية بمديرية الغربية سنة ١٢٧٠ هـ رقم ١١٨٣٦ عين ٢٣٨ ، مخزن ٢٢ ، ص ٣ .

— مكلفة الأطيان بناحية سمنود لمديرية الغربية سنة ١٥٨٠ ق رقم ١١٨٤٥ عين ٢٣٨ مخزن ٢٢ ، ص ١ ، ٢ .

(٢) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩ هـ رقم ٧٠٥٩ عين ١٢٧ مخزن ٦ ، ص ١٦٦ ، ١٩٤ .

— دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨ ، ص ١٢٢ .

— كان سليم باشا هذا يشغل منصب مدير عموم المالية فى أوائل حكم عباس .

(٣) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ — مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة =

المساحات التي تحولت إلى ملكية فردية في ظروف نظام العهد .

وهكذا ساهم نظام العهد في خلق قطاع من الملكيات الكبيرة في الأراضى الخراجية وضاعف من أثر نظام العهد على نمو الملكيات الكبيرة ، أن معظم المتعهدين كانوا من العناصر التي حصلت على الأبعاديات والجفالك .

أما العامل الأخير في نشأة ونمو الملكيات الكبيرة فهو بيع أراضى الدولة للأفراد .

ص ١٣١ — تنازل محمود حمدى باشا بن حسين طبوزادة عن هذه الأراضى للحكومة نظير تعويض نقدى كان يدفع له ولأفراد أسرته من الروزنامجة سنوياً وذلك بأمر عال في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٨ .

بيع أراضى الدولـة للأفـراد

يمكن القول بصفة عامة أنه حتى بداية الاحتلال كان انتقال أراضى الدولة للأفراد يتم عن طريق المنح أكثر منها عن طريق البيع. وترجع فكرة بيع أراضى الدولة الزراعية والقابلة للاصلاح إلى عهد سعيد ويذكر أرتين أن أول قرار صدر فى هذا الشأن يرجع تاريخه إلى ١٥ جمادى الاول سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) وهو الذى قضى ببيع أراضى المتروك للذوات وللاوربيين وللاهالى على أن تكون هذه الاراضى عشورية ثم ما لبث أن صدر أمر آخر فى نهاية حكم سعيد فى ١١ جمادى الاول سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) قضى ببيع كافة الأطيان الخارجة عن الزمام لمن يرغب فى شرائها[١] ويعطى بيير Baer تعليلا مقبولا لاقدام سعيد على بيع أراضى الدولة فى هذه الفترة حين يذكر أن الدافع اليها كان مواجهة الاعباء المالية التى ترتبت على حفر قناة السويس[٢].

وقد عاصر القرار الأخير ارتفاع أسعار القطن أبان الحرب الأهلية الامريكية فى نهاية حكم سعيد وأوائل حكم إسماعيل وساعد هذا على شراء الاراضى التى طرحت للبيع خلال سنوات ١٨٦٢ ، ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ . وإذ كان ليس لدينا بيان المبيعات الاجمالية خلال تلك الفترة فاننا نستطيع التعرف على حجم مشتريات بعض الأفراد فبعبارة عبيد الذى كان يعمل وكيلا لقنصل أمريكا بقنا إشترى ١,٦٨١ فداناً بنواحى مديرية قنا وإسنا بأربعة تقاسيط فى سنتى ١٨٦٣ و ١٨٦٤

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٨٢ .

(٢) Baer, G. Op Cit, P 193.

واشترى إسماعيل راغب باشا الذى كان مفتشاً لحسابات الأقاليم ٣٫٤٢٥ فداناً بتقسيط فى ٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) واشترى أحمد رشيد باشا ناظر ديوان المالية ١٠٣٥ فداناً بنواحى مديرية الغربية والمنوفية بتقسيط فى ٤ صفر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) . كما اشترى محمد سلطان بك ١٧٠ فداناً من أطيان مديرية المنيا وبنى مزار بتقسيط فى ٢١ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) . واشترى حسن راسم الذى كان مديراً للدقهلية ١٫١١٤ فداناً بنواحى مديرية الدقهلية بتقسيط فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٢٧٩[١] . كما اشترى الأجنبى أنطون اسكندر قسارات ١٥٣ فداناً من أطيان الميرى بناحيتى المعابدة وبنى يحيى بمديرية أسيوط بتقسيط فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)[٢] . واشترى محمد أمين باشا رئيس مجلس اسكندرية مساحة قدرها ١٫٦٦٥ فداناً بستة تقاسيط فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤) من أطيان الميرى بنواحى الفنت وظهرها بمديرية المنيا[٣]. وبتقسيط مؤرخ فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) اشترى أمير الأمراء ابراهيم باشا ٨١٤ فداناً من أطيان الميرى بنواحى مديرية بنى سويف والفيوم[٤]

وعندما صدر قرار مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٧ صرح للمديرين بمقتضاه ببيع زيادات المساحة التى تظهر فى الجزر والأحواض بثمن يعادل قيمة إيجار

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر زمم رابع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩ هـ رقم ١٢٥١ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ١٢٦ .

(٣) دار الوثائق / س ٢/١٥٣/٣١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأباعد المشورية من ٧ ذو القعدة سنة ١٢٨٠ هـ جـ ٣٩ ، ص ٤٣ ــ ٤٧ .

(٤) دار الوثائق / س ٢/١٥٣/٣٢ ، وحدة د . المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأباعد من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ص ١١١ .

ثلاث سنوات من هذه الأطيان أو الأطيان المجاورة لها[1] . وقد تحولت كل هذه الأراضى إلى أراض عشورية .

وفى ظل الاحتلال اتخذت ظاهرة بيع أراضى الدولة للأفراد شكلا أكثر اتساعا حيث كانت الأراضى المملوكة للدولة تتركز فى ثلاثة قطاعات هى أراضى الأملاك الأميرية الحرة وأراضى الدومين ثم أراضى الدايرة السنية طرحت جميعها للبيع .

١ - أراضى الأملاك الأميرية الحرة :[2]

وهذه الأطيان كانت تمتلكها الدولة من البداية وكان يطلق عليها فى ذلك الوقت إسم « أطيان الميرى الحر » وهى تشمل بقايا أراضى المتروك التى بيع جزء منها فى عصر سعيد وإسماعيل . ثم أراضى داخل الزمام وهى الأراضى القابلة للاستصلاح التى شملتها مساحة الزمام . وحتى سنة ١٨٨٠ كان ما يباع من هذه الأراضى يعتبر أراضى عشورية . غير أنه فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ صدرت لائحة بيع أملاك الميرى ونصت على أن الأطيان التى تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك يعطى بها حجج تمليك (مادة ١١) وأعطت هذه اللائحة لأصحاب الأطيان الأولوية فى الحصول على المساحات التى تقل عن عشرة أفدنة من أطيان الميرى المتداخلة فى أراضيهم عند إعلان بيعها (مادة ١٢)[3]

وهناك خلاف بين المصادر حول مساحة « أطيان الميرى الحر » فيذكر أرتين أنها كانت تبلغ سنة ١٨٨٠ ٧٤٣,٧٢٥ فدانا وأن من بينها مساحة قدرها

---

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ١٨٢

(٢) تسميتها بالحرة يرجع أساسا للتمييز بينها وبين أملاك الدومين والتى عرفت أيضا بأنها أطيان مصلحة الأملاك الأميرية .

(٣) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ٩١ .

١٠٧,٤٩ فداناً كانت مؤجرة بالمديريات[١] أما أول إحصاء صدر في مصر سنة ١٨٧٧ فقد جاء فيه أن مساحة هذه الأراضي كانت تبلغ ١٠١٧,٤٧٧ فدانا وأن من بينها ١٨٧,٠٥٧ فداناً كان من المتوقع فرض ضرائب عليها[٢]

وعلى الرغم من أن استصلاح هذه الأرض وزراعتها كان يحتاج إلى جهود ورؤوس أموال فان الطلب قد زاد عليها في نهاية القرن التاسع عشر من شركات الأراضي وكبار الملاك والذين كان في إمكانهم تقديم رؤوس الأموال اللازمة لزراعتها واستصلاحها[٣].

وليس هناك إحصائيات كافية أو بيانات عن المباع من هذه الأراضي وإن كان من الممكن تحديد عدد من مشتريات الأفراد خلال سنتى ١٨٨٢و١٨٨٣ في مديرية المنيا.

ففي خلال الفترة من فبراير سنة ١٨٨٢ حتى نهاية مارس سنة ١٨٨٣ اشترى محمد سلطان باشا ٧١٩ فداناً بنواحي مغاغة وغيرها بمديرية المنيا وفي ١٨ مارس سنة ١٨٨٢ اشترى حيدر باشا الذي كان ناظراً للمالية ٨٤١ فداناً كما اشترى كل من شيمى مكاوى ويوسف موسى ١,٣٢٩ فداناً من أطيان ناحية المديرية بالمنيا كما اشترى بطرس غالى باشا ٣٠٠ فدان من أطيان الميرى بمغاغة خلال شهرى يناير ومارس سنة ١٨٨٣[٤].

---

(١) يعقوب أرتين، المرجع السابق، ص ٣٢٥

(٢) فيدريكوا ميجفى، المصدر السابق، ١٢٣

يفهم من هذا المصدر أن الأراضي الأميرية تمثل الفارق بين مجموع المساحة المفروض عليها الضرائب من الأراضي الزراعية وتبلغ ٤٨٧و٧٣٤و٤ فدان وبين مساحة الزمام وهى ٠٨٧و٧٦٠و٥ فدان في ذلك الوقت.

(٣) Baer G· Op Cit, p 97

(٤) دار الوثائق المحفوظات، دفتر قيد قرارات جلسات قومسيون بيع عقارات الميرى بمديرية المنيا عن المدة من ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١، إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩، رقم ٣٧ مخزن ٦٨، ص ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٨، ٤٠، ٤٤

وفى ٣ مايو سنة ١٨٨٨ صرح لناظر المالية بأن يستبدل لمن يرغب من أصحاب المعاشات بمعاشاتهم أطيانا من أراضى الأملاك الأميرية الحرة أو من أطيان « الدومين » يوازى ثمنها قيمة المعاش المستبدل وقد بلغت جملة الأطيان التى أعطيت لأصحاب المعاشات بمقتضى هذا القرار من الأطيان الأميرية ٢٥٠٠٤ أفدنة حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٠[1].

ولا تقدم المصادر إيضاحات أكثر حول العناصر التى حصلت على أراضى من الأملاك الأميرية الحرة وإن كان من المؤكد أن هذه الاراضى شكلت أحد المصادر التى ساهمت فى تكوين الملكيات الكبيرة ونموها حتى الحرب العالمية الاول أما القطاع الآخر الذى طرح للبيع من بداية الاحتلال فهو « أطيان مصلحة الأملاك الأميرية » والتى عرفت فى ذلك الوقت « بأراضى الدومين » وقد ساهمت بدورها فى نمو الملكيات الكبيرة فى هذه الفترة .

٢ ـ مبيعات أراضى « الدومين » :

فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ وكنتيجة للارتباك المالى الذى سببه الخديوى إسماعيل للبلاد أصدر أمراً عاليا تنازل فيه عن أملاك أسرته البالغ مساحتها ٤٢٥,٧٢٩ فدانا للحكومة على أن تقوم بعمل قرض بضمان هذه الأطيان وهو القرض الذى تم فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ مع بيت روتشيلد بمبلغ ٨,٥ مليون جنيه استرلينى بهدف سداد الديون السائرة وبمقتضى الأمر المشار اليه تشكل الإدارة هذه الأملاك لجنة « قومسيون » من ثلاثة أعضاء أحدهما مصرى والآخر انجليزى والثالث فرنسى وكانت مهمتها ـ كما حددها الأمر المشار اليه ـ هو تحصيل الإيرادات لمواجهة سداد الاقساط وفى حالة عجز الإيرادات تتكفل الحكومة

---

(١) الوقائع المصرية ، عدد يناير سنة ١٨٩١

المصرية بسداد هذا العجز [١]

ومنذ ذلك التاريخ تشكلت مصلحة الأراضى الأميرية لتدير ما عرف « بأطيان الدومين » .

وفى سنة ١٨٨٣ صدرت لائحة الشروط العامة لبيع هذه الأراضى التى كانت مساحتها قد أصبحت ٤٢٠,٥٠٦ أفدنة يضمها ٢٧ تفتيش قسمت إلى ٢٨٩ قطعة وحدد لكل منها سعر يتراوح بين ٤ جنيهات و ٥٤ جنيها للفدان حسب جودته [٢] .

ونستطيع أن نحدد بعض مشتريات الأفراد من أطيان الدومين على ضوء بعض المصادر ففى فترة مبكرة اشترى سيد أفندى الفندور عمدة ناحية بنى عامر بالشرقية ٥٦ فداناً من أطيان بنى عامر بحجة محررة من محكمة مصر الكبرى فى ٣ محرم سنة ١٢٩٨ هـ (ديسمبر سنة ١٨٨٠) واشترى باروخ يوسف الاسرائيلى من رعايا إيطاليا ٥٠ فداناً من أراضى ناحية قول الجميل بحجة من محكمة المنصورة محررة ٢٥ محرم سنة ١٢٩٨ [٣] .

واشترى السيد محمد على خشبة كبير تجار أسيوط ٦١ فداناً من أطيان ناحية أورمان بصرة بمديرية أسيوط [٤] غير أن أكثر المبيعات حدثت فى سنوات ١٨٨٧ و ١٨٨٨ و ١٨٩٣ و ١٨٩٤ حيث بيع فى السنة الأولى منها

---

(١) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ١١٢ ــ ١١٥ ، جرجس حنين ، المرجع السابق ، ٢٦٥ .

(٢) دار المحفوظات ، لائحة الشروط العمومية لبيع أملاك الدومين، بولاق سنة ١٨٨٣ ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) دار المحفوظات ، سجل أول الأطيان المشتراة تملك أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٢٣٧ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٣٥ ، ٣٩ .

(٤) دار المحفوظات، سجل اول الأطيان المشتراة بالوجه القبلى رقم ٤٣٤٥ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ٥١ .

٢٤,٤٧٧ فداناً وفى الثانية ٤٦,٠٧٠ فداناً وفى الثالثة ٣٣,٧٨٦ فداناً وفى السنة الرابعة ٢٠٢٣٩ فداناً [١] .

وبلغت جملة الأطيان التى استبدلت بمعاشات من أراضى الدومين حتى نهاية سنة ١٨٩٠ بمقتضى الأمر الصادر فى ٣ مايو سنة ١٨٨٨ بلغت ٤٩,٦١٦ فداناً إلى جانب ٢٩,٨٧٥ فداناً أخرى استبدلت بمعاشات الخديوى اسماعيل وبعض أفراد أسرته فى نفس التاريخ [٢] .

وفى سنة ١٨٩٧ كانت أكبر المبيعات قد اتجهت إلى إخوان سمارس وشركائهم الذين اشتروا مساحات كبيرة من تفتيش طهاى فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٧ بلغ ثمنها ٣٧,٢٧٨ جنيها وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٧ اشترى هنرى حنين خياط تفتيش بنى رافع بمبلغ ١٩,٩١٣ جنيها بمبايعة رقم ١٢٩٣ [٣] . وفى سنة ١٨٩٨ كانت أكبر المبيعات هى التى اشتراها الخديوى عباس حلمى الثانى من تفتيش المبانم بمبايعة فى ١٥ يناير سنة ١٨٩٨ ويليها المساحة التى اشتراها أحمد باشا المنشاوى من تفتيش المبانم أيضاً . وفى سنة ١٨٩٩ كانت أكبر المبيعات هى التى اشتراها اخوان أجيون ويوسف خورى حداد فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٩ من تفتيش بشبيش . وقد بلغ إجمالى المباع حتى نهاية ديسمبر سنة ١٨٩٩ من أطيان الدومين ٢٣٢,٦٨٦ فداناً بلغ إجمالى ثمنها ٥,١٥٠,٤٥٢ جنيها كذلك فقد بلغت مبيعات سنة ١٩٠٠، ١٨٣٢٥ فداناً وكانت أكبر المساحات هى التى اشتراها سليم بك شديد وبلغت مساحتها ٨٨٦ فداناً خلال شهرى يناير ومايو سنة ١٩٠٠ كما اشترى المدعو سيد موسى وآخرون مساحة ٤,٩١١ فداناً من أطيان تفتيش بيلة كما اشترى

---

(١) Baer G. Op Cit , p 28

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٢ يناير سنة ١٨٩١

(٣) فى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٢ كانت المساحة الباقية بتفتيش بنى رافع تبلغ ١٨٠٤ فدان وغالبا هى المساحة التى اشتراها هنرى حنين خياط . أنظر مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ١٧٨ .

أحمد بك المنشاوى مساحة ٣٤٠ فداناً من تفتيش الهياتم فى ٧ فبراير سنة ١٩٠٠ كذلك اشترى محمد بك محب ٤٩٨ فداناً من تفتيش صور فى ٦ مارس سنة ١٩٠٠ واشترى عبد الله الوكيل ١٠٢ فدان من تفتيش رونة فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وحتى نهاية سنة ١٩٠٠ كان جملة المباع من أطيان الدومين تبلغ ٢٥١,٠١٢ فداناً(١)

وفى سنة ١٩٠١ كان جملة المباع من أراضى الدومين ١٣,٧٦٤ فداناً من بينها ٣,١٦٢ فداناً بيعت فى مساحتين كبيرتين بينما بيعت مساحة ١٠,٦٠٢ فدان فى قطع متوسط الواحدة منها ٦٠,٥ فدان(٢).

وتلقى تقارير المعتمدين البريطانيين ضوءاً على مبيعات الدومين فى الفترة التالية فيذكر كرومر فى تقرير سنة ١٩٠٣ أنه بيع من أراضى الدومين ٢٥٨٢ فداناً ومتوسط مساحة القطعة ١٥,٧٥ فدان مقابل متوسط ٣٧ فداناً لمساحة القطع المباعة فى سنة ١٩٠٢ (٣) وفى سنة ١٩٠٤ بيعت مساحة ٢٩٥٨ فداناً بمتوسط ٢١ فداناً للقطعة الواحدة آلت منها ١٣١ فداناً لاثنين من الأجانب(٤). وفى السنة التالية بلغت المساحة المباعة ٢,٩٧٩ فداناً وكان متوسط القطعة ٢١,٥ فدان آلت منها ٤٨٤ فداناً للأجانب (٥).

وفى سنة ١٩٠٧ بيعت مساحة ١٠٦١ فداناً فى قطع متوسط الواحدة منها

---

(١) Rapport Presente par les Commissaires des Domaines A. S. A Le Khedive, 1900. le caire, 1901, pp 88, 89, 90, 91 98, 101, 102, 103, 110.

(٢) Baer G. Op Cit, P 28

(٣) تقرير اللورد كرومر عن المالية والادارية والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣ ، ترجم وطبع فى المقطم سنة ١٩٠٤ ، ص ٢٦ .

(٤) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٤ ، ترجم وطبع فى المقطم سنة ١٩٠٥ ، ص ٤٤

(٥) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارية والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٥ ، ترجم وطبع فى المقطم سنة ١٩٠٦ ، ص ٧١ .

١٢ فداناً وحصل الأجانب على ثلاث مساحات منها (١) .

وفى سنة ١٩١٢ تم تغطية كل قرض بيت روتشيلد وبلغت المساحة المباعة من أملاك الدومين ٢٨١,٠٠٠ فدان وبقى مساحة الدومين ١٤١,٠٠٠ فدان (٢).

وفى العام التالى (١٩١٣) عادت للدولة مساحة ١٤٠ الف فدان من بينها ٤٠ الف فدان بمنطقة الفيوم و ١٠٠ الف بمديرية الغربية ضمت إلى أملاك الميرى الحرة وأنشئت لها إدارة مشتركة عرفت بمصلحة الأملاك الاميرية (٣) .

أما القطاع الثالث من الأراضى التى طرحت للبيع فى بداية عهد الاحتلال فهو أراضى الدايرة السنية .

٣ ـ تصفية الدائرة السنية :

فى ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ رهن الخديوى اسماعيل ٤٨٥,١٣١ فداناً من أطيانه تمثل أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة إلى كل من جوشن وجوبيير باعتبارهما نواباً عن الدائنين نظير الديون التى عرفت بديون الدائرة السنية والتى بلغت ٨,٨١٥,٤٣٠ جنيها استرلينيا (٤) . وعند صدور قانون التصفية سنة ١٨٨٠ خصصت هذه الأطيان لضمان دين الدائرة السنية على أن تخصص الإيرادات الناتجة عن بيعها لسداد هذا الدين ووضعت تحت إشراف إدارة خاصة يشترك فيها المراقبان الأجنبيان (٥)

---

(١) تقرير الدن جورست عن المالية والإدارية والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٧ ، ترجم وطبع فى المقطم سنة ١٩٠٨ ، ص ٢٥

(٢) تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٢ ، ترجم وطبع فى المقطم سنة ١٩١٣ ، ص ١٧ ، ١٨

(٣) Baer G. Op Cit, p 191.

(٤) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ١٠٩ ـ جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٣٣٢ .

(٥) د . راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص ١٣٤

وفى سنة ١٨٨٠ كانت مساحة أطيان الدائرة السنية تبلغ ٥٠٢,٠١٨ فدانا (١) وقد ظلت هذه الأطيان تحت الرهن حتى سنة ١٨٩٨ حين وقعت الحكومة المصرية فى ٢١ يونيو من نفس العام مع عدد من رجال الأعمال الفرنسيين والإنجليز هم : كاسل وقطاوى وكرونير ومعهم إخوان سوارس بمصر عقد بيع انتقلت بمقتضاه إليهم أطيان الدائرة السنية وأملاكها نظير مبلغ يكفى لسداد الباقى من دين الدائرة السنية الذى كان من المقرر سداده حتى سنة ١٩٠٥ ودفعوا بمقتضى ذلك مبلغ ٦,٤٣١,٥٠٠ جنيه استرلينى وفى ٩ يوليو سنة ١٨٩٨ تألفت شركة الدائرة السنية وهى التى تولت تصفية الدائرة السنية وبيع أطيانها (٢) .

وفى الفترة ما بين صدور قانون التصفية وقيام شركة الدائرة السنية تم بيع قدر لا بأس به من أطيان الدائرة ففى سنة ١٨٨٠ بيع من أطيانها مساحة تبلغ ٥٨٢٢ فداناً (٣) وفى العام التالى بيع من هذه الأطيان مساحة قدرها ٩٩٣١ فداناً مقسمة على ٤١ قطعة (٤) . ويلاحظ أن هذه المبيعات كانت تتم فى شكل قطع كبيرة ذهبت كلها إلى كبار الملاك . ففى سنة ١٨٩١ بيع تفتيش الشيخ فضل إلى شركة إخوان سوارس (٥) وبيع ١٩٠٠ فدان فى العام التالى من أطيان الدائرة بناحية الحجر المحروق بمديرية البحيرة إلى المدعو ميخائيل منصور فى ٣ مارس سنة ١٨٩٢ (٦) كما اشترى سليم بك شديد ٢٠٩٣ فداناً من أطيان الدائرة بناحية

---

(١) تقرير مجلس إدارة الدائرة السنية المرفوع إلى الخديوى سنة ١٨٨٠ ، الاسكندرية ١٨٨١ ، ص ٩١ ، ٩٢

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٣٣٣ — ٣٣٧

(٣) تقرير الدائرة السنية سنة ١٨٨٠ ، ص ٤٢ — ٤٤

(٤) تقرير الدائرة السنية سنة ١٨٨١ ، ص ٣٣

(٥) مذكرات محمد فريد، الجزء الثانى من القسم الأول ، ملف رقم ١٦ ص ١٠

(٦) دار المحفوظات No 7, Deira Sania Purchases and Sales, p. Hole 5 Store 2, File No 32

رأس الخليج التابعة لتفتيش بسنديلة بمديرية الغربية فى ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ (١)

لكن الجزء الأكبر من أطيان الدائرة السنية بيع فى الفترة من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٦ بمعرفة شركة الدائرة السنية فقد بلغت المساحة التى بيعت بين نهاية سنة ١٩٠٠ وحتى مارس ١٩٠٦ ، ٢٨٤,٠٠٠ فدان (٢) .

بيعت قطعاً كبيرة باستثناء ١٢,٢٧٢ فداناً بنواحى أرمنت والرزيقات والمريس والريانية بيعت لأهالى هذه النواحى الأربع عن طريق وزارة المالية التى تولت دفع الثمن للشركة على أن تقوم بتحصيله من الأهالى على أقساط وتم ذلك فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ (٣) .

فياغوص باشا إبن نوبار باشا اشترى ٢٠٠٧ أفدنة من أطيان ناحية معصرة دودة بالفيوم وبسطاروس واصف خياط — من أقباط أسيوط — اشترى ١٠٠٣ أفدنة من أطيان نفس المنطقة كما اشترى اندراوس بشارة ١٨١٦ فداناً من أطيان الدايرة بناحية سيلة بالفيوم واشترى مفتاح بك معبد ١٥٨٥ فداناً من أطيان ناحية أبو كساة وغيرهم . وجميع هذه المساحات اشتراها أصحابها بالتقسيط (٤) .

---

(١) دار المحفوظات No 93· Daira Sania Purchases and Sales, p.
(٢) Hole 14 Store 2, File No 1139

Baer G Op Cit, p 95.

(٣) دار المحفوظات No 7, Daira Sania purchases and Sales,
p. Hole 6 Store 2, File no 47.

(٤) No 241, Daira Sanieh Company Limited, Statment of
Sales Effected Since the Ist January 1898,238/11/24 sales No
OOA, OOC, 13, 011,

حول مزيد من التعرف على حجم مشتروات الأفراد أنظر ملحق رقم ٦

وهكذا ساهمت مبيعات الأراضى فى نمو الملكيات الكبيرة ففى الفترة من ١٩٠١ إلى ١٩٠٨ زادت الملكيات الخاصة بمقدار ٣٧٥,٤٨٤ فدانا من بينها ٢٥٩,١٢٢ فدانا ذهبت لأصحاب الملكيات الكبيرة التى حدثت أكبر زيادة لملكياتهم خلال سنتى ١٩٠٥ و ١٩٠٦ حين أضيف لها ١٢٠ ألف فدان خلال هذه الفترة [١] . ولقد لعب رأس المال الأجنبى فى ظل الاحتلال دوراً واضحاً فى نمو الملكيات الكبيرة .

---

(١) Baer, G. Op Cit, p 103

رأس المال الأجنبي
وعلاقته بنمو الملكيات الكبيرة

إن المبيعات الكبيرة التى تمت فى أراضى الدايرة السنية والدومين أصبحت ممكنة بفضل الاستخدام الواسع لقروض الرهن التى قدمها رأس المال الأجنبي والتى اتجهت إلى مجالين أساسيين ساهما فى النهاية فى نمو الملكيات الكبيرة فى عهد الاحتـــلال .

المجال الأول : هو استصلاح الأراضى وبيعها للأفراد وقد اتخذ نشاط رأس المال الأجنبى فى هذا المجال شكل شركات للأراضى . وقد ساعد على ذلك توفير عنصر الاطمئنان لرأس المال الأجنبى فى ظل الاحتلال وتدهور الدولة كمصدر للاقتراض مع نهاية عصر إسماعيـــل مما أدى إلى أن يرتاد رأس المال الأجنبى مجالات جديدة منها استصلاح الأراضى وبيعها للأفراد وقد تأسست لهذا الغرض مجموعة من شركات الأراضى[1] . ومن أول الشركات التى تأسست فى مصر شركة فرنسية هى شركة الكوم الأخضر والتى أسسها كل من جول سيج وشارل الانجلو ، وأول أراض منحت لهذه الشركة ٢٦٨٦ فداناً بناحيـــة الكوم الأخضر بمديرية البحيرة بتقسيط فى ١٨ جماد أول سنة ١٢٩٣ وبعدها بيومين منحت هذه الشركة ١٠٥٠ فدانا أخرى بناحية بطورس بالبحيرة وبلغت المساحة التى منحها الخديوى إسماعيل لهذه الشركة خلال سنة ١٢٩٣ (١٨٧٦) ٦٣٠٦ أفدنة بنواحى بطورس وبسنتاواى والكوم الأخضر ثم مالبثت هذه الشركة أن حصلت على ٢٠٩٥٧ فداناً من برارى مديرية البحيرة معظمها من برية بسنتاواى بتقسيط ١٩ صفر ١٢٩٦ (١٨٧٩)[2] وبلغت مساحة الأراضى التى حصلت عليها

---

(١) Baer G. Op Cit.pp 101'102.

(٢) دار المحفوظات ، سجل ١٠ زمام الابعاديات الشمورية بالرزنامة رقم ٤٣٢٨ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ١٢٨ ، ١٤٦٠

هذه الشركة ٣٠ ألف فدان فى نواحى المطف وأبو حمص بمديرية البحيرة ولم تلق هذه الشركة نجاحاً يذكر . أما شركة رى البحيرة Le Société Anonyme Irripation dans le Béhéra التى تأسست سنة ١٨٨١ تحت إدارة نوبار باشا فقد كانت أكثر نجاحاً حيث بدأت بمشروع طلبات على فم ترعة الخطاطبة وحصلت بعد ذلك على امتياز تركيب طلبات مماثلة على ترعة المحمودية . وفى ٢٧ يوليو سنة ١٨٨٤ غيرت إسمهـــا إلى شركة البحيرة Société Anonyme du Béhéra وأضافت إلى أعمالها استصلاح الأراضى وبيعها(١) . وفى أول مايو سنة ١٨٩٤ اشترت تفتيش بسنديلة من الدايرة السنية البالغ مساحته ١٢٣ ألف فدان بمبلغ ٢٤٤ ألف جنيه(٢) ومالبثت المساحة المملوكة للشركة أن ارتفعت إلى ١٥٠ ألف فدان نتيجة لمشتريات الأرض فى البحيرة والغربية . وقبل هذا التاريخ تأسست فى لندن فى ٧ مارس سنة ١٨٨٨ شركة أراضى أبو قير برأس مال بريطانى لتجفيف ٣١ ألف فدان من بحيرة أبوقير وانجزت هذا العمل فى نفس العام(٣) .

وفى ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ تأسست الشركة العقارية المصرية Société foncière d'Egypte للتعامل فى الأراضى وإدارة الضياع(٤) .

أما الشركة المصرية للزراعة والصناعة Le Société Anomyme Agricole et Industrielle d'Egypte فقد تأسست فى ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ برؤوس

---

(١) Baer · G. Op Cit, p p 69

(٢) مذكرات محمد فريد الجزء الثانى من القسم الأول ملف ، رقم ٢١٧ الكراسة الرابعة ص ٧٨ — يذكر بير أن هذه المساحة تبلغ ١٢١٦٨٢ فدان Baor, G. op Cit,p 69

(٣) إبراهيم عامر ، المرجع السابق ، ٩٦

(٤) Baer, G. op Cit, p 69

أموال بلجيكية أساسا وارتفع رأس مالها خلال الخمس سنوات التالية لتأسيسها من ١١٤ ألف جنيه إلى ٧٠١ ألف جنيه . وفي يوليو سنة ١٨٩٨ تألفت شركة الدائرة السنية برأس مال أجنبي لتقسيم أطيان الدائرة السنية وبيعها سداداً لديونها (١) . وفي ٣١ يوليو سنة ١٨٩٩ تأسست الشركة المصرية الجديدة The New Egyptian Company وتسميها المصادر المصرية شركة الجزائر وقد تمكنت هذه الشركة في ١٦ يونيو سنة ١٩٠٠ من توقيع اتفاق مع الحكومة المصرية حصلت بمقتضاه على حق إصلاح الكثبان الرملية والجزر البور الموجودة في مجرى النيل حتى تصبح صالحة للزراعة على أن تصبح هذه الأراضي مملوكة للشركة بعد إصلاحها وحتى نهاية أكتوبر سنة ١٩٠٢ كانت هذه الشركة قد حصلت على تصريحات بإصلاح ١٨ جزيرة وخور في مديريات جرجا وأسيوط والمنيا وبني سويف والجيزة (٢) . وإلى جانب نشاطها الأساسي اشترت هذه الشركة مساحات واسعة من الأرض لإعادة بيعها أو تأجيرها وفي سنة ١٩٠٢ كان تحت يدها ٢٫٧٠٢ فداناً (٣) . وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٣ اشترت هذه الشركة ٩٨٧ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتفتيش الروضة والمعصرة (٤) وفي أول يونيو سنة ١٩٠٤ اشترت مساحة أخرى قدرها ٣٫٣٧٠ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتفتيش المطاعنة بقنا بالاشتراك مع باخوص باشا نوبار خص الشركة منها ٢٫٥٢٥ فداناً (٥) .

---

(١) ابراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ٩٦ — Baer G. Op Cit, P 69

(٢) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نص الاتفاق المبرم بين الحكومة والشركة صفحات من ١٠٦ إلى ١١٠

(٣) Baer G. op cit, P 96

(٤) دار المحفوظات No 90. Daira Sania purchases and Sales, p. Bole 13 Store 2. File 1117

(٥) دار المحفوظات No 76. Daira Sania Purchases and Sales, p. Hole 12 Store 2, sale685.

وفى فترة الرخاء الاقتصادى التى شهدتها مصر من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٠٧ حيث تدفق رأس المال الأجنبى على مصر تأسس العديد من شركات الأراضى ففى ابريل سنة ١٩٠٤ تأسست شركة أراضى كوم امبو . وفى سنة ١٩٠٧ كانت تملك ٣٠ الف فدان . وفى نفس العام تأسست الشركة المصرية للمشروعات فى نوفمبر سنة ١٩٠٤ وأصبحت تملك سنة ١٩٠٧ ، ٤٠٠٠ فدان . وشهدت سنة ١٩٠٥ تأسيس أربع شركات الاراضى لشركة أراضى الشيخ فضل تأسست فى مارس سنة ١٩٠٥ وأصبحت تملك ٨٨٠٠ فدان سنة ١٩٠٧ .

وفى يونيو من نفس العام (١٩٠٥) تأسست شركة الاتحاد العقارى المصرى وبلغت ملكيتها سنة ١٩٠٧ ، ١٢,٣٠٠ فدانا وتأسست أيضا سنة ١٩٠٥ شركة أراضى الغربية وأصبحت تملك سنة ١٩٠٧ ، ٦٥٠٠ فدان وفى أكتوبر سنة ١٩٠٥ تأسست الشركة الانجليزية المصرية لتجزئة الأراضى وفى يونيو سنة ١٩٠٦ تأسست شركة أراضى سيدى سالم وبلغت الأراضى التى تمتلكها سنة ١٩٠٧ ، ١٤٥٠٠ فدان (١) . وفى العام التالى تأسست شركة أراضى كفر الدوار وبلغت مساحة الأراضى التى كانت تمتلكها هذه الشركات سنة ١٩٠٧ ، ٢٠٣,٦٠٠ فدان (٢) ، ولقد ساعد على زيادة نشاط هذه الشركات أن الطلب على الأرض أصبح قويا فى الربع الأخير من القرن الماضى نتيجة التوسع فى مشروعات الرى فى ظل الاحتلال البريطانى فقد تم الانتهاء من قناطر الدلتا (١٨٩٠) كما أقيمت قناطر زفتى على فرع دمياط وتم الانتهاء من خزان أسوان سنة ١٩٠٢ وتمت تعليته الأولى سنة ١٩١٠ كما تم إنشاء قناطر إسنا وأسيوط فى تلك الفترة، ونتيجة لذلك فقد زادت المساحة المزروعة من ٤,٧٦٤,٠٠٠ فدان سنة ١٨٨١ إلى ٥,٦٦٨,٠٠٠ فدان سنة ١٩١١ كما زادت المساحة المحصولية إلى ٧,٧١٢,٠٠٠ فدان ، وانعكس ذلك كله فى شكل زيادة كبيرة فى إنتاج المحصولات النقدية

---

(١) ابراهيم عامر ، المرجع السابق ص ٩٦

(٢) Baer G. Op. Cit P. 125

وبالذات القطن حيث بلغت المساحة المزروعة منه سنة ١٩١٣ ، ١,٧٢٣,٠٠٠ فدان تمثل ٢٢ ٪ من المساحة المحصولية (١) .

لقد كان الهدف الأساسى لشركات الأراضى فى تلك الفترة هو استصلاح الأراضى وبيعها للأفراد .

وفى نفس الوقت قامت الحكومة من جانبها بتشجيع الأفراد فى الحصول على الأراضى واستصلاحها فساهمت بذلك فى خلق قطاع جديد من الملكيات الكبيرة. ففى سبتمبر سنة ١٨٨٤ . ولم يمض على الاحتلال سنتان صدر أمر عال بمنح الأطيان التى عرفت « بأطيان خارج الزمام » (٢) لمن يرغب فى الحصول عليها وقسمت هذه الأرض إلى ثلاث فئات :

١) الأراضى غير المزروعة التى لا يترتب على استغلالها صعوبات ولا مصاريف جسيمة ، وهذه تقرر إعفاء الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ثم تربط عليها الضرائب المناسبة .

٢) الأراضى المالحة والأراضى المستنقعة التى يتطلب استصلاحها بعض النفقات ، وهذه يعفى الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد عن ست سنوات ثم تربط عليها الضرائب المناسبة .

٣) الأراضى المعروفة بالبرارى والتى يترتب على استصلاحها مصاريف كبيرة فضلا عن مصاريف إنشاء المصارف والجسور وغيرها ، وهذه تقرر أن يعفى الحاصلين عليها من الضرائب لمدة لا تزيد عن عشر سنوات ثم تفرض عليها الضرائب .

---

(١) Ibid Issawi, G. Op. Cit, P. 26

(٢) يذكر عزيز خانكى ، أن هذه المساحة لم يسبق حصرها فى المساحات العمومية ولم تدخل فى أملاك الحكومة السابق إحصاؤها وسميت خارج الزمام ، عزيز خانكى المصدر السابق ، ص ٦٧٧ .

وكان على راغبى الحصول على هذه الأراضى أن يتقدموا بطلباتهم إلى رياسة مجلس النظار على أن تعطى الأولوية للبدو المقيمين بتلك المناطق ، ثم لأصحاب الطلبات التى تقدم فى فترة مبكرة على أن لا يعطى للفرد الواحد أكثر من ١٥٠٠ فدان من أطيان الفئة الأولى (١)

ويظهر حجم التكالب على الأرض فى تلك الفترة إذا علمنا أنه فى أقل من شهرين بلغت المساحة التى قدمت عنها طلبات أكثر من مليون فدان ، وعلى هذا فقد صدر أمر عال فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بوقف قبول طلبات جديدة بخصوص هذا النوع من الأراضى وجاء فى مقدمته « حيث أن مقدار الأراضى المتقدم طلبات بأخذها بنيف عن المليون فدان ويفوق مساحة الأراضى الممكن إعطاؤها الآن » (٢)

وفى منطقة برارى البوطة وحرش عيسى بمركز أبو حمص بمديرية البحيرة بلغت المساحة التى أعطيت لعدد من الأفراد ٤٩,٧٤٪ فدانا ، كما حصل قسطنطين زرفوداكى على مساحة ٦٠٣ ٤ أفدنة من هذه الأطيان وعندما شرعت الحكومة فى حفر الترعة التى عرفت بالنوبارية فى هذه المنطقة تولت شركة مؤلفة من زرفوداكى وآخرين تمويل مشروع حفر هذه الترعة كسلفة لأصحاب الأطيان التى سوف تستفيد من هذا المشروع بفائدة قدرها ٥ ٪ توزع عليهم بنسبة مساحة أطيانهم على أن تضمن الحكومة تحصيل هذا المبلغ منهم بعد أن قبلوا بذلك قبل بدء المشروع . وقد بلغ إجمالى ما صرف على هذا المشروع بما فيه الفائدة المشار إليها ٩٦,١٦٣ جنيها بعد إتمامه فى ديسمبر سنة ١٨٨٨ . وما لبثت الحكومة أن حلت محل الشركة فى تحصيل هذا المبلغ من أصحاب الأراضى (٣) .

---

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٩٣ — ٩٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٥

(٣) المرجع السابق ، ص ٩٧ — ١٠٠

إن زيادة الملكيات الكبيرة بسبب استصلاح الأراضى سواء كان ذلك بمعرفة الأفراد أو شركات الأراضى يتجلى بصورة واضحة فى مديرية البحيرة حيث مناطق البرارى التى شملها هذا القرار ، ففى الفترة ما بين سنة ١٨٩٣ و ١٩٠١ زادت المساحة المزروعة فى مديرية البحيرة بما يقرب من ٣٦,٨ ٪ حين ارتفعت هذه المساحة من ٤٢٩,١٨١ فدانا سنة ١٨٩٣ إلى ٥٨٧,٤٠٠ فدانا بينما زادت المساحة المزروعة فى كل البلاد بنسبة ١١ ٪ فقط ، وفى نفس الوقت كانت نسبة الملكيات التى تزيد عن ٥٠ فدانا فى مديرية البحيرة تبلغ ٦٧,٦ ٪ من إجمالى المساحة وهى أعلى نسبة مديرية فى القطر الذى بلغت نسبة الملكيات الكبيرة فيه ٤٣,٤ ٪ إن الجزء الأكبر من الملكيات التى كانت تزيد على ٥٠ فدانا بالبحيرة سنة ١٩٠٢ والبالغ مساحتها ٤٧٨,١٩٢ فدانا كانت تمتلكه اثنان من شركات الأراضى ، هما : شركة أراضى البحيرة ، وشركة أراضى أبو كبير . وتأتى الغربية بعد البحيرة فى نفس الفترة (١٨٩٣ — ١٩٠١) حيث بلغت الزيادة فى الأولى ١٤,٦ ٪ حين ارتفعت مساحة الأراضى الزراعية فيها (مديرية الغربية) من ٨٠٤,٣٥٥ فدانا إلى ٩٢١,٤٠٢ فدانا . وبلغت مساحة الملكيات الكبيرة بما فيها الوقف ١٠٢,٢٢٤ فدان سنة ١٨٨٥ وفى سنة ١٩٠١ بلغت جملة الملكيات التى تزيد على ٥٠ فدانا فيها ٤٦٦,٩٧٣ فدانا أى ما يعادل ٥٦,١ ٪ من مجموع المساحة المزروعة (١) .

وعلى هذا يمكن القول بأن الملكيات الكبيرة قد امتدت بصفة رئيسية فى المناطق التى استصلحت فيها مساحات واسعة من الأرض وان الذين اضطلعوا باستصلاح الأراضى هم شركات الأراضى وأصحاب رؤوس الأموال من الأفراد وان استصلاح الأراضى كان يتم فى وحدات كبيرة ذهب الجزء الأكبر منها لكبار الملاك (٢) .

---

(١) Baer G. op Cit, pp 24,25

(٢) Ibid, PP 92,93

أما المجال الثانى من مجالات مساهمة رأس المال الأجنبى فى نمو الملكيات فهو تمويل عمليات شراء الأراضى التى قام بها كبار الملاك عن طريق قروض الرهن التى اتجهت إلى شراء مزيد من الأراضى أكثر من اتجاهها لتطوير الزراعة وهى حقيقة يؤكدها كرومر سنة ١٨٩٠ وهى القروض التى قدمت أساساً لأولئك الذين يملكون ملكيات كبيرة أو الذين يهدفون إلى شراء الأراضى ، وعلى هذا يمكن القول بأن هناك علاقة متبادلة بين زيادة قروض الرهن العقارى وبين نمو الملكيات الكبيرة وتاريخ قروض الرهن العقارى منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر يؤكد هذه الحقيقة ، وهناك عوامل وراء نمو رأس المال الأجنبى المستخدم فى الرهن العقارى منذ سنة ١٨٨٠ منها :

استقرار الملكية الفردية والتوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية والضمان المتزايد الذى قدمه الاحتلال للمستثمرين الأجانب والتغييرات التى أحدثها الانجليز فى الاقتصاد المصرى ضماناً للقروض ، ثم تدهور الحكومة المصرية كمصدر للاقتراض جعل المقرضين الأجانب يبحثون عن ميادين جديدة للاستثمارات ، ووجدوا ضالتهم فى قروض الرهن التى قدموها لطبقة كبار الملاك (١)

وعندما حدث الاحتلال البريطانى لم يكن يوجد سوى البنك العقارى المصرى الذى أنشىء بإشراف البنوك الفرنسية الكبرى مثل الكريدى ليونيه ، وقد زادت قروض البنك من ١,٥ مليون جنيه سنة ١٨٨٣ إلى ٢٧ مليون جنيه سنة ١٩١٤ ، بما فى ذلك ديون الدائرة السنية وقدرها ٨ ملايين جنيه التى اشتراها فى مطلع القرن العشرين .

والسمة البارزة فى نشاط البنك العقارى أنه كان يقصر نشاطه على كبار الملاك حيث كان متوسط القروض التى يعطيها لهؤلاء تتراوح بين ٢٠٠، ٠٠٠ جنيه .

---

(١) Ibid, 101, 102

وخلال الفترة من ١٩٠٢ حدث نمو كبير فى إنشاء بنوك وشركات الرهن العقارى وهى الفترة التى شهدت الازدهار الذى سبق الأزمة المالية ، فنى سنة ١٩٠٢ تأسس البنك الزراعى المصرى بواسطة البنك الأهلى المصرى بالاشتراك مع سير ارلست كاسل وسلفاجو وزرفوداكى ، ووصلت القروض التى عقدها إلى نحو ٨ ملايين جنيه سنة ١٩٠٩ ، وانتقلت إليه خلال تلك الفترة أعمال شركة الرهن المصرية Mortagage Co,of Egypt وكانت قروضها عند إدماجها تزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات (١) .

وفى سنة ١٩٠٣ تأسس بنك آخر هو صندوق الرهون المصرية le Caisse Hypothecaire D'Egypte بواسطة رأس مال فرنسى بلجيكى مشترك . وفى سنة ١٩٠٥ تأسس بنك ثالث هو بنك الأراضى المصرى برأس مال إنجليزى فرنسى إلى جانب سلفاجو وزرفوداكى Land Bank of Egypt

وعلى هذا فقد ارتفعت القروض العقارية من ٦,٧٩٨,٥٠٠ جنيهات سنة ١٩٠٢ إلى ٢٣,٦٧١,٠١٢ جنيها سنة ١٩٠٧ (٢) هناك بنوك عقارية أخرى أقل أهمية أنشئت فى تلك الفترة غير أنها لم تصمد لمنافسة البنك العقارى المصرى وبنك الأراضى ، ولقد زادت القروض التى منحتها البنوك العقارية الكبرى من ٣٣ مليون جنيه سنة ١٩٠٨ إلى أكثر من ٤٥ مليون جنيه سنة ١٩١٤ (٣) .

وكانت القروض التى حصل عليها أصحاب الملكيات التى تزيد على ٥٠ فدانا تربو على ٧٠ ٪ من إجمالى هذه القروض رهنوا مقابلها ١٥ ٪ من أطيانهم ، وقد زادت الملكيات الكبيرة فى الفترة من ١٨٩٤ إلى سنة ١٩٠٢ حوالى ٢٦٥,٠٠٠ فدان بفضل ديون الرهن العقارى . وفى الفترة ما بين ١٩٠٢ ، ١٩٠٥

---

(١) د . على الجريتلى ، المصدر السابق ، ص ٢٣١

(٢) Baer G.op Cit, P 103.

(٣) د . على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٣٢

ـ وفى نفس التاريخ كانت القروض العقارية للبنوك التجارية وشركات الأراضى تزيد عن ٢٥ مليون جنيه .

كان ٩٠ ٪ من قروض الرهن تذهب إلى أصحاب الأراضى فيما عرف « بقروض القرية » وهى قروض أعطيت بضمان الأراضى الزراعية ، ويلاحظ أن ما يقرب من ثلثى القروض التى قدمت حتى سنة ١٩٠٥ كانت مبالغ يزيد الواحد منها عن ١٠٠٠ جنيه ، وكان متوسط المساحات التى رهنت ضمانا القرض الواحد منها ٢٥ فدانا كما بلغت نسبة القروض التى زاد الواحد عن ١٠,٠٠٠ جنيه ٤٨,٣ ٪ من القروض التى أعطيت سنة ١٩٠٥ .

إن الزيادة الهائلة فى قروض الرهن جعلت من الممكن نمو الملكيات الكبيرة على نطاق واسع عن طريق مشتريات الأراضى خلال هذه السنوات ففى الفترة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٨ زادت المساحة المملوكة ملكية خاصة حوالى ٢٧٥,٤٨٤ فدانا ذهب الجزء الأكبر منها لأصحاب الملكيات الكبيرة .

لقد تم تمويل مشتريات الدايرة السنية عن طريق قروض الديون العقارية التى زادت زيادة كبيرة فى تلك الفترة وعندما كان على الدايرة السنية أن تنهى حساباتها مع الحكومة سنة ١٩٠٥ وجدت أن ذلك غير ممكن لأن جزءاً من ثمن الأرض التى باعتها كان لا يزال طرف المشترين (١) .

ومن بين ٨٢,٤٠٣,٢٤٥ جنيه تمثل ثمن ١٦٢,٢٦٣ فدانا بيعت بالتقسيط فى الفترة من أول يناير سنة ١٨٩٨ حتى تصفية الدايرة السنية لم يدفع منها سوى ٢,٤٧٢,٠٧٩ جنيها من قبـــل المشترين عند تسلم الأطيان والباقى وقدره ٥,٧٦٨,٢٥٥ جنيها دفع على أقساط تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة (٢) .

وإبان الأزمة المالية سنة ١٩٠٧ أصبحت للملكيات التى تكونت مع بداية القرن العشرين مهددة بالاختفاء عندما لم تستطع كثير من البنوك الوفاء بالتزاماتها بينما توقفت بنوك أخرى عن نشاطها وقد تمكنت بعض بنوك الرهن القديمة وعدد

---

(١) Baer, G. OP Cit, P 102, 103.

(٢) No 241, Daira Sanieh Company limited Statment of Sales Effected Since the Ist January 1898. 238/11/42 .

من شركات الرهن الجديدة من إيجاد مصادر جديدة لرؤوس الأموال فى فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وتوجيهها إلى مصر وقبلت هذه البنوك رهونات جديدة تمكن عن طريقها كبار الملاك من مواجهة التزاماتهم للبنوك التجارية . وبذلك تمكنوا من الاحتفاظ بأراضيهم . وبعكس ما حدث من إفلاس بعض البنوك العاملة فى الميادين الأخرى فان شركات وبنوك الرهن العقارى لم يصبها ضرر قط أن أموالها زادت خلال الأزمة والفترة التى أعقبتها حين ارتفعت من ٣٩,٦٨٠,٠٠٠ جنيه سنه ١٩٠٧ إلى ٥٤,٥٦٩,٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٤ وزادت نسبة رأس مالها إلى نسبة رأس المال المستثمر فى مصر من ٥١,٦ ٪ إلى ٥٩,٣ ٪ فى نفس الفترة كما زادت القروض التى قدمتها بما يقرب من ٦ ملايين جنيه بين سنتى ١٩٥٧ و ١٩١٤ .

وعلى هذا تمكنت الملكيات الكبيرة أن تضمن بقاءها خلال السنوات الخمس التالية للأزمة . وليس هناك ما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن هذه الملكيات قد انتزعت بواسطة البنك . وحتى الملكيات الكبيرة التى تمكن البنك من انتزاعها فى تلك الفتره عادت وبسرعة إلى ملاك جدد ولم تمكث مدة طويلة فى يد البنك وهذا يختلف تماما مع ما حدث للملكيات الصغيرة ابان هذه الأزمة(١) .

وهكذا لعب رأس المال الأجنبي دورا هاما فى نمو وحماية الملكيات الكبيرة التى أصبحت أساس توزيع الملكية الزراعية فى مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر والتى ارتفعت مساحتها من ١,٩٩٧,٥٠٠ فدانا سنة ١٨٩٤ إلى ٣,٢٩٦,٩٤٠ فدانا سنة ١٩١٤ تمثل نسبة ٤٣,٩ ٪ من مجموع المساحة المزروعة فى مصر (٢) . وقد نتج عن قيام الملكيات الكبيرة مجموعة ظواهر وتغيرات فى توزيع الملكية .

---

(١) Baer, G, Op Cit, PP 103, 104,

(٢) د . راشد البراوى . ومحمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص ١٤٤

التغيرات التى حدثت فى توزيع الملكية نتيجة لظهور الملكيات الكبيرة

لقد صاحب نشأة الملكيات الكبيرة ونموها تغيرات وظواهر واضحة فى توزيع الملكية فمن ناحية اتجهت الملكيات الكبيرة إلى التجمع فى وحدات كبيرة الحجم ومن ناحية ثانية فان الأوقاف التى وصلت إلى أدنى مساحة لها فى عهد محمد على عادت إلى الظهور والاتساع . أما الظاهرة الثالثة التى يمكن ملاحظتها من خلال نشأة الملكيات الكبيرة فهى ظهور قطاع الملكيات المتوسطة وسنعرض لهـذه الظواهر الثلاث :

(ا) تجمع الملكيات فى وحدات كبيرة :

صاحب عملية نشأة الملكيات الكبيرة ونموها عملية أخرى هى تجميع هذه الملكيات فى وحدات كبيرة عن طريق استبدال ملكيات كبار الملاك المجزأة بمساحة واحدة تعادل مجموع مساحتها الصغيرة وذلك من أراضى الفلاحين حتى لو اقتضى ذلك نقل الفلاحين من قراهم إلى حيث توجد المساحات المملوكة لكبار الملاك والمراد استبدالها وخلال القرن التاسع عشر كان يوجد الكثير من هذه الحالات التى استخدمت فيها سلطة الدولة لإرغام الفلاحين على قبول مثل هذه البدلات والنموذج الواضح لذلك هو ما تم ابان تحديد الدايرة السنية . ففى سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤/٦٣) وبمقتضى تقسيطين محررين فى ١٦ جمادى الأول أخذت الدايرة السنية ٧٫٥ أفدنة مملوكة لاثنين من الفلاحين بقرية البرشا بمديرية المنيا وأعطت لهما بدل هذه المساحة مساحة أخرى بقرية بنى حرام بنفس المديرية[1] .

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد التقاسيط الشورية سنة ١٢٨٠هـ ٣٧ رقم ٦١٢٦١- عين ٨٥ عزن ١٨ ص ٨١ ، ٨٢ .

وفى سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) انتزعت من فلاحى قرية شارونة بمديرية المنيا مساحة ٢٩٦ فداناً اعطيت بالبدل أيضاً إلى فاطمة ابنة الخديوى إسماعيل وكان المبرر الذى تذرعت به سلطات الخديوى لإحداث هذا البدل هو أن هذه الأطيان متداخلة مع أطيان المذكورة . والأمثلة كثيرة على ذلك (١) .

وعلى هذا فمع بداية القرن العشرين كان عدد القطع من الأرض التى تزيد مساحة الواحدة منها على خمسة أفدنة تبلغ ١٨,٣٦٧ قطعة فى مديرية الدقهلية و ١٠,٩١٦ قطعة فى مديرية جرجا و ٨١٨٨ قطعة فى مديرية الفيوم و ٨٢١٥ قطعة فى مديرية بنى سويف و ١١,٧٤٦ قطعة فى مديريه قنا (٢) .

وأصبحت التفاتيش والدوائر والعزب فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هى الظواهر الناجمة عن تجميع الملكية فى وحدات كبيرة وهى حقيقة كان من الممكن ملاحظتها حتى أكثر المديريات كثافة بالسكان بالنسبة للرقعة الزراعية وهى مديرية المنوفية ففى مركز قويسنا بلغ عدد العزب التى تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠ فدانا ٨١ عزبة سنة ١٩٠٠ (٣) .

---

(١) دار المحفوظات دفتر الأطيان المتبادلة بين أهالى ناحية شرونه والست فاطمة هانم بنواحى بمديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٢٨٣هـ رقم ٤٥٠٨ عين ٥٢ مخزن ١٨ أنظر أيضاً حول هذا النوع من البدل : دار المحفوظات ، سجل قوائم مقاس وتحديد أطيان على ذمة الدائرة بنواحى مذكورة وذلك سنة ١٢٨٤هـ رقم ٧٠٦١ مسلسل عمومى / ١٠ رقم الحفظ النوعى / ١ مخزن تركى . للتعرف على المزيد من حالات البدل من هذا النوع من بين كبار الملاك والفلاحين . أنظر الفصل الرابع .

(٢) Lyons. H. G. The Cadastral Survey of Egypt, 1892 — 1907 Cairo 1908, PP 308, 309.

(٣) دار المحفوظات ، دفتر حوادث وأحوال البلاد والعزب بمركز قويسنا بمديرية المنوفية (١٨٩٥ — ١٩١٦) رقم ١٠٤٠ عين ١٥ مخزن ١٠ عن كشف ملحق بنهاية السجل محرر سنة ١٩٠٠ .

(ب) نمو الأوقاف (١) :

الظاهرة الثانية التى ارتبطت بظهور الملكيات الكبيرة هى نمو الأوقاف فمن المعروف أن محمد على قد صادر جزءا كبيرا من أراضى الأوقاف خلال مشروعاته الزراعية وقرر لأصحابها أو للمؤسسات الدينية الموقوفة عليها أموالا عرفت بالفوايظ . وبينما أنهى محمد على نظام الالتزام فانه لم ينه الوقف كنظام . لكن يمكن القول أن الأوقاف بلغت أقل مساحة لها فى عهد محمد على ، وبناء على فتوى من مفتى الاسكندرية أصدر محمد على أمراً فى ٣ يوليو سنة ١٨٤٦ يمنع تحول أية أراضى جديدة فى المستقبل إلى أوقاف ، لكن يبدو أن هذه الإرادة لم توضع موضع التنفيذ (٢) .

فلم يكد عباس يصل إلى السلطة حتى ألغى الأمر السابق بارادة صادرة إلى « الكتخدا » فى ٢٥ رمضان ١٢٦٥ (أغسطس سنة ١٨٤٩) أجاز فيها الناس وقف أملاكهم (٣) . لكن يلاحظ أن حركة الأوقاف ونموها ارتبطت بصفة أساسية بظهور الملكيات الكبيرة من ناحية وإقرار حقوق الملكية على الأرض

---

(١) الوقف هو تخصيص ريع الأرض لغرض معين وفقا لإرادة من يمتلك هذا الريع وقد يخصص الواقف ريع الأرض لغرض خيرى وهو ما يسمى بالوقف الخيرى أو يخصصه لأفراد عائلته بشرط أن يخصص عند إنقراض ذرية المستحقين إلى وجه من وجوه الخير وهو مايعرف بالوقف الأهلى . حول مزيد من التعريف بالوقف وشروطه أنظر :

محمد قدرى باشا ، العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف ، نظارة المعارف الطبعة الرابعة سنة ١٩٠٩ .

(٢) Baen G. Op Cit :P 147 .

(٣) جاء فى هذه الارادة « كانت صدرت إرادة مخصوصة من جانب الحكومة بمنع الأهالى من وقف أملاكهم ولكن ظهر أن هذا الأمر جائر وتعد صريح على حقوق الناس لتلك أصبحنا بصرف النظر عن حكم هذه الارادة ليكون كل شخص حر فى وقف أملاكه » .

أمين سامى ، تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، القاهرة سنة ١٩٣٦ ، ص٨ .

من ناحية أخرى لحتى سنة ١٨٦٦ لم يكن لحائزى الاراضى الخراجية الحق فى وقفها (١) .

وعلى هذا فان أمر عباس المشار اليه كان يعنى جواز وقف الابعاديات والجفالك والتى أصبحت فى عهد سعيد تعرف بالأراضى العشورية . وكانت نواة الملكيات الكبيرة .

وإذا كان محمد على قد ظل طوال حكمه يعارض فكرة إخراج الاراضى الزراعية من دائرة الحياة الاقتصادية العادية لتتحول إلى أوقاف فانه كان أول من تخلى عن فكرة الحظر الذى فرضه حول تحول الأرض إلى أوقاف .

فن ناحية نجده عند تحديد الجفالك خصص أطياناً للمساجد والزوايا والأضرحة فى البلاد التى تحولت إلى جفالك للصرف منها ، بدل ماكان مخصصا لهذه المساجد من أموال من ديوان الرزنامجة فثلا خصص محمد على بأمر صادر فى ٢٦ محرم سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) لمساجد وأضرحة ناحية نوب طريف بالدقهلية ٢١ وثلث فدان بدل مبلغ ٢٨٨ قرشا كانت مخصصة للصرف عليها من الرزنامجة (٢) .

ومن ناحية أخرى أوجد محمد على أكثر الأوقاف اتساعاً فى ذلك الوقت وهو وقف قولة عندما أصدر أمراً فى ١٢ صفر سنة ١٢٦٠ (مارس سنة ١٨٤٤)

---

(١) جاء فى الأمر الصادر ١٠ يناير سنة ١٨٦٦م يرخص بالوصية فى الأطيان الخراجية ولا يجوز وقفها لأن ذلك يتعلق بإرادة الخديوى »
— القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ١٢٥ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر مناداات الجوامع بناحية نوب طريف عن الرزق التى صار ترتيبها بالناحية المذكورة كونها صارت جفلك باسم العهدة السنية من ابتدى توت سنة ١٢٥٩هـ رقم ١٤٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .
يوجد سجلات من هذا النوع بعدد الجفالك — بدار المحفوظات — وعلى كل منها أمر عالى بختم محمد على .

بوقف ٧٤٢و١٠ فدانا من أطيان جفلك كفر الشيخ ومحلة إسحاق بمديرية الغربية على تكية قولة وصدرت بهم وقفية فى ١٥ شوال سنة ١٢٦٠ (١) . وبعد صدور أمر عباس المشار اليه توالت الأوقاف فبالنسبة للأوقاف الخيرية أوقف سعيد باشا ٤٧٥١ فدانا على تكية المدينة المنورة من أطيان الخزان بالبحيرة كما أوقف سليمان أغا السلحدار ٣٦٥ فدانا بنواحى امبابة وميت عقبة وميت كردك وتاج الدول على بعض المساجد والأضرحة (٢) . وفى أوائل عهد اسماعيل (١٢٨١/١٨٦٤) كان إجمالى الوقف الخيرى الإسلامى والمسيحى يبلغ ١٦,٧٧٩ فدانا (٣) أما الأوقاف الأهلية فتأتى أوقاف أسرة محمد على رأسها فوالدة عباس باشا أوقفت ١١,٥٧٩ فدانا على نفسها بمديرية الغربية والقليوبية بثلاثة تقاسيط فى سنتى ١٢٧٦ (٥٩/١٨٦٠) وسنة ١٢٨٦ (١٦٨٩/١٨٧٠) وهو الوقف الذى آل فيما بعد إلى بنات إلهامى باشا . ووالدة إلهامى باشا أوقفت ٥٠٠٠ فدان من جفالك الشرقية سنة ١٢٧٩ (٦٢/١٨٦٣) كما أوقفت أنجى هانم حرم سعيد باشا ٦٣١٠ أفدنة على نفسها ثم على جواريها وأتباعها من بعدها بمديرية الغربية كما أوقف محمد سعيد باشا ٣٢٢٥ فدانا بالغربية على بعض أتباعه على أن تئول هذه الأوقاف بعد انقراض ذريتهم لمدفن والدته عين الحياة هانم ومسجد الاباصيرى وأوقف الخديوى اسماعيل ٩٩٧٦ فدانا بمديريات الدقهلية والغربية والقليوبية والبحيرة والمنوفية .

والى جانب أوقاف أفراد أسرة محمد على نجد الكثير من الأوقاف لكبار

---

(١) دار المحفوظات ، سجل الأطيان المعمورية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٣٣٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) كشوف بعدد جفالك الأفدنة ، من كشف محرر المالية فى ٩ صفر سنة ١٢٨١هـ : من هذه المساحة ٢٠٠٠ فدان أوقاف مسيحية أوقفها الخديوى اسماعيل فى بداية عهده على الكنيسة الكبرى للأقباط المصريين وكنيسة الأقباط الروم ومن بينها أيضاً ٩٨٣ فدان جملة أوقاف الأضرحة والمساجد بالبلاد التى شملتها الجفالك عند تحديدها فى عهد محمد على .

الملاك . فخليل بك الذى كان عضواً بمجلس الأحكام فى نهاية عهد سعيد أوقف على نفسه وعلى بناته ألف فدان بنواحى المنيا . وخلال سنوات سنة ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٦ أوقف اسماعيل صديق المعروف بالمفتش ٩٧٥ فدانا من أطيان الغربية والشرقية وهى التى بقيت لورثته بعد مقتله كما أوقف أبو بكر راتب باشا ٢٠٠٠ فدان بنواحى مديريتى جرجا والشرقية بتقسيطين أحدهما فى ١٠ شوال سنة ١٣٦٥ (١٨٤٩) والثانى فى ١٣ ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) وشملت أوقاف موسى باشا الذى عمل حكمداراً للسودان فى عهد محمد على وزوجته ٢,٣٤٩ فدانا بمديريات الغربية وقنا وجرجا وتكونت بتقسيط فى ٢٥ جماد الآخر سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) وبلغت أوقاف حسن بك المجين التاجر بمصر ١٥٠٦ أفدنة بمديريتى الجيزة والغربية أوقفها بتقسيطين خلال عهد اسماعيل [١] .

وفى يناير سنة ١٨٧٤ كان إجمالى الأراضى العشورية التى تحولت إلى أوقاف يبلغ ٨٧,٩٤١ بما فيها الأوقاف الأهلية والخيرية [٢] . واستمرت الأوقاف فى الزيادة فبلغت سنة ١٩٠٤ ، ١٠٥,٥٢١ فدانا منها ٢٣,٦٦٧ فدانا أوقاف خيرية والباقى وقدره (٨١,٨٥٤) فدانا أوقاف أهلية [٣] ويذكر بيير أن الأوقاف بلغت مساحتها قبل الحرب الأولى ٢٥٠ الف فدان [٤] .

---

(١) سجل الأطيان العشورية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٣٣٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر يتضمن مربوط زمام الأبعاديات والجفالك المحرر بها تقاسيط لنهاية شهر الحجة سنه ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٠٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ . بيان جمع من البيانات الواردة عن الأوقاف بالوجه القبلى والبحرى بمعرفة الباحث .

(٣) سجل الأطيان العشورية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٣٣٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ . بيان جمع بمعرفة الباحث .

(٤) Baer G. Studies in the Social History of Modern Egypt. Chicago, 1969. P 79.

هذا الرقم يبدو مبالغ فيه كبيراً فقد جاء فى تقرير أعدته وزارة الأوقاف سنة ١٩١٧ إن مساحة الأوقاف الأهلية تبلغ ١٣٠٤٨٧ فدان منها ٧٣٩٢٥ أوقاف أهلية والباقى خيرى، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . 24.2.1. Wakfs Ahely and kairy

إن النمو المتزايد للأوقاف فى النصف الثانى من القرن الماضى ومطلع القرن الحالى يمكن تفسيره على ضوء الحقائق الآتية :

١) الصراعات التى كانت تهدد كل فروع أسرة محمد على فى ملكياتهم من قبل الفرع الحاكم ويظهر ذلك بوضوح فى عهد اسماعيل الذى كان يرى فى أملاك باقى أفراد أسرة محمد على فرصة لتوسيع أملاكه .

٢) القلق السياسى الذى سيطر على البلاد وعدم اطمئنان كبار الموظفين على مستقبلهم السياسى وملكيتهم فى ظل استبداد حكام أسرة محمد على وبالذات اسماعيل ولعل اسماعيل صديق خير شاهد فلم تنج من أملاكه المصادرة سوى الأراضى التى أوقفها كما أن أملاكا أخرى كانت عرضة للاغتصاب خلال تكوين اسماعيل لملكيته وملكية أسرته .

٣) غرق بعض الأسر فى الديون وتعرض ملكياتها للبيع أو الانتزاع بفعل الديون وأبرز مثال على ذلك ورثة إلهامى باشا الذى غرقت تركته فى الديون ولم ينج من البيع منها سوى بعض الأوقاف التى أوقفها عباس باشا .

٤) كذلك فان بعض الأسر وجدت الأوقاف عونها من تفتت الملكية بفعل الإرث، واستطاعت هذه الأسر أن تحول دون تفتيت ملكياتها على أن يجرى تقسيم ريع الوقف بين الورثة .

وهناك سبب آخر يتعلق بزيادة الأوقاف فى مطلع القرن العشرين هو دخول الأراضى الخراجية فى نهاية القرن التاسع عشر إلى دائرة الأوقاف بعد استقرار حق الملكية عليها ولجوء بعض أصحاب الملكيات الخراجية لوقفها فى مواجهة عوامل التفتت بالإرث(١)

---

(١) Baer, G. History of Land ownership in modern Egypt, p 150.

(ج) ظهور الملكيات المتوسطة :

يمكن أن نحدد مجموعة عوامل وراء نشأة الملكيات المتوسطة ارتبطت بدرجة أو بأخرى بنشأة الملكيات الكبيرة وأول هذه العوامـــل هو تدهور بعض الملكيات الكبيرة فلم يكن قيام الملكيات الكبيرة واطراد نموها يعنى أن هذه الملكيات ظلت لدى نفس الأسر أواستمرت لدى نفس الأشخاص الذين تكونت لديهم، فكثير من الملكيات الكبيرة قد اختفت بفعل المصادرة مثل ملكية اسماعيل صديق التى صودرت بعد مقتله والبالغ مساحتها ٣٠ ألف فدان وملكية ضباط الثورة العرابية التى صودرت عقب الثورة[١] أو بفعل البيع لتساهم فى قيام أو نمو ملكيات أخرى وأبرز نموذجين على ذلك ملكية حليم باشا ابن محمد على التى بلغت فى بداية عهد اسماعيل ٤١٤٨٨ فدانا من الأراضى المشورية واشتراها الخديوى إسماعيل بتقسيط فى ١٩ محرم سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠)[٢]. وملكية أخيه مصطفى فاضل باشا البالغ مساحتها ٢٧٥٩٨ فدانا والتى اشتراها إسماعيل أيضاً سنة ١٨٦٨ وساهمت فى النهاية فى تكوين الدائرة السنية[٣].

وهناك أمثلة كثيرة لملكيات اختفت لحساب ملكيات قائمة فلكية مصطفى باشا الذى كان محافظا لكريت فى عهد محمد على والبالغ مساحتها ٣٠٠٠ فدان — بمديرية المنيا اشتراها حسين بك طبو زادة الذى كان محافظا للبرلس فى عهد محمد على أيضا بحجة فى ١١ ربيع أول سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) وأضيفت إلى ملكيته البالغ مساحتها ١٠٠٠ فدان بالمنيا لتكون فى النهاية ملكية مساحتها ٤٠٠٠ فدان بمديرية

---

(١) Ibid PP 26, 27.

(٢) دار المحفوظات ، تقسيط ديوانى بمساحة ٤٩٣ فدان وكسور باسم دولتلو عبد الحليم باشا بنواحى بمديرية البحيرة فى ٨ محرم سنة ١٢٨١هـ رقم ٤٦٦٩ عين ٥٣ مخزن ١٨.

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبعاد المشورية جزء ٥٧ من ٢٧ جماد أول سنة ١٢٨٥ هـ رقم ١٢٨١ عين ١٦ مخزن ١٨ من ص ٩ — ١٢ .

المنيا طلمة معظم النصف الثانى من القرن التاسع عشر[١] .

كذلك كان هناك ملكيات اختفت بفضل الديون التى غرق فيها أصحابها مثل ملكية الهامى باشا التى بيعت عن آخرها بعد وفاته وفاء لديونه[٢] .

وفى نفس الوقت أدى تدهور بعض الملكيات الكبيرة إلى ظهور كثير من الملكيات المتوسطة وتحفل سجلات تقاسيط الأراضى المشورية بكثير من هذه الحالات فمن أطيان محمد سهراب باشا التى منحت له بأمر من محمد على سنة ١٢٥٠ باع مساحات منها من الحجم المتوسط مثل تلك التى اشتراها إبراهيم أغا وبلغت مساحتها ٤٠ فدانا[٣] .

واشترى مصطفى الجوربجى التاجر بمصر سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) ٢٩ فدانا من أطيان محمد أفندى معاون سك النقود بناحية كفر أباظة كما اشترى عامر الطحاوى من عرب الهنادى ٤٨ فدانا من أطيان المدعو حسين أفندى القرملى فى الشرقية[٤].

كما اشترى عدد من الأقباط مساحات تتراوح بين ١٨ — ٥٠ فدانا فى عهد

---

(١) سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية ، رقم ٤٣٠٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، س ٢٩

— دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابتدى أول توت الواقع فى ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٦ عين ٢٧ مخزن ١٨ س ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) دفتر زمم ثانى الأطيان المشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، س ٤٤ .

(٣) دفتر زمم قديم ببيان مقادير الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلى والبحرى من سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) دار المحفوظات . دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات والجفالك جزء ٦٨ من قيودات توتى ١٥٨٧ ق رقم ١٢٩٢ عين ١٦ مخزن ١٨ س ١٦٩ ، ١٨٢ .

عباس من أطيان المدعو موسى شكرى بالمنيا [١] كذلك فان تفتت الشرائح الدنيا من الملكيات الكبيرة بفعل الإرث أدى إلى ظهور شريحة أخرى من الملكيات المتوسطة ويذكر بيير كثير من هذه الحالات [٢] . ويحفل سجل تقسيم أطيان ذوى العائلات بمديرية الغربية بنماذج كثيرة لملكيات كبيرة فى الأراضى الخراجية تفتت خلال جيل أو جيلين إلى كثيراً من الملكيات المتوسطة ويمكن أن نأخذ نموذجا واحدا هو عائلة زغلول التى ينحدر منها سعد زغلول. ففى نهاية عصر عباس كانت هذه الأسرة تضع يدها على ٢٣٠ فدانا من أطيان ناحية ابيانة الخراجية .

ومع بداية حكم اسماعيل كانت ملكية جميع أفراد هذه الأسرة تقل عن ٥٠ فدانا باستثناء ملكية عبده زغلول التى بلغت ٩٨ فـــدانا والسبب هو أن هذه المساحة وزعت بين واحد وعشرين فرداً من الورثة بين ذكور وإناث خلال الفترة من نهاية عصر عباس وبداية اسماعيل [٣] .

وفى نفس الوقت فإن العوامل التى ساهمت فى تكوين الملكيات الكبيرة أدت بدورها إلى قيام هذا النوع من الملكيات فثمة مساحات من الحجم المتوسط (٥ — ٥٠ فدانا) أعطيت لصغار الموظفين أو الاتباع فى عصر محمد على وتحفل سجلات التقاسيط بعشرات الحالات من هذا النوع [٤] . وعلى سبيل المثال حصلت مجموعة

---

(١) دار المحفوظات ، كشف بيان الأبعاديات المقيدة باسم مذكورين بنواحى بولاية المنيا وبنى مزار ، ٩ رمضان سنة ١٢٦٨ هـ ، بدون رقم

(٢) Baer G. Op Cit: P 26.

(٣) دار المحفوظات ، سجل تقسيم أطيان ذوى العائلات بمديرية الغربية سنة ١٢٧٦هـ رقم ٢٦٠٤٥ عين ٢٠٠ مخزن ٣٠ ، ص ٢٠

(٤) دفتر قيودات تقاسيط رزق من ١٧ محرم سنة ١٢٥٢ هـ لغاية ١٥ رمضان سنة ١٢٥٢ هـ رقم ٢٦٨٥ عين ٢٧ مخزن ١٨ وهو على سبيل المثال، ويمكن مراجعة مجموعة سجلات التقاسيط بدار المحفوظات وهى تستمر بأرقام مسلسلة حتى رقم ٣٦٩٨ عين ٢٧ مخزن ١٨ وعددها ١٣ سجل تغطى الفترة من ٢٧ القعدة سنة ١٢٥٢ حتى ١٧ جماد أول سنة ١٢٦٥ هـ (مارس سنة ١٨٣٧ إلى أبريل سنة ١٨٤٩) .

من الأقباط العاملين فى بعض الوظائف على مساحة ٥٠ فدانا لكل منهم سنة ١٢٥٢ (٣٦ / ١٨٣٧) [١] .

كما أعطيت منح أخرى من هـــذا الحجم فى عهد عباس إلى عدد من غلمانه وغيرهم [٢] واستمرت هذه الظاهرة خلال عهد سعيد وعلى سبيل المثال منح سعيد ثلاثاً وعشرين جارية من جوارى بيدك هانم إحدى زوجات محمد على ٥٧٥ فداناً بمديرية المنيا بواقع ٢٥ لكل منهن بأمر عال صدر سنة ١٢٧٨ (٦١ / ١٨٦٢) [٣] .

وعندما صدرت لائحة المعاشات فى نهاية عهد سعيد حصل صغار الموظفين على مساحات من الحجم المتوسط فمن بين ٤١٢ من العسكريين حصلوا على معاشات كان من بينهم ٢٢٢ شخصا لم تزد المساحة التى أعطيت للواحد منهم على ٥٠ فداناً [٤] كذلك فقد منحت مساحات من الحجم المتوسط لعمد قبائل البدو ومشايخ فرقهم فى اطار خطة توطينهم ففى الأمر الصادر بهذا الشأن فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٦٦ أعطى لكل شيخ فرقة فدانا من كل شخص من أفراد فرقته كما نص على اعطاء عمد القبائل مساحة تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ فدان حسب تعداد قبيلة كل منهم ويقول خانكى أن مساحة الأطيان التى أعطيت البدو بمقتضى هذا القرار بلغت ٢٥ ألف

---

(١) دفتر زمم قديم ببيان الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديرية الوجه القبلى والوجه البحرى من سنة ١٢٤٢ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان سنة ١٢٦٥ هـ ، رقم ٤٣٨٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفاتر قوائم تحديد أطيان معطية إلى مذكورين حريمات من اتباع بيدك هانم رقم ٣٧٣٧ مسلسل محوى / ٩ حفظ نوى / مخزن ١ ترك

(٤) دفتر قيد زمام الأطيان المعطية رزقة بلا مال لمذكورين أرباب معاشات جزء ثالث زمم قديم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

من أطيان الشرقية بما فى ذلك الذى أعطى لأفراد القبائل بواقع فدانين لكل أسرة لا يزيد تعدادها على خمسة أفراد (١).

وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧ صدر أمر عال آخر بإعطاء أطيان من أملاك الحكومة من المتروك والمستبعدات للعساكر والأتراك المعروفين « بالباشبوزق » الذين انفصلوا من خدمة الحكومة ليزرعوها ويتعيشوا منها على أن يعطى الشخص المتزوج وله ذرية ثلاثين فدانا والمتزوج وليس له ذرية عشرين فدانا وغير المتزوج عشرة أفدنة على أن يعين على كل جماعة منهم شيخ باسم مختار ممن أعطوا ثلاثين فدانا ويعطى له عشرون فدانا أخرى مقابل خدمته .

وفى ١٥ يونيو سنة ١٨٦٨ صدر قرار المجلس الخصوصى بالتصريح بإعطاء أطيان لمن يريد من مرتوقى الحكومة الذين لم يحصلوا على معاشات بسبب قصر مدة خدمتهم . بنفس الشروط السابقة ولم يكن مسموح لهذه الفئات الثلاث بالتصرف فى هذه الأراضى(٢) . وفى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ صدر أمر عال بمنح حقوق الملكية الكاملة لهذه الفئات على أراضيها(٣) غير أن القطاع الأكبر من هذه الملكيات تكون عن طريق مسموح المشايخ ومسموح المصطبة حين منح مشايخ القرى وبعض الأعيان نسبة ٥ و ٤ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة فى كل قرية ولما كانت القرية الواحدة يتقاسمها أكثر من شيخ فقد تكونت لدى هؤلاء مساحات من الحجم المتوسط ثم أعطاهم سعيد حقوقا ثابتة على هذه الأراضى بأمر فى ٥ من ذى القعدة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨)(٤) .

---

(١) عزيز خانكى ، المصدر السابق ، ص ٦٦٩ ، ٦٧٠ .

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ — الوقائع عدد ٢٧ يوليو سنة ١٨٦٨ .

(٣) مجموع قوانين ولوائح الأحوال المتقررة ، ص ٨٧ — نص هذا الأمر ص ٣٠٠ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٦٦٩ .

كذلك فإن أعدادا غير قليلة من الفلاحين استطاعوا التمسك بأراضيهم رغم كل الضغوط فى القرن التاسع عشر واستطاع بعضهم أن يضيف إلى أراضيه مساحات أخرى عن طريق مشتروات الأراضى من الميرى وهناك أمثلة كثيرة على ذلك ففى تقسيط مؤرخ ١٦ جماد الأول سنة ١٢٨٠ (أكتوبر سنة ١٨٦٣) اشترى المدعو أبو النجا سعيد من أهالى ناحية المالحة بالدقهلية عشرة أفدنة من أراضى الميرى بالناحية المذكورة واشترى على شومان من أهالى سلامون القماش ٥ر١١ فدان من أطيان الميرى بناحية كوم بنى مراش بالدقهلية [١] واشترى حنا ميخائيل من أهالى فيدمين بالفيوم ١٢ فدانا من أطيان الميرى بناحية الحرب بالفيوم سنة ١٢٧٩ (٦٢/١٨٦٣) واشترى مصطفى محسن حشيش من أهالى زفته مشتول خمسة أفدنة وثلثين من أطيان الميرى بالناحية المذكورة بنفس العام واشترى هشيارى درويش من أهالى ناحية ميت الشيخ ٢٦ فدانا من أطيان الميرى بالناحية المذكورة. وتحفل سجلات التقاسيط بأمثلة من هذا النوع [٢]

وهناك مشتريات أخرى تمت من المساحات ذات الحجم المتوسط خلال مبيعات أراضى الحكومة والدايرة السنية وبعض هذه المساحات ذهبت لعناصر من سكان المدن سواء أكانوا من صغار التجار أو من أصحاب المهن الحرة [٣] وهكذا ساهمت

---

(١) دار المحفوظات دفتر قيد التقاسيط المشورية سنة ١٢٨٠ هـ جـ ٣٧ رقم ١٢٦١ عين ١٠ مخزن ١٨ ص ٨٣ .

(٢) دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٨٩ هـ رقم ١٢٥١ عين ١٠ مخزن ١٨ ص ١٨٤ .

(٣) دار الوثائق س ٢ / ١٥٣ / ٢٢ دفتر قيد تقاسيط الابعاد المشورية من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ١٦٣ .

— دفتر قيد التقاسيط المشورة سنة ١٢٨٠ هـ جـ ٢٧ رقم ١٢٦١ عين ١٠ مخزن ١٨ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

أنظر أيضاً ملحق رقم ٦ مبيعات الدايرة السنية .

عوامل قيام الملكيات الكبيرة فى ظهور هذا النوع من الملكيات الذى أصبح حقيقة ملموسة فى نهاية القرن التاسع عشر حين بلغت مساحات الملكيات المتوسطة (٥ — ٥٠ فدانا) ١٧٧١٩٠٠ فدان سنة ١٨٩٦ تمثل ٢٧٫٧ ٪ من إجمالى المساحة المزروعة فى مصر غير أنها ما لبثت أن انخفضت فى العشرين سنة التالية حيث بلغت ١٦٢٨٩٠٠ فدان سنة ١٩١٤ تمثل ٣٠ ٪ من المساحة المزروعة فى مصر[١] . ويمكن تفسير نقص الملكيات المتوسطة خلال هذه الفترة على ضوء الحقائق الآتية .

١ — أن الشرائح العليا من هذه الملكيات قد زادت مساحتها عن طريق مشتريات الأراضى من الدائرة السنية والدومين .

٢ — أن الشرائح الدنيا (٥ — ١٠ أفدنة) من هذه الملكيات وهى أقرب إلى قطاع الملكيات الصغيرة قد انضمت لقطاع الملكيات الصغيرة بعد أن تفتت بفعل الإرث إلى ملكيات أصغر .

٣ — أن بعض الشرائح الدنيا من هذه الملكيات قد انتزعت من أصحابها بفعل الديون أو بفعل متأخرات الضرائب وإذا أخذنا مديرية الغربية مثلا لوجدنا بها كثيرا من حالات استغراق أصحاب هذه الملكيات فى الديون .

ففى تقرير عن ناحية بيت الاشراف مؤرخ سنة ١٨٩٠ جاء فيه عن أحد مشايخها . أن أطيانه عشرة أفدنة مرهونة جميعا لاثنين خواجات وأن الديون المطلوبة منه نحو ٤٠٠ جنيه وهو دين يستغرق أطيانه جميعاً ، وهناك حالات

---

(١) د . راشد البراوى ومحمد حمزه عليش ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

أخرى كثيرة يسجلها سجل قيد العمد والمشايخ من مديرية الغربية خلال تلك الفترة [1] .

ولقد ترتب على قيام الملكيات الكبيرة أيضاً تدهور واضح فى الملكيات الصغيرة المملوكة الفلاحين [2] . وكان طبيعى أن تعكس هذه التغييرات التى حدثت فى توزيع الملكية على خريطة القوى الاجتماعية فى مصر خلال هذه الفترة .

---

(١) د. المحفوظات ، دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية ، (١٨٦٥ ــ ١٨٩٤) ج ٦ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ صفحات ٩٦ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩٠ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ .

(٢) سوف نتناول هذا النوع من الملكية عند الكلام من الفلاحين فى الفصل الرابع .

خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغيرات التى حدثت فى توزيع الملكية

محمد على يحدث تغيرا أساسيا فى خريطة القوى الاجتماعية
التركيب الاجتماعى لكبار الملاك الزراعيين - أسرة محمد على -
كبار الموظفين البورجوازية المالية والتجارية من الأجانب
والمتمصرين - أغنياء المدن المصريين - أعيان الريف - مشايخ البدو -
النشاط الاقتصادى لكبار الملاك - التركيب الاجتماعى لمتوسطى
الملاك .

الفصل الثالث

محمد على يحدث تغييرًا أساسيا في خريطة القوى الاجتماعية

يرتبط تشكيل خريطة القوى الاجتماعية في القطاع الزراعي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتغييرات التي أحدثها محمد على في البناء الاجتماعي وما ترتب عليها من إعادة توزيع الملكية في الفترة التالية.

فالطبقة العليا من الملتزمين وهم كبار المستفيدين من الأراضي الزراعية قد صفيت سواء في شكل ما حدث في مذبحة القلعة أو من خلال إسقاط نظام الالتزام وما ترتب على ذلك من تجريد الملتزمين من مصادر ثروتهم وتقول هيلين ريفلين « ان طبقة ملاك الأراضي القديمة قد دمرت أو جردت من ملكيتها وتمهد السبيل لظهور طبقة جديدة من ملاك الأراضي » [1].

ومن ناحية أخرى فان طلائع الطبقة الوسطى المصرية من التجار والحرفيين والصناع والعلماء وهي الطبقة التي برز دورها في فترة الكفاح ضد الفرنسيين والفترة التالية التي انتهت بتنصيب محمد على واليا على مصر. هذه الطبقة تلقت ضربة قاصمة خلال حكم محمد على فقطاع التجار قد ضعف من خلال نظام الاحتكار الذي قضى على فرص التجارة التي كانت متاحة من قبل.

كما أن قطاع الصناع والحرفيين قد ضعف بدوره من خلال نظام الصناعة الذي أقامه محمد على والذي حظر بمقتضاه النشاط الخاص في بعض الصناعات.

أما العلماء فقد ضعف مركزهم الاقتصادي خلال سقوط الالتزام والاستيلاء على الأوقاف الخيرية. وكان بعضهم ملتزمين والبعض الآخر نظار أوقاف كما تلاشى دورهم السياسي بعد الصدام الذي خاضه محمد على مع السيد عمر مكرم.

---

(١) د. هيلين ريفلين. المرجع السابق، ص ٩٠

وكان طبيعيا أن يتراجع دورهم فى الحياة الاجتماعية من خلال الاتجاهات العلمانية وقيام الدولة الحديثة ونظام التعليم الجديد والبعثات التى أرسلها محمد على لأوربا والانفتاح على علوم الغرب (١) .

وإن كان بعض العلماء فى النصف الثانى من القرن الماضى كانت لديهم بعض الملكيات الكبيرة فى الأراضى المشورية وخاصة أولئك الذين ظلوا على علاقة طيبة بالأسرة الحاكمة فالشيخ حسن الجرجاوى أحد مشايخ الأزهر فى عهد عباس باشا حصل على منح الأبعادية هو وأخوته بلغت مساحتها ١٠٩٦ فدانا بالمنوفية والغربية وقفا (٢) .

ومع بداية عهد سعيد كان الشيخ محمد كون شيخ رواق المغاربة بالأزهر يملك ٧٠٠ فدان بنواحى المنيا والشيخ أحمد عبد الرازق قاضى البهنسا كان يملك ٥٠٠ فدان من الأراضى المشورية بالمنيا أيضا ، كما بلغ وقف الشيخ خليفة السكندرى أحد علماء الأزهر ٤٥٧ فدانا بنواحى بنى سويف (٣) .

كما أن عدداً من أسر العلماء القديمة كان يضع يده على بعض الملكيات الكبيرة من الأراضى المشورية . فالشيخ محمد البكرى نقيب الأشراف فى عهد سعيد وحفيد الشيخ خليل البكرى الذى كان يشغل نفس المنصب عقب رحيل الفرنسيين كان يملك ٥٢١ فدانا من الأراضى المشورية بنواحى قليوب والمنوفية والغربية (٤) . بينما بلغت أوقاف ابنه على الذى شغل نفس المنصب فى عهد

---

(١) د . محمد أنيس و د . رجب حراز ، المرجع السابق ص ١١٤ ، ١١٥

(٢) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعلى بعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨

(٣) دار المحفوظات ـ سجل أول قديم من أطيان الأبعاديات والمبيع والمعلى رزقة بلا مال ، عين ٤٨/١١ روزنامجة ، ص ٥٨ ، ٥٩

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٧

اسماعيل ٦٤٦ فدانا بالغربية والمنوفية (١) .

والشيخ محمد العباسى المهدى حفيد الشيخ المهدى الذى عين فى نهاية عهد محمد على (١٨٤٨) مفتيا للديار المصرية ثم شيخا للأزهر فى عهد اسماعيل (٢) . كان فى بداية عهد اسماعيل . يملك ٤٦٢ فدانا بمديريتى الدقهلية والفيوم من الأراضى المشورية (٣) .

بينما بلغت ملكية الشيخ محمود الجزايرلى مفتى مجلس طنطا فى عهد اسماعيل ٢٠٥١ فدانا من الأراضى المشورية بمديريتى البحيرة والغربية (٤) .

وفى مطلع القرن العشرين اشترى بعض العلماء مساحات من أراضى الدايرة السنية لعل أكبرها تلك التى اشتراها الشيخ عبد الرحيم الدمرداش التى بلغت ٢٠١٤ فدانا من أطيان الدايرة بتفتيش الفشن فى ٣١ مارس سنة ١٩٠٣ (٥) وكان طبيعى أن يحل محمد على وأسرته وأتباعه محل الطبقة القديمة فى الإدارة والحكم والمناصب العسكرية العليا .

وفى نفس الوقت تدفقت عناصر كثيرة من الأجانب واليونانيين والأرمن والسوريين واليهود حلت محل الطبقة الوسطى المصرية فى النشاط التجارى والاقتصادى .

---

(١) سجل الأطيان المشورية الخاصة بالأوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٢٣٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٢) Baer G. Op Cit. P. 60

(٣) دفتر زمم ثانى الأطيان المشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٢ .

(٤) سجل ثانى قديم من زمام أرباب الأبعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٣٣ .

(٥) دار المحفوظات No 96 D. S. Purchases and Sales. P.Hole 14 Store 2 File 1374.

أما طبقة الفلاحين فقد انتقلت من الاستغلال غير المنظم فى ظل النظام القديم إلى الاستغلال المنظم فى ظل نظام محمد على .

وهكذا بدأت تتشكل ملامح خريطة جديدة للقوى الاجتماعية من خلال التغييرات التى أحدثها محمد على ما لبث أن استكملت ملامحها خلال التطورات اللاحقة .

فالطبقة العليا التى تكونت إلى جانب أسرة محمد على من الأتراك والشراكسة وبقايا المماليك والأرمن واحتلت مناصب الجيش والادارة تحولت بفعل العوامل التى سبق أن أشرنا اليها فى الفصل السابق إلى كبار ملاك وظلت تتمتع بهذا الوضع حتى نهاية حكم اسماعيل حين أزاحتها عن موقع الصدارة شريحة اجتماعية جديدة من أغنياء المدن ابتداء من الثمانينات من القرن الماضى ضمت بدورها عددا من الأجانب والمتمصرين إلى جانب شريحة أخرى من أغنياء المدن المصريين معظمها من الأقباط .

وفى نفس الوقت فان عمد ومشايخ القرى استطاعوا بدرجات متفاوتة أن يضموا أيديهم على مساحات من الأراضى الزراعية وأصبحت الشريحة العليا منهم فى عداد كبار الملاك بينما شكلت الشريحة الدنيا منهم فئة متوسطى الملاك والتى ضمت بدورها عناصر أخرى من بورجوازية المدن الصغيرة من الموظفين وصغار التجار وأصحاب المهن الحرة .

وفى النهاية فان عملية استقرار البدو كانت مصحوبة بتركيز جزء كبير من الأراضى التى منحت للقبائل فى أيدى مشايخ البدو .

بينما كان الفلاحون فى خريطة القوى الاجتماعية يزدادون تعاسة خلال عملية افقار منظمة شاركت فيها كل الفئات السابقة وانتهت بانتزاع جزء كبير من أراضيهم .

التركيب الاجتماعى لكبار الملاك الزراعيين

من الصعب القول أنه يوجد ملاك كبار وملاك متوسطون وأن هناك فاصلا بين كبار الملاك ومتوسطيهم فالحقيقة هى أننا أمام طبقة واحدة من الملاك الزراعيين نشأت خلال عوامل وظروف تاريخية واحدة وان كان من الممكن أن نميز بداخلها بين شريحتين أساسيتين على أساس حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض . وكلا المقياسين معرض للنقد .

فمن حيث المساحة قد تعطى مزرعة مساحتها ٥٠ فدانا دخلا يعادل دخل مزرعة مساحتها ١٠٠ فدان وهنا تدخل عوامل أخرى غير مساحة الأرض فى تحديد حجم الإنتاج منها خصوبة الأرض وأسلوب الاستغلال الزراعى القائم والمقياس الثانى وهو نوع الاستغلال القائم. فاننا أمام طبقة من الملاك الزراعيين تحتاج بدرجة أو بأخرى إلى عمل الفلاحين فى مزارعها سواء تم ذلك عن طريق تأجير الأرض أو عن طريق زراعتها بالمشاركة نظير قدر من المحصول أو الحصول على عمال زراعة مقابل أجر يومى .

والاختلاف فى الاستغلال بين كبار الملاك ومتوسطيهم هو اختلاف فى الدرجة وليس اختلافا فى النوع لمتوسطو الملاك يميلون مثلا إلى زراعة أراضيهم بأنفسهم وتأجير عمال مقابل أجر يومى بينما يميل كبار الملاك إلى تأجير أراضيهم دفعة واحدة أو بمزارعة وهكذا .

وعلى هذا يمكن القول ان عملية التمييز بين كبار الملاك ومتوسطيهم وان كانت حقيقة موجودة غير أنه من الصعب وضع حد معين من حيث حجم الملكية فى ينتهى عنده كبار الملاك ليبدأ بعده متوسطوهم ، وان كانت المصادر المصرية قد

وضعت حداً للملكيات الكبيرة على أنها لأكثر من ٥٠ فداناً وهو الذى سوف نهتدى به فى هذه الدراسة إذا كان لا بد من التحديد .

والحقيقة البارزة فى التركيب الاجتماعى لشريحة كبار الملاك أنها تكونت أساساً من فئات اجتماعية تنتمى إلى طبقات المدن سواء أكانت البورجوازية الإدارية التى تكونت حول أسرة محمد على واحتكرت لنفسها الوظائف الكبرى فى الجيش والإدارة أو أغنياء المدن من الأجانب والمتمصرين الذين يمثلون البورجوازية المالية والتجارية وإلى جانبهم أغنياء المدن من المصريين وهى الفئات التى وضعت يدها على مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية ابتداء من الثمانينات وحتى الفئات الاجتماعية الأخرى التى وضعت يدها على مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية من غير سكان المدن وهم أعيان الريف ومشايخ البدو ، رحل معظمهم فى النهاية إلى المدن . وسوف نعرض للتركيب الاجتماعى لكبار الملاك والتغيرات التى طرأت عليه من خلال هذه الحقيقة .

من المؤكد أن أفراد أسرة محمد على كانوا يمثلون أكبر فئات ملاك الأراضى الزراعية فى مصر طوال فترة وجود هذه الأسرة وبخاصة الفرع الحاكم منها فالخديوى وأسرته كانوا دائماً يملكون أكبر الملكيات. فمحمد على بلغت ملكيته هو وأسرته فى أواخر عهده ٣٣٤,٢٨٦ فدانا من الجفالك (١) . بالاضافة إلى عهد أبنائه التى بلغت ٣٢٧,٧٦٢ فدانا بمديريات الشرقية والغربية والدقهلية والفيوم (٢) .

وبذلك يكون إجمالى الأراضى التى تحولت إلى جفالك وعهد لمحمد على وأسرته فى أواخر عهده تبلغ ٦٦٣,٠٤٨ فدانا (٣) . بخلاف الأبعاديات والرزق التى خصصت للصرف على المساجد والأضرحة فى المناطق التى تحولت إلى جفالك والتى استبعدت من التقاسيط كما سبق أن أشرنا .

وقد رأينا كيف استطاع ابراهيم باشا خلال فترة حكمه القصيرة أن ينتزع

---

(١) كشوف بعدد جفالك الأفندية .

(٢) ج ٦/١٦/٧ ، وحدة ديوان الجفالك دربك ، لائحة تفتيش عموم الشفالك والعهد ، ص ١٢ .

(٣) بيان تجمع من المصدرين السابقين – بورد بير رقين للاراضى التى تحولت إلى جفالك وعهد فى أواخر أيام محمد على الأول هو ٦٧٧٠٠٠ فدان وهو مأخوذ من أوراق يوسف حكـكيان والثانى وهو ٦٦٤٠٠٠ فدان وهو مأخوذ عن الوثائق البريطانية . وكلاهما لا يختلف كثيراً عن الرقم الذى وصلت اليه من خلال الوثائق المصرية . أنظر :

Baer, G. Opcit. P. 41

لأبنائه الثلاثة ٢٣,٩٧٨ فدانا من جفالك الشرقية والوجه القبلى (١) هذا إلى جانب ١٠٦١ فدانا كان قد منحها له والده بتقسيط فى ١٥ شعبان سنة ١٢٤٩ (١٨٣٣) من أبعادية الحصص بالغربية بالإضافة إلى مساحة ٢٦ فدانا منحها بتقسيط فى نهاية جماد الأول سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) من معمور ناحية الحلبس بالشرقية (٢) وواصل أبناء ابراهيم تنمية ملكياتهم من بعده ففى نهاية سنة ١٨٦٥ فى عهد اسماعيل بلغت ملكية مصطفى فاضل ٣٧,٥٨٩ فدانا من الأراضى العشورية بمديريات البحيرة والغربية والشرقية والقليوبية والفيوم والمنيا وقنا وإسنا كان الجزء الأكبر منها من المنح والانعامات (٣). كما بلغت ملكية أحمد باشا رفعت سنة ١٢٩٦ (٧٨ — ١٨٧٩) فى أواخر حكم اسماعيل ٢٥,١٤٠ فدانا من الأراضى العشورية بمديريات القليوبية والدقهلية والغربية والمنوفية والبحيرة والشرقية والمنيا وبنى مزار وقنا وإسنا (٤) .

وإذا تابعنا الأمراء الذين تولوا الحكم من أفراد أسرة محمد على نجد أن عباس باشا (١٨٤٨ - ١٨٥٤) الذى تولى الحكم وهو يملك ١٣,٩٨٠ فدانا من أراضى الجفالك التى أعطيت له فى نهاية عهد محمد على من أراضى الغربية والدقهلية بلغت ملكيته هو وأسرته فى نهاية حكمه ٦٧,٢٠٥ أفدنة من الاراضى العشورية موزعة على أفراد أسرته منها :

— ٢٢٧٨٩ فدانا بمديريات الغربية والشرقية والدقهلية وبولاق والقليوبية كان

---

(١) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية .

(٢) سجل أول قديم عن أطيان الأبعاديات والمبيع والمعطى رزقة بلا مال عين ٤٨/١/١ روزنامة ص ٢ .

(٣) دفتر قيد تقاسيط الأباعد العشورية جزء ٥٧ من ٢٧ جماد الأول سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٨١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٩ — ١٢ .

(٤) دار المحفوظات ، سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء ١٦ رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٠٧

يملكها عباس باشا نفسه و ١٠,٧٦٣ فدانا بمديريتي البحيرة والمنوفية كان يملكها إلهامي ابنه أما ابنه الآخر محمد صديق فكان يملك ٦٣٧٥ فدانا بمديريات القليوبية وبني سويف وأسيوط بينما بلغت ملكية بنبه قادن والدة عباس باشا ١٠,٢٧٨ فدانا بمديرية القليوبية . كما بلغت أوقاف ماهوش قادن والدة إلهامي باشا ٥٠٠٠ فدان بمديرية الشرقية (١) .

أما سعيد باشا (١٨٥٤ — ١٨٦٣) فلم يكن يملك من الأطيان عند توليه الحكم شيئاً يذكر فالأراضي التي منحت له كجفلك في عهد محمد علي بالغربية باع جزءا منها لأحمد باشا يكن ومنح جزءا آخر إلى بعض أتباعه وجواريه وحتى الأطيان التي آلت إليه من والدته باعها هي الأخرى .

ولم يبق معه من الأطيان التي كان يملكها أو التي آلت إليه سوى ٩٧٨ فدانا هي بقايا جفلكه في مديرية الغربية (٢) .

وفي نهاية حكمه كان سعيد يملك ٦٦,٦٢٥ فدانا من الأراضي العشورية إلى جانب ١٠,١٩٤ فدانا كان يملكها ابنه محمد طوسون باشا (٣) بعد أن اشترى

---

(١) دفتر كشوف بعدد جفالك الأنجال .

— دار الوثائق ، ج ١/١٩/٨ وحدة دار المخطوطات دفتر زمام الأطيان العشورية رقم ١٣٤٣ ، عباس باشا وأسرته ص ١٣٠ — ١٣٣ .

— دفتر زمم ثاني الأطيان العشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، أسرة عباس باشا ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٤ — سجل أطيان الجفالك والأبعاد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات وأرباب الرتب العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ عباس باشا وأسرته ص ١٩٢ — ١٩٥ أنظر أيضا الجفالك في الفصل السابق .

(٢) دفتر كشوف بعدد جفالك الأنجال .

(٣) دفتر زمم ثاني الأطيان العشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٤ ، ٣٢ .

الجزء الأكبر من أطيان عباس باشا ومن بينها جفلك الوادى وأطيان أخيه محمد على (الابن) إلى جانب المساحة التى استولى عليها لنفسه من معمور البحيرة والتى عرفت بجفلك الخزان (١) .

وفى سنة ١٨٧٣ كان الباقى من ملكية سعيد باشا ٥٧,٠٧٧ فدانا موزعة على مديريات الجيزة والفيوم والمنيا وأسيوط والشرقية والغربية والدقهلية والقليوبية هذا بالإضافة إلى الأوقاف التى أوقفها هو وزوجته (٢) .

أما الخديوى اسماعيل فان نهمه للأرض فاق كل الحدود فلم يكن اسماعيل وأسرته يملك عند توليه الحكم سوى ١٥,٦٣٤ فدانا من الجفالك بمديريتى البحيرة والشرقية (٣) إلى جانب ١١٢١ فدانا من الأبعاديات بالبحيرة والمنوفية (٤) .

غير أن اسماعيل ما كاد يصل السلطة حتى وضع يده على مساحة ٨٢,١٠٧ أفدنة وهى المساحة الباقية من أراضى الجفالك التى كان عباس باشا قد أعادها إلى أراضى الميرى بالمديريات ووزعها اسماعيل على أفراد أسرته (٥) .

وهكذا كانت البداية فى توسيع اسماعيل لملكيته وملكية أسرته وتحفل سجلات التقاسيط بالمساحات التى استولى عليها الخديوى لنفسه ولأسرته .

---

(١) ج ٨/١٩/١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام لأطيان المشورية رقم ١٣٤٣ ص ١٣٩ — ١٤٢ ، ٢٦٣ .

(٢) دار المحفوظات سجل ١٣ قديم زمام الأبعاديات المشورية بالرزنامة رقم ٤٣٣١ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٢٧٨ .

(٣) دفتر زمم ثانى الأطيان المشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٣ .

(٤) سجل أول قديم من أطيان الأبعاديات والمبيع والمعطى رزقة بلا مال ، عين ٤٨/١١ وزقاعة ، ص ٢ .

(٥) كشوف بعدد جفالك الأنجال .

ومن بين الأوامر التى صدرت فى هذه الفترة المبكرة أمر أصدره اسماعيل فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) باضافة مساحة ٦٨,٨٨٠ فدانا من أبعاديات الغربية إلى أملاك والدته وخشيار هانم، وصدرت بها تقاسيط باسمها [١]

وتصور المصادر شره اسماعيل للأرض وأساليبه فى انتزاعها فيذكر « الفريد بلنت » ان طريقة اسماعيل فى اغتصاب الأرض كانت الإرهاب والضغط إلى أن تصبح الأرض التى يريد اغتصابها عبئاً على أصحابها وتضيق فى وجوههم المسالك فيضطرون إلى التخلص منها بأثمان زهيدة » [٢] . ويوضح « لاندز » كيف أن الجفاف كان الجزاء الذى يواجهه الذين يرفضون بيع أراضيهم لاسماعيل [٣] . وعلى هذا فلم يمض وقت طويل حتى كان الخديوى اسماعيل قد وضع يده على مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية فى مصر فلم يكد ينتهى شهر القعدة سنة ١٢٨٦ (طوبة سنة ١٥٨٥ — ١٨٧٠) حتى كانت أملاك الخديوى اسماعيل وأفراد أسرته قد شملت ٦٩٧,٣٤٦ فدانا بالوجهين القبلى والبحرى منها ٥٨٥,٩٤٥ فدانا من الأراضى العشورية والباقى وقدره ١١١,٤٠٠ فدان من الأراضى الخراجية تضمها ١٩ تفتيشاً ومأمورية وزراعة [٤] .

ومع نهاية حكم اسماعيل كانت ملكيته وملكية أسرته تزيد على المليون فدان فإلى جانب الأراضى التى رهنها من أملاكه وأملاك أسرته والبالغ مساحتها

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأباعد العشورية سنة ١٢٨١ هـ رقم ١٢٦٦ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ٥٢ .

(٢) الفريد بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ، مترجم ، القاهرة سنة ١٩٢٨ ، ص ١٧ .

(٣) Lands. S.D. : Bankers and Pashas, Harvard University 1968 , P, 190

(٤) دار الوثائق ، ج ٨/٢/٢٦ ، دفتر إجمالى زمام الأطيان الخراجية والعشورية بالدايرة السنية سنة ١٢٨٦ هـ ، ص ١ — ٤ .

٩١٠٨٦٠ فداناتشهد سجلات الأراضى المشورية إلى أن هناك مساحة لا بأس بها قد بقيت لدى أفراد أسرة الخديوى اسماعيل . ويوضح الجدول الآتى مساحة الأراضى المشورية المتنازل عنها والباقية وجملة المساحة التى كانت مملوكة أصلا لبعض أفراد أسرة الخديوى اسماعيل فى بداية سنة ١٢٩٦ (١٨٧٨) (١) .

ومع بداية حكم توفيق كانت جملة الأراضى المشورية المتبقية فى أيدى أفراد أسرة الخديوى اسماعيل ومن بينهم ثلاثة من جواريه تبلغ مساحتها ١٤٧,٤٧٧ فدانا موزعة على الوجهين القبلى والبحرى (٢).

وعلى هذا فلو سلمنا بأن الخديوى اسماعيل لم يكن يملك سوى الأطيان التى رهنها إلى بيت روتشيلد سنة ١٨٧٧ وهى أطيان الدايرة السنية وأطيان الدايرة الخاصة البالغ مساحتهما كما جاءت فى عقود الرهن ٤٨٥,١٣١ فدانا فان إجمالى المســـاحة التى كانت مملوكة للخديوى إسماعيل وأسرته مع نهاية حكمه تبلغ ١,٠٥٨,٣٣٧ (٣) فدانا . وهى تمثل نسبة ٢٢,٣٪ تقريبا من مجموع الأراضى الزراعية البالغ مساحتها ٤,٧٣٤,٤٨٧ فدانا سنة ١٨٧٧ (٤) هذا بخلاف الأوقاف

---

(١) دار المحفوظات ، سجل زمام اطيان الجفالك والابعاد المشورية المحرر بها هاسيط ج ١٦ رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ عزن ١٨ صفحات ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) سجل أول الاطيان المشورية تملق اربابها بالوجه القبلى ، رقم ٤٣٤٥ عين ٤٨ عزن ١٨ ص ٣٠ — ٣٤ — سجل أول الاطيان المشورية تملق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٣٧ عين ٤٨ عزن ١٨ ص ٣٥ وما بعدها .

(٣) ويلاحظ هنا انفصال الاطيان المشورية بالوجه القبلى فى سجل منفصل وكذلك الوجه البحرى وذلك ابتداء من عهد توفيق وهذا البيان يجمع من السجلين .

(٤) جاء فى تقرير الدائرة السنية سنة ١٨٨٠ أن مساحتها كانت تبلغ ٥٠٣٠١٨ فداناً إلى جانب ٥٨٢٢ فداناً يذكر التقرير انها بيعت فى سنة ١٨٨٠ وهذا يعنى أن ملكية الخديو كانت تزيد ـ على الاقل ـ بمساحة ٢٣٧٠٩ فداناً عن المساحة الواردة بعقود الرهن وعلى هذا فإن جملة المساحة المملوكة للخديوى اسماعيل تزيد عن المساحة التى =

الاسم	المساحة المملوكة قبل التنازل	المساحة المتنازل عنها	المساحة الباقية	المديريات التى بقيت بها الأطيان
	فدان	فدان	فدان	
خشيار هانم (أم الخديوى)	١٣١٣١٧	١٠١١٠٢	٣٤٠٥	الغربية والجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط
محمد توفيق باشا	٢٠٨٩٩	٨٦٤١	١٢٢٥٨	القليوبية والفيوم
حسن باشا ووالدته	٤٩١٥٩	١٩٨٩٥	٢٩٢٦٣	
ابراهيم باشا	٣٥٠٩٥	٢٠٠٦٧	١٥٠٠٤	الدقهلية والمنيا
فاطمة هانم	٥٠١٨٨	٢٤١٤٨	٢٦٠٤٠	الغربية والقليوبية والدقهلية والجيزة والمنيا .
جنانيار هانم (زوجة الخديوى)	٣٥٦٠٠	٣٥٤٦١	١٣٩	الدقهلية والجيزة

وخلال عهد اسماعيل تلقت ملكيات بعض أفراد أسرة محمد على ما لا يقل من ٣٦,٨٩٣ فدانا ذهبت إلى ٢٢ فرداً من أعضاء هذه الأسرة[١] وثمة شخصان آخران يمكن اعتبارهما ضمن أفراد أسرة محمد على هما ابراهيم باشا يكن وأحمد باشا يكن أبناء أخت محمد على والأول تولى عدة مناصب فى عهد محمد على[٢].

ومنح فى عهد محمد على ٩٩٦١ فدانا كجفلك بمديرية الغربية ضمن الجفالك التى حددها محمد على لأفراد أسرته — كما سبق أن أشرنا[٣] ثم منحت أسرته ١٠٠٠ فدان من أبعادية الغربية فى عهد محمد على.[٤]

وفى نهاية سنة ١٢٩٠ (نهاية سنة ١٨٧٣) كانت أسرة ابراهيم باشا يكن تملك ١١,٤٥٦ فدانا من الأراضى العشورية موزعة على مديريات الغربية والبحيرة والقليوبية[٥] وفى عهد توفيق انخفضت هذه المساحة إلى ٨٥٠٧ أفدنة كانت موزعة على تسعة أفراد من أسرته[٦].

= ذكرتها بهذا القدر ولم أجد لذلك تفسيراً سوى افتراض أن مساحات جديدة قد أضيفت إلى مساحة الدايرة السنية من خلال قانون التصفية ولم تشر إليها المصادر ٠

(١) فيديريكوا مينتشى ، المرجع السابق ص١٢٣ .

(٢) Baer G, Op Cit, P. 41

(٣) حول جفلك إبراهيم باشا يكن . أنظر الفصل السابق ، الجفالك .

(٤) دفتر قيد الاطيان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ ترك .

(٥) دفتر مربوط زمام الابعاديات والجفالك المحرر بها تقاسيط لغاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ وجه بحرى .

(٦) سجل أول الاطيان العشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٣٧ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ٠

أما أحمد باشا يكن الذى عمل ناظرا للجهادية فى عهد محمد على وقائداً لجيش الحجاز سنة ١٨٣٢ فقد منحه محمد على ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات بعض النواحى بمديرية بنى سويف و ٢٣ فدانا من أراضى المعمور بالقليوبية وذلك بأمر فى ٢٠ القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) [١] . ثم منحه عباس باشا ١١,٢٣٦ فدانا من جفالك الدقهلية وذلك بأمر فى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٦٨ (يناير سنة ١٨٥٢) ومن بين هذه المساحة ١٢٣٨ فدانا حدائق بمنطقة شبرا هور . وفى ٢٥ جمادى الأخرى سنة ١٢٧٠ (١٨٥٤) اشترى أحمد باشا يكن ٥٩١٩ فدانا من جفالك سعيد باشا بالغربية [٢] ثم منح أولاد أحمد باشا يكن ٦٠٠٠ فدان فى نهاية عهد سعيد بتقسيط فى ٢ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) من أبعاديات البحيرة [٣] . وأنعم اسماعيل باشا على أسرة أحمد باشا يكن بمساحة ٤١٣٦ فدانا بتقسيطين فى سنة ١٢٨٦ (١٨٦٩) [٤] . وفى سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣) بلغت ملكية أسرة أحمد باشا يكن ٢٣٠٧٨ فدانا من الأراضى العشورية موزعة على مديريات الدقهلية والغربية والقليوبية وبنى سويف [٥] .

---

(١) سجل زمام الأبعاديات والجفالك القديمة لنهاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١ .

(٢) كشوف عدد جفالك الأفندينا ، من المساحة التى منحها عباس باشا إلى أحمد باشا يكن ٩٩٩٧ فدناً أصلها جفلك يوسف باشا ثم اشتراها عباس باشا ومنحها لاحمد باشا يكن .

(٣) دفتر زمم ثانى الأطيان العشورية المملوكة لاربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٦ .

(٤) ج /٨/١٩/١ وحدة دار المحفوظات دفتر زمام الاطيان العشورية رقم ١٣٤٣ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ .

(٥) دفتر مربوط زمام الابعاديات والجفالك المحرر بها تقاسيط لنهاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، الوجهين القبلى والبحرى .

وفى عهد توفيق كانت هذه الملكية موزعة على أربعة عشر فرداً من أبنائه وبناته إلى جانب زوجته (١) . وحتى نهاية عهد اسماعيل كان أفراد أسرة محمد على يملكون أكبر الملكيات على الإطلاق فى مصر . وعلى الرغم من أن جزءا من أملاك هذه الأسرة قد عاد إلى الدولة فى نهاية عهد اسماعيل فقد ظل معظم أفرادها وبالذات الفرع الحاكم يملكون أكبر الملكيات .

فمن ناحية عاد جزء من أملاك العموميين إلى بعض أفراد أسرة الخديوى اسماعيل حين استبدل مولاه بمعاشاتهم أطيانا وبلغت جملة الاراضى التى أعيدت إلى أسرة الخديوى اسماعيل حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بمقتضى هذا الاستبدال ٣٩,٨٧٥ فدانا ومن بين الأفراد التى أعيدت لهم هذه الأطيان زوجات الخديوى اسماعيل الثلاث ومن أبنائه حسن باشا وحسين كامل وأحمد فؤاد وبلغ عدد الحالات المستبدلة ١٢ حالة كما بلغت قيمة المعاشات التى تنازلوا عنها نظير هذه الأطيان ١,٤٣٦,٠٠٠ جنيه (٢) ، ويذكر جورجى زيدان أنه خص الخديوى اسماعيل وزوجاته الثلاث من هذه الأطيان ٢٢ الف فدان (٣) .

ومن ناحية ثانية اشترى بعض أفراد أسرة محمد على فى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مساحات من الدايرة السنية فمحمد عبد الحليم الذى باع كل أملاكه إلى الخديوى اسماعيل عاد جزء من أطيان الدايرة إلى أبنائه . فبمقتضى عقد بيع فى ١٤ ابريل سنة ١٨٩٧ اشترى كل من محمد على باشا حليم وابراهيم

---

(١) سجل أول الاطيان المشورية بالوجه البحرى رقم ٤٣٣٧ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٥٤ — ٦٢ — سجل أول الاطيان المشورية بالوجه القبلى رقم ٤٣٤٥ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ٤٨ .

(٢) الوقائع المصرية عدد الاثنين ١٢ يناير سنة ١٨٩١ .

(٣) جورجى زيدان ، مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، الجزء الاول ، القاهرة سنة ١٩٢٢ ، ص ١٣ .

باشا حليم ١٢٨٨ فدانا بناحيتى البرشا ودير البرشا بتفتيش الروضة بأسيوط كما اشترت ابنة حليم باشا « نازلى هانم » ١٨٨ فدانا من أطيان تفتيش أبا بالمنيا بعقد فى ٢٢ مايو سنة ١٨٩٨ (١) واشترت المذكورة مع زوجها حسن باشا رفقى ٥٦٢ فدانا من تفتيش أبا بالمنيا وذلك بعقد مؤرخ فى ٣٠ مارس سنة ١٩٠٣ (٢) واشترت أختها أمينة حليم ٥٠٠ فدانا من أطيان تفتيش الروضة بأسيوط بعقد فى ٣ يونيو سنة ١٩٠٣ (٣) .

واشترى الأمير محمد جميل باشا بن طوسون (حفيد سعيد باشا) ١٣٠٢ فدانا من أطيان الحايرة بتفتيش أرمنت بعقد مؤرخ أول مايو سنة ١٩٠٥ (٤) .

واشترى أيضا عدلى يكن — حفيد ابراهيم باشا يكن — هو وزوجته شريفة هانم ابنة على باشا شريف ٧٣٦ فدانا من أطيان بنى مزار بتفتيش مطاى بالمنيا فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٢ (٥)

ذلك فقد اشترى محمد بك حسنى يكن ١٤٤٥ فدانا من تفتيش أبو قرقاص وذلك بعقد مؤرخ ٣ يونيو سنة ١٩٠٣ (٦) .

---

(١) دار المحفوظات No 90 Daira Sania Purchases and Sales, P. Hole 13 Store 2, Files No 1109, 1083

(٢) دار المحفوظات No 101, D. S. Purchases and Sales, P. Hole 12 store 2 File No 829

(٣) دار المحفوظات No 73, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 12 Store 2, File 329

(٤) دار المحفوظات No 84, D. S. Purchases and Sales P Hole 13 Store 2 File 967

(٥) دار المحفوظات No 101 D. S. Purchases and Sales, P Hole 14 Store 2, File 1945

(٦) دار المحفوظات No 73 D. S. purchases and Sales P Hole 12 Store 2, File 828

ومن ناحية أخرى اشترى عباس حلمى الثانى ٢٠٠٠ فدانا من أطيان تفتيش ألقاص التابع لأراضى الدومين [١] . كما اشترى الأمير حسين كامل الذى أصبح سلطانا ٣١٦٩ فدانا من أطيان الدومين بتفتيش مسير فى ٦ مارس سنة ١٩٠٠ [٢]

وهكذا عاد جزء لا بأس به من أملاك الدايرة السنية والدومين إلى بعض أفراد أسرة محمد على مرة أخرى التى ظل أفرادها يملكون مساحات كبيرة ويكونون جزءا من الشريحة العليا لكبار الملاك حتى الحرب العالمية الأولى .

وإلى جانب أسرة محمد على ككبار وملاك أصبحت مجموعة كبار الموظفين الذين استعان بهم محمد على وخلفاؤه بدورهم من كبار الملاك .

---

(١) Baer G op cit p 133

(٢) Rappore des Domines 1900 p. 102.

كبار الموظفين

يمثل كبار الموظفين الشريحة الاجتماعية التالية لأسرة محمد على ككبار ملاك فى الفترة من نهاية حكمه حتى الثورة العرابية . وقد ضمت هذه الشريحة عناصر من الأتراك والشراكسة والأرمن وغيرهم وهم الذين احتلوا المناصب العليا فى الجيش والإدارة فى عهد محمد على وخلفائه ويأتى على رأس هذه الشريحة مجموعات الأتراك الذين استعان بهم محمد على فى تأسيس دولته ومن أبرز هذه العناصر محمد شريف باشا المولود فى مدينة قولة مسقط رأس محمد على والذى عمل نائبا « كتخداه » لمحمد على ثم حين حاكما على الشام ۱۸۲۲ ثم ناظراً للمالية وفى السنة الأولى من حكم عباس شغل منصب « الكتخدا » مرة أخرى (۱) .

وكان محمد شريف باشا من أوائل الأفراد الذين منحهم محمد على أرضاً ففى أمر بتاريخ ۲۳ شوال سنة ١٢٤٤ (۱۸۲۹) منحه محمد على ٥٨ فدانا من معمور منيل الروضة بولاية الجيزة ثم منحه محمد على ۱۰۰ فدان أخرى من معمور منية السيرج بأمر فى ١٥ شوال سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤) ثم منحه محمد على ۲۰۰۰ فدان بعد ذلك من أبعاديات نواحى المراغة وجهينة وغيرها وكانت تابعة لمديرية أسيوط بأمر فى شوال سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) (۲) . ثم منح فى عهد عباس

---

(۱) هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

ـ أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على ، القاهرة ۱۹۲۸ ، ص ۲۰۸ .

ـ « « تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، ص ۱۱ .

(۲) سجل زمامات الابعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ۱۲۷۷ هلالية رقم ٤٣٥٥ حين ٤٩ مخزن ۱۸ ، ص ۹ .

١١,٦٧٥ فدانا من أطيان الجفالك بالغربية بأمر فى ١٤ جماد الاول سنة ١٢٦٩ هـ [١] . كما منح أبناءه الأربعة على ومصطفى وخليل وعثمان مساحة ٢٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلى بواقع ٥٠٠ لكل منهم [٢] . ثم منحه سعيد باشا ١٠٠٠ فدان من أبعادية بسندبسط بالغربية [٣] . وفى عهد اسماعيل بلغت ملكية أسرة محمد شريف باشا ٢١,٩٢٨ فدانا من الأراضى المشورية وحدها موزعة على مديريات الغربية والقليوبية والمنيا وبنى سويف وأسيوط وجرجا والجيزة [٤] .

وأحمد باشا المانكلى التركى للوالد الذى عمل وكيلا للجهادية ثم مديراً لمصر الوسطى سنة ١٨٤٠ ثم حاكما للسودان سنة ١٨٤٥ [٥] منحه محمد على ١٠٠٠ فدان من أبعاديات الوجه القبلى بأمر فى رمضان سنة ١٢٥٣ (١٨٣٧) [٦] . ثم منحه عباس باشا ١٠٥٣ فدانا منها ٢٥٣ فدانا من أطيان ناحية منشأة البكارى بمديرية الجيزة والباقى بالوجه القبلى كما منح ابنه على جلال ٣٢٨ فدانا من أبعاديات الدقهلية .

---

(١) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية .

(٢) دفتر ارقام الابعادي . المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٣) سجل أول قديم عن اطيان الابعاديات المبيع والمعطى رزقة بلامال بدون رقم عين ٤٨/١١ روزنامجة ، س ٦.

سجل زمامات الابعاديات والجفالك القديمة لغاية ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، س ١١٠ .

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك الاباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ س ٢٤٣ .

(٥) Baer G. Op cit. P. 48.

(٦) دفتر زمم قديم بالاطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلى والبحرى من إبتدى سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

وفى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٧٤) كانت ملكية أحمد باشا المانكلى وابنه على جلال الذى أصبح عضوا بمجلس الأحكام تبلغ ٣١١٩ فدانا من الأراضى المشورية وحدها بمديريات الدقهلية والبحيرة والجيزة وأسيوط ومن بين هذه الأطيان ٥٨ فدانا بجنيل الروضة (١) .

وسليمان باشا الفرنساوى الأصل الذى جاء إلى مصر عقب هزيمة نابليون وساهم فى تدريب جيوش محمد على وعين بعد سنة ١٨٤٠ رئيسا عاما للجيش المصرى (٢) وتلقبه الوثائق برئيس رجال الجهادية منحه محمد على ١٥٠٠ فدان من أبعاديات الغربية منها ١٠٠٠ فدان بناحية بلقاس بأمر فى سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) (٣) إلى جانب ١٤ فدانا أرض فراغ أضيفت لحديقته بأرض فينى بمصر القديمة بتقسيط فى ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٥٩ (٤) ومنحه عباس باشا ١٤٩٤ فدانا أخرى من أراضى المنوفية بأمر فى سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) (٥) واشترى مساحات أخرى. وعند وفاته فى نهاية عهد سعيد كانت مساحة الأراضى التى يمتلكها تبلغ ٦٤٩٩ فدانا من الأراضى المشورية وحدها منها ٢٢ فدانا بمصر القديمة بأرض فينى و ١٦٥٢ فدانا بقرية أبو غالب بمديرية الجيزة و ١٥٠٠ فدان

---

(١) سجل زمام اطيان الجفالك والاباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات وارجال الذمة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٧٤ .

(٢) جورجى زيدان ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٣) س/٢/١٥٦/١ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام اطيان الاباعد رقم ١٣٤٤ جـ٢ ، ص ١٢ .

(٤) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط رزق من ٢٩ شعبان سنة ١٢٥٨ هـ لغاية ١٠ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ ، رقم ٢٦٩٢ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٦ .

(٥) س/٢/١٥٦/١ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الاباعد رقم ١٣٤٤ جـ٢ ، ص ١٢ .

بناحيتى كفر دملاش وبلقاس بالغربية و ٢٠٠١ فدان بمديرية المنوفية بالإضافة إلى ١٣٢٢ فدانا بالوجه القبلى (١) .

وحسين بك طبوزادة الألبانى الأصل الذى جاء مع محمد على وعمل محافظا لمنطقة البرلس ـ جد حسين رشدى باشا ـ منحه محمد على ... ١ فدان من أبعاديات المنيا ثم اشترى ٣٠٠٠ فدان بالمنيا من أطيان مصطفى باشا محافظ كريت ومع نهاية عصر محمد على وخلال حكم عباس كانت ملكيته من أراضى الأبعادية تبلغ ٤٠٠٠ فدان بمديرية المنيا (٢) .

أما سامى باشا المولود فى بلاد المورة والذى عمل ناظراً الوقائع المصرية سنة ١٢٤٧ (١٨٣٢/٣١) ثم كبيرا لمعاونى محمد على (باشمعاون ضاب داورى) ابتداء من نهاية ١٢٤٧ (١٨٣٢) منحه محمد على ٤٧٠ فدانا من أبعادية الشرقية بأمر فى ٣ محرم سنة ١٢٤٧ (١٨٣٢) ثم ١٠٠ فدان من أراضى المعمور بالقليوبية فى ٢٣ الحجة من نفس العام وفى العام التالى منحه محمد على أيضا ١٠٠٠ فدان من أبعاديات المديرية الوسـ [illegible] ـاحى منفلوط أبو جرج وغيرها بأمر فى ١٩ رجب سنة ١٢٥١ (١٨٣٥) ثم منح محمد على ابنه عبد اللطيف صبحى بك ٦٨٨ فدانا من أبعادية المنصورة بأمر فى أول شهر ذى الحجة سنة ١٢٥٢ (١٨٣٧) ولم يكد ينتهى عصر محمد على حتى كان سامى باشا . يملك هو وأسرته ٢٧٨٤

---

(١) سجل أول قديم عن أطيان الابعاديات والمبيع والمعطى رزقة بلا مال ، عين ١١/٤٨ روزنامجة ، ص ١٨ .

(٢) دفتر أرقام الابعادية والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

ـ دفتر قيد تقاسيط الابعاديات من ابتدى ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

عن أصل حسين طبوزادة انظر ، زكى مجاهد الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية (١٣٠١ إلى سنة ١٣٦٥) القاهرة سنة ١٩٤٩ ، الجزء الاول ، ص ٧٤ .

فدانا (١) . وهناك مجموعة أخرى تكونت ملكياتهم خلال حكم عباس من الذين استعان بهم فى فترة حكمه فأحمـــد باشا درة مانلى المولود فى تركيا والذى شغل منصب ضابط المحروسة (أقرب إلى محافظ القاهرة) فى الفترة من أول جمادى الآخرى سنة ١٢٦٥ (مارس سنة ١٨٤٩) حتى ٤ شوال سنة ١٢٦٨ (يوليو سـنة ١٨٥٢) (٢) . منحه عباس باشا ١٠٠٠ فدان من أبعاديات مديرية الغربية (٣) وبلغت ملكيته فى عهد اسماعيل ٢١٨٦ فدانا من الأراضى المعمورة بمديريات البحيرة والغربية والمنوفية (٤) وحسن باشا المناسترلى الذى شغل منصب مدير عام الجهادية فى أوائل حكم عباس ثم جمع بين منصبى الكتخدا ورئيس مجلس الأحكام فى أواخر حكمه (٥) حسين باشا هذا منح فى أوائل عهد عباس ١٢٦٥ فدانا من أطيان ناحية لوقين بالبحيرة . بأمر فى ٣ شعبان سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) (٦) . كما منح ٣٢٩ فدانا أخرى من معمور الروضـة والمنيـل وساقية مكى (٧) . ومع نهاية عهد اسماعيل وبداية عهد توفيق كان حسن باشا

---

(١) سجل زمامات الابعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية ، رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص١ ، ١٥ .

(٢) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الاول ومحمد سعيد باشا ، ص ١٢ .

(٣) دفتر أرقام الابعادية والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٤) ج/٨/١٩/١ وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام الاطيان المشورية رقم ١٣٤٣ ، ص ١٦ .

(٥) امين سامى ، المرجع السابق ، ص ١١ ، ٢٢ .

(٦) سجل أول قديم من أطيان الابعاديات والبيع والمعطى رزقة بلا مال عين ٤٨/٦١ روزنامجة ، ص ٤ .

— كشوف بمدد جفالك الافندية .

(٧) دفتر أرقام الابعادية والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

للمانستيرلي وابنه حسين حسنى بك الذى أصبح يشغل منصب وكيل قلم قضايا بمديرية الجيزة يملكان ٢٨٠٤ أفدنة من الأراضى العشورية بمديريات الجيزة والمنيا وبنى مزار والبحيرة منها ٨٣ فدانا بالروضة والنيل [١] .

ومصطفى باشا الجركسى الأصل الذى حضر إلى مصر فى عهد محمد على وأصبح من مماليك عباس باشا عمل أمينا الخزانة فى عهده ثم مديراً لدائرته الخاصة [٢] منحه عباس باشا ١٢٦٠ فدانا من أبعاديات الغربية بالإضافة إلى ٥٩ فدانا من معمور شبرا الخيمة [٣] . ثم اشترى ١٤٠٠ فدان فى عصر سعيد من أطيان المدعو سليم بك بالقليوبية بتقسيط فى ٢٤ صفر سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨)[٤].

وفى عهد اسماعيل (١٨٧٠) كانت ملكيته تبلغ ٢٢٤١ فدانا من الأراضى العشورية موزعة على مديريات الغربية والشرقية والقليوبية [٥] .

وثمة مجموعة ثالثة من هذه العناصر تكونت ملكيتها أساسا خلال عهدى سعيد واسماعيل وهى التى كان لها دور فى الإدارة والحكم خلال تلك الفترة وبالذات خلال حكم اسماعيل . من أمثلة نوبار باشا الأرمنى الأصل الذى جاء إلى مصر فى عهد محمد على بصحبة باغوص بك وعين مترجما لمحمد على ثم شغل عدة مناصب

---

(١) سجل زمام أطيان الجفالك والابعاد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية ، جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣٢٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ١٢٣ .

(٢) أحمد تيمور ، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر ، القاهرة سنة ١٩٤٥ ، ص ٤٠ — ٤٥ .

(٣) دفتر أرقام الابعادية والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٨ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٤) سجل أول قديم عن أطيان الابعاديات والمعطى رزقة بلا مال عين ١١/٤٨ روزنامجة ص ٣٧ .

(٥) سجل زمام أطيان الجفالك والابعاد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية ، جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٦٤ .

فى الفترة التالية حتى أصبح رئيسا الوزارة فى عهد اسماعيل [١] ، نوبار هذا منحه محمد على ٩٤ فدانا من أبعاديات الأقاليم الوسطى بأمر فى سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) [٢] ثم منحه عباس باشا ٥٠٠ فدان من أبعاديات المنوفية بتقسيط فى ٢٥ شوال سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) [٣] . ومنحه سعيد باشا ٨٠٠ فدان من أبعاديات المنيا بتقسيط ٢ شعبان سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) [٤] . وفى عهد اسماعيل كان نوبار باشا يملك ٢٩٤٤ فدانا من الأراضى المشورية وحدها موزعة على مديريات المنيا وبنى مزار والمنوفية والدقهلية والقليوبية [٥] .

ومصطفى رياض الذى تقول بعض المصادر أنه ينحدر من أسرة اسرائيلية جاءت من الأناضول ودخلت الإسلام تخرج فى المدرسة العسكرية سنة ١٨٥٢ وعين ياورا بمعية عباس باشا ثم شغل عدة مناصب خلال حكم سعيد واسماعيل ثم تولى رياسة الوزارة ثلاث سنوات [٦] .

رياض هذا كانت أول منحة من الاراضى حصل عليها فى عهد عباس مساحتها

(١) جورجى زيدان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧ .
كان باغوص باشا يعمل ناظراً للتجارة والامور الخارجية فى عهد محمد على .

(٢) س/٢/١٠٦/١ وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد ، رقم ١٣٤٤ جـ ٢ ، ص ١٢ .

(٣) دفتر قيد الأطيان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين لمديريات رقم ٢٧٣٠ مسلسل عموى/٢ حفظ نوعى/مخزن ١ تركى .

(٤) سجل الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٣٠٥٥ ، عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ١٢٦

(٥) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٣١٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٦) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، ص ١١٩ ، ١٢٠ ـ جورجى زيدان ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ـ ويرى أن رياض من أصل تركى .

٣٠٠ فدان من أبعادية مسجد موسى وكفر طرخان بالجيزة [١] .

وفى عهد اسماعيل كان مصطفى رياض يملك ١٤٣٦ فدانا من الأراضى العشورية بمديريات الجيزة والدقهلية والمنيا [٢] .

أما محمد شريف باشا من أحد الأتراك الذين جاءوا إلى مصر فى عهد محمد على وعمل قاضيا للقضاة فقد ولد فى القاهرة سنة ١٨٢٣ .

ثم سافر إلى فرنسا فى البعثة التى ضمت محمد سعيد باشا وعلى مبارك وعادت إلى مصر سنة ١٨٤٩ . عين بعد عودته فى الجيش وتزوج من أسما هانم ابنة سليمان باشا الفرنساوى وشغل عدة مناصب فى عهد سعيد ثم عين رئيسا لمجلس النظار فى عهد اسماعيل فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ [٣] . كانت أول المنح التى تلقاها ٩٤٤ فدانا من أطيان الدقهلية بنواحى كفر شبراهور والنفاء والجواشنه وغيرها بتقسيط فى ٢٢ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) أعطيت له كماش فى عهد سعيد [٤] . ثم منح ٨٩٣ فدانا فى بداية عهد اسماعيل من أطيان مديرية الغربية بتقسيط فى أول جمادى الآخر سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) منها ٦٦٤ فدانا من المعمور والباقى من البور الصالح للزراعة [٥] وفى أواخر حكم اسماعيل (١٨٧٩) كان محمد شريف باشا

---

(١) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بعهدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٠٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٢٤٩ ، ٢٦٩ .

(٣) جورجى زيدان ، المرجع السابق ١٩٨ ، ١٩٩ ، زكى مجاهد ، المرجع السابق ص ١٠٤

(٤) دفتر قيد زمام الأطيان المعطية رزقة بلا مال لمذكورين أرباب معاشات جزء ثالث قديم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨

(٥) دفتر التقاسيط العشورية سنة ١٢٨٠ هـ ج ٣٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ مخزن ١٨ ص ١٣٣

يملك ٣٠٩٧ فدانا من الأطيان المشورية بالوجهين القبلي والبحري بخلاف الأراضي الخراجية [١] .

وإذا تابعنا أسماء الذين تولوا رياسة مجلس النظار حتى أوائل عهد توفيق نجد أن اسماعيل راغب باشا الذي ولد ببلاد للورة سنة ١٨١٩ وأتى إلى مصر سنة ١٨٤٦ ثم عين مساعدا للترجمة بمجلس ملكية في عهد عباس ثم ناظراً للمالية في عهد سعيد وتولى رياسة مجلس النواب في الفترة من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ حتى ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ ثم أصبح رئيساً للنظار مدة الثورة العرابية [٢] بلغت ملكيته في عهد اسماعيل (١٨٧٢) ٨٧٥٩ فدانا من الأراضي المشورية بمديريات الغربية والبحيرة والشرقية والجيزة وجرجا [٣] ومن بين هذه المساحة الفا فدان منحها له الخديوي اسماعيل سنة ١٨٦٣ [٤] .

وقد ضمت هذه الشريحة الاجتماعية مجموعات من العسكريين فشاهين باشا كنج الذي ولد في كردستان وحضر إلى مصر في عهد محمد علي مع والده علي أغا الكردي دخل المدرسة العسكرية ثم سافر في بعثة إلى فرنسا في عهد محمد علي ولما عاد منها التحق بالحملة العسكرية التي اتجهت للحجاز لتأديب الوهابيين وفي نهاية عهد سعيد حصل على رتبة اللواء وعين قائداً لحامية القلعة ثم عين ناظرا للجهادية في وزارة شريف الأولى في عهد اسماعيل [٥] .

---

(١) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء ١٦ رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٨٠

(٢) زكي مجاهد ، للرجع السابق ، ص ٦٢ — عبد الرحمن الرافعي ، مصر اسماعيل الجزء الثاني ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٩٥ .

(٣) سجل زمام أطيان الجفالك والاباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول من الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ٤٧ ص ٧٨ .

(٤) دفتر التقاسيط المحررة من ديوانية الرزنامة رزقة بلا مال سنة ١٢٨٠ ه رقم ١٢٥٦ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ٩ ، ٤٦ .

(٥) زكي مجاهد ، المرجع السابق ، ص ٨٥ ، ٨٦ .

شاهين باشا هذا منحه عباس عندما كان أميرلاى ٣٠٠ فدان من أبعاديات المنصورة [١] وفى عهد اسماعيل (١٨٧٠) بلغت ملكية شاهين باشا كنج وزوجته ٢٠٠٦ أفدنة من الأراضى العشورية بمديريات الشرقية والغربية والقليوبية [٢] .

ومن مجموعة العسكريين الفريق محمد راتب باشا الجركسى الأصل الذى كان من رجال سعيد باشا والتحق بالجيش المصرى وحصل على رتبة اللواء سنة ١٨٦٤ ثم عين « سردارا » على الجيش المصرى وقاد الحملة الفاشلة على الحبشة سنة ١٨٧٦ ثم عين ناظرا للجهادية فى وزارة نوبار الأولى [٣]. بلغت ملكيته (١٨٧٨) ١٠٣٩ فدانا من الأراضى العشورية [٤] .

واللواء « سوارى » ابراهيم باشا الذى كان عضو البعثة التى أرسلها اسماعيل باشا إلى فرنسا فى أوائل حكمه [٥] . منح فى نهاية عهد سعيد ٥٤٧ فدانا من أطيان المنيا وبنى مزار كمعاش عندما كان قائداً للسوارى . وفى سنة ١٨٧٠

---

(١) دفتر أرقام الابعادية والمصور والمعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٢) ج/٨/١٩/١ . وحدة دار المذوطات ، دفتر زمام الاطيان العشورية رقم ١٣٤٣ ص٩٣ ، ٢٥٦ .

(٣) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، ج٢ ، ص ٤٦ .

ـ فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص٧٧.

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول من الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٥٥ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ١٧٧ .

بلغت ملكيته ٢٠٥٩ فدانا من الأراضى المشورية بالوجه القبلى (١)

وقد ضمت هذه الشريحة من كبار الملاك إلى جانب الأتراك والشراكسة والأرمن مجموعة أخرى تختلف فى أصولها الاجتماعية وهى تتكون من العناصر المصرية التى دخلت الخدمة المدنية خلال حكم محمد على وخلفائه وهؤلاء أصبحوا عن طريق شغلهم الوظائف العامة من كبار الملاك فالمجموعة التى حصلت على تعليم فى الخارج من خلال البعثات التى أرسلها محمد على من أمثال رفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك وابراهيم النبراوى شغلوا بعد عودتهم بعض المناصب فى عهد محمد على وخلفاؤه مكنتهم من تكوين ملكيات كبيرة وأصبحوا فى النهاية ضمن كبار الملاك الذين ينتمون إلى هذه الطبقة فرفاعة رافع الذى ينتمى إلى إحدى الأسر الفقيرة فى الصعيد والذى أرسل فى بعثة إلى فرنسا فى عهد محمد على ثم أنشأ مدرسة الألسن وتولى نظارتها بعد عودته ثم تولى نظارة المدرسة الحربية التى أنشئت فى عهد سعيد (٢) منح رفاعة ١٥٠ فداناً حين كان مديراً للألسن من أطيان الوجه القبلى بنواحى طهطا والشيخ زين الدين وذلك بأمر من محمد على صادر فى ٨ شوال سنة ١٢٥٢ (١٨٣٧) (٣). ثم منح ١٥٠ فداناً أخرى فى عهد سعيد بتقسيط فى ربيع أول سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦) بمديرية أسيوط وجرجا

(١) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ٩١ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٤٩٩ ، ٥١٤ ، ٥٢١ .

يذكر صبحى وحيده أن رفاعة كان أبنا لأحد الملتزمين الذين فقدوا التزامهم وهبطوا إلى مرتبة الفلاحين .

— صبحى وحيدة ، المرجع السابق ص ٢٤٣ .

(٣) دفتر زمم قديم بالأطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديرية الوجه القبلى والبحرى من ابتدى سنة ١٢٤٢ رقم ١٢٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

كما منح ٢٠٠ فدان أخرى من متروك أدقاق الملك بمديرية للنيا بتقسيط فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٦٠)[(١)] . وفى عهد إسماعيل (١٨٧٢) بلغت ملكية رفاعة رافع وأبنائه ١٧٣٨ فدانا من الأراضى العشورية وحدها بمديريات بنى سويف وأسيوط وجرجا[(٢)] . ويقول بيير أن رفاعة اشترى فى حياته ٩٠٠ فدانا وأن ملكيته بلغت عند وفاته ٢٥٠٠ فدان[(٣)] .

وإبراهيم النبراوى الذى كان فى بداية حياته يبيع الشمام فى السوق ثم هربه من والديه حيث التحق بالأزهر ثم سافر ضمن بعثات محمد على لدراسة الطب وبعد عودته أصبح طبيباً لمحمدعلى ثم طبيباً لعباس من بعده ،[(٤)] وإبراهيم افندى النبراوى حكيم باش جناب دوارى ، منح ٢٥٩ فداناً من أبعادية كفر أبو صير وعلة منوف بمديرية الغربية بأمر من محمد على فى سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧)[(٥)] ثم منحه عباس ٩٥٠ فدانا أخرى من أبعاديات البحيرة والقليوبية والغربية[(٦)] .

وفى عهد إسماعيل (١٨٧٣) بلغت ملكية إبراهيم باشا النبراوى ١٣٥٠ فداناً من الأراضى العشورية بمديريات الغربية والبحيرة والقليوبية[(٧)]

---

(١) سجل زمامات الأبعاديات والشفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٢٠ ، ١٥٠ .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ١٦١ .

(٣) Baer. G. Op. Cit. P. 49.

(٤) Ibid. P. 49.

(٥) ص ٢/١٠٦/١ ، وحدة دار المحفوظات دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد رقم ١٣٤٤ ، ج ٢ ص ٩٦ .

(٦) دفتر أرقام الأبعادية والصور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٠٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٧) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٩٩ .

وعلى مبارك الذى ينتمى إلى أسرة من الفلاحين هرب من أهله ليلتحق بالمدارس التى استحدثها محمد على وسافر فى إحدى البعثات إلى فرنسا ثم عاد فى أوائل عهد عباس حيث عمل ناظراً لمدرسة المهندس خانة وتولى عدة مناصب حتى أصبح ناظراً للمعارف والأوقاف فى نظارة نوبار فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد اسماعيل (١) . وفى عهد عباس منح المذكور ٣٠٠ فداناً من أبعاديات الدقهلية(٢) . ثم منحه إسماعيل ٣٠٠ فدان أخرى فى بداية عهده من أبعاديات القليوبية (٣) وبلغت ملكيته فى عهد إسماعيل (١٨٧٣) ٣٦٠ فداناً من الأراضى العشورية بمديريتى القليوبية والدقهلية(٤) .

ومن ناحية أخرى فإن بعض الأقباط قد أتيحت لهم ومنذ فترة مبكرة من عهد محمد المشاركة فى الإدارة وشغل بعض المناصب الخاصة بالشئون المالية واستطاعوا عن طريق ذلك تكوين ملكيات كبيرة من الأراضى العشورية .

فالمعلم غالى سرجيوس كبير المعلمين الأقباط الذى أشرف على تنفيذ أعمال المساحة التى تمت فى عصر محمد على أصبح إبنه باسليوس مديراً للحسابات فى عهد محمد على ومنح هو وأخواه طوبيا بك ودوس بك ٢٢٠٠ فدان من أبعاديات الأقاليم الوسطى (المنيا وبنى مزار) بأمر فى ١٩ شوال سنة ١٢٥٠ (١٨٣٥)

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٢٠٩ — ٢٢٩ .

(٢) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات دفتر قوائم مساحة ١٨٠ فداناً وكسور باسم على باشا مبارك من أصل ٣٠٠ فدان المنعوم بها عليه بنواحى مديرية القليوبية سنة ١٢٨٠ هـ رقم ٤٠٣١ عين ٥٢ مخزن ١٨ ، دفتر زمم ثانى الأطيان العشورية المملوكة لاربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) دفتر مربوط زمام الأبعاديات والجفالك المحرر بها تقاسيط لغاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، الوجه البحرى .

خص منها باسليوس بك ٨٠٠ فدان وخص كل من أخويه ٧٠٠ فدان [١] ثم أنعم عليهم محمد على مرة أخرى بمساحة ٩٩١ فداناً من أبعاديات نواحى بنى زيد وبنى شقير وغيرها بمديرية أسيوط بأمر فى ٢٩ رجب سنة ١٢٥٣ (١٨٣٧) [٢] إلى جانب ١٣٤ فداناً من أطيان معمور قليوب منحها المذكور وإخوته فى عهد محمد على أيضاً وفى نهاية عهده بلغت ملكيتهم ٣٢٢٦ فداناً من الأبعادية والمعمور [٣]. وفى عهد إسماعيل كان دوس يملك ١٠٦٥ فداناً بمديريات القليوبية والمانيا وأسيوط بينما كان ورثة طوبيا يملكون ١٥٢٠ فداناً بنفس المديريات وأصبح ورثة باسيلوس بك يملكون ٩٥٠ فداناً جميعها من الأراضى العشورية بنفس المديريات [٤]. كما حصل بعض الأقباط على بعض الملكيات من خلال شغلهم لمناصب أقل أهمية أو من خلال عملهم فى الدوائر الخاصة فشنودة ناشد الذى عمل كبيراً لكتاب دائرة إبراهيم باشا يكن منحه محمد على ٥٠٠ فدان من أبعاديات المنيا [٥] ومع بداية عهد

---

(١) دفتر بيان الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر قيودات تقاسيط رزق من ٢١ رجب سنة ١٢٥٤ هـ لغاية ٢ رجب سنة ١٢٥٥ هـ رقم ٢٦٨٨ عين ٢٧ مخزن ١٨ .

(٣) سجل زمام الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ٥٥ .

س /٢/١٠٦/١ وحدة دار المحفوظات ، تقاسيط زمام أطيان الأباعد رقم ١٣٤٤ جـ ٢ ، ص ٣ .

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول من الذوات والرجال النامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ١٥٨ ، ٣٢٨- ٣٢٩ .

(٥) دفتر قيد الأطيان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا لمذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركى .

إسماعيل كان يملك ٩٠٠ فدان من أطيان المنيا والغربية (١). ووهبة بك رزق الله الذى عمل كبير الكتاب المالية فى عهد إسماعيل بلغت ملكيته ٢٨٥ فداناً من الأراضى العشورية بنواحى مديريات الشرقية والبحيرة والمنوفية والقليوبية والغربية تكونت فى الفترة من ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧١ (٢).

ومن ناحية ثالثة فان فكرة إشتراك بعض المصريين فى الإدارة والحكم التى بدأت فى الظهور فى نهاية عصر محمد على وأصبحت واضحة فى عهد سعيد وإسماعيل قد أتاحت الفرصة لبعض مشايخ القرى لشغل وظائف أعلى فى الإدارة.

ووصل بعضهم إلى منصب مدير مديرية خلال حكم سعيد وإسماعيل وإستطاع هؤلاء إلى جانب إنتمائهم إلى عائلات عمد ومشايخ القرى تكوين ملكيات كبيرة من أمثال عائلات الشريعى وأباظة وسلطان وسليمان عبد العال وحميد أبو ستيت وجمعت هذه العناصر إلى جانب ملكياتها فى الأراضى الخراجية ملكيات من الأراضى العشورية (٣). وعن طريق شغلها للمناصب العليا وملكياتها الكبيرة إستطاعت أن تجتاز الحاجز الطبقى الذى يفصلها عن الطبقة العليا وأصبحت فى عداد هذه الطبقة التى كانت تعرف باسم الذوات والتى كانت تتكون من أفراد أسرة محمد على والمجموعات السابق الإشارة اليها من الأتراك والشراكسة والأرمن الذين شغلوا المناصب الكبرى فى الإدارة والجيش وعلى هذا فالذوات كطبقة إجتماعية تمثل البورجوازية الإدارية والعسكرية التى نشأت من خلال مناصب الدولة وتكونت ملكياتها أساساً من خلال منح الأرض من الأبعاديات والجفالك خلال الفترة من عهد محمد على حتى نهاية عصر إسماعيل.

---

(١) دفتر زمم ثانى الأطيان العشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨، ص ٧.

(٢) دار الوثائق، ص ٢/١٥٧/١، وحدة دار المحفوظات، دفتر الأطيان العشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى بالرزنامة رقم ٤٣٤٠ رابع، ص ٦٤.

(٣) سوف نعرض بشىء من التفصيل لهذه العناصر عند الكلام عن أعيان الريف.

والتركيب الإجتماعى لهذه الطبقة يتكون أساساً من أفراد أسرة محمد على إلى جانب كبار الموظفين الذين إستعانت بهم هذه الأسرة وعلى الرغم من أن النسبة الغالبية من هؤلاء كانت من الأتراك والشراكسة إلا أنها ضمت مجموعات من الأرمن والأكراد وأفراداً من الأجانب من أمثال سليمان باشا الفرنساوى .

وبعض هذه العناصر لم يكونوا مسلمين وإنما إعتنقوا الدين الإسلامى وتشربوا عادات العنصر المسيطر وكان يمكن تمييزهم باستعمالهم للغة التركية فى علاقاتهم الإجتماعية رغم معرفتهم باللغة العربية (١) وإلى جانب هذه الغالبية من العناصر الأجنبية المتمصرة فإن هذه الشريحة الإجتماعية ضمت عدداً من الأسر المصرية من أمثال عائلات باسليوس بك وأخوته ووهبه بك رزق الله وغيرهم من الأقباط الذين إستعانت بهم أسرة محمد على أو من الذين تلقوا تعليما فى الخارج أهلهم لشغل بعض الوظائف ذات الصفة الفنية من أمثال رفاعة رافع وعلى مبارك أو من أعيان الريف الذى أتيحت لهم فرصة المشاركة فى الإدارة من أمثال عائلات أباظة والشريعى وسلطان وسليمان عبدالعال وغيرهم كما ضمت هذه الطبقة بعض العائلات من التجار من أمثال عائلات المحجين والعقاد وهؤلاء كانوا قد أصبحوا من كبار الملاك (٢) . وهناك حقيقتان حول هذه الطبقة :

١ — أنها نشأت وتكونت ملكيتها من خلال مناصب الدولة أساساً .

٢ — أنها نشأت من البداية كطبقة ملاك متغيبين تعيش على حساب مجموع الفلاحين .

وفى عهد إسماعيل كانت هذه الطبقة قد أصبحت محددة الملامح لها مصالحها المشتركة التى تجمعها والتى تتناقض وبدرجات متفاوتة مع باقى طبقات الشعب

---

(١) Millner, A, England in Egypt, London, 1839, P. 393

(٢) حول التركيب الاجتماعى لهذه الطبقة انظر ملحق رقم ٧ .

وأصبحت هذه المصالح تقوى وتترابط من خلال المصاهرات التى كانت تتم بين أفرادها وخاصة بين الأسر القديمة والأسر الأحدث فمحمد شريف باشا (الفرنساوى) تزوج من نازلى هانم كريمة سليمان باشا الفرنساوى [١] كما تزوج مصطفى رياض من خديجة هانم إبنة حسين بك طبوزاده وتزوج عمر لطفى من زينب هانم كريمة حسن باشا كامى الذى كان يعمل وكيلا لديوان المالية فى عهد سعيد [٢] وإلى جانب هذا فان عدداً من أفراد هذه الطبقة تزوجوا من الجوارى والمعتقات [٣].

وفى عهد إسماعيل كان عدد ملاك الأراضى العشورية من هذه الطبقة يبلغ ٤٥٢ أسرة إجمالى ملكيتهم ٤٤٧٥٥٩ فداناً من الأراضى العشورية ومن بينهم ١٢٠ أسرة من العسكريين بلغت ملكيتهم ٥٧٦٠٧ أفدنة بخلاف ملكية الخديوى إسماعيل وأفراد أسرته التى بلغت ٦٤٨٤١٠ أفدنة من الأراضى العشورية . ومن بين مجموع أسر الذوات كانت هناك ٨٠ أسرة تزيد ملكية الواحدة منها على ١٠٠٠ فدان وبلغت جملة ما يملكونه من الأراضى العشورية ٣١٢٢٤١ فداناً [٤]

وفى عهد إسماعيل كان عدد ملاك الأراضى العشورية من هذه الطبقة يبلغ ٤٩١ أسرة يمثل العسكريون منهم ١٢١ أسرة [٥] لقد كانت هذه الطبقة نظراً لحداثة

---

(١) ج ٨/١٩/١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر زمام الأطيان العشورية رقم ١٣٤٣ ، ص ١٠١ .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والأبعادالعشوريةالمحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ٢٠٥ ، ٢١٢ .

(٣) المصدر السابق ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٥٧ على سبيل المثال .

(٤) المصدر السابق ، بيان بحجم بمعرفة الباحث .

(٥) دار المحفوظات ، فهرست عن اسم الحضرة الخديوية والعائلية وكنة الحرمات والأوقاف والعلماء والرهبان والعيسويين والمشتركين رقم ٤٣٦٣ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، الذوات من ص ٢ إلى ١٥ انظر ملحق رقم ٧

تكوينها تفتقر إلى التقاليد العريقة وكان لها كل أخطاء الطبقة الحاكمة فى تركيا نفسها فقدراتهم ليست على مستوى طموحهم والوطنية فى نظرهم هى أن من حقهم الطبيعى إحتلال أفضل المراكز فى السلطة . وعلى الرغم من أن هذه الطبقة كانت تعيش على خيرات الأرض المصرية فإنها لم تكن على تعاطف مع جماهير الشعب المصرى الذين يحكمونهم بل كانوا يحتقرونهم .

لقد كانت هذه الطبقة تحمل كل غطرسة العنصر التركى النابعة من الإحساس بشرف المحتد وعلو النسب (١) ومن ناحية أخرى كانت هذه الطبقة محافظة فى نظرتها للامور تتخوف من التطور الإجتماعى مهما كان مصدره وهدفه . فرياض باشا وغيره من المسلمين المحافظين عارضوا حركة الإصلاح فى الكنيسة القبطية لا لشىء إلا لأنها حركة إصلاح موجهة ضد البطريرك .لقد كانت هذه الطبقة مستعدة لقبول الحكم البريطانى الذى أعطاها الرخاء والأمن لكنها كانت حانقة لفقدانها السلطة بعد الاحتلال وتواقة إلى إسترجاع ما تستطيعه منها (٢) .

ومن الواضح أن هذه الطبقة كانت تعانى من مفاسد أخلاقية فمحمد فريد فى مذكراته يصور الفساد الذى استشرى بين هذه الطبقة فيقول « . . . وبذلك إنتشر الفسق بين الطبقات العليا من ذوات البلد حتى صارت الدياسة من أكبر وسائل التقرب من جناية » (الخديوى إسماعيل) (٣) . ومن ناحية أخرى يصور عبدالله النديم فى مذكراته الأصول الإجتماعية لهذه الطبقة فى واقعية لاذعة فيقول « تربوا فى خدمة الباب لا فى مدرسة الآداب فهم بين سفرجى وتوتنجى وأبريقنجى وعرمنجى يتبعهم محاسيب العادة كابن الكيخيا وابن الدادة » (٤) .

---

(١) Millner, A, Op Cit, P. 92—94.

(٢) Issawi, C. Op. Cit. P. 34.

(٣) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول من القسم الثانى ، ملف رقم ١٤ كراسة ١ ص ٣ .

(٤) د. محمد أحمد خلف الله ، عبد الله نديم ومذكراته السياسية ، القاهرة سنة ١٩٥٦ ص ١٤ .

ولم يجد « ملنر » عبارات يصف بها هذه الطبقة أفضل من عبارات إنعدام الأهلية وفقدان الإحساس بالواجب والفساد والسطحية [١] .

وعموما فان هذه الطبقة كانت آخذة فى التدهور منذ نهاية عصر إسماعيل وقبل أن يجىء الاحتلال البريطانى ويمكن أن نجد لذلك أسبابا منها :

١ — سفه هذه الطبقة واسرافها الذى أدى إلى فقد بعض أفرادها لملكياتهم بسبب الديون والأمثلة على ذلك كثيرة فملكية إلهامى باشا بيعت عن آخرها وفاء لديونه [٢] وأطيان الخديوى اسماعيل وأسرته لقيت نفس المصير حيث عادت أطيان الدايرة السنية والدومين إلى الدولة سدادا لديونه وأطيان حسن راسم باع منها ١٦٨٧ فدانا بالعدد من اليهود سنة ١٨٨٠ [٣].

٢ — توقف وصول دماء تركية جديدة وفى وقت مبكر منذ أيام محمد على ترك عدد كبير من الاتراك مصر ومع محاولات الاستقلال عن تركيا التى أتبعها محمد على وخلفاؤه قل وصول هذه العناصر إلى مصر . وفى غيبة وصول عناصر جديدة من الأتراك أخذت عملية تمصير هذه الطبقة فى الاطراد ومع الاحتلال البريطانى يمكن القول أنه كانت هناك طبقة تركية متمصرة وخلال الفترة التالية أصبحت هذه العناصر أكثر مصرية وأقل تركية فى العادات والشخصية والفكر .

---

(١) Millner, A, Op. Cit. P. 92–94.

(٢) دفتر قيد التقاسيط المحررة من ديوان الرزنامة رزقة بلا مال سنة ١٢٨٠هـ رقم ١٢٥٦ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) دفتر تقاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن باشا واسم مدير عموم جفالك سنية بناحية السنبلاوين دقهلية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٣ مخزن ١٨ .

وقد ساعد على عملية تمصير هذه الطبقة التزاوج الذى أخذ يتم بينها وبين بعض الأسر المصرية(١) هذا إلى جانب أن اللغة العربية أخذت يوما بعد يوم مكان اللغة التركية كلغة مستعملة فى الدواوين ففى سنة ١٨٥٨ أصدر سعيد باشا أمراً باستخدام اللغة فى المكاتبات الرسمية لكن هذا التحول كان تدريجياً طالما كان الأتراك يشغلون المناصب القيادية ومع نهاية القرن كانت اللغة العربية قد أخذت مكان التركية تماما فى الدواوين الرسمية(٢) .

٣ — زحف العناصر المصرية على مواقع هذه الطبقة سواء كان ذلك فى شكل المشاركة الهادئة من بعض المصريين فى الوظائف الإدارية والتى أخذت طريقها فى عهدى سعيد وإسماعيل أو فى شكل محاولة اقتحام مواقع هذه الطبقة بالثورة وإزاحتها عن السلطة وذلك فى الثورة العرابية والتى نجحت فى ذلك لولا التدخل الاجنبى .

٤ — نتج عن الثورة العرابية ثم الاحتلال الانجليزى تدهور الوضع السياسى والاقتصادى لهذه الطبقة فعلى الرغم من أن هذه الطبقة استمانت بالإنجليز لضرب الثورة وقامت بدور كبير فى مساعدتهم على احتلال البلاد إلا أنها فقدت جزءا من سلطاتها فى ظل الاحتلال(٣) .

وكنتيجة لتدهور الوضع السياسى لهذه العناصر تدهور وضعهم كملاك باستثناء بعض الأوقاف الكبيرة التى كانوا أوقفوها خلال النصف الثانى من القرن ١٩ (٤).

وفى ظل الاحتلال توقف حق الحاكم فى منح الأرض للأفراد بطريقة مطلقة وهى الوسيلة التى تكونت عن طريقها ملكية هذه الطبقة بصفة أساسية .

---

(١) Cromer, (The Earl of), Modern Egypt. II, London 1908 P. 169, Baer. G. Social Change in Egypt 1800—1914. Holt. P.M. Edit; Op. Cit. P. 149.

(٢) Ibid, P. 150.

(٣) Ibid, P. 149.

(٤) Ibid, P, 149.

ولم تعد الأرض فى ظل الاحتلال تمنح إلا تحت شروط عامة (١).

وفى اتجاه تقييد حصول كبار الموظفين على الأراضى صدر قرار من مجلس النظار فى ١٩ أبريل سنة ١٨٩١ يحظر على الموظفين شراء الأراضى المباعة من الميرى فى نطاق المديريات التى يعملون بها تفاديا لاستغلال كبار الموظفين لنفوذهم فى الحصول على هذه الاراضى بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية (٢).

ورغم هذا فقد واصل بعض كبار الموظفين فى ظل الاحتلال تنمية ملكياتهم من مبيعات الدومين والدايرة السنية فبطرس باشا غالى الذى شغل عدة مناصب آخرها رياسة مجلس النظار سنة ١٩٠٨ إشترى سنة ١٨٨٣ من أراضى الميرى المباعة بالمزاد بمركز مغاغة مساحة قدرها ٣٠٠ فدان(٣) كما اشترى سنة ١٩٠٢ مساحة ٢٠٩٣ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتفتيش بسنديلة بالغربية إلى جانب ١٩٢ فداناً أخرى اشتراها من أطيان الدايرة بمركز ببا ببنى سويف (٤) هذا إلى جانب مساحات كبيرة اشتراها من تفتيش إنشاص بالشرقية(٥) وأحمد مظلوم باشا الذى كان ناظراً للمالية سنة ١٨٩٧ ويملك مساحات واسعة فى الدقهلية اشترى

---

(١) Baer, G.A. History of Land awnership in Modern Egypt, P. 45.

(٢) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) د. المحفوظات ، دفتر قيد قرارات جلسات قومسيون بيع عقارات الميرى بمديرية المنيا عن المدة من ١٨ سبتمبر سنه ١٨٨١ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ص ٤٠ ، ٤٤

(٤) د. المحفوظات ، الدايرة السنية أوراق بيع وخلافه ، عنفظة بدون رقم عين ٣٠٥ مخزن ٦١ ملف رقم ٧ — انظر أيضاً ملحق رقم ٧ .

(٥) Baer, G. Op. Cit. P. 133.

سنة ١٩٠٤ ، ٣١٣٠ فداناً من أطيان الدايرة بتفتيش أرمنت بقنا(١) . واشترى حسين باشا واصف ، مدير عموم القنال ، ١٦٤٥ فداناً من أطيان الدايرة بالفيوم سنة ١٩٠٠ ثم اشترى فى نوفمبر سنة ١٩٠٣ - ١٤٠٠ فدان بنفس المنطقة(٢) . أما أحمد حشمت باشا الذى عمل مديراً لاسيوط ثم مديراً للدقهلية فقد اشترى ١١٧٧ فداناً من أطيان الدايرة بناحية تطون بالفيوم فى ٦ يناير سنة ١٩٠٣ وفى ٦ مايو من نفس العام اشترى ١١٧٦ فداناً من أطيان الدايرة بنفس الناحية(٣).

وفى الوقت الذى كانت فيه طبقة الذوات تتدهور كطبقة مالكة لأكبر الملكيات كانت هناك طبقة اجتماعية جديدة تضم البورجوازية التجارية والمالية من الأجانب المتمصرين إلى جانب أغنياء المدن المصريين ومعظمهم من الأقباط تشق طريقها للغنى العقارى .

---

(١) رهن المذكور نظير هذه الأطيان المشتراه ٨٤٠ فداناً من الأطيان المراجية بناحيتى ميت عوام وأبو عوام بالدقهلية .

دار المحفوظات No. 99, D.S. Purchases and Sater. P. Ho!e 14 Store 2, File 1229.

(٢) دار المحفوظات No. 87, D.S. Purchases and Salos. P. Holo 13, Store 2. File 986.

دار المحفوظات No. 91, D.S. Purchases and Sales. P. Holo 14, Store 2, File 1131.

(٣) دار المحفوظات No. 92, D.S. Purchases and Saler, P. Holo 14, Store 2, File 1180.

دار المحفوظات No. 88 D.S. Purchases and Sales, P. Holo 13, Store 2, File, 1018.

البرجوازية المالية والتجارية من الأجانب والمتمصرين

شهدت مصر تدفق الأجانب بكثرة خلال حكم محمد على بطريقة ازعجت الوالى نفسه الذى أصدر أمراً فى ١٢ رمضان سنة ١٢٤٤ (١٨٢٩) إلى باغوص بك جاء به « إنه بالنسبة لتكاثر وجود طوائف الأفرنج فى مصر بلاصفة وبلا مأوى فقد تذاكر مع قنصلى إنجلترا وفرنسا الموجودين عنده فى شأن هؤلاء واستصوب تبليغ عموم القناصل باعادة من لا كسب له ولا صفة ولا مأوى منهم . تخليصاً للحكومة من شرورهم »[1].

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تزايد عدد الأجانب[2] فى مصر تزايداً سريعاً فارتفع عددهم من ثلاثة آلاف سنة ١٨٣٦ إلى ما يزيد على ٦٨ ألف سنة ١٨٧٨ من بينهم ٢٤ ألف فرنسى و١٥ ألف إيطالى و ٣٠ ألف يونانى وتزايد

---

(١) سجل ديوان خديوى ، ص ٣١

(٢) القاعدة التى وضعت التمييز بين الأجنبى والمصرى فى القرن الماضى تحتاج إلى إعادة نظر فهناك أشخاص اعتبرتهم هذه الاحصائيات أجانب رغم أنهم يتكلمون العربية ومولودون فى مصر ولكنهم لسبب أو لآخر حصلوا على جنسيات أجنبية وخاصة الأقباط واليهود حتى يستفيدوا من الميزات التى كانت تمنحها الامتيازات الأجنبيـــة ومن ناحية أخرى فإن بعض العائلات اللبنانية المسيحية التى أقامت فى مصر مثل عائلات سرسق ودى شديد قد حصلوا على الجنسية المصرية ووضعوا أيديهم على ملكيات كبيرة و عبرتهم الاحصائيات المصرية من بين المصريين على الرغم من أن المجتمع المصرى لم يكن قد استوعبهم بعد . وإذا كنت قد أبديت هذه الملاحظة فانها مجرد قضية مثارة لأنه إذا كان من الممكن التمييز بين الأفراد من المصريين الذين تمتعوا بالحماية الأجنبية وبين الأجانب الحقيقيين فانه من الصعب التمييز فى البيانات والاحصائيات الإجمالية بين الأجانب والمصريين الذين تمتعوا بالحماية الأجنبية .

Baer G. Op. Cit, P 120

النفوذ الأجنبي بنصيب أكبر تحميه الإمتيازات الأجنبية التى اعفتهم من الضرائب واعطتهم حق التقاضى أمام محاكمهم الخاصة وأصبح رأس المال الأجنبي المستثمر فى البلاد يسيطر على معظم النشاط التجارى والمالى (١) وفى الفترة الأولى من الاحتلال ارتفع عدد الأجانب فبلغ سنه ١٨٩١ ، ٩٠٨٨٦ أجنبياً منهم ٧٩٥٤٣ فى مدينتى القاهرة والإسكندرية ومدن القنال (٢) . وكان وضع الأجانب فى مصر بالنسبة للملكية العقارية أفضل منه فى أية ولاية عثمانية فلم يكن مسموح للأجانب بامتلاك الأراضى الزراعية فى أنحاء الدولة العثمانية حتى ١٠ يونيو سنة ١٨٦٧ حين صدر قانون يعطيهم الحق فى امتلاك العقارات على أن يخضعوا للوائح والقوانين التى تطبق على الرعايا المحليين(٣) .

أما فى مصر فإن محمد على رغبة منه فى تشجيع الأجانب على الهجرة سمح لهم بامتلاك الاراضى.

ثم أصدر سعيد باشا الامر العالى المؤرخ ١٦ جمادى الاول سنة ١٢٧٥ (ديسمبر سنة ١٨٥٨) ببيع الاراضى الخراجية التى تركها الفلاحون وسمح للاجانب بشرائها اسوة بالوطنيين وبمقتضى هذا الامر أصبحت الاطيان التى اشتراها الاجانب من هذا النوع أراضى عشورية بعد أن كانت خراجية فى حيازة الفلاحين .

وبموجب أمر عال صادر فى ١٩ ربيع آخر سنة ١٢٧٧ (٤ نوفبر سنة ١٨٦٠)

---

(١) Issawi, C, Op. Cit, P 17

(٢) Egypt Police Annual Report, 1891 P. 6

كان تعداد الأجانب بالقاهرة يبلغ ٢١٦٥٠ نسمة والاسكندرية ٤٦٦٩٣ نسمة ومدن القنال ٨٢٠٠ نسمة .

(٣) انظر نص القانون فى الوقائع الرسمية عدد ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٨٤ هـ (١٩ أغسطس سنة ١٨٦٧) .

رخص للاوربيين بإنشاء وابورات لحليج القطن فى الأراضى التى يحوزونها من الأهالى(١).

وعلى هذا يكون الأجانب قد حصلوا على حق امتلاك الأراضى فى مصر قبل صدور القانون المشار إليه. وكان طبيعياً أن يستفيد الاجانب من فرص منح الأراضى والابعاديات فى عهد محمد على. فأراضى الابعادية شأنها شأن أراضى المعمور كانت تمنح للاجانب وبصفة خاصة لليونانيين الذين جاءوا إلى مصر واستقروا بالبلاد (٢).

ولعل من أقدم المنح التى اعطيت للاجانب ١٠٠٠ فدان من ابعادية محلة كيل والجرادات بالبحيرة اعطاها محمد على بأمر فى ٧ جمادى الاول سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) إلى توسيجة قنصل دولة الروم(٣).

ومن أقدم المنح أيضاً ٢٠٠ فدان من ابعادية قبريط بالغربية اعطيت للاجنبى روستى قنصل تسكانيا بأمر فى ٢٥ جماد أول سنة ١٢٥٤(٤). كما منح الأجنبى زيزنيا ٣٠٠ فدان من ابعادية البحيرة بأمر فى جمادى الآخر سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩)

= وكان هذا القانون صدر به خط ٩ مايو سنة ١٨٥٦ لكن تعطل تنفيذه حتى سنة ١٨٦٧.

(١) د. كامل صرصى، المرجع السابق، ص ١٢٠

(٢) د. هيلين ريفلين، المرجع السابق، ص ٩٣

(٣) س ٢/١٠٦/١، وحدة د. المحفوظات، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد رقم ١٣٤٤ ج ٢، ص ٣

(٤) دار المحفوظات، دفتر قيودات تقاسيط رزق من إبتدى ١٢ جماد الثانى سنة ١٢٥٣ هـ لغاية ١٧ جماد الثانى سنة ١٢٥٤ هـ رقم ٢٦٨٧ عين ٢٧ مخزن ١٨ من هذا التقسيط ٢٨ فدان معمور أخرى أعطيت المذكور بالضرائب.

الذى منحه محمد على ٣٢٧ فداناً أخرى من ابعادية البحيرة أيضاً بأمر فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧)(١) .

وثمة منح أخرى أعطيت للأجانب فى عهد عباس من بينها ٧٥٠ فداناً من ابعادية بنى سويف سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) أعطيت للأجنبى بنفور(٢) .

ويبدو أنه لم تكن هناك منح كثيرة من الأراضى للأجانب فى عهد سعيد الذى سمح لهم بشراء أراضى المتروك . وفى عهد إسماعيل أعطيت منح جديدة للأجانب فاليونانى جورج أسبانيولى حصل على ٣٠٠ فدان من أطيان ناحية صفط تراب بمديرية المنوفية بأمر فى ٢٥ محرم سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣)(٣) . وسبق أن أشرت إلى الأراضى التى منحت للفرنسيين جول سيج ودوبيلى فى إطار الكلام عن شركات الأراضى حيث أعطيا دفعة واحدة ٢٠٩٥٧ فداناً من أطيان برارى البحيرة بتقسيط فى ١٩ صفر سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩)(٤) .

لكن الملكيات الكبيرة للأجانب تكونت بصفة أساسية من خلال شراء الأراضى وأعمال الرهونات عن طريق رؤوس الأموال التى استطاعوا أن يكونوها فى أعمال التجارة وغيرها .

ويتحدث الكتاب المعاصرون لمحمد على عن التجار اليونانيين من أمثال توسيجا

---

(١) س ٢/١٥٦/١ ، وحدة د المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد رقم ١٣٤٤ ، جـ ٢ ، ص ٣ ، ٥

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٠

(٣) دفتر قيد تقاسيط الأباعد المشورية جزء ٣٣ سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٥٧ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ١٦٥

(٤) سجل ١٠ زمام الأبعاديات المشورية رقم ٤٣٢٨ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٤٦ .

وستورمارا وسكار مانجا الذين سيطروا على تجارة الحبوب وقتاً طويلا قبل أن ينتقل نشاطهم إلى تجارة القطن(١) .

ومن البداية استطاع كثير من التجار اليونانيين الذين كونوا لأنفسهم رؤوس أموال ضخمة استطاعوا أن يستثمروها فى استصلاح الأراضى كما أن عدداً من التجار الإنجليز قاموا باستثمارات رأسمالية كبيرة على مساحات بلغت حتى سنة ١٨٤٠ حوالى ٢٥ ألف فدان بعضها من أراضى الابعادية التى استصلحوها وزرعوها(٢) .

وتشير سجلات دار المحفوظات إلى أن ميخالى توسيجة قنصل اليونان بالإسكندرية اشترى مساحة قدرها ١٢٠٠ فدان من أطيان ابعادية زاوية نعيم بولاية البحيرة من أمير اللواء عثمان بك شريف وأخوته ودفع ثمنها ١٢ ألف قرش بتقسيط فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤)(٣) . ثم منح محمد على المذكور ٣٠٠ فدان من ابعادية زاوية نعيم نفسها بأمر صدر فى ١٧ صفر سنة ١٢٦٢ (١٨٤٥)(٤) .ومع نهاية حكم محمد على بلغت ملكية المذكور فى هذه المنطقة ١٦٠١ فدان من الابعادية (٥) .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر اتسعت أعمال التجار اليونانيين

---

(١) د . على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢١٩

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ٩٣

(٣) دفتر قيد تقاسيط رزق من ابتدى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٠ هـ لغاية ١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٤ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٤

(٤) دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابتدى أول توت الواقع ف ١٩ رمضان سنة ١٢٦٢هـ رقم ٢٦٩٦ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٢١

(٥) سجل زمام الابعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٢٥٥ عين ٩ مخزن ١٨ ، ص ٦٣

على أثر ازدياد الطلب على المحصولات الزراعية وكانت الأرباح الطائلة حافزاً لهم على توسيع نشاطهم لجمعوا إلى تجارة القطن أعمال الوكالة عن شركات البواخر والسمسرة بالعمولة والأعمال المتصلة بتمويل منتجى القطن(١) .

واستطاع الاجانب أن يضعوا أيديهم على مساحات واسعة من الاراضى عن طريق الشراء وقد ساعدهم على ذلك عاملان :

الأول : إسراف طبقة الذوات وغرق بعض أفرادها فى الديون وأدى ذلك إلى تحول جزء من أملاك هذه الطبقة إلى الأجانب . وهذه حقيقة تؤكدها حركة بيع الأراضى فى النصف الثانى القرن التاسع عشر . فن أطيان عبد اللطيف باشا البالغ مساحتها ٢٠٥٠ فداناً فى عهد إسماعيل والموزعة على مديريات الشرقية والجيزة وأسيوط وجرجا اشترى الألمانى كارلس بيرلى من رعايا بروسيا ٣٨٥ فداناً من أطيان ناحية شنيط الحرابوة بالشرقية بعقـد فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٠ واشترى كل من اليونانى اسكندرى استرابو والإنجليزى يوسف فستروا ٤٠٥ أفدنة من أطيان الشرقية ومن أطيان عثمان نجيب بك اشترى اليونانى جورجى بوليمدى التاجر بالزقازيق ٥٠٠ فدان(٢) .

كما اشترى الكونت يوسف زغيب قنصل البرتغال بالإسكندرية ٧٩٧ فداناً سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩) من أطيان على حيدر باشا بالدقهلية(٣) .

---

(١) د . على الجريتلى المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد الشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال الدامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ١٩٨ ، ٢٠٢ .

(٣) سجل ١٠ زمام الأبعاديات الشورية بالزرناعة رقم ٤٣٢٨ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ٦٨٤ .

والأمثلة كثيرة على ذلك تسجلها سجلات الأراضي العشورية[١] .

الثاني : بيع أطيان الميرى وبالذات الأراضي التي تركها الفلاحون وأعطى سعيد حق شرائها للأجانب ومن هذه الأراضي اشترى اليوناني سوتيرى انسطاسيارى ٣٥٠ فداناً من أطيان نواحي ابشان وكفر الجرايدة بمديرية الغربية بتقسيط في ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)[٢] .

ومع نهاية عهد سعيد كان قد تجمع لدى بعض الأجانب عدد من الملكيات الكبيرة من الأراضي العشورية فالأجنبي زيزينيا يملك ٦٣٧ فداناً من الأطيان العشورية بمديرية البحيرة والأجنبي توسيجة الذى عمل قنصلا لبلاد اليونان خلال عهد محمد على يملك ١٠٠٠ فدان من الأراضي العشورية بالبحيرة أيضاً وميخالى توسيجة الذى عمل قنصلا لليونان بالإسكندرية خلال عهد محمد على وعباس يملك ١٦٠١ فدان من أراضي زاوية نعيم وسنجالى بالبحيرة من الأطيان العشورية[٣] .

وخلال حكم إسماعيل زاد عدد الأجانب من ملاك الأراضي العشورية فالأجنبي بولينود اربنت كان يملك ٤٧٦١ فداناً والأجنبي بنفور يملك ٦٥٠ فداناً بمديرية بنى سويف والفيوم وادوار لا فيزون قنصل روسيا يملك ٦٧٨ فداناً من أطيان مديرية الغربية والجيزة[٤] .

---

(١) سجل زمام أطيان الجفالك الأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ على سبيل المثال .

(٢) حول المزيد من مشتروات الميرى من قبل الأجانب انظر : دفتر زمام رابع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٣) سجل أول قديم من أطيان الأبعاديات المبيع والمعطى رزقة بلا مال بدون رقم عين ١١/٤٨ روزنامجة س ١٩١ .

(٤) دار المحفوظات سجل ثانى قديم من أرباب الأبعاديات العشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٢ مخزن ١٨ ، س ١٣٠ ، ١٣٣ ، ٢٠٥ ، ٢٤٩ ، ١١٥ .

وكان تصفية أطيان الدايرة السنية فرصة أمام الأجانب لتوسيع ملكياتهم فاليونانى ميجريديس انتر نيكيان اشترى ٦٤٢ فداناً من أطيان الدايرة بناحية قلشاه بالفيوم وفى ٤ يوليو سنة ١٩٠٠ [١]. كما اشترى الفيكونت دى فونتارس ٥٠٧٨ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتفتيش ارمنت فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٥ [٢] واشترى اليونانى ماركو ميخالى ٥٥٤ فداناً من أطيان القشن بالمنيا[٣].

وفى ظل الاحتلال تركز الجزء الأكبر من نشاط الأجانب فى شركات الأراضى وهى التى كانت تقوم باستصلاح الأراضى وبيعها للأفراد كما سبق أن أشرنا.

ومن ناحية أخرى فإن الأجانب تمكنوا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر من انتزاع جزء كبير من أراضى الفلاحين نظير القروض الربوية التى كانوا يمنحونها للفلاحين الذين غرقوا فى الديون بسبب الضرائب المتزايدة وخاصة خلال عصر إسماعيل [٤].

وقد ارتفعت ملكية الأجانب من ٢٢٥,١٨١ فداناً سنة ١٨٨٧ إلى ٥٥٠,٠٠٠ فدان سنة ١٨٩٦ تمثل نسبة تتراوح ما بين ١١ إلى ١٢ ٪ من مجموع المساحة المزروعة فى مصر تمثل الملكيات الكبيرة منها (أكثر من ٥٠ فداناً) أكثر من ٩٠ ٪

---

(١) دار المحفوظات No. 92, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14 Store 2, File 1173

(٢) دار المحفوظات No. 10, D.S. Purchases and Saler, P. Hole 5 Store 2, File 52

(٣) دار المحفوظات No. 53, D.S. Purchases and Saler. P. Hole 10 Store 2, File 571

حول مزيد من حالات البيع للأجانب انظر ملحق رقم ٦.

(٤) سوف نعرض لهذا الموضوع فى الفصل التالى بشىء من التفصيل.

وعلى هذا فالأجانب كانوا يملكون ما يقرب من ٢٣ ٪ من ملكية طبقة كبار الملاك تمثل ملكية شركات الأراضى جزءاً منها .

والدارس لملكية الأجانب وتوزيعها على المديريات ونسبتها إلى باقى الملكيات فى مطلع القرن العشرين (١٩٠١) يخرج بثلاث حقائق :

١ — أن ملكية الأجانب كانت تتركز فى المناطق الشمالية خاصة فى منطقة قناة السويس ومديرية البحيرة بالقرب من مركز تجمع الأجانب فى الإسكندرية وبور سعيد .

٢ — أن نسبة ملكيات الأجانب الكبيرة لباقى ملكيتهم أعلى من نسبة ملكيتهم إلى مجموع المساحة المملوكة للأفراد فى مصر فقد كانت نسبة ٩٢ ٪ من المساحة المملوكة للأجانب من الملكيات الكبيره .

٣ — أن هناك علاقة اطرادية بين زيادة الملكيات الكبيرد وزيادة ملكية الأجانت فى توزيع الملكيات الكبيرة على المديريات بحيث تزيد ملكية الأجانب فى مديرية من المديريات نلاحظ زيادة الملكيات الكبيرة بها ولا يخرج عن هذه القاعدة سوى القليوبية والجيزة فعلى الرغم من زيادة ملكية الأجانب بهاتين المديريتين لقربهما من القاهرة - نجد بهما زيادة فى نسبة الملكيات المتوسطة عن الكبيرة وكذلك مديرية الشرقية فعلى الرغم من زيادة نسبة الملكيات الكبيرة بها نجد أن نسبة الملكيات الكبيرة المملوكة للأجانب بها قليلة ولعل هذا راجع إلى أن مديرية الشرقية ظلت حتى مطلع القرن العشرين لا تمثل عنصر جذب لرأس المال الأجنبى لبعدها عن المدن الكبرى حيث يتركز الأجانب[1].

وفى الفترة التالية زادت ملكية الأجانب زيادة ملحوظة حين ارتفعت ملكيتهم من ٥٥٤ر٤٠٦ أفدنة سنة ١٩٠١ إلى ٧٢٠٢٣٠ فداناً سنة ١٩١٠ أى بنسبة تتراوح بين ٩ر١٠ ٪ من المساحة المملوكة ملكية خاصة وهى الفترة التى شهدت

---

(١) Baer G. Op. Cit, PP 67,68

قيام الكثير من شركات الأراضى التى حصلت على مساحات كبيرة من الأراضى وهى زيادة ساعد عليها الرخاء الذى ساد البلاد قبل أزمة سنة ١٩٠٧[١] . وإلى جانب الاوربيين شملت هذه الشريحة الاجتماعية عناصر من الأرمن والسوريين واليهود .

الأرمن :

لعب الأرمن على قلة عددهم دوراً بارزاً فى الإدارة والاقتصاد المصرى ابتداء من باغوص بك الذى عمل ناظرا التجارة والأمور الخارجية فى عهد محمد على والمهندس يوسف حككيان الذى منح رتبة الاميرلاى وعمل ناظرا لمدرسة الهندسة فى عهد محمد على[٢] إلى نوبار الذى تولى رياسة الد,ارة فى نهاية عهد إسماعيل (من ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ إلى ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩) . وهناك منح من الأرض أعطيت فى نهـــاية عهد محمد على لعدد من الأرمن فبولوبك الذى عمل صيدلانيا لمحمد على منح ٦٠٠ فـــدان من أبعادية بلقاس بالغربية سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) وخسروبك الذى عمل مترجماً لمحمد على منحه ٥٠٠ فدان من أبعادية البحيرة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧) وغيطانى بك الذى كان طبيباً لمحمد على منحه أيضاً ٥٠٠ فدان من أبعاديات البحيرة سنة ١٢٦٣[٣] . كما منح عباس بنومة تقوى زوجة يوسف حككيان ٣٠٠ فدان من أبعادية كفر أبو حمص بالبحيرة[٤] كما منح اسطوفان بك الذى عمل وكيلا للامور الخارجية ٥٠٠ فدان من ابعاديات

---

(١) Ibid, P 122

(٢) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على ، ص ٤٣٧ ، ٤٢٢ .

(٣) س ٢/١٥٦/١ ، دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الأباعد رقم ١٣٤٤ ، جـ ٢ ، ص ١٣ ، ١٦ ، ١٨ .

(٤) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور والمعطى بمدة المرحوم عباس باشا إلى مصر كان ، رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ عزن ١٨ .

القرية بأس فى ٢ محرم سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢)[1].

وفى فترة مبكرة نشط اثنان من الأرمن فى شراء الأراضى هما الكسان ويعقوب أبناء الأرمنى اسطراجى فقد اشتريا من المدعو حسن حيدر ١١٢ فداناً من أبعاديات ناحية ميت القائد بالجيزة بتقسيط فى ١١ شعبان سنة ١٢٦٠ (أغسطس سنة ١٨٤٤)[2]. وآلت إليهما أطيان باغوص بك بعد وفاته سداداً لديون اقترضها منهما ومساحتها ١٥٠ فداناً بسطرد والمطرية وذلك بتقسيط فى أول جمادى الآخرى سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦)[3]. كما إشتريا من أطيان محمود افندى أمين الخزينة فى عهد محمد على ١٠٠ فدان من أبعادية عزبة أشمون بالمنوفية وذلك بتقسيط فى ٢٥ صفر سنة ١٢٦٤ (١٨٤٨)[4]. وثمة مشتريات من أراضى الميرى قام بها بعض الأرمن فى بداية عهد إسماعيل من بينها ٣٠٠ فدان من أطيان زهرة وغيرها بنواحى مديرية المنيا بتقسيط فى ٢٩ صفر سنة ١٢٨١[5]. وفى نهاية عهد سعيد كان من كبار ملاك الأراضى المشورية عدد من الأرمن من أمثال خسروبك الذى أصبح يملك ٩٠٠ فدان من أطيان البحيرة ويعقوب والكسان المشار إليهما وكانا

---

(١) سجل زمام الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١٤

(٢) دار المحفوظات دفتر قيد تقاسيط الرزق من ٢٩ شعبان سنة ١٢٥٨ هـ لغاية ١٠ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ رقم ٢٦٩٢ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٢

(٣) دار المحفوظات ، دفترقيد تقاسيط الرزق سنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٥ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ١٧

(٤) دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابتدى غرة شوال سنة ١٢٦٣ رقم ٢٦٩٧ عين ٢٧ مخزن ١٨ ، ص ٥٤

(٥) ٢س ٢/١٥٣/٣٢ ، وحدة دار المحفوظات ،دفتر قيد تقاسيط الأباعد المشورية من ٧ صفر سنة ١٢٨١ هـ ، ص ٧٧

يملكان ٣٠٨ أفدنة بنواحى المنوفية والقليوبية والبحيرة[1] وخلال عهد إسماعيل كانت هناك عناصر جديدة من الأرمن من كبار ملاك الأراضى العشورية من أمثال دليو بك طبيب الخديوى إسماعيل الذى أصبح يملك ٦٠٠ فدان من أبعاديات الدقهلية وكركول الأرمنى الذى كان يعمل ترزيا بالسكة الحديد وكان يملك ٤٣٣ فداناً من أطيان زاوية سالم بالبحيرة[2]. وفى ظل الاحتلال نشط الأرمن فى شراء الاراضى ويكفى أن شركة رى البحيرة وهى من أكبر شركات الأراضى كان يديرها نوبار باشا[3] ومن خلال مبيعات الدائرة السنية يمكن تمييز أسماء عدد من الأرمن بين المشترين.

السوريون :

بدأت هجرة السوريين إلى مصر منذ عصر محمد على وخاصة بعد فتح الشام غير أن عددهم أخذ فى الزيادة إبتداء من عصر إسماعيل عندما دخل الاوروبيون الوظائف الحكومية وأصبحت هناك حاجة لعناصر تعرف العربية إلى جانب اللغات الاجنبية وبالذات الفرنسية وقد استطاع السوريون ممن أتيح لهم التعليم فى مدارس البعثات (الارساليات) الفرنسية والامريكية فى لبنان أن يشغلوا المواقع الوسطى بين الاوربيين والمصريين فى خدمة الحكومة وزاد عددهم فى ظل الاحتلال سواء فى خدمة الحكومة أو فى الصحافة أو فى التجارة مما جعلهم موضع حنق المصريين وخاصة الاقباط كما عمل بعضهم مرابين حيث نافسوا اليونانيين فى الريف المصرى كمرابين ومسلفى نقود وتفوقوا عليهم فى القسوة والجشع فى معاملة

---

(١) سجل أول قديم عن أطيان الأبعاديات والمبيع والمعفى رزقة بلا مال ، بدون رقم عين ٤٨/١١ روزنامة ، ص ١٩٣ ، ١٩٤

(٢) سجل ثانى قديم عن زمام الأبعاديات العشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ١٢٩ ، ١٨٧ ، ٢٧٣

(٣) Baer G. Op. Cit, P 68.

الفلاحين[1] وحصل بعضهم على جنسيات أجنبية حتى يتمتعوا بالميزات التي تمنحها الامتيازات الاجنبية[2] وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهرت من السوريين فئة من المموّلين من أمثال عائلة صغب التي نزح مؤسسها إلى المنصورة حوالي سنة ١٨٧٠ وعمل بالتجارة بعد أن صفى أعماله في بلدته « بعيدة » من أعمال لبنان وكان بداية عمله المصرفي شراء شونة على النيل لتخزين القطن وتسليف النقود بضمانه وعندما أقبلت عليه الدنيا اشتغل بإصلاح الاراضي وبيعها وقد ساهم في إنشاء شركة حلاجي الأقطان وشركة الغربية للاراضي[3].

ومنذ فترة مبكرة ترجع إلى عصر محمد علي حصل بعض السوريين على منح من أراضي الابعادية والمعمور ومن هؤلاء حنا بحري الذي ينتمي إلى عائلة بحري السورية بحمص وهي من العائلات التي تعاونت مع إبراهيم باشا في فترة الحكم المصري لسوريا وقدم حنا بحري مع ابراهيم باشا حيث منحه محمد علي رتبة أمير اللواء[4]. وفي سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) منحه محمد علي ١٠٠ فدان من معمور الطرية و ٥٠٠ فدان من أبعادية مديرية أسيوط[5]. وفي عهد سعيد كان حنا بحري وأسرته يملكون ٦٠٤ أفدنة من أطيان مديريات القليوبية والجيزة وأسيوط[6]. وابتداء

---

(١) Cromer, Op. Cit. 11, PP 214, 215 -Issawi, C, Op. Cit, P 17.

(٢) Baer G Op Cit, P 115

(٣) د. علي الجريتلي ، المرجع السابق ، ص ٢١٧

(٤) الياس زخورا ، مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال في مصر ، المجلد الثالث ، القاهرة ١٩١٦ ، ص ٨٦

(٥) س ٢/١٥٦/١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد رقم ١٣٤٤ ج ٢ ، ص ٦ ، ١٢

(٦) سجل أول قديم عن أطيان الأبعاديات والبيع والمعطى رزقة بلا مال ، عين ٤٨/٦١ روزنامجة ص ١٩٣

من عهد سعيد نشط السوريون فى الحصول على الاراضى الزراعية وأصبح بعضهم من كبار ملاك الاراضى العشورية فالزمية بنت باسيلى تقوط الشامى الحمصى كانت تملك ٩٠٠ فدان من أبعاديات الغربية فى عهد سعيد[1] وكان يوسف مقصود الشامى يملك ٢٠٠ فدان من أبعاديات مديرية المنيا وكانت المدعوة تكلة إبنة ميخائيل فرعون الشامى تملك ١٢٠ فداناً من أطيان ناحية طهواى بالمنوفية[2] كما كان ميخائيل الدمشقى التاجر بالاسكندرية يملك ٢٠٠ فدان من أطيان الحردات بمديرية البحيرة[3].

وفى أوائل حكم إسماعيل اشترى اللبنانى موتيرى التاجر بطنطا ٢٤٤,٥ فدان من أطيان الميرى بناحية رزقة الشناوى بمديرية الغربية بتقسيط فى ٢٤ ربيع أول سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣)[4].

وفى ظل الاحتلال وضع السوريون أيديهم على مزيد من الأراضى الزراعية وظهرت منهم عائلات أصبحت من أكبر الملاك فى مصر مثل عائلات لطف الله وصيدناوى وشديد .

لحبيب لطف الله المولود بمدينة بيروت بلبنان حضر إلى مصر فى حوالى منتصف القرن الماضى وعمل بالتجارة ثم عين قنصلا لروسيا واستطاع أن يكون

---

(١) دفتر زمم ثان الأطيان العشورية المملوكة لأربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٨

(٢) المصدر السابق ، ص ٩

(٣) سجل ثان قديم عن زمام أرباب الأبعاديات العشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٥٧

(٤) دفتر ثلاثة وثلاثون قيد تقاسيط الأباعد المعمورية من غرة ربيع آخر سنة ١٢٨٠ هـ رقم ١٢٥٧ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ١٩٠

ثروة كبيرة[1]. وفى مطلع القرن العشرين اشترى حبيب لطف الله الذى كان يتمتع بالجنسية الروسية ٤٠٣٤ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتفتيش مطاى بمديرية المنيا بعقد فى ١٦ مارس سنة ١٩٠٣[2]. وسليم صيدناوى الذى ولد فى دمشق سنة ١٨٥٦ حضر إلى مصر سنة ١٨٧٩ - بعد أن سبقه أخوه سمعان اليها - واشتغل حائكا ثم فتح حانوتا صغيراً بالموسكى مع أخيه باسم سليم وسمعان صيدناوى وما لبثت تجارتهما أن اتسعت[3]. وفى يوليو سنة ١٩٠٠ اشترى الاخوان صيدناوى مساحة ١٠١١ فداناً من أطيان الدايرة السنية بمركز اطسا بمديرية الفيوم[4] واشتريا فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣ - ١٣٢١ فداناً من أطيان الدايرة السنية بناحيتى شديوه وتطون بالفيوم[5] كما اشتريا أيضاً ٥٣٥ فداناً بعقد فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ من أطيان الدايرة بتفتيش مغاغة[6] وبالاشتراك مع آخرين اشترى الاخوان صيدناوى ١٠٥٢ فداناً من أطيان الدايرة بالفيوم وذلك بعقد فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦[7].

---

(١) الياس زخورا ، المرجع السابق ، المجلد الثانى ، ص ٤٠٠ حول عائلة لطف الله انظر صفحات ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤

(٢) دار المحفوظات No. 66, D. S. Purchases and Sales, P. Hole 11, Store 2, File 737

(٣) الياس زخورا ، المرجع السابق ، المجلد الثانى ، ص ٤١٩ ، ٤٢١

(٤) دار المحفوظات No. 87, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 989.

(٥) دار المحفوظات No. 89, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, Bile 1063.

(٦) دار المحفوظات No. 91, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File 1126.

(٧) دار المحفوظات No. 90, D S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File 1065

وسليم شديد الذى ينحدر من أسرة شديد اللبنانية والذى اشترى مساحات واسعة من الدومين والدايرة السنية بلغت ملكيته هو وأخوه رزق الله بك شديد عشرين ألف فدان تقريباً بمديرية الشرقية[1] .

ويعقوب صروف مدير جريدة المقتطف اشترى ١٤١ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتفتيش الروضة بأسيوط وذلك بعقد فى مايو سنة ١٩٠٣[2] إلى جانب ٧٨١ فداناً من أطيان الدايرة بالفيوم بالاشتراك مع فارس نمر بعقد فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦[3].

كذلك اشترى أبناء اليابى التجار بمصر والمولودين بحلب ١٠١٠ أفدنة من أطيان الدايرة بالمطاعنة بقنا[4] والذى يدرس مبيعات الدايرة السنية يجد مساحات كبيرة قد ذهبت إلى الكثير من العائلات السورية واللبنانية مثل عائلة خورى الدمشقية الأصل وغيرها .

اليهود :

عرف اليهود فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بأنهم رجال

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة بندر الزقازيق ، كشف محرر فى أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٢) دار المحفوظات No. 90, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13, Store 2, File 1155

(٣) دار المحفوظات No. 76, D.S. Purchases and Sales P. Hole 12, File 867

(٤) دار المحفوظات No. 92, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14, Store 2, File 1172

أعمال ومستبدلو نقود وسماسرة وهناك عدد من اليهود احتلوا جزءاً من التجارة الاوروبية وكان لهم محلاتهم إلى جانب غيرهم من التجار فى أسواق المدن الكبرى.

وخلال حكم إسماعيل أبدى اليهود المقيمون بمصر اهتماماً باستثمار أموالهم فى بعض المشروعات الحكومية التى تشجعها الدولة (١) وظهر منهم عدد من المولين كانوا يتمون بالقرابة إلى كبار المولين اليهود مثل روتشيلد وأبنهيم وغيرهما مما أتاح لهم تسهيلات مالية ومصرفية كبيرة وقد لعبت هذه البنوك دوراً هاماً فى تمويل الحكومة واستثمار الاموال الأجنبية فى مصر من هؤلاء عائلات قطاوى ومنشة وسوارس وسرسق وأول إشارة لعائلة قطاوى فى منتصف القرن التاسع عشر حيث أنشأ يعقوب قطاوى بنكا فى القاهرة مع أولاده الأربعة ويعتبر بنك سوارس من أهم البنوك التى أنشأها اليهود المحليون حيث كانت تربطه روابط وثيقة ببنك باريس والبلاد الواطئة (هولندا وبلجيكا) أحد بنوك الاعمال الفرنسية الكبرى . وقد تطورت أعمال هذه البيوت المالية تطوراً ملحوظاً بعد سنة ١٨٧٥ على أثر نضوب معين الارباح والعملات التى كانوا يحصلون عليها من إصدار القروض والوساطة فيها ومن العمليات التجارية الحكومية فتحول البعض منهم إلى إقراض أصحاب الأراضى وتمويل الصادرات واستصلاح الاراضى وبيعها بالتقسيط بينما ساهم البعض الآخر فى تأسيس الشركات والبنوك وإدارتها فاشتركت عائلة هرارى فى إنشاء البنك العقارى والبنك الأهلى المصرى وشركات السكر والمياه . وكان بنك سرسق ضمن مؤسسى شركة أقطان كفر الزيات كما لعب سوارس دوراً هاماً فى إنشاء البنك الأهلى المصرى مع سلفاجو وسيرارنست كاسل وكان الأخوان سوارس على رأس النقابة المالية التى أشرفت على تأسيس البنك العقارى المصرى كما اشتركوا فى تأسيس شركات أراضى كوم أمبو والشيخ

---

(١) Landau, M.J. The jews in nineteenth century Egypt,
Hole, P.M, Edit: Op, Cit, PP 201, 202

فضل وسام إخوان سوارس مع سيرارنست كاسل أيضاً فى تأسيس شركات أراضى كوم امبو والشيخ فضل وسام إخوان سوارس مع سيرارنست كاسل أيضاً فى تأسيس النقابة المالية التى اشترت أراضى الدايرة السنية.(١)

وعموماً فقد نشط الرأسماليون اليهود فى المشاركة فى النشاط الاقتصادى وساعدهم على ذلك الرخاء الاقتصادى الذى شهدته البلاد فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى وما قدمه الاحتلال من ضمانات لرأس المال الاجنبى عموماً ونتيجة لهذا فقد زاد عدد اليهود زيادة ملحوظة وفى سنة ١٨٩٧ كان نصف اليهود الموجودين فى مصر من الأجانب وكانوا يقيمون بصفة أساسية فى المدن الكبرى(٢)

وفى مجال ملكية الأراضى الزراعية فاناليهود قد نشطوا إبتداء من عهد سعيد فى شراء الأراضى وتشير سجلات الأراضى المشورية إلى عديد من حالات شراء الأراضى التى قام بها اليهود. فن أطيان المدعو حسين بك إشترى كل من نسيم نخمانه الإسرائيلى وموسى ابراهيم من رعايا تسكانيا ٣٢٥ فداناً مناصفة بمديرية المنيا بتقسيطين فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٧٦ هـ (١٨٦٠)(٣). وأطيان حسن راسم باشا البالغ مساحتها ١٦٨٧ فدانا من أطيان السنبلاوين إشتراها كل من إبراهيم الدعى الإسرائيلى التاجر بالسنبلاوين وإيليا هواطوريل الإسرائيلى من رعايا فرنسا بالاسكندرية ورفائيل سوارس من رعايا إيطاليا « البنكير بمصر » وأخيه سعد سوارس وقد شملت هذه الأطيان وابوراً للمياه ومبنى عزبتين وبلغ ثمنها

---

(١) هـ. على الجيتلى، المرجع السابق، ص ٢١٥—٢١٨

Ibid, PP 202 , 204 .

(٢) Ibid, PP 199 , 207

(٣) سجل أول قديم عن أطيان الأبعاديات والمبيع والمعطى رزقة بلا مال، عين ٨٠٤/١١ الروزنامجة، ص ٥٤

٧٣٣ر١٨٧ر٢٠ قرشاً إشتراها المذكورين مشاركة وذلك بحجتين شرعيتين من محكمة المنصورة الأولى محررة فى ١٦ القعدة سنة ١٢٩٧ (١٨٨٠) والثانية فى ٢١ ربيع آخر سنة ١٢٩٨ (١٨٨١)[١] .

ومن أطيان سليم أفندى سرى ببنى سويف إشترى الإسرائيلى ابراهيم ليفى جربوع الصراف بحارة اليهود بالقاهرة ٢٠٠ فدان بثلاث حجج شرعية فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٧ (١٨٨٠)[٢]

وإشترى الإسرائيلى إسحق رونية بن مناحم التاجر المقيم بالمحروسة ٧١ فدانا من أطيان ناحية الخيس بمديرية الشرقية من ورثة حسين أفندى الذى كان يعمل وكيلا لمديرية أسيوط وجرجا بمبلغ ١٤٢٠٠ قرش بتقسيط فى ١٢ ربيع آخر سنة ١٣٠٢ (١٨٨٥)[٣]

وفى نفس الوقت وقعت مساحات من أراضى كبار الملاك تحت الرهن نظير القروض التى حصل عليها أصحابها من المرابين اليهود وتعطى سجلات الأطيان المشورية نماذج من هذه الرهونات . فامير اللواء أحمد شكرى بك الذى كان مديراً لبنى سويف والفيوم فى عهد سعيد رهن أطيانه بمديرية المنيا البالغ مساحتها ٦٠٠ فدان إلى يعقوب شالوم مقابل مبلغ ١٧٢٥ جنيهاً (بنتوذهب) وجاء فى شروط الرهن أنه إذا عجز المذكور عن سداد المبلغ فى موعده فمن حق الدائن أن يبيع من هذه الأرض ما يكفى لسداد دينه . وبنفس الشروط تقريباً رهن الشيخ حسن

---

(١) سجل ١٠ زمام الأبعاديات المشورية بالرزنامة رقم ٤٣٢٨ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٨١ .

(٢) دار المحفوظات ، سجل ٨ قديم زمام الابعاديات المشورية بالرزنامة ، رقم ٤٣٢٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) دار الوثائق س ٢/٧ب/١٠/٣ ، وحجة دار المحفوظات ، الاطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٤٢ ساوس ص ١٨٦ .

الجرجاوى من أطيانه بميت شهالة بمديرية الغربية ٩٦ فداناً إلى نفس الإسرائيلى المذكور مقابل مبلغ ١٥٠٠ جنيه (بنتو ذهب) وجاء فى شروط الرهن أنه إذا لم يتم السداد فى الموعد المحدد ومدته تسعة شهور فان الأرض تباع بالمزاد العلنى . كما رهن ورثة إبراهيم باشا يكن من أطيانهم بالغربية والبحيرة ١٦٠١ فدان نظير مبلغ خمسة جنيهات للفدان إلى الاسرائيليين إخوان أجيون وتحرر عن ذلك حجة شرعية فى ١٠ ذى الحجة ١٢٨٢ (١٨٦٦)[١]

وخلال عهد إسماعيل كان هناك عدد من اليهود قد أصبحوا ضمن ملاك الأراضى العشورية من أمثلة يعقوب الياهو التاجر بمصر الذى أصبح سنة ١٨٦٩ يملك ٦٣١ فدانا من الأراضى العشورية بمديرية الغربية[٢] . والاسرائيلى لينى جربوع الصراف بحارة اليهود الذى أصبح يملك ٤٠٠ فدان من الأراضى العشورية بمديرية البحيرة[٣] . وأبناء حاييم الدرعى التاجر بالسنبلاوين الذين أصبحوا يملكون ١٦٨٧ فدانا من أطيان السنبلاوين فى نهاية عهد إسماعيل وأوائل عصر توفيق[٤] .

وكانت مبيعات الدايرة السنية فرصة أمام بعض اليهود للحصول على مزيد من الأرض فهرارى باشا إشترى ٥٣٠ فدانا من أطيان الدايرة بتفتيش مغاغة وذلك

---

(١) سجل أول قديم من أطيان الابعاديات والبيع والمعلى رزقة بلا مال، مين ٤٨/١١ الروزنامجة ص ١٤ ، ١٦ ، ٥٧ .

(٢) س ٢/١٥٧/١ ، وحدة دار المحفوظات ، الاطيان العشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى بالروزنامجة رقم ٤٣٤٠ رابع ، ص ٥٥ .

(٣) سجل ١٠ زمام الابعاديات المعمورية بالروزنامجة رقم ٤٣٢٨ مين ٤٨ عزن ١٨ ص ١٧٤ .

(٤) دار المحفوظات ، سجل جزء ثالث بحرى جديد بالاطيان المعمورية تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٣٦ مين ٤٨ عزن ١٨ ، ص ٩٤ .

بعقد مؤرخ فى ٣١ مايوسنة ١٩٠١ ورهن مقابلها ٢٤٠٠ متر مربع يملكها بالقرب من قصر الدوبارة بالقاهرة[1].

واشترى الإسرائيليان زاكى وليون حايم بعبيس وهم من أصحاب البنوك الذين يتمتعون بالرعية الايطالية ٤٣٧ فدانا من أطيان الدايرة السنية بتفتيش الروضة بأسيوط وذلك بعقد فى مايو سنة ١٩٠٣[2] واشترى ف . س أجيون مساحة ١٤٠٤ أفدنة من أطيان الدايرة بالمعصرة واشترى الاسرائيلى روهامين إسحق ليشع ٣١١ فدانا من أطيان الدايرة بالروضة كما اشترى أ . سرسق مساحة ١٥٣٠ فدانا من أطيان الدايرة بالروضة[3] ومن أطيان الدايرة السنية بتفتيش الروضة بمديرية أسيوط اشترى يوسف اصلان قطاوى الذى كان من رعايا النمسا ٢٤٢ فدانا كجزء من مساحة ١١٦٤ فدانا اشتراها بالاشتراك مع بعض اليهود فى أبريل سنة ١٩٠٣ من بينهم فلكس سوارس الذى كان يتمتع بالرعاية الايطالية والذى اشترى ضمن مبايعة أخرى مساحة قدرها ٢٣٣ فدانا من أطيان الدايرة السنية ببنى حزار كما اشترى ولداه ليون وجوستاف ٣٧ فدانا من أطيان نفس المنطقة[4] كما اشترى فلكس سوارس بالاشتراك مع آخر مساحة ثالثة قدرها ٣٦٦ فدانا من أطيان الدايرة بتفتيش الروضة بعقد فى مايو سنة ١٩٠٣[5] وفى ١٩ مايو من نفس

---

(١) دار المحفوظات No 82, D. S. Purchases and Sales P. Hole 7 Store 2 File 239.

(٢) دار المحفوظات No 67, D. S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2, File 739.

(٣) انظر ملحق رقم ٦.

(٤) دار المحفوظات No 66, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2. Files 725.

(٥) دار المحفوظات No 67, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 Store 2, File 744.

العام اشترى يعقوب منشه وأولاده الذين كانوا يتمتعون بجنسية دولة النمسا والمجر مساحة قدرها ٣٥٧٧ فدانا من أطيان الدايرة بتفتيش المعصرة بالمنيا وفى نفس التاريخ اشترى المذكورون ٦٥٦ فدانا من أطيان ناحيتى سمالوط وقلوصنا من أطيان الدايرة بالمنيا[1] كما اشترى يوسف وداود منشى مساحة ١٠٠٣ أفدنة من أطيان الدايرة بمعصرة داود بتفتيش الفيوم[2]

ومن ناحية أخرى تركز نشاط الرأسماليين اليهود فى شركات الأراضى التى سيطروا على كثير منها فشركة أراضى البحيرة كان يشترك فى مجلس إدارتها كل من أشيل عاداة ويوسف عاداة . والشركة المصرية للزراعة والصناعة كان من أعضاء مجلس إدارتها موسى عنتبى وشركة كوم أمبو كان يتولى رياسة مجلس إدارتها روبير رولو ويشترك فى عضوية المجلس كل من ليون سوارس وهنرى فيكتور موصيرى ورالف هوارى ويتولى رينيه قطاوى مهام مديرها العام . وشركة أراضى الشيخ فضل كان يوسف قطاوى يتولى رياسة مجلس إدارتها وكان أعضاؤه اصلان قطاوى وروبير رولو وليون سوارس وهنرى فيكتور موصيرى وكان مديرها العام ابرامينو اشير أما شركة الاتحاد العقارى المصرى فكان عضو مجلس الادارة المنتدب بها اصلان قطاوى وكان من بين أعضاء المجلس أميل نسيم عدس وشارل شالوم . أما شركة التربية العقارية فكان من بين أعضاء مجلس إدارتها كل من يوسف عاداة وهنرى فيكتور موصيرى وجويدى ليفى[3]

---

(١) دار المحفوظات No 84, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13 Store 2, File 1613.

(٢) دار المحفوظات No 92, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 Store 2 File 1176.

(٣) أحمد غنيم أحمد أبو كف، اليهود والحركة الصهيونية فى مصر (١٨٩٧ — ١٩٤٨) كتاب الهلال عدد يونيو سنة ١٩٦٩ ص ٦٥ ، ٦٦ .

أغنياء المدن المصريين

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تضافرت عدة عوامل لتغيير الوضع الاقتصادى فى مصر تغييراً جوهرياً وأدت فى النهاية إلى ظهور طبقة من أغنياء المدن جلها من البورجوازية التجارية ولعل أبرز هذه العوامل هى :

١ — إنهيار نظام الاحتكار حيث أخذ نظام الاقتصاد الحر يحل تدريجياً محل نظام محمد على وذلك إبتداء من عصر سعيد وخلال عصر إسماعيل مما أتاح فرصاً واسعة للتجارة فى ظروف إنفتاح مصر على الاقتصاد العالمى وتدفق رأس المال الأجنبى

٢ — إنهيار نظام الاقتصاد المعيشى القائم على التبادل وتحول مصر إلى إقتصاد السوق القائم على التعامل النقدى وكان التحول إلى جباية الضرائب نقداً فى عهد سعيد خطوة كبيرة على هذا الطريق .

٣ — الغاء ضريبة الدخولية فى عهد إسماعيل التى كانت تمثل نوعا من الجمارك الداخلية تشل حركة التجـــارة وقد أدى هذا إلى تنشيط التجارة وإتساع حجم السوق .

٤ — إتساع الرقعة الزراعية وإقبال الغزالين الأوربيين على شراء القطن المصرى وخاصة بعد الحرب الأهلية الأمريكية وازدياد التجارة تبعاً لذلك مما أدى إلى زيادة إنتاج البلاد من المحصولات النقدية وازدادت أرباح منتجى القطن وتجاره فى الفترة من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٨٧٠ زيادة كبيرة حين ارتفع ثمن القطن المصرى من ١١ ريالا للقنطار سنة ١٨٦٠ الى ٢٢ ريالا سنة ١٨٦٢ ثم إلى ٥٢ ريالا سنة ١٨٦٥ وزادت صادراته من نصف مليون سنة ١٨٦٠ الى ١٫٨٠٠٫٠٠٠ قنطار سنة ١٨٦٤

٥ — إقبال الحكومة على الاقتراض فى مصر والخارج فى عهـد سعيد وإسماعيل حيث بدأ الاستثمار الحكومى فى المشروعات بانشاء أول خط السكة الحديد سنة ١٨٥١ وإصلاح النقل المائى وإنشاء الترع والجسور والاشتراك فى رأس مال قناة السويس التى طرحت أسهمها للاكتتاب العام سنة ١٨٥٨ وقد أحدثت زيادة الانفاق الحكومى بعد سنة ١٨٦٠ بالإضافة إلى ارتفاع حصيلة الصادرات زيادة هائلة فى الدخل الأهلى وأدى ذلك إلى إقبال المصريين والاجانب على استصلاح الأراضى للاستفادة من الارتفاع المطرد فى أسعارها نتيجة لتنفيذ مشروعات الرى والصرف وتحسين المواصلات وازدياد السكان . ولقد سار الاستثمار الفردى جنباً إلى جنب مع الاستثمار الحكومى ولتزويد سكان المدن النامية بالسلع الاوروبية التى زاد الاقبال عليها ومستلزمات المدنية الحديثة كالمياه والغاز والتليفون والتلغراف(١)

كل هذه الظروف أدت فى النهاية إلى ظهور طبقة من التجار وأصحاب رؤوس الأموال من سكان المدن المصريين الذين حصلوا على أرباح كبيرة من خلال هذه التحولات وكونوا لأنفسهم رؤوس أموال ما لبثوا أن استغلوا جزءاً منها فى شراء الأراضى . فقد أدى ظهور الرأسمالية فى الزراعة مصحوباً باستقرار الملكية الفردية وتحول مصر إلى مزرعة ضخمة للقطن بعد تنفيذ عدد من مشروعات الرى الكبرى وربط مصر بالنظام الاستعمارى العالمى فى ظل الاحتلال البريطانى ثم ارتفاع أثمان المحصولات وخاصة القطن . إلى زيادة قيمة الأراضى الزراعيـــة باعتبارها سلعة منتجة وأصبح الاستثمار فى الأراضى الزراعـــية وحيازتها عملا مربحاً يستهوى أصحاب رؤوس الأموال وأغنياء المدن الذين راحوا يضعون أيديهم على مساحات واسعة من الأراضى التى أصبح الحصول عليها متاحا عن طريق الشراء سواء كانت من أراضى الدايرة السنية أو من أراضى الدومين أو من الأراضى المستصلحة ، وساعد على ذلك عامل اجتماعى

---

(١) د. على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

جديد وهو أن حيازة مساحات واسعة من الأراضى أصبحت إحدى دلالات الوضع الاجتماعى(١).

وتكشف وثائق دار المحفوظات عن مشتريات مبكرة قام بها التجار. فمن أطيان غيطاس أفندى الذى عمل أميناً للرزنامة فى عصر محمد على باع ورثته مساحة ٣٠٠ فدان من الابعادية بالمنيا إلى الحاج محمد أمين أغا من كبار تجار مصر المحروسة، بحجة شرعية فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) وذلك سداداً لديون غيطاس أفندى (٢).

ومن أطيان ورثة محمود أفندى الذى عمل وكيلا للدايرة الكتخداوية فى عهد محمد على اشترى الحاج عبد المقصود أغا التاجر بخان الخليلى ١٥٠ فداناً من أطيان ناحية طامية بالفيوم بحجة شرعية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٧)(٣).

ومن أطيان محمود أبو سلطان شيخ بدو المنادى اشترى محمود على الغورى التاجر بالفحامين ٢٠٠ فدان بمديرية الشرقية فى عهد سعيد(٤).

وفى ٢٣ محرم سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) اشترى إبراهيم أفندى بركات التاجر

---

(١) Anowr Abd El-Malek, Ideologie et renaissance nationole l'Egypte Modero, Paris, 1969. PP 84, 85 - Baer. C. Social ohange in Egypt, 1800—1914, Holt. P. M, Edit: Op. Cit. P. 157.

(٢) دفتر قيد تقاسيط الرزن لسنة ١٢٦١ هـ رقم ٢٦٩٥ عين ٢٧ مخزن ١٨، ص ١٩.

(٣) دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات من ابتدى غرة شوال سنة ١٢٦٢ هـ رقم ٢٦٩٧ عين ٢٧ مخزن ١٨، ص ٥١.

(٤) دفتر زمم ثانى الاطيان المشورية المملوكة لاربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨، ص ١٨.

بخان الخليلي ٢٥٨ فداناً من أطيان إبراهيم صدق ناظر بوستة القلعة السعيدية(١).

وكانت مبيعات أراضي الميرى فى نهاية عهد سعيد وأوائل عهد إسماعيل فرصة أخرى أمام بعض التجار للحصول على ملكيات كبيرة . فمصطفى هارون من « تجار المحروسة » اشترى ١٩٨ فداناً من أطيان الميرى بالدقهلية بتقسيط فى ١١ شعبان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣) واشترى حنا أديب التاجر بطنطا ٤٣٢ فداناً من أطيان الميرى بمديرية الغربية وذلك بتقسيط فى ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)(٢) كما اشترى بطرس جرس من « تجار المحروسة » ٧٥ فداناً من أطيان الميرى بناحية أبشواى الرمان بمديرية الفيوم بتقسيط فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)(٣). واشترى الشيخ على الغريق من تجار المنصورة ١٢٧ فداناً من أطيان الميرى بالدقهلية بتقسيطين الأول فى ٩ محرم سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) والثانى فى جماد أولى سنة ١٢٨١ (١٨٦٤)(٤).

وابتداء من عصر سعيد أصبح من الممكن وجود أسماء من التجار بين كبار ملاك الاراضى العشورية فالحاج أحمد عيسى المغربى التاجر بالفحامين بمصر أصبح يملك فى نهاية عهد سعيد ٢٤٢ فداناً من أبعاديات القليوبية(٥).

---

(١) دفتر قيد تقاسيط الابعاديات والجفالك جزء ٦٨ سنة ١٢٨٧ هـ رقم ١٢٩٢ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ١٦٦ .

(٢) دفتر زمم رابع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون سنة ١٢٧٩ هـ رقم ١٢٥١ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ١٣٩ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٤) دفتر زمم رابع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨

(٥) دفتر زمم ثانى الأطيان العشورية رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ١٥

وروفائيل نخلة التاجر بمصر كان يملك فى بداية عهد إسماعيل (١٨٦٦) ٢٤٥ فداناً من أطيان بنى سويف والفيوم. وباسليوس اسحق التاجر بالمنيا كان يملك سنة ١٨٦٧ - ١٣٣ فداناً من أطيان ناحية أشروبة بمديرية المنيا[1].

وفى أواخر عهد إسماعيل كان السيد مصطفى أبو حديد من تجار الغورية بمصر يملك ١٩٧ فداناً من أطيان بنى خلف وبنى عامر بالمنيا[2] ونعمان البكرى كبير تجار دمياط كان يملك ١١٤ فداناً من أطيان الدقهلية[3].

وحنا ميخائيل أديب التاجر بطنطا كان يملك ٤٣٢ فداناً من أطيان مديرية الغربية[4] ومحمد سليط التاجر بالسنبلاوين بلغت ملكيته (١٨٧٥) ٢٩٦ فداناً من أطيان الدقهلية[5].

وتردد المصادر أسماء عائلتين من التجار الذين أصبحوا من كبار الملاك فى هذه الفترة المبكرة هما عائلة المحجين وعائلة الطرزى ويذكر على مبارك أن الحاج مصطفى المحجين كان من التجار المعتبرين فى عهد محمد على وأن حفيده حسن المحجين كان يملك رأس مال كبير وعقارات وأراضى زراعية[6] ويقول بير أن أوقاف

---

(١) المصدر السابق .

(٢) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء ١٦ رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ ص ١٧٥ .

(٣) دفتر يتضمن مربوط زمام الابعاديات والجفالك المحرر بها تقاسيط لغاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ الوجه البحرى

(٤) سجل ثانى قديم عن زمام أرباب الابعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ١٧٩ .

(٥) دار المحفوظات سجل ١١ قديم زمام أرباب الابعاديات المشورية بارزنامجة رقم ٤٣٢٩ عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٦) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

حسن الهجين كانت تغطى مساحة ١٤٢٥ فداناً[١] وتشير سجلات دار المحفوظات إلى أن حسن الهجين التاجر بالغورية قد اشترى فى نهاية عهد محمد على ٦٧٥ فداناً من أطيان العطف وكفر شحاته بالجيزة[٢]. وفى عهد سعيد كانت ملكيته من الاراضى العشورية تبلغ ٧٧٥ فداناً بالجيزة[٣] . وفى أوائل عهد إسماعيل اشترى حسن الهجين بك ٣٤٥ فداناً من أطيان خورشيد باشا الذى كان يعمل محافظا للاسكندرية بتقسيط فى ربيع آخر سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣)[٤].

وفى نهاية عهد إسماعيل كانت أوقاف حسن الهجين تغطى ١٥٠٦ فداناً من الأطيان العشورية بمديرية الغربية والجيزة[٥].

أما عائلة الطرزى فيذكر على مبارك أن حسن الطرزى كان من كبار الملاك وأنه كان يملك تجارة كبيرة تركها له والده الذى كان من التجار المحترمين فى منفلوط[٦].

وفى أوائل القرن العشرين كان حفنى باشا الطرزى من كبار تجار منفلوط

---

(١) Baer G.A. History of land owner snip in modern Egypt, P 85

(٢) سجل زمامات الابعاديات والجفالك القديمة لغاية ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٧٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١ .

(٣) سجل أول قديم عن أطيان الابعاديات والبيع والمعطى رزقة بلا مال عين ١١/٤٨ روزنامجة .

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك والاباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ص ١٥١ .

(٥) سجل الاطيان العشورية الخاصة بالاوقاف الموقوفة من قبل مذكورين رقم ٤٣٣٦ عين ٤٨ مخزن ١٨ .

(٦) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٩٦ .

يملك ٧٠٠ فدان من أطيان مركز منفلوط[1]

وثمة عائلة ثالثة من عائلات التجار أصبحت تملك مساحات كبيرة من الأطيان فى عهد إسماعيل هى عائلة موسى العقاد. فالسيد موسى العقاد الذى كان من أبرز تجار القاهرة نشط فى نهاية عهد سعيد فى شراء الأراضى فاشترى ٥٠٣ أفدنة ببنى سويف والفيوم من أطيان زهرة هانم إبنة محمد حبيب أفندى الذى عمل مأموراً لديوان محمد على ثم اشترى ٨٦ فداناً من أطيان الهامى بن عباس باشا بتقسيط فى ١٤ ربيع أول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣)[2].

وفى عهد إسماعيل كان موسى بك العقاد يملك ١٢٤٩ فداناً من الأراضى العشورية بنواحى مديريات بنى سويف والفيوم والغربية والجيزة[3]. غير أنه حتى أوائل عهد إسماعيل لم يكن التجار وأغنياء المدن يمثلون قطاعاً كبيراً من كبار الملاك سواء فى العدد أو المساحة لكنه إبتداء من الثمانينات وبفعل الظروف السابق الإشارة اليها نشط أغنياء المدن فى الحصول على الأراضى ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح هناك قطاع كبير من البورجوازية التجارية من المصريين يحتلون موقع الصدارة بين كبار الملاك فالسيد على خشبة كبير تجار أسيوط اشترى ٦١ فداناً من الحدائق بناحية بصرة بأسيوط وهى من أطيان والدة الخديوى إسماعيل التى تنازلت عنها للميرى وذلك بحجة شرعية فى ٧ محرم سنة ١٣٠٠

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، مجموعة وثائق عابدين، كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١، أعيان مركز منفلوط كشف رقم ١.

(٢) سجل أول قديم من أطيان الابعاديات والمبيع والمعطى رزقة بلا مال عين ٩٤/١١ روزنامة، ص ١٦١.

(٣) سجل زمام أطيان الجفالك والابعاديات العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية، جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٧ مخزن ٨، ص ٢٩٠.

(١٨٨٢) بمبلغ ١٠٥,٠٠٠ قرش[١] ، وفى الفترة التالية استطاع محمد أفندى خشبة الحصول على مساحات من الاراضى من بينها ١٨ فداناً اشتراها المذكور من أراضى الفلاحين المباعة نظير متأخرات الضرائب بمديرية أسيوط[٢].

وفى أوائل القرن العشرين كانت عائلة خشبة بأسيوط تأتى فى عداد كبار الملاك فالسيد بك خشبة عمدة بندر أسيوط كان يملك ١٠٠٠ فدان من أطيان مديرية أسيوط وإسماعيل بك خشبة من أعيان بندر أسيوط يملك ٢٠٠ فدان بمديرية أسيوط ومحمود بك خشبة من أعيان بندر أسيوط أيضاً يملك ٢٠٠ فدان بنواحى المديرية[٣].

وتظهر عائلة الهلالى بأسيوط كواحدة من عائلات التجار التى أخذت طريقها إلى شراء الأراضى ففى نهاية عهد سعيد اشترت بثينة إبنة محمد الهلالى كبير تجار أسيوط (سر تجار) ١٩٦ فداناً من أطيان الميرى بناحية المابدة بمديرية أسيوط ثم اشترت مساحة أخرى من أطيان الميرى بناحية بنى يحي وذلك بحجة شرعية فى ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢)[٤].

وفى نفس العام اشترى أخوها عثمان محمد الهلالى ١٦٨ فداناً من أطيان

---

(١) دار المحفوظات ، سجل ١٧ قديم زمام أرباب الأبعاديات المشورية بالرزنامة ، سنة ١٢٩٦ هـ رقم ٤٣٣٥ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٢٩

(٢) دار المحفوظات ، سجل مبيع أطيان ونخيل الاهالى بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الاموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموى / ١٦٢٠ حفظ نوعى / مخزن ١ تركى.

(٣) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٢٩١ ، أعيان بندر أسيوط كشف رقم ١ ، ٢

(٤) دفتر قيد التقاسيط سبعة وعشرون ، رقم ١٢٥١ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ١٢٨

الميرى ببنى شقير بأسيوط بتقسيط فى ٧ شعبان سنة ١٢٧٩[١] وفى أوائل القرن العشرين كانت عائلة الهلالى من بين كبار الملاك بمديرية أسيوط وكان ثلاثة من أفرادها هم أمين بك الهلالى وابراهيم بك الهلالى وحامد بك الهلالى من أعيان بندر أسيوط يملكون ٢٢٠ فداناً بنواحى المديرية[٢] وقد لعبت مبيعات الدايرة السنية وراق حصول بعض التجار على مساحات واسعة من الاراضى . والحقيقة البارزة حول جناح البورجوازية التجارية الذى تحول إلى كبار ملاك هى أن معظمهم من الاقباط المصريين الذين عملوا بالتجارة ثم نقلوا نشاطهم إلى مجالات إقتصادية أخرى من بينها شراء الأراضى الزراعية والنموذج المبكر لهذه الفئة التاجر جريس إسطفانوس أحد تجار الوجه القبلى فى عهد إسماعيل الذى كون لنفسه ثروة من التجارة ثم إنتقل إلى الدقهلية وكون لنفسه أطياناً تزيد مساحتها على ٢٠٠٠ فدان بقرية كفر اللاوندى بمركز أجا بالدقهلية وأقام كثير من طلبات الرى ويقول على مبارك أنه إشترى محالج للقطن ومعصرة لقصب السكر وشيد قصراً وأنشأ حديقة فى قريته[٣]

كذلك فان بعض الأقباط المصريين عملوا قناصل ووكلاء قناصل لبعض الدول الأجنبية أو وكلاء لبيوت مالية إلى جانب عملهم كتجار من أمثال ويصا بقطر الذى عمل قنصلا للولايات المتحدة الأمريكية وهولاندا باسيوط وحنا ميخائيل عمل قنصلا لروسيا وأندراوس بشارة الذى عمل قنصلا لإيطاليا وبلجيكا بالاقصر[٤]

---

(١) دفتر زمم رابع الأطيان الباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) كشوف باسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان بندر أسيوط كشف رقم ١ ، ٢

(٣) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١١ ، ص ٩٢

Baer G. Op. Cit. P. 63

(٤) Mikhail, Kyriakos. Copts and Moslems under British Control Egypt, London, 1911, 27.

كما حصل بعضهم على جنسية بعض الدول الأجنبية حتى يستفيدوا من الإمتيازات الأجنبية من أمثال واصف خياط الذى كان سنة ١٨٨٢ يتمتع بجنسية الولايات المتحدة الأمريكية (١)

كما أن بعض الأقباط قد عملوا فى المقاولات من أمثال أنطون أبو طاقية الذى إختصته الحكومة بتوريد كل المهمات اللازمة لمبانيها فكون عن طريق ذلك ثروة كبيرة إستخدمها فى تجارة الأقطان واقتنى عن طريقها أطياناً كثيرة (٢)

هذا بالإضافة إلى أن بعض الأقباط إشتغلوا بأعمال الربا وتسليف النقود بفائدة منذ نهاية الثمانينات وإستطاع هؤلاء أن ينتزعوا بعض أطيان الفلاحين العاجزين عن سداد ديونهم من أمثال واصف خياط أحد تجار أسيوط الذى تشير أوراق الثورة العرابية إلى أنه كان يقوم بتسليف النقود بفائدة للفلاحين وإستطاع أن ينتزع بعض الأطيان من الذين عجزوا عن السداد(٣) وهذه الخطوة كانت مقدمة لعمل بعض الأقباط فى مجال الأعمال المصرفية فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين من أمثال بشرى وسينوت حنا وعائلة ويصا بأسيوط الذين كانوا يقبلون الودائع ويقومون بتحويل الأموال قبل قيام البنوك المساهمة الكبرى(٤).

هكذا إستطاعت كثير من الأسر المسيحية مستفيدة من الظروف الإقتصادية التى مرت بها مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إرتياد كثير من مجالات

---

(١) دار الوثائق ، أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا التهمين ملف رقم ٢٢٥/١٣ قضية عثمان حمدى ناظر قسم منفلوط .

(٢) رمزى تادرس ، الأقباط فى القرن العشرين ، الجزء الرابع ، القاهرة سنة ١٩١١ ص ٩٤ — ٩٨ .

(٣) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا التهمين ، ملف رقم ٢٢٥/١٢ خضية عثمان حمدى ناظر قسم منفلوط .

(٤) د. على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ، ٢١٨ .

النشاط الإقتصادى واستطاعت هذه الأسر أن تكون رؤوس أموال ضخمة سرعان ما استثمرت جزءاً كبيراً منها فى شراء الأراضى ويكفى أن نذكر أمثلة لبعض هذه العائلات ومعظمها يتركز فى الصعيد . وتأتى عائلة ويصا على رأس هذه العائلات ومؤسسها ويصا بقطر وأخوه حنا بقطر والأول ولد بمدينة أسيوط سنة ١٨٣٧ من أبوين فقيرين وبدأ حياته تاجراً جوالا للأقمشة فى مدينة أسيوط وضواحيها ثم عمل مورداً للماشية والغــلال والألبان للحكومة وما لبث أن كون رأس مال إستغله فى تجارة الغلال وتسليف النقود[1] ويقول صاحب مرآة العصر أن ويصا بقطر إستفاد من وجود الجالية الأمريكية ومقدمها إلى أسيوط[2]. وعندما زاد رأس ماله شرع فى شراء الأراضى وتشير سجلات دار المحفوظات أنه كان من بين الذين اشتروا مســاحات من أطيان الفلاحين التى بيعت فى المزاد العلنى نظير الضرائب المتأخره عليهم فى الفترة من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٠ بمديرية أسيوط[3].

كما يشير رمزى تادرس إلى أنه إشترى أبعادية فى بنى قرة من الأمير حسين كامل بن إسماعيل وأن أطيانه بلغت ١٢ ألف فدان سنة ١٨٩٨ موزعة على ثمانين قرية بمديرية أسيوط وأن ملكيته إرتفعت الى ٢٨ ألف فدان بعد شرائه مساحات كبيرة من أطيان الدايرة السنية بمديرية الفيوم[4] وتشير أوراق الدايرة السنية الى أن ويصا بقطر قد اشــترى ١٤٩٣٠ فدانا من أطيان الدايرة بناحيتى أبو قناة

---

(١) رمزى تادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٧٣

(٢) الياس زخورا ، مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال فى مصر ، الجزء الأول ، القاهرة ١٨٩٧ ، ص ٤٩٩ .

(٣) سجل مبيع أطيان وتخيل الأهالى بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عمومى / ١٦٢٠ حفظ نوعى / مخزن ١ ترك .

(٤) رمزى تادرس ، المرجع السابق ، ص ٧٤

وسنهور بتفتيش الفيوم وذلك بعقد فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٦ وقسمها بين نجليه جورجى وزكى وأن أخاه حنا بقطر وإبنه قد اشتريا من أطيان الدايرة السنية أيضاً بالناحيتين المذكورتين مساحة قدرها ٦١٢٣ فداناً فى نفس التاريخ(١)

كما اشترت كل من روز وروجينه ويصا ١٢٠ فدان من أطيان الدايرة السنية بناحية سنهور بتفتيش الفيوم أيضاً (٢)

وفى أوائل القرن العشرين كانت عائلة ويصا تملك مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فجورجى بك ويصا قنصل أمريكا ببندر أسيوط كان يملك ٥٠٠٠ فدان بمديرية أسيوط وحدها وأخوه زكى ويصا من أعيان بندر أسيوط يملك ٣٠٠٠ فدان بنواحى مديرية أسيوط وجندى ويصا قنصل إيطاليا ببندر أسيوط يملك ١٥٠٠ فدان بنواحى مديرية أسيوط وكان كل من نصيف بك ويصا وفهمى بك ويصا ونجيب بك ويصا من أعيان بندر أسيوط يملك الواحد منهم ١٥٠٠ فدان بنواحى مديرية أسيوط(٣).

ومن العائلات التى نشأت أساساً فى المدن وانتهت لأن تصبح من كبار الملاك عائلة خياط التى أسسها المدعو خياط الذى نشأ تاجراً عصامياً ثم أصبح من كبار تجار أسيوط وخلفه إبنه واصف خياط فى التجارة (٤) وقبيل الثورة العرابية كان واصف خياط يقرض الفلاحين بفوائد ربوية وقد استطاع انتزاع أراضى بعض الفلاحين

---

(١) دار المحفوظات No 90, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13, Store 2, Files 1104, 1106.

(٢) دار المحفوظات No 91, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File 1140.

(٣) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان بندر أسيوط كشف رقم ١ ، ٢

(٤) رمزى تادرس المرجع السابق ، جـ ٣ ص ٧٧ ، ٧٨

بهذه الوسيلة [١] . وفى ١٢ رمضان سنة ١٢٩٦ (١٨٧٩) اشترى المذكور مع أخيه مشرق ١١٩ فدانا من أطيان محمد شريف — رئيس النظارة — بمديرية أسيوط [٢].

وفى عهد الاحتلال واصل بسطاوروس واصف خياط سياسة والده فى شراء الأراضى ومرة أخرى كانت ملكية الفلاحين مجال توسيع أسرة خياط لملكيتها ففى خلال خمس سنوات اشترى المذكور ٧٤ فدانا تمثل أراضى ١٦ من الفلاحين بيعت بالمزاد بمديرية أسيوط نظير الضرائب المتأخرة [٣].

وكانت مبيعات الدايرة السنية فرصة أمام عائلة خياط لتوسيع ملكياتهم فقد اشترى بسطاوروس واصف خياط وجورجى حنين وتادرس فلتس خياط بالاشتراك مع آخرين من أقباط أسيوط ٢٥٦٠ فداناً من أطيان الدايرة بتفتيش الروضة بمديرية أسيوط وذلك فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ خص بسطاوروس منها ٧٤٧ فدانا بينما خص كل من جورجى وتادرس ٣٩٦ فداناً [٤] وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ اشترى بسطاوروس خياط لابنه أمين وبالاشتراك مع تادرس خياط ١٠٠٣ أفدنة من أطيان الدايرة بمعصرة داودة بالفيوم وفى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٢ اشترى بسطاوروس خياط نيابة عن إبنه وبالاشتراك مع جورجى بك خياط ٢٥٥٤ فدانا من أطيان الدايرة بتفتيش

---

(١) أوراق الثورة العرابية، محفظة رقم ١٢ قضايا المنهمين ملف رقم ٢٢٠/١٢ قضية عثمان حمدى ناظر قسم منفلوط.

(٢) دار المحفوظات ، سجل ثانى جديد الأطيان العشورية تعلق أربابها بالوجه القبلى بالرزنامجة رقم ٣٤٦ ٤ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٥٥.

(٣) سجل مبيع أطيان ونخيل الأهالى بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم الميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عمومى / ١٦٢٠ حفظ نوعى / مخزن ١ ترك.

(٤) No 89, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13 Store 2, File 1044

الروضة باسيوط (١)

وفى أوائل القرن العشرين كانت أسرة خياط تملك أكبر الملكيات من الأراضى الزراعية فشاكر بك خياط قنصل البرتغال ببندر أسيوط يملك ١٥٠٠ فدان بنواحى مديرية أسيوط وأمين خياط من أعيان أسيوط يملك ٢٠٠٠ بنواحى مديرية أسيوط وغيرها وكان شاكر بك خياط يملك ٢٠٠٠ فدان بنواحى مديرية أسيوط (٢).

وتشبه عائلة قلته وهى من مدينة أسيوط أيضاً عائلة خياط فى نشأتها وفى مشترياتها سواء فى أراضى الفلاحين المباعة بالمزاد أو فى المشتريات السابق الاشارة اليها من الدايرة السنية ففى المبايعة التى تمت فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ كان نصيب إقلاديوس قلته ٤٢٧ فدان من أراضى دلجا بأسيوط كما شارك فى المبايعة التى تمت فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٢ والتى بلغت مساحتها ٢٥٥٤ من أراضى دلجا أيضا . وفى أوائل القرن العشرين كان أحد أفراد هذه العائلة وهو روس قلته من أعيان بندر أسيوط يملك ٢٠٠٠ فدان بمديرية أسيوط(٣)

ولا تختلف عائلة حنا ميخائيل فى نشأتها عن عائلات ويصا وخياط لحنا ميخائيل الذى ولد بمدينة أسيوط سنة ١٨٣٢ وعمل بالتجارة فى بداية حياته حيث أنشأ محلا تجاريا وعندما زاد رأس ماله أنشأ مع أبنائه بشرى وسينوت وراغب حنا مصرفاً مالياً عرف بإسمهم وبعد وفاته خلفه أبناؤه فى نشاطه الاقتصادى(٤)

---

(١) No 89, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13 Store 2, File, 1044

(٢) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ أعيان بندر أسيوط كشف ١ ، ٢

(٣) المصدر السابق ، كشف رقم ١

(٤) رمزى تادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٦٦ ، ٧١

ثم اتجهوا إلى حيازة الاراضى الزراعية فاشتروا مساحات كبيرة من أطيان الدايرة السنية ومن هذه المشتريات ١٢٠٧ أفدنة اشتراها بشرى حنا[١]. بينما اشترى سينوت حنا ٢٧٢,٥ فدان من أطيان الدايرة السنية بتفتيش الروضة بمديرية أسيوط من بينها ٢٩٩ فدان اشتراها فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٢[٢].

ومن العائلات التى نشأت فى المدن ثم أصبحت من كبار الملاك عائلة أندراوس بشارة التى ولد مؤسسها فى مدينة قوص ثم انتقل إلى مدينة الاقصر حيث عمل قنصلا لإيطاليا[٣] واشترى مساحات واسعة من أطيان الدايرة السنية بالوجه القبلى. ففى ١٩ سبتمبر ١٩٠٢ اشترى بمقتضى ثلاثة عقود مساحة قدرها ٤٠٢٠ فداناً من أطيان الدايرة بتفتيش المطاعنة وأرمنت[٤]. وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٤ اشترى مساحة أخرى قدرها ١٨٩٠ فدان من أطيان الدايرة بأرمنت[٥] ثم اشترى مساحة ثالثة قدرها ١٨١٦ فداناً من أطيان الدايرة بالفيوم[٦] كما اشترى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ - ١٨٣٤ فداناً بالاشتراك مع آخرين من تفتيش أرمنت[٧]

---

(١) انظر ملحق رقم ٦ مبايعات أرقام ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢

(٢) دار المحفوظات No. 73, D.S. Purchases and Sates. P. Ho'e 12 Store 2, File 823.

(٣) رمزى تادرس، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٧ . يشير هذا المصدر إلى أن المذكور كان يعمل قنصلا لبلجيكا بينما تشير عقود البيع الموجودة ضمن أوراق الدايرة السنية إلى أنه كان يعمل قنصلا لإيطاليا .

(٤) دار المحفوظات No. 91, D.S. Purchases and Sales. P. Hole 14, Store 2, Files 1256, 1257, 1268.

(٥) دار المحفوظات No. 84, D.S. Purchases and Sales. P. Hole 13, Store 2, File 965.

(٦) انظر ملحق رقم ٦ مبايعة رقم ١٣

(٧) No 91, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14, store 2, File 1137.

وبلغت الاطيان المباعة للمذكور من الدايرة السنية حتى مايو سنة ١٩٠٤ - ١١٣٩٣ فداناً[١] كما اشترى إبنه يسى أندراوس مساحة قدرها ١٧٨ فداناً من تفتيش أرمنت بالاشتراك مع آخر وذلك فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٢[٢].

وفى الفترة التالية كانت عائلة أندراوس تضع يدها على مساحات كبيرة من الاطيان الزراعية فكان يسى بك أندراوس ابن أندراوس بشارة يملك ١٥٠٠ فدان بمديرية قنا وحدها[٣].

ومن بين عائلات قنا أيضاً عائلة بشارة عبيد الذى ولد فى القرن الماضى فى مدينة أسيوط ثم رحل إلى قنا حيث عمل بالتجارة ثم عين وكيلا لقنصل فرنسا بقنا[٤] ونشط فى فترة مبكرة فى شراء الاراضى فاشترى فى بداية عصر إسماعيل ١٢٩٨ فداناً من أراضى الميرى بمديرية قنا واسنا وذلك بتقسيط فى ٢٣ القعدة سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣!)[٥]. وفى العام التالى اشترى مساحة أخرى قدرها ٢٨٣ فداناً بثلاث تقاسيط من نفس أطيان الميرى بالمديرية[٦]. وفى أوائل القرن العشرين كان مكرم عبيد أحد أحفاد المذكور يملك ١٠٠٠ فدان من أطيان مديرية قنا[٧].

---

(١) دار المحفوظات No. 83, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 956.

(٢) دار المحفوظات No. 100, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14, Store 2, File, 1580.

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مجموعة وثائق عابدين، كشوف باسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بمديرية قنا ، أعيان مركز الاقصر كشف رقم ١.

(٤) رمزى تادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٨٥

(٥) دفتر زمم رابع الاطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٠٦ عين ٢/٧ عزن ١٨

(٦) سجل ثان قديم عن زمام أرباب الابعاديات المشورية رقم ٣٠٢٠ عين ٤/٧ عزنه ١٨ ، ص ١٢٨

(٧) كشوف باسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بمديرية قنا ، أعيان مركز قنا كشف رقم ١.

وتشير السجلات إلى أن بعض الحرفيين امتلكوا مساحات كبيرة من الاراضى فالمدعو تادرس جرجس الذى كان يعمل ترزيا فى نهاية عهد سعيد وبداية عهد إسماعيل اشترى فى سنة ١٨٦٣ — ٦٠٠ فدان من أطيان الميرى بناحية كفر الجرايدة بمديرية الغربية إلى جانب ٢٨٩ فداناً أخرى من أطيان الميرى اشتراها بناحية بلقاس بالغربية أيضاً (١). ومن خلال مبيعات الدايرة السنية حصلت عناصر كثيرة من أصحاب المهن الحرة من المحامين والمهندسين والصحفيين على مساحات واسعة من الاراضى فمحمد بك يوسف المحامى بشارع محمد على بمصر اشترى ٣٧٣ فداناً من أطيان الدايرة السنية بتفتيش أبو قرقاص بالمنيا (٢) وخليل بك ابراهيم المحامى بمصر اشترى بالاشتراك مع آخر ٧٩٠ فدانا من أطيان الدايرة بتفتيش الفشن بالمنيا (٣) وعلى باشا فهمى المهندس بمصر اشترى فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٢ مساحة قدرها ٧٨٨٤ فداناً من تفاتيش أبا والفشن ومغاغة بالمنيا من أطيان الدايرة السنية (٤) واشترى الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد المقيم بشارع محمد على بمصر ٦٧ فدانا من أطيان تفتيش الروضة بأسيوط فى ٦ مايو سنة ١٩٠٣ (٥).

---

(١) دفتر قيد التقاسيط المشورية سنة ١٢٧٠ هـ ج ٢٧ رقم ١٢٦١ عين ١٥ مخزن ٢٨ ، ص ٢٥٥

— دفتر قيد الاباعد المشورية سنة ١٢٨١ هـ رقم ١٢٦٦ عين ١٥ مخزن ١٨ ، ص ١.

(٢) دار المحفوظات No 99, D.S. Purchases and Sales, P. Ho'e 14 Store 2, Fi'e 1551

(٣) دار المحفوظات No 101, D.S. Purchases and Salee., P. Hole 14 Store 2. Fi'e 1669

(٤) No 94. D.S. Purchasas and Sales, P.. Hole 14 store 2, Files 1287 . 1289

(٥) دار المحفوظات N» 53, D.S. Purchases and sales P. Hule 10 store 2, File 219

هكذا تحولت الطبقـــة البورجوازية المصرية والمتمصرة بأجنحتها المختلفة سواء تلك التى نشأت من خلال مناصب الدولة أو التى نشأت من التجارة والمهن الحرة إلى كبار ملاك، أما الشريحة الأخرى من كبار الملاك فإنها نشأت أساساً فى الريف وإن كان قد انتقل معظم أفرادها فى النهاية إلى المدن .

أعيان الريف

نشأت هذه الشريحة الاجتماعية أساسا من عمد ومشايخ القرى . وهى فى نشأتها كانت تمثل موقعا وسطا بين كبار الملاك من الذوات الذين يقيمون فى المدن ويحتلون المناصب الكبرى فى العاصمة وعواصم المديريات وبين جموع الفلاحين المقهوريين ولا شك أن العامل الحاسم فى ظهور هذه الطبقة كان منصب شيخ القرية ثم منصب العمدة بعد ذلك .

وتقرر بعض المصادر أن منصب العمدة لم يكن معروفا قبل سنة ١٨٥٠ [١] لكن هناك اشارات إلى هذا المنصب قبل هذا التاريخ تكشف عنها وثائق دار المحفوظات ففى حجة شرعية يرجع تاريخها إلى سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) جاء فيها ذكر « شيخ العرب محمد سالم الشواربى عمدة قليوب » [٢].

وربما كان هذا المنصب هو تطور لمنصب كبير مشايخ القرية الذى تشير إليه الوثائق فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . ففى لائحة بقايا النواحى الصادرة سنة ١٢٤٦ (١٨٣١/٣٠) نجد اشارة إلى « كبير مشايخ القرية » [٣] . وفى تقارير أعمال المساحة التى كانت تقدم إلى محمد على سنة ١٢٢٩ (١٨١٢) نجد إشارات إلى

---

(١) Baer, G. Studies In the Social History of Modern Egypt, P. 31

(٢) دار المحفوظات ، دفتر فراغات ملتزمين باسم السيد على صالح جواهرجى بناحية منية فاتك تابع إقليم المنصورة من ابتدى توتى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٦ عين ١٧ مخزن ١٨

(٣) دار المحفوظات لائحة تحرير البقايا على النواحى من ابتدى سنة ١٢٤٠ هـ لغاية سنة ١٢٤٤ هـ ، صادرة سنة ١٢٤٦ هـ ورقة رقم ٢

المشايخ الكبار والتى تطلق عليهم هذه التقارير إسم « المقادم أو المقدمين »[١].

ومهما يكن من خلاف حول نشأة منصب العمدة فالمؤكد أن منصب شيخ البلد كان موجوداً قبل هذا التاريخ . وطوال القرن التاسع عشر . كان شيخ البلد ومن بعده العمدة يختار بواسطة السلطة المركزية أو من يمثلها من أكثر الأسر نفوذاً وغنى فى القرية[٢]. وعندما بدأت التشريعات تتناول هذين المنصبين فى ظل الاحتلال البريطانى كان شرط الغنى العقارى هو أول الشروط التى وضعت لشغل هذا المنصب ففى القانون الذى صدر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ وهو أول قانون متكامل يصدر بخصوص عمد ومشايخ القرى اشترط أن يكون المرشح لشغل منصب العمدة يملك عشرة أفدنة على الأقل وأن يكون المرشح لشغل منصب شيخ البلد يملك خمسة أفدنة على الأقل فإن لم يوجد من يملك هذا القدر فيختار العمدة أو الشيخ من أكثر الملاك فى القرية أو ممن يدفعون أعلى ضرائب ولم يستثن من هـــذه الشروط سوى البلاد التى لا يمتلك أهلها أطيانا مثل مناطق الجفالك[٣].

وفى القرية كان منصب الشيخ أو العمدة يستمر أحيانا فى عائلة واحدة لعدة أجيال مثل عائلة الشريف فى أبيار بمديرية الغربية وأحيانا كان يوجد فى القرية الواحدة أكثر من عائلة من الأعيان تتنازع منصب العمدة أو شيخ البلد[٤].

وعلى الرغم من أن هذا المنصب كان أدنى وظيفة فى سلك الوظائف المدنية

---

(١) سجل ديوان خديوى ، ص ٢٣

(٢) Baer, G. Op. Cit. PP. 32, 33.

(٣) فليب جلاد ، القاموس العام للإدارة والقضاء من سنة سنة ١٨٧٦ إلى ١٩٠٠ ، المجلد الثانى ، الاسكندرية سنة ١٩٠٠ ، ص ٦٧٤

(٤) Bae: G, A. History of land ownership in Modern Egypt, P 51

إلا أنه خلال القرن التاسع عشر تجمعت عدة عوامل جعلت هذا المنصب من أخطر المناصب المؤثرة فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى القرية وخاصة علاقات الملكية(١)

فعند سقوط الالتزام تحول شيخ البلد من ممثل للملتزم إلى ممثل الحكومة المركزية وإلى جانب مسئولية حفظ الامن وإعادة الفارين من الفلاحين إلى قراهم أعطى مسئوليات جديدة فبالنسبة للضرائب أصبح رأيه حاسما فى توزيع الضرائب على أهالى القرية فى الوقت الذى أصبحت فيه مسئولية الضرائب جماعية وحتى بعد أن أصبحت الضرائب مسئولية فردية فى عهد سعيد ظل مشايخ القرى هم الذين يحددون فئات الضرائب التى تفرض على الارض وهو وضع استمر حتى عهد اسماعيل فاللجان التى تشكلت لتعديل الضرائب بناء على قرار مجلس شورى النواب سنة ١٨٧١ كانت من العمد أساسا (٢) . وبالتالى فهم الذين كانوا يحددون فئات الأراضى غير المنتجة (البور) والتى تعفى من الضرائب لفترة معينه . وكان المديرون بناء على رأى العمد يقررون أى الاراضى تنتزع للمنافع العامة(٣). وحتى سنة ١٨٨١ كان العمد هم الذين يقدرون الضرائب على أطيان الميرى المباعة ، فى المنشور الذى صدر فى ٢٦ يونيو سنة ١٨٨١ كانت اللجان المشكلة من العمد برياسة المأمور هى التى تقدر الضرائب على أطيان الميرى المباعة وكان من بين هذه اللجان عمدة الناحية التى تقع فى زمامها الأطيان(٤).

وبالنسبة لأراضى القرية أصبح شيخ البلد هو الذى يحدد ان تؤول أراضى

---

(١) Ib d. P 50.

(٢) الوقائع عدد ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧١.

(٣) Baer Op. Cit, P 52

(٤) جرجس حنين المرجع السابق ، ص ١٣٣

الفلاح المتوفى بعد وفاته فلائحة الأراضى الأولى الصادرة سنة ١٨٤٦ لم تقرر مبدأ الوراثة على أراضى الفلاحين وتركت تقدير ذلك لشيخ البلد[1]. وحتى بعد أن تقرر مبدأ الوراثة فى الأراضى الخراجية فى لائحتى سنة ١٨٥٤ و١٨٥٨ كان مشايخ القرى لايزالون يتمتعون بقدر كبير من السلطة على أراضى القرية وبالذات بالنسبة لأراضى الفلاحين الذين توفوا دون ورثة[2].

ومن ناحية ثالثة فان المشايخ أصبحوا مسئولين عن تقديم الفلاحين للتجنيد والسخرة . وخلال عهد محمد على كان كل الفلاحين القادرين على العمل مطلوبين للتجنيد أو للعمل فى المشروعات العامة وكانت الحكومة تلجأ أحياناً إلى القوة العسكرية لأخذ الفلاحين أما إبتداء من عهد عباس فقد ظهر دور المشايخ بوضوح حين توقفت الحروب الخارجية وإنخفضت المشروعات العامة وأصبح كل شيخ مسئولا عن تقديم عدد من الأنفار المطلوبين من حصته فى القرية[3].وفى عهد إسماعيل بلغ نفوذ عمد ومشايخ القرى ذروته لكنه ما لبث أن تدهور فى ظل الإحتلال البريطانى فمع مزيد من تطبيق النظم الإدارية المتقدمة تقلصت سلطات عمد ومشايخ القرى فحق الملكية قد إستقر نهائياً فى نهاية القرن التاسع عشر والضرائب أصبحت مسئولية فردية والأعداد المطلوبة للمشروعات العامة أخذت تقل شيئاً فشيئاً وأصبحت السخرة واجبا فردياً وتعددت الفئات التى تطلب لها ثم ألغيت فى النهاية . وفى نهاية القرن الماضى إنحصرت سلطات مشايخ البلاد وحدها فى حفظ الأمن وإعداد كشوف المطلوبين للخدمة العسكرية[4].

---

(١) يعقوب ارتين ، المرجع السابق ، ص ٥٧

(٢) Baer. Op. Cit. P. 52.

(٣) كانت كل قرية تقسم إلى حصص يعين لكل منها شيخ وتقدر كل حصة بعدد من القراريط على أن يكون مجموع حصص القرية ٢٤ قيراط فى النهاية وكانت حصة بعض المشايخ تصل إلى ١٨ قيراطاً من مجموع القرية أحياناً.

(٤) Baer, G. Studies in the Social History of Modern Egypt, P 40.

لكن تطور التشريعات ومواقف السلطة لم يكن ليحول دون إستغلال المشايخ والعمد لنفوذهم فى الريف ولا سيما أنه من الناحية الفعلية لم تكن هناك سلطة على مشايخ البلاد[١].

وتؤكد معظم المصادر أن منصب العمدة وشيخ البلد قد مكن شاغليه من زيادة أملاكهم التى تكونت أساساً على حساب أراضى الفلاحين وأن هذه الملكيات تكونت نتيجة للتمايز الذى تمتع به العمد والمشايخ داخل مجتمع القريةمن خلال مركزهم الذى كانلا ينازع[٢] .

فى البداية منح مشايخ القرى نسبة ٥ ٪ من مساحة المعمور فى كل قرية فى أول مساحة قام بها محمد على نظير الأعباء الملقاة عليهم فى إستضافة واستقبال عمال الحكومة عرفت بمسموح المشايخ كما منح كبار المشايخ الذين أطلقت عليهم الوثائق إسم المقادم أو المقدمين نسبة ١٠ ٪ من أطيان المعمور فى القرية كذلك فقد خصصت نسبة ٤ ٪ من أطيان القرية عرفت بمسموح المصاطب لبعض أسر الأعيان الذين كانوا يستضيفون المسافرين والمارين بالقرى . وظلت هذه الأرض معفاة من الضرائب حتى عصر سعيد حين فرضت عليها أعلى ضرائب فى النواحى الموجودة بها [٣] ومن المؤكد أن أراضى المسموح هى الأساس التى نشأت منه ملكية مشايخ وعمد القرى وأعيان الريف . فحين أصدر سعيد أمراً عالياً فى ١٧ يونيو سنة ١٨٥٨ يقضى باضافة أراضى المسموح على تكليف واضعى اليد عليها سواء أكانوا من مشايخ القرى أو من غيرهم[٤]. لم يكن ذلك يعنى سوى أن هذه

---

(١) Cromer, Op Cit.11. P 190

(٢) Baer, G.A. History of land ownership in Mo!ern Egypt. P 51, 53

(٣) انظر مسموح المشايخ الفصل الأول .

(٤) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ٦٩

الأرض قد أصبحت فى حيازة مشايخ القرى بشكل نهائى وأصبح لهم عليها نفس الحقوق التى لهم على أراضيهم الخارجية الأخرى . وبعكس مافهمه أرتين وأخذ عنه بير Baer G. من أن هذا القرار كان يعنى مصادرة هذا النوع من الأراضى لصالح الفلاحين (١) . فالفلاحون الذين كانوا حتى ذلك التاريخ يهربون من الأرض نتيجة ظلم مشايخ القرى وتعسفهم كما يقرر بير نفسه فى موضع آخر(٢) لم يكن من المعقول أن يضعوا أيديهم على مسموح المشايخ وحتى لو وجد من الفلاحين من كان يعمل فى هذه الأرض لحساب المشايخ أو عن طريق المشاركة لم يكن يستطيع فى مواجهة شيخ القرية أن يطالب بهذه الأرض أو أن يثبت حيازته لها فى الفترة السابقة على صدور هذا القرار.

ولم يكن المشايخ الذين يوسعون ملكياتهم على حساب أراضى الفلاحين يتنازلون عن أراضيهم حتى ولو كان ذلك بناء على أمر من السلطة المركزية أو أن يعترفوا بعلاقة قائمة بينهم وبين الفلاحين على أساس المشاركة أو الإيجار تفقدهم هذه الأرض .

وإلى جانب أراضى المسموح فان أراضى المتوفين والمنسحبين كانت مجالا من مجالات توسيع ملكيات مشايخ القرى فلم يكن شيخ القرية أو العمدة يخطر بموت أولئك الذين توفوا من الفلاحين دون وريث والتى ستؤول حقوق ملكيتهم إلى الحكومة لتعيد توزيعها وكانوا يأخذون هذه الأطيان لأنفسهم أو يمكنون أقرباءهم منها ويؤكد أرتين أن هذه الأراضى كانت نهبا لمشايخ القرى وعائلاتهم(٣) .

وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت أراضى الميرى وزيادة

---

(١) يعقوب ارتين ، المرجع السابق، ص ٦٩ Baer. G. Op. Cit. P 52

(٢) Ibid.

(٣) يعقوب ارتين ، المرجع السابق Ibid. P. 53.

المساحة نهباً لمشايخ وعمد القرى . وفى بعض الأحيان كان مشايخ القرى يضطهدون الفلاحين حتى يهربوا من أراضيهم ثم يستولى عليها المشايخ وفى أحيان أخرى كان مشايخ القرى يستولون حتى على أراضى الفلاحين الموجودين وتحفل الوثائق بالعديد من هذه الحالات .

فنى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ قدم أهالى ناحية كفر الخطبة بالغربية شكوى ضد عمدتها ابراهيم قنديل وشيخها الشاطر اسماعيل لأنهما إستوليا على مساحات من أراضى الجسر بالقرية وأدخلاها ضمن أطيانهما كما وضعا ايديهما على اطيان بعض المتوفين من الفلاحين وزرعاها ولم يسددا ماعليهما من أموال . وقد رفت كل من عمدة القرية وشيخها بعد أن ثبت صحة ماجاء بهذه الشكوى[1] .

وفى تقرير لنظارة الداخلية عن ناحية صا الحجر بالغربية سنة ١٨٩٠ جاء به ان شيخها عبد الرحمن فايز قام بتجميع أطيانه المتفرقة فى مساحه واحدة على حساب أراضى الفلاحين واعطاهم بدل اطيانهم مساحات من اراضى الميرى غير المزروعة[2] .

وفى قرية كفر الترعة القديمة وضع مشايخها ايديهم على ١٠٠ فدان من اراضى زيادة المساحات بالقرية وظلوا لايدفعون عنها ضرائب طوال الفترة من سنة ١٨٥٩ عندما تم إستيلاء الحكومة على هذه المساحة بما عليها من محاصيل فى ديسمبر سنة ١٨٨٩[3].

---

(١) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٠ - ١٨٩٤ ، جـ ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٢ ، ص ١٦٣

(٢) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ — ١٨٩٤ ، جـ ١ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٤٥

(٣) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ — ١٨٩٤ ، جـ ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٧١

وفى سنة ١٨٧٧ اشتكى اهالى ناحية برنبال بالغربية بأن مشايخها الأربعة قد إستولوا على أطيان الابعادية بهذه الناحية وعند تحقيق هذه الشكوى ثبت صحة ما جاء بها[1] . وفى شكوى أخرى من أهالى ناحية ميت البر بالغربية سنة ١٨٧٠ جاء فيها ان مشايخ الناحية إستولوا على أطيان الفلاحين المنسحبين وقاموا بزراعتها لأنفسهم[2] .

وفى شكوى مقدمة للمعية من المدعو عبدالرحمن أبوالعز من ناحية من ميت شهالة بمديرية المنوفية جاء بها « أن مشايخ الناحية تعدوا على الأهالى حتى تسحب منهم جملة عائلات واستحوذوا على أطيانهم وانهم امتلكوا عقارات تعلق اشخاص متوفين لا وارث لهم وبعضهم بنى محلات فى فناء الميرى[3] .

وفى شكوى اخرى مقدمة من يوسف حناوى من اهالى الطوفية بمديرية الشرقية إلى المعية جاء بها ان مشايخ الناحية واقاربهم تجاوزوا على زراعة اطيان من حق الميرى »[4] .

وفى شكوى ثالثة مقدمة من محمد شحاته من ناحية المجارسة بمديرية الشرقية أيضا جاء بها « أن أحد مشايخ الناحية واضع يده على أطيانه من عدة سنوات

= ـــ دار المحفوظات ، ملف خدمة إبراهيم باشا حليم مدير البحيرة ، رقم ٢٨٢٩٣ عين ١ دولاب ٦٤

خطاب من مدير الغربية إلى ناظر الداخلية فى ٢٣ مارس سنة ١٨٩٠

(١) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ — ١٨٩٤ ، جـ ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٥٢

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥٢

(٣) دار الوثائق ، دفتر رقم ١٢ صادر معية عربى ، خطاب رقم ٢٣ من المعية إلى مديرية الدقهلية فى ١٥ جماد آخر سنة ١٢٩٤ هـ ص ١١٥ .

(٤) المصدر السابق ، خطاب من المعية إلى مديرية الشرقية رقم ٣٤ فى ١٨ رجب سنة ١٢٩٤ هـ ، ص ١٢٥

وأنه استنزل منها فداناً وكسوراً وإضافه على شخص آخر »[١].

وإلى جانب استخدام العمد والمشايخ لنفوذهم فى الاستيلاء على أراضى الفلاحين فإنهم استطاعوا أن ينتزعوا من الفلاحين مساحات أخرى عن طريق رهونات الأرض حين أصبح مشايخ القرى فى وضع اقتصادى يمكنهم من إقراض الفلاحين الذين زادت حاجتهم إلى المال . وفى حالة عجز الفلاحين عن الدفع كان المشايخ ينتزعون أراضيهم التى قدموها ضماناً للدين[٢].

كما أن بعض العمد قد عملوا كمتعهدين فى عهد إسماعيل من أمثال ميخائيل أثناسيوس عمدة ناحية أشروبة بالمنيا [٣] والشيخ عبد المتعال على عمدة سمنود الذى كان متعهداً لناحية الحامول بالغربية ومنحه الخديوى إسماعيل ٤٠٠ فدان من بينها ١٧٧ فداناً من أبعادية هذه الناحية سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥/١٨٦٦)[٤].

وفى عهد إسماعيل حين زاد نفوذ أعيان الريف زيادة ملحوظة وتعاظم دورهم من خلال مجلس شورى النواب صدرت مجموعة قرارات هدفت فى النهاية إلى خدمة مصالح هذه الفئة ولعل أبرزها قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) والخاص بإعطاء الأراضى البور والبرارى والمستبعدات لمن يرغب بشرط إصلاحها على أن تعفى من الضرائب لمدد متفاوتة كما سبق

---

(١) المصدر السابق ، خطاب من المعية السنية إلى مديرية الشرقية رقم ٣٦ ق ١١ شعبان سنة ١٢٩٤ هـ ، ص ١٣٥

(٢) Baer. G.Studies in tbe Social History of Modern Egypt, P 15

(٣) س /٢/١٥٥/٣ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرات التقاسيط والأبعاديات ، ص ٧

(٤) دار المحفوظات ، دفتر تحديد وقوائم مساحة ٤٠٠ فدان منعوم بها على الشيخ عبد المتعال على عمدة سمنود غربية سنة ١٢٨٢ هـ رقم ٤٥٥٦ عين ٥٢ مخزن ١٨

أن أشرنا[1].

وبمقتضى هذا القرار حصل بعض العمد على مساحات واسعة من هذه الاراضى من بينهم البدراوى عاشور عمدة بهوت الذى حصل على ١١٩ فداناً من مستبعدات برية بهوت[2] والشيخ محرم على عمدة السنبلاوين الذى حصل على ٥٨ فداناً من الاطيان الخرس والسبخة بناحية السنبلاوين[3]. ولعل من أكبر المساحات التى حصل عليها العمد بمقتضى هذا القرار تلك التى حصل عليها الحاج شنا يوسف عمدة أبو مندور الذى كان أحد أعضاء المجلس النيابى الأول سنة ١٨٦٦ ثم أصبح فيما بعد مفتشا لبرارى المندورة فقد حصل بمقتضى هذا القرار على ٢٩٣٤ فداناً بمديرية الغربية بتقسيط فى ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١)[4].

ولقد استطاع بعض أفراد طبقة الأعيان أن ينوعوا نشاطهم الإقتصادى مستفيدين من التطورات الإقتصادية التى شهدتها البلاد فى تلك الفترة. فقد مكنت هذه التطورات بعض الأعيان من استغلال الفلاحين فى مجالات جديدة وذلك بالعمل كوسطاء فى تسويق إنتاج الفلاحين من المحصولات وأحياناً فى بيع قوة عملهم سواء فى معاصر القصب أو فى مزارع كبار الملاك وكانوا يحتفظون بجزء من الثمن أو من الأجور لأنفسهم مستغلين بذلك جهل الفلاحين. كما أن بعض

---

(١) انظر الفصل الثانى

(٢) دفتر قيد التقاسيط الأباعد المشورية جزء ٥٣ من ١٣ ربيع أول سنة ١٢٨٤ هـ رقم ١٢٧٧ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٦٧

(٣) دفتر قيد تقاسيط الأباعد المشورية سنة ١٢٨٩ (هـ) ، ج ٧٢ ، رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٥ — الخرس هى الأراضى الصماء غير جيدة الصرف.

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد المشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ١٣١٩ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٢٧٠

الاعيان قد امتلك وابورات للرى وأحياناً معاصر القصب أو الزيتون أو محالج القطن[1] . وإلى جانب هذه الانشطة الاقتصادية نشط عمد ومشايخ القرى فى شراء الأراضى سواء من الميرى أو من الأفراد . وخاصة فى فترة ارتفاع أسعار القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية فالبدراوى أحمد عمدة نشا بمديرية الغربية اشترى ٦٩٦ فداناً من أطيان الميرى بالغربية فى ٢٩ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) ثم اشترى بالاشتراك مع أخيه حماد ٤٥٧ فدانا فى نفس العام[2] وحسانين حمزة عمدة ناحية البريجات اشترى ١٠٠ فدان من أطيان الميرى بناحية البلاكوش بمديرية البحيره وذلك بتقسيط فى ١١ صفر سنة ١٢٨١ (١٨٦٤)[3] واشترى محمد أغا أبو دقن عمدة الابراهيمية ٧٤ فدانا بنواحى كفر شربين وغيرها بالشرقية من مجموعة أشخاص بتقسيط فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩ (١٨٧٣)[4] وفى قرية سمخراط اشترى محمد عبد العزيز الوكيل ١٤٢ فداناً من الأراضى الخراجية من ٢٥ من الفلاحين فى المدة من ١٨٧٥ إلى ١٨٧٨ وارتفعت بذلك ملكيته من ١٦ فدانا إلى ١٥٨ فداناً[5]

وهكذا استطاع عمد ومشايخ القرى بوسيلة أو بأخرى أن يضعوا أيديهم على مساحات كبيرة من الأطيان معظمها من الأراضى الخراجية وسرعان ما اكتسبوا عليها حقوقا متزايدة نتيجة للتطورات التى حدثت فى تشريعات الملكية .

---

(١) Baer G. Op. Cit, PP 50, 51

(٢) دفتر زمم رابع الأطيان المباعة من طرف الميرى رقم ١٣٤٦ عين ٤٧ مخزن ١٨

(٣) س ٢/١٠٣/٣٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تقاسيط الأباعد المشورية من ٧ صفر سنة ١٢٨١ ، ص ٩

(٤) دفتر قيد تقاسيط الأباعد المشورية سنة ١٢٨٩ هـ جـ ٧٧ ، رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٢٧٣

(٥) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية سمخراط بمديرية البحيرة سنة ١٨٧٨ رقم ٨٢٣٠ عين ٩١ مخزن ٢٩ ، ص ٢٧٣

وفى نهاية عصر إسماعيل أصبحت هناك أسر تنتمى إلى عمد ومشايخ القرى وأعيان الريف عموما تضع يدها على قدر كبير من ملكية القرية الواحدة ففى ابيار أصبحت عائلة الشريف تملك ٨٧٩ فداناً من أطيان هذه الناحية من بينها ٧٩٤ فداناً كان يملكها أحمد بك الشريف عمدة الناحية وحده[1] .

وفى سمخراط أصبحت عائلة الوكيل تملك ٨٢٩ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٧٨ من إجمالى زمام الناحية البالغ ١٥٨٢ فداناً ومن بين مشايخ الناحية البالغ عددهم خمسة كان إثنان من عائلة الوكيل وحدها[2].

وفى ناحية كفر الجرايدة كان سراج الدين جاهين شيخ الناحية يملك ١٢٥ فداناً وكان أخوه جاهين جاهين يملك ٤٨ فداناً من الأطيان الخراجية بهــذه الناحية[3] ، وفى أخطاب دقهلية أصبحت عائلة الازربى تملك ٤٨٤ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٧٥[4].

وفى ناحية المدمر بمديرية جرجا كانت عائلة عميرة التى منها عمدة الناحية تملك ٢٢٥ فداناً من أطيان الناحية سنة ١٨٦٨[5] .

---

(١) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية أبيار بمديرية الغربيـة سنة ١٨٧٨ رقم ٢٩٣٩ عين ١٢٢ مخزن ٢٢ ، س ١٥ ، ٨٦ ، ٩١

(٢) مكلفة الأطيان بناحية سمخراط بمديرية البحيرة سنة ١٨٧٨ رقم ٨٢٣٠ عين ٩١ مخزن ٢٩ ، س ١٢ ، ١٨ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٩

(٣) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية كفر الجرايدة بمديرية الغربية من ١٨٧٨ لغاية سنة ١٨٨٠ رقم ١٧٠٢٤ عين ٣٠٥ مخزن ٢٢ ، س ٢٢

(٤) دار المحفوظات ، مكلفة ناحية أخطاب بمركز ميت سمنود بمديرية الدقهلية من سنة ١٨٧٥ لغاية سنة ١٨٧٨ رقم ٩٩٣ عين ١٩٢ مخزن ٢١ ، س ١ ، ٢ ، ٥ ، ٧

(٥) دار المحفوظات ، سجل تمليك المنفعة بناحية المدمر بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٨ مخزن ٦٨ ، س ٢٩ ــ ٣٢

وفى قليوب كانت عائلة الشواربى التى ظلت تحتكر منصب العمدة منذ عهد محمد على تمتلك سنة ١٨٧٧ مساحة ١٨٩٠ فداناً من أطيان الناحية البالغ زمامها ٥٦٨٢ فداناً وكان ثلاثة من مشايخها الخمسة من عائلة الشواربى(١) .

وفى ناحية أولاد حمزة بمديرية جرجا كانت عائلة عبد الله فواز تمتلك ١٩٥٦ فداناً من أطيان هذه الناحية من بينها ٧٠٦ فداناً مملوكة لاسماعيل أبورحاب ابن عبد الله فواز(٢) .

وفى ناحية بمديرية الجيزة بلغت ملكية عائلة الزمر ١٣٥٣ فداناً من مجموع زمام الناحية البالغ ٢٤٧٥ فداناً وكانت هذه العائلة تشغل منصب العمدة واثنين من مشايخها(٣).

وفى بعض الأحيان كانت عائلة واحدة تحتكر لنفسها كل مناصب العمدة ومشايخ الناحية وتمتلك الجزء الاكبر من ملكيتها كما فى ناحية كفر أولاد سالم المباب بالغربية حيث كان العمدة ووكيله ومشايخ الناحية الاثنان من عائلة سالم

---

(١) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية قليوب عن المدة من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٧٧ رقم ٧٥٩١ عين ١٠٣ مخزن ٢٠ ، ص ١ ، ٢ ، ٤٣ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١١٠ ، ١١٣ ـ يذكر على مبارك ، أن ملكية عائلة الشواربى بلغت فى عهد إسماعيل ٤٠٠٠ فدان من زمام قليوب البالغ ٧٠٠٠ فدان فى حين أن زمام قليوب من واقع المكلفة لم يتعد ٥٦٨٢ فدان ـ على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ١١٧

(٢) دار المحفوظات ، جزء أول مكلفة أطيان ناحية أولاد حمزة بقسم جرجا بمديرية جرجا سنة ١٨٧٨ رقم ١١١١٧ عين ٢٠١ مخزن ٦ ، ص ١ ـ ٤

ـ جزء ثانى مكلفة أطيان ناحية أولاد حمزة بقسم جرجا بمديرية جرجا سنة ١٨٧٨ رقم ١١١١٨ عين ٢٠١ مخزن ٦ ، ص ٢١١ ، ٢٢٨

(٣) دار المحفوظات ، مكلفة أطيان ناحية ناهية بمديرية الجيزة والطفيح سنة ١٨٧٨ رقم ١١٠١٨ عين ١٤٦ مخزن ١ ، ص ١ ، ٣ ، ٥ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢١ ، ٤٨ ، ٦٣١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ٩٨

وبلغت ملكيتهم ٤٢٥ فداناً من مجموع زمام الناحية البالغ ٧١٢ فداناً من بينها ٣١٠ أفدنة يملكها العمدة بسيونى سالم وكانت باقى المساحة موزعة على ٤٧٥ من فلاحى القرية [١] وفى نزلة الفلاحين بالمنيا كانت عائلة يوسف عبد الشهيد التى ينحدر منها قلينى فهمى ومرقص حنا[٢] تملك كل أطيان الناحية البالغ زمامها ٧٠٧ أفدنة سنة ١٨٦٥ باستثناء ٩٫٥ فدان كانت مملوكة لأحد المزارعين[٣].

وإلى جانب هذه المجموعة التى تكونت ملكيتها من الأراضى الخراجية كانت هناك مجموعة من أسر الأعيان جمعت إلى جانب ملكيتها الخراجية مساحات من الأراضى العشورية فالشيخ عبد المتعال عمدة سمنود حتى أواخر عهد سعيد كانت أسرته فى عهد إسماعيل تملك ٢٠١٦ فداناً من الأراضى العشورية[٤] إلى جانب ٦٠٥ أفدنة من الأطيان الخراجية بناحية سمنود[٥].

والبدراوى عاشور عمدة بهوت الذى لم يكن يملك أية أطيان زراعية بناحية بهوت التى كانت ضمن الجفالك . اشترى ١١٦ فداناً من أطيان محمد سعيد باشا بهذه الناحية بتقسيط فى ١٣ رجب سنة ١٢٧٩ . ثم اشترى مساحات أخرى من

---

(١) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من سنة ١٨٦٥ ــ ١٨٩٤ ، ج ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٥٦

(٢) رمزى تادرس ، المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ٦٢ ــ ٦٨

(٣) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية نزلة الفلاحين بقسم تلا بمديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٠٨١ هـ (١٨٦٥) رقم ١١٠٤٨ عين ٢٨٧ مخزن ٢ ، ص ١ ، ٢

(٤) سجل ١١ قديم زمام أرباب الأبعاديات العشورية بالرزنامجة رقم ٤٣٢٩ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٥٤

(٥) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان ببندر سمنود بمديرية الغربية من ابتدى ٩١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ رقم ١١٨٧٥ عين ٢٣٨ مخزن ٢٢ ، ص ١ ، ٢

بعض الملاك بهذه الناحية أيضاً إلى جانب المساحة التى اشتراها من الميرى(١).

وفى سنة ١٨٨١ كان البدراوى عاشور يملك ١١٣٧ فداناً جميعها من الاراضى العشورية بمديرية الغربية بنواحى بهوت وديربين ونشا(٢).

أما ميخائيل أثناسيوس عمدة أشروبة بالمنيا والذى أصبح متعهداً لهذه الناحية فى عهد إسماعيل فقد أصبح يملك ٤٣٩ فداناً من الأراضى العشورية بناحيتى دير السنقورية وأشروبة إلى جانب ٥٠٢ أفدنة من الأراضى الخراجية بناحية أشروبة(٣).

أما السيد الفقى عمدة كشيش فقد كان يملك ١٨٨٠ - ٢٥٢ فدانا من الاراضى الخراجية بناحية كشيش(٤) إلى جانب ٩٦ فدانا اشتراها لإبنه الناصر عبد الله من أطيان الشيخ حسن الجرجاوى بناحية ميت شهالة فى ٣ ذى الحجة

---

(١) دفتر زمم ثانى الأطيان العشورية المملوكة لاربابها بتقاسيط رقم ١٣٤٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ، ص ٣٢

– دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات والجفالك سنة ١٢٨٧ جـ ٦٨ رقم ١٢٩٢ ، عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ١٠٤

(٢) س ٢/١٠٧/٣ ، وحدة دار المحفوظات ، الأطيان العشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٤٢ سادس ، ص ٦٧

(٣) س ٢/١٠٧/٤ وحدة دار المحفوظات ، دفتر قيد تأشيرات التقاسيط والأبعاديات ، ص ٧ .

– دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية أشروبة بمديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٨٨١ رقم ١٥٨١ عين ١٣٨ مخزن ٢ ، ص ٢٠

– حول عائلة الأشروبى انظر ، رمزى تادرس ، المرجع السابق ، جـ ٣ ، ص ٦٠

(٤) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية كشيش منوفية من ابتدى سنة ١٨٨٠ رقم ٣٦٥٥ عين ٨١ مخزن ٢٨ ، ص ١ ، ٢

سنة ١٢٨٩ (١٨٧٣)[١] .

وفى عهد إسماعيل كانت عائلة عبده زغلول عمدة إبيانه تمتلك ٢٢٩ فداناً من أطيان هــــذه الناحية من إجمالى زمامها البالغ ٦٢٨ فداناً من الأراضى الخراجية[٢] وواصلت عائلة عبده زغلول توسيع ملكيتها فالسيد أحمد زغلول الذى أصبح عمدة للناحية بعد والده عبده زغلول اشترى ٢٣٠ فداناً من أطيان فاضل باشا مدير الغربية بناحيتى عزبة الخليج وبرمبال بتقسيط فى ٢١ رمضان سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) وفى ١٨٨٠ كان السيد أحمد زغلول عمدة أبيانه يملك ٤٩٠ فداناً من الاراضى العشورية جميعها بمديرية الغربية إلى جانب ملكية الأسرة من الأراضى الخراجية[٣].

وثمة مجموعة ثالثة من عمد ومشايخ القرى الذين أتيحت لهم الفرصة لشغل بعض المناصب الإدارية العليا خلال محاولة أسرة محمد على الاستعانة ببعض المصريين فى الادارة وهى الظاهرة التى بدأها محمد على واتسعت خلال حكم سعيد وإسماعيل. وهذه المجموعة استطاعت أن تضع يدها على مساحات كبيرة من الاراضى العشورية والخراجية سواء عن طريق شغلها لمناصب عمد ومشايخ القرى فى البداية أو للوظائف الادارية الأعلى بعد ذلك وهذه العناصر أصبحت خلال حكم إسماعيل ضمن الطبقة العليا من الذوات[٤] . ومن هذه العائلات عائلة أباظة التى تنحدر من

---

(١) دفتر قيد تقاسيط الأباعد العشورية سنة ١٢٨٩ هـ جـ ٢٧ ، رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٢٩٧ .

(٢) سجل تقسيم أطيان ذوى العائلات بمديرية الغربيـة من سنة ١٢٧٦ هـ رقم ٢٦٠٤٥ عين ٢٠٠ مخزن ٣٠ ، ص ٢٠ ، ٢٢ خص سعد زغلول ١٤ فداناً من ميراث والده إبراهيم زغلول من الأراضى الخراجية .

(٣) سجل ١١ تقديم زمام أرباب الأبعاديات العشورية بالرزنامة رقم ٤٣٢٩ عين ٤٠٨ مخزن ١٨ ، ص ٢٨٨ .

(٤) انظر ملحق رقم ٦ كشف بأسماء الذوات من ملاك الأراضى العشورية .

أصول عربية وكان أبرز أفرادها فى عهد محمد على حسن أباظة وبغدادى أباظة وكلاهما كان شيخاً لناحية شيبه بالشرقية ومن بين الأعيان الذين اختارهم محمد على فى مجلس المشورة سنة ١٨٢٩ [١]. والأول توفى سنة ١٨٤٩ بعد أن شغل عدة مناصب وبلغت أطيانه ٤٠٠٠ فدان ثم عمل إبنه سيد باشا أباظه مأموراً لقسم لعائد وتعهد بنحو عشرين قرية فى أواخر عهد محمد على [٢]. ثم عين خلال حكم سعيد مديراً للبحيرة [٣].

وخلال حكم إسماعيل شغل السيد باشا أباظه أكثر من منصب من بينها منصب وكيل تفتيش عموم الاقاليم ومنحه الخديوى اسماعيل ٥٠٠ فدان من أطيان الميرى والمتروك بالشرقية بأمر عالى فى ٧ محرم سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) [٤]. ويذكر مبارك أن أملاك السيد باشا أباظة بلغت ٦٠٠٠ فدان موزعة على نحو ١٥ قرية [٥].

أما سليمان باشا أباظه أخو سيد باشا أباظه الذى عين مديراً للقليوبية ثم الشرقية ثم ناظراً للمعارف سنة ١٨٨٢ فى نظارة اسماعيل راغب باشا فيذكر مبارك أن ملكيته بلغت ٢٠٠٠ فدان موزعة على نحو ١٥ قرية وأنه كان يملك وابوراً لحليج الاقطان [٦] وتشير سجلات الاراضى المشورية إلى أنه كان يملك ١١٦ فداناً من الاراضى المشورية بالشرقية [٧] ومثل عائلة أباظة عائلة الشريعى التى

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦١٢ .

(٢) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٣ .

(٣) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٤) دار المحفوظات ، دفتر بيان الأطيان المنعوم بها على مذكورين من شوال سنة ١٢٨٦ هـ رقم ٤٣٦٠ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١

(٥) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٣ ، ٤ .

(٦) المرجع السابق ص ٤ .

(٧) سجل أول الأطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه البحرى رقم ٤٣٢٧ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٦٨ .

تنحدر من أصل عربي[١]. وفى عصر محمد على كان أبرز أفرادها على الشريعى وأخوه عبد الله الشريعى والأول كان شيخاً لناحية سمالوط فى عهد محمد على وكان من بين الاعيان الذين اختارهم محمد على فى مجلس المشورة[٢] وما لبث أن منحه محمد على ٥٠٠ فدان من أبعاديات المنيا بأمر فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٤٩ (١٨٣٤)[٣].

وفى نهاية عهد عباس وأوائل عهد سعيد كان حسن الشريعى ابن المذكور عمدة لسمالوط وما لبث أن عينه سعيد ناظراً لقسم قلوصنا بمديرية المنيا وبنى مزار ثم مديراً للدقهلية ثم الجيزة[٤]. وفى عهد إسماعيل أنعم عليه برتبة المتمايز وعين مديراً لمديرية بنى سويف[٥].

وفى عهد إسماعيل كان أخوه ابراهيم الشريعى عمدة لسمالوط ونائباً عنها فى أول مجلس نيابى سنة ١٨٦٦ ثم عين وكيلا لمديرية الجيزة سنة ١٨٦٩[٦].

وفى نهاية حكم إسماعيل وأوائل حكم توفيق كانت عائلة الشريعى تملك ٩٢٣ فداناً من الاراضى الخراجية بناحية سمالوط وحدها من بينها ٤٣٨ فداناً يملكها

---

(١) الياس زخورة ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٥٨ — يذكر المؤلف أن نسب عائلة الشريعى يرجع إلى قبيلة هوارة التى جاءت إلى مصر فى القرن ١٧ واستوطن جزء منها فى ناحية سمالوط .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٦١٢ .

(٣) دفتر بيان مقدار الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وغيرهم حتى سنة ١٢٥٣ هـ رقم ١٦٥٢ عين ١٩ مخزن ١٨

(٤) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ ، ٢٣٤

(٥) الوقائع الرسمية ، عدد ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٦٧ .

(٦) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، ١٠٧ .

حسن بك الشريعى وحده[1] إلى جانب ١٤١ فداناً من الاراضى العشورية كان يملكها المذكور و٤٨١ فداناً أخرى من الاراضى العشورية بمديرية المنيا يملكها ورثة على باشا الشريعى[2].

وخلال حكم سعيد وإسماعيل أتيحت فرص أكبر لبعض عمد ومشايخ القرى للاشتراك فى الإدارة وشغل بعض المناصب ومن هؤلاء سلطان باشا الذى ينحدر من أسرة غير مشهورة وبدأ حياته عمدة لقرية زاوية الاموات بالمنيا ثم عينه سعيد ناظراً لقسم قلوصنا خلفا لحسن باشا الشريعى ثم مديراً لبنى سويف (١٨٦٣) وشغل عدة مناصب بعد ذلك حتى عين مفتشاً عاماً للوجه القبلى[3]. وقد أتاحت له هذه المناصب فرصة توسيع أطيانه فبلغت ملكيته من الاراضى العشورية وحدها ١٥٣٦ فداناً من أطيان مديرية المنيا فى نهاية عهد إسماعيل[4].

وفى الفترة من فبراير سنة ١٨٨٢ حتى نهاية مارس سنة ١٨٨٣ اشترى ٧١٩ فداناً من أطيان الميرى بنواحى الحوارته والداودية وزلة حسين وزهرة ومغاغة بالمنيا[5] ويقول الرافعى أن ملكيته بلغت حوالى ١٣ الف فدان[6].

---

(١) دار المحفوظات ، مكلفة الأطيان بناحية صاوط بمديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٨٨١ الجزء الأول ٧٠٩١ عين ٢٢٨ مخزن ٢ ، ص ١ ، ٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٥٤ .

(٢) دفتر مربوط زمام الأبعاديات والجفالك المحرر بها تقاسيط لغاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٦٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ الوجه القبلى .

(٣) أحمد تيمور ، المرجع السابق ، ص ٣١ ــ ٣٢ .

(٤) سجل ١٣ قديم زمام الأبعاديات العشورية بانزناعة رقم ٤٣٣١ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ٢١٣ .

(٥) دفتر قيد قرارات جلسات قومسيون بيع عقارات الميرى بمديرية المينا من ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ، رقم ٢٧ مخزن ٦٨ ، ص ١٨ ، ٢٠ ، ٤٠ ، ٤٤ .

(٦) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الأنجليزى ، القاهرة ١٩٤٩ ، ص ٥٣١ .

وسليمان عبد العال الذى ينحدر هو الآخر من أصل عربى كان عمدة لقرية ساحل سليم فى أوائل حكم إسماعيل ثم أختير عضواً فى المجلس النيابى الأول سنة ١٨٦٦ وعين مديراً لقنا بعد أن منحه إسماعيل رتبة البكوية[1]. وكانت أسرته تمتلك ٥٢٨ فداناً من الاطيان الخراجية بناحية الساحل سنة ١٨٧٩[2]. أما إبنه محمود سليمان الذى خلفه فى منصب عمدة القرية فقد عين وكيلا لمديرية أسيوط فى عهد توفيق[3]. واستطاع أن يضيف إلى أملاكه ٢٠٠ فدان من الاراضى العشورية بناحية تاما بمديرية أسيوط[4].

أما حميد أبو ستيت الذى كان عمدة لناحية أولاد عليو بجرجا فى عهد إسماعيل وأنتخب نائباً فى المجلس النيابى الأول سنة ١٨٦٦[5] ثم عينه الخديوى إسماعيل مديراً لجرجا فى نهاية سنة ١٨٧١ بلغت ملكيته سنة ١٨٨١ - ١٣٩٠ فداناً من الاراضى الخراجية بناحية أولاد عليو البالغ زمامها ٣٨٨١ فداناً[6] بالاضافة

---

(١) زكى مجاهد ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ ـ ١٦٧ .

ـ عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ، ج ٢ ، ص ٨٤ .

ـ أمين سامى ، تقويم النيل وعصر إسماعيل باشا ، المجلد الثانى من الجزء الثالث القاهرة سنة ١٩٣٦ ، ص ٩٠٨ .

(٢) دار المحفوظات ، مكلفة الاطيان بناحية الساحل بمديرية أسيوط سنة ١٨٧٩ رقم ٥٠٤٤ عين ٣٢٦ مخزن ، ١٠ ، ١٢

(٤) دكتور محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة ـ بدون تاريخ ص ١٩٩ ، ٢٠٠

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك الأباعد العشورية المحرر بها تقاسيط ديوانية ج ١٦ ، رقم ٤٣٣٤ عين ٤٨ مخزن ١٨ ، ص ١٧ .

(٥) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٨٤

ـ أمين سامى ، المرجع السابق ص ٩٠٩

(٦) دار المحفوظات ، مكلفة الاطيان بناحية أولاد عليو بقسم برديس بمديرية جرجا سنة ١٨٨١ رقم ١١٩١٥ عين ١٥ مخزن ٦ ، ص ٨٠ ، ١٣٨ .

إلى ٤٠٤ أفدنة من الاراضى المشورية بناحية أولاد طوق وغيرها بمديرية جرجا (١).

وفى ظل الاحتلال واصلت بعض أسر الاعيان تنمية ملكياتها وخاصة أولئك الذين خانوا قضية وطنهم من أمثال سلطان وغيره أو رحبوا بقدومه من أمثال محمود سليمان وعبد الشهيد بطرس وغيرهم (٢).

وعموما فقد زادت ملكية كبار الاعيان فى ظل الاحتلال بفضل التسهيلات الكبيرة التى أعطيت لهم للحصول على المزيد من الاراضى وكان يكفى لشراء أية مساحة من أراضى الدايرة السنية أن يدفع المشترى ٣٠٪ من ثمنها لكى يتسلم الارض على أن يقسط الباقى على خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٥٪ أو على عشرين عاما بفائدة قدرها ٥,٥٪ كما نص على ذلك البند الرابع من عقود البيع المحررة بين الشركة والمشترين (٣) وعلى سبيل المثال فقد اشترى عمر سلطان ٣٢٥٢ فداناً من أطيان الدايرة بتفتيش الفشن بالمنيا ثمنها ٢٠٥٣٣٠ جنيها لم يدفع عند استلامها سوى مبلغ ٦٥٥٩٩ جنيها والباقى تعهد بدفعه على أقساط خلال خمس عشرة سنة (٤).

---

(١) دار الوثائق ، س٢/١٥٧/٥ ، وحدة دار المحفوظات ، سجل الأطيان المشورية تعلق أربابها بالوجه القبلى بالرزنامة ٤٤٧٣ جـ ٣ ص ١٧٥ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية ، والاحتلال البريطانى ص ٤٥٦ .

(٣) كانت صيغة عقود البيع موحدة Model No 6B . انظر على سبيل المثال عقد البيع المحرر بين شركة الدايرة السنية وأحمد شفيق سكرتير الخديوى وأخيه محمد توفيق فى ٢٧ مايو سنة ١٩٠٣ بمساحة ٩٨٥ فداناً بتفتيش أبو قرقاص بمديرية المنيا .

دار المحفوظات No 68, D.S. Purchases and Sales P. Hole 11 Store 2, File 750.

(٤) دار المحفوظات No. 30, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 7 Store 2, File 275.

وبهذه الطريقة بيع من أطيان الدايرة السنية مساحات بلغت جملتها ١٦٢٢٦٣ فدان ثمنها ٨٢٤٠٣٢٤٫٥ جنيه دفع منها حسب هذه الشروط ٢٤٧٢٠٩٧ جنيه تمثل ٣٠٫٪ من قيمة الثمن[1].

ومن الأسر التى واصلت تنمية ملكياتها فى ظل الاحتلال عائلة الشريعى فحمد بك الشريعى عمدة سمالوط اشترى فى ٣٠ نوفبر سنة ١٩٠٠ - ٣٤٧ فدانا من أطيان الدايرة بعزبة القهادير والطيبة بتفتيش المعصرة بالمنيا[2]. ثم اشترى ٣٧٩ فداناً من أطيان تفتيش المعصرة أيضاً بعقد فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٢ بالاشتراك مع أحمد الشريعى[3]. وفى ١٤ اكتوبر من نفس العام اشترى ٣٤٤ فداناً من أطيان الدايرة بنفس المنطقة[4] وفى الفترة التالية كان محمد باشا الشريعى من أعيان سمالوط يملك ٢٠٠٠ فدان بنواحى مديرية المنيا[5].

وإسماعيل أبو رحاب الذى ينحدر من أسرة عبد الله فواز اشترى فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٥ - ٦٤٦ فداناً من أطيان الدايرة بتفتيش الروضة بأسيوط[6].

---

(١) دار المحفوظات No 241, Daira Senieh Statment of Sales effected since the 1 st January 1898, 238, 11, 42.

(٢) دار المحفوظات No 166, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14, Store 2, File 1580.

(٣) دار المحفوظات No 94, D.S. Purchases and Sales. P. Hole 13, File 1273

(٤) دار المحفوظات No, 90, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 1107

(٥) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة ، مجموعة وثائق عابدين ، كشف بأسماء العمد والأعيان الذين يستحقون الانعام برتب ونياشين بمديرية المنيا ، محرر سنة ١٩١٨ كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٦) دار المحفوظات No. 66, D. S. Purchases and Saler, P. Hole 11, Store 2, File 733

وفى الفترة التالية كان ابراهيم باشا اسماعيل أبو رحاب المزارع بأولاد حمزة يملك ٢٠٠٠ فدان وكان مصطفى باشا أبو رحاب يملك أيضاً ٢٠٠٠ فدان من أطيان مديرية جرجا[١].

وهناك عائلات نمت ملكياتها نمواً واضحاً فى ظل الاحتلال فحسن أغا شعراوى عمدة المطاهرة الذى أنتخب عضواً فى مجلس شورى النواب الأول سنة ١٨٦٦ عن المنيا[٢] لم يكن يملك فى ذلك الوقت سوى ٧٠ فداناً من أطيان ناحية المطاهرة[٣] اشترى إبنه على بك حسن شعراوى فى ١٣ يونيو سنة ١٩٠١ - ٢٩٧٠ فداناً من تفتيش المنيا وأبو قرقاص بالتقسيط على خمس عشرة سنة[٤] وفى الفترة التالية كان على باشا شعراوى يملك ٧٣٩١ فداناً بمديرية المنيا[٥].

وعائلة جلال التى لم تكن تملك فى أوائل عهد توفيق سوى ١٢٨ فداناً من أطيان ناحية القيس يملكها زايد جلال ومحمد جلال[٦] نشطا فى شراء الأراضى

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية بمديرية جرجا محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، كشف رقم ١ أعيان مركز جرجا .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٣) دار المحفوظات ، مكلفة الاطيان بناحية المطاهرة بمديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٨٨١ ، رقم ٣٩٦٨ ، عين ١٥٢ مخزن ٢ ، ص ٤٣ .

(٤) دار المحفوظات No. 28, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 7, Store 2, File 263.

(٥) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشف بأسماء العمد والاعيان الذين يستحقون الانعام برتب وباشين بمديرية المنيا محرر سنة ١٩١٨ ، أعضاء الجمعية التشريعية كشف رقم ١ .

(٦) دار المحفوظات ، مكلفة الاطيان بناحية القيس بمديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٨٨١ رقم ٣٧٨١ عين ١٧٠ مخزن ٢ . ص ١ . ٢ . ٧ .

من الدايرة السنية فاشترى محمد بك جلال ١٩١ فداناً من أطيان تفتيش مطاى بالمنيا [١] واشترى زايد بك جلال ١٢٩٧ فدان بنواحى مطاى [٢].

وفى الفترة التالية كان إثنان من عائلة جلال هما كامل باشا جلال المزارع بالقيس ومحمود افندى جلال عمدتها يملكان ٢١٠٠٠ فدان بالمطاعنة بمديرية قنا والشيخ فضل والقيس وبنى على وسمالوط وغيرها بمديرية المنيا [٣].

وعائلة عبد الرازق التى لم يكن مؤسسها احمد عبد الرازق يملك سوى ٦١ فداناً بناحية المطاهرة سنة ١٨٧٦ [٤]. اشترى بعض أفرادها مساحات من أراضى الدايرة السنية بالمنيا فحسن عبد الرازق وأخوته اشتروا ٨٥٦ فداناً من أطيان تفتيش أبا [٥] كما اشترى محمد بك عبد الرازق ٣٧٤ فداناً من أطيان تفتيش أبا [٦] وفى الفترة التالية بلغت ملكية خمسة أفراد من هذه العائلة ٢١٠٠ فدان بالمنيا [٧].

---

(١) دار المحفوظات No. 67, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11, Store 2, File 738.

(٢) انظر ملحق رقم ٦ مبايعة رقم ٢٥٥ و ٢٦٦ .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنة بدائرة مديرية المنيا أعيان مركز بنى مزار . كشف رقم ١

(٤) دار المحفوظات، مكلفة الاطيان بناحية أبو حرج بمديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٨٧٦ رقم ١٠٣٠ عين ١٣٠ مخزن ٢ ، ص ١٤ .

(٥) دار المحفوظات No. 87, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13, Store 2, File 988

(٦) انظر ملحق رقم ٦ مبايعة رقم ٣ أ .

(٧) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثيه المستوطنين بدائرة مديرية المنيا بدون تاريخ، أعيان مركز بنى مزار، كشف رقم ١ .

كما بلغت ملكية إثنين من أبناء محمود باشا سليمان هما على بك وحفنى بك ٢٥٠٠ فدان بمديرية أسيوط[١]. بينما بلغت ملكية محمد محمود سليمان سنة ١٩١٤ — ١٥٠٨ فداناً بمديريتى أسيوط وجرجا[٢].

وبلغت ملكية محمد باشا البدراوى م. البدراوى عاشور للمزارع بدير بين ٣٥٠٠ فدان بالدقهلية وبالغربية[٣].

كما بلغت ملكية شاهين بك سراج الدين المزارع بكفر الجرايدة فى أوائل القرن العشرين ٦٥٠ فدانا من أطيان كفر الجرايدة[٤]

وإلى جانب هذه العائلات التى عرضنا لها كان هناك العديد من أسر الاعيان قد برزت كبار ملاك خلال نفس العوامل والظروف التى سبق أن اشرت اليها ففى الفيوم كانت عائلة الجمال ومنها عبد العزيز بك الجمال يملك ١٢٦٥ فداناً بمديرية الفيوم[٥].

وفى بنى سويف كانت عائلة إسلام ومنها على إسلام من اعيان بنى سويف

---

(١) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١، أعيان مركز البدارى، كشف رقم ١.

(٢) دار المحفوظات، ملف خدمة محمد محمود باشا رقم ٤٥٣٣٠ محفظة رقم ٣٨٥٨ دولاب رقم ٢٧٦ رف رقم ٤. من واقع إقرار الذمة المالية المحرر فى ٨ يونيو ١٩١٤.

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية الغربية محررة فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨، أعضاء مجلس المديرية كشف رقم ١.

(٤) المصدر السابق

(٥) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية الفيوم، أعيان مركز سنورس كشف رقم ٢.

يملك ١٠٠٠ فدان بمديرية بنى سويف [١] وفى المنيا كان محمد بك موسى عمدة الفقاعى بمركز أبو قرقاص يملك ١٢٠٠ فـدان بمديرية [٢] المنيا وفى مديرية أسيوط كانت عائلة خليفة ومنها مصطفى باشا خليفة يملك ١٠٠٠ فدان بالنخيلة وعائلة أبو عمرو ومنها محمود على عمرو من أعيان أبو تيج ويملك ١٢٠٠ فدان بمديرية أسيوط [٣] وفى مديرية جرجا كانت عائلة الشندويلى يملك أحد أفرادها ١٠٠٠ فـدان بالمديرية وعائلة بطرس ومنها جرجس بك بطرس المزارع بالبلينا ويملك ١٧٠٢ فدان بمركز البلينا ونجع حمادى وعائلة عبدالله ومنها مخنوخ عبيد الله المزارع بالبلينا ويملك ١٢٠٠ فدان بنواحى مديرية جرجا [٤]

وفى مديرية قنا كانت عائلة يوسف ومنها داود يوسف المزارع بقوص يملك ٢٥٠٠ فدان بنواحى قنا وعائلة حنا ومنها بولس بك حنا المزارع بالضبعية ويملك ٤٠٠ فدان بنواحى مديرية قنا [٥]

وفى الشرقية كانت عائلة واكد ومنها عبد اللطيف بك واكد من أعيان سنجها

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، بيان أعضاء الهيئات النيابية والأعيان بمديرية بنى سويف ، محرر ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، أعيان مركز بنى سويف .

(٢) كشف بأسماء العمد والأعيان الذين يستحقون الأنعام برتب ونياشين بمديرية المنيا محرر سنة ١٩١٨ ، أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كشوف بأسماء البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط ، محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ أعيان مركز أبو تيج كشف رقم ١

(٤) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية جرجا محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز سوهاج كشف رقم ١ ، أعيان مركز البلينا كشف رقم ١ .

(٥) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية قنا ، أعيان مركز قوص كشف رقم ٤ ، أعيان مركز الأقصر ، كشف رقم ١ .

ويملك ١٥٠٠ فدان بنواحى مديرية الشرقية[1] وفى الغربية كانت عائلة أبو جازية ومنها مرسى باشا أبو جازية من أعيان ميت أبو العز ويملك ١٩٠٠ فدان بالغربية والمنوفية ومحمد بك حسن أبو جازية ويملك ١٩٠٠ فدان بنواحى الغربية والمنوفية أيضاً وعائلة المنشاوى ومنها محمد بك فؤاد المنشاوى ويملك ١٠٠٠ فدان بمديرية الغربية وعائلة القصبي ومنها السيد حسين القصبي ويملك ١٠٠٠ فدان بنواحى المديرية [2]

وفى البحيرة كانت أكبر الملكيات تمتلكها عائلات نوار بمركز دمنهور وعائلات بلبع والوكيل ببندر دمنهور وعائلات محمود بالرحمانية بمركز شبراخيت وعائلات الجيار والشوربجى فى مركز كوم حمادة [3]

وهكذا أصبحت بعض عائلات الأعيان على إمتداد مصر كلها تضع يدها على أكبر الملكيات . وبينما إستطاعت هذه العائلات أن تضع يدها على هذه الملكيات الكبيرة فان الغالبية العظمى من أعيان الريف ظلت تنتمى إلى شريحة متوسطى الملاك .

ويمثل ظهور الأعيـــان نشأة الطبقة الوسطى المصرية الزراعية وحتى الثورة العرابية كانت طبقة الأعيان تحتل موقعاً وسطا بين الأرستقراطية التركية من كبار

---

(١) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بمركز كفر صقر بمديرية الشرقية ، محرر فى أكتوبر سنة ١٩١٩ .

(٢) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بدائرة مديرية الغربية محرر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، أعيان مركز كفر الزيات كشف رقم ٤ ، أعيان مركز طنطا ، كشف رقم ١٢ .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشوف كبار العائلات بالبحـيرة ، بدون تاريخ .

الملاك وبين جماهير الفلاحين المطحونين فى القاع وعلى الرغم من أن هـذه الطبقة كانت تضم مستويات مختلفة من حيث حجم الملكية لكنهم كطبقة إجتماعية كانت لهم مميزاتهم . فهم منفصلون بشكل واضح عن طبقة الباشوات من الأتراك باستثناء بعض أسر من الأعيـان أصبحت تنتمى إلى طبقة الذوات قبل الثورة العرابية من أمثال عائلات أباظة وسلطان وغيرهم وكانت الغالبية العظمى من الأعيان تقيم فى منازل كبيرة فى القرى أو فى المدن الصغرى وهم إلى جانب ميلهم للمحـــافظة والتدين نجدهم غير ميالين لإعتناق الأفكار والعادات الأوربية أو الأخذ بأنماط الحياة الأوربية عموما ولهم زيهم الوطنى الذى يحرصون عليه . غير أن هذه الطبقة كانت حريصـة على توفير قدر كبير من التعليم لأبنائهـا حتى يعوض افرادها ما يحسـون به من نقص فى مواجهة موظفى الحكومة الذين تلقوا قدراً من التعليم (١)

وقد استطاع بعض أبناء هـذه الطبقة أن يشقوا طريقهم إلى بعض المناصب حيث شغل عدد منهم وظيفة المدير فى عهد اسماعيل على الرغم من معارضة الأرستقراطية التركية الألبانية . وكان طبيعياً أن تقف طبقة الأعيان وراء الثورة العرابية فى محاول لتنحية تلك الطبقة من السلطة لتصبح خالصة لهم ويرجع لصغار الأعيان الفضل فى ربط الفلاح المصرى بالقضية الوطنية خلال الثورة وبعدهـا . واذا كانت الشريحة العليا من هذه الطبقة قد خانت القضية الوطنية فى بعض مراحلها فإن الشريحة الصغرى ـ من حيث حجم الملكية ـ من الأعيان كانت دعامة الحركة الوطنية فى الريف ويكفى أنها قدمت للحركة الوطنية فى هذه الفترة أبرز قادتها من أمثال أحمد عرابى وسعد زغلول . وقد عمل البريطانيون على تقييد النفوذ الكبير الذى كان يتمتع به أعيـان الريف من عمد ومشايخ القرى ووجـد هؤلاء أنفسهم

---

(١) Millner. A, Op· Cit. PP 396 , 397.

مكلفين بمهام إدارية من كل نوع تنقل كاهلهم تحت رقابة وإشراف مديرين متعاونين مع المحتل ومفتشين بريطانيين .

ويرجع أنور عبد الملك لهذا العامل سبب هجرة عدد كبير من أعيان الريف للمدن ليلتحموا بالحياة السياسية بعد أن أجروا أراضيهم إلى شركاء أقل ثراء من المقيمين بالريف . وسوف يشكل أبناء هذه الطبقة فى الفترة التالية النسبة الكبرى من موظفى الدولة ومثقفى المجتمع المصرى وقادة الحركة الوطنية(١)

ومع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين طرأ عدد من التغييرات على التركيب الإجتماعى لهذه الطبقة لعل أبرزها :

١ ــ أنها لم تعد طبقة ريفية بحتة كما كانت عند نشأتها فقد انتقل عدد كبير من أفرادها وبالذات أصحاب الملكيات الكبيرة منهم إلى المدن بعد أن أصبحوا فى وضع إجتماعى يتيح لهم الإقامة فى المدن والمشاركة فى الحياة العامة والحركة السياسية . وليتيحوا لأبنائهم قدرا أكبر من التعليم . وأصبح هؤلاء يملكون منازل فى القاهرة أو الإسكندرية أو فى عواصم الأقاليم فعمر سلطان كان يقيم بالقاهرة بشارع الإسماعيلية وكانت دائرة والده سلطان باشا بشارع شركس(٢) ومحمد بك جلال المزارع بناحية القيس بالمنيا والمولود بها كان فى مطلع القرن العشرين يملك منزلا ويقيم به بشارع الدواوين (٣) . ومحمد محمود سليمان كان يملك فى نفس الفترة منزلا مساحته ٤٠٠ متر بشارع الفلكى بالقاهرة (٤) . وجرجس بك

---

(١) Anowr Abdel - Malok, Op. Cit, P 87.

(٢) دار المحفوظات No 30, D.S Purchases and Sales, P. Hole 7, Store 2, File 275.

(٣) دار المحفوظات No 67, D S. Purchases and Sale•, P. Hole 11, Stor 2, File 738.

(٤) ملف خدمة محمد محمود باشا سليمان رقم ٤٥٣٣٠ محفظة رقم ٣٨٥٧ دولاب رقم ٣٧٦ رف رقم ٥ .

بطرس الذى كان يملك ٧٩٩ فداناً بمديرية جرجا كان قبل الحرب الأولى يقيم بالقاهرة[١]

٢ — أن بعض أبناء هذه الطبقة أصهروا إلى الطبقة القديمة من الذوات وهى ظاهرة بدأت على نطاق ضيق ثم ما لبثت أن إتسعت فى ظل الاحتلال نتيجة التغييرات التى سبق أن أشرنا اليها وأبرزها مزاحمة الأعيان للذوات بثرائهم وثقافتهم وبما نالوه من مناصب الأمر الذى حدا بهذه الطبقة التركية أن تجدد دماءها بالاصهار إلى هذه العناصر الصاعدة فى المجتمع وخاصة بعد أن فقد الذوات الكثير من عنجهيتهم وأسباب وجاهتهم[٢] . وهو أمر طبيعى أن تصهر الطبقات الجديدة الصاعدة إلى الطبقات القديمة المتنحية والتى تدعى أنها أشرف عنداً على أن تضمن لنفسها الإستمرار والتجدد وتحصل الطبقات الجديدة على ما تعتقد أنها تفتقر اليه من عراقة النسب .

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأموال التى كان يدفعها المرشحون لعضوية الجمعية التشريعية بمركز البلينا بمديرية جرجا رقم ١٤٠ مخزن ٦٨ .

(٢) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، دار المعارف سنة ١٩٦٦ ، ص ٢٢٣ .

مشـــايـــخ البــــــدو

لم يعتمد محمد على على القوة وحدها فى توطين البدو وإرغامهم على الاستقرار من أجل تحقيق أهدافه فى زيادة الدخل من ناحية وتحقيق الاستقرار والامن الداخلى من ناحية أخرى وإنما اتبع طريقة لاقت بعض النجاح لحل مشكلة استقرار البدو وتوطينهم . وكان لابد من مغريات حتى يتخلى البدو عن عاداتهم وذلك بمنحهم مساحات من الارض فى المناطق التى استقروا فيها .

غير أن سلطات مشايخ القبائل والنفوذ الذى كانوا يتمتعون به على أفراد القبيلة جعلت هؤلاء الشيوخ يخرجون فى النهاية بنصيب الأسد من هذه الاراضى . وإلى جانب هذا العامل وجدت خلال النصف الثانى من القرن ١٩ عوامل أخرى ساعدت فى النهاية على استقرار البدو فتطور المواصلات إلى جانب التطور العام الذى حدث فى الزراعة والتوسع فى المحاصيل النقدية المخصصة للأسواق الاجنبية وما ترتب عليها من احتمالات زيادة الدخل النقدى للمنتجين لهذه المحاصيل إلى جانب الرغبة فى الحصول على السلع الكمالية التى كثر ورودها نتيجة لزيادة الروابط مع أوربا . والتى لم يكن الحصول عليها ممكناً إلا بوجود فائض نقدى لدى الأفراد.

هذه العوامل لم تؤثر فقط على السكان المستقرين بل أثرت أيضاً على قبائل البدو وخاصة مشايخهم ليقوموا بالإنتاج الزراعى وليستقروا فى النهاية على الارض التى يستغلونها(١).

---

(١) Baer G.A, History of land Ownership in Modern Egypt pp 56 , 57.

وهنا لابد أن نميز بين القبائل التى كانت قد وصلت إلى مرحلة الاستقرار مع بداية القرن التاسع عشر وهؤلاء أصبحوا فى عداد المزارعين فقبيلة العايد التى تنحدر منها عائلة أباظة استقرت منذ أجيال فى منطقة العايد من بلبيس . وفى مطلع القرن التاسع عشر كان أفراد هذه القبيلة يقومون بنشاط زراعى مثلهم مثل المزارعين . ويذكر مبارك أنهم خيروا بين الالتزامات التى يخضع لها الفلاحون أو مصادرة أراضيهم فى عهد محمد على وأنهم قبلوا دفع التزامات الفلاحين(١) . ومن أمثلة عائلة أباظة التى تنحدر أصلا من قبائل عربية عائلة الشريعى فى سمالوط بالمنيا والشواربى فى قليوب وهؤلاء اكتسبوا ملكياتهم من خلال شغلهم مناصب عمد ومشايخ النواحى التى استقروا بها . وقد شغل بعضهم وظائف إدارية أعلى كما عمل بعضهم متعهدين وهؤلاء كانت ظروف تكوين ملكياتهم هى نفس ظروف تكوين ملكية كبار الاعيان . وهى تختلف تماما عن ظروف القبائل التى كانت حتى بداية حكم محمد على لا تزال فى مرحلة البداوة وعدم الاستقرار وهؤلاء أعطوا منحا من الأرض مساعدة لهم على الاستقرار خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر من أمثال قبائل المنادى والفوايد من بدو الصحراء الغربية الذين جاءوا إلى مصر من ليبيا فى القرن الثامن عشر . وقد خلط بيير خلطا واضحاً بين العناصر التى كانت قد استقرت بالفعل عند وصول محمد على السلطة وبين تلك التى كانت لا تزال فى مرحلة البداوة وعدم الاستقرار عند كلامه عن ظروف تكوين ملكيات مشايخ البدو(٢) .. ويبدو أن الأراضى التى أعطيت للبدو كانت على ثلاثة أنواع :

---

(١) على مبارك ، المرجع السابق ، ج ١٤ ، ص ٣

(٢) Baro G. Op. Cit. P. 85

النوع الأول :

الأراضى التى منحت للبدو مع بعض الأهالى بنصف الضريبة الخراجية والمعلومات عنها غير كافية وليس هناك سوى إشارة وحيدة لهذا النوع من الاراضى وردت فى الأمر العالى الذى صدر فى عهد سعيد فى ٨ جماد الاول سنة ١٢٧١ (٧ يناير سنة ١٨٥٥) والذى تقرر بمقتضاه فرض ضرائب كاملة على هذا النوع من الاراضى حسب ضريبة الحوض والبلد الموجود به[1] . ويذكر جرجس حنين أن البدو لجأوا إلى استبدال هذا النوع من الاراضى الذى يبدو أنه لم يكن جيداً بأراضى الفلاحين فى عهد محمد على مما جعل الحكومة تسترد جزءاً من هذه الأرض من أصحابها[2].

النوع الثانى :

الاراضى التى منحت للبدو فى عهد محمد على معفاة من الضرائب دون سند تمليك (تقسيط) ونتيجة لتعالى البدو على العمل اليدوى وعدم خبرتهم فى الزراعة شاركوا الفلاحين على زراعة هذه الأرض كما أجروا بعضها للفلاحين فصدرت ثلاثة أوامر آخرها سنة ١٨٥١ تلزم البدو بزراعة هذه الأرض . ولكن على الرغم من أن البدو كانوا حتى سنه ١٨٥٥ لا يزالون يؤجرون هذه الأرض ويشاركون الفلاحين فى زراعتها فان الحكومة لم تتخذ أى إجراء جاد فى تنفيذ أوامرها السابقة . وفى عهد سعيد تحولت هذه الابعاديات إلى أراض خراجية وفرضت عليها ضرائب الاحواض الموجودة بها[3].

---

(١) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، ص ١٥١ .

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

(٣) يعقوب ارتين ، المرجع السابق ، ١٦٣ ، ١٦٤ .

وفى أوائل عهد إسماعيل ، وعقب التمرد الذى قامت به بعض قبائل البدو ومن بينهم بدو الهنادى بقيادة عمر المصرى فى عهد سعيد وصودرت أطيانهم نتيجة لذلك — صدر أمر عال فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٣ برد نخيل وأطيان البدو الذين تمردوا وإعطائهم بدلها إذا كان قد تم التصرف فيها . على أن تعطى أطيان جديدة من الميرى الذين ليس لديهم أطيان بواقع فدانين لكل أسرة لا يزيد عدد أفرادها على خمسة أفراد وأعطيت الأسر الاكثر عدداً فدانين لكل خمسة أفراد زيادة بعد ذلك . كما أعطى مشايخ الفرق ومشايخ القبائل الصغيرة مساحة تتراوح بين ٥٠ ، ١٠٠ فدان حسب حجم القبيلة أو الفرقة كما أعطى الأشخاص البارزون من البدو مساحات تتراوح بين ١٠٠ فدان إلى ١٥٠ فدانا حسب أهمية الشخص(١).

وفى ٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦ صدر أمر آخر بعمل دفاتر رسمية باحصاء البدو وتحديد مناطق إقامتهم ومنحهم أطيانا على أساس الأمر السابق على أن تفرض على هذه الأطيان الضرائب العشورية مع عدم جواز التصرف فيها وتؤول أطيان المتوفى منهم دون ورثة إلى الحكومة وبلغت الأطيان التى أعطيت لهم بمقتضى هذا الأمر ٢٥ ألف فدان بمديرية الشرقية(٢).

وفى ٢١ مايو سنة ١٨٦٧ صدر أمر عال ثالث بالتصريح للبدو بأخذ أطيان من البرارى حسب قرار مجلس شورى النواب الصادر فى هذا الشأن ولم يعطوا حق التصرف فيها أيضاً وظل البدو ممنوعين من التصرف فى هذه الأراضى حتى أعطيت لهم حقوق الملكية الكاملة عليها سنة ١٨٩٤ .

---

(١) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ١١٧

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ — القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ١١٧ .

النوع الثالث :

أما النوع الثالث من الاراضى وهو الأهم فى تكوين ملكيات البدو فهو الابعاديات التى منحت للبدو وبتقاسيط وكونت ملكياتهم من الاراضى المشورية فيما بعد . وقد أعطى عدد من المنح من هذا النوع فى عهد محمد على لكن عباس الذى كان يخشى قيام تحالف بين مشايخ القرى ومشايخ البدو قد استمال البدو عن طريق منحهم أبعاديات من هذا النوع(١).

فبدو الفوايد الذين جاءوا إلى مصر خلال فترة الاضطراب التى شهدها القرن الثامن عشر ثم أغاروا على مديرية الجيزة فى أوائل حكم محمد على سنة ١٨١٣ واستقروا بعد ذلك فى مديريات المنيا وبنى سويف والفيوم(٢) منح محمد على أحد مشايخهم محجوب بن عمر كيشار ٥٠٠ فدان من أبعادية بنى وركان وغيرها بمديرية المنيا وبنى مزار(٣).

وفى عهد عباس منح عدد من شيوخ هذه القبيلة مساحات من الابعادية بمديريات المنيا وبنى مزار وبنى سويف فقد منح شيخ هذه القبيلة مقرب العلوانى ٥٠٠ فدان من أبعاديات النزق السلطانى بمديرية بنى سويف والفيوم كما منح أبوقفة خليل من مشايخ الفوايد ٣٠٠ فدان من أبعادية المنيا وبنى مزار كما منح محجوب

---

(١) Anowr Abd El-Malek, Op. Cit, P 87.

(٢) Baer G. Social Change in Egypt, 1800—1914, Holt P.M. Edit, Cit, P 138.

(٣) س ٢/١٠٥٦/١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد رقم ١٣٤٤ ، ج ٢ ، ص ٨ .

— دفتر قيد تقاسيط سنة ١٢٥٨ هـ جزء ٨ رقم ١٢٣١ عين ١٤ مخزن ١٨ ، ص ٣٦ .

كيشار ٤٠٠ فدان أخرى من أبعاديات المنيا[1]. وفى نهاية عهد سعيد وأوائل عهد إسماعيل كان شيخ العرب محجوب بن عمر كيشار من مشايخ الفوايد يملك ٩٠٠ فدان من الأراضى العشورية بنواحى المنيا وبنى مزار[2]

أما بدو الجوازى الذين استقروا بالأقاليم الوسطى (المنيا وبنى مزار والفيوم وبنى سويف) فقد منح شيخهم على باسل ٥٠٠ فدان و٦٥٠ فداناً من أبعادية أشروبة وشوشة بالمنيا فى عهد محمد على[3].

كما منح فرجانى عبد الرحمن شيخ نصف عرب الجوازى ٥٠٠ فدان من أبعادية ناحية طوخ الجبل بأمر فى سنة ١٢٥٧ (١٨٤١).

كما منح فى نفس العام أولاد أبو غرارة من بدو الجوازى ٥٠٠ فدان من أبعاديات نفس الناحية[4].

وفى عهد عباس منح عمر المصرى شيخ عرب الجوازى ١٠٠٠ فدان من أبعادية بنى سموح وهيا وعزبة القهادير بالمنيا ومنح شيخ العرب يوسف الضبع من بدو الجوازى أيضا ٣٠٠ فدان من أطيان إنجاح الحطب بالمنيا[5].

---

(١) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بعـــدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٢٧ مخزن ١٨ .

(٢) سجل أول قديم عن أطيان الابعاديات والبيع والمعطى رزقة بلا مال عين ١١/٤٨ روزنامجة ، س ١٧٥ .

(٣) دفتر زمم قديم بيان مقادير الأطيان المنعم بها على ذوات كرام وخلافهم بمديريات الوجه القبلى والوجه البحرى من سنة ١٢٤٢ هـ رقم ١٣٤١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) س ١/١٠٦/٢ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط زمام أطيان الأباعد رقم ١٣٤٤ جـ ٢ ، س ٨ ، ٩ .

(٥) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

غير أن عرب الجوازى قد تمردوا مع غيرهم من القبائل فى أوائل عهد سعيد بقيادة شيخهم عمر المصرى وصودرت أبعادياتهم ومن بينها أبعادية عمر المصرى الذى صدر أمر من المعية بمصادرتها لحساب الميرى فى ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦)[١] . غير أن الحكومة عفت عنهم فى بداية عهد إسماعيل وأعيدت إليهم الابعاديات التى صودرت منهم وأعطى عمر المصرى ١٠٠٠ فدان جديدة من أبعادية المنيا بتقسيط فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥)[٢]

وقبيلة الحرابى التى استقرت بمنطقة الفيوم فى بداية القرن الماضى[٣] منح أحد مشايخها مصطفى كليب وأقاربه ٣٥٠ فداناً من أبعادية سرسنا بالفيوم فى عهد عباس وقيدت المساحة فى التقسيط باسم المذكور[٤]

أما قبيلة البراعصة التى أقامت فى منطقة سنورس بالفيوم[٥] فقد منح شيخها عبد الله بياض ٤٠٠ فدان من أبعادية مديرية بنى سويف والفيوم فى عهد عباس[٦]

وقبيلة أولاد على التى استقرت بمديرية البحيرة منح عباس باشا أولاد خير الله أحد مشايخ هذه القبيلة ٦٠٠ فدان من أبعادية جزاير عيسى وزاويه مسلم بمديرية

---

(١) سجل أول قديم عن أطيان الابعاديات والبيع والمعطى رزقة بلا مال، عين ٤٨/١١ روزنامجة ، ص ١٨٧ .

(٢) سجل ثانى قديم عن زمام أرباب الابعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٦٠ .

(٣) Baer G.A. History of land Ownership in Modern Egypt, P 59

(٤) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٠٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٥) Baer G. Op. Cit, P 59

(٦) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٠٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

البحيرة(١).

أما بدو الهنادى الذين جاءوا إلى الصحراء الغربية من ليبيا فى القرن الثامن عشر مع الفوايد ثم استقروا بالشرقية(٢) منح شيخهم محمود سلطان ٤٠٥٠ فداناً بالاسدية وسوادة وغيرها فى عهد عباس باشا(٣) كما منح عرب الطحاوى وهم فرع من الهنادى(٤) ٥٥٠٠ فدان بنواحى الشرقية فى عهد عباس بأمر فى ٢٢ صفر سنة ١٢٦٧ (ديسمبر سنة ١٨٥٠) وتحرر بها عدد من التقاسيط ذهب الجزء الاكبر منها إلى رؤساء الأسر(٥).

ومن بين القبائل التى استقرت فى الشرقية أيضا فى القرن الماضى قبيلة الفرجان ومنح شيخهم محمد النبيشى وأولاده ١٠٥٠ فداناً فى عهد عباس باشا من بينها ٧٥٠ فدان من أبعاديات الشرقية والباقى من أبعاديات المنيا(٦).

وفى عهد إسماعيل كان عدد من مشايخ البدو من كبار ملاك الاراضى المشورية فعلى باسل شيخ عرب الجوازى كان يملك ٥١٦ فداناً من الاراضى المشورية بالمنيا وعمر المصرى كان يملك ٩٤٠ فدانا من الاطيان المشورية ومحمود أبو سلطان

---

(١) المصدر السابق .

(٢) Baer, G. Social Change in Egypt, 1800 – 1914, P 138

(٣) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٠ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٤) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الأول ، ومحمد سعيد باشا ، ص ١٢٠ .

(٥) دار المحفوظات ، قائمة مساحة أطيان ٥٥٠٠ فدان باسم عربان الطحاوى إنعام من حضرة الخديوية بنواحى بمديرية الشرقية سنة ١٢٦٨ هـ رقم ٤٧٥٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ .

(٦) دفتر أرقام الأبعادية والمعمور المعطى بعدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٥٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

شيخ عموم المنادى الذى باع معظم الأطيان التى منحت له فى عهد عباس كان لا يزال يملك ٦٤٨ فدانا من الاراضى المشورية[١] وبلغ عدد ملاك الاراضى المشورية من البدو فى عهد الخديوى إسماعيل ٢٠٧ من الملاك[٢] .

وفى عهد الاحتلال واصل مشايخ البدو الحصول على الأراضى فللوم السعدى الذى أصبح عمدة لقبيلة الفوايد اشترى بالاشتراك مع أخويه محمد السعدى والمصرى السعدى ٢٤٠٦ أفدنة من اطيان الدايرة السنية بتفتيش مغاغة بالمنيا فى ٨ يونيو سنة ١٩٠١ [٣] ثم اشتروا ٧٨٤ فداناً مرة أخرى من تفتيش المنيا فى ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٢ [٤] . وفى الفترة التالية كان للوم بك السعدى عمدة قبيلة الفوايد بالمسيد بمغاغة يملك ٤٠٠٠ فدان من أطيان مديرية المنيا بينما كان محمد بك السعدى وكيل قبيلة الفوايد بصفانية بالفشن يملك ٣٠٠٠ فدان من أطيان مديرية المنيا[٥] .

ومن أطيان الدايرة السنية اشترى محمد محمود الباسل عمدة عرب الرماح بأرض تطون بالفيوم ٨٨٢ فداناً بالاشتراك مع آخرين فى ٦ يناير سنة ١٩٠٣ [٦]

---

(١) سجل ثانى قديم عن زمام أرباب الابعاديات المشورية رقم ٤٣٢٠ عين ٤٧ مخزن ١٨ ، ص ٥٤ ، ٦٠ ، ٦٩ .

(٢) فهرست عن اسم الحضرة الخديوية والعائلية وكافة الحريمات والأوقاف والخدم والعربان والبيسويين والمشتركين رقم ٤٣٦٣ عين ٤٩ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات No 89, D.S. Purchases and Sales P. Hole 13 Store 2 File 1043.

(٤) دار المحفوظات No 49, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2, File 1269.

(٥) كشف بأسماء العمد والأعيان الذين يستحقون الانعام برتب ونياشين بمديرية المنيا محرر سنة ١٩١٨ وجهاء قبائل العربان ذوى الميزة كشف رقم ١١ .

(٦) دار المحفوظات No 92, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 14 Store 2, File 1169.

وفى الفترة التالية كان حمد الباسل من أعيان الفيوم ببلد قصر الباسل يملك ١٢٣٩ فداناً بمديرية الفيوم بينما كان عبد الستار بك الباسل عمدة قصر الباسل يملك ٣٨٠ فداناً (١).

وقد نتج عن استقرار قبائل البدو نوعان من التغيرات الاجتماعية فى بناء القبيلة فمن ناحية ضعفت الرابطة القبلية التى كانت تربط أفراد القبيلة الواحدة كما انقسمت القبيلة إلى مستويين إجتماعيين فمعظم مشايخ القبائل أصبحوا فى عداد كبار الملاك ورحل معظمهم إلى المدن وأصبح البعض موظفين حكوميين بينما أصبح باقى أفراد القبيلة جزءاً من الطبقات الاجتماعية الدنيا . ويؤكد بيير أن معظم عمال السكة الحديد فى البداية كانوا من البدو كما أن الذين استقروا فى الريف أصبحوا فى عداد الفلاحين(٢)

وهكذ تعرضت قبائل البدو التى إستقرت فى الريف إلى عملية الانقسام الطبقى التى حدثت فى المجتمع الريفى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر حين أصبح مشايخ البدو من كبار الملاك وامتلكوا القصور الكبيرة فى عزبهم أو فى المدن من أمثال المرحوم السعدى الذى كان فى مطلع القرن العشرين يملك قصراً بعزبته بأرض المسيد الوقف بمركز الفشن ومنزلا فى القاهرة بشارع المنسى (٣) . بينما أصبح باقى أفراد القبيلة فى عداد الفلاحين

وهكذا أصبحت طبقة كبار الملاك فى أوائل القرن العشرين تضم الفئات الاجتماعية الآتية :

---

(١) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية الفيوم أعيان مركز اطسا كشف رقم ٢ .

(٢) Baer. G. Op. Cit, PP 139, 140.

(٣) دار المحفوظات No 66, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 11 Store 2, File 732.

١ — أسرة محمد على والبورجوازية الادارية والعسكرية التى تكونت حولها وهذه كان يغلب عليها حتى الثورة العرابية العنصر التركى والشركسى . ويدخل فى عداد هذه المجموعة بعض العلماء الذين إحتفظوا لأنفسهم ببعض الملكيات .

٢ — البورجوازية المالية والتجارية وهذه غلب عليها الأجانب والمتمصرين كما ضمت أعداد من أغنياء المدن المصريين معظمهم من الأقباط .

٣ — أعيان الريف ومشايخ البدو وهؤلاء أصبح معظمهم ضمن طبقات المدن

وهكذا أصبح التزاوج واضحاً بين الطبقة البوجوازية وبين كبار الملاك . وفى سنة ١٨٩٦ كانت طبقة كبار الملاك بتركيبها الإجتماعى السابق تضم ١١٢٢٠ مالكا يملك الواحد أمنهم أكثر من ٥٠ فداناً يمثلون ١ر٧ ٪ من مجموع السكان وبلغ جملة ما يملكون من الأراضى الزراعية ٥٠٠ر٩٩٧ر١ فدان .

وفى العشرين سنة التالية إرتفع عددها إلى ١٢٤٨٠ مالكا يمثلون ٨ر ٪ من مجموع السكان وارتفعت ملكيتهم الى ٩٤٠ر٣٩٦ر٢ فداناً .

ويلاحظ أنه الى جانب زيادة عدد الملاك من هذه الطبقة زادت المساحة المملوكة لها فحسب البيانات السابقة زاد متوسط مايملكه الفرد الواحد من كبار الملاك من ٨٨ فداناً الى ١٩٢ فداناً وهو اتجاه واضح نحو تركيز الملكية فى يد أفراد هذه الطبقة (١)

واللاحظة الثانية هى أن نسبة ما يملكه الأقباط من ملكية هذه الطبقة يزيد على نسبتهم العددية بها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كشوف الأعيان . ويذكر ميخائيل كرياكوس أن الأقباط فى مطلع القرن العشرين كانوا يدفعون ١٦ ٪ من

---

(١) د . راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ١٤٤ ، ١٤٦ .

ضرائب الأطيان بينما لم تزد نسبتهم العددية عن ٦ ٪ من مجموع السكان(١)

والملاحظة الثالثة هى أن معظم كبار الملاك كانوا من الملاك المتغيبين سواء فى ذلك أفراد أسرة محمد على والبورجوازية الادارية والبورجوازية المالية والتجارية وهذه الطبقات تنتمى بطبيعة نشأتها الى المدن . وحتى أعيان الريف ومشايخ البدو الذين أصبحوا من كبار الملاك إنتقلوا بدورهم الى المدن التى أصبحت مراكز جذب سياسى وإقتصادى وخاصة القاهرة حيث مقر الهيئات النيابية التى ذهب الأعيان كوفود فى هذه الهيئات كما أن أبنائهم الذين تلقوا تعليما عاليا أصبح عليهم أن يعملوا فى المدن حيث دواوين الحكومة وحيث المساهمة فى الحياه العامة . وكان طبيعياً أن يساهم كبار الملاك الذين يقيمون فى المدن فى النشاط الاقتصادى للمدينة ذو السمة الرأسمالية سواء فى الصناعة أو التجارة أو النقل وخاصة الأسر القديمة منهم(٢)

---

(١) Kyriacos, Op. Cit, P 29

(٢) Baer G.A. History of land Ownership in Modern Egypt, PP 138 , 139.

النشاط الاقتصادى لكبار الملاك

حدد الاستعمار مجال تطور مصر ودورها فى الإقتصاد العالمى المعاصر فبدأ بالقضاء على الصناعات الوطنية وأعطى ماتبقى منها للاحتكارات الأجنبية ولم تساعد هذه الإحتكارات على تطوير الاقتصاد المصرى . لكنها دفعت التطور الرأسمالى فى مصر فى بعض المجالات وبالذات التوسع فى إنتاج القطن كمحصول نقدى فحول الاستعمار مصر إلى مزرعة للقطن مرتفعاً بمساحته إلى ٠٠٠ر٧٢٧ر١ فدان وإرتفع بانتاجه من ٠٠٠ر١٠٠ر٣ قنطار سنة ١٨٧٩ إلى ٠٠٠ر٧٠٠ر٧ قنطار سنة ١٩١٣[١] . وأصبح القطن وبذرته يمثل ٩٤ ٪ من قيمة صادرات مصر عام ١٩١٤/١٣[٢] . وساهمت الإستثمارات الأجنبية فى تطور الشركات التجارية (والنقل والمواصلات وكل ما يتعلق بتوفير الظروف اللائمة لتصدير القطن إلى المصانع الإنجليزية وأعطيت الأولوية فى مد الخطوط الحديدية لما يخدم أهداف التصدير وتجارة المرور[٣] . وقد التقت هذه الأهداف العامة مع أهداف كبار الملاك التى إتجهت إلى مزيد من الاستثمارات فى شراء الأراضى . وساعد على ذلك أن طبقة كبار الملاك كانت تحمل بعض الفكر الاقطاعى الذى يتجلى فى الخوف من المخاطرة فى المشروعات الصناعية والتجارية[٤] . وعلى هذا فقد تركز النشاط الرأسمالى لهذه الطبقة فى مجالين أساسيين :

---

(١) Issawi C. Op. Cit, PP 26 , 27

(٢) البنك الأهلى فى خمسين عاماً (١٨٩٨ - ١٩٤٨) القاهرة سنة ١٩٤٨ ، ص ٢٤

(٣) د . جمال مجدى حسنين ، المميزات العامة لتركيب الطبقى فى مصر عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مجلة الطليعة عدد إبريل سنة ١٩٧١ ، ص ٥٢ .

(٤) Baer G. Op. Cit, P 139.

١ - إنتاج محاصيل نقدية للتصدير مثل القطن وقصب السكر .

٢ - الصناعات الاستخراجية والتحويلية التى تعتمد أساساً على الإنتاج الزراعى مثل مصانع السكر والتكرير ومصانع حلج القطن وعصر الزيوت والنموذج الواضح لهذه الطبقة فى فترة مبكرة كان الخديوى إسماعيل الذى أقام مصانع لانتاج السكر بلغ إنتاجها سنة ١٨٧٩ — ٦٩٤ر٧٤٣ قنطاراً من السكر و١٧٩ر٣٢٢ قنطاراً من العسل الأسود إلى جانب ٢٣٩ر١٦٧١ أقة من الكحول[1]

ويشير على مبارك إلى عدد من فابريقات حلج القطن وعصر القصب كان يمتلكها أفراد من هذه الطبقة ففى كفر اللاوندى بالدقهلية كان التاجر المسيحى جريس اسطفانوس يمتلك فابريقة لحلج القطن وأخرى لعصر القصب وفى المحلة الكبرى كان حسين يكن يملك وابورا لحلج القطن [2]

وفى فترة مبكرة جداً ترجع إلى أواخر عهد عباس حصل عبد الحليم باشا بن محمد على على إمتياز لمدة خمس عشر سنة باستخراج الزيت من بذرة القطن وصناعة الصابون[3] . ومن المحاولات المبكرة أيضاً لإرتياد مجالات النشاط الرأسمالى من قبل كبار الملاك تلك التى قام بها إسماعيل راغب باشا ومحمد شريف باشا ونوبارباشا وطلعت باشا وشرين حين حصلوا على إمتياز تشغيل شركة سفن تجارية فى البحر الأحمر أطلق عليها « إسم القومبانية المصرية » بالاشتراك مع بعض البيوت الأجنبية من بينهم أوبنهايم وأعطيت إمتياز نقل البضائع الحكومية والحجاج لمدة ثلاثين عاماً[4] .

---

(١) A. Bonet Bey, Essi Dostatistique A. Gricolo 1887, Cairo 1888.

(٢) على مبارك ، المرجع السابق ، ص ٧ ، ١٣ .

(٣) دار الوثائق ، محفظة ٤٢ ، دفتر ٤٩٢ معية تركى ، ترجمة الوثيقة رقم ٧٧٦ خطاب من الجناب العالى إلى رئيس مجلس الأحكام فى ٢٩ جماد الآخر سنة ١٢٧١ هـ .

(٤) د. على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ .

- أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣ — ٤٨٩ .

ومع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت بعض الأسر القديمة من كبار الملاك ترتاد مجالات إقتصادية جديدة وهنا لابد أن نميز بين الأسر التى نشأت كبورجوازية تجارية ومالية من أمثال عائلات ويصا وحنا وغيرها فهؤلاء كان لهم نشاط تجارى ومالى من قبل أن يصبحوا ضمن كبار الملاك واستمر هـذا النشاط رغم تحولهم إلى ملاك زراعيين وبين أسر كبار الملاك التى نشأت أساساً كبورجوازية زراعية فهذه استطاعت عن طريق التراكمات التى تكونت لديها فى الزراعة أن تنقل نشاطها إلى مجالات اقتصادية جديدة. ويعدد بيير أسماء عدد من أسر كبار الأعيان الذين بدأوا حياتهم كملاك زراعيين ثم إرتادوا نشاطات اقتصادية جديدة فى الفترة التالية مثل عائلات سراج الدين والبدراوى الذين عملوا فى الصناعة ويشير إلى أن عدداً من كبار الملاك الذين عملوا فى الصناعة تعددت نشاطاتهم الاقتصادية من أمثال عمر سلطان الذى كانت له أعمال تجارية ومقاولات وملاحة وغيرها[١].

لكن يمكن القول أنه حتى بداية الحرب الأولى لم تكن هـذه الطبقة قد استطاعت أن تنقل نشاطها الاقتصادى بشكل حاسم الى الصناعة أو أن تتجاوز الخطوط التى وضعها مخططو السياسة البريطانية فى جعل مصر مزرعة للقطن ومستوردة للمصنوعات البريطانية.

أما فى مجال الاستغلال الزراعى فان استغلال كبار الملاك لأراضيهم اتخذ عدداً من الأشكال ذات الطابع الرأسمالى:

١ ـ المزارع التى أصبحت تكون وحدة إنتاجية كبيرة يديرها المالك بنفسه بقصد الزراعة الرأسمالية عن طريق زراعة المحصولات النقدية والبساتين والخضر وتربية الماشية وهى التى عرفت بالتفاتيش والدوائر وهى وحدات تعتمد فى زراعتها على عمال زراعة مقيمين أو (تملية).

---

(١) Baer G. Op. Cit, PP 140, 141.

٢ - الاستغلال عن طريق تأجير المزارع الكبيرة وقد اتخذ شكلين :

أ - تأجير المزرعة الكبيرة دفعة واحدة لأحد المزارعين الأغنياء أو لمجموعة من المزارعين المتوسطين وهؤلاء يتولون بدورهم تأجيرها لصغار الفلاحين بإيجار أعلى وقد نشأ عن هذا نظام الوسطاء الذى زاد من عملية استغلال الفلاحين .

ب - تقسيم المزرعة الكبيرة الى وحدات صغيرة وتأجيرها الى صغار الفلاحين.

٣ - الاستغلال عن طريق المشاركة فى المحصول وهو مايعرف بنظام المزارعة وفيها يقدم الفلاح قوة عمله وادواته لصاحب الأرض نظير جزء من المحصول وهو من أقدم أنواع الاستغلال .

٤ - المزارع التى يقوم المالك بزراعتها بنفسه عن طريق استخدام العمل المأجور وهى عادة من الحجم المتوسط(١)

وعلى الرغم من أن طرق الاستغلال السابقة كانت ذات طابع رأسمالى إلا أنها كانت تحمل كثيراً من العلاقات الإقطاعية نتيجة التداخل فى مراحل التطور من الإقطاع للرأسمالية والتى استمرت طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين فقد عاشت الأشكال القديمة للاستغلال جنبا إلى جنب مع العلاقات الرأسمالية .

ففى الوقت الذى كان الشكل القانونى للاستغلال رأسماليا يقوم على العلاقة التعاقدية كان جوهر الاستغلال وواقعه إقطاعيا يقوم على القهر السياسى والاجبار الاجتماعى وخاصة فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك حيث بقيت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية دون تغيير كبير ممثلة فى القهر البدنى وإلغاء الحرية الشخصية لطبقة الفلاحين .

---

(١) إبراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

التركيب الاجتماعى لمتوسطى الملاك

إذا كان من الصعب وضع حد فاصل بين كبار الملاك ومتوسطيهم باعتبارهم شرائح اجتماعية تنتمى إلى طبقة واحدة فان المصادر المصرية قد اتفقت على تحديد الملكيات المتوسطة بأنها تتراوح بين ٥ أفدنة - ٥٠ فدانا .

وعلى هذا فمتوسطو الملاك يمثلون الشريحة الصغرى - من حيث حجم الملكية من الملاك الزراعيين وهذه الشريحة نشأت من خلال نفس الظروف التاريخية التى نشأت فيها فئة كبار الملاك وتكاد تتشابه معها من حيث التركيب الاجتماعى وإن كانت تختلف من حيث كثافة الفئات الإجتماعية بداخلها ففى الوقت الذى يختفى فيه أفراد أسرة محمد على داخل هذه الفئة يقل الأجانب بدرجة كبيرة بينما تزيد كثافة فئة أعيان الريف حتى تصبح الفئة الغالبة بين متوسطى الملاك وإن كنا نجد إلى جانبهم عدداً من مشايخ قبائل البدو الصغيرة إلى جانب مجموعات البورجوازية الصغيرة من سكان المدن من التجار والموظفين وأصحاب المهن الحرة من أمثال المحامين والاطباء وغيرهم وهم الذين يمثلون قطاع الملاك المتغيبين بين هذه الفئة . وتقدم كشوف الأعيان الكثير من الأمثلة لهذه الفئات فى أوائل القرن العشرين .

فبالنسبة لأعيان الريف نجد مئات الاسر من بين أفراد هذه الشريحة ففى البدرشين بالجيزة كان الشيخ محمد منصور الدالى عمدتها يملك ٢٤ فدانابالبدرشين والحوامدية . وفى ناهيا بمركز امبابه كانت ملكية سبعة أفراد من عائلة الزمر تتراوح بين ٢٠و٥٠ فدانا من بينهم حسين بك الزمر رئيس محكمة الخط يملك

٤٦ فدانا بناهيا(١)

وفى مديرية المنيا كان أحد أفراد عائلة عامر باسطال يملك ٥٨ فدانا باسطال(٢) وفى مديرية أسيوط كان الشيخ همام عثمان من أعيان الغنايم بحرى وعمدة الناحية يملك ٣٦ فدانا وعبد العال حسن من أعيان المشايعة يملك ٥١ فدانا بها وفى القرشية كان محمد بك قرشى من أعيان ديروط يملك ٥٠ فدانا بالقرشية وعضو بمجلس المديرية وفى مركز أسيوط كان تمام أحمد عمدة موشا يملك ٥٨فدانا بها وثابت أبو زيد كدوانى عمدة شطب يملك ٣٧ فدانا بالناحية(٣).

وفى مديرية جرجا كان إثنان من عائلة الضبع بجهينة هما عبد الرؤوف الضبع وعبد الجواد الضبع المزارعان بالناحية يملك الواحد منهما ٤٠ فدانا بجهينة وفى ناحية الجبيرات كان إثنان من عائلة عبد الرحمن يملك الواحد منهما ٥٠ فدانا وفى القرعان كان عمدتها الشيخ محمد رضوان يملك ٥٠ فدانا من أطيان هذه الناحية. وفى المراغة كان بشاى جريس المزارع بهذه الناحية يملك ٤٠ فدانا وفى الحامدة كان عمدتها يملك ٣٤ فدانا وكان على تمام المزارع بها يملك ٥٠ فدانا وكان ساويرس بسطا المزارع بسوهاج يملك ٤٥ فدانا بها إلى جانب مساحات كبيرة كان يستأجرها وفى أولاد عليو كان أحد أبو ستيت عمدتها يملك ٥٢ فدانا. وفى

---

(١) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الحيثية بدائرة مديرية الجيزة ، أعيان مركز الجيزة ومركز إمبابة ، كشف رقم ٤ .

(٢) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بدائرة مديرية المنيا ، أعيان مركز سمالوط كشف رقم ٢ من عائلة عامر كان الشيخ محمد عامر عمدة اسطال يملك ٢٥٦ فدان بمركز سمالوط وعلى عامر من اعيان اسطال يملك ٨٩ فدان بها .

(٣) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط ، محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مراكز أبو تيج وديروط وأسيوط .

ناحية أولاد سالم كان أحد أفراد عائلة عبد النور يملك ٤٠ فدانا بالناحية[١].

وبالنسبة لمشايخ قبائل البدو نجد الكثير من الامثلة فنى نزلة البطران بمديرية الجيزة نجد رحيم على منسى عمدة قبيلة النجمة بنزلة البطران يملك ٢٢ فدانا بالجيزة ونزلة البطران إلى جانب أحد عشر منزلا وفى مركز الصف كان محمد منصور بسيونى من أعيان قبيلة مطير بالحى والمثنى يملك ٤٩ فدانابهذه الناحية. وفرجان سلام من أعيان قبيلة العبايدة بناحية السودى يملك ٤٦ فدانا بهذه الناحية[٢].

وفى مديرية الفيوم كان مصطفى عمار بياض عمدة قبيلة الراعمة بناحية شدمو يملك ٥٠ فدانا من أطيان هذه الناحية[٣] وبالنسبة لبورجوازية المدن تحفل شريحة متوسطى الملاك بهذه النوعية. ففى بندر بنى سويف كان محمد بديع وكيل بنك دى روما ببنى سويف يملك ٢٣ فدانا من أطيان بنى سويف وكان الدكتور محمد خليل طبيب العيون ببنى سويف يملك ٢٣ فدانا والدكتور ويصا عبد الملك يملك أيضا ٢٣ فداناً من أطيان بنى سويف[٤].

---

(١) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بمديرية جرجا محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١، أعيان مركز طهطا كشف رقم ١، ٢، أعيان مركز مركز جرجا كشف رقم ٢، أعيان مركز سوهاج كشف رقم ٢، ٣، أعيان مركز البلينا كشف رقم ١، ٢.

(٢) كشوف بأسماء الأطيان والوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية الجيزة وأعيان مركز الجيزة من العربان، كشف رقم ٤، أعيان مركز الصف من العربان، كشف ١١.

(٣) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية الفيوم، أعيان بندر الفيوم كشف رقم ٢.

(٤) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة بنى سويف محرر فى ١٣ يناير سنة ١٩٢١، كشف رقم ٢

وفى طهطا بمديرية جرجا كان شاكر المصرى المحامى يملك ٥٠ فدانا بهذه الناحية وثابت المصرى المحامى بطهطا يملك ٤٠ فدانا بناحية الطليعات وفى سوهاج كان عبد الله شحاته التاجر ببندر سوهاج يملك ٥٠ فدانا بسوهاج[1]. وفى بندر قنا كان التاجر تادرس تكلا يملك ٥٠ فدانا من أطيانها[2].

ويمثل متوسطو الملاك مرحلة انتقال بين كبار الملاك والفلاحين فالشريحة العليا منهم أقرب إلى كبار الملاك بينما الشريحة الدنيا أقرب إلى الفلاحين وعلى هذا فشريحة متوسطى الملاك تجمع بين صفات الفلاحين وصفات كبار الملاك فهى تلتقى مع الفلاحين من حيث أنها تنحدر من أصول مصرية ويقيم معظمهم فى القرى ويشاركون فى حياتها اليومية وليسوا بمعزل عما يحدث فى الريف[3]. وهم يقومون باستغلال أراضيهم بأنفسهم وبالذات الشرائح الدنيا من متوسطى الملاك الذين يصبح بعضهم بمرور الوقت فى عداد الفلاحين نتيجة لتفتت ملكياتهم بالإرث .

وهم من ناحية أخرى يتشابهون مع كبار الملاك وبالذات الشرائح العليا من متوسطى الملاك سواء فى استخدامهم للعمل المأجور بالنسبة للقطاع الذى يقيم منهم فى الريف من عمد ومشايخ القرى وكبار المزارعين . أو عن طريق تأجير أراضيهم لصغار الفلاحين بالنسبة للملاك المتغيبين منهم وفى كلتا الحالتين كانوا يشاركون كبار الملاك فى استغلال الفلاحين وبعد بعضهم عن العملية الانتاجية[4].

---

(١) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بمديرية جرجا ، محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز طهطا كشف رقم ١ ، أعيان مركز سوهاج ، كشف رقم ٣

(٢) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية قنا ، أعيان مركز قنا ، كشف رقم ١

(٣) الأب هنرى عيروط ، الفلاحون ، مترجم ، ص ٣٤ .

(٤) إبراهيم عامر ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

كما أن الشريحة العليا من متوسطى الملاك (٣٠ — ٥٠) كان فى إمكانهم تطوير ملكياتهم ليصبحوا من كبار الملاك ! وقد وقع متوسطو الملاك فى تناقض مزدوج فهم يتناقضون مع كبار الملاك ومع الفلاحين فى نفس الوقت . فهم يعتبرون أن من حقهم زراعة المساحات التى يمتلكها الباشوات والبكوات وحتى الافندية الذين يقيمون فى المدن . وهم من ناحية أخرى يتناقضون مع جموع الفلاحين من حيث تمتعهم بالمركز الممتاز فى القرى واحتلالهم مواقع السلطة فى القرى حيث يعمل معظمهم عمداً ومشايخ للقرى وهى المناصب المؤثرة فى حياة القرية ، وهم من ناحية أخرى يشاركون كبار الملاك - بدرجة أقل - فى استغلال الفلاحين ولجوئهم إلى أساليب تعسفية فى التعامل معهم واستغلالهم كعمال زراعيين فى أراضيهم أو من خلال العلاقات الايجارية وهم يتحينون الفرص لزيادة ملكياتهم على حساب الفلاحين .

لكن ملكية هذه الطبقة وعددها كان فى هبوط مطرد خلال العشرين سنة السابقة للحرب الأولى ففى سنة ١٨٩٦ كان عدد متوسطى الملاك يبلغ ٦٢٠ر١٣٦ مالكا يمثلون ٧ر٢٠٪ من مجموع الملاك يملكون مساحة قدرها ٩٠٠ر٧٧١ر١ فدان تمثل ٧ر٣٧٪ من المساحة المزروعة فى مصر ، وفى سنة ١٩١٤ انخفض عددهم إلى ١٣٢٦٠٠ مالك يمثلون ٥ر٨٪ من مجموع الملاك وانخفضت ملكيتهم إلى ٠٠٠ر٦٣٨ر١ فدان تمثل ٣٠٪ من المساحة المزروعة[1] .

ويرجع ذلك إلى أن بعض الشرائح العليا من متوسطى الملاك قد انضمت إلى كبارهم كما أن الشرائح الدنيا قد انضمت بسبب تفتت ملكياتها إلى صغار الفلاحين .

والصفة البارزة لأعيان الريف وهم الفئة الغالبة داخل هذه الشريحة من

---

(١) د . راشد البراوى . محمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص١٤٤ .

الملاك أنهم أكثر تدينا وأكثر حرصاً على تعليم أبنائهم لتعويض ما يشعرون به من نقص فى مواجهة كبار الملاك وموظفى الحكومة . وقد لعب هؤلاء الأعيان دور القيادات الفعلية للفلاحين فى الثورة العرابيـــة وفى التحركات الثورية التى شهـــدها الريف المصرى بعد ذلك . كما لعب أبناؤهم دوراً بارزاً فى الحركة الوطنية(١).

(١) الأب هنرى عيروط ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

الفلاحون فى خريطة القوى الاجتماعية

قيام الملكيات الكبيرة على انقاض ملكية الفلاحين - فقد الفلاحين لأراضيهم بسبب الضرائب المتزايدة والظواهر التى نتجت عنها - السخرة واستغلال الفلاحين فى المشروعات العامة - نشأة الفلاحين المعدمين - القرية المصرية على ضوء التطورات التى حدثت فى توزيع الملكية .

الفصل الرابع

من الصعب وضع تعريف نهائى للفلاحين وخاصة أولئك الذين يملكون أرضا منهم وإذا جاز لنا وضع تعريف للفلاحين فان هذا التعريف يمكن أن يسير حسب القياسين السابقين وهما حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم للأرض وحيث تختفى الحاجة إلى عمل الآخرين ويصبح المالك وأولاده هم العاملين وحدهم فى زراعتهم وهذا لا يتأتى إلا فى الملكيات الصغيرة فاننا نجد أنفسنا أمام طبقة الفلاحين وتتفق المصادر المصرية على تعريف الملكيات الصغيرة بأنها التى تقل عن خمسة أفدنة وهى ملكية يمكن اعتبار أصحابها من الفلاحين إذا توفرلهم شرط استغلالها بأنفسهم دون الحاجة إلى عمل الآخرين . وهناك شريحة أخرى من الفلاحين لا تملك أرضا وهم قطاع الفلاحين المعدمين والعامل الحاسم فى تعريف هذه الشريحة هو أن عملهم الوحيد هو فلاحة الأرض وليس لهم حرفة أخرى سوى الزراعة ويتساوى فى ذلك عمال الزراعة والفلاحون الذين يستأجرون مساحات صغيرة من الأرض يقومون بفلاحتها بأنفسهم . وعلى هذا فان التعريف الشامل للفلاحين يقوم على أساس أنهم الفئة التى لا عمل لها سوى الزراعة ولاتحتاج فى أدائها لهذا العمل إلى جهد الآخرين ويتساوى فى هذا التعريف الملاك منهم وغير الملاك .

وحسب رواية أرتين فان محمد على قد وزع الأرض على الفلاحين فى مساحات تتراوح بين ٣ و ٥ أفدنة لكل أسرة وتشير وثائق دار المحفوظات إلى أن مساحة الأراضى التى فرضت عليها الضرائب من هـــذا النوع بلغت ٣٫٢١٨٫٧١٥ فدانا فى الوجهين القبلى والبحرى (١) غير أنه مع بداية الحرب الأولى كانت ملكية الفلاحين التى تبلغ خمسة أفدنة فأقل قد وصلت إلى

---

(١) سجل ديوان خديوى ، س ٢٣ .

١٠٤٢٥٫٠٦٠ فداناً تمثل نسبة ٢٦٫١ ٪ من مجموع المساحة المزروعة فى مصر يملكها ١٠٤١٤٫٩٢٠ فلاحا يمثلون نسبة عددية تصل إلى ٩٠٫٧ ٪ من عدد الملاك [١] وإلى جانب هؤلاء كان هناك قطاع من الفلاحين قد أصبحوا معدمين لا يملكون أية مساحة من الأراضى الزراعية . وهذا يعنى أن الفلاحين قد تعرضوا لعملية افقار استمرت طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين يمكن أن نجد وراءها ثلاثة عوامل رئيسية . فالملكيات الكبيرة قامت من البداية على أنقاض ملكية الفلاحين والضرائب المتزايدة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر أدت إلى أن يفقد الفلاحون جزءا آخر من أراضيهم أما السخرة فالى جانب أنها تسببت فى هرب الفلاحين من الأرض فانها كانت من أبرز عوامل استغلال الفلاحين طوال القرن التاسع عشر لحساب السلطات الحكومية وكبار الملاك .

---

(١) د . راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

قيام الملكيات الكبيرة على أنقاض ملكية الفلاحين

يمثل قيام الجفالك أول عملية تجريد الفلاحين من أراضيهم . فني جفالك نبروه وبشبيش وطنبارة وبسنديلة بالغربية الذى خصصهم محمد على لنفسه بأمر فى ١٤ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) بلغت مساحة أراضى الفلاحة (أراضى الفلاحين) ٣٤٫٤٢٥ فداناً من اجمالى المعمور الذى شملته الجفالك البالغ مساحته ٣٦٦٩٢ فداناً بينما كان الباقى من أراضى الأوسية والرزق [1]

أما جفالك كفر الشيخ ومحلة إسحق وزوينة التى خصصها محمد على لنفسه بأمر أصدره فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ فقد ضمت ٢٩٢٠٧ أفدنة من أراضى الفلاحة من اجمالى أراضى المعمور الذى شملته الجفالك الثلاثة وقدرها ٣٤٠٧٣ فداناً بينما كان الباقى من أراضى الأوسية والرزق [2]

وفى الفيوم حيث تم تحديد جفلك معصرة داودة بأمر من محمد على فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) . وخصصه لنفسه بلغت أراضى الفلاحة التى شملها الجفلك ٢٤٦٧ فداناً من اجمالى مساحة المعمور بالجفلك البالغ ٣٢٤٤ فداناً وكان

---

(١) دفتر حدود وزمام نواحى جفلك نبروه وجفلك بشبيش وجفلك طنبارة وجفلك بسنديله التى صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة ولى النعم أفندينا الخديوى الأكرم من ابتدى توت سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٤ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر حدود أطيان نواحى جفلك كفر الشيخ وجفلك محلة سحق وجفلك زوينه بإقليم الغربية تعلق حضرة أفندينا ولى النعم الخديوى الأعظم من ابتدى توت سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٣٦٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

الباقى من الأوسية والرزق (١)

وفى جفلك الدقهلية الصادر به أمر من محمد على فى ٩ رجب سنة ١٢٥٨ (١٨٤٢) بلغت مساحة أراضى الفلاحة ١٢٢٩٧ فداناً من اجمالى مساحة المعمور التى شملها الجفلك وبلغت ١٣٦٤٤ فداناً وكان الباقى من أراضى الرزق والأوسية (٢).

وفى جفلك المعتمدية بالغربية الصادر به أمر من محمد على فى ٩ جمادى الثانى سنة ١٢٥٨ وخص به ابن أخته إبراهيم باشا يكن بلغت أراضى الفلاحة ٨٠٩٢ فداناً من اجمالى المعمور الذى شمله الجفلك وقدره ٩٩٦١ فداناً والباقى من الأوسية وارزق (٣)

وفى جفلك الشرقية الذى خصصه محمد على لنفسه بأمر عال فى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) بلغت مساحة أراضى الفلاحة ٤٣٦١١ فداناً من اجمالى مساحة المعمور التى شملها الجفلك والتى تبلغ ٤٨٦٧٦ فداناً بينما كان الباقى من أراضى الرزق والأوسية (٤)

وهكذا يظهر بوضوح أن أراضى الجفالك تكونت أساسا من أراضى الفلاحة وهى أراضى الفلاحين.

---

(١) دفتر حدود جفلك مصرة داودة سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٧٩ عين ١٧ مخزن ١٨.

(٢) دفتر حدود وافراز نواحى جفلك الدقهلية تعلق المهد السنية من ابتدى سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٣٦٧ عين ١٧ مخزن ١٨.

(٣) دفتر حدود أطيان نواحى بجهة المعتمدية بمديرية الغربية تعلق سعادة أفندينا إبراهيم باشا يكن مرابجدى توتى سنة ١٢٥٧ هـ، رقم ١٣٦٩ عين ١٧ مخزن ١٨.

(٤) دفتر حدود أطيان جفلك اقليم الشرقية تعلق الخديوى الأكرم سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٣٧٤ عين ١٧ مخزن ١٨.

وتشير مجموعة من السجلات بدار المحفوظات تحمل اسم فراغات ملتزمين عن المناطق التى تحولت إلى جفالك إلى أن عملية تعويض قد تمت للذين انتزعت أراضيهم للجفالك وأن بعضهم قد أعطوا مساحات مساوية لها فى القيمة فى نواح أخرى ويستفاد من هذه السجلات مجموعة حقائق :

١) إن هذا التعويض كان نوعاً من البيع الشكلى تم بين محمد على وأفراد أسرته وبين العناصر التى انتزعت منها الأرض فالسجلات تحوى مجموعتين من الحجج : الأولى توضح أن أصحاب الأرض التى تحولت إلى جفالك قد باعوا واسقطوا حقهم فيها لمحمد على وأفراد أسرته الذين صدرت باسمائهم الجفالك نظير مبالغ من المال تحددها الحجج . والمجموعة الثانية من الحجج توضح أن أصحاب الأرض الوارد أسماؤهم فى مجموعة الحجج الأولى قد اشتروا مساحات مساوية لها فى الثمن تقريبا فى مناطق أخرى من محمد على وأفراد أسرته .

ففى حجة محررة فى ١٥ شعبان سنة ١٢٥٤ (١٨٣٨) من محكمة المحلة الكبرى عن مساحة من المساحات التى شملها جفلك المنشأة الكبرى بكفر الشيخ الذى أعطاه محمد على لابنه حسين جاء فيها ما نصه « لدى الحاكم الشرعى لمدينة المحلة الكبرى بالغربية أشهد على نفسه الحاج إبراهيم جلبى بن المرحوم الحاج محمد البلناجى القلينى أحد ملتزمين ناحية شنوا بولاية الغربية الحاضر بالمجلس أنه فرغ ونزل وأسقط حقه فى جميع الحصة التى قدرها ثمانية قراريط ونصف وربع وثمن من قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطا على الشيوع فى كامل أراضى وأطيان ناحية شنوا المذكورة لسعادة أفندينا حسين بك مخدوم سعادة ولى النعم الخديوى الأعظم المشمول بوكالة أمير اللواء حسين بك مدير الغربية من ابتدى توتى سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) خمسة وخمسين ومائتين وألف . وقبل ذلك حضرة الوكيل الموصى اليه عنحضرة (عن حضرة) سيده الموصى اليه الفراغ فى الحصة المذكورة من إبراهيم جلبى المسقط المذكور القبول الشرعى وذلك فى نظير مبلغ أربعة آلاف ريال معاملة اعتراف بقبضها المسقط المذكور فراغا ونزولا واسقاطا شرعيات » .

وفى نفس التاريخ نجد حجة أخرى من محكمة المحلة الكبرى أيضا أسقط بمقتضاها إلى إبراهيم جلبى المذكور حصة أخرى بناحية سرت بولاية الغربية من أراضى حسين بك مقابل مبلغ ٤١٠٠ ريال [1]

٢) أن هذا البيع الشكلى كان يتم دون أخذ رأى أصحاب الأراضى التى شملتها الجفالك فقد صدر عدد من الحجج بهذا البيع حتى للذين لم يحضروا ولم يوقعوا على الحجج . وأن ماتم كان عملية إغتيال لأراضى الفلاحين أعطيت شكلا قانونيا .

ففى نهاية السجل الذى ضم مجموعة حجج الإسقاط التى شملها الجفلك المذكور والذى يحمل أمرا عاليا من محمد على فى ٤ شعبان سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) جاء فى نهاية ما نصه « قد تحرر هذا الدفتر عن بيان ميرى وفايض وبرانى وأطيان أوسية وحصص بنواحى جفلك المنشأة الكبرى غربية صاروا أفراغ وإسقاط من ملتزمين من الحصص المرقومين إلى حسين بك وعن بيان ميرى وفايض برانى وأطيان أوسية حصص بنواحى باقليم الغربية صار فراغهم إلى ملتزمين والملتزمين الذين لم حضروا وجب درج حصصهم بهذا الدفتر... » .

ومن بين الذين صدرت عنهم حجج إسقاط دون حضورهم المدعو حسن أغا والمدعوة سلسن والمدعوة زهرة من أهالى ناحية كوم النجار والمدعو محمد عكاشة والمدعوة بهانة خاتون وفاطمة البسيونى من ناحية منية كوم النجار [2] .

وفى الأمر الذى صدر بختم محمد على فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٥٧ (١٨٤١) على دفتر الفراغات الخاص بجفالك كفر الشيخ جاء فيه ...

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر فراغات ملتزمين بنواحى باقليم الغربية بجفلك المنشأة الكبرى إلى سعادة أفندينا حسين بك وعن بيان فراغات حصص بنواحى غربية إلى الملتزمين من سعادة أفندينا المشار إليه وذلك جمية من ابتدى سنة ١٢٥٥ هـ رقم ١٣٩٧ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) المصدر السابق .

«أولا : يجرى تحرير تقاسيط ديوانية بالحصص المعطية إلى الملتزمين بحالة الحياة كالموضح بهذا الدفتر من حصص أوقاف وخلافها .

ثانيا : يجرى تحرير تقاسيط ديوانية باسمنا بالحصص المأخوذة من المذكورين وكذلك الملتزمين الذين لم حضروا .. » (١) .

٣) أن الأراضى التى أعطيت بهذه الطريقة الفلاحين وغيرهم من أصحاب الأراضى كانت تبعد كثيرا عن المناطق التى يقيمون فيها بل تجاوزت فى بعض الأحيان نطاق المديريات التى يقيمون فيها إلى مديريات أخرى كما يتضح من الأمر الذى أصدره محمد على فى ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) بخصوص الأطيان التى انتزعها من أهالى منية فاتك التى أصبحت ضمن جفالك الدقهلية « قد صار منظورنا هذا الدفتر المحتوى بيان فايض وبرانى وأطيان أوامى وحصص ملتزمين مذكورين بنواحى مذكورة باقليم المنصورة بمديرية الدقهلية الذى صار استبدالهم من الملتزمين المذكورين بهذا الدفتر باسمنا وأطيان الحصص المفروغة منا إلى الملتزمين المذكورين بناحية بهواش باقليم المنوفية مقابلة الحصص المأخوذة منهم باسمنا » (٢) .

كما حصلت « فاطمة خاتون بنت عبد الله » بدل أطيانها ببنى نفا التى أضيفت إلى جفالك كفر الشيخ أطيانا أخرى باجهور الصغرى وجزيرة النيل المعروفة

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر قراءات الملتزمين بنواحى جفلك كفر الشيخ وعلت اسحق وجفلك رونه باقليم الغربية إلى سعادة أفندينا ولى النعم الخديوى الأعظم وعن قراءات حصص بنواحى إقليم الغربية إلى الملتزمين من سعادة أفندينا المشار إليه من ابتدى توت سنة ١٢٥٦ هـ رقم ١٤٠١ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دفتر قراءات ملتزمين باسم السيد على صالح جواهرجى بناحية منية فاتك تابع إقليم المنصورة من ابتدى توت سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٦ عين ١٧ مخزن ١٨ .

بجزيرة بدران بالقليوبية سنة ١٢٦١ (١) .

ومن أطيان الجيزة حصل أتباع خليل بك طوقان على مساحات من الأراضى بدل أطيانهم التى شملتها جفالك كفر الشيخ (٢) .

كما حصل البعض بدل أطيانهم بناحية صندفة غربية على أراضى وأطيان بناحية أوسيم والزندية بولاية الجيزة فى شعبان سنة ١٢٦١ (١٨٤٥) (٣) .

والسؤال الذى يطرح نفسه بعد هذا هو هل تم تعويض كل الفلاحين الذين انتزعت أراضيهم بهذه الطريقة ؟ أم أن التعويض تم لعناصر من الاتباع واتباعهم وأصحاب الرزق والأواسى (٤) .

---

(١) دار المحفوظات ، دفتر استبدال حصص بنواحى الشرقية باسم فاطمة خاتون زوجة أحمد أغا أودة باشى ذو الفقار من ابتــدى توت سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٩ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر فراغات ملتزمين منهم ولهم توابع خليـل بك طوقان باقليم الجيزة من ابتدى توت سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٨ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر استبدال حصص بنواحى مذكورين باقليم الغربية باسم عثمان أفندى وباسم توابع حسن أوزنكابلى من ابدى توت سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

(٤) الثلاثة مصادر السابقة ـ انظر أيضاً :

— دار المحفوظات ، دفتر استبدال وقف الأستاذ الشيخ عبد الله الشرقاوى نظارة حضرة الشيخ محمد الشرقاوى بناحية طوخ القراموص من ابدى توت سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٢ عين ١٧ مخزن ١٨ ـ أطيان هذا الوقف اضيفت إلى جفالك الشرقية وأعطى أصحاب الوقف بدلها أطيان بناحية شبين القناطر وكفرها بالقليوبية .

— دفتر استبدال وقف عثمان كتخدا نظارة أمنة خاتون بناحية الاحين وغيره من ناحية الحرقانية باقليم القليوبية من ابتدى توت سنة ١٢٥٧ هـ رقم ١٤٠٩ عين ١٧ مخزن ١٨ ـ وقد أعطى أصحاب هذا الوقف بدله من أطيان ناحية أجهور الصغرى بالقليوبية .

والحقيقة أنني لا أستطيع أن أقدم اجابة نهائية على هذا السؤال فى نفس الوقت الذى أوضحت سجلات تحديد الجفالك المساحة الاجمالية التى شملها كل جفلك فان سجلات الفراغات لا توضح اجمالى المساحات التى تم تعويض أصحابها فهى لا تشمل سوى مجموعة حجج باسماء الذين اسقط منهم لمحمد على وأفراد أسرته أصحاب الجفالك أو اسقط اليهم موضحة بثمن الأرض ونسبة مساحتها إلى مساحة القرية الموجودة فيها مقدرة بالقيراط أحيانا أخرى .

وعلى ضوء هذا يمكن القول أن عملية التعويض كانت جزئية ولم تشمل كل الذين انتزعت أراضيهم وإن التعويض شمل بالدرجة الأولى أصحاب الرزق والأواسى والعناصر التى رأى محمد على تعويضها وإلا فمن أين جاءت أعداد الفلاحين التى لم تكن تملك أرضا فى مناطق الجفالك فى الفترة التالية . ففى تقرير عن ناحية مشال التابعة لجفالك الغربية فى أواخر القرن التاسع عشر جاء به إن « أهالى الناحية ومشايخها لا يمتلكون أطيانا لكون البلد جفلك وأن معاشهم من الأطيان التى يستأجرونها » . وفى تقرير آخر عن ناحية نبروه بمركز بسنديلة جاء فيه فى نفس الفترة أن « أهل الناحية لا يمتلكون أطيانا لكون الناحية جفلك » ، وهو تقرير يتكرر فى كل النواحى التى تحولت إلى جفالك فى مديرية الغربية (١) .

= — دفتر استبدال حصص ملتزمين بنواحى مذكورين باقليم الدقهلية عما صاروا رزقة بلا مال باسم سعادة الخديوى الأعظم من إبتدى توت سنة ١٢٦٠ هـ رقم ١٤٢٤ عين ١٧ مخزن ١٨ . من هذه النواحى ناحية دبرب بقطارس التى كانت وقف الأستاذ أبو محمود الحنفى بنظارة السيد أحمد البكرى .

— دفتر فراغات ملتزمين باسم أحمد جلبى ذكرى بناحية حلية بنى هلال باقليم الشرقية من ابتدى توتى سنة ١٢٥٨ هـ رقم ١٤١٧ عين ١٧ مخزن ١٨ . وهى أطيان أوسية قدرها ٤١ فداناً أخذ منها للجفالك ٣٩ فداناً .

(١) دفتر قيد المحمد والمقانغ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ — ١٨٩٤ جـ ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٨٦ ، ٢٧١ .

— المصدر السابق ، رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ، ص ١١ والأمثلة كثيرة فى هذين السجلين .

فمن أين جاء هؤلاء الفلاحون إذ لم يكونوا أبناء وحفدة الفلاحين الذين أخذت أرضهم للجفالك . أم أنهم انتزعوا من مناطق أخرى للعمل فى الجفالك عند تحديدها فليس من المعقول أن يحصل محمد على على الأرض دون الفلاحين اللازمين لزراعتها وكلا الاحتمالين يضعنا أمام نتيجة واحدة وهى أن أعداداً من الفلاحين فقدوا بصورة أو بأخرى أراضيهم خلال عملية قيام الجفالك . ثم من أين جاء أبناء محمد على بالأراضى التى أعطوها للفلاحين وغيرهم فى عملية البيع الشكلية التى أشرت اليها إذ لم تكن انتزعت من فلاحين آخرين أو هجرها الفلاحون فى ظروف الظلم الاجتماعى الذى تعرضوا له فى عصر محمد على . ومن ناحية أخرى فان قيام الابعاديات كان مصحوبا بعملية اغتيال لأراضى الفلاحين فقد شملت أبعاديات كبار الموظفين عند تحديدها مساحات من المعمور وأحياناً كانت المساحات الممنوحة على أنها أبعادية يتم تحديدها من أراضى المعمور كلية وتكشف شكاوى مشايخ القرى والفلاحون عن عديد من هذه الحالات فى شكوى مقدمة سنة ١٢٦٧ (١٨٥١) من مشايخ ناحيتى طهنا وجبل الطير بالمنيا جاء بهما أن سامى باشا ـ كان معاوناً لمحمد على ـ قد أخذ أبعاديته التى منحت له بأمر سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) من أراضى معمور الناحيتين .

وببحث هذه الشكوى بواسطة المعية اتضح أن محمد على أصدر أمراً فى ١٨ شعبان سنة ١٢٥٢ إلى مديرية نصف ثانى وسطى بالتنبيه على سامى باشا بزراعة ١٠٠ فدان قصب سكر من أراضى أبعاديته بالمنيا وهى ألف فدان أعطيت له فى رجب سنة ١٢٥١ (١٨٣٥) . فما كان من سامى باشا إلا أنه استخدم هذا الأمر فى تحديد مساحة جديدة قدرها ١٠٠ فدان من معمور الناحيتين المذكورتين علاوة على أبعاديته وظل يزرعها حتى سنة ١٨٥١ تاريخ تقديم هذه الشكوى بينما كان

الأهالى يقومون بدفع ضرائبها[1].

وفى شكوى ثانية مقدمة من مشايخ ناحيتى أبو الحسن ودروة بالدقهلية إلى مجلس الأحكام فى سنة ١٢٦٧ هـ جاء فيها أن صبحى بك أدخل فى أبعاديته عند تحديدها ١٣٩ فداناً من معمور الناحيتين وترك بدلا من هذه المساحة ١١٣ فداناً من الابعادية ظلت لا تزرع حتى تاريخ تقديم الشكوى . وفى نفس الوقت قدم عويضة ناصر عمدة ناحية الانشاصية شكوى مماثلة لمديرية الدقهلية جاء بها أن صبحى بك المذكور أدخل فى أبعاديته ١٠٢ فدان من معمور الناحية المذكورة من بينها ٥٠ فدانا ظل الفلاحون يدفعون ضرائبها منذ تحديد الابعادية سنة ١٢٥٢ هـ وببحث الشكوى الأولى اتضح أن المذكور عند تحديد الابعادية أخذ ضمنها ٨٨ فدانا من معمور ناحيتى أبو الحسن ودروه وترك بدلها مساحة مساوية من الابعادية وحرر بذلك حجتين فى سنة ١٢٥٢ بختم مشايخ الناحيتين مستغلا جهلهم بالقراءة والكتابة . وعند مسح أبعادية المذكور بناء على الشكوى الثانية وجد بها زيادة قدرها ١١٧ فداناً مأخوذة من أراضى المعمور بناحية الانشاصية[2].

وفى تحقيق آخر عمل بمعرفة المالية سنة ١٢٦٧ عن أبعادية المدعو مختار بك وجد بها مساحات كبيرة من المعمور أيضا[3].

---

(١) دار الوثائق ، س ١/٥/٤ ، صادر ، وحدة ديوان المية السنية عربى رقم ٥٩ أ ، من ٢٢ جماد أول سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢٣ رجب سنة ١٢٦٧ هـ ، خطاب رقم ٦٤٥ فى ٢٢ جماد أول سنة ١٢٦٧ هـ إلى خيراة بك ، س ٦٠٦ ، خطاب آخر صادر إلى ديوان المالية رقم ٦٩٣ فى ١٨ جماد ثانى سنة ١٢٦٧ هـ ، س ٦٦٦ .

(٢) المصدر السابق ، خطاب رقم ٧٣٥ صادر فى ٢٧ جماد الثانى سنة ١٢٦٧ هـ إلى خيراة بك ، س ٦٩٢ ، ٦٩٣ .

(٣) المصدر السابق ، خطاب صادر المالية فى ٢٧ جماد ثانى سنة ١٢٦٧ هـ ، س٦٩٣

وفى الشرقية ضمت أبعادية أخرى لسامى باشا ١٩ فداناً من معمور ناحية المهدية(١). وفى الدقهلية اغتصب صبحى بك ٥٢ فدانا من أطيان أهالى ناحية برهمتوش بدعوى أنها ضرورية لرى أبعاديته ولم يدفع شيئا من ضرائبها طوال إثنى عشرة سنة وعندما اشتكى أهالى ناحية برهمتوش إلى مديرية الدقهلية التى رفعت الأمر إلى المعية سنة ١٢٦٧ اتضح أن أهالى هذه الناحية هم أصحاب الحق فى هذه الأرض(٢). ويصف أحمد عرابى فى مذكراته كيف أن الأراضى التى منحت إلى كبار الضباط فى عهد إسماعيل من زيادات المساحة بمديريتى الغربية والمنوفية انتزعت من أجود الأراضى على حساب ملكية الفلاحين فيقول «خرجت الاوامر من المعية الخديوية إلى المديريتين المذكورتين بتسليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب المختلفة ولكن عند الشروع فى إستلام تلك الاطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأراضى المملوكة لأربابها فيجاب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الحيضان الأخرى التى توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد حيث يخصص مقدار الأرض المأخوذه منهم على جميع الأفدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطان أو ثلاثة أو أربعة فتؤخذ من الكل وتجمع فى جهة وتعطى لأولئك المساكين بدلا من أراضيهم التى

---

(١) س ١/٥/٥، الخطابات الصادرة إلى الدواوين ج ٥، وحدة ديوان كتخداوى رقم ٦١ أ، من ٢٤ رجب سنة ١٢٦٧ هـ إلى ١٨ رمضان سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٢٠٦ فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٦٧ صادر إلى مجلس الأحكام، ص ٩١١.

(٢) دار الوثائق، س ١/٥/٢، صادر جنالك ج ٢، وحدة ديوان كتخداوى عربى رقم ٥٦، من ١٦ محرم سنة ١٢٦٧ هـ إلى ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٢٦٧ هـ خطاب رقم ٢٨٧ صادر فى ١٤ صفر سنة ١٢٦٧ هـ إلى سعادة كتخداوى باشا، ص ٢٨٧.

كانوا يملكونها وقد تكون هذه الاراضى من أردا أنواع الارض »[1] إن هذه الصورة التى يصورها أحمد عرابى فى مذكراته لما حدث عند تحديد أطيان هذه المجموعة من العسكريين تكاد تكون نموذجاً لما حدث طوال الفترة من بدء منح الابعاديات وحتى أولئك الذين كانت الاراضى التى حصلوا عليها من الابعادية فعلا ما لبثوا أن استبدلوا بها أراضى من المعمور فى عهد سعيد الذى أصدر أمرين فى سنتى ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ أجاز لأصحاب الابعاديات قليلة الإنتاج أن يستبدلوا بها أراضى من المعمور الذى تركه الفلاحون[2].

وفى عهد أسماعيل استمرت عملية استبدال الابعاديات بمعمور من أراضى الفلاحين واتخذ ذلك شكل مبادلات بين أصحاب الابعاديات والفلاحين وفى محاولة لاكساب هذه العملية شكلا قانونيا كان ينص فى تقاسيط البدل بأنه تم التراضى بين الأطراف المختلفة رغم أنه توفرت فيه كل أساليب القهر واستغلال النفوذ . وكان الهدف من عملية البدل هذه تخلى أصحاب الابعاديات عن أبعاديتهم والحصول بدلا منها على أطيان أكثر خصوبة وفى نفس الوقت استبدال المساحات المجزأة بمساحات واحدة من أراضى الفلاحين .

فنى تقسيط باسم حسن باشا راسم مؤرخ ٢٠ شوال سنة ١٢٨٩ (١٨٧٢) استبدل حسن باشا راسم باطيانه العشورية البالغ مساحتها ٣٠٩ أفدنة والموجودة فى أربعة مناطق بناحية السنبلاوين مساحة واحدة من أراضى الفلاحين الخراجية على أن تصبح الأطيان التى أخذها من الفلاحين عشورية وتتحول أراضيه التى

---

(١) مذكرات أحمد عرابى . كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية عامى سنة ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ الهجريين ، كتاب الهلال الجزء الأول عدد فبراير سنة ١٩٥٣ ، ص ١٩ :

(٢) يعقوب ارتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ .

أخذها الفلاحون إلى أراضى خراجية [1] .

كما استبدلت السيدة « دولا رام حرم محمد راتب باشا سردار العساكر المصرية » سنة ١٢٨٩ باطيانها المشورية البالغ مساحتها ١٢٨ فداناً بجزأة بناحية شبرا اليمن أراضى خراجية مساوية لها من إطيان الفلاحين قطعة واحدة بالناحية المذكورة واستبدلت بأطيانها المشورية البالغ مساحتها ١٢٣ فداناً بجزأة بناحية ميت بدر حلاوة مساحة مماثلة قطعة واحدة من أراضى الفلاحين الخراجية . وفى ناحية العجزية استبدلت بمساحة ١٩ فداناً بجزأة من الأراضى العشورية قطعة واحدة من أراضى الفلاحين الخراجية وجميعها بمديرية الغربية [2] .

وقبل هذا التاريخ استبدل شاهين باشا كنج الذى كان ناظرا للجهادية سنة ١٢٨٦ (٦٩/١٨٧٠) باطيانه المشورية البالغ مساحتها ٢٢٩ فداناً بجزأة بنواحى البتانون وكفرها ونجاتى وساحل الجوابر وكفر السوالمية بالمنوفية أراضى خراجية مساوية لهذه المساحة من أطيان الفلاحين بجمعة فى خمس قطع بالنواحى المذكورة . والملفت للنظر أن جميع حالات البدل هذه كانت مصحوبة دائما بكلمة إن « البدل تم دون اكراه [3] » وتحتوى سجلال التقاسيط على عشرات الحالات من البدل

---

(١) دفتر تقاسيط عشورية وقوائم مساحة باسم سعادة حسن باشا راسم مدير عموم جناك سنية بناحية السنبلاوين دقهلية رقم ٤٧٠٥ عين ٥٣ مخزن ١٨ .

— دفتر قيد تقاسيط الأباعد المشورية سنة ١٢٨٩ هـ جـ ٧٧ رقم ١٣٠١ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ١٢٣ .

(٢) دار المحفوظات ، دفتر قوائم مساحة باطيان بنواحى بمديرية الغربيـة باسم الست دولارام حرم سعادة محمد راتب باشا سردار العساكر المصرية سنة ١٢٨٩ هـ رقم ٤٤٨١ عين ٥١ مخزن ١٨ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قوائم مساحة أطيان بنواحى البتانون وساحل الجوابر والسوالمية وغيرها بمديرية المنوفية باسم سعادة شاهين باشا ناظر الجهادية سنة ١٢٨٦ هـ رقم ٤٧٣٨ عين ٥٣ مخزن ١٨ .

من هذا النوع تم بين الخديوى إسماعيل وعشرات الفلاحين عند تكوين الدايرة السنية [١]. إن عملية إغتيال ملكيات الفلاحين من قبل أسرة محمد على وكبار الملاك قد استمرت حتى نهاية عهد إسماعيل وعلى الرغم من أن هذه الظواهر أخذت تختفى فى الفترة التالية فان عملية توسيع كبار الملاك لا راضيهم قد استمرت على حساب ملكيات الفلاحين التى تركت دون حماية فى مواجهة نمو الملكيات الكبيرة وتوسعها فى ظروف سيادة نظام الاقتصاد الحر ونهم كبار الملاك الأرض وسوف أكتفى بعرض ثلاث حالات تمت فيها ملكية بعض كبار الملاك على حساب ملكية الفلاحين الصغيرة. فى فترة مبكرة اشترى محمد سلطان باشا بتقسيط فى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) تسعة أفدنة من أطيان ناحية زهرة مملوكة إلى ١٧ فلاحا من أهالى ناحية طهنا الجبل بالمنيا [٢].

كما اشترى بسط طوروس واصف خياط ٧٤ فداناً انتزعت من ١٦ فلاحا بمديرية أسيوط نظير متأخرات الضرائب فى الفترة من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٨٩٠ [٣]. وخلال سنتى ١٨٩٥ و ١٨٩٦ اشترى أحمد مظلوم باشا الذى كان ناظرا للمالية ٣١ فداناً مملوكة إلى ١٤ فلاحا من فلاحى ناحية أبو عوام بالدقهلية [٤].

---

(١) دفتر قيد تقاسيط الأبعاديات والجفالك من سنة ١٢٨٧ هـ جزء ٦٨ رقم ١٢٩٢ عين ١٦ مخزن ١٨ ، ص ٥٢ ، ١٠٢ على سبيل المثال.

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

(٣) سجل مبيع أطيان وتغيل الأهالى بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل عمومى/ ١٦٢٠ حفظ نوعى ، مخزن ١ تركى .

(٤) دار المحفوظات No 99, D.S. Purchases and Sales P. Hole 14, Store 2, Files 1229.

عن كشف مأخوذ من مكلفة ناحية أبو عوام عن المدة من سنة ١٨٩٢ ـ ١٨٩٨ الجزء الأول باسم أحمد مظلوم باشا .

وتمكنت الدائرة السنية نتيجة لارتفاع الإيجارات وعجز الفلاحين المستأجرين عن سدادها من انتزاع المساحات الصغيرة المملوكة لهم أو للذين تضامنوا معهم فى هذا الإيجار ويكفى إن نذكر إن الدايرة انتزعت فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ٢٢ فداناً مملوكة لعشرة من الفلاحين بناحية الروديسية بالفيوم [١].
وهكذا كان قيام الملكيات الكبيرة ونموها على حساب تدهور ملكية الفلاحين.

---

(١) الدايرة السنية أوراق بيع وخلافه محفظة بدون رقم عين ٣٠٥ مخزن ٦١ عن المزيد من الحالات التى انتزعت من الفلاحين لصالح الدايرة

انظر أيضاً No 1, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 5, Store 2, File 1—4.

No 3, D.S. Purchases and Saler, P. Hole 5 Store 2, Files 8—21.

فقد الفلاحين لأراضيهم بسبب

الضرائب المتزايدة والظواهر التى تخضعها

فى الفترة منذ نهاية حكم محمد على وحتى نهاية عهد إسماعيل زادت الضرائب زيادة كبيرة . ففى أواخر عهد محمد على (١٨٤٥) تقرر زيادة الضرائب بنسبة ١٢ر٥ ٪ من أصل الضرائب المقررة على الأراضى ثم مالبثت أن ارتفعت هذه النسبة إلى السدس فى عهد عباس بمقتضى أمر عال صدر فى ١٣ صفر سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) وفى مقابل ذلك تنازلت الحكومة عن متأخرات الضرائب ثم مالبث أن صدر أمر عال فى ٧ يناير سنة ١٨٥٥ فى عهد سعيد بأن تتساوى ضرائب الأطيان الخراجية بأن يدفع عنها جميعا أعلى ضريبة خراجية وفى ٣ مارس سنة ١٨٥٨ صدر أمر عال بأن الأطيان الحكومية التى تباع بالمزاد تكون بقيمة الضريبة على أن تقدم العطاءات فى مظروف خاص وهى التى عرفت بعد ذلك بأراضى المظروف وبلغت ضريبتها فى بعض الجهات ستة جنيهات للفدان الواحد (١) .

ويقول بيير أن الضرائب على الأراضى المتوسطة والضعيفة (الدون) قد ارتفعت إلى ما يوازى ½ محصولها بمقتضى القرار الأول الصادر فى عهد سعيد(٢) وواصلت الضرائب زيادتها فى عهد إسماعيل . وإلى جانب الضرائب المقررة استحدثت ضرائب إضافية جديدة مثل ضريبة الإعانة وضريبة السدس وضريبة

---

(١) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٢) Baer G. Op. Cit, P 29

الرى وما تقرر من ضرائب على الدواب مثل عوائد الأغنام وضرائب على الأشخاص مثل الفردة وضريبة الملح . التى كانت تفرض على كل من بلغ من العمر إثنى عشرة سنة باعتبار الفرد الواحد ٩ قروش بينما كانت ضريبة النخيل تتراوح بين ٥ر١٤ قرش حسب نوع النخيل وضريبة عتبة الديار إلى غير ذلك من عوائد الارز والملبوسات ورسوم تقارير الشياخات وغيرها حتى زاد ما يحصل عن الفدان الواحد فى بعض السنوات على ستة جنيهات[١] . ويقول يوسف نحاس أن الضرائب الإضافية زادت فى بعض الاحيان عن الضريبة العقارية الأصلية وأن هذه الضرائب كانت تجبى حتى على غذاء الفلاح ولباسه ويذكر أنه كان وراء إحدى القرى سداً يصطاد منه الأهالى السمك ففرضت الحكومة رسماً على الأهالى نظير صيد السمك ثم أزيل السد وردمت الترعة ولكن رسم الصيد استمر موزعا على أربعة نواحى تتحمله بنسبة ٥ بارات عن كل فدان[٢].

أن الزيادة المستمرة فى الضرائب تظهر بوضوح من تطور الأموال التى كانت تجبى من الضرائب فقد بلغت جملة الأموال التى تقررت على الاراضى بمقتضى أول مساحة قام بها محمد على مبلغ ٥٠٠ر٦٢٧ر٨٨ قرش (١٧٧٢٥٥ كيسة)[٣].

وفى نهاية عهد سعيد بلغ دخل الدولة من الضرائب ٠٠٠ر١٥٤ر٢ جنيه فى سنة ١٨٦١ ثم ما لبث أن ارتفع فى أواخر حكم إسماعيل فبلغ سنة ١٨٧٥ ٤٦٨ر٥٤٢ر١٠ جنيها ، وقد افتخر إسماعيل صديق بأنه جمع فى بعض السنوات

---

(١) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، ٢١٤ ، ٢١٥

— الوقائع عدد الاثنين ٥ يناير سنة ١٨٩١ بيان رئيس مجلس النظار أمام مجلس شورى النواب جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠ .

(٢) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) سجل ديوان خديوى ، ص ٢٣ .

خمسة عشر مليوناً من الجنيهات من الضرائب(١) . وفى مديرية الجيزة ارتفعت الضرائب المطلوبة فى الفترة من سنة ١٢٦٩ (١٨٥٣/٥٢) إلى سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣/٦٢) من ٢٥ الف كيس إلى ٧٥ الف كيس(٢). وتؤكد المصادر أنه لم تكن هناك قاعدة لجباية الضرائب التى كانت تخضع لرغبات الحاكم وأهوائه(٣). ولقد ضاعف من وطأة الضرائب على الفلاحين النظام التضامنى الذى لجأت إليه سلطات محمد على لمواجهة العجز الناتج عن تجنيد الفلاحين والهرب من الارض وهذا النظام نقل عبء الضرائب كله على الفلاحين الذين استمروا فى أراضيهم وكان فلاحو القرية الواحدة مسئولين عن ضرائبها بالتضامن كما أن القرية كانت مسئولة عن ضرائب جيرانها من القرى ففى مديرية الجيزة كان أهالى ناحية ناهياً فى أواخر عصر عباس (١٨٥٣) يدفعون ضرائب حوض مساحته ٨٠٠ فدان من أراضى ناحية ترسا التى تبعد عنها عشرات الكيلومترات ولم يكن فلاحو قرية ناهيا ينتفعون بزراعة هذا الحوض . كما كان فلاحو قرى غرب أطفيح يدفعون ضرائب عدة قرى فى شرقها(٤).

وقد فتح هذا النظام الباب واسعا لاستبداد السلطات المحلية وخاصة مشايخ القرى الذين زاد تلاعبهم بأقدار الفلاحين حيث أصبح فى إمكانهم تخفيف الضرائب عن بعض الفلاحين وزيادتها على البعض الآخر وهى ظاهرة حذرت منها التشريعات الصادرة فى فترة مبكرة من حكم محمد على فقد جاء فى المادة ٢٠ من « قانون نامه السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) أنه « إذا كان المأمور

---

(١) Groucbely. A/E. Op. Cit. P 121.

(٢) الوقائع عدد الاثنين ٥ يناير سنة ١٨٩١ ـ الكيسة تساوى ٥٠٠ قرش .

(٣) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٣٨ ـ جرجس حنين المصدر السابق ، ص ٢٧٦ .

(٤) الوقائع عدد الاثنين ٥ يناير سنة ١٨٩١ ، بيان رئيس مجلس النظار أمام مجلس شورى القوانين فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠ .

بتحصيل المال يطلب مقداراً معينا مما هو مضروب على بلد من البلاد ولم يوزع المشايخ ذلك المقدار على كل شخص بمناسبة ما هو مطلوب منه بل تركها أقاربهم بدون توزيع شيء عليهم من ذلك أو وزعوا عليهم شيئا قليلا لا يناسب المطلوب ووزعوا على سائر الانفار شيئا زائداً فيلزم بمقتضى هذا النظام أن يؤدب مثل هؤلاء المشايخ أصحاب الاغراض »[1]

وإلى جانب النظام التضامني الذى ظل معمولا به حتى بداية عهد سعيد كان هناك تمييز فى الضرائب بين الفلاحين وكبار الملاك وأصحاب النفوذ فمنذ اللحظة الأولى أعفى أصحاب الابعاديات والجفالك من أية ضريبة وظلت هذه الاراضى تتمتع بالاعفاء حتى عصر سعيد حين فرضت عليها ضريبة العشر وهى ضريبة رمزية فرضها سعيد باشا على هذا النوع من الاراضى وقدرت بعشر المحصول. ومنذ ذلك التاريخ عرفت مصر التمييز فى التشريع الضريبى فيما عرف بالضرائب العشورية والضرائب الخراجية. ومع اتساع شريحة الاراضى العشورية التى زادت عن مليون ونصف مليون فدان فى نهاية عهد اسماعيل اتسع الظلم الواقع على أصحاب الاراضى الخراجية وجلهم من الفلاحين الذين كان التمييز موضع شكواهم طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر[2]. وفى الوقت الذى كانت فيه الضريبة العشورية على الفدان تتراوح بين ٨ قروش و٢٦ قرشا كانت الضريبة الخراجية تتراوح بين ٢٥و١٠٠ قرش فى أوائل عهد سعيد[3]. واستمر هذا التمييز طوال القرن التاسع عشر ولم يلغ إلا بعد صدور مشروع تعديل الضرائب سنة ١٨٩٤ حين تم تقدير الضريبة على أساس ٢٨٫٦٤٪ من فئات الايجار ما عدا فئتى الايجار ٦٥٠ قرشاً و٦٠٠ قرش اللتين تقرر ربطهما بأعلى ضريبة وهى ١٦٤ قرشا للفدان[4].

---

(١) قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ ، الفصل الرابع ، ص ٢٣ .

(٢) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٣) مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة . ص ١٤٤ ، ١٥١ .

(٤) نظارة المالية ، مشروع تعديل ضرائب أطيان القطر المصرى ، المطبعة الأميرية سنة ١٨٩٧ ، ص ١ .

ويذكر جورست فى تقرير سنة ١٩٠٧ أن التفاوت كان عظيما بين ضرائب الأطيان العشورية وضرائب الاطيان الخراجية ففى البلدة الواحدة أطيان عشورية يؤجر فدانها بخمسة جنيهات وتدفع ضريبة قدرها ١٨ قرشا وأراض خراجية إيجار فدانها جنيهان وضريبتها ١٦٤ قرشا(١)

وإلى جانب التمييز فى الضرائب فان توزيعها لم يكن عادلا لسببين :

(١) أن أراضى كبار الملاك الخراجية كانت مرة أخرى موضع تميز عن أراضى الفلاحين الخراجية . فتعديل الضرائب الذى صدر سنة ١٨٦٨ واضطلعت به لجان مشكلة من عمد ومشايخ القرى كان أبعد ما يكون عن العدل(٢).

ويعترف دوفرين فى تقريره سنة ١٨٨٣ بأن الضرائب باهظة وأن توزيعها غير عادل وأن الموظفين راعوا خواطر الاغنياء الذين رشوهم سواء أكان ذلك فى مساحة ١٨١٢ أو فى التغييرات التى تمت بعد ذلك فى تحديد فئات الضرائب التى تربط على الاراضى وطبيعى أن توضع أراض الأغنياء رغم جودتها فى الفئات الأقل(٣) .

ويشير جورست إلى أن لجان تقدير الضرائب التى شكلت سنة ١٩٠٧ وجدت أن ضرائب بعض القرى تكاد تساوى إيجارها وأن تلك الاطيان آخذة فى الانحطاط وأن أصحابها فى فقر مدقع(٤).

(٢) أن التغييرات الهائلة التى حدثت فى توزيع الملكية فى القرن التاسع عشر

---

(١) تقرير جورست سنة ١٩٠٧ ، ص ٢٣ .

(٢) الرافعى ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٢٦١ .

(٣) التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا بشأن إصلاح مصر ، مترجم ، مطبعة الاهرام بالأسكندرية سنة ١٨٨٣ ، ص ٣٠ .

(٤) تقرير جورست سنة ١٩٠٧ ، ص ٢٣ .

لم تواكبها تغيرات مماثلة فى توزيع الضرائب . فالضرائب وضعت على أساس مساحة سنة ١٨١٣ ورغم أن هناك أراضى أكلها النيل وأخرى أخذت للترع والجسور ومشروعات السكك الحديدية خلال النصف الثانى من القرن ١٩ فان هذه الاراضى لم تسقط من مساحة الزمام وبالتالى لم تسقط عنها الضرائب وكلما طالب أصحابها بذلك كانت تقام أمامهم العراقيل ويذكر دوفرين أن رجلا ظل يدفع ضريبة ١٧ فداناً أخذت لمشروعات السكة الحديد لمدة إثنتى عشرة سنة ، وفى بعض قرى كفر الزيات وسمنود كان يوجد سنة (١٨٨٢) ٩١٤ مالكا من بينهم ١٨٥ شخصاً يضعون أيديهم على أراضى تبلغ مساحتها ٣٤٠ فداناً لا يدفعون عنها ضرائب والباقون يدفعون ضرائب عن أرض لا يمتلكونها(١).

وعلى الرغم من أن الأمر العالى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نص على تعيين لجان للاراضى التالفة لرفع الضرائب عن أصحابها فإنه لم يتعرض للممولين الذين يمتلكون أطياناً أقل مما هو مقيد عليهم فى دفاتر الأطيان(٢).

وإلى جانب التمايز فى الضرائب وسوء توزيعها فإن الفلاحين كانوا عرضة لاستغلال مشايخ القرى وتلاعب الصيارف فى الضرائب والاموال الاميرية ووصل الأمر إلى حد فرض ضرائب على الفلاحين لم تكن مقررة أحيانا ففى خطاب من المعية إلى مديرية الدقهلية فى ١٥ جماد الآخر سنة ١٢٩٤ (١٨٧٧) جاء فيه أن مشايخ ناحية شها يحصلون من الاهالى على أموال لأنفسهم(٣). وفى تقرير مؤرخ ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ عن مشايخ كفر الحطبة بمديرية الغربية جاء فيه أن

---

(١) تقرير دوفرين ، ص ٣٠ .

(٢) تقرير ايفلين بارنج عن أحوال القطر المصرى ونجاح الاصلاحات فيه رفعه إلى المركيز سالسبورى سنة ١٨٩٠ ، طبع وترجم ، بالمقطم سنة ١٨٩١ ، ص ٩

(٣) دار الوثائق ، دفتر رقم ١٢ صادر معية عربى ، خطاب رقم ٢٣ فى جماد الآخر سنة ١٢٩٤ هـ ، ص ١١٥ .

مشايخ القرية فرضوا على كل فرد من الفقراء منها ضريبة قدرها خمسة قروش كما تقاضوا مبالغ أخرى من الاهالى بدعوى أنها مصاريف أميرية(١) .

ويفهم من قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٦ (١٨٧٠) أن بعض صيارف القرى كانوا يتلاعبون بدورهم فى تحصيل الاموال الاميرية من الفلاحين ويأخذون منهم أموالا أكثر من المقرر(٢) .

ويبدو أن ظلم بعض مشايخ القرى للفلاحين فى نهاية عهد إسماعيل اصبح لا يطاق لدرجة أن بعض الفلاحين كانوا يتركون ملكياتهم الصغيرة ليصبحوا عمالا زراعيين لدى الذوات أو الاوربيين هربا من ظلم مشايخ قراهم(٣).

وفى ظل كل هذه الظروف جميعها كانت أساليب جباية الضرائب غاية فى القسوة والوحشية وأولها العقوبات البدنية التى وصلت إلى حد الإعدام فى عهد محمد على كما يذكر « وليم لين(٤) » .

وفى بعض الاحيان كانت عقوبة التأخير فى الضرائب تصل إلى حد هدم قرية كاملة وتشريد أهلها مثلما حدث فى عهد سعيد الذى أصدر أمراً فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) المالية بإزالة كفر سنجل بمديرية القليوبية على أن توزع أطيان هذا الكفر على النواحى المجاورة وذلك لتأخرهم فى دفع الضرائب(٥) .

---

(١) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ - ١٨٩٤ جـ ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ١٦٣ .

(٢) الوقائع عدد أول سبتمبر سنة ١٨٧٠ .

(٣) Baer G. Op. Cit. P 53

(٤) Lane, E.W., Manners and Customs of the Modern Egyptions, London, 1842, PP 114, 115.

(٥) أمين سامى تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، ص ٣١١

ويصور عبد الله نديم فى الطائف بشاعة أساليب جباة الضرائب وقسوتهم فى معاملة الفلاحين فيقول « وكانت طرق تحصيل الضرائب تقشعر لهـــا الأبدان قوامها الإذلال والإهانة والإيلام فاذا هبط المأمور قرية للاشراف على تحصيل الضرائب طلب سكانها واحداً بعد واحد فمن دفع نجا من عذاب أليم ولا يناله إلا بعض السياط ليشبعنهم المأمور للضرب ومن قصرت يداه ألقاه القواص على الأرض وقطع أهدابه بالسياط فإذا نجا من الموت أودع السجن.. » ويعرض لأحد المواقف التى رآها بنفسه فيقول » . . . وقد شاهدت القواصين وجباة الضرائب يعترضون جنازة فى أحد الشوارع ثم تقدم كبير القواصين وأمر بإنزال النعش من فوق أكتاف المشيعين حتى تدفع الضريبة التى كانت مستحقة على الميت وصاح المشيعين لعنة الله على الخديوى فى كل كتاب وأخيراً دفعت الشهامة أحد المشيعين فاعطاه الضريبة وكانت ستة قروش [١] .

وفى الوقت الذى كان الفلاحون المتأخرون فى الضرائب يعاملون بهذه القسوة لم يكن إجراء ما يتخذ ضد المتأخرين فى الضرائب من كبار الملاك [٢] .

ففى سنة ١٨٨٥ كان هناك ٢١٦ من كبار الملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٢٠٠ فدان عليهم متأخرات بلغت ١٢٫٩٢٣٫٧١٢ قرشاً من أمثال محمد شريف باشا وبعض أمراء أسرة محمد على وعمر لطفى وورثة سليمان باشا الفرنساوى وغيرهم [٣] ولم يتخذ ضدهم أى إجراء فى الوقت الذى كانت فيه أراضى الفلاحين تباع بالمزاد

---

(١) الطائف عدد ٢٩ أبريل .

(٢) أمين سامى تقويم النيل وعصر اسماعيل الجزء الثالث المجلد الثانى ، ص ٥٢٢ .

(٣) دار المحفوظات ، كشف عن المطلوب من المواطن الذين أطيانهم تبلغ مائتان فدان فما فوق ومتأخر عليهم الأموال لغاية شهر فبراير سنة ١٨٨٠ من مبلغ مائتين جنيه فما فوق ماعدا الذين تأخر عليهم أقل من هذا المبلغ رقم ٦١١٣/١٠/١ مخزن ٢٢٧ مسلسل عمومى ٣٥٨٠ .

العلى نتيجة لتأخر الضرائب (١)

وقد تسبب عن زيادة الضرائب وعجز الفلاحين عن دفعها فى تلك الفترة ثلاث ظواهر أدت فى النهاية لأن يفقد الفلاحون الجزء الأكبر من أراضيهم وهى نظام العهد وأراضى المتروك ثم ديون الفلاحين .

العهد ووضع اليد على أراضى الفلاحين :

تسبب نظام العهد الذى نشأ من خلال تزايد الضرائب فى نهاية عهد محمد على وعجز الفلاحين عن سداد الجزء الأكبر منها تسبب فى فقد الفلاحين للجزء الأكبر من أراضيهم . وإذا كانت بعض المصادر قد أشارت إلى المساحات التى تحولت إلى عهد فى عهد محمد على . فانه ليس هناك أرقام محددة عن المساحات الاجمالية التى تحولت إلى ملكية خاصة من هذه العهد وإن كانت بعض المكاتبات تشير إلى أن معظم الأراضى التى زرعها المتعهدون فى مناطق العهد تحولت فيما بعد إلى ملكية خاصة لهم (٢) .

ومن ناحية أخرى تشير المصادر إلى حالات اغتصاب قام بها المتعهدون لأراضى الفلاحين ففى خطاب صادر فى ٢٠ صفر سنة ١٢٦٧ (١٨٥٠) من ديوان كتخدا إلى ديوان المالية جاء فيه أن عبد السيد البسيس الذى كان متعهدا بناحية حصفا بالدقهلية قد انتزع ١٧٤ فداناً من أراضى الناحية وجعلها كفرا منفصلا ابتداء من سنة ١٢٥٩ (١٨٤٣) وحصل على ختم مشايخ القرية على دفتر فرز هذه المساحة مستغلا عدم معرفتهم بالقراءة والكتابة (٣) .

---

(١) سجل مبيع أطيان ونخيل الأهالى بمديرية أسيوط من ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم لليرى رقم الحفظ النوعى ١٦٢٠ حفظ مبن ٤٩ مخزن ١ ترك، عموى ٣٧٢٥ رقم ٣٧٢٥ مسلسل عموى ١٣٢٠ / حفظ نوعى / مخزن ١ ترك .

(٢) أنظر الفصل الثانى . نظام العهد .

(٣) دار الوثائق ، س/١/٥/٢ صادر جفالك جـ ٢ ، وحدة ديوان كتخداوى عرق رقم ٥٦ ، خطاب رقم ٣٥٠ فى ٢٠ صفر سنة ١٢٧٧ هـ ، ص ٣١١ .

ومن ناحية أخرى تعرض الفلاحون الذين استمروا يزرعون أراضيهم فى إطار نظام العهد فى نهاية عهد محمد على وخلال حكم إبراهيم إلى عملية ابتزار من قبل المتعهدين الذين فرضوا عليهم أموالا أزيد من الأموال المقررة عليهم من قبل الحكومة [١].

كما أن بعض المتعهدين كانوا يزرعون جزءا من أطيان القرى التى عليها بقايا قديمة ولا يتحملوا شيئا من بقاياها بل وزعوها على أطيان الفلاحين الذين أصبح عليهم أن يدفعوا ضرائب أطيانهم إلى جانب متأخرات أطيان صاحب العهدة [٢].

ويبدو أن محاصيل الفلاحين فى العهد كانت هى أيضا عرضة للمصادرة من قبل المتعهدين ففى الفصل الثالث من القانون الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) فى بداية عهد عباس نص فى البند ١٨ على « أن جميع المتعهدين لاينبغى لهم أن يأخذوا شيئا من محصولات الأهالى التى بعهدتهم بدون رضاهم [٣] ».

ولعل هذه الأنواع من المظالم التى تعرض لها الفلاحون فى العهد كانت وراء الغاء عباس باشا لبعض العهد.

التسحب من الارض ومصير أراضى المتروك :

تسببت الضرائب المتزايدة إلى جانب السخرة فى هروب الفلاحين من الأرض وهى الظاهرة التى بدأت فى عهد محمد على واستمرت فى الفترة التالية ، ويقول بيير أن من بين أسباب ترك الأرض فى عهد عباس التدهور الاقتصادى المتزايد التى حل بالبلاد مع نهاية حكم محمد على وسقوط نظام العهد الجزئى مما جعل الفلاحين

---

(١) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، إرادة موجهة إلى مديرية الجيزة وباقى المديريات ، ص ١٠ .

(٢) الوقائع عدد الاثنين ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٦٤ هـ ، صورة قرار مجلس الزراعة بخصوص تنظيم بقايا القرى التى فى العهد .

(٣) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ ، الفصل الثالث بند ١٨ ص

يدفعون المتراكمات من الضرائب التى حدثت بسبب إهمال بعض المتعهدين أو عجزهم عن جمعها ثم ماتلى ذلك من ارتفاع فى الضرائب فى عهد سعيد وخاصة فى الأراضى المتوسطة والضعيفة (١) .

وفى عهد سعيد صدرت ثلاثة أوامر عالية فى سنة ١٢٧١ ، ١٢٧٢ (٥٤/٥٥/ ١٨٥٦) بالتصريح لمن يريد أن يترك أطيانه الخراجية من الفلاحين غير القادرين على زراعتها وأداء أموالها . وبناء على هذه الأوامر ترك الأهالى مساحات كبيرة من الأراضى يقدرها جرجس حنين وعزيز خانكى بمساحة ٦٦٨٦٦ فداناً فى مديريتى الشرقية والدقهلية وحدهما وقد عرفت هذه الأطيان باسم « متروك » كما عرفت بقية الأطيان التى بقيت لدى الأهالى باسم « مرغوب » (٢)

وفى إرادة صادرة فى ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٧٢ لمدير الشرقية يفهم منها أن الأراضى التى تركها الفلاحون فى هذه المديرية بلغت ٤٠ ألف فدان (٣) وفى الفيوم طلب أهالى ناحيتى أبو كساه وأبشواى ترك مساحة ٨١٣٩ فداناً فى نفس السنة من مجموع زمامهما البالغ ٩٦٩٦ فداناً (٤) . وأن كان من الصعب تحديد المساحات الاجمالية للأراضى التى تركها الفلاحون بمقتضى هذه الأوامر . وحدد الأمر الصادر فى ١٥ جماد الأولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) العناصر التى ذهبت اليها أراضى المتروك فاوضح أن جزءا منها أعطى لموظفى الحكومة حسب لائحة المعاشات

---

(١) Baer. G. Op. Cit P 29

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٢١٣ — عزيز خانكى ، المصدر السابق ، ٦٦١ — لكن أرتين يقدر هذه المساحة بـ ٤٦٨٦٦ فدان وعنه أخذ بيير يعقوب أرتين ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ Baer. G. Op. Cit. P. 29

(٣) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٤) د . الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، محفظة رقم ٢٠ معية تركى ، صورة الوثيقة العربية رقم ٥٠ بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٧٤ .

والبعض الآخر أعطى كانعامات ومنح والبعض الثالث أعطى بدل الابعاديات قليلة الايراد وبعضها أعطى بدلا من سندات مالية كانت على حكومة سعيد للأهالى وجدد نفس الأمر مستقبل أراضى المتروك الباقية أو التى ستؤول للحكومة فى المستقبل فنص على بيعها للذوات أو للاوربيين أو للأهالى بموجب تقاسيط من الرزنامجة على أن تصبح أراضى عشورية [١] .

ويقول جرجس حنين أنه نشأ عن أراضى المتروك نقص فى مجموع الضرائب الخراجية بالإضافة إلى نقص ملكية صغار المولين الذين تركوها [٢] .

وحتى سنة ١٨٧٨ كانت أطيان المتسحبين لاتزال تمثل مشكلة وحين عرضت على مجلس شورى النواب قرر أن تعطى أطيان المتسحب لذوى قرباه الذين يحق لهم وراثته وأن تكلف باسمائهم بصفة مؤقتة لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء عن الغائب فاذا حضر قبل انتهاء المدة تعاد له أطيانه وإن لم يرجع خلال ثلاث سنوات تعتبر الأطيان ملكا نهائيا لمن يزرعها من أقاربه أما الذين ليس لهم ورثة فتعطى أطيانهم بالإيجار لمن يطلبها وتتسلم المديرية الايجار وتستوفى منه الضرائب والباقى يودع فى خزينتها حتى تنتهى السنوات الثلاث فاذا حضر المتسحب قبل نهاية المدة يعطى له الباقى من الايجار وترد له أرضه فان لم يحضر يضاف الفائض للحكومة وتعطى الأرض بلا مقابل للذين ليس لديهم أطيان من أهل الناحية [٣] . وقد كان هذا القرار نهاية سلسلة من التشريعات ضيقت المدة التى يعود بعدها المتسحب إلى أرضه كما سبق أن أشرنا [٤] .

---

(١) يعقوب أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ، ١٧٦ — جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١١٣

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٣

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٥٨

(٤) أنظر الفصل الأول .

ويؤكد جرجس حنين أن أراضي المتروك ذهبت إلى أملاك أسرة محمد على وعلية القوم من المتمصرين والأجانب بالبيع والانعام وتحولت إلى أطيان عشورية [١].

غير أن جزءا لا بأس به قد ذهب إلى عمد ومشايخ القرى وحتى سنة ١٨٩٠ نسمع عن عمدة يعيش كلية على أراضي أشخاص من المنسحبين [٢].

ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات ونزع للملكية :

لم يكن نزع ملكية الفلاحين بسبب الديون يمثل مشكلة قبل عصر سعيد فالملكيات التى انتزعت من الفلاحين حتى بداية عهده كانت تحت الظروف السابق الاشارة اليها ولعل أول الأخطار التى تهددت ملكية الفلاحين كان صدور اللائحة السعيدية بعكس مايتوهم البعض فقد نصت اللائحة فى البند الثامن منها على أن الأطيان التى مضى على رهنها خمسة عشر عاما ولا يزال موضوع اليد عليها تصبح منفعتها من حق الدائن المرتهن . وكان هذا النص أول محاولة لتجريد الفلاحين المدنيين من أراضيهم لحساب أصحاب الديون . وسبق أن ناقشت كيف كان هذا البند يحمل تمييزا واضحا للدائنين المرتهنين على حساب الفلاحين أصحاب الارض [٣].

ولا تعطى المصادر بيانات حول ديون الفلاحين فى هذه الفترة ولا عن مساحة الاراضى التى فقدوها بمقتضى هذا البند من اللائحة السعيدية .

ويمكن القول أن ديون الفلاحين كانت لا تزال محدودة حتى ذلك التاريخ لكن سرعان ما تجمعت الظروف التى أدت إلى استدانة الفلاحين بشكل خطير فالضرائب أصبحت تجبى نقداً ابتداء من عهد سعيد وبدأت بالوجه البحرى ثم

---

(١) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٢) Baer. G. Op. Cit, P 31.

(٣) القوانين العقارية فى الديار المصرية ، ص ١٤٥ — أنظر أيضاً الفصل الأول .

امتدت إلى الوجه القبلى فى الفترة التالية وفى مارس سنة ١٨٨٠ كان جباية الضرائب نقداً هو الوسيلة الوحيدة التى يعترف بها القانون الذى صدر فى هذا التاريخ [١] . وفى ظل سيادة اقتصاد السوق وما ترتب عليه من سيادة التعامل النقدى أمكن للفلاح أن يقترض على الاقل لمواجهة السنوات العجاف ليشترى القوت الضرورى وهو أمر لم يكن متاحا فى الماضى حين كان على الفلاح فى سنوات الجفاف أو الغرق إما أن يهجر أو أن يموت جوعا . كما تسببت الاحتياجات المتزايدة للمال من قبل حكام أسرة محمد على والمشروعات التى أنجزتها الدولة فى عهدى سعيد واسماعيل وسفه الأخير وتبذيره فى ارتفاع الدين العام من ١٥ مليون جنيه فى نهاية عصر سعيد إلى ٩٠ مليون جنيه عند عزل اسماعيل كما تضاعفت الميزانية خمسة أضعاف خلال القرن التاسع عشر [٢] . ونتيجة لهذا زادت الضرائب زيادة لا تحتمل واستحدثت أنواع جديدة منها ولم يكن أمام الفلاحين الذين لم يتركوا أراضيهم سوى الاستدانة لدفع المطالب المالية التى لا تتوقف لحكام أسرة محمد على وخاصة الخديوى اسماعيل وغرق قطاع من الفلاحين فى الديون وبالذات أصحاب الملكيات الصغيرة وأصبحت الاستدانة بضمان الارض ممكنة بفضل الحقوق المتزايدة التى حصل عليها الفلاحون على أراضيهم ، وفى نفس الوقت جد عاملان ساعدا الفلاحين على الاستدانة والاغراق فى الديون أولهما : وجود الاجانب وتغلغلهم فى الريف كمصادر للاقراض مزودين بالامتيازات الاجنبية ثم سلطة المحاكم المختلطة .

فالأجانب الذين توقف تدفقهم نسبيا فى عهد عباس عادوا مرة أخرى بأشد من ذى قبل فى عهد سعيد وخلال عهد اسماعيل ويصف « دافيد لاندز » هذه النوعيات من الاجانب بأنها من حثالة البحر الأبيض المتوسط فالموانى المزدحمة وقرى مالطة وصقلية والشرق الأدنى قد أرسلت الفائضين من أطفالها الفقراء

---

(١) يعقوب ، أرتين ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) Baer G. Op. Cit. P 34

والعاطلين والساخطين إلى أرض المال الوفير ، وباستثناءات قليلة جدا كان القادمون جميعا مجموعة انتهازية شديدة المراس خرجت تبحث عن الثروة بصرف النظر عن وسيلة جمعها فراحوا يشرفون على أعمال الخدمة المحلية ويجلبون احتياجات وملذات الرواد ويديرون المحلات والحانات والمطاعم ونوادى القمار وبيوت الدعارة وبدأوا بمدينة الاسكندرية ثم تطرقوا منها إلى المدن الاقليمية ثم تغلغلوا فى الريف »[1] وأصبحوا يمتلكون وابورات لحليج الاقطان ويذكر على مبارك أمثلة كثيرة لأجانب امتلكوا وابورات لحليج الاقطان فى القرى مثل صا الحجر وطلخا بالغربيـة والاخيرة كان بها وابوران لإثنين من الاجانب أحدهما يونانى[2] .

وهكذا تغلغل الأجانب وأكثرهم من اليونانيين فى الريف وعملوا بالتجارة وإقراض الفلاحين بالربا .

ويصور يوسف نحاس طريقة دخول المرابى الأجنبى للقرية ، فيقول : « يفد إلى القرية رجل حقير البزة لافتتاح حانوت فيبدأ بأن يبيع للسذج أصنافا مغشوشة وبضائع من أردأ الأصناف بأفدح الاثمان وهو إلى جانب ذلك يبدأ بالمرابأة الجزئية معطيا عشرة قروش ليأخذ ١٥ قرشا فى نهاية الأسبوع أى فى يوم السوق الذى يستطيع فيه مدينه أن يبيع شيئا مما عنده ليقضى ما عليه فاذا حال الحول (مر عام) يكون قد ربح ما يمكنه من توسيع تجارته ومنها التسليف فلا يلبث هذا الرجل الخامل أن يصبح نابها معروفا وأن يتلقب بلقب الصيرفى وعندئذ يجرى على الخطة الآتية : يحتاج الفلاح إلى نقود فيعطيه الجنيه الانكليزى بـ ١٢٥ قرش أى بفائدة قدرها ٢٧٪ وأحيانا ٣٠٪ وهو نفسه يحرر سندا بالمبلغ فيوقع عليه الفلاح بختمه جاهلا ما يخبئه له الصك لأنه لا يقرأ على أن هذه

---

(١) Lands D.S. Op. Cit, PP 88 , 89.

(٢) على مبارك ، المرجع السابق ، جـ ١٣ ، ص ٢ ، ٣٣

الفائدة لم تكن فى الحقيقة إلا جزءاً من الربح الذى يطمع فيه المرابى أما مكاسبه الأخرى فهو أنه يجعل ميعاد الدفع شهر أكتوبر وهو الشهر الذى يبيع فيه الفلاح قطنه والفائدة محسوبة على سنة كاملة . والفلاح الذى لا يستعد للدفع يبيع المرابى قطنه بثمن بخس لاضطراره من جهة وجهله بالأسعار من جهة أخرى هذا إلى جانب السرقة فى الميزان »(١).

ويقدر يوسف نحاس أرباح المرابين بأنها كانت تتراوح ما بين ٦٠و٧٠ ٪ وعلى هذا فلا يمضى وقت طويل حتى يكون المرابى قد كون ثروة كبيرة(٢) وساعد المرابين الاجانب على هذه الطريقة المخربة التى كانت تجبى بها الضرائب مقدما . وفى بعض الاحيان كانت الحكومة تقترض من المرابين مبلغا من المال على أن تكل اليهم الرجوع إلى الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويحصلون من الفلاحين أكثر مما أدوه للحكومة وأكثر من الضريبة المستحقة(٣).

وراح الأجانب يعربدون فى الريف المصرى فى حماية الامتيازات الاجنبية التى كانت تحول دون فرض ضرائب عليهم إلا بأذن من حكوماتهم(٤) . وكان من الصعب على الفلاحين الحصول على حقوقهم فى ظل نظام القضاء القنصلى حيث استأثرت المحاكم القنصلية ابتداء من سنة ١٨٥٠ بنظر جميع المنازعات الخاصة بالاطيان ومنها الرهن ونزع الملكية فكانت أطيان القطر المصرى يسرى عليها ١٧ قانونا أجنبياً تطبقها ١٧ قنصلية وكان الفلاح المصرى إذا خسر دعواه ضد

---

(١) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ٩٢ ، ٩٣

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٥

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٥ .

(٤) ثيودور روذستين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى القاهرة سنة ١٩٢٧ ، ص ٢٠٩

أجنبي وأراد استئناف الحكم فعليه أن يستأنفه أمام محاكم البلد التابع لها الخصم . وإذا صدر على الأجنبي حكم نهائي باخلاء أرض أو عقار لأحد الوطنيين كان يحتال على ذلك الحكم بالتنازل عن هذه الارض لأجنبي آخر ويصبح على الوطني أن يقيم دعوة جديدة على الخصم الجديد وأمام هذه الدورة كان الفلاح المصرى كثيراً ما يضطر إلى ترك حقه .

وأكثر من هذا فان بعض القنصليات أنشأت لها مكاتب لتسجيل العقود الناقلة للملكية وعقود الرهن تطبق عليها قوانين الدول التى تنتمى إليها[1]، وتصور مذكرة محفوظة ضمن أوراق الثورة العرابية مدى ما وصلت إليه الحالة من فوضى فى القضاء. جاء فيها « وصلت الحالة إلى الاكتفاء بتسليم الجانى إلى قنصله وإخباريته بما فعل الأجنبي من التعديات على الوطنى . فالوطنى المسكين إما أن يريد إقامة دعوة عند القنصل أو لا يريد فإن أراد فعليه أن يحضر أفوكاتو ويصرف ماله ووقته وإن لم يرد إقامة دعوة فلا يعلم ولا تعلم الحكومة المحلية ماذا حصل مع الاجنبي هل عوقب أو لم يعاقب وإذا تصادف وسألت الحكومة من جناب القنصل بواسطة الخارجية عما تم فى شأن الجانى لجناب القنصل إذا لم يفد بأن النفر فر هاربا من السجن فقد يفيد بأنه صار نفيه إلى بلاده ثم بعد عدة شهور يشاهد الجانى الذى كان حليقاً وإسمه بولس صار ملتحيا وإسمه جورجى أو العكس »[2].

وفى ظل هذه الظروف بلغت الجاليات الاجنبية حد الارهاب وأصبحت الامتيازات الاجنبية فى مصر تعود بالفائدة على أسفل نوع من الاوربيين فى

---

(١) عزيز خانكى ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها المطبعة المصرية بمصر سنة ١٩٣٩ ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٤٠٨/١٧ جـ ، يعقوب سامى ، مذكرة مؤرخة فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢

أواخر عهد إسماعيل فالاوربى الساعى للامتيازات أو للاشتغال بالربا الفاحش واليونانى الفندق أو الخمار أو السمسار واليهودى والمرابى والسورى المستملك تحالفوا كلهم فى ظل الامتيازات والفوضى القضائية السائدة على نهب الفلاح المصرى إلى حد غير قابل للتصديق[1] وتمكن الاجانب من الاستيلاء على مساحات كبيرة من أطيان الفلاحين دون وجه حق .

فى قرية ناى التابعة للقليوبية وضع اليونانى نقولا وسيلى يده على مساحة قدرها ٤٨ فداناً من أطيان المتروك بالناحية سنة ١٢٦٨ (١٨٤٩) فى عهد عباس وزرعهم وعند عودة الفلاحين أصحاب الأرض رفض المذكور إعطائهم أراضيهم بدعوى أنه اشتراها .

وفى موضع آخر استولى نفس اليونانى على خمسة أفدنة ونصف ساقية كانت لفلاح توفى وأدعى أنه اشترى هذه المساحة ومنع الفلاحين من زراعتها وثبت من تحقيق الموضوعين أن اليونانى المذكور ليس له حق فى هذه الأطيان[2].

وفى موضع آخر قامت الفرنسية ، مدام كالوم ، عن طريق اتباع لها بالاستيلاء على أراضى أحد المزارعين وقام أتباعها بحرث الزراعة القائمة فيها[3].

ولم يكن إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ ليقلل من امتيازات الاجانب

---

(١) بيير كرابيتس ، اسماعيل المفترى عليه ، ترجمة فؤاد صاروف ، القاهرة سنة ١٩٣٧ ، ص ٢٢٦ .

(٢) دار الوثائق ، س ١/ ٥/ ٧ صادر جـ ٢ وحدة ديوان المعية السنية ، عربى رقم ٦٦ من ٧ صفر سنة ١٢٦٨ هـ إلى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٢٦٨ هـ خطاب رقم ٢٢١ ق ١٤ ربيع أول سنة ١٢٦٨ هـ من المعية إلى قنصل اليونان ص ٢٨٤ ، خطاب آخر رقم ٢٤٦ ق ١ محرم سنة ١٢٦٨ هـ من كتخداى باشا إلى قنصل اليونان ص ٣٠٩ .

(٣) دار الوثائق ، س ١/ ٥/ ١٣ . الخطابات الصادرة إلى الدواوين والجفالك ، وحدة ديوان كتخداى رقم ٨١ أ من ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦٩ هـ إلى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٦٩ هـ ، خطاب رقم ٣٨٠ ق ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٦٩ هـ ص ٤٨٠ .

بل كان اعترافاً بما ادعاه قناصلهم من امتيازات ليست لهم(١). لقد كانت هذه المحاكم أداة مروعة لاستبعاد الفلاحين من الناحية الاقتصادية وتحقيق أهداف المرابين فى الاستيلاء على أراضيهم(٢).

أما العامل الثانى الذى شجع الفلاحين على الاستدانة والاغراق فى الرهونات فهو ما طرأ من تغيير على التشريع فى مصر فالقانون المدنى المختلط أدخل تغييراً هاماً فى نظام الرهن فالتشريع الاسلامى لم يكن يعرف من الرهن سوى نظام الرهن الحيازى أو الرهن العقارى وهو المعروف بالفاروقة وفيه يستولى المدين على الأرض المرهونة طوال مدة الدين(٣).

ولم يكن الفلاح المصرى يقبل على هذا النوع من الرهونات لانه كان يرى فيه من البداية وسيلة لتجريده من أرضه بمجرد حصول الرهن. أما النوع الآخر من الرهونات الذى جاء به التشريع المدنى المختلط فهو ما يعرف « ببيع الوفاء » وهو نوع من الرهن يسمح فيه للمدين بالاحتفاظ بأرضه طوال مدة الدين وفى نفس الوقت يكون للدائن حق الاستيلاء على الارض موضوع الرهن إذا عجز المدين عن الدفع.

وبمقتضى البيع النهائى كان الدائن يترك للفلاح المدين الأرض. بتأجيرها له تأجيراً صوريا. والفلاح الذى يرغب دائماً فى الاحتفاظ بأرضه يفضل طريقة البيع الوفائى ابتغاء المال وهو دائماً يأمل دفع ما عليه فى حينه وهو حين يلجأ إلى

---

(١) بيير كرابيتس، المرجع السابق، ص ٢٢٦ :

(٢) البنك العقارى المصرى من ١٨٨٠ – ١٩٣٠، القاهرة سنة ١٩٣٠، ص ١٣.

(٣) عرفت المادة ٥٥٣ من القانون المدنى الأهلى الفاروقة بأنها عقد يعطى به المدين عقاره لدائن ويكون للدائن المذكور الحق فى استغلاله لنفسه والانتفاع به لحين تمام وفاء الدين وأصحاب الأطيان الخراجية هم الجائز لهم دون غيرهم عقد مشارطة الفاروقة – القوانين العقارية فى الديار المصرية، ص ٤٥ هامش.

هذه الطريقة للحصول على المال لا يكون فى نيتـــه بيع أرضه لكن لاحتياجه للمال وعجزه فى النهاية عن السداد يصبح للدائن سلطة تجريده من أرضه[1] .

لقد رحب الفلاحون بهذا النوع من الرهن الذى رأوا فيه وسيلة للحصول على المال الذى يحتاجونه مع احتفاظهم بأراضيهم لكن هذا النوع من الرهن أدى فى النهاية إلى خروج الجزء الاكبر من أراضى الفلاحين إلى أيدى غيرهم من المرابين الأجانب[2] . وتظهر خطورة هذا النوع من الرهن إذا رجعنا للعقود التى كانت تتم بين المرابين الأجانب وبين الفلاحين ففى إثنى عشر عقداً موقعة بين أحد المرابين اليونانيين المقيمين بدنها وبين إثنى عشر فلاحا من مركز طوخ بالقليوبية سنة ١٨٩٥ نص فى جميع هذه العقود على أنه « فى حالة تأخير المدين عن السداد فى الموعد المحدد ولو ليوم واحد تصبح الأرض ملكا للأجنبى المذكور دون منازع » . كذلك فقد نص فى جميع هذه العقود على أن المدين ليس لديه مانع من أن يقوم الاجنبى المذكور بتسجيل الارض باسمه إبتداء من توقيع الرهن . وإذا استطاع المدين تسديد ما عليه من دين أن يدفع مصاريف التسجيل التى تحملها الاجنبى الدائن ومصاريف فك الرهن[3] .

وهكذا كان وجود المرابين الأجانب وتغلغلهم فى الريف وأسلوب الرهن الجديد من أكبر العوامل التى أدت إلى زيادة ديون الفلاحين وزيادة رهونات الاراضى وهى المشكلة التى أصبحت واضحة مع نهاية عصر سعيد .

---

(١) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٦ .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمحكمة مركز طوخ الفرعية سنة ١٨٩٥ ، جزء ثانى رقم ٢٧٠٨ ، عين ٧٥ مخزن ٤٦ ، عقود أرقام من ٢٥٥ ـ ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٤ صفحات من ٨ ـ ١١ ، ١٨ ، ٧٦ .

فى الاجتماع الذى عقده مدير القليوبية مع عمد ومشايخ المديرية فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ (١٨٦٢) لبحث هذه المشكلة أشار مدير القليوبية إلى أن « أهل القرى قد وقعوا تحت ضرر الاستقراض لتسديد ما عليهم فانتقلت خيرات محصولاتهم ومنافعها التى جنوها بالمشقة إلى غيرهم وبسبب ذلك أصاب أهلها الضرر والخسارة والشدة والاضطرار مستحكمة فيهم ما لا حاجة معه للتعريف»[١] وفى الفترة التالية أصبحت ديون الفلاحين وما ترتب عليها من رهونات تمثل مشكلة حادة فالازدهار الذى بدأ مع سنة ١٨٦٠ بارتفاع أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الامريكية أغرى كثيراً من الفلاحين فى التوسع فى زراعة محصول القطن على أساس القروض التى حصلوا عليها بصفة رئيسية من التجار اليونانيين وغيرهم من الليفانتيين والاجانب الذين امتلكوا محالج قطن فى القرى ، ولقد أدى الانخفاض المفاجىء فى أسعار القطن مع ارتفاع الضرائب إلى إفلاس عدد كبير من الفلاحين وبالتالى انتقال كثير من أراضيهم للدائنين والمرابين[٢]

فشركة التجارة المصرية وهى شركة انجليزية أسلفت وحدها ما يزيد على ٣٠ ألف جنيه فى مقابل أطيان أرتهنتها بتصديق مديرية البحيرة ومحكمتها سنة ١٢٨١ (١٨٦٥/٦٤)[٣]. وبلغت ديون الفلاحين فى مديرية الغربية وحدها فى تلك الفترة ٤٠٠ الف جنيه رهن نظيرها ١٣ الف فدان لبنك السودان[٤]. وفى سنة ١٨٦٥ كانت ديون الفلاحين قد أصبحت مشكلة تستدعى تدخل الحكومة وإلا فان

---

(١) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، محفظة رقم ٤٩ معية تركى ، ترجمة الوثيقة رقم ١٤٧ بتاريخ ٢٤ أول سنه ١٢٧٩ .

(٢) Baer, G. Op. Cit, P 35.

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، محفظة رقم ٣٢ تركى وثيقة ١١٣ تركى بتاريخ ذى القعدة سنة ١٢٨١ . خطاب من إسماعيل راغب باشا رئيس معاونى الخديوى إلى المهردار .

(٤) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

مساحات واسعة من الاراضى سوف تنتزع من الفلاحين لحساب المرابين الاجانب فتقدم درفيو إلى إسماعيل باقتراح مؤداه أن تتولى الحكومة هذه الديون عن الفلاحين وتدفع لأصحاب الديون سندات من الخزانة بفائدة قدرها ٧٪ وتتولى الخزانة بدورها تحصيل هذه المبالغ من الفلاحين خلال سبع سنوات وتعفى الدولة نفسها من المشاكل التى قد تترتب على أية مصادرة عامة للارض[١] . وعلى هذا فقد أصدرت حكومة إسماعيل أمراً عالياً سنة ١٨٦٥ تحملت بمقتضاه الدولة ديون الفلاحين وتسلم الدائنون من الحكومة ما عرف « بسندات القرى » وأصبحت أراضى الفلاحين هذه البالغ مساحتها ٤٠٠ ألف فدان مرهونة للدولة[٢].

وبلغت الأموال التى خصصت لهذه العملية ١٤٠٠٠٠٠ جنيه دفعتها حكومة إسماعيل من القرض الذى عقدته سنة ١٨٦٥ وعرف بقرض الدائرة السنية الأول[٣] وقد ظلت هذه الأراضى مرهونة للحكومة حتى سنة ١٨٩١ حين صدر فى ٣ يناير من نفس العام أمراً عالياً بتفويض ناظر المالية بالتصرف فى ديون الفلاحين حسب ظروف كل منهم سواء بأخذ جزء من أطيانهم أو سداد جزء من الديون للحكومة أو التنازل عن كل الدين حسب حالة كل مدين . على أن يفك الرهن فى النهاية عن هذه الأطيان[٤].

وعلى الرغم من تدخل الحكومة على هذا النحو فان ديون الفلاحين الناجمة عن الضرائب الباهظة وما ترتب عليها من رهونات قد استمرت خلال حكم إسماعيل وأصبحت صورتها محزنة فى النهاية وقد عرض عدد من المعاصرين للحالة التى وصل إليها الفلاحون فى نهاية عهد إسماعيل وبداية عهد توفيق .

---

(١) Lands. D.S. Op. Cit, P 240.

(٢) د . على الجريتلى ، المرجع السابق ، ص٢٢٣

Baer. G. Op. Cit. P 35.

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٤) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول ملف رقم ١٤ ، ص ٥ .

ففي سنة ١٨٧٨ كتب « مستر ففيان Mr. Vivan » القنصل البريطاني في القاهرة إلى لورد سالسبوري « أنه نتيجة للمطالب الجائرة وغير المحددة من جانب الحكومة التي تفرض في أوقات غير أوقات المحصول فان الفلاحين غالباً يضطرون إلى اقتراض الأموال بفائدة ربوية يصل سعرها الى ٧ ٪ أو يبيعون ماشيتهم أو أرضهم . أن أكبر الشرور الاقتصادية الناتجة عن غيبة النظام التي تدعو للأسى أن طبقة الملاك الصغار قد أوشكت على الاختفاء »[1].

وفي حديث مع ستيوارت فاليري الذي رافق دوفرين في بعثة شرح فلاح من إسنا الظروف التي فقد فيها هو وأسرته أراضيهم قال « لقد كان لنا جميعا يوما أرضا نملكها ... لقد فقدنا أرضنا زمن إسماعيل باشا فقد كانت الضرائب والظلم ساحقا في بداية عصره بحيث لم يكن في طاقتنا دفعها وتراكمت المتأخرات لمدة أربع أو خمس سنين وكان في استطاعة أي شخص أن يتقدم ليدفع المتأخرات التي علينا ، كان يستولي على أرضنا دون أن يدفع أكثر من ذلك . لقد فقدنا أرضنا منذ ١٥ سنة مضت ومنذ ذلك الوقت ونحن نستأجر أرضاً أينما نجدها »[2].

ولقد زاد من سوء الحالة في ذلك الوقت الفيضان المنخفض سنة ١٨٧٧ والفيضان العالي الذي حدث في العام التالي ويذكر البعض أنه في سنة ١٨٧٩ أصبح معظم الفلاحين لا يملكون الأرض التي يزرعونها وأن ٩٠٪ من أراضيهم أصبحت في حيازة طبقات أخرى[3] . ويصف شاهد عيان الموقف في نفس العام بقوله « أن الحالة التي تسترعي النظر هي مسألة الملكية الزراعية فان الأطيان والمتاجر أخذت تنتقل من عدة سنوات إلى أيدي الأوربيين ذلك أن الارهاق في

---

(١) Baer. G. Op, Cit. P 36.

(٢) Ibid, P 16

(٣) تيدور روذستين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض فى أيديهم أمراً بعيداً عن الإمكان »[١].

وفى أغسطس سنة ١٨٨٠ كتب مراسل التايمز فى الاسكندرية يقول « ينبغى أن نذكر أن الفلاح اليوم أصبح غارقا فى الدين أكثر مما كان عليه فى أى وقت مضى فهبوط النيل وعجز المحصول يؤديان إلى انتقال قسم كبير من الأراضى إلى الاجانب[٢].

وقد تمكنت فئات اجتماعية متعددة من انتزاع أراضى الفلاحين عن طريق الرهونات من اليونانيين والسوريين ومسيحى « الليفانت » عموماً إلى جانب بعض الاقباط المصريين وبعض مشايخ القرى . ويذكر فاليرى استيوارت :

« إن إحدى القرى كان لأحد اليونانيين فيها ٢٠٠ فدان بينما لم يكن أحد من سكانها يملك أكثر من بضعة أفدنة حتى شيخ القرية لم يكن يملك سوى ١٢ فداناً أما ضيعة اليونانى فقد تكونت كلها من الاراضى التى انتزعت من الفلاحين.

إن العجز والجهل فى مواجهة الاساليب غير الشريفة التى لا تعرف الرحمة التى اتبعها المرابون إلى جانب متاعب الفلاحين الاقتصادية جعلت للمرابين يحصلون على الفدان الذى قيمته ٥٠ جنيها بعشرة جنيهات أو أقل وكان الباشوات يستولون على الارض قبل أن تطرح للبيع[٣].

وفى الفترة من سنة ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ارتفعت الديون المسجلة بسجلات المحاكم المختلطة من ٥٠٠ الف جنيه إلى ٧ ملايين جنيه منها ٥ ملايين جنيه ديون

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٦٣ .

(٢) تيدور روذستين ، المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

(٣) Baer. G. Op. Cit. P 36.

وبلغت الأراضى التى انتزعتها المحاكم المختلطة سنة (١٨٨٣) ٢٢٠٤٧ فداناً و١٨١٤٨ فداناً سنة ١٨٨٤ و ١٧٨٢٨ فداناً سنة ١٨٨٥ و ١٢٩٦٩ فداناً سنة ١٨٨٦[1].

وقد انعكست عملية تدهور الملكيات الصغيرة بسبب الديون بدورها على أصحاب الملكيات الصغيرة من مشايخ القرى فى مركز زفتى بمديرية الغربية فقد عدد من مشايخ القرى ملكياتهم الصغيرة بسبب الديون فى الفترة من بداية الاحتلال حتى سنة ١٨٩٣ .

ففى تقرير عن ناحية كفر الشهيد فى مايو سنة ١٨٩٢ جاء فيه «أن أحد مشايخها صار لا يملك سوى فدان وثلث وهذه المساحة مرهونة للبارون دى منشا فى نظير مبلغ ١٨٠ جنيها».

وفى تقرير آخر عن ناحية ميت الحارون مؤرخ سنة ١٨٩١ جاء فيه «أن بها أربعة مشايخ أحدهما عبد الفتاح سليم تجرد من أطيانه لارتكابه الديون ، والثانى وهو محمد العزب شيخ الناحية قد باع أطيانه ورهنها البالغ مساحتها ٥ أفدنة فى الفترة من ١٨ أبريل سنة ١٨٩١ إلى ١٨ مايو سنة ١٨٩٣ ولم يبق منها سوى ربع فدان».

وفى تقرير ثالث عن ناحية أبيار بقسم بسيون بالغربية فى يوليو سنة ١٨٩٠ جاء فيه أن «مصطفى شعبة شيخ الناحية يملك ٥ أفدنة مرهونة نظير مبلغ ١١١ جنيهاً». وتحفل سجلات العمد والمشايخ بالعديد من أسماء مشايخ القرى من ذوى الملكيات الصغيرة التى اختفت بسبب الرهن[2]. ومنها يظهر حقيقة الدور الذى

---

(١) Ibid. PP 37, 38

(٢) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية جـ ١ من سنة ١٨٦٥ — ١٨٩٤ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٤٩٦ . حول مزيد من حالات بيع ورهن الملكيات الصغيرة لمشايخ القرى انظر صفحات ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ .

لعبه الاجانب فى الريف فى انتزاع أراضى الفلاحين فى ظل الاحتلال وهى حقيقة تؤكدها أيضا سجلات المحاكم الشرعية . ويكفى أن نتابع حالات الرهن التى قام بها واحد من المرابين اليونانيين فى عام من خلال سجلات محكمة طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ .

فقد استطاع اليونانى تادرس جورجى جلانوه المقيم ببندر بنها أن يضع يده خلال سنة ١٨٩٥ على مساحة ١٦ فدانا عن طريق الرهن مملوكة لثلاثة عشر من الفلاحين بنواحى كفر العرب والحصة وكفر أحمد حشيش وكفر فرنسيس وزاوية بلقان وجميعهم بمركز طوخ . وكانت آخر هذه الحالات ستة قراريط باعها الفلاح الصغير محمد عبد الدايم من زاوية البلقان بيعاً وفائياً للمرابى المذكو نظير مبلغ ١٠٩٩ قرشاً . وجاء فى شروط الرهن أن هذا المبلغ يسدد على قسطين تنتهى مع نهاية شهر أكتوبر سنة ١٨٩٦ ، وإذا تأخر فى سداد القسط الأول يضاف ما تبقى منه بالارباح على القسط الثانى وإذا تأخر فى دفع القسط الثانى عن موعده ولو بيوم واحد تصبح الارض ملكا للأجنبى المذكور وأنه لا بأس من تسجيل الارض باسم الدائن المرتهن . وفى حالة تمكن المدين من دفع الدين فان عليه أن يدفع مصاريف التسجيل التى تحملها الدائن ومصاريف فك الرهن[1].

وفى الفترة التالية زادت ديون الرهن العقارى زيادة كبيرة على الفلاحين فبلغت ديون الفلاحين برهن على الملكيات التى تقل عن ٥ أفدنة سنة ١٩١٣ ١٥٩٩٠٦٦٠ جنيها وبلغت مساحة الاراضى التى رهنت نظير هذه المبالغ ٦١٩٢١٤

(١) دفتر تسجيل العقود والأحكام والرهون بمحكمة مركز طوخ الشرعية سنة ١٨٩٥ جـ ٢ رقم ٢٠٧٨ عين ٧٥ مخزن ٤٦ ، ص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٨ ، ٧٨ . حول مزيد من حالات الرهون التى تمت لحساب الأجانب من أراضى الفلاحين بمركز طوخ انظر : أيضاً سجل العقود والرهن والأحكام بمحكمة طوخ الشرعية سنة ١٨٩٨ رقم ٢٠٩٢ عين ٧٥ مخزن ٤٦ ، ص ١ وما بعدها .

فداناً يملكها ٦١٩١٠٧ من الفلاحين وكان متوسط الدين على الفلاح الواحد
مليم جنيه   مليم جنيه
٢٥٫٨٢٨ ومتوسط الدين على الفدان الواحد مبلغ ٢٥٫٨٢٤[1]. وهو وضع كان يهدد عدداً كبيراً من الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة مما دعا الحكومة للتدخل فيما عرف بقانون الخمسة أفدنة والذى يقضى بعدم جواز الحجز على أراضى الفلاحين الذين لا تزيد ملكياتهم عن خمس أفدنة. وشمل القانون عدم الحجز أيضا على مساكن هؤلاء الفلاحين وملحقاتها ودابتين من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لزراعة الأطيان المذكورة[2]. ومهما كانت الأسباب التى دفعت الانجليز لإصدار هذا القانون فانه زاد من متاعب صغار الفلاحين حين زاد اعتمادهم على مرابى القرى بعد أن رفض البنك العقارى إعطائهم سلفاً.

وقبل صدور هذا القرار كانت مساحات ليست قليلة من أراضى الفلاحين قد انتزعت وبيعت بالمزاد بسبب عجز أصحابها عن دفع متأخرات الضرائب ففى الفترة من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ تمت ١٢٦ حالة بيع لأراضى صغار الفلاحين فى مديرية أسيوط وحدها بسبب الضرائب المتأخرة عليهم كانت معظمها بنواحى أم القصور وبنى شقير وبنى زيد وبنى قرة ذهب الجزء الأكبر منها إلى عائلات كبار الملاك بأسيوط[3].

وفى قرية الطرفاية بمديرية الجيزة وقعت ست حالات من الحجز العقارى

---

(١) تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣، ترجم وطبع فى المقطم سنة ١٩١٤، ص ٢٥.

(٢) تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٢، ص ٩٦.

(٣) سجل مبيع أطيان ونخيل الاهالى بمديرية أسيوط من سنة ١٨٨٥ حتى سنة ١٨٩٠ نظير الأموال المطلوبة منهم للميرى رقم ٣٧٢٥ مسلسل محفوظ ١٦٢٠ حفظ نومى / مخزن ١ تركى.

خلال الشهور الخمس الأخيرة سنة ١٨٩٨[١] .

وفى الفترة من سنة ١٨٩٣ إلى سنة ١٩٠٣ بلغ عدد المحجوزات ٢٣٢٥٩ حجزاً وقعت على الفلاحين نظير متأخرات ضرائب قدرها ٢٩٥٦٨٦ جنيها على مساحة قدرها ٢٩٠٦٣٨ر فداناً نفذ البيع فى ٢٦٤٠ حالة منها وبلغت المساحة التى شملها البيع ٥٣٨٨٠ فداناً معظمها فى مديريتى الغربية والشرقية حيث بيع فى الغربية ٢١٥٩٧ فداناً وبيع فى مديرية الشرقية ١٣٦٥٨ فدان[٢] .

وبلغت مساحة الأراضى التى بيعت بسبب عدم سداد الأموال الأميرية خلال سنتى ١٩٠٤ ، سنة ١٩٠٥ — ١٤٩ فداناً مملوكة إلى ٢٢٢ فلاحاً وهى تشير إلى حقيقة هامة هى أن حالات نزع الملكية التى كانت تتم نظير متأخرات الضرائب راح ضحيتها صغار الفلاحين[٣] .

هكذا كانت الديون الناتجة بصفة أساسية عن الضرائب هى الخطر الرئيسى الذى يهدد ملكيات الفلاحين الصغيرة إبتداء من عهد اسماعيل .

ولم تقدم البنوك العقارية أية مساعدة لحل مشكلة ديون الفلاحين أو الحيلولة دون تدهور الملكيات الصغيرة فالبنك العقارى وهو أقدم البنوك العقارية التى أنشئت فى مصر كان أقل مبلغ يقرضه هو ١٠٠ جنيه وهو مبلغ يزيد كثيراً عما يستدينه الفلاح الصغير[٤] .

---

(١) دار المحفوظات ، سجل قيد الاجراءات القانونية المتخذة ضد المتأخرين فى سداد الأموال بمديرية الجيزة من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٠ رقم ٦٦ مخزن ٦٨ .

(٢) جرجس حنين ، المرجع السابق ، ص ٦٢٧ .

(٣) تقرير اللورد كروس سنة ١٩٠٥ ، ص ٧٣ .

(٤) تقرير اللورد كروس عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٠ ، طبع وترجم فى جريدة المقطم سنة ١٩٠١ ، ص ٩ .

فالبنوك وشركات الرهن العقارية كانت ترى فى تسليف الفلاحين مخاطرة غير مضمونة إلى جانب أنها غير مربحة وعندما أنشىء البنك الاهلى المصرى بدأ اللورد كرومر مشروعا شرع بمقتضاه البنك سنة ١٨٩٩ بإعطاء قروض صغيرة على سبيل التجربة ما لبثت أن اتسعت خلال السنتين التاليتين[1] ففى أواخر سنة ١٩٠١ كان للبنك أكثر من ١٥ الف سلفة بلغ مجموعها حوالى ٤٠٢٠٠٠ جنيه[2].

وفى هذه الظروف أنشىء البنك الزراعى المصرى سنة ١٩٠٢ لتسليف صغار الفلاحين ويقول كرومر أن الهدف من إنشاء البنك الزراعى هو حماية الملكيات الصغيرة وزيادتها إن أمكن . وأن التطور فى أهداف البنك سوف يمكن الفلاحين من المحافظة على أنفسهم فى مواجهة مرابى القرى وأن يزودهم برأس المال اللازم لتطوير زراعتهم والتوسع فى ملكياتهم . وبلغت ديون صغار الفلاحين للبنك سنة ١٩٠٦ ، ٨ ملايين جنيه ويشير كرومر إلى أن الزيادة الجوهرية فى عدد صغار الملاك خلال السنوات الأولى من القرن العشرين هى نتيجة مباشرة لأعمال البنك . لكن خليفة جورست يناقض هذا الرأى تماما فى تقريره سنة ١٩٠٩ حين يذكر أن البنك لم يقرض أموالا للفلاحين الذين لا يملكون أرضاً . وعلى هذا فهو لم يخلق ملاكا جددا وهو قول أقرب إلى الحقيقة . فالبنك حتى لو كان فى إمكانه أن يحول بعض الفلاحين الذين يملكون أقل من فدان إلى الشريحة التالية وهم الفلاحون الذين يملكون مساحات تتراوح بين ٣ و ٥ أفدنة وأن يحول بعض صغار الملاك من الفلاحين إلى متوسطيهم فإن هناك شكا فى أن المبالغ التى أقرضت للفلاحين قد وجهت لشراء الأراضى ولا توضح الإحصائيات فى تلك الفترة ما إذا كان هناك فلاحون يملكون أقل من فدان قد زادت ملكياتهم وانضموا إلى شريحة الفلاحين الذين يملكون ما بين ٣ و ٥ أفدنة لأن النوعين لم يكن من

---

(١) Baer G. Op. Cit, P 87.

(٢) تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٣ ، ص ٢٢ .

الاستطاع تمييزها قبل سنة ١٩١٠ . أو أن هناك فلاحين من صغار الملاك قد انضموا إلى متوسطى الملاك . وتوضح الفترة من سنة ١٩٠١ إلى سنة ١٩٠٧ ليس فقط زيادة المساحة المملوكة للفلاحين وهى من خمسة أفدنة فأقل بل نقص مساحة الملكيات المتوسطة بأكثر من ٨٠ الف فدان أيضاً(١).

وإذا كان على البنك أن يمنع فقدان الفلاحين لملكياتهم فإن تأثيره كان محدوداً جداً وكانت سنوات نشاطه هى سنوات الرخاء وعندما جاء الاختبار سنة ١٩٠٧ حيث الازمة المالية والسنوات التى أعقبتها لم يكن البنك عاجزاً عن انقاذ الملكيات الصغيرة من المصادرة فحسب بل كان هو نفسه أداة نزع هذه الملكيات(٢).

ويكفى أن نعلم أنه فى قرية أولاد سلامة فى مديرية جرجا وحدها حدثت ١٤٠ حالة بيع الملكيات تقل عن خمس أفدنة لحساب البنك فى الفترة من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٢ ومن بين هذه الحالات ١١١ حالة تقل عن فدان(٣).

وخلال النصف الثانى من سنة ١٩٠٩ ظلت الاهرام تنشر يومياً ما لايقل عن ٤٠ إعلاناً من البنك بتوقيع الحجز على مدينيه وطلب بيع ما يمتلكونه من أطيان إيفاء لما عليهم من ديون وكان أغلب الملكيات المعلن عن بيعها قطعاً صغيرة وأن بعضها لم يكن يتجاوز ١٢ قيراطاً وهذه الارض كانت تنتقل من أيدى أصحابها إلى أيدى كبار الملاك(٤).

---

(١) Baer, G Op. Cit, PP 87 , 88

(٢) Ibid.

(٣) دار المحفوظات ، دفتر فهرست اسماء مشترى أطيان مرهونة للبنك من ١٩٠٩ إلى سنة ١٩١١ بمديرية جرجا رقم ٨٤ مخزن ٦٨ .

(٤) د . لبيب يونان رزق ، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ — ١٩١٤) القاهرة سنة ١٩٧٠ ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

وفى سنة ١٩١٠ بلغت حالات نزع الملكية التى قام بها البنك ٢١٩ حالة وبلغت مساحة الاراضى التى بيعت بمقتضاها ١٠٢٥ فداناً اشترى البنك نفسه منها ٦٨٠[1] فداناً ، ومن الواضح أن قانون الخمس أفدنة وضع أساساً فى مواجهة البنك الزراعى .

(١) تقرير سير الدون جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٠ ، طبع وترجم فى جريدة المقطم سنة ١٩١١ ، ص ٢٩ .

السخرة واستغلال الفلاحين في المشروعات العامة

تمثل السخرة عنصرا من أبرز عناصر المأساة التى عاشها الفلاحون فى القرن التاسع عشر والتى تسببت إلى جانب الضرائب فى هجرة الفلاحين لأراضيهم ، وعلى الرغم من أن السخرة هى أحد ملامح العلاقات الاقطاعية فى مصر إلا أنها استمرت طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأقيمت عن طريقها كل مشروعات الرى التى تمت خلال تلك الفترة وتفذت فى المحل الأول لمصلحة كبار الملاك(١). كذلك فإن عملية تطهير الترع التى كانت تتم كل عاما بالسخرة كانت نتائجها تذهب بطريقة غير مشروعة إلى كبار الملاك ويقول دوفرين فى تقريره « ويهتم أرباب السلطه أحيانا بتطهير المديرية التى لهم فيها إملاك ، أن مسألة العونة هى الطريقة المضنية التى يستغل بها الحجم الفقير من الفلاحين لأن السواد الأعظم منهم يجبرون على العمل بأيديهم(٢)

وليست هناك بيانات إحصائية متاحة حتى الآن عن عدد الفلاحين الذين تم تسخيرهم فى المشروعات العامة وأن كان هناك إشارات متفرقة عن ذلك فى بعض المصادر ففى سنة ١٨٤٧ كان عدد الفلاحين المطلوبين لحفر ثلاث ترع فى الدلتا يبلغ ١٨٢٠٧٧ شخصاً تم توزيعهم على مديريات الوجه البحرى لأن أهالى الصعيد كان قد تم تجنيدهم فى مشروعات مماثلة فى الوجه القبلى(٣).

---

(١) Trait, H.S. England Egypt, and the Sudan, London 1905, P 100- Baer G. Op. Cit. P 32.

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص١٨ .

(٣) الوقائع عدد الاثنين ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٦٤ .

ويذكر بيير — اعتماداً على أوراق حككيان بأنه فى بداية حكم سعيد (١٨٤٤) كان مايقرب من ألف من فلاحى قرية المنصورية المذكور بمديرية الجيزة يعملون بصفة مستمرة فى المشروعات العامة بعيداً عن قريتهم من بين مجموع سكانها البالغ ٢٦٥٢ نسمة(١).

وفى الفترة من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٦٣ كانت العمالة فى الريف تواجه نقصاً خطيراً وهى فترة تسخير الفلاحين للعمل فى حفر قناة السويس حيث كان يخصص ما بين ٢٥ ألف إلى ٣٠ ألف من الفلاحين للعمل فى حفر القناة وبينما هم يعملون كان مثل هذا العدد فى الطريق إلى منطقة الحفر وهذا يعنى أن حوالى ستين ألف من الفلاحين كانوا بصفة مستمرة بعيداً عن قراهم(٢). هذا إلى جانب السخرة فى المشروعات العامة الأخرة وقد بلغ عدد الذين تم تسخيرهم فى تطهير الترع فى عهد سعيد ٣٠٠ ألف فلاح، كما نفذ عدد أخر من المشروعات عن طريق السخرة.

فقد تم مد الخط الحديدى من كفر الزيات إلى القاهرة ثم عبر الصحراء إلى السويس عن طريق تسخير الفلاحين كما بنيت القلعة السعيدية عن طريق السخرة أيضاً(٣). وفى سنة ١٨٦٧ فى عهد إسماعيل كان المطلوب حفره من المشروعات العامه يبلغ ٣٠٠٠٠٠ قصبة مكعبة بالوجه البحرى وكان عدد المطلوبين لهذا العمل من الفلاحين يبلغ ٣٠ ألف شخص لمدة ثمانية شهور وفى الوجه القبلى كان المطلوب حفره ٣١٩٠٠٠ قصبة مكعبة وكان عدد المطلوبين لهذا العمل ٢٧ ألف فلاح لمدة ستة شهور(٤).

---

(١) Baer G. Op. Cit, P 32

(٢) Crouchly, Op. Cit, P 125

(٣) د. عبد العزيز الشناوى، السخرة فى قناة السويس، القاهرة سنة ١٩٦٥، ص ٣٠٤، ٣٠٥.

(٤) الوقائع عدد ٢٨ يناير سنة ١٨٦٧، إقرار مجلس شورى النواب بخصوص العمليات.

وبلغت أطوال الترع والقنوات التى حفرت عن طريق السخرة فى عهدى سعيد وإسماعيل ٨٤٠٠ ميل[١].

وفى سنة ١٨٨٣ ذكر دوفرين أن السخرة تقتضى إستخدام ١٠٠ ألف من الفلاحين لمدة تتراوح بين شهر وشهرين[٢].

وفى سنة ١٨٨٤ بلغ عدد المسخرين ٨٥ ألفين الفلاحين كان عليهم أى يعملوا لمدة ٦٠ يوماً[٣].

وتتحدث المصادر المختلفة عن الظروف التى كان يعمل فيها الفلاحون المسخرون ففى بداية الاحتلال يصف فاليرى ستيوارت الظروف التى كان يعمل فيها الفلاحون المسخرون فيقول « أن رغبتى مشاهدة طريقة العودة بعينى دعتنى إلى الذهاب حيث كانوا يجرون حفر ترعة جديدة وقال لى الناظر أن عدد المسخرين من تلك المديرية الذين كانوا يشتغلون تحت نظارته يبلغ ٤٠ ألف نفر كلهم يعملون من الشروق حتى الغروب دون انقطاع ما خلا فترة قليلا عند الظهر كانوا يأكلون فيها خبزهم الذى يجلبه لهم أهلهم مغمساً بماء النيل وهو نفس طعامهم قبل بدايتهم فى العمل ، وهؤلاء كانوا ـ العديدة من التراب الذى يحفرونه ويجمعونه بأيديهم وكان بعضهم معهم فؤوس للحفر وإما الفريق الأكبر فكانت آلاتهم أيديهم وهم أنفسهم يقتنون تلك الآلات والمقاطف وأما ذلك اليوم فكان شديد الحر إذ بلغت درجته فى الظل ٨٢ درجة فهرنهيت ولعلها لم تكن أسفل الترعة أقل من ٩٥ درجة، وقد وجدت بينهم نظاراً يقبضون على العصى الذى يضربون بها الأنفار فى الغالب دون سبب ظاهر وترى كثيراً منهم مشقق الأكف والأيدى على

---

(١) Issawi. C. Op. Cit, P 14

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ١٩ .

(٣) تقرير ايفلن بارنج عن أحوال القطر المصرى ونجاح الاصلاحات فيه سنة ١٨٩٠ طبع وترجم فى جريدة المقطم سنة ١٨٩١ . ص ٥ .

حين كان يوجد بين فضلات ذلك الردم حجارة حادة من الصوان وكان الرمد منتشراً جداً بينهم ، فإذا تذكرنا أن هؤلاء الانفار كانوا يؤخذون قسراً من قراهم التي أكرهوا على تركها عقيمة غير محروثة وأن فئات منهم كانوا يشعرون أنهم قادين اغتصاباً وأن جيرانهم يتخلصون من تلك الاعمال أما بالقوة أو بمراعاة الخاطر وأن المكان الذي يشتغلون فيه بعيداً عن منازلهم وغير مجد نفعاً لهم »[١].

وهذه الصورة لا تختلف عن تلك التي رسمها عبد الله نديم في الطائف قبل ذلك بشهور سنة ١٨٨٢ حين كتب يقول « ورأيت الوفا من الأهالي جمعوا من كل المديريات لحفر رياح الخطاطبة كي يسقوا مزارع الخديوى وكان البرنس حسين باشا مفتشاً للوجه البحرى ، مر القواص على سواده معلنا أن البرنس سيفاجئهم للتفتيش فهرع الملاحظون إلى قطع الأغصان الغليظة من الأشجار ونزلوا بها على جسوم الفعلة العارية فلا تسمع إلا الأنات والصراخ والنحيب ولا يظهر من هذه الأجسام الملطخة بالطين سوى مواضع السياط ، وكلما مر البرنس على مدير ورأى الانفار تقع على الصخور وتغرق في الوحل وتضرب على الوجوه قال للمدير (أفرين برافو برافو) فما إنتهت زيارته إلا وعدد الموتى قد بلغ الثلاثين بين مضروب بالسياط غريق في الوحل »[٢].

ومرة ثالثة يصف أدوارد ديسى ظروف عمل الفلاحين المسخرين فيقول : « رأيت رجالا ونساء وأطفالا يعملون تحت إجبار السوط على كل عشرة منهم خولى يمسك عصا ليضربهم بها باستمرار بدون انقطا بالرغم من أنهم منهمكون في عملهم ورئيس الانفار يحمل سوطاً يلهب به ظهر الخولى والمهندس يحمل كرباجا ليعاقب به رؤساء الانفار ، كان المنظر نموذجاً مصغراً للحياة الاجتماعية في مصر كلها ، وابشع ما في الموضوع أن الجميع كانوا ينظرون إليه على أنه مسألة طبيعية »[٣].

---

(١) تقرير دوفرين سنة ١٨٨٣ ، ص ١٩ .

(٢) الطائف عدد ٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

(٣) Edward Dicey, England and Egypt, Loudor, 1881, P 64

ولقد ضاعف من عبء السخرة أنها وقعت على بعض الفلاحين دون غيرهم ففى الوقت الذى كان الفلاحون يتركون أراضيهم لمدد طويلة كان الفلاحون العاملون لدى كبار الملاك يعفون من السخرة وهو وضع كان يغرى الفلاحين أصحاب الملكيات الصغيرة بترك أراضيهم واللجوء فى إعداد كبيرة إلى إبعاديات كبار الملاك وحتى سنة ١٨٧٩ لم يكن الخديوى إسماعيل وكبار الملاك الذوات يرسلون أتباعهم من الفلاحين إلى السخرة أو حتى يدفعون المقابل النقدى عنهم فى حالة عدم الذهاب (١) وفى سنة ١٨٨٢ ذكر أحد الفلاحين فى الوجه القبلى من الذين يستأجرون أرضا أن كبار الملاك أصحاب الأرض يحمونهم من السخرة لأنهم لو أخذوا للسخرة فأنهم لايستطيعون دفع الإيجار الذى عليهم ، وفى نفس الوقت كان الأجانب يستخدمون الامتيازات لمنع الفلاحين العاملـين لديهم من السخرة(٢) كما كان مشايخ القرى يستطيعون إعفاء من يدفع لهم رشوة من الفلاحين(٣).

ويذكر كرومر أنه فى سنة ١٨٨٥ كان تطهير الترع يحتاج إلى جهد ١/٨ من السكان لمدة تسعين يوما وأن هذا العدد كان كافياً لكن طبقاً للحقيقة وهى أن الجزء الاكبر من كبار الملاك لا يرسلون أحد للسخرة فقد وقع العبء كله على الباقين من السكان بقسوة بالغة فبدلا من النسبة المذكورة خصص عدد أكبر من الفلاحين كان عليهم أن يعملوا ضعف المدة المشار اليها يذكر أن أراضى الوقف بمديرية الغربية التى تبلغ مساحتها ١٩٠٢٤ فداناً وأراضى كبار الملاك البالغ مساحتها ٨٣٢٠٠ فدان لم يكن أحد من الفلاحين العاملين فيهما يذهب إلى السخرة أو يدفع أى بدل مالى(٤).

---

(١) Baer. G. Op. Cit. PP 32, 33

(٢) Ibid,

(٣) Baer G., Studies in the Social History of Mon'ern Egypt. P 27.

(٤) Cromer, II, Op. Cit, P 409.

وإلى جانب السخرة العامة كانت هناك سخرة خاصة استخدم فيها الفلاحون فى زراعة واستصلاح أراضى الخديوى إسماعيل الخاصة وأراضى كبار الملاك[١].

وكان عمد ومشايخ القرى يقومون بدورهم بتسخير الفلاحين للعمل فى أراضيهم فى فترة مبكرة ترجع إلى أوائل حكم عباس — حذرت التشريعات مشايخ القرى من تشغيل الفلاحين بالسخرة فقد جاء فى البند ٦ من الفصل الأول من قانون رجب الصادر سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) جاء فيه «إذا كان شيخ بلد أو خلافه يشغل فلاحا فى أشغال نفسه سواء كان فى مثال زراعة أو فى قلعة أو فى سائر الأعمال بدون أجرة فثل ذلك تتحصل منه الأجرة الطاق اثنين وتعطى للفلاح المذكور»[٢].

وحتى سنة ١٨٨٠ كانت ظاهرة تشغيل مشايخ القرى للفلاحين فى أعمالهم الخاصة لا تزال قائمة ففى تقرير عن ناحية صالحجر بمديرية الغربية يرجع تاريخه إلى غرة رجب سنة ١٢٩٧ جاء فيه أن شيخ الناحية عبد الرحمن فايز قد استخدم أنفار السخرة الذين يعملون فى ترعة القصابة فى جمع السباخ البلدى اللازم لزراعته من مغارة موجودة بجبل البلدة كما قام بتشغيل جزء آخر منهم فى زراعة أطيانه الخاصة[٣].

وحتى سنة ١٨٨٥ تشير المصادر إلى فلاحين عملوا بالسخرة فى أراضى عمد ومشايخ القرى[٤].

---

(١) د. محمد فهمى لهيطة، المرجع السابق، ص ٢٧٣ — عبد الرحمن الرافعى عصر إسماعيل، المرجع السابق جـ ٢، ص ٢٨.

(٢) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥، الفصل الأول ص ٣

(٣) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ — ١٨٩٤ جـ ٢ رقم ١٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧، ص ١٤٥.

(٤) Baer G. Op. Cit, P 52.

ولم يكن يعفى من السخرة فى عهد محمد على سوى الأطفال الذين يقل عمرهم عن ثمانى سنوات والشيوخ الذين يزيد سنهم عن سبعين سنة والعلماء والعجزة[١].

وفى عهد إسماعيل كان يعفى من السخرة الذين يقل سنهم عن ١٥ سنة والذين يزيد سنهم عن ٥٠ سنة وأصحاب الحرف والعجزة والعلماء والفقهاء وخدم الاضرحة والمساجد والقسس وخدم الكنائس والخفراء[٢]. وقد أجاز الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٨٧٩ للفلاحين الذين لا يرغبون فى أدائها دفع بدل نقدى يعادل أجر الايام المطلوب عملها[٣].

ومرة أخرى حدد الأمر العالى الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ الفئات التى تطلب للعمل فى السخرة والفئات التى تعفى منها، حيث جاء فيه أن «المعونة واجبة على كافة أهالى القطر من الذكور سليمى البنية الذى يتراوح سنهم بين ١٥ و٥٠ سنة على أن يعفى منها العلماء والفقهاء والمختصون بالتعليم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن بالمحلات الخيرية كالتكايا والاديرة والمستشفيات وخدمة المساجد والمقابر والاضرحة والقسس والرهبان والحاخامات وخدمة الكنائس والمعابد والجبانات من سائر الأديان وأرباب الصنائع والحرف وصيادو الاسماك والمراكبية»[٤].

وفى الأمر العالى الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ أضيف إلى أعمال السخرة حراسة وحفظ الجسور مدة الفيضان. غير أن السخرة ما لبثت أن الغيت بمقتضى

---

(١) قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥، البند الرابع فى نظام الزراعة فى الايالة المصرية، ص ٤٤.

(٢) الوقائع الرسمية فى ٢٨ يناير سنة ١٨٦٧، تقرير لجنة شورى النواب الخاص بالتعداد.

(٣) يعقوب ارتين، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٤) القوانين العقارية فى الديار المصرية، ٣١٣.

أمر عال صادر فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ ولم يبق منها سوى حراسة وحفظ الجسور فى وقت الفيضان ومحاربة الجراد (١).

ومهما قيل عن الأسباب والدوافع الإنسانية التى أدت إلى الغاء السخرة فإن إلغاءها كان وراءه معارضة كبار الملاك للحيلولة دون هجرة الفلاحين للمدن للاستفادة بهم فى مزارعهم (٢).

وهكذا ساهمت هذه العوامل فى تشكيل مستقبل طبقة الفلاحين وتحول الجزء الاكبر من ملكيتهم إلى غيرهم من الفئات الاجتماعية الاخرى. وحتى الجزء الذى تبقى من الملكية فى حيازة الفلاحين تفتت إلى مساحات صغيرة بفعل عامل الوراثة وعلى الرغم من أن الفلاحين لم يحصلوا على حق توريث أراضيهم إلا فى وقت متأخر نسبيا بصدور اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ (٣). فإن تفتت هذه الأراضى بالوراثة كان سريعاً لثلاثة أسباب.

أولا: لأنها كانت من الملكيات الصغيرة. ثانياً: أنه لم يكن من الجائز وقفها قبل نهاية القرن التاسع عشر وهو العامل الذى حمى بعض الملكيات العشورية من التفتت ثالثاً: الزيادة السريعة فى عدد السكان الذين ارتفع عددهم من ٥٢٧٥٠٠٠ سنة ١٨٦٠ إلى ١٢٢٩٠٠٠٠ نسمة سنة ١٩١٤ (٤). وفى سنة ١٨٩٤ بلغت ملكية الفلاحين (أقل من خمسة أفدنة) ٩٣٠٦٠٠ فدان تمثل ١٩,٨٪ من المساحة المزروعة يملكها ٥١٢١٦٠ من الفلاحين يمثلون ٧٧,٠٦٪ من مجموع الملاك وتشير

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١٢، ٣١٤.

(٢) Zetland, (The Marquis of), The life of Lord Cromer, London 1932, P 177.

(٣) حصل ملاك الأبعاديات على حق توريث أراضيهم سنة ١٨٣٧.

(٤) فوزى جرجس، المرجع السابق، ص ٦٠٠.

المصادر إلى ان ملكية الفلاحين ارتفعت فى العشرين سنة التالية فبلغت سنة ١٩١٤ ١٤٢٥١٦٠ فداناً تمثل ٢٦ر١٪ من المساحة المزروعة كما زاد عدد الفلاحين الملاك إلى ١٤١٤٩٢٠ يمثلون ٩٠ر٧٪ من عدد الملاك[١] لكن هذه الزيادة كانت زيادة ظاهرية ويمكن تفسيرها على ضوء الحقائق الآتية :

(١) أن عدداً كبيراً من الملكيات الصغيرة تم تسجيله بعد سنة ١٨٩٦ نتيجة لتخفيض رسوم التسجيل[٢].

(٢) التفتت فى الشريحة الدنيا من للملكيات المتوسطة قد أضاف مساحات جديدة للملكيات الصغيرة هنا إلى أن التفتت فى الملكيات الصغيرة قد زاد من أعداد الفلاحين المالكين[٣]. ولم تنل ملكية الفلاحين زيادات حقيقية سوى ١٢٫٣٧٢ فداناً اشتراها فلاحو نواحى أرمنت والرزيقات والريانية والمريس من أراضى الدائرة السنية فى هذه المناطق التى كانوا يستأجرونها وذلك عن طريق نظارة المالية التى تولت دفع ثمن هذه المساحة لشركة الدائرة السنية على أن تتولى تحصيله من الاهالى على أقساط لمدة عشرين سنة بفائدة قدرها ٥٪ وبلغ ثمن هذه المساحة ٢١٢٩١٨ جنيها وتسلمها وكيل مديرية قنا نيابة عن نظارة المالية فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٠٥[٤].

---

(١) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، المرجع السابق ، ١٤٤ .

(٢) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٦ ، ترجم وطبع فى جريدة المقطم سنة ١٩٠٧ ، ص ٨٢ .

(٣) د. راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

Baer G.A, History of land Ownership in Modern Egypt pp 39, 82.

(٤) دار المحفوظات No 9, D.S. Purchases and Sales P. Hole 5 Store 2, File 47.

وباستثناء هذه المساحة فليس هناك ما يؤكد أن أحداً من الفلاحين غير الملاك أصبح يمتلك أرضا بل العكس هو المؤكد وهو أن طبقة الفلاحين كانت تتعرض لعملية افقار مستمرة حيث انخفض متوسط ما يملكه الفرد خلال الفترة من سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩١٤ من فدانين إلى فدان واحد تقريبا[١]. كما أنه من من بين عدد الفلاحين الملاك كان هناك ١٢٧٧٥٣٦ فلاحا يملك الواحد منهم أقل من فدان وأن متوسط ما يملكه الواحد منهم يبلغ ٤١ر٪ من الفدان [٢] وأن نسبة ما يملكونه من المساحة يبلغ ٧ر٢٦٪ وهم أشباه العمال الزراعيين[٣] وفى نفس الوقت فان طبقة الفلاحين المعدمين التى نشأت خلال القرن التاسع عشر كانت آخذة فى الاتساع.

---

(١) د. راشد البراوى ، محمد حمزة عليش ، المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٢) د. محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق ، ص ٥٥٦ ، ٥٥٧.

(٣) Baer. G., Op. Cit, P 224

نشـــأة الفلاحين المعدمـين

أدت العوامل الثلاثة التى أشرنا اليها لأن يفقد قطاع من الفلاحين أرضهم ويصبحوا معدمين وقد ارتبط ظهور هذه الفئة من البداية بنشأة الملكيات الكبيرة وقد رأينا كيف انتزعت مساحات كبيرة من أراضى الفلاحين فى ظروف تكوين الجفالك كما تدفقت أعداد أخرى من الفلاحين إلى أبعاديات كبار الملاك هربا من الظلم الاجتماعى المتمثل فى الضرائب والسخرة . وفى فترة مبكرة ترجع إلى عهد محمد على نجد إشارة إلى وجود هذه الفئة من الفلاحين المعدمين فى أول لائحة صدرت للجفالك سنة ١٨٣٧ ونجدها تتحدث عن طريقة تنظيم علاقة هـــذه الفئة من الفلاحين بادارة الجفالك . ويستفاد من هذه اللائحة أنه كان هناك نوع من الفلاحين المقيمين بالجفالك وهؤلاء كانوا يزرعون الارض نظير جزء من المحصول يتفاوت باختلاف نوع المحصول وتتراوح بين سدس المحصول ونصفه وفى حالة إهمال أحد هؤلاء الفلاحين كانت تأخذ منه الارض ليتحول إلى عامل أجير .

والنوع الثانى كان يعمل بالأجرة ويبدو أن بعضهم كان مستديماً والبعض الآخر كان يتم الاستعانة بهم فى وقت المحصول وهؤلاء كانت أجرتهم تخصم من نصيب النوع الأول من الفلاحين .

فقد جاء فى هذه اللائحة ما نصه « بخصوص المزارعين المستخدمين فى الشفالك ومرتب لهم السدس تقرر أن تعطى لهم نقدية تصرف كل ١٥ يوما أو كل شهر وما يصرف لهم من مئونة يصرف من أصل الأجرة وقد اقتضت إرادة الخديوى أن الذى يتحصل من محصول الذرة الصيفى يعطى لهم الربع . وأما الذرة النيلى فيعطى لهم فيها النصف وفى آخر كل سنة يعمل معهم حساب كل واحد عن محصول

زراعته وعن مقدار ما خصه من السدس والربع والنصف فى الذرة ويخصم عليهم ما تعاطوه من الدراهم أجرة وأصناف مئونة وكل مزارع إذا كان يبقى له شىء يصرف له فى يده. والمزارع الذى يحصل منه تكاسل يرفع من خدمته ويرتب كأحد الاجرية وتعطى الارض لغيره ممن عندهم رغبة واجتهاد.. وفى حالة جمع أنفار وقت الضم تخصم أجرتهم من المقرر للزارعين»[1].

وعلى هذا فان قطاع الفلاحين المعدمين وجد منذ عهد محمد على وتذكر هيلين ريفلين أنه بعد الاستيلاء على القرى عند تحديد الجفالك كان يجرى حصر لكل رجالها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ويعين الديوان مديرا (ناظرا) يكون عادة ضابطا سابقا فى الجيش أو الاسطول وكان من سلطة المديرين ومشايخ القرى تفتيش القرى بحثا عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم وإجبارهم على العودة[2].

وفى الفترة التالية زاد قطاع الفلاحين المعدمين مع ازدياد هرب الفلاحين من الارض ولم يستمر الهرب إلى سوريا طويلا كما أن الفلاحين الهاربين إلى المدن كان يتم اكتشافهم ويعادوا إلى قراهم مرة أخرى ففى ربيع الاول سنة ١٢٦٤ (١٨٤٧) على سبيل المثال وجد فى القاهرة ٢٣ فلاحا هربوا من أراضيهم من بينهم ١١ فلاحا من الشرقية وواحد من المنيا وتسعة من شبرا وواحد من الغربية وواحد من الجيزة وسرعان ما قبض عليهم وأعيدوا إلى قراهم[3].

وكان من الطبيعى أن يتجه هرب الفلاحين إلى أماكن يجدون فيها الحماية

---

(١) دار الوثائق ، ج ٧/١٦/١ لوائح ، وحدة ديوان الجفالك عربى ، لائحة تنظيم العمل بالجفالك سنة ١٢٥٢ هـ ١٨٣٧ ، ص ١ ، ٢ .

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٣) الوقائع عدد ٢٣ ربيع الأول سنة ١٢٦٤ هـ .

وكانت هذه هى أبعاديات كبار الملاك ومن البداية اعترفت سلطات محمد على بهذه الظاهرة وأقرتها حين رفض محمد على إعطاء أراضى أثرية الفلاحين الذين يعملون لدى كبار الملاك فنى خلاصة صادرة من مجلس ملكية فى ١٢ ربيع أول سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩) جاء فيها « يقتضى توزيع أطيان على الفلاحين الذين لا أثر لهم ولا طلب للميرى عليهم ليكونوا أصحاب أثر ولكى لا يزعموا أنهم يرسلون إلى الاشغال الاميرية بسبب بطالتهم أما ما يوجد فى بعض البلاد من المزارعين الذين لهم خمسماية والف فدان وزيادة وعندهم فلاحون بالأجرة أو بالشركة فيقتضى قيدهم عند المأمور وناظر القسم بأنهم ليسوا خاليين من الاشغال »[1]. وفى الاجتماع الذى عقد سنة ١٨٣٧ لوضع لائحة تنظيم العمل بالجفالك كان بين الموضوعات التى طرحت للمناقشة فى هـــذا الاجتماع طريقة تدبير الاعداد اللازمة من الفلاحين لزراعة أبعاديات كبار الملاك ومعالجة ظاهرة استمرار هرب الفلاحين من الارض ومن خلال المناقشة يظهر بوضوح وجود قطاع من الفلاحين المعدمين الذين لا يملكون أرضا فقد جاء فى حديث على أغا البدراوى مدير نبروه « أنه موجود بالمديريات أبعاديات تعلق ذوات كرام وأبعاديات تعلق الميرى وبعض منهؤلاء مرتب إليـه أنفار من المديرية التى هم بها وبعضهم ليس مرتب لهم وكثيراً من الانفار وبعض مشايخ البلاد يتركون زراعتهم ويأخذون مواشيهم وعيالهم ويتوجهون ليخدموا بالجهات المذكورة بقصد الحماية فاذا كان يرى موافقا أن يترتب لهم أنفار حسب لزومهم من المديريات الذى هم منهم من الانفار الذى بغير أطيان وكل بلد كام نفر فإنه أولا يصير التنبيه على نظارهم يسلوا المستحبين بهم يعمرون فى بلادهم حيث عليهم أطيان وأموال وبقايا بكثرة وترك أطيانهم بلا تخضير وأموالهم بلا تحصيل ليس جائزاً فإذا رؤى موافق يكون ترتيب الانفار لزومهم وجمع الانفار المستحبين منهم بمعرفة حضرة مفتش الاقاليم البحرية »[2].

---

(١) سجل مجلس ملكية ، ص ٣٦ .

(٢) دار . الوثائق ، ج ٢/١٦/١ ، لوائح وحدة ديوان الجفالك عربى ، لائحة تنظيم العمل بالجفالك سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٧ ، ص ٤ .

وتشير الوثيقة السابقة إلى أن أراضى الميرى كان يوجد بها قطاع آخر من الفلاحين غير الملاك وفى ٢٦ القعدة سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) صدرت أول لائحة تنظم علاقة هؤلاء الفلاحين الذين يزرعون أراضى الميرى عن طريق المشاركة وجاءت فى خمسة بنود حددت طريقة زراعة الفلاحين لهذه الارض بأن تكون محصولات الحبوب مناصفة بين الميرى والفلاحين ويقدم الميرى التقاوى اللازمة للزراعة بينما يقوم الفلاحون بكل الخدمات اللازمة للزراعة بما فيها درس المحصول على أن يخصم من نصيب الفلاحين ما يصرف لهم أثناء الزراعة وأن يجرى تقسيم ثمن محاصيل الخضر مناصفة بعد بيعها وحددت اللائحة مدة المشاركة بين الفلاحين والميرى بأربع سنوات [1].

وفى عهد عباس أصبحت الدولة هى التى تتولى تدبير الفلاحين للعمل فى أبعاديات كبار الملاك ففى خطاب مؤرخ ١٠ شوال سنة ١٢٦٨ (١٨٥٢) إلى وكيل مجلس التجار وصادر من المعية جاء فيه « بناء على مقتضى إرادة حضرتكم رقم ٩ رمضان سنة ١٢٦٨ الواردة بخصوص مخاطبة مديرية المنيا وبنى مزار باعطاء الانفار المقتضية لزراعة أبعادية حضرتكم بواقع التخصيص قد تحرر للمديرية المذكورة عن ذلك والآن وردت الافادة رقم ٣ شوال سنة ١٢٦٨ نمرة ١٣١ حاصلها أنه أعطى الانفار اللازمة بواقع التخصيص لوكيل الابعادية ولزم تحريره بالاحاطة »[2] وطوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان هرب الفلاحين مستمرا إلى أراضى كبار الملاك وهكذا حيث وجدت الملكيات الكبيرة من الابعاديات والجفالك وجدت طبقة من الفلاحين المعدمين.

---

(١) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على ، ص ٥٤٠ .

(٢) دار الوثائق ، س ١/٥/١٠ صادر ج ٦ ، وحدة ديوان المعية السنية عربى رقم ٢٣ أ ، من ٢٤ رمضان سنة ١٢٦٨ هـ إلى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٨ هـ ، خطاب رقم ١٠٢١ فى ١٠ شوال سنة ١٢٦٨ هـ صادر إلى وكيل مجلس التجار ، ص ١٠٤٢ .

وهناك قطاع آخر من الفلاحين المعدمين تكون فى إطار نظام العهد فقد أرغم الفلاحون المدينون للحكومة على البقاء فى قراهم على أن يعملوا لدى المتعهدين فى أراضى العهدة وهى التى عجز أصحابها عن زراعتها كعمال مياومة أو على أساس المشاركة على أن يقدم المتعهد البذور ورأس المال بينما يزرع الفلاحون الارض نظير جزء من المحصول (١).

وفى ظل هذا النظام فقد الفلاحون حريتهم بعد أن فقدوا أراضيهم وانحدروا إلى مرتبة الاتباع ويقول أرتين « أنه كان للمتعهدين بصفتهم دائنين لواضعى اليد على الأطيان التى دخلت فى عهدتهم أن يجبروا مدينيهم وهم واضعوا اليد المذكورون على العمل لحسابهم والاشتغال لذمتهم وحيث أن الحبس على دفع الدين كان ساريا وقتئذ فقد تعهدت الحكومة ضمنا للمتعهدين بأن تسلم اليهم الفلاحين والمزارعين الذين يبارحون أراضيهم لسبب من الاسباب فكانت حالة الفلاح يومئذ مشابهة لحالة الفلاح فى أوربا فى القرون المتوسطة »(٢). بل أبعد من هذا فان أرباب الابعاديات والعهد كانوا يقومون بجمع الفلاحين من مناطق مختلفة ويرغمونهم على العمل فى أراضيهم.

ويبدو أن ذلك كان جزءا من حركة واسعة يقوم بها المتعهدون وكبار الملاك لنقل الأيدى العاملة من الفلاحين إلى عهدهم وأبعادياتهم وهو أمر خشى معه محمد على من احتمال حدوث أضرار اقتصادية فقد جاء فى أمر أصدره إلى شريف باشا فى ٤ جماد الأول سنة ١٢٦٠ (١٨٤٤) « صار منظور شقتكم الواردة إلى وأبديتم بها أن أرباب الابعاديات والعهد جارين جمع عمال من أهالى القرى البعيدة عن الجهات الكائنة بها تلك العهد والابعاديات وهذا ما يوجب تشتيت أموال الأهالى وفضلا عن ذلك أن بعض أرباب تلك المزارع حاصل منه أخذ عمال من مديريته

(١) د. هيلين ريفلين، المرجع السابق ص ٩٢.

(٢) يعقوب ارتين، المرجع السابق، ٧٦.

و تشغيلهم فى مديرية أخرى »[١]. ومن الواضح أن الفلاحين فى عهد إسماعيل كانوا قد فقدوا حريتهم فى ظل نظام العهد وأولها حرية العمل وهى حقيقة تبرز من خلال المناقشات التى دارت فى مجلس شورى النواب فى جلسة ٢ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) وهى التى تقرر بعدها إلغاء نظام العهد فقد جاء فى كلام العضو يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة أن « بعض المتعهدين تعهدوا بنواحى لم يكن لهم بها زرع وإنما تعهدوا بها لأجل تشغيل أهاليها فى زراعتهم الخاصة بجهات أخرى ».

وجاء فى كلام العضو عمر يحيى . . « يصير فك العهد واستخدام الأهالى فى زراعة المتعهدين يكون برغبتهم بالأجرة كالجارى بين الأهالى وبعضها ، وهى حقيقة يؤكدها للمرة الثالثة كلام العضو محمد أغا شعير الذى جاء فى كلامه « يصير فك العهد وأما الأطيان زراعة المتعهدين يصير زراعتها بالأجرة برغبة الأهالى أسوة بباقى مزارعى النواحى[٢].

وعموما فإنه حيث وجدت الملكيات الكبيرة وجدت طبقة من الفلاحين المعدمين يعيشون على أراضى ليست ملكا لهم وأصبح من الممكن أن نجد قرى بأكملها يملكها مالك واحد وبصفة ملاك وكل سكانها إما مستأجرون أو عمال زراعة مقيمين فناحية مشال بمديرية الغربية البالغ زمامها ١٩١٥ فدانا كانت كلها مملوكة لعلى باشا شريف وكان عدد الفلاحين الموجودين بها يبلغ ٩٨٥ نسمة من الذكور[٣].

---

(١) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ٥٣٩ .

(٢) الوقائع عـدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦ ، مناقشة مجلس شورى النواب حول موضوع الغاء العهد .

(٣) دفتر قيد المعد والمقابغ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ ـ ١٨٩٤ جـ ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٢٧١ .

ويذكر كرومر أن عدد الفلاحين العاملين فى أراضى كبار الملاك فى مديرية الغربية سنة ١٨٨٥ بلغ ١٧ الف إلى جانب ٤٠٠٠ آلاف فلاح كانوا يعملون فى أراضى الاوقاف[١].

وفى نهاية القرن التاسع عشر كانت العزب تغص بأعداد كبيرة من الفلاحين المعدمين يقومون على زراعتها فنى مركز قويسنا بمديرية المنوفية كان عدد الفلاحين الذين يقيمون بعزبة محمد بك الشنوانى البالغ مساحتها ٢٥٠ فدان يبلغ ٣٥٥ فلاح وفى عزبة ابراهيم عمر اللوانى البالغ مساحتها ٤٣٠ فدان كان عددالفلاحين العاملون عليها ٤٩٠ وفى عزبة القمص يوحنا غطاس البالغ مساحتها ٢٤٨ فدان بلغ عدد الفلاحين العاملين فيها ٤٢٤ وفى عزبة راتب باشا البالغ مساحتها ٤٢٠ فدان بلغ عدد الفلاحين بها ٣٨٠ نسمة وفى عزبة محمود بك عبد الغفار البالغ مساحتها ٥٩٤ فدان يبلغ عدد الفلاحين بها ٢٦٦ نسمة وفى عزبة أحمد يوسف علما البالغ مساحتها ٥٩٨ فدان بلغ عدد العاملين بها ٨٢٢ نسمة[٢].

وداخل قطاع الفلاحين المعدمين وجدت شريحة أخرى من عمال الزراعة الرحل أو عمال « التراحيل » وهذه الشريحة الاجتماعية تكونت من خلال عمليات نقل العمالى الزراعيين التى كان يقوم بها كبار الملاك من مكان إلى آخر .

وهذه الشريحة كانت أسوأ حالا من الفلاحين المعدمين المقيمين فهؤلاء لم يكن أمامهم عمل محدد فهم ينتقلون من مكان لآخر سعيا وراء الرزق ويشير البرت فارمان فى فترة مبكرة ترجع إلى سنة ١٨٧٣ إلى أن عدد عمال الزراعة فى أربع مديريات كان يبلغ ٨٠٥٣٦ عاملا وأنهم كانوا أكثر الفلاحين تعاسة فالى جانب انخفاض أجورهم لم يكن الواحد منهم أمام عمل مستديم فهو يعمل باليومية بحسب

---

(١) Cromer, Op. Cit, II, P 409

(٢) دفتر حوادث وأحوال البلاد والعزب ، بمركز قويسنا بمديرية المنوفية ١٨٩٥ — ١٩١٦ رقم ١٠٤٠ عين ١٥ مخزن ١٠ . كشف ملحق بالسجل .

حا يتطلبه العمل كما كانت تفرض عليهم ضريبة شخصية تتراوح قيمتها ما بين أجر عشرة أيام و٢٥ يوما فى العام[١].

وواضح أن بعض الملاك كانت أراضيهم تعتمد على هـذا النوع من العمال الزراعيين ففى تقرير عن ناحية خلوة الغلبان يرجع إلى نهاية القرن التاسع عشر جاء فيه أن أراضى هذه الناحية يملكها ثلاثة ملاك هم اليونانى ينى الذى يملك من أرضها ٤٥١ فدان أو المدعوة كانمدان وتملك ٦٦ فدان أو المدعو أحمد ابراهيم البدرى ويملك ٥٩ فدان وجاء فى هذا التقرير أن « السكان بها أجرية وجارى إحضارهم بمعرفة الملاك من جهات متفرقة لتأدية شئون الزراعة وبعضهم يقيم شهر أو أكثر ويشتغل لجهة أخرى »[٢].

وليست هناك إحصائيات توضح عدد هذه الفئة من عمال الزراعة الرحل وإن كانت هناك اجتهادات حول تقدير عدد الفلاحين المعدمين عموما فى أوائل القرن العشرين فيذكر الدكتور لهيطة أن عدد عمال الزراعة كان فى مطلع القرن العشرين يبلغ ٦٥٩٨٨٢ عاملا زراعياً متوسط أجر الواحد منهم ثلاثة قروش وإلى جانبهم يوجد ٦١٢٥٧٢ فلاحا آخرين لا يشتغلون بأجر وإنما يساعدون ذويهم وأن عدد الرعاة يبلغ ٥٢٢٥٣ راعى[٣]. أما أنور عبد الملك فيقرر أن عدد الفلاحين الذين يعملون فى الزراعة ولا يملكون أرضاً كان يتراوح بين ٧٥٥١٤٩ فلاحاً و١,٤٠٠,٨٧٩ فلاحاً من بين أجراء وعمال مستديمين وعمال

---

(١) البرت فارمان ، مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت ، القاهرة سنة ١٩٦٤ ، ص ٣٢

(٢) دفتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ — ١٨٩٤ جـ ٢ ، رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٦٧ .

(٣) د. محمد فهمى لهيطة ، المرجع السابق، ص ٥٧٧ .

تراحيل وأن مشكلتهم هى البطالة التى يخضع لها كل عمال التراحيل[١]. أما بيير فيذكر أنه فى نهاية القرن التاسع عشر، كان ما بين مليون ومليونين من الفلاحين أصبحوا لا يملكون أرضاً[٢]. ومهما قيل عن حياة هذا القطاع من الفلاحين فإنها كانت تتسم بالقلق وعدم الاستقرار سواء الذين يستأجرون أرضاً منهم أو الذين يعيشون من قوة عملهم.

ففى مطلع القرن العشرين واجه الفلاحون العاملون فى أراضى الدايرة السنية بالمنيا وبنى سويف وأسيوط حالات طرد جماعية من قبل الملاك الجدد بعد أن باعت الدايرة السنية الاراضى التى كانوا يستأجرونها ويقيمون عليها. وتحفل المحفظة رقم ٨٤ من أوراق الدايرة السنية بدار المحفوظات بعشرات الالتماسات المقدمة من الفلاحين فى المناطق المباعة حيث بيعت حتى المنازل التى يقيمون عليها[٣].

ففى التماس مقدم من فلاحى عزبة حرب حسانين بمركز بنى مزار بالمنيا إلى مدير الدايرة السنية فى ١٢ فبراير سنة ١٩٠٦ جاء فيه «حيث أننا متوطنين بالابعادية المذكورة وأن تلك الابعادية هى كانت للدايرة السنية ونحن قاطنين بها من مدة مديده ومتخذين بها مساكن بعضها مبنى بالبنا المصرى وبعضها بالطوف والآن الدايرة باعت تلك الأطيان للشركة والشركة باعت الأطيان لسعادة حسن باشا عبد الرازق وأجرت مقاس الأطيان بعيداً عن السكن وقد تظاهر لنا الآن

---

(١) Abdel Malek, A, Op. Cit. P 88.

(٢) Baer. G. Social Change in Egypt 1800—1914, Holt. P. M. Edit, Op. Cit. P 141

(٣) بلغ عدد العزب والنواحى التى قدم فلاحوها هذه الالتماسات أكثر من ٢٣ ناحية وعزبة موزعة على مديريات بنى سويف والمنيا وأسيوط وتحمل هذه العرائض عشرات التوقيعات من فلاحى هذه العزب والقرى.

خروجنا من الابعادية عنوة بما أننا ناس فقراء وليس لنا أملاك سوى تلك القرية التى نحن مقيمين بها عن والدينا ، ويلتمسون فى النهاية بقائهم على الأرض التى يقيمون عليها[١] . وفى التماس آخر مقدم من فلاحى ناحية العباسة الجديدة بمركز مغاغة بمديرية المنيا إلى رئيس مجلس شورى القوانين جاء فيه « أن شركة الدايرة السنية أدخلت المحلات سكناً ضمن الأطيان المباعة لسعادة على باشا فهمى وسعادته يستعبدنا دون الحكومة ويبدد شملنا كما هو حاصل لنا الآن وحيث أن العدالة لا يرضيها أن بلداً جسيمة مثل هذه البلدة يبلغ تعداد سكانها ما يقرب من الأربعة آلاف نسمة وزيادة مقيمين بها من مدة الخمسة وثلاثون سنة ومعين لها عمدة وإثنين مشايخ وإثنين حلاقين صحة ومأذون شرعى وأرباب حفظ وجميعنا ميلاده بها وأباءنا وأجدادنا متوفين بها ومدفونين بجباناتها التى قررتها الحكومة وصار لا يكون لنا علات ولا مأوى خلافها ويباع ملكها لأحد الأغنياء وهو سعادة الباشا المشار اليه وحيث أننا من رعايا الحكومة وليس بخارجين عنها وقائمين بما هو مفروض علينا من قبلها ولا عند الحكومة فرق فى رعيتها ومن عدلها يتحدث جبانات لأمواتنا وتدفع الثمن من طرفها ونحن أحياء وأولى بذلك وقوانين الحكومة تثبت لنا الاحقية عن الغير » . وفى نهاية الالتماس يطلبون بقاءهم بمنازلهم وبيعها لهم[٢] . وقد انعكست التطورات التى مر بها الفلاحون على القرية المصرية .

---

(١) No 84, D.S. Purchases and Sales, P. Hole 13. Store 2, File .963

(٢) المصدر السابق ، هذا الالتماس من ثلاث صور أحداهما لمدير شركة الدايرة السنية والآخر لمستشار الداخلية .

القرية المصرية على ضوء التطورات التى حدثت فى توزيع الملكية

هنا حقيقتان بارزتان يستطيع الدارس لخريطة القوى الاجتماعية فى القرية المصرية خلال هذه الفترة الوصول اليهما :

الأولى : هى سيطرة عائلة أو عدد من العائلات على ملكية القرية الواحدة وخاصة الأسر التى احتكرت منصب شيخ القرية .

الثانية : سوء توزيع الملكية فى القرية . وكلاهما أصبح واضحاً فى القرية المصرية إبتداء من عهد إسماعيل .

ففى ناحية أخطاب فى عهد إسماعيل نجد عائلة الاتربى التى ينحدر منها عمدة القرية تملك ٤٨٤ فدان وعائلة خاطر تملك ٢١٩ فدانا منها ١٤٩ فدانا يملكها محمد خاطر أحد مشايخ الناحية ومحمد ابراهيم عبد ربه وهو من مشايخ القرية أيضاً يملك ١٢٤ فدانا وشيخ ثالث هو أحمد بركات يملك ٦٠ فدانا وشيخ رابع وهو على أحمد يملك ٨١ فدانا أما الشيخ الخامس وهو الدسوقى ندا فيملك ٤٤ فدانا وهكذا بلغت ملكية عمدة القرية ومشايخها الخمسة وعائلاتهم ١٠٢٢ فدانا من إجمالى زمام الناحية البالغ ١٦٤٠ فدانا سنة ١٨٧٥ بينما بلغت ملكية بعض الفلاحين أقل من قيراط [1].

وفى كفر الجرايدة حيث كان سراج الدين شاهين عمدة لهذه القرية يلغت

---

(١) مكلفة ناحية خطاب بمركز ميت سمنود بمديرية الدقهلية من سنة ١٨٧٥ لغاية سنة ١٨٧٨ رقم ٩٩٣ عين ١٩٩ مخزن ٢١ ، ص١ ، ٢ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٣ .

ملكيته هو وأخوه ١٧٢ فدانا وكانت عائلة الشافعى ومنها أحد مشايخ القرية عثمان على شافعى تملك ١٦١ فدانا وكان محمد عرفة أحد مشايخ هذه الناحية أيضاً يملك ١١٨ فدان بينما كان شيخها الثالث على هويدى يملك ١١٠ أفدنة من أطيان هذه الناحية (١).

وفى ناحية المدمر حيث كانت عائلة العمدة تملك ٢٦٥ فدان من أطيان الناحية بلغت ملكية أحد الفلاحين ١٦ سهما (أقل من قيراط)(٢).

وحيث شهدت القرية ملاكا غرباء من الذين حصلوا على الأراضى عن طريق المنح أو فى ظروف نظام العهد كان التناقض فى توزيع الملكية أكثر حدة .

ففى ناحية أشروبة بالمنيا كانت أكبر الملكيات سنة ١٨٨١ يملكها عمدتها ميخائيل أثاسيوس الذى عمل متعهداً لهذه الناحية وبلغت ملكيته ٥٩٥ فدانا من أطيان الناحية الخراجية والعشورية بينما بلغت أبعادية ورثة سليم باشا السلحدار ٦٧٣ فدانا من أطيان القرية العشورية وهى أبعادية منحها المذكور فى عهد محمد على . وبلغت ملكية أحمد أفندى عبد الرازق ٨٧ فدانا من الأطيان العشورية بينما كانت هناك أعداداً كبيرة من الفلاحين يملك الواحد منهم أقل من فدان(٣).

وفى قرية قليوب حيث كانت القرية عهدة لعائلة الشواربى بلغت ملكية هذه العائلة ١٨٩٠ فدانا بينما كان الخديوى إسماعيل يملك ٧٠٣ أفدنة من أطيان القرية وأحمد طلعت باشا كاتبه يملك ٥٦ فدانا وحسن راسم باشا يملك ٥٣ فدانا

---

(١) مكلفة الأطيان بناحية كفر الجرايدة بمديرية الغربية من سنة ١٨٧٨ لغاية سنة ١٨٨٠ رقم ١٧٠٢٤ عين ٣٠٥ مخزن ٢٢ ، س ١ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٤ .

(٢) سجل تمليك المنفعة بناحية المدمر بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٨ مخزن ٦٨ س ٢٩ - ٣٢ ، ٥٤ .

(٣) مكلفة الأطيان بناحية أشروبة بمديرية المنيا وبنى مزار سنة ١٨٨١ رقم ١٥٨١ عين ١٣٨ مخزن ٢ ، س ٢٠ ، ٧٨ .

(٣) ٢١٢ حائزا تقل حيازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة وجملة حيازتهم ٥٥٠ فدانا وبلغت حيازة بعضهم ½ فدان .

وفى هذه الفترة المبكرة يمكن تسجيل ملاحظتين على توزيع الملكية فى هذه القرية الأولى : هى أن التفاوت فى توزيع الحيازة أصبح واضحاً والثانية : أن العناصر الأقل حيازة كانت تترك أراضيها وأن الجزء الأكبر منها كان يذهب لكبار الحائزين أو للتعهد .

أما الضرائب فى هذه الناحية فكانت مقسمة إلى ست فئات أدناها ١٠ بارة ٣٨ قرش وأعلاها ٢٠ بارة ٦٧ قرشا وبلغت جملتها ٢٣٩٠٤ قرش [١].

وفى أواخر عهد سعيد (١٨٦٠) حيث زادت حقوق الفلاحين على أراضيهم بعد صدور اللائحة السعيدية كان أبرز التغييرات التى حدثت فى توزيع الملكية فى قرية سمنود هى .

ارتفعت مساحة العهدة إلى ١٩٢٥ فدانا بينما انخفضت حيازة الفلاحين إلى ١٢٦٣ فدانا وانخفض عدد الحائزين منهم إلى ١٧١ حائزاً كما انخفض إجمالى الأراضى المفروضة عليها الضرائب إلى ٣٢٦٥ فدان .

— وبينما اختفت أراضى المسموح زادت ملكية عمدة القرية الشيخ عبد العال على إلى ١٣٠ فداناً بعد أن كانت ٢١ فداناً سنة ١٨٤٢ كما زادت ملكية عمدة كفر الشعبانية بدوى غنيم فبلغت ٨٣ فداناً كما زادات حيازة ثلاثة من الحائزين على خمسين

---

(١) مكلفة الاطيان بناحية سمنود وكفر الشعبانية سنة ١٢٥٩ هـ رقم ١١٨٢٥ عين ٢٣٨ مخزن ٢٢ ، س ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، من بين أطيان هذه الناحية هناك ٨٣ فدان كانت مخصصة لفابريقة سمنود .

روعى فى اختيار قرية سمنود كنموذج لتطور القرية المصرية فى الوجه البحرى أنها مرت بكل التطورات التى مرت بها الملكية الزراعية فى مصر خلال فترة البحث وأبرزها نظام العهد ، وهو نفس الاعتبار الذى روعى فى قرية العرابة المدفونة بالنسبة للوجه القبلى

فداناً هم الحسينى شحاته وأصبح يملك ٧٨ فدانا ومحمد الرقبة وأصبح يملك ٨٥ فدانا ومحمد البدراوى وأصبح يملك ٦٧ فدانا والثلاثة غالباً هم مشايخ الناحية وأصبح توزيع الحيازة على النحو التالى فى القرية .

— خمسة من الحائزين تزيد حيازة الواحد منهم عن ٥٠ فدانا ومجموع حيازتهم ٤٤٣ فداناً بزيادة فى عدد الحائزين وزيادة فى إجمالى المساحة وإن كان متوسط حيازة الواحد منهم قد انخفضت عن سنة ١٨٤٢ .

— ١٩ حائزاً يمثلون متوسطى الحائزين وتتراوح حيازتهم ما بين ١٠و٥٠ فداناً وجملة حيازتهم ٣٢١ فداناً .

— ١٤٧ حائزاً حيازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة وإجمالى حيازتهم ٤٩٩ فداناً ومن بينهم ١١ فلاحاً تقل حيازة الواحد منهم عن فدان[1].

وفى عهد إسماعيل (١٨٧٥) حيث تحولت قرية سمنود إلى مدينة (بندر سمنود) وبعد أن ألغى نظام العهد كان توزيع الملكية على النحو التالى :

— عشرة من الملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فدانا وجملة ما يملكون ٢٠٣٥ فدانا .

— ٢٧ من متوسطى الملاك تتراوح ملكيتهم بين ١٠ و ٥٠ فدانا ومجموع ما يملكون ٤٨٢ فدانا .

— ١٨٥ من الملاك تقل ملكية الواحد منهم عن عشرة أفدنة ومجموع ما يملكون ٦٧٩ فدانا والغالبية تقل ملكية الواحد منهم عن فدان ، وبلغ زمام الناحية ٣١٩٦ فدانا بينما ارتفعت الضرائب إلى ٣٥٤٥٣٦ قرشاً ، والحقيقة التى

---

(١) دار المحفوظات ، مكلفة ناحية سمنود سنة ١٢٧٧ هـ ، رقم ١١٨٤٢ عين ٢٣٨ مخزن ٢٢

يمكن الوصول إليها من خلال التطور الذى شهدته قرية سمنود هو أن الملكيات الكبيرة بها تكونت من خـــلال نظام العهدة وأراضى المسموح فالسيد أفندى عبد المتعال الذى كان الده عمدة الناحية أصبح يملك ١٣٧ فدانا وحرم عبد المتعال بك تملك ٤٦٨ فدانا وكريمة على بك البدراوى متعهد الناحية الذى توفى فى عهد إسماعيل تملك ٤٣٩ فدانا وأحمد البدراوى ابنه يملك ٤٣٢ فدانا(١) وهكذا انعكس النظام الاقتصادى الذى أوجد أساسه محمد على على توزيع الملكية والقوى الاجتماعية فى القرية المصرية وأصبح التفاوت الاجتماعى واضحاً إبتداء من عصر إسماعيل .

أما النموذج الثانى الذى يمكن أن نستعين به فى توضيح التطورات التى طرأت على خريطة القوى الاجتماعية فى القرية المصرية وتطور توزيع الملكية فيها فلابد أن أن يكون لإحدى قرى الوجه القبلى وإذا أخذنا قرية العرابة المدفونة بمديرية جرجا التى تحولت إلى عهدة وأعطيت لسليم باشا الذى عمل ناظراً للمالية فى نهاية عهد محمد على وأوائل عهد عباس مثالاً لذلك فإن أراضى هذه القرية كانت سنة ١٢٦٢ (١٨٤٦) موزعة على ثلاثة قطاعات أساسية هى العهدة وتغطى ٩٠٨ فدانا وأراضى المسموح وتبلغ ٩٩ فدانا والباقى وقدره ١٥٨٦ فدانا تمثل زراعة الفلاحين بينما بلغ زمام الناحية ٢٥٩٣ فدانا إلى جانب مساحة كان يملكها الميرى ولم تفرض عليها الضرائب وبلغت الضرائب ١٣٧١٧١ قرشاً (حسب المقرر سنة ١٢٦٩ [١٨٥٣/٥٢) وكانت أراضى الحائزين موزعة على ٢٦٨ حائزاً على النحو التالى .

— ٦ من الحائزين تزيد حيازة الواحد منهم عن ٥٠ فدانا ومجموع حيازتهم ٥٧٢ فدان .

---

(١) مكلفة الاطيان بندر سمنود بمديرية الغربية من ابتدى ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ عين ٢٣٨ مخزن ٢٢

— وفى هذه الفترة هذه كان من الممكن اعتبار ملكية الفلاحين أقل من عشرة أفدنة نظراً لقلة عدد السكان مع عدم الاخلال بشرط استغلال الفلاح لهذه الأرض بنفسه وأفراد أسرته :

— ٢٦ حائزاً تتراوح حيازتهم بين ١٠ و٥٠ فدانا ومجمـــوع حيازتهم ٤٨٤ فدان .

— ٢٣٦ حائزاً تقل حيازة الواحد منهم عن عشرة أفدنة ومجموع حيازتهم ٦٢٩ فدان من بينهم ٥٣ حائزاً تقل حيازة الواحد منهم عن فدان ، وخلال الخمس سنين التالية كانت أبرز التغيرات التى طرأت على توزيع الحيازة فى القرية هى :

(١) أن هناك ٩٩ من الحائزين تخلوا عن حيازتهم وإن كان من الصعب تحديد سبب ذلك وأن جزءاً من حيازتهم قد ذهب لبعض كبار الحائزين .

(٢) أن العهدة انخفضت من ٩٠٨ أفدنة إلى ٨٧٥ حيث أعطى منها ٣٣ فداناً لبعض الفلاحين .

(٣) أن بعض الحائزين وسعوا حيازتهم من أطيان الميرى حيث بلغت المساحة التى زرعها الأفراد من الميرى ٢٩٥ فدانا ، والملاحظة الواضحة أيضاً خلال هذه الفترة المبكرة هو التفاوت فى توزيع الحيازة فى هذه القرية[١].

وفى الفترة التالية التى شهدت إضافة أطيان المسموح على حيازة واضعى اليد عليها وصدور اللائحة السعيدية التى أعطت مزيداً من الحقوق لواضعى اليد على الأراضى الخراجية وسقوط نظام العهد أصبح توزيع الملكية فى قرية العرابة المدفونة سنة ١٨٦٨ على النحو التالى :

(١) ثلاثة ملاك يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فدانا ومجموع ملكيتهم يبلغ ١٠٦٤ فداناً ومن بين هذه المساحة ٨٤٨ فداناً أصبحت مملوكة لسليم باشا صاحب العهدة .

---

(١) مكلفة الأطيان بناحية العرابة المدفونة جرجا سنة ١٢٦٩ رقم ٧٠٥٩ عين ٩٢٧ مخزن ٦ .

(٢) ٣٢ مالكا تتراوح ملكيتهم بين ١٠ و ٥٠ فداناً ومجموع ملكيتهم يبلغ ٦٤٠ فدانا .

(٣) ٤٦١ مالكا يملك الواحد منهم اقل من عشرة ومجموع ملكيتهم ١٠١٣ فداناً من بينهم ١٥٩ مالكا لا تزيد ملكية الواحد منهم على فدان ومن بين هؤلاء ثلاثة من الفلاحين يملك الواحد منهم ٤ اسهم (١/٦ قيراط) .

والحقيقة البارزة فى توزيع الملكية فى قرية العرابة المدفونة فى هذه الفترة هو التفاوت الحاد فى توزيع الملكية ففى الوقت الذى يوجد فى هذه القرية ٢٨ مالكا يملكون ١٦ — ١٦ فدانا من أطيانها نجد فى مقابلهم ٢٨ مالكا من الفلاحين مجموع ملكيتهم ١٦ س ٨ ط ١ ف ، إلى جانب الاعداد التى تحولت إلى قطاع من المعدمين من الفلاحين والتى لا تقدم المكلفات بيانات بها ، وبلغ إجمالى زمام الناحية ٢٧١٧ فدانا كما ارتفعت الضرائب إلى ٢٤٢٣٧٨ قرشاً بالإضافة إلى ضريبة منفعة التمليك البالغ قدرها ٤٨٤٧٥ قرش[١].

وكان طبيعياً أن تنعكس التغيرات التى طرأت على خريطة القوى الاجتماعية فى ظل الاحتلال على القرية المصرية التى كان أبرزها تدهور الذوات ككبار ملاك لتحل محلهم طبقة أغنياء المدن من المصريين ومعظمهم من الأقباط ، ثم بروز أعيان الريف ككبار ملاك وتدهور ملكية الفلاحين وانضمام إعداد منهم إلى شريحة الفلاحين المعدمين ففى توزيع الملكية بقرية العرابة المدفونة فى الفترة من سنة ١٩٠٥ إلى ١٩١٠ يلاحظ الآتى :

(١) ٥ ملاك تزيد ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فدانا ومجموع ملكيتهم ٣٦٩ فدانا جميعهم من الأقباط .

---

(١) دفتر أصول وخصوم رسم منفعة الأطيان بناحية العرابة المدفونة بمديرية جرجا سنة ١٨٦٨ رقم ٢٦ مخزن ٦٨

(٢) ٧٦ مالكا من متوسطى الملاك تتراوح ملكيتهم بين ٥ و٥٠ فدانا ومجموع ملكيتهم ١٠٣٧ فداناً .

(٣) ١٢٤٩ فلاحاً تقـــل ملكية الواحد منهم عن خمسة أفدنة ومجموع ملكيتهم ٧٤٥ فدان من بينهم ٩٢٣ فلاحاً يملك الواحد منهم أقل من فدان ومن بين الآخرين ١٥٤ فلاحاً يعتبر فى عداد المعدمين حيث تقل ملكية الواحد منهم عن قيراط ومجموع ما يملكون ٢٣ س ١٠ ط ٣ ف .

وإلى جانب هذا التوزيع فإن هناك ٤٧ من الفلاحين الذين تقل ملكية الواحد منهم عن فدان فقدوا ملكياتهم خلال هذه الفترة بالبيع والرهن وانضموا إلى ركب المعدمين ، وعلى هذا فإن أبرز التغيرات التى انعكست على توزيع الملكية وبالتالى على خريطة القوى الاجتماعية بالقرية خلال هذه الفترة هى :

(١) بروز بعض العناصر من أغنياء الأقباط ككبار ملاك كبديل لطبقة الذوات فملكية سليم باشا اختفت نهائياً ليحل محلها خمسة ملاك من الأقباط تزيد ملكية الواحد منهم عن ٥٠ فداناً من بينهم إثنان من عائلة نفاد بلغت ملكيتهم ١١٩ فدانا كما بلغت ملكية عائلة البطارسة ١٣٩ فداناً وملكية عائلة عبد النور ٧٩ فداناً بهذه الناحية .

(٢) تدهور ملكية الفلاحين عموماً وظهور شريحة الفلاحين شبه المعدمين وإتساعها وانضمام إعداد منهم إلى قطاع الفلاحين المعدمين بعكس ما تشير إليه الاحصائيات فى هذه الفترة من زيادة ظاهرية فى إعداد هذه الطبقة وملكيتها(١).

وعلى ضوء هذا التطـــور يمكن تقسيم الفلاحين من حيث حجم الملكية علاقات الإنتاج فى القرية المصرية فى مطلع القرن العشرين إلى ثلاثة نوعيات :

---

(١) دار المحفوظات، مكلفة المرابة المدفونة مركز البلينا بمديرية جرجا (ثلاثين جزء) الارقام من ٧١٥٤ ـــ ٧١٨٢ عين ١٢٩ ، ١٣٠ مخزن ٦

(١) الفلاحون الملاك : وهؤلاء كانوا يزرعون أراضيهم بأنفسهم بمساعدة أسرهم وأبنائهم وقد يستعينون ببعض العمل المأجور فى فترات جمع المحصول .

(٢) الفلاحون شبه المعدمين : وهؤلاء كانوا يزرعون مساحاتهم الصغيرة ثم يعملون بعض الوقت لدى كبار الملاك أو أغنياء المزارعين[1] . أو يستأجرون مساحات أخرى صغيرة يزرعونها إلى جانب ملكياتهم القزمية .

(٣) الفلاحون المعدمون وهم الذين لا يملكون أرضا على الاطلاق ويمكن أن نميز فيهم أيضاً ثلاث فئات هى .

(أ) الفلاحون المستأجرون وهم الذين اعتادوا تأجير مساحات صغيرة من الأرض قد تكون ثابتة ويدفعون إيجارها نقداً مقدما أو عند جمع المحصول .

(ب) العمال المرتبطون بمزارع كبار الملاك : وهؤلاء يعملون بصفة دائمة فى الملكيات الكبيرة ويقيمون فى المساكن المبنية فى الضياع والعزب وهم يعملون بالحصة أو باليومية .

فالعمال المشتغلون بالحصة يعملون فى الأرض نظير جزء من المحصول قد يقدر بالربع أو الخمس أو السدس حسب خصوبة الأرض ونوع المحصول وعادة ما تتم القسمة فى المحاصيل الغذائية أما القطن فيستولى عليه المالك ويبيعه بالسعر الذى يراه مناسبا ويحاسب عماله على نصيبهم فى الثمن الذين لا يقبضون منه شيئا فى الغالب لأن الفلاح يستلف من صاحب الأرض عادة كل ما يحتاج اليه وغالبا ما يكون الفلاح مدينا فى نهاية العام ويرحل دينه للعام التالى . وكثير من الفلاحين

---

(١) يعتبر البعض الشريحة الدنيا من متوسطى الملاك أغنياء فلاحين وهم أصحاب الملكية من ٥ إلى ٢٠ فدان .

عملوا بالحصة أربع أو خمس سنوات لدى كبار الملاك ثم عادوا فى نهاية المدة مدينين بمبالغ طائلة لأصحاب الأرض .

أما عمال اليومية المقيمون فى الضياع فهؤلاء كانوا يقيمون بصفة دائمة فى مزارع كبار الملاك ويعرفون بالتملية وهم عادة يستأجرون مساحات من الأرض . وفى مقابل ذلك تضع كل عائلة تحت تصرف صاحب الأرض عدداً معيناً من العمال من أفرادها ليستخدمهم فى الزراعة نظير أجر يومى يتفق عليه لا يتغير طوال العام وهذا الأجر يخصم على مدى السنة من الايجار المطلوب للمالك ومن الديون الأخرى التى قد تكون العائلة قد حصلت عليها خلال العام (١) .

ويعرض كرومر فى ملحق تقريره عن سنة ١٩٠٣ لحالة فلاح من هـــذه النوعية لا يملك أطيانا ويعمل فى أطيان غيره فهو يستأجر فدانا ونصف فدان ويدفع إيجار الفدان ١٧٠ قرشا من أجره اليومى لدى المالك الذى يعطيه ٢٥ قرشا فى الشهر نظير ٢٥ يوما من العمل ويعمل الفلاح الخمسة أيام الباقية فى زراعته وله زوجة وابن ويملك بقرة وحماراً وينتهى كرومر بعد تحليله لدخل هذا الفلاح ومصاريفه إلى أن إيراده يقل عن نفقاته وهذا يعنى أن هذا الفلاح سوف يظل مدينا كل عام(٢).

(جـ) عمال المياومة الرحل وهم الذين يعرفون بعمال « التراحيل » وهم أتعس هذه الفئات جميعا فهم يحصلون على قوتهم خلال عملهم اليومى بأجور تختلف باختلاف الجهات التى يعملون فيها وكثرة عدد العمال وقلتهم فى سوق العمالة وهم يقضون عمرهم كله متنقلين بحثا عن العمل . ويكثر هذا النوع من العمال الزراعيين فى الوجه القبلى حيث الرقعة الزراعية محدودة(٣).

---

(١) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ — ١١٣

(٢) تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٣ ، ص ١٠٩ ، ١١٠

(٣) يوسف نحاس المرجع السابق ، ص ١١٣

وطبيعى أن تتجه أجور العمال الزراعيين عموما إلى الانخفاض فى سوق العمل نظرا للزيادة المستمرة فى أعدادهم وتنافسهم أمام وحدة المنتجين من كبار الملاك وتتحول المنافسة لغير مصلحتهم وهى حقيقة يعبر عنها رفاعة رافع الطهطاوى فى فترة مبكرة فيقول «أن كل من يريد من الأهالى أن يتعيش من الخدمة التى هى العمل يصير مضطرا لأن يخدم بالمقدار الذى يتيسر له أخذه من الملاك بحسب رضائهم ولو كان هذا المقدار يسيرا جداً لا يساوى العمل لا سيما إذا وجد بالجهة كثيراً من الشغالين فانهم يتناقصون فى الأجر ويتنافسون فى ذلك لمصلحة صاحب الأرض مع أن الأرض يتحسن محصولها بالعمل»[1].

ومع وجود أعداد هائلة من العمال الزراعيين فى مواجهة عدد ضيق من المنتجين واستحالة التوسع الافقى فى العمالة الزراعية يختفى التحديد بين العمل والعمل الأدنى وتنتقل العمالة إلى أنشطة جانبية كالحرف الصغيرة والمهن الدنيا مثل الخدمة فى المنازل ومسح الأحذية وغيرها[2].

ولقد ضاعف من قسوة هذه الصورة أنه نشأت داخل قطاع العمل الزراعى علاقات اجتماعية ونظم خاصة وظهرت فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعى تجمع ثروتها على حساب أجر العامل الزراعى وهم فئة مقاولى ومتعهدى الانفار والانواع المختلفة من الوسطاء التى تقوم بالتحكم فى سوق العمل الزراعى وتورده إلى الاماكن المطلوب لها وتنقله من مديرية لأخرى فى ظل أسوأ ظروف للهجرة والحياة.

وطبيعى أن تؤدى هذه الظروف البالغة فى قسوتها إلى هجرة الفلاحين من العمل الزراعى إلى المدن حيث يعملون الأعمال التافهة التى لاتحتاج إلى تدريب

---

(١) رفاعة رافع، مناهج الالباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية، مطبعة راغب بمصر سنة ١٩١٢، ص ٩٤

(٢) Anowr Abdel - Malek, Op. Cit, P 91 — 93.

كعمال بناء وباعة متجولين وحمالين وماسحى أحذية وخدم فى المنازل وحيث يعيشون على هامش الحياة فى المدن فى عشش ومنازل من الصفيح فى ظروف أسوأ كثيراً من تلك التى تركوها فى قراهم ويذكر بيير أن معظم الزيادة فى سكان المدن فى مطلع القرن العشرين سببها الهجرة من الريف حيث يشكل المهاجرون طبقة من العمال ليس لها مهنة محددة. وكان يحدث أن نرى سكان قرية معينة يهاجرون إلى مدينة بعينها حيث يمارسون مهنة واحدة.

ففى القاهرة كان يوجد سنة (١٩٠٧) ٣٠ الف من هذه العناصر جاءوا من مديرية أسيوط وحدها بينما كان عدد من الموجودين فى مدن القنال قادمين من مديرية قنا. وكان كثيرا من الحمالين فى القاهرة من قرية موشا بمديرية أسيوط بينما كان عدد كبير من السائقين من قرية دار البقر بمديرية الغربية فى الوقت الذى كان العدد الاكبر من عمال البناء يأتى بهم متعهدوا الانفار من قرية ترسا بالجيزة.

ومع نهاية العقد الأول من القرن الحالى كان نواة الطبقة العاملة من البناء والنقل وعمال الصناعات التى نشأت مثل صناعة السكر والسجاير وحليج الأقطان قد تكونت من هذه العناصر النازحة من الريف[1]. وهكذا شكل المهاجرون من الريف نواة الطبقة العاملة فى المدينة.

---

(١) Baer G. Op. Cit, P 156

الملاك الزراعيون والحركة السياسية .

سيطره الأتراك والشراكسة على السلطة حتى الثورة العرابية ـ الأعيان والمشاركة فى السلطة ـ القوى الأجتماعية فى الثورة العرابية ـ موقف كبار الملاك الاتراك ـ موقف الاعيان فى الثورة العرابية ـ الفلاحين وصغار الملاك فى الثورة العرابية ـ سيطرة ملاك الزراعيين على السلطة فى ظل الاحتلال ـ الفلاحون فى مواجهة الاحتلال وكبار الملاك .

الفصل الخامس .

يستطيع الدارس لهذه الفترة أن يميز بين ثلاث مراحل لكل منها ملامحها الخاصة .

ففى المرحلة الأولى التى تنتهى مع نهاية حكم إسماعيل سيطر الاتراك والشراكسة من كبار الملاك على جهاز الدولة الإدارى والسياسى وفى نفس الوقت لم تتوقف محاولة الاعيان المصريين الذين وضعوا أيديهم على مساحات من الاراضى الزراعية للمشاركة فى السلطة واتخذت فى نهاية عهد إسماعيل شكل حركة سياسية لها جناحان أحدهما مدنى عبر عن نفسه داخل مجلس شورى النواب والآخر عسكرى يقوده مجموعة الضباط الفلاحين داخل الجيش كذلك فإن الفلاحين قد بلغوا فى نهاية هذه الفترة مرحلة القلق فى مواجهة الظلم الاجتماعى والاستغلال .

أما المرحلة الثانية التى تبدأ بعزل اسماعيل وتنتهى بنهاية الثورة العرابية فقد شهدت محاولة الطبقة الوسطى المصرية بجناحيها التجارى والزراعى - بقيادة مجموعة الضباط المصريين ومشاركة الفلاحين وقف التدخل الاجنبى ووضع حد لسيطرة كبار الملاك من الاتراك والشراكسة .

وفى المرحلة الأخيرة التى تبدأ بالاحتلال سيطر كبار الملاك سواء كانوا من بقايا الاتراك الشراكسة أو من الاعيان المصريين على السلطتين التنفيذية والتشريعية والتنظيمات الحزبية فى ظل سيادة الاحتلال .

سيطرة الأتراك والشراكسة
على السلطة حتى الثورة العرابية

خلال الفترة من سقوط الالتزام وحتى عزل إسماعيل لم يكن الحاكم فى مصر صاحب أكبر ملكية فحسب بل كان مصدر ما حصل عليه الآخرون من ملكيات وحتى نهاية حكم إسماعيل كانت الملكيات الكبيرة قد تكونت بفعل المنح التى تمت من أراضى الدولة من الابعاديات والشفالك .

وكما كان الحاكم يملك منح الأرض فإنه كان يملك أيضاً مصادرتها وحرمان أصحابها منها ، وكانت مصادرة الملكية هى أول إجراء يلجأ إليه الحاكم فى مواجهة خصومه أو المعارضين له ، وعلى هذا فقد ارتبطت الملكية من البداية للنهاية بقضية السلطة والموقف السياسى منها ولما كان عدد كبير من الملاك خلال هذه الفترة يعملون بالسياسة فإن مصير ملكياتهم واستمرارها كان مرتبطاً بموقفهم السياسى وصلتهم بالحاكم (١).

وهناك أكثر من حالة يمكن أن نوردها دليلا على ذلك لجأ فيها الحكام من أسرة محمد على إلى تجريد معارضيهم من أملاكهم فأحمد باشا طاهر الذى كان حاكماً على الوجه القبلى فى بداية حكم محمد على ما لبث أن غضب عليه فى نهاية حكمه وصادر من أطيانه مساحة قدرها ٩٤٢٢ فداناً بأمر أصدره فى ١٥ صفر سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) ولم يبق من ملكيته سوى الأطيان التى كان قد وزعها على أتباعه (٢).

---

(١) Baer G. A. History of Land Ownership in Modern Egypt, PP 26 , 45

(٢) س٢/١٠٦/١ ، وحدة دار المحفوظات ، دفتر تقاسيط الاباعد رقم ١٣٤٤ جـ ٢ ، ص ٢٠ .

— سجل زمامات الأبعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ١٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١٤ .

وإسماعيل صديق وزير مالية الخديوى إسماعيل المعروف بالمفتش صودرت أملاكه التى يقدرها البعض بمساحة ٣٠ ألف فدان بعد أن قتله الخديوى إسماعيل فى ظروف غامضة ولم ينج من المصادرة سوى الأراضى التى كان قد وقفها(١).

أما النموذج الأكثر دلالة فهو مصادرة أطيان ضباط الثورة العرابية عقب معركة التل الكبير حيث أصدر الخديوى توفيق أمراً فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمصادرة أملاك كل من أحمد عرابى وطلبة عصمت وعبد العال حلمى ومحمود سامى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى ، على أن تباع هذه الأطيان بالمزاد العلنى وتخصص حصيلة المباع منها لسداد التعويضات لمن أصيبوا فى حوادث الثورة كما حظر عليهم بمقتضى هذا الأمر إمتلاك أية أملاك فى الأراضى المصرية .

وقد بلغت مساحة الأراضى المصادرة من أحمد عرابى ١٦٦ فدا'نا جميعها بالشرقية ما عدا عشرة أفدنة بالغربية(٢). كما بلغت الأراضى المصادرة من محمود سامى البارودى ١٧٠٥ أفدنة بمديريات القليوبية والدقهلية والمنوفية والجيزة وبنى سويف من بينها ٩٠٤ أفدنة من الأراضى العشورية مملوكة لزوجته بالميراث عن والدها أحمد باشا يكن بمديرية الدقهلية .

وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من عبد العال حلمى ٥٤ فدانا بمديرية المنوفية والغربية ، وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من يعقوب سامى ٧٦ فداناً بمديرية الدقهلية ، وبلغت مساحة الأراضى التى صودرت من على فهمى ٢٤٠ فداناً بمديريتى الشرقية والجيزة منها ٩٥ فدا'نا باسم زوجته وبلغت مساحة

---

(١) Baer G. Op. Cit, P 26

(٢) إلى جانب هذه المساحة كانت هناك مساحة أخرى قدرها ٨١٠ أفدنة اشتراها أحمد عرابى من أطيان الميرى بمديرية الشرقية لكن هذا البيع قد ألغى فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ (١٨٨٢) لأن الأطيان عند تسليمها صار تحديدها من المميور خلاف الماء.

الأطيان التى صودرت من طلبة عصمت ١٠ أفدنة بناحية جرزة بمديرية الجيزة وبلغ مجموع هذه الأطيان ٣٠٦٢ فداناً[1]. وقد بيعت هذه الأطيان بالمزاد واشترى الخديوى توفيق منها ٣٠ فداناً من أملاك عبد العال حلمى كما اشتريه افلاطون باشا ٩٢ فداناً من أطيان أحمد عرابى بالشرقية[2]. وحتى مايو سنة ١٨٨٤ كان المباع من أملاك أحمد عرابى يبلغ قيمته ٣٦٩٢٨٨ قرشاً وبلغت قيمة المباع من أملاك محمود سامى حتى أغسطس سنة (١٨٨٤) ١٧٤٨٤٩٩ قرشاً وبلغت قيمة المباع من أملاك محمود فهمى حتى يوليو سنة (١٨٨٤) ٣٧١١٤ قرشاً وبلغت قيمة المباع من أملاك يعقوب سامى حتى ديسمبر سنة (١٨٨٣) ٨١٩٩ قرشاً وبلغت قيمة المباع من أملاك على فهمى حتى مايو سنة (١٨٨٤) ١٩٢٠٢٧ قرشاً كما بلغت قيمة المباع من أملاك عبد العال حلمى ١٧٢١٢ قرشاً بينما بلغت قيمة المباع من أملاك طلبة عصمت حتى ديسمبر سنة (١٨٨٣) ٩٢٢٩ قرشاً[3].

من هذا يتضح أن قضية الملكية ارتبطت إرتباطاً لايقبل الجدل بقضية السلطة والنظام السياسى القائم فى مصر ، وهى حقيقة يلخصها الدكتور جمال حمدان بقوله « وما كان أيسر على من يتحكمون فى الماء باسم المجموع ومن ثم يملكون القوة المسبقة أن يتحكموا فى الأرض أيضاً بالإمتلاك والاحتكار » ويوضح إنعكاس توزيع الملكية على النظام السياسى بقوله « كان بناء النظام يتلخص فى الأوتوقراطية بقهرها الطبق وطغيانها السياسى تقوم على ساقين من اللاندوقراطية الثقيلة والبنكوقراطية

---

(١) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، عفظة رقم ٣٨ أعمال قومسيون الحصر ، ملف رقم ١٧٣/٣٨ كشف بالأطيان الموجودة بالمديريات ملك أحمد عرابى ورفقاه .

(٢) المصدر السابق ، ملف رقم ١٧٤/٣٨ قوائم مزاد مبيع ممتلكات أحمد عرابى باشا والعصاة .

(٣) دار المحفوظات ، دفتر قيد الأشياء المباعة من أملاك المتهمين أحمد عرابى باشا ومحمود سامى ومحمود فهمى ويعقوب سامى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وطلبة عصمت رقم ٤١٣٥ مسلسل عمومى / ١٢٠ رقم حفظ نوعى / مخزن ١ ترك .

الرأسمالية البازغة ..»(١). لقد كان ظهور طبقة، الملاك من الأتراك والشراكسة مرتبط بسلطة الدولة وجهازها الإدارى والعسكرى وظلت هذه الطبقة تحتكر المناصب فى الإدارة والجيش حتى نهاية عصر إسماعيل، فقد ظل الأتراك يحتكرون المناصب الأعلى من وظيفة شيخ البلد حتى بداية عهد سعيد وحتى محاولة محمد على الاستعانة ببعض المصريين من مشايخ القرى للعمل كنظار أقسام بعد سنة ١٨٣٠(٢). ووجهت بانتكاسة فى عصر عباس الذى كان قليل الثقة فى مقدرة المصريين وكفايتهم فعاد العنصر التركى والشركسى لسكامل سيطرته(٣).

وعلى كل فقد ظل منصب مدير المديرية حكراً على الأتراك حتى الفترة الأولى من حكم سعيد الذى عين أول مصرى فى هذه الوظيفة فى ٢٥ جمادى الآخر سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦)(٤). وعلى الرغم من أن إسماعيل واصل عملية إسناد بعض الوظائف الإدارية العليا للمصريين لكن هذه العملية ظلت جزئية وبقيت السيطرة على الوظائف العليا فى يد الأتراك والشراكسة(٥).

فمن بين ١٤ شخصاً تولوا منصب الناظر ورئيس النظار خلال حكم إسماعيل الذى شهد قيام أول نظارة فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ لانجد سوى مصرى واحد هو على مبارك وحتى هذا كان قد أصبح فى عداد طبقة الذوات من قبل توليه هذا المنصب(٦).

---

(١) د. جمال حمدان . المرجع السابق، ص ١٣٢-١٣٣ .

(٢) Baer G. Op. Cit. P 50

(٣) د . راشد البراوى ومحمد حمزه عليش ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٤) أمين سامى؛ تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الأول ومحمد سعيد باشا ، ص ١٣٠

(٥) Baer G. Soioal Ghange in Egypt. 1800 — 1914, Holt P. M. Edit: Op. Cit, P 149

(٦) فؤاد كرم ، المرجع السابق، ص ٦١٤

أما فى الجيش فقد نجح الأتراك والشراكسة فى الاحتفاظ باحتكارهم للمراكز القيادية فيه حتى قيام الثورة العرابية[١].

وفى أحيان كثيرة كان الواحد من أفراد هذه الطبقة يشغل أكثر من منصب فى وقت واحد لحسن باشا المانسترلى كان يشغل فى نهاية عهد عباس أخطر منصبين بعد منصب الوالى فى وقت واحد وهما منصب « الكتخدا » ورياسة مجلس الأحكام ومحمد شريف باشا الذى كان يشغل منصب « الكتخدا » فى بداية عهد عباس كان يرأس فى نفس الوقت المجلس الخصوصى (أقرب إلى مجلس الدولة) وأحمد باشا المانكلى الذى كان رئيساً للمجلس العسكرى فى تلك الفترة كان عضواً بالمجلس الخصوصى أيضاً[٢].

وخورشيد باشا الذى كان وكيلا للجهادية فى عهد سعيد كان فى نفس الوقت يشغل منصب مدير الدقهلية[٣]. وعمر بك الذى كان أمير لواء بالجهادية فى عهد إسماعيل كان يشغل فى نفس الوقت وظيفة مأمور تحقيق بالرزنامجة وأيضاً وظيفة مدير الفيوم[٤].

وفى نهاية عصر إسماعيل كان قطاع من هذه الطبقة وبالذات الذين تلقوا قدراً من الثقافة الأوربية قد ضاقوا ذرعا باستبداد إسماعيل وتزايد النفوذ الأجنبى وما ترتب على ذلك كالأزمة المالية والزيادة فى الضرائب وهذه المجموعة كانت تحاول الحد من استبداد الخديوى إسماعيل ووقف التدخل الأجنبى وبالذات فى

---

(١) Baer G. Op. Cit, P 149

(٢) أمين سامى ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، ٣٧ .

(٣) سجل أول قديم عن أطيان الابعاديات والبيع والمعطى رزقة بلامال عين ٤٨/٢٢ روزنامجه، ص ١٣

(٤) سجل زمام أطيان الجفالك والأباعد المشورية المحور بها تقاسيط ديوانية جزء أول عن الذوات والرجال العامة رقم ٤٣١٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ ص ٢٠٢

عهد وزراة نوبار التي شهدت وزيرين أوربيين[1]. وعبرت عن نفسها في شكل حزب سياسي هو الحزب الوطني الذي بدأ في شكل جمعية سرية في حلوان وضم ٣٧٥ عضو من أمثال محمد شريف باشا وعمر لطفي باشا وحسن راسم باشا وراغب باشا وشاهين باشا والذي أصدر منشوراً في ٤ نوفمبر سنه ١٨٧٩ يذكر فيه « أنه يريد أن يعلن عن وجوده كما يريد إنقاذ مصر من الاستغلال الأجنبي » ، كما ضم الحزب بعض كبار الأعيان الذين أصبحوا في عداد الذوات من أمثال سلطان باشا[2].

(١) عبد الرحمن الرافعي المرجع السابق ج٢ ص ١٦٨

(٢) د. محمد أنيس الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار الاوربي مقال في مجلة الكاتب عدد مارس سنة ١٩٦٦ ص ١٧

الأعيان والمشاركة فى السلطة

ترجع فكرة الاستعانة بالمصريين فى الإدارة إلى عهد محمد على ويذكر على مبارك أن أول تعيين لأولاد العرب فى وظيفة ناظر قسم كان سنة ١٢٤٩ هـ (١٨٣٤/٣٣) . من بين مشايخ القرى[1] وظلت أعلى وظيفة يصل إليها المصريون حتى بداية عصر سعيد هى وظيفة ناظر قسم[2] .

وفى عهد سعيد حدث تطور كبير فى هذا المجال حين عين السيد بك أباظة مديراً للبحيرة فى ٢٥ جماد الآخر سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) وكان أول مصرى يشغل هذا المنصب[3] وواصل سعيد تجربة إشراك المصريين من مشايخ القرى فى الإدارة فأمر بأن يكون نظار الأقسام و حكام الأخطاط من المصريين (أولاد العرب) ومن أول نظار الأقسام الذين عينوا بمقتضى هذا القرار حسن الشريعى الذى عين ناظراً لقسم قلوصنا بمديرية المنيا وبنى مزار بأمر صدر فى ٨ صفر سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦)[4] .

وفى خطاب سعيد إلى مديرية روض البحرين (المنوفية والغربية) والذى أرسلت على غراره خطابات لكل المديريات جاء فيه : « سنح لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم فى الأمور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحى المديريات

---

(١) على مبارك ، المرجع السابق ، جـ ١٤ ص ٣٨ .

(٢) Baer, G. Studies in the Social History of Modern Egypt P 23.

(٣) أمين سامى . المرجع السابق ، ص ١٣٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

مع أبناء الترك على سبيل التجربة . . وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثلث منهم بأن يكون إثنان نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب كما أن حكام الاخطاط يكون منهم ثلاثة من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب »[1] . وبمقتضى هذا الأمر تعين فى مديرية الدقهلية كل من هلال أفندى عمدة كوم النور ناظراً لقسم ميت غمر كما تعين محمد أغا سعيد عمدة نوس البحر ناظراً لقسم المنصورة وتعين عبد الرحمن أغا عبد المجيد عمدة لغيطة ناظراً لقسم أجا وأحمد أغا أبو نصير عمدة ميت راضى ناظراً لقسم العزيزية .

واستمراراً لهذه السياسة عين محمد سلطان ناظراً لقسم قلوصنا خلفاً لحسن الشريعى ثم عين وكيلا لمديرية بنى سويف فى ٢٦ جماد الأول سنة ١٢٧٥ (١٨٥٩) ثم مديراً لها فى العام التالى[2] .

وواصل إسماعيل سياسة سلفه سعيد فما كادت تأتى سنة ١٨٧٠ حتى كانت الوظائف الأقل من مدير مديرية قد مصرت تماماً[3] .

وواصل بعض الأعيان ترقيهم فى المناصب ففى سنة ١٨٧٠ كان السيد باشا أباظة مديراً لعموم الوجه البحرى بينما كان سلطان باشا مديراً لعموم الوجه القبلى وفى نفس العام تعين أرنى أبو العز مديراً للغربية وسليمان أباظة مديراً للقليوبية فى أوائل العام التالى[4] .

كما تعين عدد من أعضاء مجلس شورى النواب فى بعض الوظائف خلال عام ١٨٦٨ تعين الشيخ محمد الصيرفى عمدة ناحية قليشان بالبحيرة وكيلا لمديرية المنوفية

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٣ ، ٢١٠ ، ٢٣٣ .

(٣) Baer G. Social Change in Egypt 1800 — 1914, Holt P. M. Edit : Op. Cit P 149.

(٤) أمين سامى ، تقويم النيل وعصر اسماعيل ، المجلد الثانى من الجزء الثالث ، ص ٨٠٦ .

ومنح لقب بك وتعين أحمد أفندى أباظة نائب منيا القمح وكيلا لمديرية البحيرة وعين محمد عفيفى عمدة الزوامل وكيلا لمديرية الشرقية وعين إبراهيم الشريعى عمدة سمالوط وكيلا لمديرية الجيزة(١) .

وخلال سنة ١٨٧٠ عين سالم الشواربى عمدة قليوب مأموراً لضواحى مصر وفى يناير سنة ١٨٧٣ عين السيد الفقى عمدة كشيش مأموراً لمركز منوف وعين أحمد عبد الغفار عمدة تلا رئيساً لمجلس دعاوى مركز أشمون(٢) .

وفى أواخر حكم إسماعيل تبلورت حركة الأعيان المطالبة بالمشاركة فى السلطة فى شكل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدنى وهؤلاء عبروا عن أنفسهم داخل مجلس شورى النواب الذى أنشأه إسماعيل سنة ١٨٦٦ فى محاولة منه للاستعانة بالأعيان فى مواجهة الضغط السياسى من جانب انجلترا وفرنسا(٣) .

ومن ناحية أخرى يبدو أن إسماعيل كان يريد الإعتماد على هذه الطبقة ليوازن بها نفوذ الأتراك والشراكسة(٤) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، جـ ٢ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، ١٠٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٣ ، ١١٨ .

(٣) د . محمد أنيس ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٤) Baer G. Studies in the Social History of Modern Egypt, P 57

— ترجع فكرة الاستعانة بالأعيان للتغلب على بعض المشكلات التى تواجه نظام الحكم إلى الديوان الذى أنشأه نابليون فى القاهرة والمديريات والذى كان يتشكل من العلماء ومشايخ البلاد والتجار(أ) . وقد حاول محمد على هذه الفكرة مرة أخرى عندما أنشأ سنة ١٨٢٩ ما عرف بمجلس المشورة لمساعدته فى الشئون الداخلية وكان أقرب إلى جمعية عمومية مؤلفة من ١٥٦ عضوا جميعهم معينون يمثلون جميع الطبقات ومن بينهم ٩٩ عضواً من كبار الأعيان من مشايخ القرى من أمثال الشيخ حسن أباظة والشيخ بغدادى أباظة عن ناحية شيبة بالشرقية ، والشيخ أحمد المنشاوى عن طنطا ، والشيخ محمد الشواربى عن قليوب ، والشيخ على الشريعى عن الفشن ورأس المجلس إبراهيم باشا ، وكان المجلس ينعقد مرة واحدة فى السنة وكانت =

وكان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للأعيان ، وهى حقيقة تؤكدها اللائحة النظامية التى صدرت فى هذا الشأن والتى قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجلس على عمد ومشايخ القرى . كما يؤكدها التركيب الإجتماعى للعضوية فى المجالس الثلاث التى شهدها حكم إسماعيل والتى تبرز مدى النفوذ الذى وصلت إليه طبقة أعيان الريف من عمد ومشايخ القرى .

فى المجلس الأول الذى انتخب سنة ١٨٦٦ بلغ عدد العمد ٥٨ عضواً من بين عدد الأعضاء البالغ ٧٥ عضواً وكانت هناك مديريات جميع أعضائها من العمد هى المنوفية والبحيرة والجيزة وبنى سويف والفيوم والمنيا وبنى مزار وضم هذا المجلس أعضاء من كبار البيوتات من الأعيان من أمثال أزرق أبو العز عن الغربية ونصر الشوارى عن قليوب وعامر الزمر عن ناهيا بالجيزة وإبراهيم الشريعى عن سمالوط وميخائيل اثناسيوس عن أشروبة بالمنيا وحسن شعراوى عن المطاهرة بالمنيا وسليمان عبد العال عن الساحل ، بأسيوط وحميد أبو ستيت عن أولاد عليو بجرجا وأحمد الوكيل عن سمخراط بالبحيرة(١) .

وفى الهيئة النيابية الثانية التى انتخبت سنة ١٨٧٠ كان عدد نواب المجلس ٧٥ عضواً من بينهم ٦٣ عضواً من العمد والمشايخ وكانت هناك تسع مديريات جميع أعضائها من العمد هى البحيرة والشرقية والدقهلية والقليوبية والمنوفية والمنيا وبنى مزار

= مشورته مقصورة على مسائل الادارة والتعليم والأشغال العامة وكلها تتعلق بالسياسة الداخلية وكان عليه أن يبحث الشكاوى المقدمة إليه ويضع الاقتراحات بشأنها وفى أول جلسة عقدها نظر بعض مسائل الزراعة والتعليم والضرائب (ب) .

(أ) عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر الجزء الأول ، ص ١٠٧ .

(ب) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، ص ٦٠٨ .

(١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ، جـ ٢ ، ٨٢ — ٨٤ .

Landau J. M. Parliaments and Parties in Egypt. Tel - Aviv 1953, P 38.

وبنى سويف والفيوم والجيزة وقنا وشهد المجلس نواب جدد من أمثال السيد عيسوى الشريف عن أبيار بالغربية ومحمد الأترنى عمدة أخطاب دقهلية والسيد الفقى عمدة كشيش بالمنوفية وأحمد عبد الغفار عمدة تلا بالمنوفية أيضاً وعفوظ رشوان عمدة الحواتكة بأسيوط وحسن عبد الرازق عمدة أبو جرج بالمنيا وأحمد على محمود عمدة الرحمانية بالبحيرة[1] .

وبلغ عدد نواب الهيئة النيابية الثالثة التى انتخبت سنة ١٨٧٦ بلغ ٧٤ عضواً من بينهم ٦٠ عضواً من عمد ومشايخ القرى بينما كانت هناك مديريات كل أعضائها من العمد مثل المنوفية والبحيرة والدقهلية والشرقية والجيزة والفيوم وأسيوط وقنا[2] .

وكان طبيعياً أن يعكس التركيب الاجتماعى لهذه المجالس مصالح طبقة الأعيان. فقد كانت أبرز القرارات التى اتخذت فى دورات الانعقاد الست للمجلسين الأول والثانى[3] . والتى دارت حولها المناقشات هى :

١ — إلغاء نظام العهد : وذلك بقرار المجلس الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٦٦ الذى هدف إلى تحرير الفلاحين العاملين فى العهد وإعطائهم حق العمل بأجر خارج العهد وهو قرار كان يهدف إلى خدمة مصالح طبقة الأعيان التى أصبحت فى حاجة إلى عمل هؤلاء الفلاحين فى حقولهم بأجر كعمال زراعة .

٢ — قرار مجلس شورى النواب فى ١٥ يناير سنة ١٨٦٧ بإعطاء الأطيان

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤٩ ، ١٥١ .

(٣) استمر المجلس النيابى الاول خلال الفترة من ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ إلى ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ أما المجلس الثانى فاستمر طوال الفترة من أول يناير سنة ١٨٧٠ إلى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ .

زيادة المساحة والبور والبرارى وغيرها لمن يرغب فى استصلاحها وقد هدف هذا القرار إلى تدعيم ملكية هؤلاء الأعيان .

٣ — تنظيم مواعيد جباية الضرائب بما يتفق مع مواعيد جمع المحاصيل وتقسيط المتأخرات منها والحد من سلطة وتلاعب الصيارف وصدر سنة ١٨٦٧ .

٤ — إنشاء مجالس تنظيم الزراعة بكل مديرية (صدر سنة ١٨٦٨) ومجالس تفتيش الزراعة (صدر سنة ١٨٦٩) بهدف النهوض بالزراعة وتطويرها .

٥ — عدم تقسيم أطيان ذوى العائلات وتكليف الأطيان باسم أكبر أبناء المتوفى وصدر فى ٧ أبريل سنة ١٨٦٩ ويبدو الهدف واضحاً من هذا القرار فى رغبة الأعيان فى الحيلولة دون تفتت ملكيات أسرهم عن طريق الميراث .

٦ — إصلاح شبكات الرى والجسور بهدف توفير مياه الرى اللازمة لأراضيهم وقد نوقش هذا الموضوع فى معظم الجلسات تقريباً .

٧ — معارضة إلغاء قانون المقابلة فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ لأن ذلك كان يضر بمصالحهم ويفقدهم الأموال التى دفعوها ويحرمهم من تخفيض نصف الضرائب التى نص عليها القانون[١] .

لقد كانت هذه القرارات تخدم بصورة مباشرة مصالح طبقة الأعيان كطبقة زراعية غير أن هذه الطبقة استطاعت تحت ضغط الظروف ان تنقل اهتمامها من مصالحها المباشرة إلى المشكلات التى كانت تعانى منها البلاد فى تلك الفترة حيث امتدت مناقشات مجلس شورى النواب الثالث إلى الأزمة المالية والتدخل الأجنبى وفداحة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٥١ ، ١٥٢

Landau. OpCit. PP 12. 13. 17. 18. 19.

الضرائب وحق مناقشة الميزانية وهى المواقف التى انتهت بالصدام مع حكومة نوبار ثم مع رياض فى حكومة توفيق حين رفض الأعضاء فض المجلس قبل مناقشة الميزانية وما تلا ذلك من أحداث تدخل فى نطاق الثورة العرابية[١] .

أما الجناح الآخر لحركة الأعيان فيمثله مجموعة الضباط المصريين الذين قادوا التحرك فى الجيش ضد كبار الضباط الأتراك والشراكسة وهؤلاء ينحدرون من أصول فلاحية بوجه عام تنتمى إلى الشريحة الصغرى من الأعيان من أمثال أحمد عرابى ابن أحد مشايخ قرية هرية رزنة بالشرقية[٢] . وعلى الروبى ابن أحد مزارعى قرية دفنو بمديرية الفيوم وعلى فهمى وعبد العال حلمى وكلاهما رقى ضابطا من تحت السلاح[٣] وطلبة عصمت بن عيسوى سلام أحد فلاحى قرية كفر جرزة بمديرية الجيزة الذى التحق بالجيش عقب حادثة عابدين[٤] . وهم مجموعة الضباط الذين أتيحت لهم الفرصة لدخول الجيش فى عهد سعيد الذى جند أبناء عمد ومشايخ القرى والأعيان فى الجيش وسمح لهم بالترقى حتى وصل بعضهم إلى رتبة قائمقام الذى كان أول مصرى يصل إليها هو أحمد عرابى[٥] . وكان سعيد يهدف إلى خلق طبقة من الضباط المصريين داخل الجيش للاستعانة بها فى صراعه مع السلطان العثمانى إذا اقتضى الأمر[٦] .

وخلال حكم اسماعيل كانت مجموعة الضباط المصريين تشعر بسخط كبير لأسباب منها :

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ .

(٢) مذكرات أحمد عرابى ، ج ١ ، ص ١٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال البريطانى ، ٥١٠ ، ٥٢٨ .

(٤) د . الوثائق ، الثورة العرابية ، عنفظة رقم ٣٧ أعمال قومسيون المصر ، ملف رقم ٣٧٠/١٥٥ أوراق ومكاتبات خاصة بمصادرة أملاك طلبة عصمت .

(٥) مذكرات أحمد عرابى ، ج١ ، ص ١٢ .

(٦) Baer G. Social Change in Egypt 1800-1914 Holt P. M Edit : Op. Cit, 148.

— د . محمد خلف الله ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

١ — إن اسماعيل عاد لتعزيز أقدام الأتراك والشراكسة فى الجيش فى مواجهة زحف الضباط المصريين على المراكز القيادية ويذكر أحمد عرابى فى مذكراته أنه ظل طوال تسعة عشر عاما فى رتبة الاميرالاى لم يحصل على أية ترقية فى عهد إسماعيل بينما تجاوزه الذين كانوا تحت إمرته من الأتراك والشراكسة حيث وصل بعضهم إلى رتبة فريق ويذكر أن عثمان رفقى الشركسى الأصل الذى كان ناظراً للجهادية فى نظارة رياض (٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ — ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) كان بصدد سن قانون يمنع الترقية من تحت السلاح ولعل هذه كانت آخر المحاولات فى سد الطريق أمام الضباط المصريين للترقى للمراكز القيادية[١] .

وهكذا نجح الأتراك والشراكسة فى عهد إسماعيل وبتأييده فى وقف تقدم الضباط المصريين إلى المناصب العليا فى الجيش والاحتفاظ باحتكارهم للمراكز القيادية وكان ذلك جزءاً من السخط العام الذى فجر الثورة العرابية ضد هذه الطبقة وضد التدخل الأجنبى[٢] .

٢ — الحملة المصرية على الحبشة (١٨٧٥ — ١٨٧٦) التى قامت أصلا بناء على رأى الحزب التركى الشركسى فى الجيش وأبيدت فى أثنائها فرق بأكملها بسبب الخلاف بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين وما وقع فيها من خيانة قد أغضبت هذه الحرب الضباط المصريين الذين اشتركوا فيها وهالهم ما وقع خلالها من خيانة وإهمال وكان فى مقدمة الضباط الساخطين أحمد عرابى الذى ألحق بالحملة الحبشية كأمور مهمات وراح يندد بالخديوى لعدم اهتمامه بتوفير السلاح والذخيرة والمؤن الغذائية والقيادة الصالحة .

وعند عودة هؤلاء الضباط المصريين عبروا عن سخطهم بتأسيس جمعية مصر

---

(١) مذكرات أحمد عرابى ، جـ ١ ، ص ٤٥ ، ٥٦

(٢) Issawi G. Cit.P 21-Baer G. Op. Cit. P149

الفتاة السرية عام ١٨٧٦ وهى الجمعية التى أنشأها أصلا على الروبى وانضم إليها على فهمى وأحمد عرابى وانضم إليها بعض الطلبة والأدباء وكان هدفها عند تأسيسها التخلص من الأتراك والشراكسة فى الجيش وفتح باب الترقى أمام المصريين والقضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديوى نفسه بصفته مصدر الفساد . وكان لسان حال هذه الجمعية السرية جريدة أبو نظارة لصاحبها ومحررها يعقوب صنوع الذى كان يكتب بالعامية بأسلوب ساخر . ولقد ضاعف من نشاط هذه الجمعية ما لجأت إليه وزارة نوبار فى فبراير سنة ١٨٧٩ من إحالة ٢٥٠٠ من الضباط إلى المعاش بنصف مرتباتهم بدعوى الاقتصاد فى ميزانية الدولة الأمر الذى تسبب فى مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير سنة ١٧٨٩ حيث هاجم ٤٠٠ ضابط نوبار وريفرز ويلسون العضو الإنجليزى فى الوزارة واعتدوا عليهما وحاصروهما حتى جاء الخديوى وأنقذهما(١) . ثم تطورت الحوادث لتقود هذه المجموعة من الضباط فى النهاية الثورة العرابية .

وهنا لابد من ذكر حقيقة هامة حول الانتماء الاجتماعى لهذه المجموعة التى قادها أحمد عرابى وهى أنها ظلت تنتمى إلى الفلاحين وصغار الأعيان حتى بعد قيام وزارة الثورة التى شغل فيها أحمد عرابى منصب ناظر الجهادية . فنى خطاب أرسله أحمد عرابى إلى حكمدار أحد الآلايات بمناسبة ترقية بعض الضباط فى ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ (فبراير سنة ١٨٨٢) جاء فيه « وليعلموا أيضاً — ضباط الآلاى — أن فقراء أهالينا صار عندهم أمل فى أن أولادهم يتقدمون ويصيرون حكاما على بلادهم بعد أن كانوا يتوهمون أن ذلك من المستحيل عليهم ولا كان يخطر ذلك فى أفكارهم ولنضرب مثلا لحضرات الضباط بنفسى لأنى لست من بيت غنى بل من بيت متوسط الحال وها أنا بين أيديكم الآن ناظراً على جهاديتكم ... »(٢) .

---

(١) د . محمد أنيس ، المرجع السابق ، ١٨ ، ١٩ — عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق جـ ٢ ، ص ١٧٠ ، ١٧١

— د . محمد أنيس و د . رجب حراز ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٨ /٥٣/ د ٨ ، أحمد عرابى .

من الصعب القول بأن انتفاضات الفلاحين ضد السلطة فى الفترة السابقة للثورة العرابية كانت تحمل مضموناً اجتماعياً أو حتى طابعا سياسياً وإنما كانت نوعا من المقاومة التلقائية وغير المنظمة فى مواجهة المظالم المتعددة التى وقعت عليهم فى تلك الفترة وامتدت على جبهة عريضة شاركت فيها أسرة محمد على والطبقة الحاكمة من الأتراك والشراكسة والأجانب وبعض عمد ومشايخ القرى .

وقد تركزت مقاومة الفلاحين خلال هذه الفترة بصفة رئيسية حول السخرة والضرائب .

واتخذت فى عهد محمد على ثلاثة مظاهر محددة :

١ — **الهرب من الارض :** نتج عن العوامل السابقة والأعباء المترتبة عليها أن أصبح استمرار حيازة الفلاح للارض عبئاً يصعب احتماله وأضحى الهرب من الأرض إحدى السمات المميزة لعصر محمد على ففى سنة ١٨٢٧ أصبحت هـــذه الظاهرة تقلق محمد على نفسه الذى طاف بأنحاء البلاد بحثا عن علاج لهجرة الفلاحين المستمرة (١) ، وما لبثت التشريعات أن تناولت هـذه الظاهرة التى أصبحت عامة ففى سنة ١٢٤٥ (٢٩/١٨٣٠) صدر قانون الفلاحة وجاء فى إحدى مواده « إذا هرب أحد المشايخ أو الفلاحين من بلده إلى بلدة أخرى فعلى مأمور الجهة أو ناظر القسم أن يرسل بحضورهم ويسألهم عن الأسباب التى دعتهم للهرب من بلادهم فإن احتجوا أن أسباب هربهم هو إغراء القائمقام أو الشيخ لهم بذلك فيضرب كل منهم ٥٠ كرباجا جزاء انقياده للمغرى » وفى المادة التالية « إذا

(١) د هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

هرب القائمقام أو الشيخ منفرداً أو مع غيره من الفلاحين عند طلب المال ففى المرة الأولى يضرب القائمقام ٣٠٠ كرباج وفى الثانية ٥٠٠ كرباج وفى الثالثة يعزل أما الشيخ فيضرب ٢٠٠ كرباج فى المرة الأولى وفى الثانية ٣٠٠ كرباج فإن هرب للمرة الثالثة يجازى بالرفت ».

وفى مادة ثالثة « .. إذا ترك أهالى قرية أطيانهم الممنوحة عليهم وهربوا ثم حضروا بعد فوات زمن التحضير فأمثال أولئك أولا يتحصل منهم الميرى على الأطيان التى تركوها بالتمام ويضرب كل شيخ ٣٠٠ كرباج تأديباً لهم »[1].

وفى مواجهة هذه المشكلة أصدر محمد على أمراً يحظر فيه حركة الفلاحين من القرى إلا بتذاكر مختومة وفى ٢٥ صفر سنة ١٢٤٥ عززه بأمر آخر صدر إلى رئيس مجلس ملكيته ونشر بعموم الجهات أخضع فيه كل من يلبس زى الفلاحين لنظام تذاكر المرور « .. أنه فيما سبق تحرر بشأن اعطاء تذاكر المرور لأهالى القرى المتوجهين من بلد إلى آخر بحيث تكون مختومة من مأمور الجهة وبما أن بعض أهالى مصر وبولاق ومصر القديمة والإمام وقايتباى والحسينية أرباب صنايع ومتزيين بالملابس كهيئة الفلاحين وكذلك طلبة الجامع الأزهر ولذلك نرى معاملتهم مثل أهل القرى »[2].

ورغم كثرة التشريعات والأوامر الصادرة فى هذا الشأن فإن الهرب من الأرض كان مستمراً فقد بلغ عدد الهاربين من الفلاحين بالشرقية ٦٠٠٠ فلاح فى سنة ١٨٣١ وبلغ عدد الهاربين الذين قبض عليهم فى الاسكندرية ١٠ آلاف فلاح إلى جانب

---

(١) سجل مجلس ملكية الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة الذى سنه مجلس الملكية سنة ١٢٤٥ هـ ، ص ٣٥ ، ٣٦ — أيضاً فتحى زغلول ، المحاماه ، مصر سنة ١٩٠٠ ، حيث أورد منتخب من قانون الفلاحة ، ص من ١٠٠ — ١١١ .

(٢) سجل مجلس ملكية ، ٢ ص ٢ — سجل ديوان خديوى من إبتدا سنة ١٢١٦ هـ .

٥٠٠ فلاح آخر سبق ضبطهم وفى سنة ١٨٣١ أرسل محمد على الجنود لمحاصرة الهاربين فى المدن الكبرى وفى أطراف الدلتا وأعادهم إلى قراهم[١] .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت الأوامر تصدر دوريا بالقبض على الفلاحين الذين يغادرون قراهم بحثا عن العمل فى مكان آخر وصدرت الأوامر إلى رؤساء القرى بأن يسلموا الفلاحين الذين لا ينتمون إلى قراهم وفى سنة ١٨٤٤ حكم على شيخ قرية قريبة من القاهرة بالإعدام لأنه ساعد الفلاحين على مراوغة السلطات .. وعلق منشور عام فى كل انحاء الاسكندرية يصف تنفيذ الحكم وصفاً تفصيلياً ويأمر جميع الفلاحين الموجودين بالاسكندرية بالعودة إلى قراهم ، وكانت القوات العسكرية تساعد السلطات المدنية فى جمع الفلاحين مع زوجاتهم وأطفالهم الذين كانوا يسيرون إلى قراهم تحت حراسة عسكرية . وقبل الحرب السورية الأولى كان هرب الفلاحين يتم إلى سورية لكنهم بعد سنة ١٨٣٢ كانوا يلجأون إلى المدن المصرية أو إلى الصحراء[٢] أو إلى أبعاديات كبار الملاك . ورغم عنف الإجراءات التى يلجأ إليها محمد على فى مواجهة الفلاحين فقد خربت قرى بأكملها وأشرفت أخرى على الخراب[٣] .

أما ظاهرة الهرب من الشغالك فكانت أشد ، فالفلاحون الذين كانوا يتعرضون للعذاب وسوء المعاملة من كل جانب كانوا يهربون من الأرض ثم يعادون إليها

---

(١) Crouchely, Op Cit. P 52.

(٢) Laads, D.S. Op, Cit. P 78.

د . هيلين ريفلين ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، سجل ٨٥ معية تركى وثيقة ١٧٢ ، إرادة إلى مفتش عموم الحسابات المصرية بتاريخ ٢٢ الحجة سنة ١٢٥٢ هـ ، دفتر نمرة ١٣ معية تركى ورقة ٧٨ أمر نمرة ١٠١٧ فى ٩ ربيع الأول سنة ١٢٤١ هـ من الجناب العالى إلى حاكم المنصورة ، سجل ١١ معية تركى ، مكاتبة رقم ٧٠٤ فى ٨ ذى القعدة سنة ١٢٣٧ هـ أمر عال إلى حاكم البحيرة .

بالقوة وكانت الأوامر تصدر لمشايخ القرى بأن يسلموا كل فلاح لاينتمى إلى القرية وإلا تعرضوا لأشد ألوان العقوبة وبعد جمع الفلاحين كانوا يعادون مع أسرهم إلى القرى التى هاجروا منها ويقول بارنت[1] فى برقية له ١٦ مارس سنة ١٨٤٥ إلى حكومته « إن عدد الأسر التى هربت من مديرية البحيرة بلغت ١٢ ألف أسرة وأن عدداً من الفلاحين قد أعدموا لأنهم حاولوا الهرب »[2] ، وفى الوقت الذى كان البعض يهربون من الأرض كان الفلاحون الباقون يخربون محصولاتهم أو يحرقونها .

٢ ـ احراق وتخريب المحاصيل :

ليست لدينا حوادث محددة لحالات إحراق أو تخريب المحصولات التى كانت تتم كنوع من مقاومة الفلاحين لنظام الاحتكار لكن يبدو أن هذه الظاهرة قد حدثت فى مديريات الصعيد قبل غيرها من المديريات وأنها كانت من الكثرة بحيث أصبحت سنة ١٢٤٢ (١٨٢٧) موضع شكوى مأمورى الاقاليم الصعيدية ففى إرادة صادرة فى ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢ (يونيو سنة ١٨٢٧) إلى كتخدا بك مأمور مصالح الاقاليم الصعيدية نجد إشارة صريحة لظاهرة احراق الفلاحين لأجرانهم حيث ورد بها مانصه « لقد اطلعنا على خطابكم المفصل الذى أشرتم فيه إلى أن أهالى الصعيد قد دأبوا على ترديد كلمات الحايف والنقصان وأكل الدودة وكثيراً ما أوقدوا النار فى الأجران عمدا وانه كان انضم أخيراً على ذلك أكل فار أيضا إلا أن الأمر يقتضى نظر بعض الاعتبارات بوجوب عدم الاصغاء إلى مثل هذه الأقوال والالتماسات حيث يجب تحصيل المال بتمامه . . . »[3] .

---

(١) قنصل بريطانيا فى مصر (١٨٤١ — ١٨٤٦) .

(٢) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٤٢ ، سجل ٧٣٤ خديوى تركى وثيقة رقم ٣٤٣ ـ ص ١١٦ ، إرادة إلى كتخدا بك المأمور على مصالح الاقاليم الصعيدية بتاريخ ١٤ ذى القعدة سنة ١٢٤٢ هـ

ومع سنة ١٢٤٥ (١٨٣٠/٢٩) أصبح إحراق المحاصيل ظاهرة تكاد تكون عامة يتعرض من يرتكبها لأقصى العقوبات التى وصلت إلى حد السجن مدى الحياة حيث نصت الجزاءات المدونة بقانون الفلاحة على أنه « إذا أحرق أحد المشايخ أو الفلاحين جرنه تخلصا من مال الميرى على ظنه فتل هذا الخائن لنفسه وللميرى، يجازى بإرساله الليمان مدى حياته »[1] .

وبعد صدور لائحة الفلاحة بعشر سنوات كان احراق المحاصيل لا يزال مستمرا كظاهرة يعاقب عليها القانون حين نص قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ (نوفمبر سنة ١٨٣٩) على أنه « إذا أحرق أحد الفلاحين أو مشايخ البلاد جرن نفسه أو أصنافه عامداً زاعماً أنه بذلك يرفع عنه أموال الأطيان بحيث أنه وقع منه هذا الجنون فى حق مال نفسه وفى حق الميرى لزم أن يعامل بمقتضى ما تقرر فى المادة ١٣ »[2] .

والنتيجة التى يمكن الوصول إليها من ظاهرة إحراق المحاصيل هى أن الفلاحين لم تعد لهم أية مصلحة فى الإنتاج وإنما مصلحتهم فى النهاية تتركز فى حرمان محمد على من الحصول على ناتج عملهم . ولم يكن ذلك كافياً فعمد البعض إلى المقاومة المسلحة فى شكل انتفاضات ضد السلطة .

---

(١) سجل مجلس ملكية ، ص ٣٥

(٢) دار المحفوظات ، قانون نامة السلطانى الصادر فى ٢٦ سنة ١٢٥٥ المادة ٢٣ من الفصل الرابع ، ص ٢٣ ، ٢٤ — تحدد المادة ١٣ أنواع العقوبات على أساس « إذا كانت الأصناف المحروقة لا تزيد عن ٥٠٠ قرش يعاقب الجانى إما بضربه ٧٩ جلدة أو بوضعه فى القيد بالجنزير من شهر لغاية ثلاثة شهور أما إذا كانت القيمة تزيد عن ذلك وكان الذى قام بهذا العمل له سابقة وجوزى عليها ثم عاد إلى ذلك ثانية لزم إرساله إلى الليمان مدة من سنة إلى خمس سنوات » المصدر السابق، ص ٣٠ .

٣ ـ انتفاضات الفلاحين :

لم يكن الهرب من الأرض سوى نوع من المقاومة السلبية وحتى إحراق المحاصيل لم يخرج عن هذا المضمون . أما المقاومة الايجابية فقد اتخذت شكل مجموعة من الهبات أو الثورات الصغيرة التى قام بها الفلاحون خلال حكم محمد على . ففى سنة ١٨١٢ وقعت قلاقل ضد جباة الضرائب والقوات المصاحبة لهم فى الصعيد ورغم إخماد التمرد بقسوة ووحشية حين أحرقت قرى كثيرة وذبح سكانها فإن الفلاحين واصلوا مقاومتهم لسلطات محمد على .. ففى مايو سنة ١٨٢٣ أعلن الفلاحون العصيان فى مديرية المنوفية ضد التجنيد والضرائب الباهظة لكن سرعان ما أخمد التمرد وعوقب المتمردون عقاباً شديدا (١).

ويشير Baer إلى ثلاث هبات أو حركات ثورية الفلاحين فى الصعيد حدثت فى الفترة من ١٨٢٠ — سنة ١٨٢٤ تركزت جميعها فى منطقة قنا وما حولها (٢) الأولى منها حدثت سنة ١٢٣٦ (١٨٢١/٢٠) واشترك فيها حوالى ٤٠ ألف فلاح لكن سلطات محمد على تمكنت من إخمادها فى النهاية . غير أنه لم يكد يتم القضاء على هذه الحركة حتى اندلعت حركة ثورية أخرى سنة ١٢٣٨ (١٨٢٣/٢٢) بقيادة شخص يدعى أحمد لقب نفسه بالمهدى وتمكن من حشد عدة آلاف من أهالى القرى المجاورة لقنا .

وتمكن عن طريق المساعدات التى حصل عليها من الفلاحين من طرد موظفى الحكومة المركزية وإقامة نوع من النظام المستقل وأعلن أن هدفه هو إسقاط النظام الذى أقامه محمد على ـ غير أن هذه الحركة مالبثت أن قمعت بعنف لم يسبق

---

(١) د . هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ١٦١ ، ٢٩١ .

(٢) Baer G. Studies In the Sacial History of Modern Egypt, PP 96—98.

له مثيل وذبح مئات الفلاحين(١). ويعترف محمد على بأن المنطقة ، أصيبت بالاضرار سنة ١٢٣٨ خراجية من جراء واقعة المهدى »(٢). وأن الفلاحين الذين فروا من قراهم خلال تصفية الحركة لم يعودوا إليها حتى بداية سنة ١٢٤٠ (٣) (١٨٢٤) حين اندلعت الحركة الثالثة التى شهدتها هذه المنطقة بقيادة رجل مغربى قدم من الحجاز يدعى أحمد ابن ادريس فى ابريل سنة ١٨٢٤ وامتدت من إسنا إلى اسوان ووصلت فى النهاية غاراتها إلى جرجا عندما صدرت الأوامر للقوات بالتقدم لإخمادها لكن الجنود الفلاحين مالبثوا أن انضموا للثائرين الذين استمرت حركتهم نحو ستة أسابيع أمكن بعدها القضاء عليها عن طريق قوات تركية تساعدها قوات من البدو (٤) ، ويلاحظ أن الفلاحين فى الصعيد كانوا دائمى التمرد على حكم محمد على ففى ابريل سنة ١٨٣٨ وقع تمرد فى مديرية منفلوط عندما رفض السكان أن يقدموا المجندين المطلوبين من المديرية وترددت كتيبة الفرسان المعسكرة فى المنطقة فى التحرك ضد المتمردين وقد أمكن إخماد هذا التمرد سنة ١٨٣٨ . ولا يعنى هذا أن حركات الفلاحين قد اقتصرت على الصعيد فقد حدث فى سنة ١٨٢٦ عصيان الفلاحين فى بعض قرى الشرقية بسبب الضرائب التى لم تكن تحتمل .. وقاد مشايخ القرى هذا العصيان المسلح الذى تكرر كظاهرة فى مناطق أخرى فى مصر(٥) .

---

(١) Ibid P 97.

(٢) عفقلة رقم ٤٢ سجل ٧٣٤ خديوى تركى ، وثيقة رقم ٣٤٣ ، ص ١١٦ .

(٣) عفقلة رقم ٤٢ سجل معية تركى ١٧ ، ص ٧٢ ، أمر رقم ٥١٧ فى ٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٠ هـ ، إلى كتخدا أحمد أغا ناظر قنا وإسنا .

(٤) د. هيلين ريفلين ، المرجع السابق ، ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

Baer. G. Op. Cit, PP 97—98.

ـ عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٣٨٤ .

(٥) Baer. G. Op. Cit PP 98—99.

فقد شهدت الفترة الأخيرة من حكم محمد على عدداً من انتفاضات الفلاحين فى مناطق زراعة الأرز فى الشمال شهدها حككيان الذى ذكر أن كراهية الناس للحكومة قد زادت لأن الباشا أمر سنة ١٨٤٦ بزيادة المساحة المزروعة أرزاً ونتيجة لهذا الأمر لم تعد لدى الفلاحين القوى البشرية لزراعة حقولهم وكانت إجابتهم هى اللجوء للسلاح وإهمال أوامر الحكومة . وفى قرية القربان شرقية فر ٧٠ فلاحا من الذين جندوا للعمل فى مضارب الأرز والبالغ عددهم ١٨٠ . وفى بعض مناطق الشرقية قاد بعض مشايخ القرى انتفاضات الفلاحين المسلحة ورفضوا دفع الضرائب أو إرسال الفلاحين للاشغال العامة (السخرة) . وفى نفس العام ثار الفلاحون فى المنيا ولجأوا إلى السلاح حيث قتلوا بعض مشايخ القرى(١).

وليست لدينا معلومات كافية عن انتفاضات الفلاحين فى عهد عباس لكن يبدو أن الحكومة كانت تتوقع حدوث بعض القلاقل منهم فقد نصت التشريعات الصادرة فى أوائل حكم عباس على عدد من العقوبات لتوقيعها على الفلاحين الثائرين أو المتمردين فقد جاء فى البند ١١ من القانون الصادر فى ٨ رجب سنة ١٢٦٥ (١٨٤٩) ما نصه « إذا كانت أهالى إحدى البلاد قد عصت بالكلية وتجاسرت على إشهار السلاح وأرسل لهم الحاكم ولم يطاوعوه فإنه يتوجه لهم بنفسه فإن لم يطاوعوه أيضاً فيصير احاطة البلدة التى يحصل من أهاليها مثل ذلك وضبط المشايخ الكبار . وأكبر من يكون سبباً فى إيقاد الفتنة يرسل إلى اللبمان بقيد الأبد وباقى الكبار يرسل كل منهم بميعاد ثلاث سنين وباقى المشايخ ومن رافقهم من الفلاحين يضرب كل منهم أربعمائة جلدة . وإذا حضر شيخ أو فلاح من سائر القرى إلى البلدة المذكور بقصد الإعانة فإن كان شابا يرسل إلى الجهادية وإن يكن كهلا يرسل إلى ليمان الاسكندرية بمدة ثلاث سنين » وتحدد المادة بعد ذلك أنواع العقوبات فى حالة استخدام الفلاحين الثائرين أسلحة نارية وحدوث إصابات أو وفيات .

---

(١) Ibid, PP 54 , 98

وجاء فى البند ١٤ من هذا القانون « إذا كان أحد مشايخ البلاد يتفق مع أحد الفلاحين أو يتفق فلاح مع جماعة من الفلاحين ويهجمون على ناظر البلد أو شيخها أو يضربونه بالنبوت أو بشىء من السلاح فيصير ضرب ذلك الشيخ أو الفلاح ثلثماية جلدة ويضرب كل واحد من الفلاحين المرافقين له ماثة جلدة . . . » . وتحدد المادة بعد ذلك أنواع العقوبات التى يجب توقيعها فى حالة استخدام أسلحة نارية فى ذلك الهجوم وحدوث إصابات أو وفيات(١).

ويلاحظ أنه ليست هناك فئة اجتماعية أخرى كانت السلطة تتوقع انتفاضها فلم تنص هذه التشريعات إلا على احتمالات الثورة من الفلاحين .

ورغم قلة المعلومات عن انتفاضات الفلاحين فى الفترة التالية فان موجة السخط التى أصبحت ملحوظة فى نهاية عهد محمد على استمرت خلال حكم عباس فثرة أخرى تشير أوراق حككيان لحالة رفض من بعض مشايخ القرى ارسال الفلاحين للعمل فى السخرة ويظهر أن بعض قرى الجيزة قد ثارت فى الفترة ما بين موت عباس وتولى سعيد الحكم وإن كان ليست لدينا تفاصيل ما حدث(٢) .

وخلال الفترة المبكرة من حكم إسماعيل كان هناك قدر من القلق وعدم الارتياح بين الفلاحين فى الوجه القبلى عموما وعلى نطاق واسع فى منطقة أبو تيج . ومرة أخرى كانت أسباب هذا القلق هى السخرة بالإضافة إلى حقيقة جديدة وهى أن إسماعيل أرغم الفلاحين على العمل فى مزارعه الواسعة بأقل من الأجور العادية وقاد الانتفاضة رجل يدعى أحمد ادعى أنه من سلالة الرسول واعتبره الفلاحون « وليا » وأرسلت الحكومة آلاف الجنود وعددا من المدافع لمحاصرة الاقليم وسافر إسماعيل بنفسه لمواجهة هذه الحركة .

---

(١) قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ هـ ، ص ٥ ، ٧

(٢) Baer G. Op. Cit. PP 54, 99

وبعد مقاومة عنيفة قتل الشيخ وحطم الجيش عددا من القرى وأجلى الفلاحين أو هربوا من قراهم . وربما كان وراء هذه الحركة أسباب دينية لكن انضمام الفلاحين لها بأعداد كبيرة وإصرارهم على مقاومة الحكومة بالقوة المسلحة يؤكد حقيقة رغبة الفلاحين وإصرارهم على مقاومة الحكومة تحت أى شعار(١) .

ويذكر على مبارك تفاصيل هذه الانتفاضة التى يعرفها باسم واقعة قاو(٢) (١٢٨١/٨٠) (١٨٦٥/٦٤) وهى أن رجلا من الصعيد الأعلى يدعى أحمد الطيب زعم أنه شريف — من نسل الرسول — وكان يتردد على هذه المنطقة واجتمع عليه كثير من الناس وتعاهدوا على طاعته . ويذكر على مبارك أن السبب المباشر لهذه الواقعة أن أمة مسلمة لجأت إليه من ظلم سيدها المسيحى فرفع المسيحى شكواه إلى الحكومة فطلب حاكم المنطقة من الشيخ تسليم الجارية فامتنع وتوجه إليه ناظر القسم فلم يعبأ به . وأظهر عدم المبالاة بالحكومة واجتمع عليه كثير من فلاحى القرى المجاورة فأرسلت إليه قوة بقيادة مدير جرجا وأسيوط ومعهم بعض القوات فتمكن الشيخ ومن معه من التغلب عليهم فأرسلت قوات جديدة بقيادة شاهين باشا ومعهم عدد من المدافع وحدثت بين هذه القوات وجموع الفلاحين معركة استخدمت فيها قوات الحكومة المدافع وانتهت بقتل الشيخ وبعض من معه وأمكن القضاء على الثورة ونفى كثير من الفلاحين خارج البلاد وخربت قرى قاو والرياينة والشيخ جابر والنحارة وتفرقت نساء الفلاحين وذريتهم فى البلاد وسلبت أموالهم ومات كثير منهم فى الجبال ويفهم من رواية على مبارك أن الشيخ المذكور قام بتنظيم الفلاحين فى وحدات ، جعل لكل منها قائدا على طريق تنظيم القوات النظامية(٣) ، وكما كانت بداية حكم إسماعيل مصحوبة بحالة من عدم الاستقرار بين

---

(١) Ibid, P 99

(٢) قاو هى إحدى قرى مركز طما بمديرية جرجا

(٣) على مبارك ، المرجع السابق ، جـ ١٤ ، ص ٥٣

الفلاحين كانت السنوات الأخيرة من حكمه مميزة بعدم استقرار واضطراب واضحين بين الفلاحين . وهو الوضع الذى استمر حتى بداية الثورة العرابية . فقد شهدت السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل ضعف الحكومة وتدهور الاقتصاد بسبب التدخل الأجنبي الذى نسف هيبة الحاكم وزيادة الديون ليس فقط على الدولة بل أيضاً على الفلاحين .

كما شهدت هذه الفترة أيضاً كوارث طبيعية مثل الجفاف الذى ترتب عن الفيضانات المنخفضة فى سنتى ١٨٧٧ وسنة ١٨٧٨ ووباء الماشية الذى حدث فى سنتى ١٨٧٧ و ١٨٧٩[١] .

وقد أفاضت المصادر فى وصف الحالة التى تردى فيها الفلاحون فى السنوات الأخيرة من حكم إسماعيل فيقول بلنت « وكان الفلاحون فى ذلك الوقت فى أشد حالات الضنك وكان هذا هو العام الأول من الثلاثة أعوام الأخيرة المروعة فى حكم إسماعيل وكان إسماعيل صديق المفتش المشهور لا يزال فى أوج سلطته وحملة القراطيس الأجانب يجأرون مطالبين بدفع الأقساط والمجاعة على أبواب الفلاحين وكان من الأمور النادرة فى تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصاً فى الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره أكثر من قميص .. وغصت مدن الأرياف فى أيام الأسواق بالنساء اللاتى أتين لبيع ملابسهن وحليهن للمرابين الأروام لأن جامعى الضرائب كانوا فى قراهن والكرباج مشهراً فى أيديهم »[٢] .

ولقد نتج عن اتفاق جوشن وجوبير الذى سويت بمقتضاه ديون الخديوى أن أضيفت أعباء مالية قدرها ٧ مليون جنيه على عاتق الخزانة المصرية لم يكن تحصيلها من الفلاحين المفلسين ممكنا إلا باكراههم تحت وطأة الكرباج على ارتهان

---

(١) Baer G. Op. Cit, P 100

(٢) الفريد سكاون بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٢

أراضيهم للمرابين الأجانب الذين كانوا يرافقون جباة الضرائب فى كل مكان أثناء مرورهم فى القرى[1] .

ومما زاد الطين بلة أن النيل فى خريف عام ١٨٧٧ انخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز فى محصول سنة ١٨٧٨ ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل أن الطاعون البقرى تفشى بدرجة مروعة فى الماشية بالإضافة إلى هبوط سعر القطن هبوطاً كبيراً وكان نتيجة هذا كله أن ضربت المجاعة أطنابها فى الوجه القبلى بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة وإذ ذاك خرجت النساء بأطفالهن هائمات على وجوههن متنقلات من قرية إلى أخرى فى طلب لقمة من العيش حتى اضطررن فى كثير من الأحيان إلى التزود بما كن يلقينه من فضلات فى الطرق وحثالتها[2] .

وكان الآلاف الذين ماتوا جوعا بسبب قلة الغذاء فى الوجه القبلى نادراً ماتدفن جثثهم . وقد قرر أحد شهود العيان الذى كان ضمن اللجنة التى سارت فى النيل جنوبا فى شهر فبراير سنة ١٨٧٩ لحمل المؤن للمناطق التى أصابتها المجاعة أن عدد الأفراد الذين ماتوا جوعا نتيجة لنقص الطعام لا يقل عن عشرة آلاف يضاف إليها عدد آخر ماتوا نتيجة الأمراض التى أصابتهم بسبب الحرمان والعوز وكل هذا كان نتيجة مباشرة للفقر الناجم عن الضرائب الباهظة[3].

وفى سنة ١٨٨٢ كتب عبد الله نديم سلسلة من المقالات فى جريدة الطائف تحت عنوان مصر وإسماعيل سجل فى إحداها أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن تدلى بالمكان الذى كان زوجها يضع فيه

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧

(٢) تيودور روزستين ، المرجع السابق ص ١١٤

(٣) اليوت فرمان ، المرجع السابق ص ٢٣٨

نقوده وكان مدينا للحكومة بمبلغ ٤٥ قرشاً (١) .

وكان طبيعياً أن تنعكس حالة الفلاحين هذه فى شكل نوع من القلق أصبح ملحوظاً بصفة رئيسية فى المنطقة بين سوهاج وجرجا ، وظهر ذلك فى بداية الأمر فى حالات السرقة والقتل التى ظهرت فى تلك المنطقة لكن سرعان ما اتخذ الموقف شكلا مختلفاً فى سنة ١٨٧٩ عندما قوبل جامعو الضرائب والجنود الذين أرسلوا إلى المنطقة بمقاومة من الفلاحين الذين هربوا إلى الجبال وكونوا عصابات مسلحة .

وفى سنة ١٨٨٠ امتد الاضطراب إلى مناطق إنتاج الأرز وكانت الأسباب هى نفسها التى أدت إلى ثورة الاقليم سنة ١٨٤٦ ، فمن الطبيعى أن يعفى فلاحو مناطق إنتاج الأرز من السخرة بل أكثر من هذا فإن هذه المناطق تحتاج فى فصل العمل إلى أيد عاملة من المناطق المجاورة غير أنه فى سنة ١٨٨٠ حدث خروج على هذه القاعدة حين طلب فلاحو هذه المناطق للسخرة ونتيجة لهذا بدأ مشايخ القرى يتمردون على هذه الأوامر . وعندما استجابت الحكومة لهم وتراجعت عن أوامرها شجع هذا الوضع اقاليم أخرى على الاحتجاج ضد السخرة فقبض على كثيرين من الفلاحين ثم أفرج عنهم . لكنهم ظلوا على تمردهم فأعيد القبض عليهم مرة أخرى(٢) .

والحقيقة أن الفلاحين كانوا خلال حكم إسماعيل يحسون الظلم الواقع عليهم من جراء التمييز فى المعاملة بينهم وبين غيرهم من الفئات فى الريف وأصبح ذلك موضع شكواهم ، ففى تقرير عرض على تفتيش عموم الاقاليم ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٨٩ (١٨٧٢) حول شكوى مقدمة من أهالى ناحية النجارية بالغربية جاء فيه

---

(١) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٨٣

(٢) Baer G. Op. Cit. PP 100, 101

« إن مذكورين من الناحية تشكوا لتفتيش بحرى بأن زمام الناحية يبلغ ١٧٠٠ فدان منها على العربان ٨١٦ فدان والثانى على الاهالى والتعداد ٢٧٢ نفر ومنها جملة أنفار روك زراعتهم ١٦٠ فدان لم يطلعوا الاشغال ولم يدفعوا ما يخص الفدان .. » وببحث هذه الشكوى عن طريق ناظر قسم بسيون اتضح أن هناك تميزا فى المعاملة فأطيان العرب يدفع أصحابها ضرائب أقل ولا يذهب أحد من العاملين فيها إلى الاشغال العامة كما أن أطيان « الروك » ومساحتها ١٦٠ فداناً مملوكة لبعض العلماء ويدفع أصحابها أيضاً ضرائب أقل مما يدفعه الفلاحون وفى نفس الوقت لايذهب أحد من العاملين فيها إلى السخرة (١).

وهكذا كان التمييز فى المعاملة موضع شكوى الفلاحين وموضع سخطهم إلى جانب سوء الاوضاع التى عانوا منها طوال تلك الفترة وهى الاوضاع التى قادتهم إلى المشاركة الواسعة فى الثورة العرابية .

(١) دفتر قيد الصمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ ـ ١٨٩٤ ج ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، عن تقرير معروض على تفتيش عموم الاقاليم فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٨٩ نمرة ٢٥١ من تفتيش الوجه البحرى ، ص ٣٠٧ .

القوى الاجتماعية فى الثورة العرابيـة

قبل أن نعرض لمواقف القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية لابد أن نعرض لفئة لعبت دوراً بارزاً فى الثورة وهى فئة المثقفين.

وقد نشأت هذه الفئة من خلال عمليات التعليم المدنى والبعثات التى أرسلت إلى أوربا وعادت متشبعة بالفكر الليبرالى.

ومن خلال حركة الترجمة وإنشاء مدرسة الألسن بالإضافة إلى العناصر السورية التى جاءت إلى مصر بعد حركة البحرية الشامية نتيجة لبطش السلطان عبد الحميد واستبداده ووضع هذا الفريق نفسه فى خدمة كبار الملاك فكانوا يعملون فى صحافة الحزب الوطنى التى تألفت أساساً من جريدتى « مصر » و« التجارة » اللتين كان يمتلكهما أديب اسحق بينما أسندت رئاسة تحريرهما إلى ميخائيل عبدالسيد الذى لم يلبث أن أصدر جريدة الوطن ذات الصبغة السياسية البحتة وامتلأت هذه الصحف وغيرها من الصحف المصرية كالمفيد والحجاز والمحروسة والتنكيت والتبكيت بأحاديث الوطنية والحرية كما صارت تحمل حملات عنيفة على التدخل الاجنبى وبذلك أسهمت فى خلق رأى عام فى مصر وإلى جانب هؤلاء المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى الاوربى ، وجد تيار آخر هو التيار الاسلامى الذى يرجع إليه الفضل الاكبر فى ربط الحركة الوطنية بالقواعد الشعبية ويرجع الفضل فى ظهور هذا التيار إلى جمال الدين الافغانى (١٨٣٩ — ١٨٩٧) الذى حضر إلى مصر سنة ١٨٧١ فى أوج أزمة التغلغل الاجنبى واستبداد الخديوى وأخذ يدعو فى مبادئه الثورية إلى الوقوف ضد الطغيان والاستبداد والأخذ بالنظم الدستورية وكان من أبرز دعوته فكرة الجامعة الإسلامية التى تقوم على تضامن الشعوب والدول الإسلامية لمواجهة الموجة الاستعمارية الغربية واعتبر الخطوة الأولى فى

ذلك قيام نظام ديمقراطى فى البلدان الإسلامية . لهذا بدأ بمصر حيث المعركة ضد الاستعمار الأوروبى على أشدها والمطالبة بالحياة الديمقراطية أكثر إلحاحاً[١]، واتصل جمال الدين الأفغانى ببعض طلبة الأزهر وخريجيه كالشيخ محمد عبده وسعد زغلول وغيرهم وكان لتعاليمه أكبر الأثر فى انتشار الحركة الوطنية فى أنحاء البلاد وعبر الشيخ محمد عبده عن ذلك بقوله « وكان طلبة العلم وطلبة جمال الدين ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم فاستيقظت مشاعر وانتبهت عقول وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد وبخاصة القاهرة »[٢] . وقد كانت مجموعة المثقفين الدينيين الذين تأثروا بتعاليم جمال الدين الافغانى تعتقد أنه من الممكن تخليص مصر من الحكم الاستبدادى عن طريق وجود حكومة دستورية وإصلاح الإسلام باتباع مبادئه[٣] . وقد ربطت الاحداث بين الاتجاهين الوطنى والليبرالى حين ربط المصريون بين الأزمة المالية واستبداد الخديوى[٤] . وكان قطاع المثقفين هو أسرع القطاعات فى الالتحام بالثورة .

لقد كان تنظيم كبار الملاك لأنفسهم بالتضامن مع عناصر البورجوازية التجارية التى أصبح بعض أفرادها من كبار الملاك وهو قطاع يمثله حسن موسى العقاد فى حزب سياسى هو الحزب الوطنى الذى اتخذ من حلوان مركزاً له وجاء فى برنامجه « أنه ينوى النهوض بالشعب عن طريق تقدم التعليم الذى يناسب عاداته وتقاليده ويرى أنه من الضرورى أن يعرف الشعب حقوقه وواجباته ويرفض

---

(١) د . محمد أنيس الحركة الوطنية فى مواجهة الاستعمار الأوروبى

(٢) د . محمد أنيس و د . السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٢٤ ، ١٢٥

(٣) Afaf Lutfe al Sayyid Egypt and Cromer London 1968 p 8.

(٤) د . أحمد عبد الرحيم ، تاريخ الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، ص ٦٠

الحزب كل تدخل أجنبي أو وجود وزراء يمثلون نفوذاً أوربياً خاصاً . وظهور معارضة الأعيان داخل مجلس شورى النواب ضد الوزارة وإصرارهم على نظر المسائل المالية وخاصة الميزانية والتقاء الفئتين – كبار الملاك والأعيان – بمجموعة الضباط الساخطين فى الجيش وقيادتهم للأمة فى جبهة عريضة ضد التغلغل الأجنبي الاقتصادي والسياسى وضد النظام الاستبدادى لحكام أسرة محمد على هو بداية الثورة الديمقراطية الأولى المعروفة بالثورة العرابية[1] . ويمثل الاجتماع الذى تم فى ٢ أبريل سنة ١٨٧٩ – فى منزل إسماعيل راغب باشا وحضره ستون من أعضاء مجلس شورى النواب وستون من العلماء والهيئات الدينية فى مقدمتهم شيخ الإسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود و٤٢ من الأعيان والتجار و٧٢ من الموظفين و٩٣ من الضباط والذى أسفر عما عرف باللائحة الوطنية أو المحضر الأهلى[2] . البداية التاريخية للثورة وسوف نتابع مواقف القوى الاجتماعية المختلفة فيها .

---

(١) د . محمد أنيس ، الحركة الوطنية فى مواجهة الاستعمار الأوربى ، المصدر السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ج ٢ ، ص ١٨٤

موقف كبار الملاك الأتراك .

فى الاجتماع الذى صدر عنه مشروع اللائحة الوطنية برز دور كبار الملاك فى قيادة الثورة . فقد كان فى مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا وإسماعيل راغب باشا وجميعهم من كبار الملاك الاتراك وبرز محمد شريف باشا فى هذه المرحلة كزعيم سياسى اتجهت اليه الانظار لتأليف وزارة وطنية مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأجنبى والحكم الاستبدادى وإقرار نظام دستورى يحقق للأمة أهدافها .

وكان إسماعيل راغب باشا أحد أعضاء اللجنة التى وضعت اللائحة الوطنية التى صدرت عن هذا الاجتماع والذى كان أبرز ما جاء فيها أن إيرادات مصر كافية لمواجهة التزاماتها المالية وذلك فى مواجهة مشروع ريفرز ولسون الذى أعتبر البلاد فى حالة إفلاس . كما طالب مشروع اللائحة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية الأوربية عن طريق إقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمامه وأخيراً طالب مشروع اللائحة بالابقاء على دين المقابلة(١).

وجاء شريف على رأس الوزارة التى كان عليها أن تضع هذه المطالب موضع التنفيذ بعد أن وافق الخديوى إسماعيل على مشروع اللائحة الوطنية وأبلغها إلى قناصل الدول . وكان تشكيل الوزارة يعكس قيادة كبار الملاك الاتراك للحركة الوطنية فى هذه الفترة المبكرة فعين إسماعيل راغب باشا للمالية وشاهين باشا للجهادية وزكى باشا للاشغال العمومية وذو , ناللدقانية ومحمد ثابت باشا

---

(١) الرجع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

للمعارف وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الأقاليم القبلية والبحرية واحتفظ شريف باشا لنفسه بالداخلية والخارجية إلى جانب رياسة الوزارة . وعين حسن راسم باشا رئيس لمجلس شورى النواب[1].

ووافقت وزارة شريف على استمرار مجلس شورى النواب فى انعقاده وكان هذا يعنى تأييدها للمجلس فى موقفه التاريخى من وزارة توفيق ورياض .

وفى جلسة ٢ يونيو سنة ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب حقيق وفيها تقرر للمجلس حق إقرار القوانين وإقرار الميزانيــــة وأصبحت الوزارة مسئولة أمامه[2].

غير أن الحوادث تطورت بعد ذلك فعزلت الدول الأوربية إسماعيل عن طريق الباب العالى . وجاء توفيق فعصف بالانجازات التى حققتها الحركة الوطنية فى الفترة السابقة فاستقالت وزارة شريف والغى توفيق مشروع اللائحة الأساسية لمجلس النواب وأعاد المراقبة الثنائية وأعلن الحكم المطلق فى البلاد فاغلق الصحف الوطنية وصدر قانون التصفية لتسوية الديون الذى الغى بمقتضاه قانون المقابلة .

وفى هذه المرحلة تردد كبار الملاك فى مواصلة الكفاح ضد الاستبداد والتدخل الاجنبى وأصبحت الظروف مهيئة لأن يقود العسكريون الحركة الوطنية وقبل أن يتراجع كبار الملاك عن الثورة بشكل نهائى كان الضباط الوطنيين قد اختاروا أحمد عرابى لقيادتهم وأقسموا على أن يفدوه ويفدوا الوطن بأرواحهم وتم ذلك حين أصدر توفيق بناء على نصيحة عثمان رفقى ناظر الجهادية أمراً فى ٣١ يوليو سنة ١٨٨٠ يحول دون ترقية الضباط من تحت السلاح وكان هــــذا الأمر يستهدف الضباط المصريين ويحول دون حصول أى مجندين جدداً على رتب

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨٩ ، ١٩٢

(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٤

الضباط ، وعندما علم الضباط بهذا القانون ثارت ثائرتهم وفى الاجتماع الذى عقدوه بمنزل أحمد عرابى ليلة ١٦ يناير سنة ١٨٨١ لمواجهة الموقف تقرر إختيار أحمد عرابى لقيادتهم فى تحركهم كان من بين الحاضرين فى هذا الاجتماع الميرلاى عبد العال حلمى قائد الآى طره والميرلاى على فهمى قائد حرس الخديوى (الآلاى الأول) والبكباشى محمد عبيد من نفس الآلاى وأحمد عبد الغفار قائمقام الآى الفرسان(١). وهو الاجتماع الذى إنتهى بتحرير العريضة التى قدمها الضباط الثلاث أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى إلى رياض باشا فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ وطالبوا فيها بعزل ناظر الجهادية عثمان رفقى ، ثم تطورت الحوادث فيما عرف بحادث قصر النيل حين قبض على أحمد عرابى وزملائه فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ وحوكموا أمام مجلس عسكرى ونتيجة لذلك زحف محمد عبيد على رأس فرقته إلى قصر النيل وهاجموا مقر وزارة الجهادية وأخرجوا عرابى وزميليه وتوجهوا جميعاً إلى سراى عابدين حيث جددوا مطلبهم بعزل عثمان رفقى من نظارة الجهادية فلم يسع الخديوى إلا الاستجابة فأقال عثمان رفقى وتعين محمود سامى البارودى ناظر للجهادية(٢).

وكانت الخطوة التالية فى تأكيد زعامة العسكريين لقيادة الحركة الوطنية هو ما عرف بحادثة عابدين حين قاد عرابى وزملاؤه فرقهم فى شكل مظاهرة عسكرية وزحفوا إلى ميدان عابدين تحف بهم الآلاف من سكان القاهرة ووفود الأقاليم فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وقدموا للخديوى مطالب أكثر تحديداً وهى كما جاءت على لسان أحمد عرابى : إسقاط وزارة رياض وتأليف مجلس نواب وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين فى فرمانات السلطانية ولم يكن أمام الخديوى سوى الاستجابة لهذه المطالب(٣).

وإذا كان كبار الملاك قد أيدوا هذه الخطوة باعتبار أن إقامة حياة نيابية هو مطلبهم الرئيسى ، إلا أن عنف التحرك وشعبيته قد أصابهم بالخوف والقلق وخاصة العناصر التركية والشركسية من أمثال شريف باشا ، ومن ثم بدأت

(١) مذكرات أحمد عرابى جـ ١ ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) د. محمد أنيس المصدر السابق ص ٢٠ ، ٢١ .

— عبد الرحمن الرافعى — الثورة العرابية والاحتلال البريطانى ، ص ٨٨ ، ٩٦ .

(٣) مذكرات أحمد عرابى جـ ١ ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ .

محاولات كبار الملاك التآمر على الثورة مؤيدة فى ذلك من القوى الأجنبية فشريف باشا يشترط لتوليه الوزارة إبعاد الفرق الثائرة بقيادة أحمد عرابى وعبد العال حلمى خارج القاهرة وهو نفس المطلب الذى طلبته انجلترا فيما بعد فى المذكرة المشتركة الثانية فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وقد وافق عرابى على هذا حتى لا يعطى فرصة للشقاق داخل صفوف الحركة الوطنية وغادر القاهرة فى ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ فى مظاهرة شعبية حاشدة وكان شريف يهدف من هذا الموقف إبعاد الجناح العسكرى الاكثر ثورية فى الحركة وإتاحة الفرصة للعناصر المعتدلة من الاعيان من كبار الملاك لتأخذ زمام المبادرة مرة أخرى حتى يسترد الخديوى سلطته المتداعية(١).

وعلى هذا فقد شرعت وزارة شريف فى إجراء انتخابات جديدة جاء على أثرها مجلس جديد لشورى النواب إفتتحه الخديوى فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وقدم شريف باشا مشروع لائحة حرمت المجلس من حق مناقشة الميزانية وإقرارها وهو الأمر الذى رفضه الأعيان ومن ثم حدثت الازمة بين شريف ومجلس شورى النواب. وهنا أحست إنجلترا وفرنسا بضرورة مؤازرة الخديوى وكبار الملاك الاتراك فى مواجهة الحركة الوطنية المتزايدة فأرسلت المذكرة المشتركة الأولى فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ وفيها تعهدت الدولتان بتأييد الخديوى فى موقفه المعارض للحركة الوطنية وتتواعدان بالتدخل المسلح إذا لزم الأمر للابقاء على نفوذ الخديو وللمراقبة المالية الاوربية وتضمنت المذكرة دعوة صريحة لحل مجلس شورى النواب وتعطيل التجربة الدستورية. وإزاء هذا أسرع العسكريون إلى تسليم زمام الموقف وكان عرابى قد عاد قبل ذلك إلى القاهرة لمراقبة الموقف عن كثب. وأجبر المجلس شريف الذى أصر على موقفه على الاستقالة وتولى محمود سامى

---

(١) تيودور روذشتين، المرجع السابق، ص ٢٣٨، — د. محمد أنيس ود. السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ١٤٠، ١٤١.

البارودى رياسة الوزارة الجديدة التى عرفت بوزارة الثورة وكان فيها أحمد عرابى وزيراً للجهادية وكان ذلك انتصاراً للحركة الوطنية فى مواجهة الخديوى والأتراك والمراقبة الثنائية وأصدرت وزارة البارودى فى ٧ فبراير اللائحة الأساسية أو دستور الثورة متضمنا مبدأ المسئولية الوزارية وحق المجلس فى إقرار الميزانية(١).

وكان طبيعياً أن يواصل كبار الملاك الأتراك تآمرهم على الثورة لحدثت المؤامرة الشركسية التى كانت تهدف إلى اغتيال أحمد عرابى ورفاقه . ويرى البعض أنها دبرت بالاتفاق مع شريف وفى منزله وشارك فيها راتب باشا وعثمان رفقى وغيرهم من أعوان الخديوى اسماعيل(٢) . وهى المؤامرة التى حدث بسببها الصدام بين الخديوى ووزارة الثورة حين رفض الخديوى التصديق على الحكم الذى قضى بتجريد أربعين من الضباط الشراكسة الذين اشتركوا فى المؤامرة من بينهم عثمان رفقى من رتبهم ونفيهم إلى السودان . وما لبثت الوزارة أن استقالت بسبب قبول الخديوى للمذكرة المشتركة الثانية التى قدمتها إنجلترا وفرنسا فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ وطلبتا فيها إسقاط وزارة البارودى وإبعاد أحمد عرابى خارج القطر وزميليه على فهمى وعبد العال حلمى إلى الارياف(٣).

وعلى طريق التآمر دبر الخديوى وبتنفيذ عمر لطفى مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ حتى يظهروا عرابى بمظهر العاجز عن حفظ النظام ويوجدوا أمام انجلترا مبرراً للتدخل(٤).

وعندما نشب القتال انضمت عناصر جديدة من كبار الملاك لموكب الخيانة

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦

(٢) تيودور روذستين ، المرجع السابق ص٢٩٣

(٣) د . محمد أنيس ود . السيد رجب حراز ، المرجع السابق ص ١٤٦ ، ١٤٧

(٤) تيودور روذستين المرجع السابق ص ٣١٨ ، ٣١٩

من أمثال راغب باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وعلى مبارك وغيرهم[١].

وفى الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة التل الكبير (١١ يوليو - ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) نشطت العناصر الموالية لكبار الملاك فى السلطة لتخريب الثورة فالخديوى أرسل أحد معاونيه عثمان بك رأفت الذى تزيا بزى الفلاحين إلى بنى سويف لاستمالة الاهالى لصف الخديوى[٢].

وفى المنيا قام مديرها محمد شاكر باشا بتحريض عمد ومشايخ القرى على التوقف فى تقديم احتياجات الجهادية وتقرر عزله[٣].

وفى مديرية البحيرة رفض رستم باشا رئيس قومسيون الأراضى الاميرية إعطاء الكميات المطلوبة من المحاصيل للجيش بالثمن بدعوى أنها من حق الدائنين الانجليز والفرنسيين وكان رد أحمد عرابى « أن الحالة الراهنة تقتضى بعدم الالتفات لحقوق أحد ما دامت البلاد فى حالة حرب »[٤]. وفى مركز طلخا بمديرية الغربية هاجم ناظر زراعة تفتيش طلخا التابع للقومسيون مشايخ ناحيتى ميت الفرقا وجوجور أثناء قيامهم بالفلاحين المطلوبين للجهادية وحجزهم بالتفتيش وارغامهم على العمل فى زراعة التفتيش[٥]. وفى سوهاج سجن مدير جرجا الفلاحين

---

(١) عبد الرحمن الرافعى المرجع السابق ص ٣٧٦ ، ٣٨٤

(٢) دار المحفوظات ، دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ص ١٧٨ تلغراف رقم ١٦١١ صادر إلى جميع المديريات

(٣) المصدر السابق ص ٧١ تلغراف رقم ٦٧٥ صادر جهات سايرة فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ .

(٤) دار الوثائق الثورة العرابية محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ملف رقم ٨/٥٣/ د ٨ أحمد عرابى خطاب من أحمد عرابى إلى وكيل الجهادية فى ٢ شوال سنة ١٢٩٩ .

(٥) دار المحفوظات ، دفتر جزء ثانى صادر التلغراف من الجهادية من احدى أغسطس سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ٢١٠٤ فى ٢٠ أغسطس من وكيل الجهادية إلى النظارة ٣٨٠

الذين تطوعوا للقتال إلى جانب الجيش[١].

ويمكن تفسير الانسحاب المبكر لكبار الملاك الاتراك والشراكسة من معسكر الثورة وتحولهم للتآمر عليها على ضوء الحقائق الآتية :

(١) لم تكن مشاركة كبار الملاك الاتراك والشراكسة فى الحركة الوطنية كاملة فى البداية وقفت عناصر كثيرة من هذه الطبقة ضد الحركة الوطنية مثل رياض ونوبار وعثمان رفقى وغيرهم وحتى الذين شاركوا فى الحركة من أمثال شريف لم يكونوا يختلفون كثيراً عن غيرهم من الاتراك فى عدائهم للمصريين واحتقارهم لهم . ففكرة الدستور عند شريف وأمثاله من وجهاء الاتراك تنحصر فى انتزاع السلطة من الخديوى ووضعها فى أيدى طبقتهم التى يعتبرها شريف وحدها هى الصالحة لحكم البلاد[٢].

فشريف كان تركيا متفرنجا لا يخلو من الغطرسة واحتقار الفلاحين وهما الوصفان اللذان كانا يميزان طبقته .

وقد عبر شريف عن نفسه بعد أن نشب الخلاف بينه وبين مجلس شورى النواب حول لائحة المجلس فقال لبلنت « أن المصريين أطفال ويجب أن يعاملوا معاملة الأطفال لقد قدمت لهم الدستور الخليق بهم فان لم يرضهم كان عليهم أن يعملوا بدونه . إننى أنا الذى أنشأت الحزب الوطنى أنهم لن يستطيعوا العمل بدونى ولا شك أن هؤلاء الفلاحين فى حاجة للارشاد »[٣].

---

(١) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ للتلغراف من وكيل الجهادية إلى أميرلاى سوارى يوماج رقم ٧٠٩ ص ١١٧

(٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ص ١٥٩

(٣) الفريد بلنت ، المرجع السابق ص ١٤٣

(٢) أن كبار الملاك الأتراك من البداية كانوا يشعرون بقلق متزايد من جراء نمو طبقة الأعيان ففى أوراق حككيان عن مديرية الشرقية سنة ١٨٤٦ يذكر .

« أن المديرين الاتراك قد اشتكوا من أن مشايخ القرى قد أصبحوا فى سمنة الخنازير وأن كثيرين منهم أصبحوا مفرطين فى الغنى عن طريق نهب الفلاحين الفقراء وإذا نحن سمحنا لهم باستمرار تكديس الثروة فانهم سوف يجدون الشجاعة لطردنا من البلاد جميعاً »[1] . وقد برز هذا التناقض مع تطور أحداث الثورة . فقد شعر مشايخ القرى أن الوقت قد حان للتخلص نهائيا من سيطرة الباشوات الاتراك[2].

(٣) ووصولا لهذا الهدف سيطر الخوف على كبار الملاك الاتراك فترك بعضهم البلاد من أمثال حيدر باشا[3] وعائلات يكن الحس التى كانت فى طريقها إلى مغادرة البلاد[4].

وكان طبيعياً أن يواجه أحمد عرابى خيانة البعض باجراء مقابل فطلب فى تلغراف أرسله إلى المجلس العرفى مصادرة أملاك ثلاث من الفئات « . . من سبق انحيازهم للعدو والذين سوء طويتهم توجبهم للانحياز فى المستقبل والذين تركوا

---

(١) Baer G. Op. Cit. 49.

(٢) Ibid 58

(٣) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، محفظة رقم ٣٠ تقريرات عن حادث ضرب الاسكندرية واجتماعات العرابيين ملف رقم ٢٠٣/٢٠ شهادة محمود باشا الفلكى .

(٤) دار الوثائق الثورة العرابية . محفظة رقم ١٤ قضايا المتهمين ملف رقم ٢/٣١٨/١٤ أوراق مضبوطة بمنزل المتهمين . محمد بك الزمر .

أوطانهم وأموالهم فرارا من مقابلة العدو »[1] . وبالفعل تم مصادرة أملاك سلطان باشا وأقاربه الذين هربوا فى الجبال فرارا من الاعتقال ومن بينهم حسن شعراوى[2].

---

(١) الثورة العرابية ـ محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ملف رقم ١٧/٤٠٨ أيعقوب سامى.

(٢) دار الوثائق . الثورة العرابيـة . محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ملف رقم ٩/٨١ أحمد قاشد . تلغراف من مدير المنيـا وبنى مزار إلى وكيـل الجهادية فى ١٩ شوال سنة ١٢٩٩ هـ .

موقف الأعيان فى الثورة العرابيـة

رأينا كيف كان مجلس شورى النواب الثالث (١٨٧٦/١٨٧٩) هو البادىء بمناقشة الأوضاع المالية المتردية فى نهاية عصر إسماعيل وكان أعضاؤه هم الذين تصدروا لاستبداد رياض وطالبوا بضرورة مناقشة الميزانية ورفضوا فض المجلس إلا بعد مناقشة الميزانية وإقرار مبدأ المسئولية الوزارية وكان الأعيان هم الذين نقلوا المعركة خارج المجلس حين قدم النواب الموجودون فى القاهرة عريضة الخديوى إسماعيل فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ اعترضوا فيها على مسلك الوزارة وامتهانها لحقوق المجلس واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وزارة توفيق وكانت تنوى إصداره وتعلن فيه أن الحكومة فى حالة إفلاس وأعلنوا عزمهم على رفض المشروع وامتناعهم عن تنفيذه[1] .

ومن ناحية أخرى شارك نواب المجلس وجلهم من الأعيان فى الجمعية الوطنية التى أصدرت اللائحة الوطنية التى أسفر عنها اجتماع ٢ أبريل سنة ١٨٧٩[2] .

وخلال النكسة التى حدثت فى بداية عهد توفيق كان الأعيان أكثر الفئات تأثراً بها فإلغاء دين المقابلة كان يعنى ضياع الأموال التى دفعوها ثم عودة الضرائب لما كانت عليه وكان طبيعياً أن يكون الأعيان أكثر العناصر سخطاً لإلغاء هـذا القانون[3] . وقد وقف الأعيان إلى جانب الضباط فى حادثة عابدين ، وفى المرحلة التالية كان شريف والإنجليز يطمعون فى ضرب الثورة عن طريق التفريق بين قادة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل جـ ٢ ص ١٧٩ ، ١٨٠

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٢

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال البريطانى ، ص ٧٤

الجيش والأعيان ففى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ أكد شريف باشا لماليت بأنه ينوى أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وأنه يأمل أن يصبح المجلس تدريجياً هو الممثل الشرعى لحاجات البلاد الداخلية وبهذا يجرد الجيش من الصفة التى انتحلها فى الحركة الأخيرة (٩ سبتمبر سنة ١٨٨١)(١) .

وعقب تأليف وزارة شريف قدم الأعيان مع باقى الفئات عريضة موقع عليها من ١٦٠٠ شخص يطالبون فيها بمجلس نيابى على أسس أكثر ليبرالية من سابقيه(٢).

وبينما كان شريف يرى أن انتخابات المجلس سوف تتم على أساس القاعدة الضيقة التى حددها قانون سنة ١٨٦٦ كان عرابى والأعيان يرون أن الانتخابات يجب أن تتم على أساس اللائحة التى وضعها شريف نفسه فى الشهور الأخيرة من حكم إسماعيل . وإن كان عرابى والأعيان قد وافقوا فى النهاية على رأى شريف(٣) .

وتمت الانتخابات وجاء التركيب الاجتماعى للعضوية يكاد يكون مقصوراً على الأعيان وهو لا يختلف فى ذلك عن المجالس السابقة وإن كان ممثلوه جاءوا من أكثر أسر الأعيان غنى وكان من بينهم عدد من الأعضاء الذين سبق انتخابهم فى المجالس السابقة ممن تمرسوا بالحياة النيابية من أمثال محمد بك الشواربى وهلاك بك وابراهيم بك الوكيل وعلى بك شعير والسيد أفندى الفقى وأحمد أفندى عبد الغفار وأحمد بك أباظة ومحفوظ أفندى رشوان(٤) . وعندما عرض شريف مشروع اللائحة الأساسية على المجلس فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٢ رفضها الأعضاء وانتهوا إلى ضرورة إقالة وزارة شريف بعد تقديم إنجلترا وفرنسا للمذكرة المشتركة الأولى التى لعبت دوراً فى التقريب بين الأعيان والعسكريين . وفى الموقف المتشدد الذى وقفه الأعيان

---

(١) تيودور روزستين ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص ١٦٩

(٣) تيودور روزستين ،المرجع السابق ص ٢٤٣

(٤) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤

من وزارة شريف التى رأوا فيها أداة لتنفيذ المخططات الأجنبية[١] . وخلال الفترة الأولى من وزارة البارودى التى أعقبت وزارة شريف كاد الوفاء يكون تاماً بين المجلس الممثل للأعيان وبين الوزارة التى أعطت للمجلس كل سلطاته فى اللائحة التى أصدرتها فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢[٢] .

غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلا فسرعان ما بدأ كبار الملاك من الأعيان يتخلون عن الثورة خلال التطورات التى أعقبت المؤامرة الشركسية عندما نشب الخلاف بين الوزارة والخديوى توفيق . وخلال هذه الأزمة أخذ سلطان باشا يدس الدسائس لقلب الوزارة بينما رأى بعض الأعيان فى المجلس ضرورة التساهل إذا أريد بذل مجهود آخر للمصالحة وإنهاء الأزمة ولم يكن هؤلاء ينشدون سوى مصلحتهم دون النظر لأى إعتبارات أخرى[٣] .

وعندما استقالت وزارة البارودى فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ نتيجة لقبول الخديوى المذكرة المشتركة بعد أن رفضتها الوزارة بدأ الصراع بين قادة الثورة من جانب وكبار الملاك والخديوى من جانب آخر يدخل مرحلة جديدة انضم خلالها كبار الأعيان إلى معسكر الخديوى والإنجليز من أمثال سلطان باشا وبعض أعضاء مجلس شورى النواب .

ففى الإجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا مساء يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ وحضره عدد من النواب وضباط الجيش طالب الضباط بصراحة بعزل الخديوى لكن هذه الفكرة أزعجت الأعيان فلم يوافق على فكرة عزل الخديوى من النواب الحاضرين سوى خمسة أعضاء هم أمين الشمسى ، ومهنى أبو عمر ، ومراد السعودى ، وابو عبد الله من نواب الشرقية ومحمد أفندى من نواب المنيا ورفض الباقون وعلى

---

(١) تيودور روزستين ، المرجع السابق ، ص ٢٦٦

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٨ — ٢٥٤

(٣) تيودور روزستين ، المرجع السابق ، ص ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

رأسهم سلطان باشا رغم الضغط الذى مارسه الضباط على النواب فى هذا الإجتماع[١].
وهو الموقف الذى انتهى ببعضهم إلى الخيانة والتآمر على مصلحة البلاد لحساب
الأجنبي والخديوى . وتلا استقالة وزارة البارودى فترة من القلق استطاعت قوى
الثورة خلالها مؤيدة بالقوى الشعبية أن يأخذ زمام المبادرة فى الموقف مرة أخرى
حين أرغم الضغط الشعبي والضباط الخديوى على إعادة أحمد عرابى لنظارة
الجهادية[٢] .

وفى الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة التل الكبير نشط سلطان باشا
وبعض الأعيان فى طعن الثورة من الخلف ملتقياً فى ذلك مع الخديوى والأتراك
والإنجليز ، وبعد أن أعلن السلطان العثمانى عصيان أحمد عرابى ورفاقه وجد
الخديو ومن معه أن الفرصة أصبحت مواتية للعمل ضد الثورة فعقب واقعة
القصاصين الأولى (٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢) أرسل الخديوى إلى الاسماعيلية
وفداً مؤلفاً من سلطان باشا وعمر لطفى وعثمان رأفت وغيرهم ومعهم أعداد كبيرة
من قرار السلطان بعصيان عرابى ، ومنشور الخديوى الذى يدعو فيه إلى مساعدة
الإنجليز فى محاولة لتجنيد بعض الضباط المصريين للعمل ضد بلادهم كما كلف بعض
أعضاء الوفد المذكور بالتنقل فى الريف للتأثير على بعض العمد والأعيان للانضمام
للخديوى وعصابته واستطاعوا فعلا إقناع بعض العناصر بالانضمام إليهم ومساعدة
الإنجليز من أمثال السيد الفقى عمدة كشيش ، وأحمد عبد الغفار عمدة تلا وكلاهما
كان عضواً بمجلس شورى النواب ونجح هؤلاء الأعيان ومعهم سلطان باشا فى تجنيد
بعض الضباط لطعن الجيش فى ظهره وهى الخيانة التى لعبت الدور الرئيسى فى هزيمة
الجيش فى التل الكبير فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢[٣] . وهكذا إلتقى كبار الملاك من

---

(١) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢٠ تقريرات عن حادثة ضرب الاسكندرية
واجتماعات العرابيين ، ملف رقم ٢٠/١٧٤ سلطان باشا .

(٢) مذكرات أحمد عرابى ، جـ ١ ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٣) مذكرات أحمد عرابى ، الجزء الثانى ، كتاب الهلال ، مارس سنة ١٩٥٣ ،
ص ١٧ ، ٢٣ .

الأعيان والذوات والخديوى لضرب الثورة وتسليم البلاد للإنجليز ويمكن تفسير موقف كبار الملاك من الأعيان على ضوء حقيقتين يمكن استخلاصهما من سير الحوادث فى الثورة :

الحقيقة الأولى : هى أن كبار الملاك من الأعيان كانوا يهدفون من خلال المشاركة فى الثورة إلى الحصول على قدر أكبر من المشاركة فى السلطة فى إطار النظام القائم ولم يكن كبار الأعيان يستهدفون إحداث تغيير أساسى فى المجتمع أو فى نظام الحكم بعكس المثقفين المتأثرين بالفكر الليبرالى وقادة الثورة من العسكريين(١) . ومن ثم فقد راعهم طلب العسكريين عزل الخديوى فى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا مساء ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ .

الحقيقة الثانية : هى عنف حركة الفلاحين وصغار الأعيان فى الريف ومهاجمتهم لأراضى بعض كبار الملاك ومطالبتهم صراحة بتقسيم الأرض على الفلاحين وهو موقف كان واضحاً فى مديريات المنيا وأسيوط والبحيرة حيث الملكيات الكبيرة(٢).

وهنا تبرز حقيقة أخرى حول مواقف القوى الإجتماعية فى الثورة العرابية ، وهى أنه إذا كانت حركة الفلاحين فى الريف قد أزعجت كبار الملاك من الأعيان فإن حركة جماهير المدينة قد أزعجت المجلس العرفى الممثل للطبقة الوسطى المصرية(٣)

---

(١) د . محمد أنيس ، الحركة الوطنيه فى مواجهة الإستعمار الأوربى ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٢) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٤/١٢ ، قضية عثمان حسن محمدة أبو حسيبة بمديرية المنيا .

ـ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٩/٧ قضية أحمد حسنين أبو المكارم وآخرين ، ملف رقم ٣٥/٧ قضية أحمد رزق شيخ ناحية السمطا وآخرين .

(٣) وهو المجلس الذى تشكل من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط بعد أن ثبت انحياز الخديوى صراحة للانجليز بعد ضرب الاسكندرية لادارة شئون البلاد .

حين رفض تسليح جماهير المدينة وتدريبهم فقد طلب أحمد عرابي في خطاب له في نهاية شعبان سنة ١٢٩٩ (١٦ يوليو سنة ١٨٨٢) إلى المجلس العرفي تشكيل حرس أهلي من الأهالي بعد تدريبهم لحفظ الأمن بالمدن في حالة استدعاء رجال الأمن (المستحفظان) على أن تعين لهم قيادات من الضباط المتقاعدين وجاء في هذا الخطاب «... حيث أنه يلزمنا أن نكون على هيئة الاستعداد التام لكل ما يتوهم حدوثه، وأنه ربما يلزم حضور عساكر المستحفظين بالمدن في أوقات القتال فمن الضروري الشروع في ترتيب الحرس الأهلي بأن ينتخب من الأهالي من يقدر على حمل السلاح ويجري تعليمهم حمل السلاح ...»[1].

وقد رفض المجلس العرفي بجلسته في ٧ رمضان سنة ١٢٩٩ (٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢) فكرة تشكيل هذا الحرس وترك العاصمة تحت رحمته وجاء في هذا القرار «إنه لا يؤتمن للحرس الأهلي على حراسة العاصمة .. وان عسكر حرس المحروسة أي العاصمة لا يصير تحركهم في أي وقت مع الجيش المحارب بل يصير إبقاؤهم بالعاصمة وأن الذي يجري تعليمهم من المتطوعين من الأهالي الذين لهم قدرة على حمل السلاح يكون أجرى تعليمهم بالالايات بعد تتميم نظامها ويسافروا مع الجيش عند الاقتضاء ..»، وكان ذلك بناء على مذكرتين الأولى مقدمة من يعقوب سامي وكيل الجهادية ورئيس المجلس وجاء فيها «إنه لا يؤتمن الحرس الأهلي إذا تحولت عليه حراسة العاصمة»، والأخرى مقدمة من إبراهيم فوزي مأمور ضبطية مصر وجاء فيها أيضاً، «... إنه يخشى على البلاد منهم إذا سلمت إليهم حراستها عند توجه المستحفظين إلى القتال ..»[2]. لقد خشيت البرجوازية المصرية أن تترك وجها لوجه دون حماية أمام الجماهير المسلحة. وهكذا أزعجت حركة الجماهير

---

(١) يوضح الخطاب — بعد ذلك طريقة تدريب هؤلاء المتطوعين وتنظيمهم وترتيب قيادات لهم.

(٢) دار الوثائق، الثورة العرابية، محفظة رقم ٢١ قرارات الجمعية العمومية والمجلس العرفي، ملف رقم ٢١/٦ قرارات.

أنه كان يملن ، أن الخديوى لا يصير قبوله فى العودة لمصر هو ومن معه من الذوات مادامو انفصلوا عن الجيش وصاروا إنكليز ، وأنه كان يتوجه إلى المنيا ويعود لأجل تشهيل الطلبات ويتوجه إلى مراكز الجيش بكفر الدوار والتل الكبير وحال عودته كان ينادى بأعلى صوته يا وطنيين يلزمكم المجاهدة والقيام بنصرة إخوانكم الجهادية لأن الخديوى باع القطر للانكليز فذبوا عن وطنكم العزيز ببذل جميع أموالكم ورجالكم لعدم تمكين عودة الخديوى ومن معه .. »[1] .

أما إبراهيم بك الشريعى فقد جاء فى الإتهام الموجه إليه أنه كان هو وآخرون « .. يحرضون الأهالى على التبرعات وتقديم المساعدات للجيش العاصى وأنه بذل غاية جهد، فى إغراء كثير من بلاد قسم قلوصنا الكائن به بلدة ناحية سمالوط مثل مشايخ وانفار نواحى هيبا وبنى سمرج ونزلة شناوى وعزبة القهادير وشوشة وطرفة وسيلة ودلقام العطف وتوجهوا بالفعل للمحاربة بأسلحتهم وخيولهم »[2] .

أما المجال الثانى : فهو التبرعات التى قدمها الأعيان والتى مكنت أحمد عرابى من الصمود بعد أن تسلم خزانة الدولة خاوية ، فقد أخذ السير كلفن المراقب المالى الإنجليزى الأموال الموجودة بخزانة الدولة وأنزلها بالاسطول الإنجليزى قبل إعلان الحرب بأيام وكذلك الأموال الموجودة بصندوق الدين حملها الأعضاء القومسيون إلى السفن الحربية بالاسكندرية[3] .

وقد برز فى مجال التبرع للجيش عدد من أسر الأعيان من أمثال حميد أبو ستيت

---

(١) دار الوثائق ، الثورة العرابيـــة ، عفظة رقم ١٤ ، قضـايا المتهمين ، ملف رقم ٣٠٠/١٤ قضية محمد جلال عمدة القيس بمديرية المنيا .

(٢) حددت عريضة الإتهام هؤلاء الأشخاص بأنهم اسماعيل بك رأفت مدير المنيا ونجاتى بك مأمور تشهيلات مديرية المنيا — الثورة العرابية ، عفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ملف رقم ٧/٧ قضية إبراهيم بك الشريعى .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٠٩ ، ٤١٠

الذى بلغ جملة ما تبرع به ١٠٠٠ أردب من بينها ١٥٠ أردب عدس والباق قمح . وجاء فى التلغراف الذى أرسله مع هذه الكميات « نحن وأهالينا بمديرية جرجا وقفنا مستعدين للجهاد فى سبيل الله ونلتمس إرسال وابور لحضورنا بموردة (شاطىء) البلينا »[1] .

وقد بلغت جملة التبرعات التى قدمها حميد أبو ستيت ١٥٠٠ أردب من الغلال و ٤٠٠ ثوب بفته وثلاثين حصاناً كما بلغت تبرعات موسى ميزار ثلاثة آلاف أردب من القمح وثلاثين حصاناً وستين رأس من الجاموس[2] .

ومن بين عائلات الأعيان التى برزت فى ميدان التبرعات عائلة الأسيوطى بسوهاج(٣) ، وعائلة عبد النور بجرجا ، وعائلة راضى بالواسطى ، وعائلة زغلول بأبيانة[4] .

---

(١) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، عفظة رقم ١ تلغرافات ملف رقم ١٣/١ رقم ٣٧ فى ٢١ يوليو سنة ١٨٨٢ من حميد أبو ستيت بالبلينا إلى ناظر الجهادية والبحرية .

(٢) الثورة العرابية عفظة رقم ٨ قضايا المتهمين — ملف ٥٣/٨/د ٤ أحمد عرابى .

(٣) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ٨٤٧ فى ٢٣ يوليو من وكيل الجهادية إلى مديرية جرجا ص ٩٦ .

(٤) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١ تلغرافات ملف رقم ٩/١ تلغرافات ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ١٨ من محمد أفندى راضى وأبو يوسف راضى إلى ناظر الجهادية ملف رقم ١ / ١٣ تلغرافات ٢١ يوليو سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ١٧١ من ناظر الجهادية إلى محافظ رشيد .

الفلاحون وصغار الملاك
في الثورة العرابية

لا يمكن فصل دور الفلاحين وصغار الملاك من عمد ومشايخ القرى فى الثورة العرابية عن انتفاضاتهم السابقة ضد سلطات أسرة محمد على .

ففى أواخر عصر إسماعيل أصبح قلق الفلاحين واضحاً وبات من الممكن تحول هذا القلق إلى ثورة فلاحية[1] . وهو ما حدث فى الثورة العرابية حين توفرت الأسباب السياسية لذلك . فقد رأى الفلاحون فى عرابى محرراً لهم من ظلم كبار الملاك الأتراك والشراكسة ، وكان الفلاحون فى الريف يطلقون على عرابى اسم الواحد فقد كان الفلاح الوحيد الذى استطاع أن يقف بنجاح ضد الطبقة الحاكمة الجركسية . ويرى البعض أن الثورة العرابية كانت حركة فلاحية بحتة هدفها تحرير الفلاحين وأنها كانت موجهة قبل كل شيء ضد حكومة الأتراك والجراكسة[2] .

وكانت أول مشاركة عامة للفلاحين فى الثورة هو تختيم محاضر بتوكيل عرابى للدفاع عن البلاد بعد قبول توفيق للمذكرة المشتركة الثانية واستقالة وزارة الثورة برياسة البارودى وهى الفترة التى شهدت قدراً من القلق والاضطراب نشطت خلالها بعض العناصر فى الريف فى جمع التوقيعات على عرائض برفض المذكرة المشتركة وتوكيل عرابى للدفاع عن حقوق الفلاحين ففى الشرقية تشير وثائق الثورة العرابية إلى أن إمبابى البسيونى وهو فلاح من قرية بنايوس قام بتختيم فلاحى السخرة العاملين

---

(1) د. لويس عوض ، المرجع السابق ، ج ٢ ص ١٨٤ .

(2) ألفريد بلنت ، المرجع السابق ، ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

فى ترعة الشرقاوية على محاضر بخلع الخديوى وعدم رغبة الأهالى فيه ، وهى محاضر طبعت فى مصر وقام بنقلها إلى الشرقية أمين بك الشمسى والشيخ محمد الهجرسى[١] .

كما شهدت المنوفية حركة مماثلة ويبدو أن توقيع هذه المحاضر كان يتم فى مناطق تجمعات الفلاحين فى عملية سدفم الرياح بمركز أشمون تم تختيم محاضر مماثلة كان نص إحداها « نحن عمد ومشايخ وأهالى مركز أشمون بالأصالة عن أنفسنا وعن أهالى بلادنا أنه لما سمعنا باللائحة المتقدمة فى حق الوطن المجحفة بحقوق دولتنا العلية وحقوقنا الوطنية حصل لنا قلق واضطراب وضنك شديد وموكلين فى المدافعة عنا أحمد عرابى » .

وتوضح وثائق الثورة أن توقيع هذه المحاضر كان جزءاً من حركة عامة شهدها الريف المصرى لتأييد الثورة وإضفاء الشرعية على موقف عرابى فى مواجهة الخديوى والسلطان العثمانى وأن هناك عناصر نشطة كانت تتنقل بهذه المحاضر فى أنحاء الريف . ويكفى أن نعلم أن شخصاً واحداً قد استطاع أن يتنقل بهذه المحاضر من منوف فى المنوفية إلى القناطر الخيرية ثم إلى دروة بالفيوم[٢] .

ويصف أحمد عرابى فى مذكراته هذه الفترة بقوله « ما طير البرق خبر استعفاء الوزارة واحتجاجها على قبول الخديوى لإنذار إنجلترا وفرنسا حتى بلغ الاضطراب فى جميع بلاد القطر مبلغاً عظيماً وأخذ القلق من النفوس مأخذاً جسيماً فكثر اللغط

---

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٩ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٩/٨٤ قضية إمبابى كناني البسيونى .

(٢) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٧ / ١٠ قضية إبراهيم عمر وآخرين حول هذا النوع من التحرك فى الريف أنظر أيضاً : المصدر السابق ، ملف رقم ٧/١٥ قضية إبراهيم يوسف وأخيه أمين يوسف من أهالى دمياط .
دار الوثائق ، الثورة العرابية ، محفظة رقم ٦ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم ، ملف رقم ٦ /٧٣ قضية محمد عمار وآخرين من مديرية البحيرة ، ملف رقم ٦/٨١ قضية محمد الشاذلى من ناحية شبرات غربية .

وزادت بواعث الخوف ثم حضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمى الحكومة وقدموا لنا مئات العرائض بواسطة مديريهم محتجين فيها على عمل الخديوى هذا ومتطلبين أحد أمرين ، إما رفض اللائحة المذكورة وإما عزل الخديوى الذى قبل تدخل الأجانب فى أحوال البلاد الداخلية (١) .

وفى الفترة التى تلت ضرب الإسكندرية اتخذت حركة الفلاحين طابعاً عنيفاً حيث شارك الفلاحون فى الكفاح تحت راية عرابى فى محاولة لدحر العدوان الإنجليزى بأكثر من وسيلة وأبرزها :

(١) التبرعات التى قدمها الفلاحين للثورة بعد أن تسلم عرابى خزانة الدولة خاوية وهى هبات متعددة شارك فى تقديمها الفلاحين وصغار الأعيان وعمد ومشايخ القرى وشملت الخيول والمواشى والغلال وعلف الماشية وإذا كان من الصعب تحديد الحجم النهائى للتبرعات فإننا يمكن أن نذكر نماذج لها فقد بلغت جملة تبرعات الأعيان والفلاحين فى مديرية أسيوط فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ عشرة آلاف أردب من الحبوب (قمح وعدس وفول)(٢) . كما بلغت جملة تبرعات عمد وأعيان وأهالى مركز ميت غمر فى ٢ أغسطس سنه ١٨٨٣ سبعة آلاف أردب قمح وألفين جنيه و ١٥٠ لحل جاموس و ٣٥٠ خروفاً وسبعين قنطاراً من المسلى (٣) . وفى مديرية الغربية رفض عمد ومشايخ المديرية توريد الأصناف المطلوبة للجيش بالثمن وأصروا على أن تكون كل الكميات المطلوبة تبرعاً منهم ومن الأهالى . ففى تلغراف مرسل من مديرية الغربية إلى ناظر الجهادية جاء فيه

---

(١) مذكرات أحمد عرابى جـ ١ ص ١٣٨

(٢) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ١٠١ صادر إلى ناظر الجهادية من وكيل الجهادية فى ٢٣ يوليو ص ٩٦ .

(٣) دار الوثائق ، الثورة العرابية محفظة رقم ٤ تلغرافات ، ملف رقم ٤/٥٧ تلغرافات ٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ٣٣ أحمد على العريف إلى ناظر الجهادية .

بحضور كبار العمد ليلة تاريخه (٢٦ يوليو) بالمديرية طلب منهم الإيضاح عن مقدار ما يرغبون توريده بالثمن من الأصناف المطلوبة للجيش العسكرى لخصه من الأموال فأجابوا بأنهم رأوا موافقة توريد كافة الأصناف المطلوبة للجيش تبرعاً من طرفهم هم وأهالى بلادهم وباقى أهالى نواحى المديرية وأن ما يلزم المهاجرين من ضمن الغلال الجارى توريدها من الشون على ذمة الجيش وما يعجز يصير تأديته شون تبرعا[1].

ويقول أحمد عرابى « إن بعض أهالى الوجه القبلى تبرع بنصف ماله والبعض الآخر خرج عن جميع ما يمتلكه »[2] وإلى جانب التبرعات تطوع عدد كبير من الفلاحين للقتال إلى جانب الجيش الذى يتكون أصلا من الفلاحين وهو تطور ملفت للنظر فالفلاحون الذين كانوا إلى وقت قريب يهربون من الجندية يتقدمون اليوم طواعية للدفاع عن الوطن تحت راية عرابى، فقد شهدت البلاد حركة تطوع بين الفلاحين للدفاع عن البلاد ففى مديرية جرجا بلغ عدد المتطوعين حتى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ ... ٢ شخص[3]. وشهدت مديرية المنيا حركة عامة للتطوع قادها الشيخ أحمد عبد الجواد أحد مشايخ الازهر من قرية القايات وأخوه محمد، وقد بلغ جملة الفلاحين الذين تطوعوا مع الشيخ المذكور ٢٦٠٠ شخص توجهوا إلى كفر الدوار بقيادة عدد من العمد من أمثال محمد منصور عمدة شم . وأحمد أبو طالب عمدة برطباط ، وعلى عبد الهادى عمدة القصابى وعبد ربه يوسف عمدة كفر عبد الخالق وسليمان جابر عمدة الزاوية . ويظهر الدور الذى لعبته القيادات المحلية من أمثال

---

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١ تلغرافات ، ملف رقم ١/١٨ تلغرافات ٢٦ يوليو سنة ١٨٨٢ تلغراف رقم ١١٥٠ من مدير الغربية بطنطا إلى ناظر الجهادية .

(٢) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين، ملف رقم ٨/٥٣/ د٤ أحمد عرابى خطاب عن أحمد عرابى ناظر الجهادية إلى أحمد بك أباظة فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢.

(٣) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ١٠٣ من وكيل الجهادية إلى ناظر الجهادية فى ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٢ ، ص ٩٦ .

الشيخ أحمد وأخيه من خلال الإتهام الذى وجه إليهما فقد جاء فيه « . . إن الذى كان جارى منهم هو تحريض الأهالى على التطوع والتوجه لميدان القتال ، وان الذى قام بذلك هو الشيخ أحمد وهو مصمم بالتوجه بالانفار المذكورين لميدان القتال وانه كان يرسل مخصوصين من طرفه للمرور على النواحى ويحرض العمد والمشايخ ويحرر لهم مكاتبات عن جمع واستمداد الأنفار» وتذكر عريضة الإتهام أن الفلاحين المتطوعين كانوا من قرى القايات، والشيخ مسعود وبرطباط وكفر الصالحين والبهنسا والجرنوس وشم البصل ، ونزلتها وأبا وطنيدى ، والشيخ زياد وباهاسة ، وبنى عامر وبنى خالد ، والمقلبة من قسم بنى مزار ، وقرى كفر عبد الخالق ، وبرشا والزاوية والإسقلون والعدوى والعطف ، والسيد وشنرى وصفط الخرسا ، وعزبتها واقفهص والفشن والقصابى من قسم الفشن وبا والجزيرة والشنطور والقصبة والزاويا والواسطى وبلفيا بمديرية بنى سويف[1] .

ويبدو أن الفلاحين كانوا على وعى بأعدائهم ففى الواسطى ببنى سويف قبض الفلاحون على عثمان بك رأفت أحد معاونى الخديوى الذى كان متخفياً فى طريقه إلى المنيا للإتصال بعائلة سلطان باشا عندما إرتابوا فى أمره ففى خطاب من مدير الفيوم إلى ناظر الجهادية فى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه « بلغنا ممن يوثق بأخباره أنه بينما كان بمحطة الواسطى ينتظر وابور الفيوم إذا قبل عليه شخص عليه جلابية رثة وعمامة خلقه واقع عليه القبض من جملة من الفلاحين يلتجىء إليه لتخليصه منهم وإذ هو عثمان بك رأفت أميراخور الخديوى فأخبر الفلاحين بأنه مسلم وأنه يعرفه ثم ذهبوا به إلى مأمور مالية بنى سويف الذى كان بالواسطى للتشهيل من طرف المديرية وقالوا له ان هذا الشخص يتخفى وكان فى قارب فى البحر تحت الواسطى وأنه لهذه المناسبة أرادوا القبض عليه فخرج إلى البحر لقصد الفرار فضبطوه وأحضروه فسأل

---

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٨/٤٧ قضية أحمد عبد الجواد ومحمد عبد الجواد من ناحية القايات بمديرية المنيا .

المأمور عثمان بك المذكور عن الهيئة التى هو متزى بها فأورى أن هذه ملابس نومه وأنه قاصد أبعاديته ببنى سويف وأبرز له جواب من وكيله فما كان من مأمور المالية إلا أنه إكتفى بذلك وأطلق سراحه وحيث هذه حالة ريب والغالب أن يكون عثمان بك المذكور هو دسيسة يخشى منها وكان الواجب على مأمور بنى سويف أن يضبطه يرسله لضبطية مصر أو لسعادتكم . . » ويستطرد الخطاب فيوضح أن المذكور كان يقوم بدور مشبوه لحساب الخديوى والإنجليز فى الاتصال ببعض الأعيان بالوجه القبلى وقد حول الخطاب المذكور إلى المجلس العرفى الذى أصدر أمراً إلى جميع المديريات بالقبض عليه[1] .

وفى قرية السلمية بالدقهلية أرسل أحد فلاحى الناحية وهو أحمد حسنين الحزين إلى الجهادية أن اليونانى وخالى ارساكى التاجر بهذه الناحية يخفى فى عزبته أسلحة ، وقد تم الإستيلاء على هذه الأسلحة بعد مهاجمة هذه العزبة وأرسلت للجيش[2] .

وفى بلبيس هاجم بعض فلاحى قرية الكفر القديم بالشرقية محلات ثلاثة من الأجانب واستولوا على ما بها من سلاح وذهبوا به إلى التل الكبير بعد أن أخطروا عنها ناظر الجهادية وبلغت جملة هذه الأسلحة ١٧ بندقية وسيف ، وتمشة ، و٢٧٣ خرطوشة »[3] .

وفى شمال البلاد حيث كان هناك إحتمال لنزول الإنجليز على إحدى نقط الشاطىء طالب بعض مشايخ القرى بحمل السلاح حتى قبل ضرب الاسكندرية وهنا تبرز

---

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا التهمين ، ملف رقم ٤٠٩/١٧ قضية يعقوب صبرى مدير الفيوم .

(٢) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا التهمين ، ملف رقم ٣١/٧ قضية أحمد حسنين الحزين من السلامية دقهلية .

(٣) المصدر السابق ، ملف رقم ١٨/٧ قضية أبو زيد غنيم الأعسر وسليمان محمد الأعسر من الكفر القديم شرقية .

قضية من أخطر القضايا فى الثورة العرابية وهى قضية تسليح الفلاحين وتنظيمهم فى حرب طويلة المدى ضد الإنجليز .

الثوره العرابية وتسليح الفلاحين :

الحقيقة أن فكرة تسليح الفلاحين كانت مطروحة من قبل مشايخ القرى فى بعض المناطق ومن قبل قادة الثورة أيضاً . وتكشف أوراق الثورة العرابيـــة على أن خطوات قد تمت لتسليح الفلاحين قرب ساحل بحيرة المنزلة للدفاع عن البحيرة ضد احتمالات نزول الإنجليز وأعوانهم على شواطىء البحيرة . فقد ذكر مأمور آلية البحيرة فى التحقيق أنه أثناء مروره بمركز المعطف قبل ضرب الاسكندرية علم « أن كلا من محمد أفندى الأنصارى رئيس مجلس المركز وسليمان حمودة ومحمد هندى وسعد قرة عمد النواحى جارين كل التهيج ببلادهم وبعضهم يدعو أهالى نواحيهم للاستعداد لحمل السلاح والتدريب بالطوابى القريبة »[1] .

وفى المناطق الواقعة قرب بحيرة المنزلة والتى تمتد شواطئها عبر مديريتى الشرقية والدقهلية كانت أوامر أحمد عرابى واضحة وصريحة بضرورة تسليح الفلاحين وتنظيمهم بقيادة المشايخ للدفاع عن شواطىء البحيرة ومواجهة أى تسلل من قبل الانجليز وأعوانهم . فنى تلغراف من أحمد عرابى إلى مدير الدقهلية فى ٢١ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه « لأجل حفظ بحيرة المنزلة نبهوا على مأمور مركز المنزلة بأن يستحضر العمد والمشايخ ويأخذ عليهم التعهد القوى باستخراج أنفار بلادهم من الذين لهم إلمام باستعمال الأسلحة النارية ويجعلوهم فى النقط المهمة من بحيرة المنزلة لأجل حفظها عما عسى يطرأ عليها من العدو بالدخول فيها بواسطة مراكب . وإذا لم يكن عندهم أسلحة لبعضهم فيصير طلبها من ديوان الجهادية »[2] .

---

(١) الثورة العرابية ، عنفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ، ملف رقم ١٢ / ١٨٦ قضية عبد الرازق علوان وكيل مديرية البحيرة وآخرين .

(٢) الثورة العرابية ، عنفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٣٦٥/١٧ قضية مصطفى عبد اللطيف من أهالى الجمالية .

وفى نفس الوقت طلب أحمد عرابى تسليح العاملين على قوارب وسفن الصيد فى بحيرة المنزلة حتى يتسنى لهم الدفاع عن البحيرة. ففى تلغراف منه إلى قائد فرقة دمياط فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ جاء فيه « معلوم سعادتكم أنه موجود ببحيرة المنزلة عدد وافر من المراكب المعدة لنقل البضايع وصيد السمك والطير وبهم عدد وافر من الرجال المعدين لهذه الأشغال من أهالى المطرية والمنزلة وماجاورهما من القرى وإذا صار اعطاؤهم أسلحة يمكنهم المدافعة عن سواحل المنزلة وصد من يتجاسر من الأعداء على المرور بالبحيرة بالصنادل فهمة سعادتكم يصير عمل التدابير اللازمة فى جميع هؤلاء الأشخاص وتسليحهم وترتيبهم فى الجهات اللازمة لمنع المرور من بوغاز الجميل ومن التمكن من سواحل البحيرة »(١)

وحول نفس المعنى أرسل أحمد عرابى تلغرافاً إلى مدير الشرقيه أبلغه الأخير بدوره إلى مأمورى المراكز فى ٦ شوال سنه ١٢٩٩ (٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٢) جاء فيه « المسطر أعلاه صوره التلغراف الصادر من سعادة الباشا ناظر الجهادية والبحرية بالتنبيه عليكم باستحضار العمد والمشايخ وأخذ التعهد عليهم بحفظ بحيرة المطرية وإلزامهم باستخراج أنفار من بلادهم من الذين لهم إلمام باستعمال الأسلحة النارية وجعلهم فى النقط المهمة من البحيرة المذكورة لأجل حفظها من ماعسى أن يطرأ عليها من العدو بالدخول فيها بواسطة مراكب وإذا لم يكن عند بعضهم أسلحة فيصير طلبها من ديوان الجهادية ويفاد سعادته بما يصير إجراء من التحفظ وحيث التنبيه عليكم بما ذكر وهذا الأمر مهم للغايه فيلزم انكم حالا وسريعاً تجرون اخطار العمد والمشايخ وتؤكدوا وتشددوا عليهم بأعمال التحفظات اللازمة على البحيرة المذكورة وتلزموهم بإخراج أنفار بلادهم من الذين لهم إلمام باستعمال الأسلحة النارية وجعلهم فى النقط المهمة من البحيرة المحكى عنها لأجل

---

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٣ تلغرافات ، ملف رقم ٣/٤٥ تلغرافات ٢٢ أغسطس سنة ١٢٨٢ ، تلغراف رقم ٨٠٣ من ناظر الجهادية الى قومندان فرقة دمياط .

حفظها ولقد تحرر فى تاريخه بطلب الأسلحة والجبخانة اللازمة . . » (١)

وتؤكد أوراق الثورة العرابية أن خطوات عملية قد اتخذت بالفعل لتنظيم الفلاحين وتسليحهم للدفاع عن شواطىء بحيرة المنزلة وأن حراسة شواطىء البحيرة الواقعة فى مديرية الدقهلية قد شارك فيها ٥ آلاف فلاح من قرى المناطق المجاورة للشاطىء وقسمت شواطىء البحيرة إلى ثلاثة مناطق أعطيت حراستها إلى مجموعات من الفلاحين على كل منها واحد من المشايخ أو العمد كما أعطيت قيادة المنطقة كلها إلى جلبى شاهين عمدة الصراط الذى وضع هذا التنظيم تحت إشراف مأمور مركز دكرنس ومدير الدقهلية وعبد العال حلمى قائد فرقة دمياط (٢). وقد وضع هذا التخطيط فعلا موضع التنفيذ فقد أرسلت لهذا الغرض ٢٠٠٠ بندقية إلى قائد فرقة دمياط الذى تولى توزيعهم على العمد والفلاحين المكلفين بالحراسة حسب التنظيم السابق (٣). وبدأت الحراسة فعلا قبيل معركة التل الكبير فقد جاء فى عريضة الإتهام الموجهة إلى محمد بن شداد عمدة ناحية الكردى بالدقهلية أنه « أقام ١٧ يوم بواطى غيطان بلده فى الحراسة وأنه كان معيناً فى نقطة بنفرة البحيرة » وعند ضبطه وجد عنده ٤١ بندقية . واشترك معه فى الحراسة من أهالى المطرية محمد الجيار ومن الجمالية مصطفى عبد اللطيف ورضوان ابراهيم عمدة ميت خضير وعلى حسن من ميت سلسيل ومحمود جلبى طوبار عمدة المنزلة وغيرهم . وجميعهم تسلموا أسلحة وقاموا بحراسة المناطق المحددة لهم على

---

(١) أوراق الثورة العرابيه ، محفظه رقم ٩ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٩ / ٧١ قضيه أحمد بك راشد مدير الشرقيه.

(٢) أوراق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٧ قضايا المتهمين ، رقم ١٧ / ٣٩٥ قضية مصطفى عبد اللطيف من أهالى الجمالية .

(٣) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ، ملف رقم ١٢/٢٠٢ قضية عبد العال حلمى . الأوراق التى ضبطت بمنزله .

عيرة المنزة (١) كذلك فقد وجد فى منزل محمود جلبى طوبار عمدة المنزلة الذى كان يتولى قيادة مجموعة من الفلاحين عند ضبطه ستون بندقية وثلاثة صناديق ذخيرة (٢) . وفى مديرية قنا طالب مديرها فى ٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ بألف بندقية لتسليح ألف من الفلاحين لتوزيعهم على مراكز المديرية لمواجهة الطوارى. (٣)
وإذا كان الفلاحين قد حملوا السلاح فى بعض المناطق التى كان من المحتمل تسلل العدو إليها . فإن حركة الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك قد اتخذت بعداً اجتماعيا واضحاً .

البعد الاجتماعى لحركة الفلاحين فى الثوره العرابية :

إتخذت حركة الفلاحين فى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك بعداً إجتماعياً واضحاً . ففى المنيا حيث يتركز القدر الأكبر من أطيان الدائرة السنية التى كانت مملوكة للخديوى إسماعيل وحيث أملاك سلطان باشا وطلعت باشا عبر الفلاحين عن أهدافهم فى ضرورة توزيع أطيان الجفالك على الفلاحين وطالبوا بالقضاء نهائياً على سيطرة الأتراك والأجانب وقيام حكومة الفلاحين من عمد البلاد بل أكثر من هذا طالبوا بأن يصبح مصنع السكر التابع للدايرة السنية ملكا لهم ففى عريضة الإتهام الموجهة إلى عثمان حسن عمدة أبو حسيبة بالمنيا جاء فيها أنه كان يعلن بين الفلاحين ، بأن عرابى وأعوانه فى غاية الاستعداد وقريباً يتم النصر وإبلاغ المقصود من نحو راحة الرعية وارتداد أطيان الجفالك على بلادها الأصلية

---

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٥ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٣٣٠/١٥ قضية محمد بن شداد عمدة الكردى دقهلية .

(٢) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٦ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٣٧٦/١٦ ، قضية محمود جلبى طوبار عمدة المنزلة .

(٣) دار الوثائق ، محفظة رقم ٨ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٢٥٣/٨ أحمد عرابى تلغراف رقم ١٠٨ من مدير قنا إلى وكيل الجهادية فى ٤ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

وتبقى فابريقة معطى للأهالى كما أن الأطيان التى أشتراها طلعت باشا وسلطان باشا بجهة بلده من الدايرة السنية تبقى للأهالى ويضيع ثمنها على أربابها واستمر على هذا مدة الحرب . (١)

وإلى جانب هذه المطالب كانت هناك مطالب أخرى باسقاط ديون الفلاحين وديون الحكومة ففى الإتهام الموجه لثلاثة من فلاحى المنيا جاء فيه أنهم كانوا يرددون أقوالا فيها « أن عرابى صار خديوى ويتعين قطع دابر الافرنج والأتراك وتكون الحكومة لنا نتوظف فيها كيف نشاء والديون التى على الحكومة وعلى الأهالى ترتفع جميعها وأطيان الجفالك نستولى عليها . . » (٢) .

وجاء فى عريضة الإتهام الموجهة إلى أحمد أبو طالب عمدة برطباط بالمنيا أنه كان يعلن بين الفلاحين أن عرابى بعد أن ينتصر على الخديوى سوف « يجرى رفع معظم الأموال وإعادة أطيان الجفالك للبلاد بدون ثمن أى أن أهالى كل بلد يتسلمو زمام أطيانها وتكون الحكومة منحصرة فى الفلاحين الذين هم عمد البلاد وقطع النظر عن وجود أبناء الترك وغيرهم . . » (٣)

وفى الغربية هاجم الفلاحون فى قرية قلين بقيادة شيخهم الساعى منصور دائرة حيدر باشا واستولوا على محصولاتها من الغلال وغيرها وقدموها لسلطات الثورة العرابية (٤) .

---

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ملف رقم ٢٢٤/١٢ قضية عثمان حسن عمدة أبو حسبة بمديرية المنيا .

(٢) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٣ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٥٧/١٣ قضية هى عبد الهادى وعبد الهادى ولده ومحمد عبد الرحمن ولد عمه من مديرية المنيا .

(٣) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٧ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٢٤/٧ قضية أحمد أبو طالب عمدة برطباط بالمنيا .

(٤) دفاتر قيد العمد والمشايخ بمديرية الغربية من ١٨٦٥ — ١٨٩٤ جـ٢ رقم ٢٧٠٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ص ١٢٢ .

وفى القليوبية هاجم الفلاحون المسلحون بناحية بهتيم بقيادة مشايخ الناحية أبعادية محمد بك صدق واستولوا على المحاصيل والمواشى وأعلنوا أنهم سوف يقدمونها للجهادية .. ففى تلغراف مؤرخ فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ إلى مدير القليوبية جاء فيه « وكيل أبعادية محمد بك صدق بناحية بهتيم أعرض عن حضور مشايخ الناحية ورجال متسلحين وأجروا نهب المحصولات والمواشى بوسيلة أن ذلك للجهادية »(١)

وتبلغ حركة الفلاحين أعنف مراحلها حين يستولى الفلاحون على أراضى كبار الملاك ويزرعونها لأنفسهم .

ففى مديرية البحيرة توقف الفلاحون فى مزارع حيدر باشا بناحية السمحة عن العمل فى غرة شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٨ (٢٥ سبتمبر ١٨٨١) ثم هاجموا أراضى الوسية واستولوا على بعض أوراقها ومواشيها وسلموها لسلطات الثورة وخلال صيف سنة ١٨٨٢ قام الفلاحون ومشايخ الناحية بتقسيم أطيان الوسية فيما بينهم وقاموا بزراعتها ذرة شامى . ففى خطاب من مفتش زراعة حيدر باشا إلى مدير البحيرة فى شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (سبتمبر سنة ١٨٨٢) جاء فيه « وتصادف وقوع المحاربة وتجاسر الأهالى والمشايخ على ابطال حركة الأشغال واستولوا على أوراق ومواشى من تعلقات الأوسية وقاموا بتوريدهم لزمة الجيش العسكرى بغير رضا الناظر . هذا فضلا عن عطل الأشغال من تملية الزراعة باغراء الإثنين مشايخ المذكورين ولأن الأطيان بتلك النظارة صارت مستحقة الحرات ومن عدم استقامة مشايخها حاصل تأخير فى خروج الأنفار زيادة عن ذلك فإنه فى بحر المحاربة توجهوا الأهالى والمشايخ لأطيان الأوسية وأجروا مساحتها وزراعتها ذرة شامى سنة ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) من دون إذن الدايرة بالقول من المشايخ بأن

---

(١) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ٨٥٦ فى ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٢ من ناظر ترك إلى مدير القليوبية

سعادة الباشا توجه بحراً وحكم بفك زمام الجفالك وتقسيم الأطيان على الأهالى والمشايخ .(١)

وفى أسيوط هاجم بعض فلاحى قرية دلجا المسلحون أراضى جفلك الروضة بقريتهم وقاموا بتقسيم الأطيان وزرعوها خضارا . ففى خطاب فى شهر القعدة سنة ١٢٩٩ (سبتمبر ١٨٨٢) من وكيل مديرية أسيوط إلى مفتش جفالك الروضة جاء فيه « فى يوم الأربعاء ١٤ الجارى (ذى القعدة سنة ١٢٠٩) توجهوا عبد الرحمن وأحمد حسنين وجملة أشخاص معهم بالأسلحة لدوار الجفلك بقصد جر المشاكل وأخذوا الصيارف وأبطلوا حركتهم بتحصيل الأموال والإيجارات وجارين تقسيم أطيان الجفالك لزراعتها لنفسهم وبتخضيرها بنوع الخضار .. » وقد رفض هؤلاء الاستجابة لطلبات مديرية أسيوط وهددوا بالسلاح القوة التى توجهت إليهم ففى خطاب من ناظر الداخلية إلى مدير أسيوط فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩: جاء فيه « تقدم للداخلية تلغراف فى ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ من محمد حسنين عمدة ناحية دلجا وآخرين بأن أحمد حسنين وعبد الرحمن الريس وبركات حسن من بلدهم أغروا أهاليها على توقيف مطاليب وأموال وإيجارات جفالك هناك التابع لتفتيش الروضة ومع طلبهم للمديرية مرارا التوجه وفروا هاربين إلى كفر الدوار ثم تجاروا على ضرب أخ شيخ الناحية ولما توجه حضرة المفتش ومن ألزم من المديرية لضبطهم فزعوا عليهم بالأسلحة (أشهروا فى وجههم السلاح) التى ما زالوا حامليها ألى الآن .. » وفى النهاية يربط خطاب ناظر الداخلية بين حركة الفلاحين وبين الثورة العرابية فيقول « من هنا يظهر أن المذكورين كانوا مستعينين على هذه الأعمال لو انضح صحة وقوعها حقيقة بعصابة الأشقياء العصاة»(٢) وهكذا ظل الفلاحون يقاومون حتى بعد هزيمة التل الكبير . وكان طبيعاً أن

---

(١) الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٣٥/٧ قضية أحمد رزق شيخ ناحية السمحة وآخرين .

(١) المصدر السابق ملف قضية أحمد حسنين أبو المكارم وآخرين بناحية دلجا بمديرية أسيوط .

يواجه الفلاحون بطاش كبار الملاك فى بعض المناطق التى كانت قبضة كبار الملاك فيها قوية فنتيجة لاستجابة مشايخ وفلاحى قرى تفتيش كفور نجم المملوك لورثة إلهامى باشا لمطالب سلطات الثورة فى تقديم الأنفار المطلوبين للخدمة العسكرية واجه الفلاحون الطرد من الأراضى التى يعملون فيها وسجن أحد مشايخهم ففى التماس مقدم من عمد ومشايخ قرى تفتيش كفور نجم فى ٢٩ شعبان سنة ١٢٩٩ هـ (١٦ يوليو سنه ١٨٨٢) إلى ناظر الجهادية جاء فيه « أن مفتش كفور نجم المدعو جاهين الجركسى كلما تصدر لنا أوامر بجميع الأنفار العسكرية يطلبنا وينبه علينا شفاها بعدم إرسالهم . ولكن لمناسبة انتشاب الحرب بيننا وبين الإنكليز قد إلتزمنا بإرسالهم للجهادية للمدافعة عن وطننا العزيز ولما علم بذلك حرر تلغراف فى حقنا للدايرة الإلهامية بإخراجنا من أوطاننا بالتفتيش وحرماننا من التفتيش وزرع أطياننا بمعرفته مع أنها كانت مؤجرة لنا من مدة جدودنا لحد تاريخه وحيث ذلك اقتضى عرضه لسعادتكم لكى يتحرر للمديرية بارتدادنا لأطياننا بالتالى وتمتمنا بزراعتنا وأوطاننا والتأكد على المفتش المذكور بالإفراج عن الشيخ المسجون بالحديد بطرفه . (١)

وكان طبيعياً أن يتجه الفلاحون لتصفية حسابهم مع المرابين الأجانب الذين عانوا منهم فى الماضى . ففى بنها قتل الفلاحون مرابياً يونانياً لامتناعه عن أعطاء الفلاحين سنداتهم التى له بمقتضاها عليهم دين واجب الأداء (٢).

---

(١) دار الوثائق ، الثورة العرابية ، عفظة رقم ٥ تلغرافات ، ملف رقم ٦٧/٥ ، التماس رقم ٦٧/٤/٤ مقدم من عموم عمد ومشايخ تفتيش كفور نجم . ـ تأشر على هـذا الالتماس من أحمد عرابى بما يأتى « يحرر للمديرية بتحقيق ذلك ومتى تحقق صحة ما ذكر يتأكد عليه بمعاملة مقدمينه على حسب عوايدهم وعـدم تعرضه لعطل طلبات الجهادية أما إذا توقف وحصل منه عطل مرة أخرى يتحرر لنا بما هو واقع منه لاحالة محاكته بمجلس عسكرى » .

(٢) سليم خليل نقاش مصر للمصريين ، القاهرة سنة ١٨٨٣ الجزء الخامس ص ٤٩

وفى مديرية البحيرة هاجم الفلاحون فى قرية منية سلامة ثلاثة من المرابين اليهود المقيمين مع عائلاتهم بوابور لحليج الاقطان مملوك لاحدهم بهذه الناحية . وهددوهم بالقتل ما لم يستردوا منهم سندات الديون التى سبق أن حررها الفلاحون لهم (١) . وفى قسم منفلوط حدث استيلاء من بعض الفلاحين على أطيان كبار الملاك الاجانب وبعض المسيحيين وقاموا بتقسيمها فيما بينهم (٢) كما طالب مشايخ ناحية بنى شقير بمديرية أسيوط أيضاً بأطيانهم التى سبق أن استولى عليها واصف خياط أحد أقباط أسيوط نظير المبالغ التى أقرضها لهم (٣) .

وفى النهاية لقد رأى الفلاحون فى الثورة العرابية فرصة للتحرر من الظلم الذى عانوا منه أجيالا طويلة واتخذت مشاركتهم فى الثورة شكل حركة عامة شهدها الريف المصرى ، وحيث المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة أبعاداً إجتماعية مستهدفة الأرض التى أحس الفلاحون أنهم فى النهاية أصحابها الحقيقيون واستهدفت فى نفس الوقت الفئات الاجتماعية التى عانى منها الفلاحون فى الماضى وبالذات الأتراك والأجانب الذين عبر الفلاحون عن رغبتهم فى التخلص منهم . ولم تكن فكرة المطالبة بالأرض مطروحة من قبل الفلاحين وحدهم بل كانت مطروحة أيضاً من قبل بعض قادة الثورة فيذكر كرومر أن أحد الضباط خاطب الفلاحين فى الزقازيق بقوله « أن أراضى كبار الملاك من حقكم أنتم » . (٤)

---

(١) دفتر جزء أول صادر التلغرافات من الجهادية سنة ١٨٨٢ ، تلغراف رقم ٥٥٠ من وكيل الجريدة إلى مدير البحيرة فى ١٧ يوليو سنة ١٨٨٢ ، ص ٥٧

(٢) الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٢ قضايا المتهمين ، ملف رقم ٢٢٥/١٢ قضية عثمان حمدى ناظر قسم منفلوط بمديرية أسيوط .

(٣) المصدر السابق ، خطاب من مدير أسيوط إلى وكيل الداخلية فى ١٣ محرم سنة ١٣٠٠

(٤) Cromer, Op. Cit, I, P 258.

سيطرة الملاك الزراعيين
على السلطة فى ظل الاحتلال

دخل الاحتلال البلاد على بساط من خيانة كبار الملاك الذين افزعتهم حركة الفلاحين وقدم كبار الأعيان الهدايا لقادة جيش الاحتلال، شكر لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية، على حد قولهم. وفى ابريل سنة ١٨٨٣ أرسل ولسلى قائد جيش الإحتلال الذى عاد إلى بلاده يشكر سلطان باشا ومحمد الشواربى باشا وعبد الشهيد أفندى بطرس ومحمود بك سليمان وغيرهم على هديتهم التى قدموها له ولزملائه(١).

وكان طبيعياً أن تحدث تصفية للقوى والعناصر التى شاركت فى الثورة وكانت أولى الخطوات التى اتخذت فى هذا المجال هى الغاء الجيش المصرى بحجة أنه « شايع العصاة فى عصيانهم ». فاصدر الخديوى وهو لايزال فى الاسكندرية أمراً بحله فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - وحوكم قادة الثورة أمام محكمة عسكرية أصدرت أحكاماً بالإعدام على سبعة منهم هم أحمد عرابى وعبد العال حلمى ومحمود سامى البارودى وعلى فهمى ومحمود فهمى ويعقوب سامى وطلبة عصمت ثم خفف الحكم إلى النفى المؤبد وصدر أمر بمصادرة أملاكهم وحرمانهم من امتلاك أى أملاك فى المستقبل بالديار المصرية(٢).

كما صدرت أحكام أخرى على كل العناصر التى شاركت فى الثورة تتراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات مختلفة وبين تحديد إقامة البعض فى بلادهم تحت رقابة

---

(١) عبد الرحمن الرافعى . المرجع السابق ، ص ٥٠٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٦٦ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ .

البوليس لحكم على على باشا الروبى والسيد حسن موسى العقاد بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت المراقبة وعلى اثنين بالنفى ثلاث سنوات بسواكن وعلى ٣٣ بالنفى خارج البلاد لمدد تتراوح بين ثمان وخمس سنوات وسنة مع عزلهم من وظائفهم وعلى ٦٥ من الموظفين بالطرد من الحكومة وعلى عدد كبير من الضباط بالفصل من الخدمة وعلى كثير من الأعيان والنواب بالإقامة فى بلادهم تحت ملاحظة البوليس مع دفع تأمين مالى . هذا بخلاف الذين حوكموا أمام محاكم الاقاليم . كما اعدم اثنان من الضباط هما سليمان سامى ويوسف أبو رية [1] . وفصل عشرات من عمد ومشايخ القرى من مناصبهم [2] ، وصدرت الأوامر إلى المديرين الجدد عقب عودة توفيق إلى القاهرة (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢) بالقبض على زعماء الأعيان الذين تظاهروا بمناصرة عرابى أو عضدوه بمالهم أو أشخاصهم وأن يرسلوا يومياً تقارير إلى وزارة الداخلية بما يحدث فى مديرياتهم من الوقائع ، وصدرت أوامر أخرى بجمع الأسلحة من أيدى الأهالى سواء كانوا من جنود الجيش أو من المتطوعين أو من غيرهم [3] . وبلغ جملة الذين قبض عليهم بمعرفة سلطان باشا الذى دخل العاصمة مع القوات الغازية نائباً عن الخديوى ما يزيد عن ٣٠ ألف [4] .

وفى الوقت الذى كانت الثورة تصفى بهذه الطريقة العنيفة كوفىء الذين خانوا البلاد فانعم على سلطان باشا بالنيشان المجيدى من الدرجة الأولى ومنح عشرة آلاف جنيه ، كما أنعمت عليه ملكة بريطانيا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٧٣ ، ٤٩١ .

(٢) الثورة العرابية محفظة رقم ٦ محاضر لجنة التحقيق بمصر والأقاليم ملف رقم ٦٦/٦ لجنة التحقيق بمصر محضر جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ، محضر جلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

(٤) مذكرات أحمد عرابى ، جـ ٢ ، ص ٣٢ .

خوله حول لقب سير[١].

وكان طبيعيا أن تحاول القوى القديمة من الأتراك والشراكسة استعادة مواقعها التى زحزحتها عنها الثورة فقبل أن تتجلى نتائج المعارك فى الميدان الشرقى أقال الخديوى وزارة راغب باشا وشكل وزارة جديدة برياسة شريف باشا من أكثر العناصر عداء للثورة من أمثال رياض باشا الذى عين ناظراً الداخلية وعمر باشا لطفى الذى عين ناظراً الحربية والبحرية وعلى حيدر باشا الذى عين ناظراً للمالية وعلى باشا مبارك الذى عين ناظراً للأشغال وأحمد خيرى باشا الذى عين ناظراً للمعارف وحسين فخرى باشا الذى عين ناظراً للحقانية ومحمد زكى باشا الذى عين ناظراً للأوقاف فشريف معروف بموقفه من الثورة ومن الشعب المصرى عموماً منذ أن استقال فى فبراير سنة ١٨٨٢ ورياض معروف بكراهيته للثورة من البداية وعمر لطفى كان وزيراً فى وزارة رياض التى أسقطتها الثورة فى سبتمبر سنة ١٨٨١ وعلى مبارك كان أحد أعضاء الوفد الذى ندبته الجمعية العمومية لإبلاغ قرارها للخديوى عقب احتلال الاسكندرية فتخلف بها وانضم للخديوى وحيدر باشا وخيرى باشا وفخرى باشا كانوا من الموالين للخديوى[٢]. وهكذا استعد الخديوى لمواجهة الموقف بأكثر العناصر عداء للثورة وكراهيـــة للشعب المصرى من كبار الملاك الأتراك والشراكسة ـ باستثناء على مبارك ـ حتى قبل أن تحسم بشكل نهائى المعركة الدائرة بين الشعب المصرى وقوات الغزو الأجنبى.

وكان سقوط التل الكبير ايذانا بتغييرات واسعة النطاق فى جهاز الحكم والإدارة فأخذ الخديوى يستعيد سلطته فى المديريات بتعيين مديرين من الموالين له من الأتراك والشراكسة فعين وهو لا يزال بعد فى الاسكندرية إبراهيم أدهم باشا مديراً للغربية الذى عزلته الثورة ومحمد شاكر باشا مديراً للدقهلية وأحمد فريد

---

(١) عبد الرحمن الرافعى، المرجع السابق، ص ٤٥٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥١.

باشا للشرقية وإبرهيم بك توفيق الترجمان للبحيرة وحسن فهمى بك للمنوفية والياس بك لبنى سويف ومراد باشا رفعت للفيوم وخليل بك عفت للمنيا وحسن بك رفعت لقنا وعثمان باشا صدقى لاسنا وأحمد باشا رأفت محافظاً للاسكندرية وإسماعيل زهدى باشا محافظاً لدمياط وحسين بك البغدادى محافظاً لرشيد وعثمان باشا غالب محافظا لمصر ثم عين بعد عودته للقاهرة عثمان ماهر باشا مديراً لأسيوط وحسن زهنى بك مدير لقنا[١] ، وبدأ الموقف كما لو كانت الطبقة التركية قد عادت لتمارس سلطاتها وتستعيد كامل مواقعها التى فقدتها بسبب الثورة وأثنائها لكن ثمة عوامل جديدة كانت قد طرأت على الموقف أصبحت تحول دون عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الثورة بالنسبة لسيطرة هذه الطبقة وامتيازاتها . فالجيش الذى كانت كل قياداته قبل الثورة من الأتراك والشراكسة قد حل بسبب مشاركته فى الثورة وأعيد تشكيله من المصريين الذين لم يسبق لهم الاشتراك فى الثورة تحت قيادات إنجليزية وفقد الأتراك والشراكسة مراكزهم القيادية[٢] .

وحدث نفس الشىء فى الوظائف المدنية العليا التى ملئت بالإنجليز وغيرهم من الاوربين وشيئا فشيئا فقد ترك الأتراك والشراكسة وضعهم الاحتكارى فى هذه الوظائف وبالتالى سلطتهم السياسية[٣] .

ومن ناحية ثالثة رفض الإنجليز عودة الطبقة القديمة إلى سيطرتها وامتيازاتها وهو أمر يؤكده كرومر بقوله : ورغم كل الغموض الذى يكتنف السياسة المصرية

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٥٢ .

(٢) د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٩ .

(٣) Baer. G. Social Change in Egypt 1880–1914, Holt. P.M. Edit, Op. Cit. P 149

فإنه ليس هناك شيء أكثر تأكيداً من أن خيالات الأتراك المتمصرين لن تتحقق أنهم لن يعودوا مرة أخرى إلى مواقع الثقة التي كانوا يحتلونها من قبل والتي اساءوا استعمالها[١]، ويرى ملنر أن انعدام أهلية هذه الطبقة القيام بالاعباء التي تلقيها عليهم الوظائف التي كانوا يشغلونها قد حال في النهاية دون عودتهم لحكم البلاد[٢].

ونتيجة لحرمان هذه الطبقة من امتيازاتها وحقدها على الإنجليز خف التناقض بينها وبين الجناح الآخر من كبار الملاك وهم الأعيان وساعد على ذلك أن طبقة الأتراك أخذت تتخلى شيئا فشيئا عن غطرستها واحتقارها للمصريين وتحت جانبا الانغلاق العنصري الذي كانت تتصل به وأصبحت تتزاوج من الأعيان وتصهر إليهم ويتكلم أفرادها اللغة العربية وشيئا فشيئا أصبحت هذه العناصر أكثر مصرية كما سبق أن أشرنا[٣].

وبالتقاء هاتين المجموعتين تبدأ الحركة السياسية لكبار الملاك في ظل الاحتلال. وأصبحنا أمام طبقة واحدة من كبار الملاك وان اختلفت أصولها الاجتماعية تسيطر بدرجات متفاوتة على الهيئات التنفيذية والتشريعية والتنظيمات الحزبية في ظل الاحتلال وفي مواجهته أحيانا.

سيطرة كبار الملاك على السلطة التنفيذية:

ظلت سيطرة العناصر القديمة من كبار الملاك واضحة على المناصب العليا في السلطة التنفيذية وخاصة مناصب النظار ومديري المديريات حتى نهاية القرن التاسع عشر فوزارة مصطفى فهمي التي تشكلت سنة ١٨٩١ عقب استقالة وزارة رياض من

---

(١) Cromer, Op. Cit, II, P 177

(٢) Milner, A, Op. Cit, P 395

(٣) Baer. G. Op. Cit, P 148

هذا الكتاب

تعالج هذه الدراسة موضوع (تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية فى الفترة من سنة ١٨١٣ إلى سنة ١٩١٤) قسمها الباحث إلى خمسة فصول تتناول :

- أوضاع الحيازة فى مصر والعوامل التى أدت إلى ظهور الملكية الفردية فى الأرض والتشريعات التى حكمت تطورها .
- ظهور الملكيات الكبيرة والعوامل التى أدت إلى ذلك وأثر ظهورها على توزيع الملكية .
- خريطة القوى الاجتماعية على ضوء التغيرات التى حدثت فى توزيع الملكية من خلال التركيب الاجتماعى لطبقة الملاك الزراعيين .
- موقع الفلاحين من خريطة القوى الاجتماعية وعوامل الإفقار التى تعرضوا لها وتطور الملكية فى القرية المصرية .
- عرض للحركة السياسية فى مصر من خلال سيطرة الملاك الزراعيين عليها ومواقف القوى الاجتماعية المختلفة فى الثورة العرابية .

واستطاع الباحث برغم قلة المصادر المتاحة أن يضع إجابات محددة لكثير من التساؤلات والاجتهادات حول بعض القضايا مما يعد إسهاماً جاداً يمكن أن يساعد كثيراً من يتصدون لكتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر .


0615944

دار الثقافة الجديدة

الثمن ٢٤٠ قرشاً

عبد الرحمن رشدى ناظر للمالية ومحمد زكى باشا ناظرا للأشغال والمعارف وحسين فخرى باشا ناظرا للحقانية ويوسف شهدى باشا ناظرا للحربية والبحرية وتيكوان باشا ناظرا للخارجية لم يكن فيها وزير واحد من أصل مصرى ويعلق محمد فريد فى مذكراته على هذه الوزارة بقوله « .. ومن الغريب أن هذه الوزارة ليس بها عضو وطنى أصلا ذلك أن رئيسها من جزائر الغرب وعبد الرحمن رشدى مالطى الأصل ولم يولد بمصر وكذلك يوسف باشا شهدى أصله رقيق من قبائل الجركس وتيكوان باشا أرمنى وحسين فخرى باشا بمصر من أبويين تركيين »(١).

وإذا أخذنا رؤساء الوزارة الذين تولوا الحكم فى الفترة من بداية الاحتلال حتى الحرب الأولى نجدهم سبعة رؤساء ينحدرون جميعاً من الطبقة القديمة باستثناء بطرس غالى باشا ومحمد سعيد باشا اللذان ينحدران من أصل مصرى وهم محمد شريف باشا ونوبار باشا ومصطفى رياض باشا ومصطفى فهمى باشا وحسين فخرى باشا وبطرس غالى باشا ومحمد سعيد باشا وحسين رشدى باشا وكلهم من كبار الملاك وبعضهم تولى رياسة الوزارة أكثر من مرة(٢).

وفى مقابلة تمت بين بلنت وايفلين بارنج تمت فى ذلك الوقت اقترح الأول على بارنج أن يدعو إلى مجالسة الوطنيين القدامى وأن يستبدل بالباشوات القدامى حكومة من الفلاحين واتبع بلنت اقتراحه هنا بخطاب مكتوب ليذكر بارنج بحديثه معه بشأن تشكيل حكومة الفلاحين مرسلا إليه قائمة بأسماء بعض الأفراد من حزب الفلاحين الذين ربما يؤلفون وزارة إصلاحية ولم يكتب بلنت هذه القائمة إلا بعد التشاور فيها مع الشيخ محمد عبده وكان بين الاسماء المرشحة حسن الشريعى وأحمد بليغ وأمين فكرى وإبراهيم الوكيل وأحمد حشمت ويوسف شوقى ومحمود شكرى

---

(١) مذكرات محمد فريد الجزء الأول القسم الثانى ، ملف رقم ٤ جـ ١ ، ص ١٥ .

(٢) فؤاد كريم ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٤١ — ٤٦ .

وسعد زغلول ومحمد عبده [١]. والذى يراجع أسماء الذين تولوا منصب الوزير خلال الفترة المشار إليها يجد أن الغالبية العظمى منهم من أصول تركية أو شركسية باستثناء أشخاص من أمثال على مبارك ومحمود باشا الفلكى وبطرس غالى وسعد زغلول وأحمد حشمت باشا وكلهم من كبار الملاك [٢]

كما ظلت مناصب المديرين حكرا على العناصر القديمة حتى نهاية القرن التاسع عشر أيضا ويذكر محمد فريد فى مذكراته عن سنة ١٨٩٤ تعليقاً على هذا الموضوع فيقول «... وينتظر تغير المديرين الذين من الطبقة القديمة والاستعاضة عنهم بالشبان المتعلمين الذين يدركون معنى الوطنية وحقوق الوطن عليهم ولا يكتفون بالرتب والأبهة والعظمة واضطهاد المصرى واحتقاره» [٣] وهكذا ظلت الطبقة القديمة من كبار الملاك الأتراك مسيطرة على السلطة التنفيذية حتى الحرب الأولى وإن كانت قد شاركتها بعض العناصر من الأعيان المصريين.

سيطرة كبار الملاك على الهيئات شبه النيابية :

فى التقرير الذى وضعه دوفرين لتنظيم الإدارة المصرية حدد ملامح النظام شبه النيابى الذى أراده الإنجليز لمصر والذى يشبه إلى حد كبير النظام الذى أقاموه فى الهند وعندما صدر القانون الأساسى فى أول مايو سنة ١٨٨٣ الخاص بتنظيم الإدارة فى مصر فى الفترة التالية تضمن نفس الاقتراحات التى وضعها دوفرين والتى هدفت فى النهاية إلى اشراك الأعيان بصورة شكلية كان الهدف منها الحد من استبداد طبقة الأتراك التى كانت حاكمة ومسيطرة [٤] وإقامة نوع من الحواجز

---

(١) Blunt, Wilfrid Scawen, My Diaries, Part I, 1888—1900, London 1919, PP 45—48.

(٢) فؤاد كرم ، المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٣) مذكرات محمد فريد ، الجزء الأول ، القسم الثانى ، الكراسة الرابعة ، ص ٨٨ .

(٤) Landau, Op. Cit, P 24.

مهما كانت ضعيفة الحيلولة دون عودة الإستبداد التركى [١]. ويعتمد النظام شبه النيابى الذى أقامه الاحتلال على ثلاثة أنواع من المجالس هى مجالس المديريات ثم مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وتتداخل المجالس الثلاثة من حيث تركيب العضوية وكان حجر الزاوية فى هذا النظام مجالس المديريات التى اعتبرها القانون الأساسى الخطوة الأولى لقيام النظام النيابى ونص قانون مايو سنة ١٨٨٣ على أن يكون عدد أعضاء مجالس المديريات ما بين ٣ — ٨ أعضاء فى كل مديرية حسب اتساعها وأهميتها يتم اختيارهم بالإنتخاب المباشر ومن بين شروط العضوية التى وضعها القانون شرط أن يكون العضو ممن يدفعون ضرائب أطيان لا تقل عن خمسين جنيهاً سنوياً [٢] وكانت مهمة هذه المجالس الأساسية بحث الشئون المحلية لكل مديرية أما سلطاتها فكانت استشارية وكان من حق مجالس المديريات انتخاب الستة عشر عضواً الأعضاء فى مجلس شورى القوانين من بين أعضائها [٣].

وفى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ عدل قانون مجالس المديريات فزيد عدد أعضائها بحيث أصبح يمثل كل مركز عضوان وبذلك أصبح عدد أعضاء كل مديرية يتراوح ما بين ٦ إلى ٢٠ عضوا وأعطيت المجالس سلطة نهائية فى فرض ضرائب إضافية لا يزيد مجموعها عن ٥ ٪ من مجموع الضرائب الأصلية لانفاقها على المنافع العامة ومن بينها التعليم وانقص شرط الضرائب التى يدفعها العضو إلى ٢٥ جنيها إذا كان حاصلا على شهادة عالية [٤].

وكان طبيعياً أن تصبح مجالس المديريات مجالا من مجالات التعبير عن الرأى

---

(١) Layal, Alfred, life of the Marquis of Duffrien and Ava, Lonndon, 1905, II, P 260

(٢) د. لبيب يونان رزق، المرجع السابق، ص ١٥٣.

(٣) د. عثمان خليل، الإدارة العامة وتنظيمها، القاهرة سنة ١٩٤٧، ص ٢٩٦

(٤) عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، القاهرة ١٩٤٨، ص ١٠٧

وممارسة نوع من النفوذ على الأجهزة المحلية فى المديريات بالنسبة لأعضائها من الأعيان فاشتراط دفع مبلغ ٥٠ جنيها من الضرائب للعضوية والتى يقدرها البعض بأنها كانت تدفع عن مساحة تبلغ ٦٢ فدانا من الأراضى المتوسطة جعل هذه المجالس تكاد تكون حكرا على كبار الملاك من الأعيان (١) . وهى حقيقة يمكن إدراكها إذا راجعنا ملكيات بعض أعضاء هذه المجالس فى الفترة التالية .

ففى مديرية الجيزة كان فضل بك الزمر عضو مجلس المديرية وعمدة ناهيا يملك ٦٠ فدانا بنواحى المديرية وكان عبد الواحد بك القط عضو مجلس المديرية ومن أعيان سقارة يملك ١٠٨ أفدنة وكان أحمد بك المليجى عضو مجلس المديرية ومن أعيان قرية الديسمى يملك ٦٣٤ فداناً وكان بيومى أفندى مذكور عضو مجلس المديرية وعمدة أبو النمرس يملك ١٢١ فداناً (٢) .

وفى مديرية الفيوم كان حسن بك شرابى عضو مجلس المديرية وعمدة الفيوم يملك ٢٥٠ فداناً وكان ابراهيم بك عبد العال عضو مجلس المديرية ومن أعيان قرية دفنو يملك ١٣٠ فداناً وكان أبو زيد طنطاوى عضو مجلس المديرية ومن أعيان ناحية سنورس يملك ١٨٩ فداناً وكان عبد العزيز بك الجمال عضو مجلس المديرية وعمدة ناحية الروضة يملك ١٢٦٥ فداناً (٣) .

وفى مديرية بنى سويف كان اثنان من عائلة كساب عضوين بمجلس المديرية هما أبو سيف كساب عمدة النويرة ويملك ٢٠٠ فدان وتمام كساب من أعيان الناحية يملك ٨٠ فداناً وكان مرسى بك وزيرى عضو مجلس المديرية ومن أعيان

---

(١) د . لبيب يونان رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ .

(٢) كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الحيثية بدائرة مديرية الجيزة كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بدائرة مديرية الفيوم ، كشوف رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

بيا يملك ١٠٠ فدان وسليم جابر عضو مجلس المديرية وعمدة التاوية يملك ١٣٠ فداناً (١).

وفى مديرية المنيا كان محمد بك موسى عضو مجلس المديرية وعمدة الفقاعى يملك ١٢٠٠ فدان وكان تاشد بك حنا عضو مجلس المديرية ومن أعيان ناحية أشروبة يملك ٧٥٠ فداناً وكان عبده بك ميخائيل عضو مجلس المديرية وعمدة الفشن يملك ٤٠٠ فدان (٢).

وفى مديرية أسيوط كان عبد العزيز بك سيف النصر عضو مجلس المديرية من أعيان ملوى يملك ٣٧٠ فداناً وكان اثنان من عائلة غزالى ببنى رزاح أعضاء فى مجلس المديرية ويملك الواحد منهم ٥٠٠ فدان هماشاكر بك وغزالى بك عمدة القرية (٣).

وفى مديرية جرجا كان مصطفى أبو رحاب باشا عضو مجلس المديرية ومن أعيان أولاد حمزة يملك ٢٠٠٠ فدان وكان محمود باشا الشندويلى عضو مجلس المديرية ومن أعيان شندويل يملك ١٠٠٠ فدان وكان أحمد بك أبو ستيت عضو مجلس المديرية ومن أعيان أولاد عليو يملك ٣٠٠ فدان (٤)

وفى مديرية قنا كان الشيخ داود عبد الله عضو مجلس المديرية وعمدة ناحية

---

(١) بيان أعضاء الهيئات النيابية والأعيان بمديرية بنى سويف ، محرر فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ . كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٢) كشوف بأسماء العمد والأعيان يستحقـون الانعام برتب ونياشين بمديرية المنيا محررة سنة ١٩١٨ ، كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، مركز ملوى كشف رقم ١ أعيان مركز ابنوب كشف رقم ١ .

(٤) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثيـة المتوطنين بمديرية جرجا محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز جرجا كشف رقم ١ ، أعيان مركز سوهاج كشف رقم ١ ، وأعيان مركز البلينا كشف رقم ١ .

دنعيق يملك ٧٣ فداناً والشيخ خليفة محمود عبد الله عضو بمجلس المديرية وعمدة دشنا يملك ٧٦ فداناً ويحيي بك محمد الوكيل عضو بمجلس المديرية ومن أعيان ناحية أبو مناع يملك ١٥٠ فداناً(١) .

وفى مديرية الغربية كان محمد باشا البدراوى عضو بمجلس المديرية ومن أعيان درين يملك ٣٥٠٠ فدان وكان محمد بك أبو الفتوح عضو بمجلس المديرية وعمدة بلقاس يملك ١٧٤٠ فداناً وكان سراج الدين شاهين عضو بمجلس المديرية ومن أعيان كفر الجرايدة يملك ٦٥٠ فداناً (٢) .

وفى الشرقية كان عبد اللطيف بك وا كد عضو بمجلس المديرية ومن أعيان سنجها يملك ١٥٠٠ فدان (٣) .

وإلى جانب مجالس المديريات تضمن القانون الأساسى الصادر سنة ١٨٨٣ إنشاء مجلسين أخرين أحدهما مجلس شورى القوانين ويتألف من ٣٠ عضوا منهم ١٤ عضواً يعينهم الخديوى ووزرائه من بينهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين أما الستة عشر الباقون ومن بينهم الوكيل الثانى للمجلس فتنتخبهم مجالس المديريات لمدة ست سنوات ويعتبر هذا المجلس مجرد هيئة استشارية للحكومة ويجتمع مرة كل شهرين .

أما المجلس الثانى فهو الجمعية العمومية وتتكون من الوزراء وأعضاء مجلس

---

(١) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثيـة المتوطنين بمديرية قنا ، أعيان مركز قوص كشف رقم ٢ ، أعيان مركز دشنا كشف رقم ١ .

(٢) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية الغربية محررة فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ كشف رقم ١ أعضاء مجلس المديرية .

(٣) كشف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بمركز كفر صقر بمديرية الشرقية محرر فى أكتوبر سنة ١٩١٩ .

شورى القوانين و ٤٦ من النواب يتم انتخابهم عن كل القطر حسب التقسيم الإدارى واشترط فيمن يحق له الترشيح أو يكون من يدفع الضرائب ٥٠ جنيهاً سنوياً. هذا بالإضافة إلى أن الناخب كان ممن يدفعون ضرائب قدرها ٣٠ جنيهاً سنوياً وكانت الجمعية العمومية تستشار فى الأمور الأكثر أهمية وإن كان رأيها أيضاً غير ملزم للحكومة وكانت تجتمع مرة كل سنتين على الأقل [١] وهناك حقيقتان وراء هذه المؤسسات.

الحقيقة الأولى أنها كانت مؤسسات شكلية كما أرادها الاحتلال فكان من الممكن للحكومة أن تحصل على أى قرار بموافقة أى من المجلسين نظراً لكثرة عدد المعينين فيهما من قبل الحكومة. وحتى لو جاء القرار لغير مصلحتها فان عليها أن ترفضه ولا تعدم أن تقدم أسباباً لذلك [٢].

والحقيقة الثانية : أن عضوية هذين المجلسين وفقا للقانون الأساسى الصادر بإنشائهما قد اقتصرت على كبار الملاك ومعظمهم من الأعيان الذين ربط الاحتلال مصلحتهم بمصلحته [٣].

وعلى سبيل المثال إذا استعرضنا الأعضاء الذين انتخبوا لمجلس شورى القوانين فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٩ نجد منهم أحمد بك أباظة عن الشرقية وأحمد بك عبد الغفار عن المنوفية وأحمد أفندى الهرميل عن الغربية وأحمد بك الصوفانى عن البحيرة وطلبة بك سعودى عن الفيوم ومصطفى بك خليفة عن أسيوط وكلهم ينتمون إلى كبار الملاك من الأعيان [٤]

---

(١) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤

— عبد الخالق لاشين، المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، ١٦١ .

(٢) Landau, Op. Cit. P 44.

(٣) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٤) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٠ ، سنة ١٨٨٩ ، ص ٨٧ .

وإذا استعرضنا أعضاء الجمعية العمومية سنة ١٩٠٣ نجد من بينهم طلبة بك سعودى وحسن بك عبد الرازق ومفتاح بك معبد وأمين بك الشمس ومحمد بك الوكيل وأحمد أفندى خشبة وهم أيضاً من كبار الملاك (١) .

وهكذا سيطر كبار الملاك على هذه المؤسسات التى كانت طريقة تشكيلها تؤدى بالضرورة إلى أن يستأثر بعضويتها كبار الملاك فخلال السنوات الثلاثين التى عاشها مجلس شورى القوانين (١٨٨٣ — ١٩١٢) تولى رياسته سبعة رؤساء كلهم من كبار الملاك من أتباع أسرة محمد على المقربين . وهم محمد سلطان باشا وعلى شريف باشا وعمر باشا لطفى وإسماعيل باشا محمد وعبد المجيد باشا صادق والأمير حسين باشا كامل ومحمود باشا فهمى . وجميعهم ينحدرون من أصول تركية باستثناء اثنين منهم هما سلطان باشا ومحمود باشا فهمى (٢) .

لقد ظل مجلس شورى القوانين يتألف أساساً من عنصرين من كبار الملاك أولهما بقايا الطبقة التركية وهؤلاء وإن كانت نسبتها أقل داخل هذه المجالس إلا أنهم كانوا لا يزالون يملكون كثيراً من أسباب السلطة والثروة وقد وقفت هذه المجموعة بحكم ما أخذت تعانى منه من فقدان الكثير من امتيازاتها موقفا صلباً من الاحتلال وثانيهما طبقة الأعيان المصريين الجديدة نسبياً على الحياة السياسية وهؤلاء كانوا أقل عداء للاحتلال لأنهم استفادوا كثيراً من وجوده غير أنهم تأثروا بأبناء الطبقة الأولى الذين كانوا أكثر خبرة وتمرساً بالشئون السياسية وكانت نسبة الأعيان غالبة داخل هذه المجلس (٣) .

---

(١) الوقائع المصرية عدد الاثنين ١٩ يناير سنة ١٩٠٣ .

(٢) عبد الخالق لاشين ، المرجع السابق ، ص ١٦٢

Landau. Op. Cit P 44.

(٣) د. يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

Landau, Op. Cit. P 48.

وفى سنة ١٩١٣ استحدثت سلطات الاحتلال مجلسا جديداً هو الجمعية التشريعية ، وهى الهيئة التى استحدثها كتشنر بمقتضى القانون النظامى الجديد الذى صدر فى أبريل سنة ١٩١٣ والقانون الانتخابى الصادر فى نفس التاريخ . وأساس فكرة إنشائها هو ادماج المجلسين القديمين فى هيئة واحـــدة خولت اختصاص الهيئتين القديمتين ولا تختلف عنهما إلا من حيث الشكل فالقانون الجديد احتفظ بنفس الشروط المالية التى اشترطها القانون القديم لعضوية مجلس الشورى وهى أن يكون العضو قد دفع منذ سنتين مال أطيان قدره خمسون جنيها أو عوائد مبانى قدرها عشرون جنيها فى السنة أو ٢٥ جنيهاً مال أطيان وعوائد مبانى معاً وينقص المال إلى خمسيه لمن كان حائزاً على شهادة عالية . غير أن كل الخلاف فى القانون الجديد هو أنه جعل الانتخاب على درجتين بأن جعل لكل خمسين ناخباً الحق فى انتخاب مندوبين ينتخبون بدورهم أعضاء الجمعية التشريعية التى يبلغ عدد أعضائها ٨٣ عضوا تعين منهم الحكومة ١٧ عضوا لضمان تمثيل الأقليات ولم تكن سلطة الجمعيه الجديدة تزيد عن سلطات المجلسين السابقين كثيراً فلم تكن قراراتها ملزمة هى أيضاً (١) .

وإذا نظرنا إلى نتيجة انتخابات الجمعية التشريعية نجد أنها أسفرت عن فوز ٤٩ عضوا من كبار الملاك وثمانية من المحامين وأربعة من التجار وثلاثة من رجال الدين ومهندس واحد ومن بين هؤلاء ٢١ عضوا كانوا أعضاء سابقين فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وجاءت غالبية الأعضاء المعينين من كبار الملاك أيضاً من أمثال أحمد مظلوم باشا وعدلى يكن ومحمد الشريعى وقلينى فهمى وسينوت حنا (٢) .

وهكذا عكس التركيب الاجتماعى للعضويه فى الهيئة الجديدة سيطرة كبار

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ، ص ٣١٣ — ٣١٩

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١٨ ، ٣١٩ — تقرير كتشنر سنة ١٩١٣ ، ص ١٧ .

الملاك أيضاً . وإذا استعرضنا الذين رشحوا أنفسهم لعضوية الجمعية بمركز البلينا بمديرية جرجا وهى من المديريات الفقيرة من حيث مساحة الرقعة الزراعية والتى بلغ عددهم ٥٣ مرشحا نجد أن ملكياتهم تتراوح بين ٤١ فداناً و ٧٩٩ فداناً وباستثناء أربعة من المرشحين فإن الجميع كانت ملكية الواحد منهم تزيد عن ٥٠ فداناً (١) . غير أن التركيب الاجتماعى للعضوية داخل الجمعية التشريعية يبدو أكثر وضوحاً إذا استعرضنا ملكيات بعض أعضائها حسب التوزيع الإقليمى . ففى مديرية الجيزة نجد محمد رشوان الزمر بك عضو الدائرة الأولى بامبابه ومن أعيان ناحية يملك ٤٩ فداناً وابراهيم بك عمر دويدار عضو الدائرة الثانية بالجيزة ومن أعيـــان شبرامنت يملك ٨٠ فداناً بشبرا منت والعضو الثالث وهو الشيخ محمد حسن عزام عضو الدائرة الثالثة بالعياط ومن أعيان الشوبك يملك ٣٤ فداناً (٢) .

وفى مديرية بنى سويف كان محمد على سليمان عضو الجمعية التشريعية بدائرة ببا ومن مزارعى ناحية سمسطا الوقف يملك ٣٥٠ فداناً أما العضو الآخر وهو زكريا نامق عضو الجمعية التشريعية عن دائرة بنى سويف فعلى الرغم من أنه كان محامياً بمدينة بنى سويف فإنه يملك ١٥٠ فداناً(٣).

وفى مديرية الفيوم كان أحمد باشا محمود الباسل عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان بلدة قصر الباسل يملك ١٢٢٩ فداناً(٤) .

---

(١) دفتر قيد الأموال التى كان يدفعها المرشحون لعضوية الجمعية التشريعيــة بمركز البلينا بمديرية جرجا رقم ١٤٠ ، مخزن ٦٨ .

(٢) كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الحيثية بدائرة مديرية الجيزة ، كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٣) بيان أعضاء الهيئات النيابية والأعيان بمديرية بنى سـويف محررة فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ ، كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٤) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المتوطنين بدائرة مديرية الفيوم، أعيان مركز أطسا كشف رقم ٢ .

وفى مديرية المنيا كان على باشا شعراوى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان مركز المنيا يملك ٧٣٩١ فداناً وكان محمد باشا الشريعى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان سمالوط يملك ٣٠٠٠ فدان وكان حسين بك الشريعى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان سمالوط أيضاً يملك ٢٧٠ فداناً وكان المصرى بك السعدى عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان كفر الدوار بمركز مغاغة يملك ٢٤٠٠ فدان[1] .

وفى مديرية أسيوط كان عبد الرحمن بك محمود عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان النخيلة يملك ٧٥٠ فداناً وكان محمد باشا محفوظ عضو الجمعية التشريعية ومزارع بالحواتكة يملك ٣٠٠ فدان[2] .

وفى مديرية جرجا كان عمر بك عبد الآخر عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان طهطا يملك ١٨٠ فداناً وكان إبراهيم باشا إسماعيل أبو رحاب عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان أولاد حمزه يملك ٢٠٠٠ فدان وكان أمين بك أبو سقيت عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان أولاد عليو يملك ٨٠٠ فدان[3] .

وفى مديرية قنا كان إبراهيم بك على عضو الجمعية التشريعية ومن أعيان ناحية حجازة يملك ١٤٠ فداناً وكان عمر بك خلف الله عضو الجمعية التشريعية والمزارع بناحية هو يملك ١٠٠ فدان كما كان محمد بك محمود عضو الجمعية التشريعية

---

(١) كشوف بأسماء العمد والأعيان الذين يستحقون الانعام برتب ونياشين بمديرية المنيا محررة سنه ١٩١٨ ، كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية.

(٢) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بدائرة مديرية أسيوط محررة فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز أبو تيج كشف رقم ١ وأعيان مركز منفلوط كشف رقم ١ .

(٣) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بمديرية جرجا محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز طهطا كشف رقم ١ ، وأعيان مركز جرجا كشف رقم ١ ، وأعيان مركز البلينا كشف رقم ١ .

ومن أعيان أبو مناع قبلى يملك ٣٥٠ فداناً[1] .

وفى مديرية الغربية كان إبراهيم باشا سعيد عضو الجمعية التشريعية والمزارع بناحية متبول يملك ١٨٥٠ فداناً وكان محمد فتح الله بركات عضو الجمعية التشريعية والمزارع بميت المرشد يملك ٧٠٠ فدان وكان راغب بك عطيه عضو الجمعية التشريعية والمزارع بشبرا اليمن يملك ٥٠٠ فدان وكان على بك المنزلاوى عضو الجمعية التشريعية والمزارع بأبى صير يملك ٧٥٠ فداناً وكان محمد بك أبو جازية عضو الجمعية التشريعية والمزارع بميت أبو العز يملك ٣٠٠ فدان وكان حافظ بك المنشاوى عضو الجمعية التشريعية والمزارع من أعيان بندرطنطا يملك ١٠٠٠ فدان وجملة عقارات بمدينة طنطا[2] .

لقد كان تكثيف كبار الملاك من الأعيان لوجودهم داخل هذه الهيئات على كافة مستوياتها يرجع إلى رغبتهم فى الحصول على السلطة التى تمكنهم من حل مشاكلهم مع الجهاز الإدارى للدولة وأجهزة السلطة على كافة مستوياتها وخاصة تلك التى توجد فى المديريات والمناطق التى تتركز فيها أراضيهم ورغبتهم فى تأصيل هيبتهم فى تلك المناطق وهى حقيقة عبرعنها سعد زغلول فى مذكراته حيث يقول « وذوى الوجاهة والنفوذ منهم — المزارعين — يشتغلون بالأمور العامة بقدر ما يكسبون بسبب الاشتغال بها من السلطة والنفوذ فإن أنسوا من الاشتغال بها ضرراً بما يتمتعون من سلطة وجاه انصرفوا عنها وتبرأوا منها[3] ، وكثيراً ما كان الشخص الواحد من الأعيان يجمع بين عضوية أكثر من مجلس فى المستويات المختلفة من هذه المجالس

---

(١) كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الميثيه المستوطنين بمديرية قنا ، أعيان مركز قوص كشف رقم ١ ، أعيان مركز نجع حادى كشف رقم ١ ، أعيان مركز دشنا كشف رقم ١ .

(٢) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثيه المستوطنين بدائرة مديرية الغربية ، محرورة فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٨ كشف رقم ١ أعضاء الجمعية التشريعية .

(٣) د . الوثائق ، مذكرات سعد زغلول ، كراسة رقم ٩ ، ص ٤٠٠ .

فلاكان عبد الواحد بك النقط المزارع بسقارة عضو مجلس مديرية الجيزة وعضو لجنة الشياخات بالمديرية ورئيس محكمة الخط وعضو المجلس الحسبي[١] ، وكان أحمد بك حميد أبو ستيت المزارع بأولاد عليو عضو مجلس مديرية جرجا وعضو لجنة الشياخات ورئيس محكمة الخط[٢] .

لقد كانت طبقة كبار الملاك على وعى بمصالحها وخاصة فى مواجهة الطبقات الأخرى وخاصة الفلاحين فعندما نوقشت المادة الأولى من مشروع الأمر العالى الخاص باختصار إجراءات الحجز على المحصولات الموجودة بالأراضى المؤجرة فى حالة عجز مستأجريها عن دفع الايجار رأى جميع الأعضاء الذين اشتركوا فى المناقشة وكلهم من كبار الملاك توسيع نطاق الحجز ليشمل المحصولات الموجودة فى الأراضى أو فى أى مكان آخر وأصبح نص المادة المعدلة هو « ويجوز لأصحاب الأطيان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة أو بغير عقد أن يوقعوا بغـير إذن من القاضى حجزا على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصالهم على الايجارات المستحقة لهم . . . »[٣]

وكانت مصالح هذه الطبقة هى التى تشكل موقفها من قضية السلطة وموقفها من الاحتلال فهى تطالب بمزيد من المشاركة فى السلطة فى ظل الاحتلال عن طريق مجلس نيابى ذى صلاحيات أوسع ، هو فى النهاية ليس شبيهاً بالبرلمان الانجليزى أو بمجلس النواب الفرنسى لكنه ضرورى من أجل تحقيق المصالح المباشرة للملاك

---

(١) كشوف بأسماء الأعيان والوجهاء وذوى الحيثية بدائرة مديرية الجيزة ، كشف رقم ١ أعضاء المجلس المديرية .

(٢) كشوف بأسماء حضرات أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية المستوطنين بمديرية جرجا محررة فى ٥ يناير سنة ١٩٢١ ، أعيان مركز البلينا كشف رقم ١ .

(٣) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من سنة ١٨٨٤ — ١٨٨٦ ، محضر جلسة ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، ص ١٦٩ .

الزراعيين الذين يعرفون أكثر من غيرهم مشاكل الزراعة ، لأن صاحب الدار أدرى بالذى فيها ، على حد تعبير العضو محمد علوى باشا فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨[1] . وعندما يطلب العضو أحمد يحيى باشا فى نهاية كلمة طويلة فى جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، .. أن تضع الحكومة مشروع قانون يكفل اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكاً فعلياً فى إدارة شئون الوطن وتدبير مصالحه الداخلية ، فى إطار الاتفاقيات والامتيازات الأجنبية حتى هذا الطلب يلقى بعض المعارضة من الاعضاء الموالين للانجليز من أمثال موسى غالب باشا الذى كان يرى أن ذلك محال وأن ، من الاليق بكرامة المجلس أن يكون الطلب قاصراً على توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الثلاث القائمة[2]. وقد أشارت جريدة المؤيد إلى هذه المناقشة بقولها ويوجد الآن فى المجلس فريقان مختلفان فريق يضم كل الأعضاء المندوبين تقريباً وهؤلاء يطلبون الحكومة النيابية على كل حال .. ومعارضون قليليون منهم سعادة طلبة باشا سعودى الذى تردد فى عدم طلب المجلس النيابى من أصله وفى عدم توسيع اختصاصات المجالس النيابية وأيده سعادة موسى باشا غالب قاطعاً بعدم طلب المجلس النيابى وكذلك مفتاح بك معبد وهؤلاء الثلاثة كانت الوكالة البرلمانية قد رشحتهم لعضوية المجلس ،[3] .

ويتداخل موقف كبار الملاك من السلطة مع موقفهم من الاحتلال وكلاهما يبدأ من التسليم بوجود الاحتلال أساساً وعلى هذا فالخلاف بين كبار الملاك والاحتلال ليس خلافاً حول وجود الاحتلال وإنما هو خلاف حول المشاركة فى السلطة[4] فمجلس شورى القوانين الذى احتج سنة ١٨٩٦ على عدم استشارته

---

(١) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٨ ، محضر جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ كلمة العضو محمد علوى باشا ، ص ٦٣.

(٢) المصدر السابق ، ٦٧ ، ٦٨ .

(٣) جريدة المؤيد العدد أول نوفمبر سنة ١٩٠٨ .

(٤) مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٩٠٤ — ١٩٠٨ محضر جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، ص ٦٣

فى المبالغ التى صرفت على حملة السودان لم يحتج على الوحشية التى صدرت ونفذت بها أحكام دنشواى (١)

سيطرة كبار الملاك على التنظيمات الحزبية :

شهد العقد الأول من القرن العشرين ظاهرة نشأة الأحزاب السياسية فى مصر والتى ترجع إلى عاملين :

الأول هو تطور الحركة الوطنية فى مصر بعد الاحتلال وبالذات بعد سنة ١٩٠٤ حيث تم توقيع الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا على توزيع المصالح الاستعمارية بين الدولتين وفق هذا الاتفاق الذى تنازلت فيه فرنسا عن ادعاءاتها فى مصر مقابل إطلاق يدها فى مراكش .

الثانى : نمو التناقضات بين القوى الاجتماعية فى مصر وما ترتب على ذلك من طرح تصورات متعددة لمستقبل مصر السياسى وأدى إلى ظهور عدد من الاحزاب السياسية إبتداء من سبتمبر سنة ١٩٠٧ تعبر عن اتجاهات القوى الاجتماعية المختلفة (٢) .

وكان طبيعياً أن يكون لكبار الملاك حزبهم السياسى المعبر عن فكرهم ومواقفهم . فنى الاجتماع الذى دعا إليه لطفى السيد فى أوائل سنة ١٩٠٦ وحضره كل من محمد محمود سليمان وحسن عبدالرازق وعمر سلطان إنتهوا فى هذا الاجتماع إلى ضرورة أن تكون لهم جريدة تعبر عن وجهة نظرهم وبعد عام تقريباً من هذا الاجتماع ظهرت الجريدة التى صدر العدد الأول منها فى ٩ مارس سنة ١٩٠٧ (٣) . وضمت الشركة التى تكونت منها الجريدة أبرز العناصر من كبار

---

(١) Landau, Op Cit PP 47 - 49

(٢) د . محمد أنيس ، الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ ــ ١٩٠٨ ، مقال بمجلة الكاتب عدد ديسمبر سنة ١٩٦٩ ، ص ١٢ ،

(٣) Afaf Lutfi Al Sayyid, Op Cit P 168.

الملاك من أمثال حسن عبد الرازق وأحمد الهلالى وحسن بك فودة وأحمد بك الباسل وسليمان بك أباظة ومحمود باشا سليمان والاخوان بشرى وسينوت حنا وعبد الخالق ثروت وعلى شعراوى وعمر سلطان وفخرى عبد النور ومحمد الاتربى ومحمد حفنى الطرزى ومحمود بك عبد الغفار وغيرهم[١]. ولم يمض وقت طويل على صدور العدد الأول من المجلة حتى أعلن قيام حزب الأمة. فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٠٧ أعلن حسن باشا عبد الرازق تحويل شركة الجريدة إلى حزب أمام الحاضرين من أعضاء الجمعية العمومية لهذه الشركة وتم اختيار محمود باشا سليمان رئيسا لهذا الحزب وحسن باشا عبد الرازق وعلى شعراوى وكيلين وأحمد لطفى السيد سكرتيراً دائماً[٢]. وقبل نهاية العام انضمت أعداد جديدة من الاعيان للحزب بلغ عددهم ٦٤٥ عضواً وصفهم حسن عبد الرازق وكيل الحزب بأنهم من وجهاء المصريين. وكان التركيب الاجتماعى للحزب امتداداً للتركيب الاجتماعى للجمعية العمومية لشركة الجريدة فأعضاء هذه الجمعية الذين بلغوا فى البداية ٦٠ عضواً ثم ارتفعوا إلى ١١٣ عضواً كانوا جميعاً من الاثرياء وذوى المراكز العليا فى البلاد وكان من بينهم عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين وعدد من كبار الاقباط واثنان من كبار الملاك فى كل مديرية لضمان انتشار الجريدة فى أنحاء البلاد[٣]. وهكذا كان التركيب الاجتماعى للحزب تعبيراً عن طبقة كبار الملاك بفكرها ومصالحها. ويمثل ظهور الحزب نشأة تيار الاعتدال فى السياسة المصرية وهو الطابع الذى اتسمت به الحركة السياسية لكبار الملاك فى الفترة التالية ويرجع هذا الاعتدال إلى عاملين :

(١) طبيعة تكوين الحزب من طبقة كبار الملاك التى استفادت بصورة

---

(١) الجريدة العدد الأول ٩ مارس سنة ١٩٠٧ .

(٢) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٤٦

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٧

مباشرة من وجود الاحتلال بعد أن ساعدته على دخول البلاد ومن الاعيان المعروفين بصلاتهم الوثيقة بالشيخ محمد عبده مثل حسن بك عبد الرازق وأحمد لطفى السيد وإيمانهم بأسلوبه المعتدل فى السياسة وعلاقته الطيبة بالمحتلين هذا إلى جانب أن الحزب ضم بعض العناصر المعروفة بولائها للانجليز من أمثال طلبة سعودى الذى كان عضواً فى شركة الجريدة حتى قبل تأسيس الحزب والذى كان يعلق عليه فى مجلس شورى القوانين نبض الوكالة البريطانية[1].

(٢) إرتباط ظهور الجريدة ومن ثم الحزب بسلطات الاحتلال البريطانى وتؤكد المصادر أنهما قاما بإيحاءات من كرومر وبتشجيع من الدوائر البريطانية فى القاهرة[2]. وهناك ما يؤكد وجود صلة بين نشأة الحزب والجريدة وسلطات الإحتلال البريطانى فى القاهرة، ففى خطاب من فندلى ممثل المعتمد البريطانى فى القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية فى صيف عام ١٩٠٦ وقبل قيام شركة الجريدة رسمياً بحوالى سبعة شهور يتحدث فيه عن تكوين هذه الشركة بصورة تقطع أن سلطات الاحتلال ترعى ظهور الشركة المذكورة وتحدد لها أغراضها التى كان أهم ما جاء فيها « عدم الهجوم على وجود الاحتلال أو الرغبة فى إنهائه»[3].

وتظهر نزعة الاعتدال فى برنامج الحزب الذى جاء متأثراً بآراء الشيخ محمد عبده فقد جاء فى مقدمة البرنامج : أن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وإنما هناك مقدمات ينتج عنها هذا الاستقلال وأن هذه المقدمات أغراض يجب السعى إليها . وعلى الرغم من اعتراف الحزب فى برنامجه بأهمية الاستقلال التام لمصر إلا أنه أرجأ البت فيها . ورغم اعترافه بضرورة الاشتراك مع الحكومة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٠

(٢) Landau Op Git P 138 - Afaf Lutfi Al Sayyid, Opp Cit P 177.

(٣) د . لبيب يونان ، المرجع السابق ، ص ٥١

فى وضع القوانين والمشروعات العامة إلا أنه لم يضع هذه المشاركة فى إطار المطالبة بالدستور(٢).

وإلى جانب حزب الأمة فان كبار الملاك كانوا موجودين فى معظم الاحزاب ففى الحزب الوطنى الذى كانت قاعدته الاساسية من الطبقة الوسطى الصغيرة وما يحيط بها من طبقات أقل من جماهير المدينة نجد من بين أعضاء اللجنة الادارية فيه عدداً من كبار الملاك من أمثال ويصا واصف وعمر سلطان الذى كان يجمع بين عضوية اللجنة وأمانة الصندوق بينما كان من مؤيدى الحزب عدد آخر من كبار الملاك من أمثال عمر لطفى ومرقص حنا وسيف الله يسرى ومحمد أحمد شريف ومحمد على علوبة وغيرهم(١).

وعموما فقد ساعد على سيطرة كبار الملاك على الحركة السياسية بوجه عام عاملان أولهما : وجود كبار الملاك فى المدن واحتلالهم دوراً بارزاً فى نشاطها الاقتصادى والعامل الثانى : هو أن الكفاح من أجل الاستقلال طغى على القضية الاجتماعية فحال دون قيام أحزاب تعبر عن الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين وتتناقض فى أهدافها مع كبار الملاك . وتحد فى النهاية من سيطرتهم على الحركة السياسية(٢).

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ٥٣

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، النهضة المصرية ، سنة ١٩٥٠ ، ص ٢٦٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ،

(٣) Baer G. A. History of Land Ownershid in Modern Lgypt, P 144.

الفلاحون فى مواجهة الإحتلال وكبار الملاك

حاول الاحتلال أن يستميل الفلاحين عن طريق تخفيض الضرائب والقضاء على فساد الإدارة والرشوة والابتزاز التى كانت تعانى منها البلاد والحد من سلطة العمد وتحقيق قدر من العدالة فى توزيع المياه وإلغاء السخرة [1]. لكن كل هذا لم يضع حداً لسوء الحالة التى تردى فيها الفلاحون فالمشكلة الاساسية التى كانت قائمة منذ نهاية حكم إسماعيل هى سوء توزيع الاراضى الزراعية وهو الوضع الذى حذر منه دوفرين فهو يقول عند كلامه عن أراضى كبار الملاك « إن حرمان جمهور من الفلاحين من زراعة مساحة متسعة بهذا المقدار أمر غير مرغوب فيه سياسياً [2]. وهى المشكلة التى ظلت بلا حل بل تفاقمت فى عهد الاحتلال الذى سهل لكبار الملاك عملية توسيع ملكياتهم .

وكان طبيعيا مع سيطرة الاحتلال وكبار الملاك أن تغير حركة الفلاحين من إيقاعها فبدأت تظهر حوادث السلب والنهب فى الريف والتى يعتبرها معظم المراقبين نتيجة لازدياد حدة الفقر وسوء الادارة واختلال العدل فاللجان التى كونها نوبار باشا لبحث أسباب زيادة حوادث السلب والنهب فى الريف تبعتها لجان أخرى فى أعوام ١٨٨٤و١٨٨٥و١٨٩١ . ويعترف كرومر بأن قانون منع حمل السلاح إلا للطبقات الممتازة الصادر فى ١٩٠٤ لم يؤد إلا إلى نتائج ضئيلة الأهمية . وفى ٢ يوليو سنة ١٩٠٩ صدر قانون آخر يخول السلطات الإدارية

---

(١) Issawi, G. Op. Cit P. 37.

(٢) تقرير لورد دوفرين سنة ١٨٨٣، ص ٢٢

إبعاد الأشخاص الخطرين على الأمن إداريا للواحات الداخلة ومع ذلك فقد وجد المعتمد البريطانى كتشنر أن الجرائم تتزايد وزاد التعذيب من سنة لأخرى(١).

وفى المناطق التى سيطر عليها كبار الملاك اتخذت الحركة شكل الاحتكاك بين الفلاحين وكبار الملاك ففى مديرية الغربية وهى إحدى المديريات التى تركزت فيها الملكيات الكبيرة تسجل سجلات العمد والمشايخ العديد من حالات الهجوم على مزارع كبار الملاك والاستيلاء على محاصيلها أو الامتناع عن العمل فى هذه المزارع أو الاعتداء على موظفى العزب والتفاتيش. فعقب الثورة العرابية مباشرة امتنع مشايخ ناحية ابشان بمأمورية بشبيش التابعة لأراضى الدومين عن زراعة الاراضى كما امتنعوا عن دفع الاموال المقررة عليهم وإيجارات الاراضى وحرضوا الفلاحين على ذلك ولجأ مفتش المأمورية إلى السلطات الحكومية لمواجهة الموقف(٢).

وفى سنة ١٨٨٦ امتنع عيسى فرج شيخ كفر قوبسنة بمديرية الغربية عن دفع الأموال الأميرية وادعى أن بعض الأطيان لم تزرع وأخفى محصولاتها ومنع مندوبى الحكومة من توقيع الحجز على هذه المحصولات فلما استعانت الحكومة بقوة من البوليس لإجراء هذا الحجز هاجم شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء وبعض الفلاحين القوة المكلفة بالحجز فى محاولة للاستيلاء على المحصولات. وقد أحيل شيخ الناحية ووكيله وشيخ الخفراء لمحاكمتهم.

وفى سنة ١٨٨٨ ضرب أحد فلاحى ناحية كتامة الغربية مفتش زراعة راغب باشا وحققت القضية فى النيابة العامة(٣).

وفى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فصل شيخ ناحية القرصا لتحريضه الفلاحين.

---

(١) Anowr Abdel Male , Op. Cit P 91

(٢) دفتر قيد العمل والمشايخ بمديرية الغربية ١٨٦٥ – ١٨٩٣ جـ ٢ رقم ٢٧٩٩ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٩١ .

(٣) المصدر السابق ، جـ١ رقم ٢٧٠٨ عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٣٦٣ .

العاملين فى الدومين على الامتناع عن العمل . وفى سنة ١٨٩٠ هاجم مشايخ ناحية الدومين وفلاحوها جفلك على باشا شريف بهذه الناحية واستولوا على محصول الفول والبرسيم بها وتم سجن عدد منهم لمدة شهرين وألزموا بدفع ثمن المحصولات . وفى فبراير سنة ١٨٩٣ هاجم عبد الرازق الشربينى عمدة ناحية بسنديلة وعدد من الفلاحين إحدى عزب الدومين استولوا على طاحونة بها كما امتنعوا عن العمل فى أراضى الدومين[١] .

وفى ٢٢ و٢٣ مايو سنة ١٨٩٤ هاجم فلاحو ناحية قطور بمركز محلة منوف زراعة بلتاج المملوكة للخديوى واستولوا على محصول الشعير بها[٢] . وفى ٩ يونيو سنة ١٨٩٤ جردت الداخلية عمدة ناحية روينة من أطيانه لامتناعه عن احضار العمال اللازمين لأعمال التفتيش الزراعية وأغرى مشايخ الناحية على ذلك وحرض الفلاحين على الامتناع عن العمل[٣].

وهكذا ظلت عوامل القلق قائمة بين الفلاحين . ويشير كرومر فى تقريره سنة ١٩٠٦ إلى احتمال حدوث صراع بين الفلاحين وكبار الملاك إذا استمر إيجار الأراضى الزراعية فى الارتفاع ويرى أن خير وسيلة لتأجيل حدوث هذا الصراع أو تخفيف حدته هو الامتناع عن إتخاذ التدابير التى تؤدى « إلى انقراض صغار الملاك »[٤] .

وإذا كانت حادثة دنشواى هى إحدى نقط الصدام بين الفلاحين وسلطات الاحتلال التى تفجر فيما بعد على نطاق واسع فى ثورة ١٩١٩ فإن كرومر ينظر إليها على إنها « شاهد من شواهد كثيرة على أن روح التمرد على القانون آخذة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤ ، ٤١ ، ٥٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٣) المصدر السابق ، ج ٢ رقم ٢٧٥٩ ، عين ٥٥ مخزن ٧ ، ص ٨٨ .

(٤) تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٦ ، ص ٨١ .

فى الازدياد بين الفلاحين »(١) . لكن عنف رد الفعل من قبل سلطات الاحتلال، ممثلا فى قسوة ودموية الأحكام التى صدرت على الفلاحين والطريقة التى نفذت بها يرجع إلى خوف الاحتلال من احتمال التحام الريف والمدينة فى ثورة عامة ضد الإنجليز والعناصر الموالية لهم من كبار الملاك(٢) وعلى هذا فالاحتلال رأى فى دنشواى فرصة لارهاب الفلاحين حتى لا يلجأوا إلى العنف بعد أن ثبت أن الحكم البريطانى لم ينجح فى استمالتهم(٣) .

وثمة مظاهر أخرى لقلق الفلاحين من الممكن ملاحظتها فى الفترة السابقة على الحرب الأولى فقد امتنع فلاحو قرى أرمنت والاريس والرزيقات والريانية عن دفع ثمن الأراضى المباعة لهم من الدايرة السنية عن طريق نظارة المالية التى دفعت الثمن عنهم على أن تتولى تحصيله على أقساط وأعلنوا أن الأطيان ملك لهم آلت إليهم بالارث عن أجدادهم(٤) . ويذكر راسل باشا تفاصيل إضراب قام به عمال الزراعة فى الوجه القبلى فى مزرعة أحد كبار الملاك مطالبين بأجورهم ويذكر أن محصول القطن الوليد كان مهدداً بالتلف بسبب امتناع العمال عن ريه لولا تدخل الحكومة التى قامت عن طريق قوات من البوليس بإحضار عمال لرى المحصول من مناطق أخرى . ويعلق راسل على ذلك « بأن إضراب الفلاحين لو كان أفضل وأوسع لأرغم المالك الكبير على الرضوخ وللاخسر آلاف الجنيهات قيمة المحصول.

---

(١) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٢) فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ أصدرت المحكمة المخصوصة التى شكلت عقب حادث دنشواى حكما لا يقبل الطعن يقضى على أربعة من الفلاحين بالإعدام واثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة وواحد بالسجن لمدة ١٥ سنة وستة آخرين بالسجن سبع سنوات وثلاثة بالحبس لمدة سنة مع الشغل وجلد كل منهم ٥٠ جلدة وجلد خمسة آخرين كل واحد خمسين جلدة وفى ٢٨ يونيو تنفذ الحكم والجلد فى وقت واحد فى قرية دنشواى د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٣) Issawi, G. Op. Cit. P 37 .

(٤) مجموعة وثائق عابدين نقلت من رئاسة الجمهورية إلى دار الوثائق ، ديوان عربى خديوى ، ملف نظارة المالية ١٩١٠ مرفوعة من ناظر المالية إلى رئيس ديوان عربى خديوى .

إن اختفاء الفردية بين الفلاحين سوف يؤدى إلى انقلاب فى العلاقة بين عمال الزراعة والملاك »(١) .

إن هذا الحادث ذو دلالات كبيرة فقد حالت سيطرة كبار الملاك على جهاز السلطة دون نجاح الإضراب الذى إنتهى بتدخل البوليس لصالح المالك الكبير . مما يؤكد استخدام كبار الملاك لسلطة الدولة فى مواجهة حركات الفلاحين فى وقت لم يكن هناك تنظيم للفلاحين يتبنى مشكلاتهم أو يعبر عن مطالبهم وحتى الحزب الذى حاول أن يقف من الفلاحين موقفاً إنسانياً لم يكن حزباً فلاحياً وهو الحزب الاشتراكى المبارك الذى أسسه الدكتور حسن الدين جمال فإلى جانب أن مؤسسه ليس فلاحاً فإن برنامج الحزب لم يشمل القضايا الاجتماعية الأكثر إلحاحاً بالنسبة للفلاحين مثل قضية توزيع الملكية . وتركز برنامجه حول أهداف إنسانية عامة مثل تحسين حالة الفلاحين الفقراء وتحديد ساعات عملهم فى الحقل وحصول الفلاح على نصيب معين من العائد السنوى للأرض التى يعمل فيها وفق جهده ومنح معاش للعجزة والمرضى من الفلاحين ومنع كبار الملاك من تشغيل زوجات الفلاحين وحق الفلاح فى اللجوء إلى القضاء إذا أساء كبار الملاك معاملته . وكلها لا تخرج عن كونها أهدافاً إنسانية عامة . وعلى هذا فلم يلق هذا الحزب نجاحاً يذكر(٢) .

وعموماً فقد حال دون قيام تنظيم سياسى للفلاحين خلال هذه الفترة سيطرة كبار الملاك على الحركة السياسية وإنتشارهم داخل أجهزة الدولة على كافة مستوياتها وقد أدى ذلك إلى امتداد تبعية الفلاحين لكبار الملاك من المجال الاقتصادى إلى المجال السياسى والاجتماعى .

---

(١) Sir Russel Pasha, Egyptian Service, 1902 — 1946, London 1947, P 35 .

(٢) د. محمد أنيس ، المصدر السابق ، ص ١٣ ، ١٤ .

الخاتمة

مع نهاية القرن الثامن عشر أصبح نظام الحيازة فى مصر عائقاً التطور فالالتزام الذى نشأ تعبيراً عن ضعف السلطة المركزية والذى كان يمنح لمدة سنة أصبح يمنح لمدى العمر كله . ومع استمرار التدهور فى أوضاع السلطة العثمانية أصبح الالتزام يورث ويباع ويمكن التنازل عنه للآخرين بل إن بعض الملتزمين تمكنوا من وقف بعض أراضى الوسية بعد دفع مبلغ معين للخزانة وفى نفس الوقت تحول جزء لا بأس به من الاراضى الزراعية إلى أوقاف وكلاهما كان يحرم الدولة من جزء كبير من عائد الأرض ويذهب إلى فئات اجتماعية تستخدمه أحياناً كثيرة ضد مصلحة الدولة وأهدافها . كما أدى نظام الأوقاف إلى إهمال الأرض وتدهورها وسرعان ما انهار هذا النظام من أساسه أمام الضربات التى وجهها محمد على إليه فى شكله السياسى والاقتصادى وعلى الرغم من أن سقوط النظام القديم قد فتح الباب لظهور الرأسمالية إلا أن النظام الذى أقامه محمد على إنتهى لأن يصبح هو الآخر عائقاً للتطور فالزراعة أصبحت فى تدهور مستمر .. والفلاحون الذين عانوا من أبشع أنواع الاستغلال فى ظل نظام الاحتكار فى الأرض والمحاصيل إلى جانب الضرائب المتزايدة والسخرة لجأوا فى النهاية إلى المقاومة ممثلة فى الهرب من الأرض وإحراق المحاصيل ولجأوا فى بعض الأحيان إلى المقاومة المسلحة . وفى نفس الوقت فإن النظام الذى أقامه محمد على أدى إلى إدخال المحصولات الزراعية إلى دائرة التعامل النقدى إلى جانب زراعة المحاصيل النقدية نفسها مثل القطن وقصب السكر وقد أدى هذا بدوره إلى ظهور اقتصاد السوق الذى أصبح واضحاً فى عهد سعيد كبديل للاقتصاد المعيشى وكانت هذه التحولات مصحوبة بظهور الاتجاه الليبرالى فى الوقت الذى كان الاستعمار والرأسمالية

العالمية يضغطان لتحطيم نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على واعطاء الفرصة لسيادة مبدأ التجارة الحرة، وقد أدت هذه العوامل إلى جانب ضرب الطبقة الوسطى المصرية من خلال مشروعات محمد على الاقتصادية وفشل مشروعاته الصناعية إلى ظهور الرأسمالية فى الزراعة وكان أبرز مظاهرها سلسلة التشريعات التى أدت فى النهاية إلى ظهور الملكية الفردية فى الأرض إبتداء من لائحة سنة ١٨٤٦ ثم لائحة سنة ١٨٥٤ ثم اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ وانتهت بالأمر العالى الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ الذى مد حقوق الملكية الكاملة على كل الاراضى الخراجية وأصبحت الأرض نتيجة لهذا التطور سلعة تباع وتشترى باعتبارها سلعة منتجة. وقد تم هذا التطور من خلال حقيقتين:

(١) إن هذا التطور حدث لغير مصلحة الفلاحين الذين ساهمت هذه التشريعات فى تجريدهم من أراضيهم وذلك عن طريق إعطاء الدائنين المرتهنين — ومعظمهم من الأجانب — حقوقا على الارض تفوق حقوق الفلاحين أصحاب الأرض الاصليين. ثم تضيق المدة التى يعود بعدها الفلاح للأرض فى حالة تركها.

(٢) إن هذا التطور كان تعبيراً عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى عاشته البلاد فى القرن الماضى والقوى الاجتماعية المشكلة له. وانعكس ذلك فى تحديد أولويات القوى التى حصلت على حقوق الملكية.

وفى نفس الوقت فإن النظام الذى أقامه محمد على أوجد الأساس لقيام الملكيات الكبيرة سواء عن طريق منح الارض من الابعاديات والجفالك أو عن طريق نظام العهد هذا إلى جانب ما عرف بمسموح المشايخ ومسموح المصاطب.

وفى ظل الاحتلال واصلت الملكيات الكبيرة نموها من خلال مشتريات الأفراد للأراضى التى طرحتها الدولة للبيع سواء كانت من الاراضى الاميرية أو أراضى الدومين والدايرة السنية التى كانت مملوكة للخديوى إسماعيل وأسرته

أو من الأراضى المستصلحة وقد تمت هذه المشتريات بفضل المساعدات التى قدمها رأس المال الاجنبي عن طريقين :

(١) قروض الرهن التى أعطيت لكبار الملاك والتى استخدمت فى شراء مزيد من الأراضى .

(٢) شركات الأراضى التى تولت استصلاح الاراضى وبيعها لكبار الملاك .

وقد ترتب على ظهور الملكيات الكبيرة تغيرات فى توزيع الملكية كان أبرزها ظهور قطاع الملكيات المتوسطة ونمو الاوقاف مرة أخرى ثم تجميع الملكيات فى وحدات كبيرة وكان نتيجة ذلك كله تدهور الملكيات الصغيرة . وكان طبيعياً أن تنعكس التغيرات التى حدثت فى توزيع الملكية على خريطة القوى الاجتماعية فأسرة محمد على والبورجوازية الادارية التى تكونت حولها ومعظمها من الاتراك والشراكسة تحولت إلى كبار الملاك من خلال منح الأرض من الابعاديات والجفالك وظلت هذه الطبقة التى عرفت بالذوات تملك أكبر الملكيات على الاطلاق حتى الثورة العرابية .

كما أن البورجوازية المالية والتجارية التى تكونت خلال التطورات الاقتصادية التى مرت بها البلاد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تحولت بدورها إلى كبار ملاك من خلال مشتريات الاراضى التى أصبحت متاحة إبتداء من الثمانينات وضمت خليطا من الاجانب والمتمصرين من الأرمن والسوريين واليهود إلى جانب أغنياء المدن المصريين ومعظمهم من الاقباط .

وفى نفس الوقت فإن أعيان الريف ومعظمهم من عمد ومشايخ القرى استطاعوا من خلال مجموعة عوامل أبرزها أراضى المسموح التى أعطيت لهم فى

عهد محمد على ثم السلطات التى تمتعوا بها فى القرى من تكوين ملكيات كبيرة وانتقل بعضهم إلى المدن وأصبحوا ضمن طبقاتها .

كما أن عملية استقرار البدو كانت مصحوبة بتركيز قدر من الملكيات الكبيرة فى أيدى مشايخ القبائل وأصبح هؤلاء بدورهم من كبار الملاك كما انتقل بعضهم إلى المدن .

وهكذا انتهت البورجوازية المصرية لأن تصبح طبقة ملاك زراعيين وحتى القطاع الذى نشأ منها خارج المدن — الأعيان ومشايخ البدو — إنتهوا لأن يصبحوا جزءا من طبقات المدن . وهكذا نشأت الازدواجيـــة فى التركيب الاجتماعى للبورجوازية المصرية الكبيرة وهـــذا يفسر ثوريتهـا المحدودة وطابعها المحافظ .

وانعكس قيام الملكيات المتوسطة فى وجود شريحة اجتماعية من متوسطى الملاك لا تختلف كثيراً فى تركيبها الاجتماعى عن كبار الملاك إلا من حيث كثافة الفئات الاجتماعية بداخلها فى الوقت الذى يختفى فيها أفراد أسرة محمد على تزيد كثافة أعيان الريف حتى تكاد تصبح هى الفئة الغالبة كما نجد بين متوسطى الملاك عناصر من البدو والبورجوازية الصغيرة فى المدن من التجار وصغار الموظفين داخل هذه الشريحة .

وحددت التطورات التى حدثت فى توزيع الملكية موقع الفلاحين فى خريطة القوى الاجتماعية فقد تكفلت العوامل التى أدت إلى ظهور الملكيات الكبيرة بتدهور ملكية الفلاحين . كما ساهمت الضرائب المتزايدة وعوامل الاستغلال المختلفة والمتواصلة فى إفقار الفلاحين وانتزاع الجزء الأكبر من أراضيهم لحساب المرابين الأجانب وبعض أعيان القرى . وقد انعكس هذا كله على مجتمع القرية

الذى تعرض للانقسام بين قلة من الملاك تضع يدها على معظم أراضى القرية وأغلبية من الفلاحين لا تملك إلا القليل وفى نفس الوقت تعرضت القبيلة الواحدة لنفس الإنقسام الذى تعرضت له القرية وأصبحت هناك أقلية من مشايخ البدو تملك أكبر الملكيات بينما غالبية أفراد القبيلة تعانى الفقر والحرمان.

ونتيجة لهذا كانت الحركة السياسية هى حركة الملاك الزراعيين فى الفترة حتى الثورة العرابية سيطر كبار الملاك الاتراك والشراكسة على جهاز الدولة السياسى والإدارى كما تمتعوا بوضع احتكارى داخل الجيش وفى نفس الوقت فإن الأعيان المصريين الذين وضعوا أيديهم على مساحات متفاوتة من الأراضى الزراعية حاولوا المشاركة فى السلطة ولما كانت هذه المشاركة حتى عصر إسماعيل لا تزال جزئية فقد أتخذت حركة الأعيان فى عهد إسماعيل شكل حركة سياسية ذات جناحين أحدهما مدنى عبر عن نفسه داخل مجلس شورى النواب والآخر عسكرى تمثل فى مجموعة الضباط المصريين المنتمية بالولاء للفلاحين التى حاولت التصدى لتسلط الأتراك والشراكسة داخل الجيش/وتفجرت الثورة العرابية من خلال التناقض القائم بين الأعيان والذوات ومحاولة الأعيان وقف التدخل الأجنبى واقتحام مواقع الطبقة المسيطرة أما الفلاحون الذين عانوا من الاستغلال خلال هذه الفترة وأصبح قلقهم واضحاً خلال عصر إسماعيل فقد التفوا حول قيادة عرابى بعد أن رأوا فى الثورة فرصة لتصفية حسابهم مع عناصر الاستغلال القديمة من الذوات والأجانب وعبروا عن ذلك بوضوح، وفى المناطق التى شهدت قيام الملكيات الكبيرة أتخذت حركة الفلاحين بعداً اجتماعياً واضحاً واتسمت بالعنف حين هاجم الفلاحون بعض أراضى كبار الملاك وقسموها فيما بينهم وزرعوها خلال صيف سنة ١٨٨٢ وهى الحركات التى أزعجت كبار الملاك الأعيان فانضموا للخديوى والانجليز خوفاً من زحف الفلاحين.

وفى ظل الاحتلال أصبحت السلطة قسمة بين العناصر القديمة من الذوات والعناصر الجديدة — نسبياً — من الأعيان وسيطر الملاك الزراعيين على أجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية وعلى التنظيمات الحزبية . وعلى الرغم من محاولة الاحتلال استمالة الفلاحين فانهم ظلوا يمثلون عنصراً ساخطا وظهر ذلك بوضوح خلال حادثة دنشواى وما تلاها من أحداث .



ملحق رقم (١)

مساحة الأراضى الممنوحة فى عهد محمد على من الأبعادية والمعمور موزعة على المديريات (١)

اسم المديرية	أبعادية	معمور	إجمالى
	فدان	فدان	فدان
الروضة	١٠٢٤٠	٩٥٣	١١١٩٤ (٢)
المنصورة	٣٠٣٢	٣١٢	٣٣٤٥
الشرقية	١٦٤٠	٥٥	١٦٩٦
القليوبية	٢٥٧٣	٤٦٩٤	٧٢٦٨
البحيرة	٢٠٠٥٦	٦٤٢	٢٠٦٩٨
الجيزة	٥٢٣٩	١٩٣١	٧١٧١
الوجه القبلى	١٢٢١٧٧	١١٢	١٢٢٢٨٩
المساحة الإجمالية	١٦٤٩٦٠	٨٧٠٣	١٧٣٦٦٣

(١) سجل زمامات الابعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلالية رقم ٤٣٥٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١٦ .

— دفتر قيد الاطيان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركى .

(٢) حذفت من هذه الارقام كسور الفدان .

— مديرية الروضة كانت تجمع بين مديريتى الغربية والمنوفية .

ملحق رقم (٢)

مساحة الأراضى الممنوحة فى عهد عباس باشا من الأبعادية والمعمور موزعة على المديريات (١)

اسم المديرية	أبعادية	معمور	إجمالى
	فدان	فدان	فدان
الروضة	٢٠٤٨٦	٩٦١	٢١٤٤٧
المنصورة	٦٣٠٥	—	٦٣٠٥
الشرقية	١٠٥٨١	١٨٧٣٤	٢٩٣١٦
القليوبية	٢٧٣٦	١٢٨	٢٨٦٤
البحيرة	١٤٥٧٠	—	١٤٥٧٠
الجيزة	٨٩٩٢	٤٣٩	٩٤٣٢
الوجه القبلى	٤٣٨٨٩	—	٤٣٨٨٩
المساحة الإجمالية	١٠٧٥٧٢	٢٠٢٦٣	١٢٧٨٢٦

(١) دفتر أرقام الأبعاديات والمعمور المعطى بمدة المرحوم عباس باشا والى مصر كان رقم ٤٣٠٩ عين ٤٩ مخزن ١٨ عن كشوف محررة ٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤).

ــ سجل زمامات الابعاديات والجفالك القديمة لغاية سنة ١٢٧٧ هلاليه رقم ٤٣٠٥ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، ص ١١٦ .

ــ دفتر قيد الاطيان المنعم بها من جنتمكان محمد على باشا وعباس باشا المذكورين بالمديريات رقم ٣٧٣٠ عين ٤٩ مخزن ١ تركى فى هذا السجل ترد المديريات مرتبة على النحو التالى : البحيرة ، الجيزة والمنفيح ، الدقهلية ، روضة البحرين ، الشرقية ، القليوبية ، وجه قبلى .

ملحق رقم (٢)

مساحة الأراضى التى أعطيت معاشات فى عهد سعيد باشا خلال سنوات ٦١/٦٢/١٨٦٣ موزعة على المديريات (١)

اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية	المساحة
	فدان		فدان
الغربية	١٤٠٩٠ [٢]	الفيوم	٦١٢٤
المنوفية	٤٦٥	المنيا وبنى مزار	١٤٦٦٩
القليوبية	١٣٥	أسيوط	٨٤٧
الشرقية	١٣١٩٢	جرجا	١٥٧
الدقهلية	١٠٢٨٨	قنـــا	٩٩
البحيرة	٦٨٦٢	اسكندرية	٩١
الجيزة	١١٥٥	دمياط	٢٤٤
بنى سويف	١٩٨٧		
المساحة الإجمالية			٧٠٤١٤

(١) دفتر قيد زمام الاطيان المعطية رزقة بلا مال لمذكورين أرباب معاشات جزء ثالث زمم قديم رقم ١٣٤٥ عين ١٧ مخزن ١٨ .

— دفتر يحتوى على كشف بالاطيان السابق اعطاؤها فى عهد المرحوم محمد سعيد باشا لأرباب المعاشات بنواحى بمديريات مصر سنة ١٣٠١ هـ عين ٥٤ مخزن ١٨ .

(٢) حذفت من هذه الارقام كسور الفدان .

ملحق رقم (٤)

مساحة الجفالك التي تم تحديدها في عهد محمد على له ولأسرته موزعه على المديريات[1]

اسم المديرية	المساحة بالفدان
	فدان
الغربية	١٥٨٩٢٣[2]
المنوفية	٤١٩٠
الدقهلية	٢٩٦٠١
الشرقية	٥٢٦٩١
القليوبية	١٠٢٧٨
البحيرة	٥٣٠١٠
الوجه القبلي	١٥٥٩١
المساحة الإجمالية	٣٣٤٢٨٦

(١) دفتر كشوف بعدد جفالك الأفندية ، بموجب تقاسيط رجب سنة ١٢٨٥ ﻫ .

(٢) حذفت من هذه الأرقام كسور الفدان .

ملحق رقم (٥) أ

مساحة الأراضى التى فرض عليها العشر سنة ١٨٥٤ فى عهد سعيد باشا موزعة على المديريات(١)

اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية	المساحة
	فدان		فدان
الغربية	١٩٥٨٤٩	البحيرة	٨٥٢٨٤
المنوفية	١١٠٩٦	الجيزة واطفيح	١٦٥٩٥
الشرقية	٧٧٦٦٩	القليوبية	٢٥٩١١
الدقهلية	٤٧٦٢٢	مديريات عموم وجه قبلى	١٩٥٩٦٩
المساحة الإجمالية			٦٥٥٩٩٩

(١) دفتر ربط العشور سنة ١٢٧١ هـ رقم ٤٣٥٧ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، من واقع كشوف محررة ٩ صفر سنة ١٢٧١ هـ (١٨٥٤) .

ملحق رقم (٥) ب

مساحة الأراضى العشورية فى عهد إسماعيل فى نهاية سنة ١٢٩٠ هـ (يناير ١٨٧٤) موزعة على المديريات[1]

اسم المديرية	المساحة	اسم المديرية	المساحة
	فدان		فدان
الدقهلية	١٦٧٢٨٦[2]	الجيزة	٢٧٤١٩
الشرقية	١٥٤٢٣٢	بنى سويف	٥٨٢٠٢
الغربية	٥٢٨٣٤٤	المنيـــا	١٥٢٤٨٨
المنوفية	١٩٦١٦	أسيوط	٢٣٠٤٥
البحيرة	٢٣٢٧٢٧	جرجا	٢٠٢٣٩
القليوبية	٣٤٠٩٠	قنا	١٦٣٠٩
		اسنا	٣٨٨٦٧
		الفيوم	١٤١٥١٠
الإجمـــالى	١١٣٦٢٩٩	الإجمـــالى	٤٧٨٢٤٤

المساحة الإجمالية للقطر المصرى ١٦١٤٥٤٣ فداناً

(١) دفتر يتضمن مربوط زمام الأبعاديات والجفالك المحرر بها تقاسيط لغاية شهر الحجة سنة ١٢٩٠ هـ رقم ٤٣٥٦ عين ٤٩ مخزن ١٨ — عن كشوف محررة فى ٧ صفر سنة ١٢٩١ هـ (١٨٧٤) .

(٢) حذفت من هذه الأرقام كسور الفدان .

ملحق رقم (٦)

بيان مبيعات الدايرة السنية التى تمت بالتقسيط منذ أول يناير سنة ١٨٩٨(١)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
١١	مفتاح بك معبد وآخرين	الفيوم	١٥٨٥
٤	الشيخ حسين صابر	ابا	٢٩١
أ	باغوص باشا نوبار	الفيوم	٢٠٠٧
ب	منشة وآخرين	الفيوم	١٠٠٣
جـ	باسطوروس واصف خياط	الفيوم	١٠٠٣
١	حسين باشا واصف	مطاى	٧٩
٣أ	محمد بك عبد الرازق وآخرين	ابا	٢٧٤
٣٨و٥٧	حسين بك عبد الرازق	ابا	٨٥٦
١٣	اندراوس بشارة	الفيوم	١٨١٦
١٥	أحمد بك السيد	أبو قرقاص	١٣٣
١٦	فارس بك نمر وآخرين	«	٢٠٩
١٩	أسعد حرز	«	١٤٦
٢٦	عبد الحكيم مرزوق وآخرين	للنيا	٢٤٧
٣٧و٥٣و ٨٨و٩٠	لملوم بك السعدى وآخرين	مغاغة	٢٢٦٢
٤٠	زايد غانم	الفيوم	١٧٣
٤٥	هرارى باشا	مغاغة	٥٣٠

(١) No 241, Daira Sanieh Company Limited, Statment of Sales effected Since the 1st January 1898, 238, 11, 42.

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة « التفتيش »	المساحة المباعة بالفدان
٤٩	محمد بك توفيق	مغاغة	٢٣٤
٥٠و٦٧	على بك شعراوى	أبو قرقاص والمنيا	٢٩٧٠
٥٢	محمد محمد عبد الله	مغاغة	٢٦٢
٥٥	محمد بك هاشم	ببا	١٦٩
٦٣	عمر بك سلطان	المنيا	٣٢٥٢
٧٠	وهبه عبد الشهيد وآخرين	الفشن	١٧٧
٧٣و٧٧	أمين توفى	الروضة	٩٠٠
٧٤	رزق الله حنا وآخرين	الفشن	٥٠١
٧٨	عمر بشير وآخرين	المنيا	٥٦
٨٢	على أفندى إسماعيل	»	٥٩٩
٨٣	محمد بك زاهر	مغاغة	١٣٣
٨٦	حسن الريدى وآخرين	»	٢٧٠
٨٩	خليفة حنفى وآخرين	»	١٧٤
٩١	إسماعيل بدوى	المنيا	٩٨
٩٢	السيد حماد	مغاغة	٤٢
٩٤	أحمد عبد اللطيف وآخرين	ابا	٣٨
١٠٢	محمد بك توفيق	مغاغة	١٧٩
١٠٤	أمين محمد الحنى وآخرين	ابا	١٧٠
١٠٦	جرجس رياض	مغاغة	١٢٢
١٠٧	حسن محمد الصاوى	»	١٩٤
١٠٨	يوسف مرزوقة	»	٣٤٣

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة « التفتيش »	المساحة المباعة بالفدان
١٠٩	يوسف مرزوق	مغاغة	٦
١١٠	أحمد إمبابى وآخرين	«	٢٤٢
١١٣	بطرس عبد المسيح	ابا	٨٩
١١٤	عبد الجواد بديوى	«	٣١
١١٥	عبد الرحمن السعداوى	مصر السفلى	١٦
١١٩	إبراهيم عبد الصمد	المعصرة	١٠
١٢٠	جرجس شحاته	مغاغة	٥٢
١٢٢	على عبد الحفيظ	«	١٨
١٢٤	عبد الجواد بديوى وآخرين	«	٣٦
١٢٥	الشيخ حسن صابر	مطاى	١١
١٢٦	عبد الجواد بديوى وآخرين	مغاغة	١٢١
١٢٨	عاذر روفائيل وآخرين	ببا	١٩٩
١٢٩و١٣٣	حسن أفندى شادى	المنيا	١٤٢
١٣٠	محمد أفندى مهدى بدران	مغاغة	١٥٠
١٣١	أحمد أفندى فهمى حسنين	المنيا	٤٥
١٣٤و١٣٥	ميخائيل أفندى سويفى وآخرين	«	٣١٩
١٣٦	محمد بك محمود عبد الله	مغاغة	١٢
١٣٧	محمد أفندى نجيب بدوى	المنيا	١١
١٣٨	محمد بك عبد الله وآخرين	«	١٥٤
١٣٩	على أبو زيد موسى	«	٢٩
١٤٠	عثمان أفندى محمد محمود وآخرين	«	١١٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة « التفتيش »	المساحة المباعة بالفدان
١٤٢	خليل غساق وآخرين	المنيا	١١٧
١٤٣	حنا عبد الله وآخرين	«	٢٠١
١٤٥	جرجس جبرائيل وآخرين	ابا	١٦٩
١٤٦	محمد مجدى إسماعيل	المنيا	٤٧
١٤٧	محمد على جاد وآخرين	أبو قرقاص	١٦
١٤٨	الشيخ على أيوب وآخرين	مغاغة	٢١
١٤٩	جرجس بك جبرائل وآخرين	ابا	٤٢
١٥٠	جبرائيل بك نصيف وآخرين	مغاغة	٩٠
١٥١	الشيخ على أيوب وآخرين	ابا	١٠٤
١٥٢	عوض أفندى عريان وآخرين	ببا	٢٨١
١٥٣	حسن حسين خطاب	«	٥٠
١٥٥	طه عثمان أفندى	المنيا	١٢٧
١٥٦	الشيخ صالح محمد قنديل	ببا	٢٢٩
١٥٨	طلبة على أفندى السباعى	المنيا	١٠٠
١٥٩	عبد الله عكاشه وآخرين	أبو قرقاص	١٧٤
١٦٠	الشيخ محمد أحمد الغزاوى	ابا	٢٠
١٦٢	السيد عبد الله الشريف وآخرين	«	٥١
١٦٣	أحمد محمد الحزاوى وآخرين	أبو قرقاص	٢٣٠
١٦٥	أسعد يوسف وآخرين	ببا	٤١٢
١٦٦	يوسف أفندى سليمان	أبو قرقاص	٨٣
١٦٧	يوسف أسعد وآخرين	ببا	٨٥

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
١٧٠	عبد الغنى محمد	أبو قرقاص	٩
١٧٢	إبراهيم باشا نجيب	بيا	١٨٧
١٧٥	بطرس باشا غالى	»	١٩٢
١٧٧	صطوة إسماعيل	»	٧٠
١٧٨	مرقص بك غالى	مغاغة	٧٨
١٧٩	أحمد محمد السيد	بيا	٧٦
١٨٣	سيد باشا فهمى	»	١٥٤
١٨٦	عبد الله سعد وآخرين	الفشن	٥٠
١٨٧	عاذر أفندى حبشى وآخرين	»	١٤٥
١٨٨	جرجس بك يوسف	»	٤٢٢
١٨٩	على عبد المقصود	»	١٩
١٩٠	على أفندى زهمى	المنيا	٨٨
١٩١	على أفندى شادى	»	٦٩
١٩٢	جرجس إبراهيم	بيا	١٧١
١٩٣و١٩٥	أيوب أفندى ميخائيل	بيا والفشن	١٦٦
١٩٤	شحاته إمبابى	الفشن	—
١٩٦	عبد الله بك ميخائيل	»	١٦٢
١٩٨	حنا أفندى جاد المولى	»	٧٤
١٩٩	عمر شرقاوى	»	٣٣
٢٠٢	محمد بك عبد الله	المنيا	٥٢
٢٠٣	محمد يوسف البشلى	الفشن	١٥٣

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٢٠٤	أحمد أفندى ابراهيم الحكيم	المنيا	٥١
٢٠٥	زيدان على وآخرين	الفشن	٤٣
٢٠٧	صارفيم أفندى مينا عيد	المنيا	٩١
٢١٥	جيرا سكران وآخرين	ببا	٧٢
٢١٦	طه محمد وآخرين	«	٤٣٧
٢١٧	سيد عبد الله وآخرين	المعصرة	٦٣
٢١٩	محمد بك توفيق وآخرين	مغاغة	٤١٢
٢٢٧	على حسن سعد وآخرين	الفشن	٢٨
٢٢٨	للوم باك السعدى وآخرين	مغاغة	٧٨٤
٢٢٩	جرجس مرزوق وآخرين	أبا	١٦٠
٢٣٠، ٢٣١	محمد بك الشريعى وآخرين	المعصرة	٣٧٩
٢٣٢	محمد محمد حسين وآخرين	مغاغة	٥٧٩
٢٣٤	سعد أوى سعد وآخرين	الروضة	٥٩
٢٣٥	زيان رمضان وآخرين	الفشن	٤٤
٢٣٦	حسين بك صدقى	«	١٦٩
٢٣٧	على موسى أحمد	المعصرة	٧١
٢٣٨	أحمد محمد ناجى	«	١٢ ط ٢٥
٢٣٩	خليل اسماعيل	«	١٢ « ٢٥
٢٤٠	ابراهيم أحمد عمر	الروضة	٣٧٩
٢٤١	أحمد مصطفى عمر	«	١٠٤٧
٢٤٤	على باشا فهمى	أبا	٧٨٠٤

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة التفتيش	المساحة المباعة بالفدان
٢٤٥	فلكس سوارس	مطاى	٢٣٣
٢٤٧	ديوان عموم الأوقاف	يبا والفشن	٣٨٠٠
٢٥٠	صابر بك صبرى	مطاى	١٢٤
٢٥١	جبرائيل بك ناصيف وآخرين	الفشن	١٧٠
٢٥٢	طه عثمان	المنيا	٦٩
٢٦٦،٢٥٥	زايد بك جلال وآخرين	مطاى	١٢٩٧
٢٥٧	أبو بكر دمرداش وآخرين	»	٤٦١
٢٥٩	سيد عبد الله رفاعى وآخرين	»	٢٨
٢٦١	سيد أحمد بك ظاظا	مغاغة	١٨٢
٢٦٤	حماد العبد وآخرين	»	٥٧
٢٦٨	حسن محمد حفنى وآخرين	الفشن	٥٤
٣٢٢،٢٧٠	حسن حسين القط	مطاى	٦٧
٢٧١	ارمانيوس بك جصوة	المنيا	٤١٥
٢٧٣	فيكتور موصيرى	الفشن	٧٩٠
٢٧٤	نيقولا كالسيولو	أبا	٦٢٠
٢٧٥	سيد عبد الله رفاعى	مطاى	٣٠
٢٧٦	محمد عبد الصمد وآخرين	»	٢٦٠
٢٧٧	سندار مورجان	»	٦٥
٢٧٨	عبد الرازق أفندى عبد الرازق	أبا	٦٣
٢٧٩	عبد الرازق أحمد عبد الصادق	الروضة	١٨
٢٨١	أمين أفندى رطل	الفشن	٤٥

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٢٨٢	حسن حسين القط وآخرين	مطاى	١٧٦
٢٨٣	خليفة سطوحى وآخرين	«	٥٤
٢٨٤	عبد المسيح متى	«	١٢ط٢
٢٨٧	عياد مسعود	الروضة	٣٩٨
٢٨٨	سيد أفندى عبد الرازق وآخرين	مطاى	٢٢٤
٢٨٩	أحمد خيرى باشا	«	٣١٥
٢٩٢	مرقص أفندى حنا	المنيا	٨٦
٢٩٣	عبده بك ميخائيل	النشن	١٦
٢٩٤،٢٤٣	خليل بك ميخائيل	الروضة	٦٠٢
٢٩٥	تادرس أفندى عوض وآخرين	النشن	٣١٠
٢٩٦،٢٥٣	هارون أفندى مايكه	مطاى	٢٣٤
٢٩٧	خير الله عياد وآخرين	«	٦
٢٩٩	ابراهيم دياب خليفة	«	١٧
٣٠٠	عشماوى على	«	١٢٩
٣٠١	يني أسعد وآخرين	الروضة	٢٥٩
٣٠٢	عياد أفندى سعد	«	٦٤
٣٠٣	الشيخ محمد محمد بديوى	مطاى	١١٨
٣٠٥	جرجس نمر وآخرين	مغاغة	١٣١
٣٠٦،٣٢١	أحمد على عمر وآخرين	الروضة	٤٢٢
٣٠٧	حنا بك عبد السيد	«	٢٤٠
٣٠٨	حسن أفندى رحيم	المنيا	١٥٣

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة « التفتيش »	المساحة المباعة بالفدان
٣٠٩	لطف الله بك روفائيل	الفشن	١٧٩½
٣١١	أحمد بك رفعت	مطاى	١٢٣
٣١٦	جبرائيل موسى	»	٩٦
٣١٧	داوى محمد وآخرين	الفشن	٢٧
٣١٨	عبد النايم باشا وآخرين	»	٢٤
٣٢٠	عبد السيد ميخائل	الروضة	١٢٦
٣٢٤	أحمد محمود وآخرين	الفشن	٢٥
٣٢٥ و ٣٤١	قطب ابراهيم وآخرين	مطاى	٦٥
٣٢٦	زينب هانم سليمان	الروضة	١٩٣
٣٢٧	زاهية محمد وآخرين	مطاى	١٤٦
٣٢٨	عبد الهادى عبد الرحيم	الروضة	٥١
٣٢٩	فلبوس ابراهيم	الفشن	١٢ط ٢٥
٣٣٠	طه ابراهيم	»	١٢
٣٣٢	ميخائيل يوسف وآخرين	»	٧٦
٣٣٣ و ٣٦٠	سيد بك عزى	مطاى	١٧٣
٣٣٤	على ابراهيم الجوار	»	٣٠
٣٣٦	جرجاوى بانوب وآخرين	المعصرة	٢٢
٣٣٧	الشيخ عبد العليم أبو الليل	مطاى	٢٦

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة « التفتيش »	المساحة المباعة بالفدان
٣٣٨	محمد بديوى وآخرين	الفشن	٤١
٣٤٠	ابراهيم الشافعى	مطاى	٢٧
٣٤٢	كرلس خزام	الروضة	٢١٠
٣٤٤	محمد أفندى بركات	مطاى	٣٣
٣٤٥	إسماعيل أفندى شكرى وآخرين	«	٥٣
٣٤٦	محمد بك صادق	ابا	٣٢٤
٣٤٧	على باشا حلمى وآخرين	مغاغة	١٥٥١
٣٤٨	فريدة هانم	مطاى	٨٤ ط١٢
٣٤٩، ٣٥٢	أحمد بك خورشيد	مغاغة	١٢٤
٣٥٠	أحمد بك رفعت	«	٨٠
٣٥١	محمد بك ثروت	«	٨٠
٣٥٣	جاد الله ميخائيل وآخرين	مطاى	٣٠
٣٥٤	بطرس بك بشاى	«	٨٠
٣٥٦	حسن بك محسن وآخرين	المنيا	٣٠٣
٣٦١	حسنين أفندى شكرى	الفشن	٢٩
٣٦٢	عاذر أفندى حبشى وآخرين	«	٢٢٥
٣٦٥	سوارس سعيد	الروضة	٢٧
٣٦٦	حيدر على وآخرين	مطاى	٧٦
٣٦٧	لبيب أفندى جرجس	«	٣٠
٣٦٨	محمد بك متولى وآخرين	الفشن	١٦٢
٣٧١	يعقوب بك صبرى	ابا	١٨٨

تابع جدول رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة التفتيش	المساحة المباعة بالفدان
٣٧٢	محمد بك جلال	أبا	٤٨٠
٣٧٣	محمد على برعى	الروضة	٧
٣٧٤	على موسى أحمد وآخرين	المعصرة	٤٧
٣٧٥	حسين بك صدقى	القشن	٦ ط ٢
٣٧٦	محمد بك مظهر وآخرين	«	١٠١
٣٧٧	منقريوس أفندى حنس	الروضة	٧٩
٣٧٩	عدلى باشا يكن	مطاى	٧٣٦
٣٨٠	أبو السباع خليفه حسب الله	الروضة	٢٥
٣٨١	محمد كمال الدين محمد	«	٦
٣٨٣	ابراهيم على الدبياقى	«	٣٩
٣٨٤	بولس حنا	المعصرة	١٠٩
٣٨٥	نخنوخ أفندى عبد الملك	الروضة	٥٠
٣٨٧	محمد أبو النيل وآخرين	القشن	١٢ ط ٣٢
٣٨٨	جرجس منقريوس	«	٦١
٣٨٩	مرجان سعد القطيشه	المعصرة	٦٥
٣٩١	محمد ابراهيم مسعود	الروضة	١٥٥
٣٩٢	ورثة ماركو منجالى	القشن	٥٥٤
٣٩٦	فانوس ابسخرون	أبا	١٩١
٣٩٧	باسليوس كراس وشركاه	الروضة	٥٩
٣٩٨	ميخائيل عبد المسيح	مطاى	٤٠
٣٩٩	حزاوى على وشركاه	الروضة	١٤٠

تابع ملحق رقم (٦)

رقم البايعة	إسم المشترى	موقع المساحة للباعة «التفتيش»		المساحة المباعة بالفدان
٤٠٠	جرجاوى بانوب	المعصرة		١١٣
٤٠٢	أحمد حمدى الكردى وأخيه	الفشن		١٣٩
٤٠٣	أحمد بك رفعت	مغاغة		١٦١
٤٠٦	عبد الرحيم الحطينى	الروضة		٥٧
٤٠٧	عثمان باشا غالب	مغاغة		٢٤٠
٤٠٨	خليل عبد الملك وآخرين	الروضة		٤
٤٠٩	محمد بك طلعت حرب	مطاى		٩٢
٤١٠	حنا عوض وآخرين	»		١٥٥
٤١١	أحمد رأفت	»		١٢٩
٤١٢	فؤاد بك سليم	»		٩٥
٤١٣	عبد الله بك وهبى	المنيا		٢٤٨
٤١٥	أحمد عدوى إبراهيم	مطاى		١٦٠
٤١٦	مرقص حنين وآخرين	الروضة		٥٦
٤١٨	توفيق فرج	»		٦١
٤١٩	دانيال أفندى عبد الله	أبا		٧
٤٢٠	زكى أفندى غبريال وآخرين	الروضة		٢١
			ط	
٤٢١	يوسف عبد الله وآخرين	»	١٢	٢٤
٤٢٢	شاروبيم دوس	»		٧١
٤٢٣	إبراهيم أفندى نادر	مطاى		١٥٠
٤٢٤ر٢٦٩	محمود أفندى كامل	الفشن		٣٤٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٤٢٥	محمود عثمان وآخرين	أبا	٥٣
٤٢٦	عبد القادر باشا	مطاى	٤٩٧
٤٢٧	محمود بك توفيق	مغاغة	٩٣
٤٢٨	مدام لافزون	أبا	١٥
٤٢٩	عبد الله السيد وآخرين	»	٢٥
٤٣١	نفيسة هانم	مطاى	١٢٢
٤٣٣	كرولس سعد وآخرين	الروضة	٢٦
٤٣٤	أحمد عبد اللطيف وآخرين	أبا	١٩٩
٤٣٥	أحمد عبد اللطيف وآخرين	»	١٢ ط ١٨
٤٣٦	شاروبيم دوس وآخرين	الروضة	٩٢
٤٣٧	على أفندى عبد المقصود	الفشن	٧١
٤٤٠	يونان بك عبد الله	الروضة	٨٤
٣٤٢	رجب أفندى فهمى	مطاى	٥١
٤٤٣	عبد الرحيم بك حجازى	الروضة	١٢ ط ٢٠٣
٤٤٤	عايد عفيفى	مطاى	٢
٤٤٥	عوض مرجان القطشا وآخرين	»	٧٤
٤٤٦	عبد الحميد بك أباظه	المنيا	٦١٩
٤٤٧	فريال بك برسوم	الفشن	١٠٥
٤٤٨	خليل بك شاهين وآخرين	المنيا	٤٨٣
٤٤٩	طه أفندى عثمان	»	٢٣٦
٤٥٠	نجيب أفندى غنايا	الفشن	٦١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٤٥٢	الياس قيحا	الفشن	٢٩٠
٤٥٤	محمد على	أبا	٦
٤٥٥	أحمد على وآخرين	الفشن	٢٢
٤٥٨	فاطمة هانم وآخرين	المعصرة	٢٢٤
٤٥٩	يعقوب بك صبرى وآخرين	أبا	١٥٦
٤٦٠	س ج بهرنج	الفشن	٨٩١
٤٦١	الشيخ أحمد إسماعيل ابراهيم	الروضة	٢٣
٤٦٢	أوجستى لوزاتو	الفشن	٦٩٠
٤٦٣	على باشا فهمى	مغاغة	٤٤٤
٤٦٤	محمد أحمد الغزاوى	أبا	٨٥
٤٦٥	عجيب بك يوسف وآخرين	أبو قرقاص	١٦١
٤٦٧	حسين بك رؤوف وآخرين	مغاغة	٣٧٨
٤٦٨	الشيخ محمد أحمد مروان	الروضة	٥٢
٤٦٩	على جيزاوى وآخرين	أبا	٥٣
٤٧١	حسن محمد الصاوى	مغاغة	١٥٧
٤٧٢	عبد الفتاح بك محرم وآخرين	المنيا	٢١٢
٤٧٣	زوجة وأولاد مشا الله	الروضة	١٦٢
٤٧٦	بشرى حنا ميخائيل	الفشن	١٢٠٧
٤٧٧	أحمد إمام وآخرين	مطاى	٢٧
٤٧٨	عابد عفيفى وآخرين	»	٣٤
٤٧٩أ و ب	ورثة أحمد باشا خيرى	»	٧٢٦

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشترى	موقع المساحة المباعة « التفتيش »	المساحة المباعة بالفدان
٤٨٠	محمد فتح الله	الفشن	٢٠٩
٤٨١	محمد أفندى عفت	المنيا	٣٢٣
٤٨٢	حسين الاجرك وآخرين	الفشن	٦١
٤٨٣	محمد بك جلال	مطاى	١٤٩
٤٨٤	فؤاد باشا عزت وآخرين	مغاغة	١٣٣١
٤٨٥	عثمان بك محمد وآخرين	المنيا	٥٥٢
٤٨٦	مصطفى أفندى كامل وآخرين	الفشن	٤١٠
٤٨٧	نيقولا تناغو	المعصرة	١٠٩١
٤٨٨	محمد أفندى محمد وآخرين	مطاى	٨٢
٤٨٩	محمد سالم	الفشن	١٠٥
٤٩٠	حسن أفندى حلمى وآخرين	الروضة	١٠٤
٤٩١	سيد أفندى عبد الله	المنيا	٥٨
٤٩٢	عابد عفيفى وآخرين	مطاى	٢٩
٤٩٣	الشيخ حسين العسلى وآخرين	«	٣٩٥
٤٩٤	شركة يعقوب ليفى منشه	المعصرة	١٥٧٧
٤٩٥	ب . بلماس	الفشن	٧٥
٤٩٦	حنا صالح نسيم	الروضة	٢٨٠
٤٩٧	ج . س . ليوندس	مطاى	٣٢
٤٩٨	مصطفى عبد السميع وآخرين	الفشن	١٢١
٤٩٩	عثمان بك محمد وآخرين	المنيا	٥١٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة التفتيش	المساحة المباعة بالفدان
٥٠٠	كترينا فهمى يوسف	الروضه	١٢٠
٥٠١	حسين محمد وآخرين	أبا	٥٠
٥٠٢	نجيب غناجا	الفشن	١٨٥
٥٠٣	باسيلى بك عريان	«	٧٢٩
٥٠٥	عيسى صبرى	مطاى	٥٧٤
٥٠٦	عويس أفندى السيد	الفشن	٩٦٣
٥٠٧	ابراهيم بك راجى	«	١٠٩
٥٠٨	محمد بك خلاف	الروضة	٦٨٧
٥١٠	محمد أفندى السيد	مطاى	٢٦
٥١١ أ	سيد أفندى متولى	«	١١٠
٥١١ب	محمد السيد عطا الله	«	١٢٩
٥١١ج	حسين بك هلال	«	١١٠
٥١٣	ابراهيم سيد	أبا	٦٣
٥١٤، ٥٣٠أ	مرسق	الروضة	١٥٣٠
٥١٥	منصور بك نصير	المنيا	٦٧٤
٥١٦	ابراهيم بحر	الفشن	٦٠
٥١٧، ٥٣٨	ف . س اجيون	المعصرة	١٤٠٤
٥٤٣			١٠٢
٥١٨	ابراهيم أفندى حسن وآخرين	«	
٥١٩	أحمد حسين وآخرين	أبا	٦٤
٥٢٠	خيرت بك رضوان	مطاى	١٩١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٥٢٢	ب . بهنسى	مطاى	٤٩
٥٢٣	منصور بك ناصر	المنيا	٢٩٥
٥٢٥	محمد السيد الحنى وآخرين	مطاى	٨٥
٥٢٦	محمد رضوان وآخرين	المنيا	٣٥٧
٥٢٧	عبد العال بك إسماعيل	مغاغة	١٩٢
٥٢٩	جرجس أفندى مليكة	»	١٩٥
٥٣٢	الشيخ إبراهيم الحفناوى	المعصرة	٢٦٣
٥٣٣	على بك الجزار	»	٩٠٤
٥٣٤	هاشم أفندى لطفى	أبا	١٤١
٥٣٥	أحمد بك رشوان	»	١١٦
٥٣٧	جندى أفندى بشاى	الروضة	١٩٣
٥٣٩	أحمد أفندى عمر	»	٧٤
٥٤٠	عمر بك إسماعيل	»	٥٣
٥٤١	حسن باشا عاصم	أبا	١٤٩
٥٤٣	فلكس سوارس وشركاه	الروضة	١١٧٣
٥٤٤	محمد أفندى عبد اللطيف	أبا	٧٨
٥٤٥	عامر أفندى إسماعيل	الروضة	١٣
٥٤٦	إبراهيم بك حسان	المعصرة	٦٥
٥٤٧	رزق الله حنا يعقوب	الفشن	٧٣٣
٥٤٨	أحمد فتحى زغلول	الروضة	٢٣٧
٥٥٠	سلطان محمد السعدى	الفشن	٧١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشــترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٥٥١	س . ساسون	الروضة	٦٤٦
٥٥٢	حبيب لطف الله	مطاى	٤٠٣٤
٥٥٣	حسن أفندى كمال	مطاى	١٨٣
٥٥٥	بسيونى محمد	الروضة	١٤١
٥٥٦	محمد بك جلال	مطاى	١٩١
٥٥٧	زاكى وليون حايم يعبيس	الروضة	٤٣٧
٥٥٨	ناقولا بابا دوبلو	مطاى	١٦٨
٥٥٩و٥٦١	أرمانيوس بك حنا	المنيا وأبو قرقاص	٢٩٧
٥٦٠	سعيد بك عبد المسيح	أبو قرقاص	١٨٠
٥٦٢	سعيد بك عبد المسيح	أبو قرقاص	١٣٠
٥٦٣	ج بادو وفلكس سوارس	الروضة	٢٦٦
٥٦٤و٥٦٥	شارل باغوص	مطاى والمعصرة	٢٤٩٢
٥٦٦	سليمان سباق	الروضة	١٠٦
٥٦٧	يوسف خورى وأخيه	أبو قرقاص	٦٥٧
٥٦٨	محمد بك توفيق وأخيه	«	٩٨٥
٥٦٩	إبراهيم بك فريد	الروضة	٢٤٧
٥٧٠	كرامابوس	أبو قرقاص	١٠٧١
٥٧١	حسنين بك مرعى وآخرين	«	٢٠٩
٥٧٢	محمد أفندى فايز مرعى	«	٢١٧
٥٧٤	عثمان باشا غالب	مغاغة	٩

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشترى	موقع المساحة المباعة «بالتفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٥٧٥و٥٧٦	محمد بك سيد وآخرين	أبو قرقاص والروضة	٥٢١
٥٧٧	أبو زيد عبد الله وآخرين	أبو قرقاص	١٦٤
٥٧٨	على باشا حلمى	مغاغة	١٠
٥٧٩	مهنا محمود وآخرين	أبو قرقاص	١٠٣
٥٨٠	شرف الدين بك غازى	«	٣٨٢
٥٨١	راحمين إسحق ليشع	الروضة	٢٠٦
٥٨٢	ألفريد شماس	«	٣٨١
٥٨٣	أرمانيوس أفندى سليمان	«	٦٩
٥٨٤	مصطفى بك رشدى وأخيه	مطاى	٢٧٤
٥٨٥	شحاته عبد الله	الروضة	٤٧
٥٨٦	مرقص عبد السيد	الروضة	٢٩
٥٨٧	أحمد البدرى	أبو قرقاص	١٠٨
٥٨٩	بطرس إبراهيم وآخرين	المعصرة	١٣٢
٥٩٠	عبدالهادى أفندى عبدالرحيم وآخرين	الروضة	٧٣
٥٩١	حنا صباغ وآخرين	«	١٠٧
٥٩٢	حنا صباغ	«	٨٤
٥٩٣	أنطون سليمان صباغ	«	١٤٩
٥٩٤	يعقوب صاروف	«	١٤١
٥٩٥	رزق الله منقريوس	«	٥٥
٥٩٦	أرمانيوس سليمان	«	٣٨
٥٩٨أوبوج	ج . الشركة المصرية الجديدة	مطاى والروضة	٢٤٧٩

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشترى	موقع المساحة المباعة « التفتيش »	المساحة المباعة بالفدان	
			ط	
٥٩٩	نيقولا يوسف بترا	الروضة		١١٦
٦٠١	جرجس يوسف بترا	»		١٦
٦٠٢	مينا غبريال	»		٢٥٢
٦٠٣	فتح الله بك سلطان	أبو قرقاص		٢١٤
٦٠٤	صليب بك منقريوس	»		٢٦٦
٦٠٥	رزق الله يعقوب حنا	الفشن		٧٣٨
٦٠٦	مصطفى عمر	الروضة		١٥
٦٠٧	بياندلى ستانجلا	الفشن		٥٤٧
٦٠٩	واصف مكرم شحاته	أبو قرقاص		٥٣٨
٦١١	فرج افندى جبرائيل	»		٥٤٦
٦١٢	محمد بك حسان وآخرين	الروضة		٤١٥
٦١٣	أحمد فؤاد باشا عزت	مغاغه	١٥	١٠
٦١٤	عبد العزيز باشا عزت	»	٦	٩
٦٣٥	هرارى باشا	»	١٨	٧
٦١٦	محمود بك حمدى	»	١٥	٦
٦١٧	محمود بك صديق	»		٩
٦١٨	على أفندى عطيه	الروضة		١٩٤
٦١٩	شنودة أفندى بطرس	أبو قرقاص		١٦١
٦٢٠	روفائيل رزيق	»		١١٨
٦٢١	قسطنطين كناجوس	»		١٧٩
٦٢٢	روهامين إسحق ليشع	الروضة		٣١١

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	إسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٦٢٣	أحمد بك برعى وآخرين	أبو قرقاص	٣٨٥
٦٢٤	محمد أفندى رشدى	«	١٨٠
٦٢٥	ن . ج باباندبليس	أبا	٣٤٥
٦٢٦	جبرائيل عوض وآخرين	أبو قرقاص	٢٠٥
٦٢٧	عبده عبد الله	أبا	١٦٥
٦٢٨	حبيب بولاد وآخرين	«	١١٨٠
٦٣٠	الناصرى السعدى	الفشن	١٣٢
٦٣١	حبيب بك موسى	أبو قرقاص	١٣٣
٦٣٤	محمد بك نورى	«	ط ١٢ ٢٢
٦٣٥	عديلة هانم	الفشن	١٠٠
٦٣٦	على محمد طه	الفشن	٤٤
٢٣٧	هارون ميرزا وآخرين	أبو قرقاص	٢٠٣
٦٣٨	خليل أفندى نما	«	٢٩٠
٦٤٠ و ٦٤١	سينوت حنا ميخائيل	الروضة	٥٩٩
٦٤٢	ماركوس اكلادى	«	٢١٠
٦٤٣	سينوت حنا ميخائيل	«	٧٣
٩٤٤	مراد بك غالب	أبو قرقاص	١٢٨
٦٤٥	محمد أمين صالح وآخرين	«	٩٠
٦٤٦	محمد بك حسنى يكن	«	١٤٤٥
٦٤٧	برنسيس أمينة هانم	الروضة	٥٠٠
٦٤٨	محمد شريف باشا	«	٤٦٧

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٦٥٠	حنا صالح نسيم	الروضه	٣١
٦٥٢	موسى صليب وآخرين	الروضه	١٢
٦٥٣	سيمون موصيرى	أبو قرقاص	١٧٠
٦٥٤	جاد الله حنا الدغيشى	المعصرة	٨٨
٦٥٥	حبيب بك سعد وآخرين	أبوقرقاص	٢٦٨
٦٥٦	ناسوس مازرينوس	المعصرة	١٠٢
٦٥٧	يوسف ميخائيل	الروضة	٣٥٣
٦٥٨	محمد على مسلم	المعصرة	٨٠
٦٥٩	شكر الله مريب وآخرين	أبوقرقاص	٤٥٩
٦٦٠	حسن أفندى مرعى	»	٤٠٥
٦٦١	سعد عبد الشهيد وآخرين	المعصرة	٢٠٣
٦٦٢	حبيب بك مسعد	أبوقرقاص	١٧٦
٦٦٣	محمد البوانى وآخرين	»	١٩٦
٦٦٥	ت.و.ف الياهو مصدق	»	٣٢٨
٦٦٤/٦٦٦	خليل عبد القادر ججوم	»	٢٥٤
٦٧١	أحمد بك موسى خيرى	»	١٥١
٦٧٢	أحمد أفندى على داكر	»	١٥٥
٦٧٣	حسن أفندى سرى	»	١٥٣
٦٧٦	نيقولا بك ناصف	»	٦١
٦٧٧	سابوت تريان	»	٥٤

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان
٦٧٨	محمد بك صدق	أبوقرقاص	٥٤
٦٧٩	أحمد باشا مظلوم	أرمنت	٣١٣٠
٦٨٠	قاسم بك أمين	أبوقرقاص	٢٧٤
٦٨٢	أندراوس بشارة	أرمنت	١٨٩٠
٦٨٣	فيكونت دى فونتارس	«	٥٠٨٠
٦٨٤	حنا قرياقص وآخرين	المطاعنة	٢٢٧٠
٦٨٦	مصطفى بك عاكف	أبوقرقاص	٦٠
٦٨٧	عثمان بك عبد الغنى	«	٦٠
٦٨٩	الجمعية الخيرية الاسلامية	الروضة	٢٥٣
٦٨٨	محمد بك توفيق وآخرين	المطاعنة	٣٠٣٠
٦٩١	حسين صدق وآخرين	الفشن	٦
٦٩٣	محمود صبور	مغاغة	نصف فدان
٦٩٥	محمد أفندى على	أرمنت	٦٨
٦٩٩	فلاحى قرى أرمنت والمريس والريانية والرزيقات	«	١٢٢٧٢
٧٠٢	ج . ا . أندراوس	مغاغة	نصف فدان
٧٠٣	محمد أفندى سيد وآخرين	«	١
			ط
٧٠٤	سيد بك عزمى	مطاى	١٢ ١٦
٧٠٥	أسكاريس وروفانيرى	«	١٢ ٢
٧٠٦	هشهاوى على	«	١٢ ٦

تابع ملحق رقم (٦)

رقم المبايعة	اسم المشترى	موقع المساحة المباعة «التفتيش»	المساحة المباعة بالفدان		
٧٠٨	على أفندى سيد	ابا			٤
٧١٠	أحمد عبد اللطيف وآخرين	»			٤
٧١٤	عبده عبد الله	»			١٢
٧١٢	حسن باشا عاصم	»			١٢
٧٢٠	مصطفى بك عاكف	المنيا			—
٧٢٢	إدارة البوسته	مطاى			—
٧٢٣	أسكاريس وروفائيرس	ببا			١
٧٢٥	جرجس قرداس	المنيا			٤٨٠
٧٢٦	الشركة المصرية الجديدة	المطاعنة			٨٧
١٢١	محمد حسين وآخرين	مغاغة			٥
			ط		
٦٩٢	فانوس حنين	ببا	٨		١٢
٧٠٧	البنك الزراعى	المنيا	٨		—
٧٠٩	خليل يوسف	ببا	٤		—
٧١١	الحنى محمد الحنى	ابا			٢
٧١٣	خليل مرجان وآخرين	»			٤
١٨٥	سيد عبد الله الشريف	»			١
٧١٦	غير واضح الاسم	المنيا			٣
			س		
٧١٧	محمد شرقاوى أبو عطا	ابا	٥	١٩	
٧١٨	أحمد حسن وآخرين	ابا		١٢	٧
٧١٩	ابراهيم أفندى سيد	»			٢
٧٢٤	على حسن عبد اللطيف	مغاغة			١

تابع ملحق رقم ٦

رقم المبايعة	إسم المشترى	موقع المساحة المباعة ، التفتيش ،	المساحة المباعة بالفدان	
			ط	
٧٢٧	سكك حديد الحكومة	الروضه	١٢	١٣
٧٢٩	عبد اللطيف مهداوى وآخرين	الفشن		٢
٧٢٨	بشرى حنا وآخرين	«		٣٦
٧٣٠	حسن أحمد عطيه	أرمنت	١٢	—
٧٣١	حسن باشا رفقى	أبـا		١١
١١٨	أراضى الدائنين	مغاغة		٤

	س	ط	ف
إجمالى المساحة المباعة	٥	١٣	١٦٢٢٦٣

ــ هذه الاطيان كلها بالوجه القبلى موزعة على مديريات : الفيوم (تفتيش الفيوم) ، بنى سويف (تفتيش ببا) ، المنيا (تفاتيش المنيا وأبا ومطاى وأبو قرقاص المعصرة ومغاغة) أسيوط (تفتيش الروضة) . باستثناء مبايعة رقم ١١٥ فانها بالوجه البحرى .

ــ بلغت جملة ثمن هذه المساحة ٨٢٤٠٣٢٤,٥ جنيه دفع منها المشترون ٢٤٧٢٠٧٩,٣٥ جنيه تمثل نسبة ٣٠ ٪ من ثمن البيع وهى النسبة التى كان يدفعها المشترى قبل استلامه الأرض .

ملحق رقم ٧

كشف بأسماء الذوات من ملاك الأراضى العشورية

فى عهد الخديوى إسماعيل[1]

(أ)

المرحوم أحمد باشا رفعت وأسرته — المرحوم أحمد باشا يكن وأسرته — المرحوم إبراهيم باشا يكن جناب دوارى وأسرته — أحمد باشا طاهر — المرحوم إسماعيل باشا عاصم — أحمد باشا المنكلى ونجله على جلال — إسماعيل راغب باشا — أحمد باشا رشيد — أحمد طلعت باشا إسماعيل باشا الفريق وحرمه — أحمد باشا صادق — إسماعيل باشا أبو جبل ناظر الملاحة وهو إسماعيل باشا حق — إسماعيل باشا صديق وحرمه شوق شزا هانم — إرسلان باشا — أحمد باشا الجوقدار ناظر ديوان واردات إسكندرية وحرمه — أحمد باشا الدرملى السيد أبو بكر راتب باشا — أبراهيم باشا لواسوارى — إبراهيم بك ميرلوى — أحمد بك ميرالوى معاون نصف الشرقية — لوا أحمد بك — إسماعيل بك مدير قنا سابق — إسماعيل بك ضابط المحروسة ومحافظ دمياط سابق — إبراهيم بك ميرلوى سوارى — أحمد بك راغب رئيس مجلس دمياط سابق — أحمد بك أرزورروملى — إسماعيل بك رشدى — أحمد بك وكيلا عموم مديرية قبلى سابق — مير اللواء أحمد بك شكرى مدير بنى سويف والفيوم — إبراهيم بك النبراوى الحكيم — ميرلاى أحمد كمال بك — إبراهيم حليم بك نجل خورشد باشا مدير الدقهلية سابق — ميرلاى إسماعيل بك — إسماعيل بك مفتش ناحية طاليا — إسماعيل باشا حمدى محافظ القنال وزوجته ومدير الدقهلية كان —

---

(١) فهرست عن اسم الحضرة الخديوية والعاملية وكافة الحريمات والأوقاف والعلماء والعربان والعيسويين والمشتركين رقم ٤٣٦٣ عين ٤٩ مخزن ١٨ ، س ٢ — ١٥٠ .

إسماعيل بك — إبراهيم بك خليل وكيل البابورة السنية — الأثربى أبو العز
بك مدير المنوفية سابق والآن رئيس مجلس المنصورة وإبنه محمد أفندى أبو العز
إبراهيم بك صايب وأنجاله — لوابيادة إسماعيل كامل باشا — أحمد بك حمدى
من أعضاء مجلس إسكندرية كان — آدم بك ميرلاى السودان سابق — أحمد بك
مخدوم عبد الحليم بك — إبراهيم بك آدم مدير جرجا — أحمد بك مظهر —
أحمد بك فؤاد ناظر المسافر خانة سابق وخازن خديوى وحرمه — إبراهيم بك
أدهم عرضحالجى الخديوى ابن إبراهيم أغا وكيل الخاصة — ميرلاى أمين بك —
قايمقام أحمد بك ثابت — أحمد قايد بك مهندس السكة الحديد — ميرلاى إسماعيل
أيوب بك — أحمد زكى روزنامجى بك وحرمه — أحمد باشا وكيل ناظر عموم
الجهادية — إبراهيم بك سوارى سابق — أحمد بك أسعد وكيل مديرية البحيرة نجل
عثمان أفندى — أحمد بك عبيد ناظر قلم ترجمة بديوان الجهادية — إبراهيم أدهم بك
رئيس مجلس بنها — أحمد نجل المرحوم مصطفى بك محافظ دمياط سابق — أحمد
بك صدقى مأمور قلم قضايا مديرية البحيرة وحرمه — إبراهيم بك فتوح ناظر ضمان
البابورة — إسماعيل بك عزمى ونجله محمد أفندى صبحى يوزباشى وحرمه — أحمد
بك مصطفى مدير المنوفية — السيد باشا أباظه — أحمد خيرى بك مكتوبجى سعادة
أفندينا — أحمد بك زهنى ناظر عموم الجبة خانات وحرمه إسماعيل بك زهدى مدير
المنيا وبنى مزار الآن — أحمد بك حسانين سوارى الوابورات ركايب سعادة
الخديوى — أحمد بك نير من ياوران الخديوى — إسماعيل بك محمد مفتش هندسة
قبلى — إبراهيم بك توفيق بالمعية السنية — إسماعيل بك باش مهندس العنابر والعمليات
— أمين بك عبد الله من مستخدمين المعية — أمين بك الأزمرلى — أيوب بك
جمال الدين رئيس مجلس أسيوط وابن أخيه صالح كاشف — إسحق حافظ بك —
إبراهيم بك حليم نجل المرحوم أحمد شكرى رئيس بنى سويف سابق — إسماعيل
بك دانش رئيس مجلس بنى سويف — أحمد بك عصمت رئيس مجلس الجيزة

ابن حسن أغا طونولى — أحمد بك خطاب ناظر قلم إدارة بالمالية — إبراهيم بك آدهم وكيل دايرة ٣ جى هانم أفندى[١] — أحمد بك مأمور فوريقة أبو قرقاص وإبراهيم أفندى نجل خطاب — إبراهيم باشا قبو كتخدا[٢] الخديوى بالآستانة — أراكل بك — إسماعيل بك نجل المرحوم مراد بك من أعضاء العسكرية — إصطفان بك وكيل أمورخارجية — إسماعيل بك الفلكى — السيد صالح بك بجدى — أحمد بك خورشيد نجل حضرة خورشيد بك معاون بالمعية سابق — أحمد بك نجل المرحوم خورشيد باشا حكمدار السودان — أيوب بك زادة إبراهيم بك مفتش الفشن وقاسم بك مفتش المنيا والمعصرة .

بهرام بك قايمقام وكيل محافظ مصر — ميرلاى باكير ثابت بك وحرمه قايمقام برهان بك محافظ سواحل إسكندرية — بولينو بك مدير السكة الحديد سابق — بشاى بك ميخائيل ناظر قلم محاسبة المالية — باكير بك فوزى نجل المرحوم مرتضى ابن الحاج عمر .

(ب)

جعفر باشا رئيس مجلس زراعة قسم أول بحرى — جعفر بك صدق بن عبد الله — جعفر بك مدير الدقهلية — جمال بك باشبوخ وابورات البحر الأحمر — جرجس بك وصفى — جرجس بك من مستخدمين الدايرة السنية — جاكى بك من مستخدمين الجهادية .

(ج)

حسن باشا المانسترلى ونجله حسين حسنى بك — حسن باشا ناظر عموم الأوقاف وحرمه حسن باشا الطويل وحرمه وبنته — حسن باشا راسم — حسن

---

(١) زوجة الخديوى الثالثة (٢) نائب

باشا رأفت ونجله فؤاد بك — لوا حسين باشا — حسين باشا وكيل مجلس مصر سابق — حسين بك صبرى وكيل مجلس أقاليم قبلى — حسين باشا حلمى وكيل محافظة مصر سابق — ميرلاى مهندسين حسن باشا افلاطون ومفتش مهمات حربية — حسن بك درملى ابن طوسون أغا — حسين بك يكن جناب دوارى — ميرلاى حسين بك — إبراهيم حسنى مبارك معاون بالمعية وحرمه ونجله — ميرلاى حسين بك — حسين بك جاشورى سابق — حسين بك مفتش جفالك وعهد أصفية — حسين بك القاصر بن ميرلاى إسماعيل بك — حسين حسنى بك عرضحالجى جناب دوارى سابق — حسين باشا فهمى وكيل عموم الأوقاف — حسن بك برتو يكن مرحوم محرم بك ونجله — حسين بك غالب وكيل الجهادية سابق — حمزه باشا وأسرته — حسين بك المترجم من أعضاء مجلس مصر — حسنى بك من أعضاء مجلس طنطا — حسن بك أباظة وحرمه — حسين باشا صبرى وكيل ديوان الداخلية — حسن بك رفعت وأخيه محمد بك فايد — حسين بك البغدادلى وأسرته — حسين بك بهجت ابن سعيد درملى مدير المنوفية — لواء حسين باشا عام — ميرلاى حسين بك فهمى — حسين بك يكن مرحوم محمود بك — حسين بك ناظر الدفترخانه وبنته — ميرلاى حسين بهجت — حسن سرى بك رئيس مجلس ضبطية إسكندرية — حسين بك مظهر طوبجى باشا ونجله حسن أفندى حسنى بقلم ترکی الجهادية — حسن باشا جركس من أعضاء مجلس الأحكام — حسن بك البارودى مأمور مشتروات والدة باشا — حسين بك نجل مرحوم مصطفى بك محافظ دمياط سابق — قايمقام حسين بك واصف — قايمقام حسن بك حسيب ناظر قلم إدارة الجهادية — حسين بك حسنى مفتش جفالك المنيا — حسن بك عوف الحكيم — حسن بك نور الدين باشمهندس قسم المحروسة والفروع — حسن بك الشريعى رئيس مجلس استئناف جرجا — ميرلاى حسين بك راغب برنجى سواحل — حسن بك كامل نجل مرحوم أحمد بك مدير الخرطوم سابق — حسين بك مفتش بيا — حسين بك نجل المرحوم قوجة أحمد أغا — حسين بك أمين رئيس مجلس مديرية البحيرة المحلى ونجله محمد أسرة حافظ خليل باشا كندار البحرية — حسن بك سرى وكيل مجلس استئناف قبلى سابق — حنا بك

مباردی وكيل دايرة طوسون باشا — حسين بك كامل صهر المرحوم إبراهيم باشا جركس — حسين بك عارف وكيل سراى والدة مرحوم طوسون باشا — حسين بك شاكر بن أحمد أفندى شاكر .

(خ)

خورشيد باشا حكمدار السودان لوا برنجى خورشيد باشا — خورشيد باشا محافظ إسكندرية — خليل بك مدير بنى مزار سابق — خورشيد بك بمعية الخديوى سابق — خورشيد بك ميرلاى سوارى — ميرلاى خورشيد بك عاكف وحرمه — خورشيد بك ميرلاى برنجى سوارى — خليل بك ناظر المهمات البحرية — ميرلاى خالد باشا محافظ رشيد — خليل بك وكيل دايرة سماحة والدة باشا — خورشيد باشا وكيل ناظر عموم الجهادية وحرمه — خورشيد طاهر بك ميرلاى برنجى — خلف الله بك صبرى من أعضاء مجلس ثانى بحرى .

(د)

داود بك مأمور المطابخ من معاونين الدايرة السنية — المتوفى دوس بك — دليو بك حكيم باشى الخديوى .

(ذ)

ذكريا بك وكيل مكتب السكة الحديد بإسكندرية — قايمقام زكريا بك حلمى — القلفة زنوب بك بالمعية السنية .

(ر)

رفاعة بك ناظر المدرسة الحربية وأنجاله بدوى وعلى بك — رستم بك مدير الشرقية سابق — رجب ناظر أشوان تعينات بولاق — رشوان بك مفتش الفهد السنية بملوى — راشد راقب بك ٤ جى يادة وحرمه — رستم بك معاون

جناب داورى وحرمه — فريق بيادة راشد حسنى باشا ـ رستم بك من وكلاء دايرة مرحوم أحمد باشا ـ راشد بك مأمور الجناية السنية .

(س)

سليم باشا باشمعاون رئيس رجال الجهـــادية ـ سليم باشا مأمورية الضبطية سابق ـ سليم باشا غارديا وكيل مجلس أحكام مصرية ـ المرحوم سليم باشا مفتش الأقاليم القبلية ـ المرحوم سليمان باشا رئيس رجال الجهادية وحرمه مريم غانم وكريمته إسماً وزهرة . سليم باشا الجزايرلى ـ سليم باشا محافظ السويس وكريمته ـ سليم بك برنجى ألاى سوارى ـ سليم بك ميرلاى طوبجى سواحل ـ سليم بك وكيل دايرة سعادة شريف مكة ـ سامى باشا وأخيه عبد الباقى بك ـ سليمان نيازى بك مدير إسنا ـ سليمان بك قطرى رؤف كاتب ترکی جهادية ـ سلامة بك مفتش هندسة وجه بحرى ـ سليم بك ميرلاى من أعضاء مجلس طنطا سابق ـ سليمان بك مأمور سلخانة مصر سابق ـ سليمان بك جركس من أعضاء مجلس إسكندرية ـ سليمان بك رؤف من أعضاء مجلس استئناف إسكندرية سابق ـ سليمان رشدى من أعضاء مجلس استئناف إسكندرية سابق ـ سليمان بك نجل المرحوم مصطفى بك محافظ دمياط سابق ـ قايمقام سليمان بك من أعضاء مجلس عسكرية ـ سالم بك الحكيم ـ سليمان بك نجاتى وكيل المدارس الحربية .

سرحان بك قبودان سوارى وابور مسيرجهان — سليم بك رحمى المراهق نجل المرحوم سليم باشا أرنؤط — سعيد بك سوارى سابق — سليم بك فؤاد نجل المرحوم إسماعيل بك فوزى وأخيه .

(ش)

شريين باشا مأمور ضبطية إسكندرية وأسرته — شاهين باشا ناظر الجهادية والبحرية وحرمه ـ شاهين بك ٥ر٧ بيادة سابق — شاهين بك من أعضاء مجلس

جناب داورى وحرمه — فريق بيادة راشد حسنى باشا - رستم بك من وكلاء دايرة مرحوم أحمد باشا - راشد بك مأمور الجناية السنية .

(س)

سليم باشا باشمعاون رئيس رجال الجهادية - سليم باشا مأمورية الضبطية سابق - سليم باشا غارديا وكيل مجلس أحكام مصرية - المرحوم سليم باشا مفتش الأقاليم القبلية - المرحوم سليمان باشا رئيس رجال الجهادية وحرمه مريم هانم وكريمته إسماً وزهرة . سليم باشا الجزايرلى - سليم باشا محافظ السويس وكريمته - سليم بك برنجى ألاى سوارى - سليم بك ميرلاى طوبجى سواحل - سليم بك وكيل دايرة سعادة شريف مكة - سامى باشا وأخيه عبد الباقى بك - سليمان نيازى بك مدير إسنا - سليمان بك قطرى رؤف كاتب تركى جهادية - سلامة بك مفتش هندسة وجه بحرى - سليم بك ميرلاى من أعضاء مجلس طنطا سابق - سليمان بك مأمور سلخانة مصر سابق - سليمان بك جركس من أعضاء مجلس إسكندرية - سليمان بك رؤف من أعضاء مجلس استئناف إسكندرية سابق - سليمان رشدى من أعضاء مجلس استئناف إسكندرية سابق - سليمان بك نجل المرحوم مصطفى بك محافظ دمياط سابق - قايمقام سليمان بك من أعضاء مجلس عسكرية - سالم بك الحكيم - سليمان بك نجاتى وكيل المدارس الحربية .

سرحان بك قبودان سوارى وابور مسير جهان — سليم بك رحمى المراهق نجل المرحوم سليم باشا أرنؤط — سعيد بك سوارى سابق — سليم بك فؤاد نجل المرحوم إسماعيل بك فوزى وأخيه .

(ش)

شريين باشا مأمور ضبطية إسكندرية وأسرته — شاهين باشا ناظر الجهادية والبحرية وحرمه - شاهين بك ٥ر٧ بيادة سابق — شاهين بك من أعضاء مجلس

قبلى سابق — شكرى بك من مستخدمين دايرة سعادة عبد الحليم باشا — شاكر بك مأمور ضبطية مصر سابق ورئيس مجلس مصر ابتدائى حالا — شعبان بك ناظر الترسانة السنية — شاكر بك - شتا بك يوسف مفتش برارى المندورة .

(ص)

صقر باشا رئيس مجلس بنها نجل المرحوم مصطفى بملش باشا — صالح باشا ١ و٢ آلاى سوارى صالح الحداوى — صالح بك مأمور ضبطية مصر ومعاون بالمهمات السنية وحرمه — صالح بك ابن خليل أغا زعيم زادة — صالح بك وكيل القومبانية العزيزية — صالح بك وأخته أولاد مصطفى بك متعهد قسم بنى سويف — طاهر بك مأمور ضبطية إسكندرية سابق — قايمقام طه بك لطفى .

(ع)

المرحوم عباس باشا — على ذو الفقار باشا — عرفان باشا وحرمه — عبد اللطيف باشا وحرمه — على باشا سرى ٢ ، ٧ بيادة ورئيس مجلس عسكرية — لوا سوارى على باشا شكرى من أعضاء مجلس العسكرية كان — عبد الله باشا ناظر المالية ومفتش عموم قبلى أولا ثم رئيس مجلس الأحكام المصرية — ميرلاى برنجى سوارى على باشا جركس — عمر بك ميرالوا بالجهادية ومأمور تحقيق الروزنامجة كان ومدير الفيوم ومتعهد قسم جردوا — عابدين بك — سوارى ناظر قبايل العربان — عمر بك مدير دايرة الأزبكية وأخيه محمد حميد أفندى — مرحوم على بك البدراوى مفتش الفوريقات سابق — على باشا مبارك — عبد القادر باشا أمين بيت المال وحرمه وأولاده — على بك ذو الفقار — على بك راغب وكيل دايرة سعادة شريف باشا سابق — على بك من أعضاء مجلس عسكرية — على فهمى بك ميرلاى الخيالة المزراقلية — على بك باشمعاون خديوى وهو على أفندى اختيار أغاسى — عباس بك وكيل بيت مال مصر سابق — عثمان طومان بك — على بك خزيندار ومعتوق شريف مكة — عبد الرحمن

بك رشدى ناظر قلم شباسات سابق وحرمه وبنتـــه — عمر باشا لطفى محافظ إسكندرية وحرمه — لوا عمر حافظ باشا مدير جرجا — على رشاد بك محافظ السويس — على بك الكردلى من مستخدمين الداىرة السنية ومأمور أمور الداىرة السنية بالآستانه — على بك كودجك وكيل محافظة قنال السويس سابق ومأمور ضبطية إسكندرية وإبنه وحرمه — عزة بك مأمور مصالح إسكندرية سابق وحرمه الست شهرت من توابع عبد الحليم باشا — على بك قوله لى اصف بن المرحوم قوله لى حسين أغا — عبد الله بك من أعضاء مجلس سابق — عارف باشا فهمى من أعضاء مجلس الأحكام وأسرته — على بك حودة وكيل محافظة مصر — على بك علوش ناظر مصلحة المواشى بإسكندرية — عبد الحيد بك نجل أحمد أغا ومختار باشيمق خزينة وأخته — قايمقام على وهبى بك — قايمقام عثمان نجيب بك وحرمه — ميرلاى على رضا بك — لوا طوبجى على باشا حمدى — عبد الحميد بك وأخوته أولاد خليل أفندى نافع — على بك وكيل الفوريقات والعمليات — ميرلاى عبد القادر باشا ياور الخديوى وحرمه — ميرلاى عثمان بك غالب وحرمه — عبد الحميد بك من أعضاء مجلس بحرى — عثمان بك من أعضاء مجلس مصر — على بك الزينى محاسبجى المالية — لوا على غالب باشا قومندان الفرقة ٣ بيادة — عبد الرحمن بك معاون ثانى جناب داورى سابق وحليلته — على بك غالب من كتاب التركى بالمعية وشركاه أولاد إبراهيم بك أدهم — عبد الله بك فكرى وكيل ديوان مكاتب أهلية — عثمان بك عزى مأمور إدارة ووكيل مرور السويس وزوجته — ميرلاى عثمان بك رفعت ياور خديوى — قايمقام على عوام بك — عبد القادر بك فهمى قايمقـــام باشمهندس عموم استحكامات دمياط وحرمه — عمر بك حمدى ناظر عموم أساكل المحمودية ابن المرحوم مرتضى أغا — عمر بك أحمد باشكاتب عموم المرور والسكة — على بك صادق وكيل المرور والسكة الحديد — عثمان بك لطيف مأمور عموم الملاحات — علاء الدين بك محافظ مصوع ومدير التاكة حالياً — على بك القويسى رئيس مجلس

الدقهلية — على بك رضا مهندس بالمدية — عبد العال بك ابن المرحوم على بك عبد الباسط وزوجته — عياد بك باشكاتب ديوان الجهادية — على بك الميهى من مستخدمين الداخلية ووالدته — على بك نجـل المرحوم خورشيد باشا السنارى حكمدار السودان — على بك العربى نجل مصطفى باشا العربى — على باشا حسيب — على بك جودة مدير المطبوعات الميرية بن المرحوم محمد — عبد الله بك النحاس وس قنصل دولة أيران بالشرقية(١) .

(ف)

فيض الله نورى باشا ـ فوزى بك عثمان وكيل دايرة ٢ جى قادن(٢) .

(ق)

قاسم باشا ناظر أمور خاصة سابق وناظر الجهادية الآن ـ قاسم باشا سوارى وابور المحروسة .

(م)

المرحوم محمد سعيد باشا وأسرته ـ المرحوم محمد شريف باشا وأسرته ـ محمد شاكر باشا مدير الروضة سابق ومن أعضاء مجلس الاحكام ـ مصطفى راشد باشا مفتش الابنية الأميرية ـ محمد قنطان باشا ـ محمد فاضل باشا مدير قنا وإسنا ـ محمد ثاقب باشا ـ محمد مظهر باشا مفتش هندسة بحر الشرق ـ مصطفى رياض باشا مهردار سعادة أفندينا ـ محمد ثابت باشا رئيس مجلس مصر وأسرته ـ الشريف محمد بن عون أمير مكة ـ محمد حارق باشا مأمور ضبطية مصر ومن أعضاء مجلس

---

(١) نائب قنصل إيران بالشرقية

(٢) وكيل دايرة زوجة الخديوى إسماعيل الثانية.

الأحكام - محمد شربين باشا رئيس مجلس أول بحرى - محمد شريف باشا رئيس مجلس الأحكام والآن ناظر الخارجية والحقانية - محمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام - محمد ثابت باشا لوا بيادة وسردار العساكر المصرية وحرمه - محمد خسرو باشا لوقومندار وابورات بحرية - محمد خسرو باشا لوا بيادة والآن قومنداريكنجى فرقة بيادة وفريق ٣ جى فرقة أخيراً - مصطفى ثابت بك وكيل الدايرة السنية - محمد محمود بك وعائلته - محمدنورى الدين بك بن بناپورته - مصطفى بك ٥ جى بيادة - مراد حداوى بك - محمد معجون بك وأسرته - محمد بك سلانكلى بن المرحوم سيد مصطفى - ميرلاى بيادة محمد بك - مصطفى بهجت بك مفتش الهندسة - مصطفى بك مدير نصف أول وجه قبلى - ميرالاى بيادة محمد بك - محمد وهبى بك خوجة مكتب عال ومدير دايرة عبد الحليم باشاسابق - مصطفى بك ماهر وكيل المالية - مصطفى باشا خزيندار مرحوم عباس باشا ومدير الدايرة الداخلية الاصفية سابق - مصطفى فرهاد بك من أعضاء مجلس الاحكام المصرية - مصطفى بك رحمى مدير الحسابات المصرية سابق - محمد بك مدير قنا سابق - مصطفى بك مدير قنا سابق - ميرلاى ٢ سوارى محمد بك وكريمته - محمد فاضل بك محافظ السويس سابق ومن أعضاء مجلس استئناف مصر حالا - محمد شرحى بك وكيل مصلحة الدايرة السنية باسكندرية سابق - ميرلاى بيادة محمود بك - محمد رشيد بك ونجله - محمد بك سيد أحمد - مصطفى بك أبو ريانة ونجل محمد سعيد بك - مصطفى بك وهبى ناظر قلم تحريرات الداخلية - ميرلاى سوارى محمد بك طبوزادة - محمد باشا سلطان - ميرلاى بيادة محمود ظاهر بك محمد شكيب بك مفتش جفالك وعهد سنية - مصطفى بك قومندان وابور الابراهيمية - ومحمود بك البارودى - ميرلاى سوارى محمد رضا بك - مصطفى باشا فهمى وحرمه - قائمقام محمد بك نجيب وحرمه - محمد مختار بك من أعضاء مجلس الأحكام سابق - محمد توفيق مدير المنوفيـــة - محمد مطش بك ضابط باسكندرية وكريمته - محمد بك خربوطلى ناظر الابريقات - محمد بك واغستانلى

ميرلاى ـ مصطفى بك شكرى ـ ميرلاى سوارى محمد بك صدق ـ مصطفى بك وأخيه محمد بك متعهدين دار الرماد أنجال مرحوم جعفر بك ـ محمد زكى بك تشريفاتجى الخديوى ـ محمد صالح بك وكيل جفالك وعهد سنية ومأمور قلم قضايا مديرية الروضة ابن الحاج عثمان أغا جبةخانجى مصر كان والآن وكيل المالية ـ محمد كمال بك من معاونين الداخلية سابق ومدير الدقهلية الآن ابن حاج حافظ أغا المرحوم موسى بك العقاد وأسرته ـ محمد بك المنشاوى وشركاه ـ محمد سعيد بك وكيل ديوان المالية وشريكته زينب هانم ابن المرحوم حسن أزرجيلى ـ محمد على بك الحكيم ـ محمد شيحى بك وكيل مصلحة السكة الحديد أولا ومحافظ بورسعيد أخيراً ـ محمد سعيد بك وكيل دايرة المرحوم عباس باشا سابق وحرمه ـ محمود بك مأمور الخريطة الفلكية ـ مراد بك غالب مدير الجيزة بالمعية السنية ومدير المنيا وبنى مزار ـ مصطفى بك عكوش مفتش جفالك بنى مزار ـ قايمقام محمد مسعود بك وحرمه ـ المرحوم محمد سعيد مفتش المنيا وملوى وورثاه ـ مظلوم بك مأمور أشغال الدايرة السنية بإسكندرية وحرمه ـ محمد شافعى بك الحكيم ـ مصطفى بك قبودان أدرنة لى مأمور ضبطية إسكندرية ـ محمد حافظ بك من أعضاء مجلس مصر سابق ـ محمد باشا المرعشلى باشمهندس الاستحكامات ـ محرم بك مأمور أشغال فوة ومفتش فوة والصافية سابق ـ قايمقام سوارى سابق محمد بك ـ مصطفى بك عزمى جماشرجى سعادة أفنادينا ولى النعم ـ مصطفى بك قسارى بن المرحوم نو الله أغا ـ محمد بك عنتابلى ناظر العمارات بالدايرة السنية ـ مصطفى نايلى باشا وحرمه ـ محمد بك الصيرفى ـ مصطفى باشا محافظ مصر سابق ـ مصطفى بك أنور أمين كرك إسكندرية ـ محمد شاكر بك وكيل مجلس تجار مصر والآن محمد شاكر باشا وكيل أشغال دولنلو حسن باشا ـ محمد عارف باشا درة ملى ـ مصطفى باشا عاطف ناظر قلم قضايا بالجهادية كان والآن وكيل الجهادية ورئيس مجلس عسكرية ـ محمد حجاج بك مدير القليوبية ـ قايمقام مصطفى بك من أعضاء مجلس المنصورة سابق ـ مصطفى راغب بك معاون تفتيش بحرى سابق بن حسين أغا أطوزبير وبنته ـ مصطفى بك مفتش أرمنت ـ

محمد أمين باشا رئيس مجلس إسكندرية وحرمه - محمد خورشيد باشا مأمور ضبطية إسكندرية سابق ومدير السكة الحديد - قايمقام بيادة محمد شكرى بك - محمد فوزى بك مفتش صيارف نصف أول قبلى سابق - ورئيس مجلس استئناف جرجا حالا - محمد سعيد بك المعاون بمحافظة إسكندرية وأخيه أحمد نجيب بك أنجـــال مرحوم حسين بك وكيل محافظة إسكندرية سابق . قايمقام مصطفى خلوصى بك من ياوران سعادة قايمقام الخديوى - قايمقام بيادة محمد خورشيد بك - قايمقام بيادة محمد صدقى بك وحرمه - محمد بك عاصم نجل المرحوم إسماعيل عاصم - مرادحلمى باشا كتخداى مخدوم جناب خديوى - محمد زكى بك مأمور إدارة ضبطية مصر سابق - ممتاز باشا مدير عموم قبلى السودان - محمد بدران بك مفتش جفالك الفشن - محمد بك ناظر المطابخ الخديوية - قايمقام سوارى مصطفى نايل بك مفتش برديـين - قايمقام محمد شكيب بك وحرمه - محمد رشيد بك من مستخدمين المعية السنية - مصطفى بك نجل المرحوم محمد خسرو باشا - مصطفى بك مراد مدير بربر - محمد توفيق بك وكيل دايرة سعادة حسن باشا محمود بك إبراهيم من مستخدمين المعية السنية - مصطفى باشا صديق خزيندار خديوى - قايمقام بيادة محمد بك خيرى - محمد بك رفعت رئيس قلم قضايا الجهادية كان وبالمعية الآن - ورثة محمد عرفان باشا — محمد عبد الرؤف باشا مدير جرجا — محمود بك سليمان وكيل مديرية أسيوط — محمد بك صالح الحوة من الصالحية شرقية — ورثة المرحوم محمد سعيد بك وكيل دايرة والدة المرحوم عباس باشا — محمد بك خلوصى برنجى آلاى سوارى .

(ن)

نسى بك بالسكة الحديد كان — نورى بك من أعضاء مجلس ثانى — نجم الدين بك بن سيد أحمد — نوبار باشا ناظر الخارجية وحرمه الست فوليك هانم كريمة كاورك بك .

(هـ)

همام بك من أعضاء مجلس استئناف قبلى - هلال بك مدير الدقهلية ثم مدير الغربية .

(و)

ورثة إبراهيم باشا كتخداى عبد الله باشا - ورثة وعتقا شعبان بك مأمور إسنا سابق - ورثة يوسف لطفى بك - ورثة عمر بك تشريفاتجى ديوان أصفى سابق ورثة أحمد بك وكيل المدارس سابق - ورثة مختار بك ناظر سوزاى المدارس - ورثة حافظ بك وكيل المالية سابق - ورثة ميرلاى إبراهيم خليل بك - ورثة وأسرة على بك محافظ القصير سابق - ورثة حجى بك مدير المطابخ السنية - ورثة عثمان بك صدقى - ورثة حسين بك مدير نصف وجه قبلى - ورثة حسين بك طبوزادة - أزواج ومعاتيق وأتباع للمرحوم سليم باشا رئيس أحكام مصرية - ورثة سليمان رفعت بك من أعضاء مجلس الأحكام كان - ورثة سليم باشا أرناؤط من أعضاء مجلس الأحكام كان - ورثة ديوان أفندى - ورثة طوبيا بك أخو باسليموس بك - ورثة عثمان بك من أعضاء مجلس إسكندرية سابق - ولى حلمى بك من مستخدمين المعية السنية - ورثة على بك نصرت مدير بنى سويف كان - ورثة باسليموس بك - ورثة موسى واثق بك - ورثة إسماعيل باشا صادق الفريق - ورثة ميرلاى سابق إبراهيم بك - ورثة محمد شاكر باشا من أعضاء مجلس الأحكام سابق - ورثة سر سوارى عابدين بك - ورثة محمد شكيب بك بن المرحوم حسين مفتش جفالك وعهد سنية سابق - ورثة المرحوم إسماعيل باشا تيمو زادة - ورثة الشريف على باشا نجل المرحوم الشريف محمد - ورثة المرحوم رستم بك - ورثة على بك طوش ناظر مصلحة المواشى بإسكندرية سابق - ورثة ميرلاى إبراهيم بك - ورثةقا يمقام إبراهيم بك - ورثة أحمد بك حمدى من أعضاء مجلس اسكندرية سابق - ورثة

علي باشا برهان ونجله حسن بك — وهبة بك رزق الله الجزاوى باشكاتب المالية — ورثة حسين باشا صبرى رئيس مجلس عسكرية وشقيقته .

(ى)

يعقوب بك ميرلاى سوارى يوسف بك — قايمقام يوسف بك وكيل الدائرة الخارجية الآصفية سابق — ميرلاى يوسف صديق بك — ميرلاى سابق يوسف بك سرور وشركاه — يوسف بك كمال مدير القليوبية سابق — يعقوب باشا صبرى وحرمه — يوسف بك وكيل ديوان جفالك وعهد سنية — يعقوب بك من أعضاء مجلس إسكندرية — ياور بك صدقى مأمور إدارة مدارس حربية — يوسف بك كامل وأخيه يعقوب أولاد المتوفى أرتين بك — يوسف بك شهدى ميرلاى ياور خديوى .

المصادر[1]

أولا : الوثائق غير المنشورة

(أ) مجموعة دار المحفوظات[2]:

- سجلات . ملخص اختصاص الرزنامجة ، ديوان خديوى ، مجلس ملكية .
- سجلات الترابيع .
- سجلات الجفالك (وهى سجلات تحديد الجفالك وسجلات فراغات ملتزمين وسجلات قصارات الجوامع) .
- سجلات تقاسيط الرزق .
- سجلات التقاسيط المشورية (كانت قبل سنة ١٨٥٤ تعرف بسجلات تقاسيط الرزق) .
- سجلات الزمم العشورية .
- سجلات إجمالية عن الابعاديات والاراضى العشورية .
- المكلفات .
- محافظ الدايرة السنية .
- سجلات قيد عمد ومشايخ القرى .
- ملفات الخدمة .
- سجلات تحديد وقوائم مساحة وسجلات أخرى متنوعة .

---

(١) وردت المصادر تفصيلا فى هوامش البحث ونكتفى هنا بذكر المجموعات التى تنتمى اليها وأماكن وجودها .

(٢) نقلت بعض هذه المجموعات أخيراً إلى دار الوثائق القومية .

(ب) مجموعة دار الوثائق :

— سجلات الزمم المشورية . . .
— سجلات المعية السنية .
— سجلات لوائح الجفالك .
— سجلات الدائرة السنية .
— سجلات دائرة والدة باشا والانجال .
— محافظ الثورة العرابيـــة .

(حـ) مجموعة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

كشوف بأسماء أعيان البلاد من الوجهاء وذوى الحيثية (نقلت أخيراً إلى دار الوثائق القومية) .

(د) مجموعة رياسة الجمهورية بعابدين (نقلت اخيرا لدار الوثائق) :

— ديوان عربى خديوى ، ملف نظارة المالية سنة ١٩١٠ .

ثانيا — المذكرات

(١) مذكرات سعد زغلول .
(٢) مذكرات محمد فريد .

ثالثا — الوثائق المنشورة

— تقرير مجلس إدارة الدائرة السنية المرفوع إلى الخديوى عن أعمال الدايرة السنية سنة ١٨٨٠ ، مطبعة الاهرام بالاسكندرية سنة ١٨٨١ .

— تقرير متقدم عن إدارة الدايرة السنية إلى الأعتاب الخديوية عن حالة المصلحة سنة ١٨٨١ ، مطبعة الأهرام بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ .

— التقرير العام المرفوع من اللورد دوفرين إلى اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا بشأن إصلاح مصر ، مطبعة الأهرام بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ .

— تقرير إيفلين بارنج عن أحوال القطر المصرى ونجاح الإصلاحات فيه رفعه إلى المركيز سالسبورى سنة ١٨٩٠ ، طبع وترجم بالمقطم سنة ١٨٩١ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٠ ، طبع وترجم فى جريدة المقطم سنة ١٩٠١ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٣ طبع وترجم فى المقطم سنة ١٩٠٤ .

— تقرير لورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٤ طبع وترجم فى المقطم سنة ١٩٠٥ .

— تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٦ ، طبع وترجم فى المقطم سنة ١٩٠٧ .

— تقرير الدن جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٧ ، ترجم وطبع بالمقطم سنة ١٩٠٨ .

— تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٢ ، ترجم وطبع فى المقطم سنة ١٩١٣ .

— تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ ، طبع وترجم فى المقطم سنة ١٩١٤ .

— قانون نامة السلطانى . الصادر فى ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ (١٨٣٩) ، طبع بمطبعة الديار المصرية ببولاق مصر فى أول ربيع الثانى سنة ١٢٧١ هـ

— قانون ٨ رجب سنة ١٢٦٥ الصادر عن مجلس الأحكام ، مطبوع بدار الطباعة العامرة المصرية فى ٨ رجب الفرد سنة ١٢٦٥ هـ (١٨٤٩) ويعرف بمنتخب أحكام حلمجان .

— لائحة الشروط العمومية لبيع أملاك الدومين ، مطبعة الاهرام بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ .

— مبادىء فيما يتعلق بالديار المصرية من إحصاء سنة ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ ، ١٨٧٧ ، إعداد فيدريكوا اميثى رئيس القلم المركزى للاحصاء ، نشرته نظارة الداخلية وطبع بمطبعة أركان حرب الجهادية سنة ١٢٩٦ هـ (١٨٧٩) بالقاهرة .

— القوانين العقارية فى الديار المصرية ، نشرته الحكومة المصرية وطبع بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٨٩٣ وقام بتجميع مادته ج . ل . جورست مراقب الأموال المقررة .

— مشروع تعديل ضرائب أطيان القطر المصرى سنة ١٨٩٤ نشرته نظارة المالية ، طبع بمطبعة بولاق سنة ١٨٩٧ .

— مجموع قوانين ولوائح الأموال المقررة ، نشرته نظارة المالية ، سنة ١٩٠٩ .

— مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٨٨٤ إلى ١٨٨٦ - نشرته الحكومة المصرية .

— مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من من ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٠ نشرته الحكومة المصرية .

— مجموعة محاضر مجلس شورى القوانين من ١٩٠٤ إلى ١٩٠٨ - نشرته الحكومة المصرية .

A. Banot bey, Esai De Statistique Agricole 1887, Cairo 1888
Egypt Police, Annuae report, 1891, Cairo 1892,
Rapport Presenté par Les Commissaires des Domaines A·S.ALe Khedive, 1900,Le Caire 1901
24, 2/1/ Wakis Ahely and Kairy

° ° °

وجميعها موجودة بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .

رابعا — المراجع

(١) مراجع عربية :

— دكتور أحمد أحمد الحته ، تاريخ الزراعة المصرية فى عهـد محمد على ، القاهرة سنة ١٩٥٠ .

— دكتور أحمد أحمد الحته ، تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

— أ . ب . كلوت ، لمحة عامة إلى مصر جزئين ، مترجم .

— أحمد تيمور ، تراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر ، القاهرة سنة ١٩٤٠ .

— أمين سامى ، تقويم النيل وعصر محمد على ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٢٨ .

— أمين سامى ، تقويم النيل وعصر عباس حلمى باشا الأول ومحمد سعيد باشا مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩١٦ .

— أمين سامى ، تقويم النيل وعصر إسماعيل ، مجلدين ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩٣٦ .

— الياس زاخورة ، مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال فى مصر ، ثلاثة أجزاء ، القاهرة سنة ١٨٩٧ ، ١٩١٦ .

— الفريد سكاون بلنت ، التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا لمصر ، مترجم ، القاهرة ١٩٢٨ .

— إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح (المسألة الزراعية) ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

— دكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية(١٨٧٦-١٨٨٢) القاهرة سنة ١٩٥٦ .

— دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال إلى المعاهدة، القاهرة سنة ١٩٦٧ .

— مذكرات أحمد عرابى ، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، جزئين . كتاب الهلال عددى فبراير ومارس سنة ١٩٥٣ .

— أحمد فتحى زغلول ، المحاماه ، مصر سنة ١٩٠٠ .

— البرت فرمان ، مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنايت ، القاهرة ١٩٦٤ .

– أحمد محمد غنيم وأحمد أبو كف، اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ كتاب الهلال عدد يونيو سنة ١٩٦٩ .

– البنك الأهلى فى خمسين عاما (١٨٩٨ - ١٩٤٨) القاهرة ديسمبر١٩٤٨ .

– البنك العقارى المصرى فى خمسين عاما (١٨٨٠ - ١٩٣٠) القاهرة سنة ١٩٣٠ .

– بيير كرابيتس ، إسماعيل المفترى عليه ، ترجمة فؤاد صاروف ، القاهرة سنة ١٩٣٧ .

– تيودور روذستين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ترجمة على أحمد شكرى ، القاهرة سنة ١٩٢٧ .

– جاك تاجر ، إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، ترجمة جورج حمندى، دار الكتب سنة ١٩٤٧ .

– جرجس حنين ، الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٠٤ .

– دكتور جمال حمدان ، شخصية مصر ، القاهرة سنة ١٩٧٠ .

– جورجى زيدان ، تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، دار الهلال سنة ١٩٢٢ (جزءان) .

– رمزى تادرس ، الأقباط فى القرن العشرين ، أربعة أجزاء ، القاهرة ١٩١٠ ، ١٩١١ .

– دكتور راشد البراوى ، ومحمد حمزة عليش ، التطور الإقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ، القاهرة سنة ١٩٥٤ .

— رفاعة رافع ، مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب المصرية ، مطبعة راغب بمصر سنة ١٩١٢

— رءوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر (سنة ١٨٩٩ - ١٩٥٢) ، القاهرة سنة ١٩٦٧

— زكى محمد مجاهد ، الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية (١٣٠١ هـ - ١٣٦٥ هـ) ، (٥ أجزاء) الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٤٩ .

— سليم خليل نقاش ، مصر للمصريين ، ست أجزاء ، ١٨٨٤ .

— سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى فى مصر ، القاهرة ١٩٥٧ .

— صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، مطبعة مصر سنة ١٩٥٠ .

— عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والاخبار ، القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ .

— دكتور على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، القاهرة سنه ١٩٥٠ .

— دكتور عثمان خليل ، الإدارة العامة وتنظيمها ، القاهرة سنة ١٩٤٧ .

— عزيز خانكى ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ماضيها وحاضرها ومستقبلها المطبعة المصرية بمصر سنة ١٩٣٩ .

— عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزء الأول ، القاهرة سنة ١٩٥٥ .

— عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، القاهرة ١٩٥١ .

— عبد الرحمن الرافعى ، عصر إسماعيل ؛ جزءان ، القاهرة سنة ١٩٤٨ .

- عبد الرحمن الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة سنة ١٩٤٩ .

- عبد الرحمن الرافعى ، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ، القاهرة سنة ١٩٥٠ .

- عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ، القاهرة سنة ١٩٤٨ .

- دكتور عبد العزيز الشناوى ، السخرة فى قناة السويس ، القاهرة ١٩٦٥ .

- عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، القاهرة سنة ١٩٦٩ .

- على مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، أربعة مجلدات ، بولاق سنة ١٣٠٥ هـ .

- فليب جلاد ، قاموس الإدارة والقضاء (١٨٧٦ - ١٩٠٠) ست مجلدات الاسكندرية سنوات ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠١ .

- فوزى جرجس ، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى ، القاهرة سنة ١٩٥٨ .

- فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة سنة ١٩٦٩ .

- دكتور لبيب يونان رزق ، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩١٤) القاهرة سنة ١٩٧٠

- دكتور لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث ، جزءان كتاب الهلال عددى مارس وأبريل سنة ١٩٦٩

— دكتور محمد أنيس ودكتور السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٧١ .

— دكتور محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة سنة ١٩٢٩ .

— دكتور محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الإقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٤٤ .

— محمد قدرى ، قانون العدل والانصاف للقضاء على مشكلات الاوقاف ، المطبعة الاميرية سنة ١٩٠٩ .

— دكتور محمد خلف الله ، عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، القاهرة سنة ١٩٥٦ .

— دكتور محمد كامل مرسى ، الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة سنة ١٩٣٦

— الآب هنرى عيروط ، الفلاحون ، مترجم

— دكتورة هيلين ريفلين ، الإقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، مترجم ، القاهرة سنة ١٩٦٧

— محمد مختار ، التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنكية والقبطية ، المطبعة الأميرية ، سنة ١٣١١ هـ

— يعقوب أرتين ، الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، مترجم ، المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١١ هـ سنة ١٨٨٩

— يوسف نحاس ، الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة سنة ١٩٢٦

ب) مراجع اجنبية :

Anour Abd El Malek, gdeologie et Renaissance Nationale L. Eg pte Moderne, Paris 1969.

Afaf, Lutfi Al Sayid. Egypt and Cromer, London 1968.

Baer, G. A. History of land ownership in Madern Egypt, 1800 — 1950, Londen 1962.

Studies in the Social History of Modern Egypt Chicago, 1969.

Biunt, W. S. My Diaries. 1888—1914, 2 Vols, London 1919 1920

Crouchley, A. E. The Economic development of Modern Egypt Bristol, 1938.

Cromer, Earl of Modern Egypt,2 Vols, London 1908 Dicey, E. England and Egypt, London 1881.

Holt P. M.. (Edited py.) Political and Social. Change in Modern Egypt London, 1968.

Charles Issawi, Egypt and Economie and Social analysis, Oxford 1947.

Lane E. W. Manners and Customs of the Modern Egyptians, London. 1842.

Lands. D. S. Bankers and Pashar, Harvard, 1958.

Lyons, H. G. The Cadastral survey of Egypt (1892 — 1907 Coiro 1908.

Layal ,A. Life of the Marques of Duffrien and Ava, 2 Vols. London 1905.

Landau J. M. Parliaments and Parties in Egypt Tel-Aviv 1953.

Millner. A. England in Egypt London 1893.

Mikhail Kyriakas Copts and Moslems Under British Control (Egypt) London 1911.

Rodinson & Others, Africa and the Victorians; London 1961.

Sir Russel, Pasha, Egyptian Service (1902–1946) London 1947.

Shafik Ghorbal. The Beginnings of the Egyptian questions and the rise of Mehemet Ali London 1928.

Traill, H. D. England Egypt and the Sudan, London 1900

Zetland, The Marquis of, The life of lord Cromer London 1932.

فهرست

تصويب الأخطاء

نعتذر عن وقوع بعض الأخطاء المطبعية وقد قنا بحصرها بدقة مع التركيز على الأرقام نظراً لأهميتها بالنسبة لموضوع الكتاب ، ونرجو من القارىء أن يقوم بتصويبها، وشكراً .

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٤	١	٧٢٢٤٠	٧٢٣٤٠
١٥	٥	القيات	القيبات
١٥	٨	٣٧٤٧٦	٣٧٤٢٦
١٧	٢٢	لولاية	ولاية
١٨	٢	تمكين	تمكن
١٨	٥	أدوات	أدوات
٢٧	١٣	٤٢٠١٢٧	٤٤٠١٢٧
٢٨	٨	١٧٧٥٦٠٠	١٧٧٥٦١١
٢٨	١٨	١٣١٣٧٢٧	١٣١٤٧٢٧
٣٥	٢١	جفالك	شفالك
٤١	١٨	(١)	(٢)
٤١	١٩	(٢)	(١)
٤٤	٦،٤	١٩٥٢	١٢٥
٤٧	٧	(٣)	(٢)
٥٠	٤	وإن كان	وكان
٥٠	٢١	1698	1968
٥١	١	عن	من
٥١	١١	(٢)	(٣)
٥٣	٨	(٧)	(١)
٥٤	١٠	زمن	زمم
٦٢	١١	الفواية	الفوايظ
٦٣	١	١٤٩٩٥٥	٤٤٩٩٥٥
٦٦	٢١	٤٤	٥٤
٦٩	١٥	منحت	منعت
٦٩	١٩	149	146
٧٠	٤	نمت	التي نمت
٨١	١٦	٢٢٧,٥ فدان	٢٢٧,٥ فدانا
٨٢	١٣	بنية	بنية
٨٣	١٠	٢٧٨١	٣٧٨١
٨٦	٢	١٠,٥٢٢	١٠٢٢٢
٨٧	١٩	١٣٦١	١٣٥٥
٨٩	٦	١,٢١٣٨	١٢١٣٨
٩٢	٧	أورمات	أورمان
٩٤	٤	٤,٨٢٥	٤٨٢٥
٩٥	١٠	٢٦١٨	٣٦١٨
٩٧	١٧	١٠٣٧٨	١٠٢٧٨
٩٨	٢٢	موصى	موى
١٠١	٥	الجيزة	الجيزة
١٠١	٦	قوة	فوه
١٠١	٩	الغرقا	الغرقا
١٠٣	٢	تمطى	تغطى
١٠٥	١٣	قوة	فوة

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١١٠	١٥	التصرف	التعرف
١١٠	١٥	فانا	فاتنا
١١٤	١٤	المديرية	السديرية
١١٤	٢٣	دارقيدالمحفوظات	دار المحفوظات
١١٥	١٣	سبه	سببه
١١٠	٥	تفتيش	تفتيشا
١١٧	٧	سمارس	سوارس
١١٩	٣	وبق	وبق من
١١٩	٦	لما	لها
١٢٠	٢٣	Detra	Daira
١٢١	٤	٢٨٤ر٠٠٠	٣٨٤٠٠٠
١٢٣	٩	بجالاب	بجالات
١٢٤	٣	Irripation	d'irrigation
١٢٤	١٦	Anomyme	Anonyme
١٢٥	١٣	٢ ٢,٧	٢٧٣٢
١٢٥	٢٣	Bole	Hole
١٢٦	٣	سية	سنة
١٢٦	٦	لشركة	فشركة
١٢٨	٩	بنيف	ينيف
١٣٢	٥	الواحد	الواحد منها
١٣٢	١٥	٨٢ر٤٠٣ر٢٤٥	٥, ٨٢٤٠٣٢٤
١٣٣	٥	... أن ـ	بل أن
١٣٣	١٠	١٩٥٧	١٩٠٧
١٣٣	١٨	٣ر٣٩٦ر٩٤٠	٢٣٩٦٩٤٠
١٣٥	١١	حتى	حتى فى

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٣٩	٢٥	هذا الرقم يبدو مبالغ فيه كثيرا ولقد	« تشطب هذه الكلمات »
١٣٩	٢٦	الأهلية	التى تديرها
١٣٩	٢٧	Wakis	Wakfs
١٤٠	١٥	وجدت	وجدت فى
١٤٢	٩	الجوربجى	الجوربجى
١٤٣	٥	كثيرا	كثير
١٤٥	١٥	٥ر٤ ٪	٥ أو ٤ ٪
١٤٦	٧	بنى مراش	بنى مراس
١٤٦	١١	٢٦	٣٦
١٥٢	٧	الابعادية	من الابعادية
١٥٢	٢١	«الكلمات الأولى»	دار المحفوظات
			يجل
١٥٤	١٠	«آخر كلمة»	خليطا
١٥٧	١٧	حككيان	حككيان
١٥٨	٩	١٤٠ و ١٥	٢٥١٤٠
١٦٠	٩	١١٣١	١١٢١
١٦١	٢٢	1968	1958
١٦٨	٧	وملاك	ملاك
١٦٩	٧	كتخداه	كتخدا
١٧٢	٩	ضاب	جناب
١٧٣	٢٢	والبيع	والمبيع
١٧٦	٤	من	بن
١٧٩	١٤	صادو	صادر
١٨٢	٥	للمانيا	المنيا
١٨٣	٥	إشتراك	إشراك

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٨٤	٣	الغالبية	الغالبة
١٨٤	٢١	1839	1893
١٨٦	١٦	جناية	جنابه
١٨٦	١٨	أبريقنجى وعرمنجى	أبريقجى وعربجى
١٨٧	٩	بالمدد	لمدد
١٨٨	٤	اللغة	اللغة العربية
١٨٨	١٧	المحاكم	الحاكم
١٩٤		دوبلى	دوبليه
١٩٩	١٢	الأجانت	الأجانب
١٩٩	٢٢	١٠ر٩ ٪	١٠ر٩ ٪ إلى ١٣,٢ ٪
٢٠٠	١٥	بنومه	بنبة
٢٠٠	٢٢	إلى	والى
٢٠٤	٦	الحردات	الجردات
٢٠٤	١٠	(٦٣	(١٨٦٣)
٢٠٦	٨	اليابى	البابى
٢٠٧	١٢	وطهر	وظهر
٢٠٧	٤	والمملات	والعمولات
٢٠٩	٧	«المحروسة»	بالمحروسة
٢١٠	٧	عد	عدد
٢١١	١٢	٢٧	٣٧،
٢١١	١٦	82	28
٢١٢	٩	عتنى	عتنبى
٢١٣	١١	هوارى	هرارى
٢١٣	١٠	إسماعيل	سعيد
٢١٣	١٨	١٨٦٥	١٨٦٤
٢١٤	٩	ولتزويد	لتزويد
٢١٥	٢	(٢)	(١)
٢١٥	١٧	الرزن	الرزق
٢١٦	٣	بفض	بعض
٢١٨	١٣	Snip	Ship
٢١٨	٢٣	جـ ١	جـ ١٥
٢٢١	٥	ورافى	دورا فى
٢٢١	٩	لفى	التى
٢٢٣	١٦	أبو قساة	أبو كساة
٢٢٦	١٠	٢٥٥٤	٢٥٥٤ فدانا
٢٢٩	٤	٣٨٩	٢٨٩
٢٢٧	١٦	عندما	حتى
٢٣٨	٤	المنسجين	المتسحبين
٢٣٨	٩	الميرى	الميرى».
٢٣٨	١١	إن	«إن
٢٤٨	٨	الجيرة	الجيزة
٢٥١	١١	٢٢٥٢	٣٢٥٢
٢٥٢	١٣	Sonich	Sanich
٢٥٢	١٤	Sinee	Since
٢٥٥	٤	بندر بين	بندربين
٢٥٥	٩	كبار	ككبار
٢٦٠	١٢	بتراثم	بتراثهم
٢٦٦	٢٠	بنى سموح	بنى سمرح
٢٦٩	٢٢	49	94
٢٧٠	٦	متسويين	مستويين
٢٧٢	٦	ذهب	ذهب إليها

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٧٤	١٩	A.Grieolo	Agrieolo
٢٧٥	١٧	اتخذل ك	اتخذ
٢٧٩	١٧	الأطيان	الأعيان
٢٨٠	٢	الطليمات	الطليحات
٢٨٧	١٦	علاسحق	علت إسحق
٢٨٩	٢١، ٢١	الوصى	للوى
٢٨٩	٢٤	إعتراف	إعترف
٢٩٠	١٠	نهاية	نهايته
٢٩١	١٥	خانون	خائون
٢٩٣	١٤	لوكن	لكون
٢٩٤	١٢	الفلاحون	الفلاحين
٢٩٩	١١	بسطاطوروس	بسطاوروس
٢٩٩	٢٢	Filee	Filo
٣٠٠	٩	Filo	Files
٣٠٠	١١	21	12
٣٠٢	٤	بين ٥ و١٤	٥ قروش و ١٤ قرشا
٣٠٤	٢	تركها	تركوا
٣٠٤	١٨	ولم يبلغ	ولم يلغ
٣٠٨	٥	ليشبعنهم	ليشبع نهم
٣٠٩	١٥	البسيس	البسيسى
٣٠٩	٢٠	حفظ	« تشطب »
٣٠٩	٢١	عمرى ٣٧٢٥	« تشطب »
٣١٣	١٢	المدنيين	المدينين
٣١٤	٦	يهجر	يهاجر
٣١٨	٢	والمرابى	للرابى

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٣١٩	١٥	النهائى	الوفائى
٣٢٧	١٢	بالارباخ	بالارباح
٣٢٩	٩	الضرائب	الضرائب التى
٣٣٠	١٣	خليفة	خلفه
٣٣١	٦	الاختيار	الاحتبار
٣٣١	١١	اللكيات	للملكيات
٣٣٣	٩	الحجم الفقير	الجم الغفير
٣٣٣	١٥	Trai	Trail
٣٣٤	٢	١٨٤٤	١٨٥٤
٣٣٥	٥	ألفين	ألف من
٣٣٥	٦	لمد	لمدة
٣٣٥	٩	المودة	المونة
٣٣٥	١٠	السخرين	المسخرين
٣٣٥	١١	يشغلون	يشتغلون
٣٣٥	١٢	الغروت	الغروب
٣٣٥	١٣	مضا	ممضا
٣٣٥	١٦	يمتنون	يقتنون
٣٣٦	٣	قادون	يقادون
٣٣٦	٥	يشتلون	يشتغلون
٣٣٦	١٤	غريق	وغريق
٣٣٧	١٦	يذكر	ويذكر
٣٣٩	٩	المعونة	المونة
٣٤٣	٩	ويستفد	ويستفاد
٣٤٧	١٨	مندور	منظور
٣٤٨	١٥	وبصفة	أو بضعة
٣٥٠	٦	أو ... أو	و ... و
٣٥٢	١٤	يتحدث	بتحدث

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٣٥٣	١	هنا	هناك
٣٥٥	٦	عشورى	من الأراضى العشورية
٣٥٦	٨	٣٨	و ٣٨
٣٥٦	٨	٦٧	و ٦٧
٣٥٧	٩	... عن	تقل عن
٣٥٨	٣	الده	والده
٣٦٠	٨	١٦-١٦	١٦١٦
٣٦١	٥	الآخرين	الأخيرين
٣٦١	٢٠	علاقات	وعلاقات
٣٦١	٥	يعتبر	يعتبروا
٣٦٢	١٦	الذين	الذى
٣٦٢	١٥	الشراكسة	والشراكسة
٣٧٩	١١	٩٢٢٩	٩٣٢٩
٣٧٤	١٧	« أول كلمة »	تحاول
٣٧٥	٣	٣٧٥ عضو	أعضاء
٣٨٦	٦	حروا	حضروا
٣٨٦	١١	تحرر	تحرر
٣٨٩	٥ و ١٦	« آخر كلمة »	حياته
٣٩٤	٥	فاو	قار
٣٩٨	١٦	بحورى	بحرى
٤٠١	٣	والتقام	والتقاء
٤٠٢	١٨	ذو فقار	وذو الفقار
٤٠٤	٣	كان	وكان
٤٠٤	١٩	فرمانات	الفرمانات
٤٠٥	١٧	الخديو	الخديوى
٤٠٧	١٢	النرفا	النرقا
٤١١	٣	تصدروا	تصدوا
٤١٢	١٤	وهلاك	وهلال
٤١٣	١٩	الشمس	الشمسى
٤١٤	٤	يأخذ	تأخذ
٤١٤	١٠	الخديو	الخديوى
٤١٦	٥	تكون	نكون
٤١٧	١١	الصنافين	الصنافية
٤١٧	٢٠	والذات	والذوات
٤١٧	٢١	بحث	بحث
٤١٨	٩	بلدة	بلده
٤١٨	١٥	الاعضاء	أعضاء
٤١٩	١٤	صياد	صادر
٤٢٠	٤	« آخر كلمة »	توفرت
٢٢٢	١٤	الفلاحين	الفلاحون
٤٢٢	٨	١٨٨٣	١٨٨٢
٤٢٣	٢	لخصه	لخصمه
٤٢٣	٦	« أول كلمة »	الشون
٤٢٣	١٩	٢٦ يوليو	٢ يوليو
٤٢٤	٩	المدوى	المدوة
٤٢٤	٩	السيد	المسيد
٤٢٥	١٠	وغالى	غالى
٤٢٦	٧	« آخر كلمة »	مالية
٤٢٧	٨	جميع	جمع
٤٢٧	١٠	أبلغة	أبلغه
٤٢٩	١١	الفلاحين	الفلاحون
٤٢٩	٢٢	٢٥٣/٨	٢٥٤/٨

صحيفة	سطر	الخطأ	الصواب
٤٣٠	٦	فيها	منها
٤٣٢	١٥	التوجه	أبوا التوجه
٤٣٣	١٢	والتأكد	والتأكيد
٤٣٧	١	حول	حل
٤٣٧	٣	تنجلى	تنجلى
٤٣٩	٧	وتحت	ونحت
٤٣٩	٨	تتصل	تتصف
٤٤٠	٧	بصر	ولد بصر
٤٤٣	٩	٦٣٤	٦٤٤
٤٤٦	١٣	بمصلتحه	بمصلحته
٤٤٧	١٢	دخل	داخل
٤٥٠	٥	كفر الدوار	كفر الداور
٤٦٠	٢	الدومين	الدوتين
٤٦٠	٥	استولوا	واستولوا
٤٦٢	٨	الدين جمال	جمال الدين
٤٦٤	١	المالية	العالمية
٤٦٧	١٠	شل	شكل
٤٧١	٩	٢٧٢٦	٢٧٣٦
٤٧٥	٦	٢٧٤١٩	٢٧٤٨٩
٤٧٦	١٢	حسين	حسن
٤٨٠	١٨	—	٣٦
٤٨١	١٨	سعدأوى	سعداوى
٤٨٣	١٩	٣٠٣	٣٠٤
٤٨٣	٢١	٤٢٢	٤٣٢
٤٨٤	٢٠	٢٣٧	٣٣٧
٤٨٦	٨	٢٧٧	٣٧٧
٤٨٦	١٧	القطيشة	القطشة
٤٨٧	٧	٢٤٠	٣٤٠
٤٨٨	١٥	٣٤٢	٤٤٢
٤٩٠	١٧	١٥٧٧	٣٥٧٧
٤٩٠	٢٠	ليونيدس	ليونيديس
٤٩٣	١٣	٢٦٦	٣٦٦
٤٩٤	١١	٢٧٤	٣٧٤
٤٩٥	١١	٥٣٨	٢٣٨
٤٩٥	١٢	٥٤٦	٢٤٦
٤٩٥	١٤	١٥ ط	١٢ ط
٤٩٥	١٦	٦٣٥	٦١٥
٤٩٥	١٧	١٥ ط	١٢ ط
٤٩٦	٢	باباندليليس	باباندليديس
٤٩٦	١٤	٢٣٧	٦٣٧
٤٩٦	١٦	حين	حنا
٤٩٦	١٩	٩٤٤	٦٤٤
٤٩٨	١٧	والريانية	والريانة
٤٩٩	٢٠	١٩	١٩ ط
٥٠٠	١٥	وكيلا	وكيل
٥٠٢	١٢	أحمد	أحمد بك
٥٠٣	١	طونولى	طونوه
٥٠٤	٥	مبارك	بك
٥٠٤	١٤	علم	عاصم
٥٠٦	٤	مأمورية	مأمور
٥٠٧	١٦	—	سير
٥٠٨	٢٥	القويمى	القريمى
٥١٠	١٧	ريانة	ريالة
٥١١	١٢	سعيد	سعيد بك
٥١٥	٧	قصارات	منادات
٥١٩	٧	Wakis	Wakfs
٥٢٠	١٥	الأسوار	الأسرار
٥٢٥	١٧	and	an

ملاحظة هامة :

فى كتابة الأرقام ، عادة يستخدم حرف (و) كعلامة عشرية ، ويستخدم حرف (ر) كعلامة لتسهيل قراءة الأعداد ، وعند طبع الكتاب حدث خلط فى استخدام الحرفين ، ولهذا ننبه القارىء إلى أنه لا توجد أرقام ذات كسور عشرية سوى الأرقام الآتية :

١ — أرقام النسب المئوية الواردة فى صفحات ٤٦ ، ٧١ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٧ ، ١٦٢ ، ١٩٩ ، ٢٥١ ، ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ .

٢ — الأرقام الواردة بالجدول الآتى :

الصفحة	الرقم	الصفحة	الرقم
٧٥	٨٢٢٫٥	١٣٤	٧٫٥
٨١	٢٣٧٫٥	١٤٦	١١٫٥
١١٥	٨٫٥	٢٠٤	٢٤٤٫٥
١١٨	٦٠٫٥	٢٤٤	٩٫٥
١١٨	١٥٫٧٥	٢٥٢	٨٢٤٠٣٢٤٫٥
١١٨	٢١٫٥	٥٠٠	٨٢٤٠٣٢٤٫٥
١٣٠	١٫٥	٥٠٠	٢٤٧٢٠٧٩٫٣٥
١٣٢	٨٢٤٠٣٢٤٫٥		

٣ — ما عدا ذلك فقد استخدم حرف (و) وحرف (ر) لتسهيل قراءة الأرقام .